المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع النحو

شرح نجم الدين القمولي على الكافية

تحقيق ودراسة

من أول المنصوبات إلى أول المبنيات

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو

إعداد الطالبة
عفاف طاهر أمير بنتن

إشراف الأستاذ الدكتور
أحمد مكي الأنصاري

العام الدراسي
١٤٠٨ - ١٤٠٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

مقدمة

موضوع البحث ، دوافعه ، أهدافه ، خطّته

(أ) موضوع البحث :

الحمدُ للّه ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضّاد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فموضوع هذه الرسالة هو : (شرح نجم الدين القموليّ على الكافية) تحقيق ودراسة من أوّل المنصوبات إلى أوّل المبنيّات .

(ب) دوافعه :

إنَّ كثيرا ممَّا خلَّفه علماؤنا الأجلّاء من كتب التراث لايزال مغمورا في دور الكتب العامّة والخاصَّة في أنحاء العالم العربيّ والغربيّ ، وأنه في انتظار من يخرجه إلى النور ، وينفض عنه غبار السنين ، لهذا رأيت من الوفاء لتراثنا العريق أنْ أسهم بجهدي المتواضع في هذا المجال .

وهناك دافع آخر ، وهو القيمة العلميّة لشروح كافية ابن الحاجب مع أنّه لم يحقّق من شروحها إلّا شرح الرضي الاستراباذي [1] وشرح نور الدين الجامي ، المسمّى بالفوائد الضيائيّة [2] وشرح ابن جماعة [3] .

---

(١) حققه الدكتور يوسف حسن عمر .

(٢) حققه الدكتور : أسامه طه الرفاعي .

(٣) حققه الدكتور : محمد عبد النبي عبد المجيد .

(ج) أهدافه :

تتمثّل أهداف البحث فيما يلي :

١ - تجلية شخصيّة مغمورة في عصرنا الحاضر ، مع أنّها من الشخصيّات البارزة في نهاية القرن السابع وأوائل القرن الثامن وهي شخصية نجم الدين القموليّ .

٢ - إبراز شرح ضخم من شروح الكافية له قيمته العلميّة المرموقة كما سيأتي بالتفصيل .

٣ - الكشف عن المنهج الذي انتهجه القموليّ في هذا الشرح .

(د) خطّة البحث :

يتكون البحث من قسمين :

القسم الأوّل : الدراسة .

ويشتمل هذا القسم على فصلين :

الفصل الأوّل : عصر القموليّ وحياته من خلال المبحثين الآتيين :

١- عصر نجم الدين القموليّ من الناحية السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة .

٢ - حياة القموليّ ، وهذا المبحث قد استوفته الدكتورة فتحية عطّار فى رسالتها ، غير أنّني رأيت أنْ يكون القارئ الكريم على بيّنة من تاريخ الرجل وحياته ، ورأيت أنّ أفضل طريقة لإعطاء صورة صادقة عن حياته هو عرضها من أقدم المصادر وأوثقها وأوفاها في نظري ، وهو (الطالع السعيد) للإدفوي

الذي تحدث عن اسمه ونسبه ومولده ووفاته والمدارس التي درّس بها ، ومكانته الاجتماعيّة ومصنفاته ، ثم بعد ذلك أتتبّع المصادر التى تلته مشيرة إلى من وافقه أو خالفه أو أضاف شيئا جديدا عن حياته ، وبعد ذلك أعرض أهمّ النتائج التى وصلت إليها الدكتورة فتحية ثم التعقيب عليها .

الفصل الثاني : يتناول هذا الفصل الشرحَ بالتوثيق والدراسة ،من خلال المباحث التالية :

١ - حول توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلّف .

٢ - مصادر الكتاب .

٣ - مصادر الاستشهاد عند القمولي ، وتشمل :

القرآن الكريم . الحديث النبوي ، الأمثال والأقوال العربيّة الأبيات الشعريّة والأراجيز .

٤ - المسائل الخلافيّة .

٥ - شخصيّته العلميّة ومذهبه النحوي .

٦ - موقفه من ابن الحاجب .

٧ - منهجه في تناول لغات العرب .

٨ - السمات البارزة في الكتاب .

٩ - مقارنات متعدّدة بين شرح القمولي من ناحية وشروح ابن الحاجب والرضى وابن جماعة من ناحية أخرى .

القسم الثاني : النصّ المحقّق :

اعتمدت في تحقيق هذا النصّ على نسخة يتيمة ، غير أنني حاولت

أن أطبق عليه أعلى نموذج لمناهج التحقيق ، مع حرصي التّام على الأمانة العلميّة المتّبعة في مناهج المحققين ، ويتمثل المنهج في الآتـى :-

١ - تقويم النصّ ومحاولة إخراجه إخراجا أرجو أنْ يكون سليما بإذن اللّه .

٢ - الدلالة على مواضع الآيات القرآنية من كتاب اللّه تعالى ، وتخريج القراءات التى أشار إليها الشارح من مصادرها المعتمدة ، ونسبة مالم ينسبه من هذه القراءات إلى أصحابها .

٣ - تخريج الأحاديث النبويّة من مصادرها المتعدّدة .

٤ - تخريج الأقوال والأمثال العربيّة من مظانّها المختلفة .

٥ - تخريج الأشعار والأراجيز من الدواوين وكتب النحو واللّغة ، وأعطيت فضل اهتمام لإكمال الأبيات الناقصة ، وبيّنت معانيها الغامضة ووضّحت موضع الشاهد إنْ لم يبيّنه الشارح ، ونسبت كثيرا من الأبيات التى أغفل المؤلّف نسبتها إلى قائليها .

٦ - توثيق الآراء والنقول الواردة في الشرح - قدر الإمكان - .

٧ - نسبة الآراء الواردة في الشرح إن كانت غير منسوبة .

٨ - وضع عناوين مناسبة لجميع مباحث الكتاب بين أقواس معقوفة نظراً لخلوّ الكتاب من العناوين .

٩ - وضع خطوط تحت متن الكافية لتمييزها عن الشرح .

١٠- ضبط كل مايحتاج إلى ضبط تحقيقا للمنهج الذي يقول : (شكل مايشكل)

١١- ترجمة الأعلام الواردة في الشرح بإيجاز من كتب الطبقات والتراجم .

١٢ - الإشارة إلى بداية الصفحة بوضع خط مائل (/) مع إثبات رقم الصفحة على يسار الهامش .

١٣ - هذا وقد ألزمت نفسي بمراعاة التسلسل الزمني حين ذكر المراجع التي تشير إلى الشواهد ، وكذلك في كل موضع يتأتّى فيه التسلسل الزمنيّ قدر المستطاع .

١٤ - وفي النهاية ذيّلت البحث بالفهارس المنهجيّة المتعدّدة .

وفي ختام هذا العرض لا أحبُّ أنْ أتحدّث عن الصعوبات التي لاقيتها في أثناء التحقيق من الاعتماد على نسخة يتيمة ، ولكنّني أقول : إنّني وطّدت النفس بالصبر على المشقّة طويلا ، وأخلصت النيّة ، وبذلت ماوسع الجهد ، فإن وفّقت فذلك فضل من اللّه وإنْ كانت الأخرى - لاقدّر اللّه - فإنّي أرجو من أساتذتي الكرام ألّا يضيق صدرهم بذلك ، لانّني مازلت في بداية الطريق ، ويسعدني كلّ السعادة أنْ أتلقى توجيهاتهم السديدة ، ونقدهم البنّاء . ويطيب لي في هذا المقام بعد أنْ مَنَّ اللّهُ عليَّ بإكمال هذا البحث أنْ أردَّ الفضل إلى أهله وذويه ، فأقدّم وافر شكري وعميق تقديري لأستاذي المشرف الدكتور أحمد مكي الأنصاري الذي كان إشرافه تشريفاً للبحث والباحثة وقد كان بعلمه ومنهجه الدقيق وسلوكه المخلص نموذجا للمشرف والعالم الذي تَشْرَئِبّ إليه نفوس طلاب العلم الطامحة ، ولقد تعلّمت منه الجدّيّة والدقة والإخلاص في البحث العلميّ والمنهج الأصيل المنظّم ، حيث منح هذا البحث من علمه الغزير ووقته الثمين وجهده وصحّته بنفس

راضية وصدر رحب وإخلاص متفان ابتغاء وجه الله .

فكان لمتابعته المستمرّة لكلّ خطوة من خطوات البحث،وقراءته المتأنّية المتكرّرة لأجزائه في قسم التحقيق والدراسة ، وتوجيهاته الدقيقة السديدة لكل مبحث وفكرة – أطيب الأثر على هذه الرسالة فجزاه الله عنّي خير الجزاء وأبقاه ذخرا للعلم والعلماء وجعله في الآخرة من الفائزين .

ولا أنسى أن أقدّم شكرى للأستاذ الدكتور علي أبي المكارم المشرف السابق على الرسالة والذي استفدت من توجيهاته السديدة في مرحلة التحقيق ، فجزاه الله عنّي وعن العلم خير الجزاء . كما أتوجّه بأصدق مشاعر الشكر إلى الزميلة الفاضلة الدكتورة / فتحية عطار التى يرجع إليها الفضل في إحضار هذه المخطوطة من المتحف البريطاني ولم تبخل علي بإسداء اليد الطولى ، حيث منحتني هذا القسم الذى أقوم بتحقيقه ودراسته ، كما أنها أمدّتني بكل ما أحتاج إليه من مصادر ومراجع لديها فجزاها الله عنّي خير الجزاء. وشكرى وتقديرى لزميلتي المخلصة الأخت نجاة بنجر التى قرأت الرسالة وأفادتني بملاحظاتها .

وأخيرا أقدّم شكري لزوجي الكريم على تشجيعه المتوصل وإحضار كل مايحتاج إليه البحث من مصادر ومراجع .

جزى الله الجميع خيرا وإحسانا ، وماتوفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، والحمد لله ربّ العالمين .

القسم الأول :

الدراسة

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول :

عصر نجم الدين القمولي وحياته .

الفصل الثاني :

توثيق النص ودراسته .

الفصل الأول

١- عصر نجم الدين القمولي :

- الحياة السياسية
- الحياة الاجتماعية
- الحياة الثقافية

٢- حياة نجم الدين القمولي :

- نص كلام الإدفوي .
- اسمه ونسبه .
- مولده .
- صفاته وشمائله .
- المدارس التي درس بها .
- مكانته الاجتماعية .
- مصنفاته .
- وفاته .
- أسرته .
- شيوخه .
- أهم النتائج التي وصلت إليها الدكتورة فتحية عطار
- تعقيب

عصر نجم الدين القمولي

(٦٤٧ هـ - ٧٢٧ هـ)

الحياة السياسية :

ولد نجم الدين القمولي سنة (٦٤٧ هـ)[١]، وفيها كانت وفاة الملك الصالح (نجم الدين أيوب) ، وهو في مقابلة " الفرنج" وتولى بعده ابنه : (تورنشاه)[٢] .

وبعد ذلك قامت دولة المماليك البحرية [٣] في مصر ، تلك التى بدأت سنة (٦٤٨ هـ) بمقتل (تورنشاه) وتنصيب (شجرة الدر) ملكة على مصر بعد وفاة زوجها الراحل نجم الدين أيوب [٤].

---

(١) انظر : قسم الدراسة ، ص ٣٤

(٢) انظر : (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ،لأحمد المقريزي : ٣٣٩/١) ومابعدها .
صححه ووضع حواشيه محمد مصطفى زيادة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة ، الطبعة الثانية سنة ١٩٥٧م .

(٣) "هم طائفة من المماليك ،أسكنهم سيدهم الملك الصالح " نجم الدين أيوب " بجزيرة (الروضة) في بحر النيل ، فعرفوا بالبحرية وليس معنى ذلك أن كل سلاطين المماليك من الصالحية نفسها . بل منهم سلاطين ومماليك من غير البحرية الصالحية .
انظر: (الايوبيون والممالك في مصر والشام ،تأليف : د. سعيد عبد الفتاح عاشور : ص ١٩٦ ، دار النهضة العربية بمصر ،الطبعة الثانية سنة ١٩٧٦م . وانظر : (عصر سلاطين المماليك ، ونتاجه العلمي والأدبي ، تأليف : محمود رزق سليم: ٢٢/١) الطبعة الثانية ١٣٨١ م ، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز .

(٤) انظر: (السلوك : ٣٦١/١) ، (الأيوبيون والمماليك : ص ١٤٥) .

وقد تزوّجت (شجرة الدرّ) بأحد أمراء المماليك وهو : (عزّ الدين أيبك التركماني) والذي اختير سلطانا على البلاد (٦٤٨ هـ)[١] غير أن (شجرة الدرّ) دسّت إليه من خدمها من قتله سنة (٦٥٥ هـ) حينما أراد أنّ يتزوّج امرأة أخرى .[٢]

وتولّى بعده ابنه المنصور (نور الدين بن المعزّ) سنة (٦٥٥ هـ) إلّا أنّهم خلعوه من الحكم لصغر سنّه ، وتولّى بعده المظفر (سيف الدين قطز) سنة (٦٥٧ هـ).[٣]

وأصله من مماليك المعزّ (أيبك) ، وليس من البحريّة إلّا أنّ الأمير (بيبرس البندقداري) قد قتله في أخريات سنة (٦٥٨ هـ)[٤] وقفز إلى العرش في تلك السنة .[٥]

---

(١) انظر : البداية والنهاية ،لأبي الفداء الحافظ ابن كثير: ١٣/١٧٨-١٧٩) . الطبعة الأولى ١٩٦٦ م ، مكتبه المعارف ،بيروت ،ومكتبة النصر ، الرياض .
وانظر : (عصر سلاطين المماليك : ١/٢٣) .

(٢) انظر : (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغريبردى : ٧/١٣) ، المؤسسة المصرية العامة للكتاب (بدون) .

(٣) انظر : النجوم الزاهرة : ٧/٧٠ ، عصر سلاطين المماليك: ١/٢٥ .

(٤) النجوم الزاهرة : ٧/٨٦ - ٨٧ ، عصر سلاطين المماليك ، ١/٢٥ .

(٥) انظر : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلى : ٥/٢٩١ ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت .

ويرى المؤرخون أن الأمير (بيبرس) هو المؤسّس الحقيقيّ لدولة المماليك البحريّة ، فقد امتدّ في عهده ملك مصر ، وانتشر سلطانها شرقا وغربا زهاء سبعة عشر عاماً ، وتوفّي بدمشق سنة (٦٧٦ هـ) (١).

وتولّى الملك من بعد بيبرس أبناؤه الصغار الذين لم يعمّروا في السلطنة كثيرا ، وسرعان ما انتقلت هذه السلطنة من بيته إلى بيت المنصور (سيف الدين قلاوون) مؤسّس الأسرة القلاوونيّة ، وقد امتدّ عهده من سنة (٦٧٨ – ٦٧٩ هـ) (٢).

ومن أهم سلاطين (قلاوون) وأطولهم عصرا الملك الناصر (محمد بن قلاوون) ، ويُعدّ عهده أكثر عهودهم ازدهارا واستقرارا وامتلأ عصره بكثير من العلماء والأدباء والشعراء (٣).

وفي عهده توفّي القموليّ في سنة (٧٢٧ هـ) (٤) وذلك في عودته الثانية للحكم (٥) والتى امتدّت من (٧٠٩ – ٧٤١ هـ) (٦)

(١) انظر : عصر سلاطين المماليك : ٢٧/١ .
(٢) انظر : البداية والنهاية : ٢٨٨/١٣ ، ٣١٦) .
(٣) انظر : عصر سلاطين المماليك : ٣٤/١ .
(٤) انظر : البداية والنهاية : ١٣١/١٤ .
(٥) بُويع الناصر محمد بن قلاوون بالسلطنة وهو في سن التاسعة ، من سنة (٦٩٣ هـ) وهذه أولّ تولية له ، لأنه خُلِعَ من السلطنة وعاد إليها مرتين ، وقد خُلع من السلطنة سنة (٦٩٤ هـ) وذلك لصغر سنه ، وطمع الأمراء في السلطنة .
وكانت العودة الأولى له (٦٩٨ هـ) إلاّ أنه خلع نفسه من الحكم (٧٠٨هـ) ولكنّه عاد إلى السلطنة للمرة الثانية ،وامتد عهده منها (٧٠٩ هـ – ٧٤١ هـ) .
انظر : (عصر سلاطين المماليك : ٣١/١ ، ٣٢ ، ٣٤) .
(٦) انظر : البداية والنهاية : ٥١/١٤ ، ١٩٠ ، وانظر : عصر سلاطين المماليك : ٣٤/١ .

الحياة الاجتماعيّة :

اتسعت الهوّة بين الطبقات في ذلك العصر ، فلم يكن هناك توازن في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة فهناك حياة ارستقراطيّة عسكريّة حاكمة أهلها المماليك ، وأُخرى شعبيّة كادحة ، مغلوبة على أمرها ، يمثّلها الشعب المصريّ بمختلف فئاته (١). وقد اهتمّ سلاطين المماليك ببناء المساجد ودور الحديث والمدارس التى تدرّس فيها العلوم الإسلاميّة إلى غيرها من العلوم المساعدة ، وأسرفوا في تشييدها وصرفوا عليها ببذخ ، وتنافسوا في ذلك على حساب الرعيّة غير مبالين بزيادة الضرائب والمكوس وارتكاب كثير من المظالم في سبيل تحصيل الأموال . (٢)

---

(١) انظر : (الأدب العاميّ في العصر المملوكيّ ، تأليف : أحمد صادق الجمال : ص ٢٨) الناشر : الدار القوميّة للطباعة والنشر ، القاهره ١٣٨٥ هـ ، وانظر : (الأيوبيون والمماليك : ص ٣٤٩) .

(٢) انظر : الأدب المملوكي : ص ١٦ .

الحياة الثقافيّة :

أزدهرت الحركة العلميّة في مصر على عصر المماليك أزدهاراً واسعاً ، فغدت البلاد محوراً لنشاط علميّ متعدد الأطراف ويرجع السبب في ذلك إلى ما أصاب أنحاء العالم الإسلاميّ في الأندلس على أيدى (الصليبيّن) ، وفي العراق على أيدى (المغول) وفي الشام على أيدى (الصليبيّن والمغول) معاً ، فلم يجد علماء المشرق والمغرب بلداً عربيّاً يطيب لهم سوى " مصر " التى غدت مركزاً للخلافة العباسيّة (١) ، بالإضافة إلى ذلك أنّ سلاطين المماليك كانوا أجانب ، فلم تكن العربيّة لغتهم ، إلّا أنهم من أجل المحافظة على سلطنتهم احترموا اللغة العربيّة ، لغة الدين الذي باسمه وصلوا إلى العرش ، لذلك شجّعوا العلماء ووفّروا لهم سبل البحث والإنتاج ، ومن ثم حمل العلماء في مصر رسالة إحياء التراث الإسلاميّ ، ولذلك أتيحت لهم الفرصة للتبحّر في العلوم العربيّة (٢) .

---

(١) انظر : الأيوبيون والمماليك : ٣٥٤ - ٣٥٥ .

(٢) انظر : الأدب العاميّ في مصر : ص ٣٩ ، الأدب في العصر المملوكي للدكتور / محمد كامل الفقي : ص ٤٣ ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب ١٩٧٦م .

وبلغ اهتمامهم باللغة العربيّة والنحو حِفْظَ أمهات كُتُبِهَا . ومما اشتهر في ذلك العصر : (ألفيّة ابن مالك) و (الكافية) و (الشافية) لابن الحاجب ، وقد كثرت الشروح عليها [1] . وكان الطابع الغالب على نحاة ذلك العصر هو شرح المتون ، ولم يكتفوا بذلك ، بل وضعوا الحواشي عليها ، أو اختصروها . وعن ذلك قال (محمود سليم) في كتابه : " ونحا بعضهم إلى وضع المتون ، ثم إلى شرحها ، ثم إلى شرح هذا الشرح ، أو اختصاره ، وذلك على نمط ما كان يعمل علماء الدين في الفقه ، وزادت التحشية على المؤلفات والاستدراك عليها ، ونحوه ، حتى نتج من ذلك كله نتاج مميّز في هاتين المادتين " النحو والصرف " [2]

....

وخلاصة القول أنّ القموليّ عاش في عصر حظي فيه العلماء ، وخاصة علماء النحو باهتمام السلاطين ،

---

(١) انظر : الأدب في العصر المملوكي : ص ١٤٨ – ١٤٩ .
(٢) انظر : عصر سلاطين المماليك : ١٥٣/٣ .

وتشجيعهم لهم ، ومما يدل على حظوته لدى سلاطين ذلك العصر توليته القضاء مدّةً بلغت الأربعين سنة .(١)

وقد تأثّر القموليّ بالطابع الغالب على نحاة ذلك العصر من شرح المتون ، ومن هنا كان كتابه (شرح كافية ابن الحاجب) نتيجة لذلك التأثّر .

---

(١) انظر : قسم الدراسة ، ص ٩

حيـــاة نجم الدين القموليّ

لقد سبقتني الزميلة الفاضلة الدكتورة (فتحيـّـة عطّار) إلى تحقيق الجزء الأوّل من (شـــرح نجم الدين القموليّ على الكافية)، وقد درست حياة القموليّ دراسة وافية - شكر اللّه لها - فأغنتني، وأعفتني من عناء كبير كما أنها أعفت كل من يأتي بعدها مـــن الباحثين والباحثات، غير أنّني رأيت أن يكون القارئ الكريـــم على صلة وثيقة بتاريخ الرجل وحياته دون أن يكون هناك تكــرار في طريقة العرض وإن كان المضمون متقارباً، فاخترت اتّباع المنهـج الآتي، ذلك الذي يتمثّل في تناول أقدم المصادر، وأوثقهـــا وأوفاها وهو (الطالع السـعيد) للإدفوى، ت (٧٤٨ هـ)، وأعـرض منه تاريخ القمولي بأكمله، ثم بعد ذلك اتتبّع المصادر التـــى تليه، مشيرةً إلى من وافقه أو خالفه أو أضاف شيئاً جـديداً إلى تاريخ الرجل. وبعد ذلك أعرض أهـمّ النتائـج التـــى وصلت إليها الدكتورة (فتحيـّة عطّار)، وذلك لكي يكـــون القارئ على بيّنة بالنتائج التى وصلت إليها.

قال الإدفوي في كتابه (الطالع السـعيد) مانصّـــه :

" أحمـد بن محمـد بن أبي الحـزم مكيّ بن ياسين القمولـــيّ نجم الدين، كان مـــن الفقهاء الأفاضل، والعلماء المتعبديـن

والقضاة المتقين ، وافر العقل ، حسن التصرف محفوظا ، قال لي رحمه الله يوما : لي قريب من أربعين سنة أحكم ، ماوقع لي حكم خطأ ، ولا أثبتُّ مكتوبًا تكلّم فيه أو ظهر فيه خلل .

سمع الحديث على شيخنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وغيره ، واشتغل بالفقه بقوص ثم بالقاهرة ، وقرأ الأصول والنحو ، وحصل وصنّف ، وشرح " الوسيط " في الفقه في مجلدات كثيرة ، وفيه نقول عزيزة ، ومباحث مفيدة ، وسمّاه : " البحر المحيط " ، ثم جرّد نقوله في مجلّدات ، وسمّاه : " جواهر البحر " ، وشرح " مقدّمة " ابن الحاجب في النحو في مجلّدين ، وشرح أسماء اللّه الحسنى في مجلّد ، وكمّل تفسير ابن الخطيب ، وكان ثقة صدوقا .

تولّى الحكم بقمولا عن قاضي قوص " شرف الدين إبراهيم بن عتيق " ثم تولّى الوجه القبليّ من عمل قوص في ولاية قاضي القضاة " عبد الرحمن بن بنت الأغرّ " ، وكان قد قسّم العمل بينه وبين الوجيه " عبد الله السمربائي " ، ثم ولّى إخميم مرتين ، ووُلّى أسيوط والمنية ، والشرقيّة ، والغربيّة ثم ناب بالقاهرة ومصر ، وولّى الحسبة بمصر ، واستمرّ في النيابة بمصر والجيزة والحسينية إلى أن توفّى ، ودرّس

بالمدرسة الفخريّة بالقاهرة ، ومازال يفتي ويدرّس ويكتب ويصنّف ، وهو مبجل معظّم إلى حين وفاته .

كان الشيخ صدر الدين بن الوكيل الدمشقيّ يقول : ما في مصر أفقه منه ، وكذلك كان يقول قاضي القضاة السروجيّ الحنفيّ .

وكان حسن الأخلاق كبير المروءة والفتوّة ، حفوظا لودّ أصحابه ومعارفه ، محسنا إلى أهله وأقاربه وأهل بلاده صحبته سنين ، وكنت أبيت عنده في كثير من الأوقات في أيام الصيف ، فكان منزله كأنّه منزلي ، يراعي خاطري ، ويكرمني هو وأولاده وخدّامه وحواشيه ، وكان له قيام بالليل ، ولسانه بالليل والنهار كثير الذكر ، رحمه الله تعالى ، وجزاه عني خيرا ، رأيته في مرضه الذى مات فيه ، وهو يلازم وظائفه وكلّ يوم يزداد ، وأقول له أن يترك بعضها فلا يفعل ، وكان يكتب إلى أن عجز وتوفّى رحمه الله تعالى بمصر في شهر رجب سنة سبع وعشرين وسبعمائة ، وخلّف ثلاثة ذكور وبنتين ، فتوفّى بعده اثنان منهم في جمعة واحدة ، وبقي له ذكر وبنتان .

و " قمولا " بلدة في البرّ الغربيّ من عمل قوص بينها وبين أرمنت قرية يقال لها " شطفنبة " ويقال إن أصله

من أرمنت.(١)

اسمه ونسبه :

قال الإدفوي : " أحمد بن محمد بن أبي الحزم مكيّ بن ياسين القموليّ نجم الدين " .

وبتتبعي لكتب الطبقات والتراجم التى جاءت بعد كتاب (الطالع السعيد) تتبّعاً زمنيّاً ، وجدت أنّه وافقه على ذلك الصفديّ (٢) ، والسبكيّ (٣) ، والإسنويّ (٤) ، وإن كانت رواية الصفديّ (ابن أبي الحرم) ، أما ابن كثير فقال : " أحمد بن محمد بن أبي الحزم القرشيّ المخزوميّ التموليّ "(٥)

---

(١) انظر : (الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد للشيخ الإمام أبي الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الإدفوي) : ١٢٥ - ١٢٧ ، تحقيق : سعيد محمد حسن ، مراجعة د . طه الحاجري ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .

(٢) (الوافي بالوفيات) للصفدي : ٩٢/٨ ، الطبعة الثانية ،باعتناء محمد يوسف نجم ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(٣) (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي : ٣٠/٩ ، تحقيق : محمود الطناحي ، و عبد الفتاح الحلو ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، تاريخ الإيداع ١٩٧٤م .

(٤) (طبقات الشافعية) للإسنوي : ٣٣٢/٢ ، تحقيق : عبد الله الجبوري ، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .

(٥) (البداية والنهاية) لابن كثير : ١٣١/١٤ ، الطبعة الثانية ١٩٧٧م ، مكتبة المعارف - بيروت .

فابن كثير أضاف على نسبة (القرشيّ المخزوميّ) . وكذلك لم يقل (القموليّ) ، بل قال (التموليّ) ولعلها من التصحيف أو التحريف . على حين أنّنا نجد المقريزى أضاف على نسبه (الشافعيّ) [١] ، فقال : " نجم الدين أحمد بن أبي الحزم مكيّ المخزوميّ بن ياسين القموليّ الشافعيّ " ووافقه ابن تغربردي [٢]، والداودي [٣]، وكذلك حاجّي خليفة [٤]، إلّا أنّه في موضع آخر من (كشف الظنون) اكتفى بقوله : " أُحمد بن محمد القملي" [٥]

وأمّا ابن العماد الحنبليّ ، فإنّنا نجده قد نحا نحو ابن كثير فأضاف (القرشيّ المخزوميّ) [٦].

---

(١) (كتاب السلوك للمقريزى : ٢/٣٩٠ .

(٢) (الدليل الشافي في المنهل الصافي) لابن تغربردى : ١/٨٤ ، تحقيق : فهيم شلتوت ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر (بدون) .

(٢) (طبقات المفسرين) للداودى : ١/٨٧ ، تحقيق : على محمدعمر مكتبة وهبة ـ عابدين ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

(٤) (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) لحاجي خليفة : ١/٦١٣ دار الفكر ١٤٠٢ هـ .

(٥) المصدر السابق : ٢/٢٠٠٨ ـ هكذا جاءت (القملي) وهو تحريف والصواب (القمولي) .

(٦) (شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي ٦/٧٥ ، تحقيق : لجنة إحياء التراث ، بدار الآفاق الجديدة ـ بيروت (بدون) .

الترجيـــــح :

(١) بالنسبة لرواية الصفدىّ (ابن أُبي الحرم) - بالـــــراء - لا أرجّحها ، لأن الإدفوى وهو أقدم شخص ترجم للقموليّ ، صـرّح بأنه (ابن أبي الحزم) - بالزاى - وقد جاء ذلك في مجـــال ترجمته لعم القموليّ وهو عبد الرحيم بن حرميّ القمولـــيّ حيث قال : عبد الرحيم بن حرمي ، هذا الذى اشتهر في اســـم أبيه ، وإنما هو أبو الحزم مكيّ بن ياسين "

وعلى ضوء ذلك يمكن القول إنه (ابن أبي الحزم) ، وليس (ابن أبي الحرم) ، وأما (حرمي) فهو الذي اشتهر فـــي اسم أبيـه .

وأعتقد أنّ سبب الاختلاف بين كلمة (الحزم) و (الحـرم) يرجع إلى الرواة والنسّاخ ، والدليل على ذلك كتــــــاب (حسن المحاضرة) ففي طبعة (مطبعة الموسوعات) نجـــد أنّه (ابن أبي الحرم)(١) - بالراء - بينما نجده في طبعـة (دار إحياء الكتب العربيّة) بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (ابن أُبي الحزم)(٢) - بالزاى -

---

(١) حسن المحاضرة) للسيوطي : ١٩٨/١ ، طبع على ذمة مصطفـــى أفندي فهمي الكتبي ، طبع بمطبعـــــة الموسوعـــــات (بدون) .

(٢) المصدر السابق : ٤٢٤/١ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي (الحلبـي وشركاه - الطبعة الأُولى ١٩٦٧م - ١٣٨٧ هـ .

(٢) أمّا رواية ابن كثير (التمولي) بالتاء،ورواية حاجّي خليفة (القملي) فلا أرجحهما أيضاً ، لأنّ ابن كثير ، وكذلك حاجّي خليفة متأخّران عن الإدفوي ، ثم إنّني لم أجد أحداً تابعهما في ذلك .

مولده :

معظم الذين تعرّضوا لترجمة القموليّ لم يحدّدوا تاريخ ميلاده ، غير أن السيوطيّ (١) والداوديّ (٢) ذكرا أنّه وُلد سنة (٦٥٣ هـ)،حتى إذا ما وصلنا إلى العصر الحاضر ، وجدنا (الزركلي) (٣) يذكر أنه وُلد سنة (٦٤٥هـ) = (١٢٤٧م)وسأذكر الترجيح في مبحث آخر .(٤)

صفاته وشمائله :

بتتبّعي للكتب التى ترجمت للقموليّ ، عن الصفات التي ذكرها الإدفوى ، وهي : أنّه كان وافر العقل ، حسن التصرف .. الخ . وجدت أنّ الصفديّ اكتفى بنقل كلام الإدفوي (٥).

---

(١) (بغية الوعاة) للسيوطي : ٣٨٣/١ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر .

(٢) (طبقات المفسرين) للداودي : ٨٨/١ .

(٣) (الأعلام) للزركلي : ٢١٤/١ ، الطبعة الثالثة (بدون) .

(٤) ينظر بمحث (التعقيب) ص ٣٤

(٥) (الوافي بالوفيات) : ٩٢/٨ - ٩٣ .

وأمّا السبكي فقال : " كان من الفقهاء المشهورين ، والصلحاء المتورّعين،يحكى أنّ لسانه كان لايفتر عن قول " لا إله إلّا اللّه "(١)

على حين قال الإسنوى : " تسربل بسربال الورع والتقى ، وتعلّق بأسباب الرقيّ فارتقى ، وخاض مع الأولياء فركب في فلكهم ولزمهم حتى انتظم في سلكهم وكان سليم الصدر ، كثير الذكر والتلاوة ، متواضعا ، متودّدا ، كريما ، كثير المروءة "(٢). وأمّا ابن كثير فاكتفى بقوله : كان مشكور السيرة (٣) .

حتي إذا ماوصلنا إلى المقريزى ، نجده لم يذكر شيئا من صفاته (٤).

وأمّا ابن حجر العسقلانيّ ، فنقل جزءاً من كلام الإدفوي (٥)

أمّا الداودى فقد ردّد كلام السبكي (٦) ، وأمّا ابن العماد الحنبلي فقد ردّد كلام الإسنوي (٧).

---

(١) (طبقات الشافعية الكبرى) : ٣٠/٩ .
(٢) (طبقات الشافعية : ٣٣٢/٢ .
(٣) (البداية والنهاية) : ١٣١/١٤ .
(٤) (السلوك) : ٣٩٠/٢ .
(٥) ينظر الدرر الكامنة ٣٢٤/١ فما بعدها ، كما ينظر الطالع السعيد ١٢٥ - ١٢٧ .
(٦) (طبقات المفسرين) : ٨٧/١ .
(٧) (شذرات الذهب) : ٧٥/٦ .

المدارس التى درّس فيها القموليّ :

ذكر الإدفوى أنه درس بالمدرسة (الفخريّة) بالقاهرة ووافقه الصفدىّ (١). وأمّا السبكيّ (٢) والإسنوىّ (٣) والداوديّ (٤) فأضافوا بأنه درّس أيضاً بالمدرسة (الفائزيّة) بمصر .

بينما نجد ابن العماد الحنبليّ (٥) كالإدفوى ، لم يذكر أنه درّس بالمدرسة (الفائزيّة) .

مكانته الاجتماعيّة :

كان القموليّ قمّة شامخة في عهده موثوقا به حيث تولّى كثيرا من المناصب المرموقة مثل القضاء والحسبة وغير ذلك مما ذكره الإدفوى بالتفصيل فلا حاجة إلى التكرار .

---

(١) (الوافي بالوفيات) : ٩٢/٨ .
(٢) (طبقات الشافعيّة الكبرى) : ٣٠/٩ .
(٣) (طبقات الشافعيّة) : ٣٣٣/٢ .
(٤) (طبقات المفسّرين) : ٨٧/١ .
(٥) (شذرات الذهب) : ٧٦/٦ .

واقتفى أثر الإدفوى كثير من أصحاب التراجم الذين أتوا بعده مثل الصفدى [١]، والسبكي [٢]، والإسنوى [٣]، وكذلك ابن حجر العسقلاني [٤]، والسيوطي [٥]، ونحا نحوهم الداودي [٦]، غير أن ابن كثير أضاف أنّ الذى تولّى الحكم بعد القمولي هو (نجم الدين بن عقيل) والحسبة (ناصر الدين بن قار السبقوق) [٧]

مصنفاته :

من مصنفات القمولي التى أوردها الإدفوى : (البحر المحيط)و(جواهر البحر)و(شرح مقدمة ابن الحاجب) و (شرح الأسماء الحسنى) وأكمل تفسير (ابن الخطيب) ، ووافقه الصفدي [٨]، والسبكي [٩] والإسنوى [١٠] ، ونحا نحوهم السيوطي [١١] والداودى [١٢]، إلاّ أنّ صاحب (هدية العارفين) [١٣]

---

(١) (الوافي بالوفيات) : ٩٢/٨ .
(٢) (طبقات الشافعية الكبرى) : ٣٠/٩
(٣) (طبقات الشافعية) : ٣٣٣/٢ .
(٤) (الدرر الكامنة) : ٣٢٤/١ - ٣٢٥ .
(٥) (بغية الوعاة) : ٣٨٣/١ .
(٦) (طبقات المفسّرين) : ٨٧/١ .
(٧) (البداية والنهاية) : ١٣١/١٤ .
(٨) (الوافي بالوفيات) : ٩٢/٨ .
(٩) (طبقات الشافعيّة الكبرى) : ٣١/٩ .
(١٠) (طبقات الشافعيّة) : ٣٣٣/٢ .
(١١) (حسن المحاضرة) : ١٩٨/١ .
(١٢) (طبقات المفسّرين) : ٨٧/١ .
(١٣) (هديّة العارفين) : ١٠٥/١ .

لم يقل (أكمل تفسير ابن الخطيب) بل قال : أكمل (مفاتيح العلوم) للفخر الرازي ، وكذلك لم يقل (شرح مقدّمة ابن الحاجب) بل قال : (تحفة الطالب في شرح كافية ابن الحاجب) و (غاية أماني الطالب في شرح كافية ابن الحاجب) .

وبتتبّعي لكتاب (إيضاح المكنون) وجدت أنّه لم يذكر المؤلّفات التى أوردها الإدفوى ، بل اكتفى بذكر (الروض الزاهر فيما يحتاج إليه المسافر)[(١)] .

وذكر كذلك عمر رضا كحالة هذا الكتاب .[(٢)]

وفاتــــه :

توفّي القموليّ بمصر في شهر رجب سنة سبع وعشرين وسبعمائة كما صرّح الإدفوى ، ووافقه الصفدىّ [(٣)]، والسبكيّ[(٤)] والإسنوىّ [(٥)]، وكذلك ابن كثير[(٦)] والمقريزى [(٧)]، وحذا

---

(١) (إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) ، لإسماعيل باشا البغدادي : ٥٨٩/٣ ، عني بتصحيحه وطبعه : محمد شرف الدين بالتقابا ، دار الفكر١٤٠٢هـ.

(٢) (معجم المؤلفين) تراجم مصنفي الكتب العربيّة ، وضع عمر رضا كحالة . ١٦٠/١ - ١٦١ .

(٣) (الوافي بالوفيات) : ٩٣/٨ .

(٤) (طبقات الشافعيّة الكبرى) : ٣١/٩ .

(٥) (طبقات الشافعيّة) : ٣٣٣/٢ .

(٦) (البداية والنهاية) : ١٣١/١٤ .

(٧) (السلوك) : ٣٩٠/٢ .

حذوهم ابن حجر العسقلانيّ[١] وابن تغربردى [٢]، والسيوطيّ[٣]، والداوديّ[٤]، وقفي على آثارهم حاجّي خليفة[٥]، وابن العماد الحنبليّ[٦]، وعلي باشا مبارك[٧]، وإسماعيل باشا[٨]، هذا بالإضافة إلى أصحاب كتب التراجم الحديثة كالزركلي[٩] وعمر رضا كحالة[١٠].

على أن بعض أصحاب التراجم حدّد عمره بالسنين حين قال توفّي عن ثمانين سنة، ومن هؤلاء السبكيّ والإسنوىّ وابن كثير وبعضهم زاد فحدّد اليوم الذى توفّى فيه، وتاريخه، فقال: " يوم الأحد ثامن رجب " ومن هؤلاء السيوطيّ والداوديّ .

وهناك ملاحظة لابدّ من ذكرها، وهي أنّ صاحب (كشف الظنون) في موضع آخر من كتابه، ذكر أنّ القموليّ توفّي

---

(١) (الدرر الكامنة) : ١/٣٢٥ .
(٢) (الدليل الشافي) : ١/٨٤ .
(٣) حسن المحاضره : ١/١٨٩ (مطبعة الموسوعات) .
(٤) (طبقات المفسرين : ١/٨٨ .
(٥) (كشف الظنون) : ١/٦١٣ .
(٦) (شذرات الذهب) : ٦/٧٥ - ٧٦ .
(٧) (الخطط الجديدة) : ١٤/١٢٠ .
(٨) (هديّة العارفين) : ١/١٠٥ .
(٩) (الأعلام) : ١/٢١٤ .
(١٠) (معجم المؤلفين) : ٢/١٦٠ .

سنة (٧٧٧ هـ) (١) ولكنني لا أرجح ذلك ؛ لأن جميع الكتب التى ترجمت للقمولي ذكرت أنه توفى سنة (٧٢٧ هـ) ، ثم إن صاحب (كشف الظنون) أوردها على سبيل الاحتمال ، عندما قال : " ...... أحمد بن محمد القملي ، المتوفي سنة (٧٧٧ هـ) أو سنة (٧٢٧هـ) (٢)

أسـرته :

أبوه : (محمد بن مكي بن ياسين القمولي) ، وعمه : (عبد الرحيم بن حرمي القمولي) ، سأكتفي بترجمة كل منهما بإيجاز من (الطالع السعيد) فقط ؛ لأنني لم أعثر على مصدر آخر ترجم لهما .

أما أبوه (محمد بن مكي بن ياسين القمولي) ، فقد ذكر الإدفوى أنه كان يُنَعَتُ بالصدر ، سمع الحديث من الشيخ تقي الدين القشيري ، ومن الفقهاء المتعبدين المتورعين ، اشتغل هو وأخوه " القطب " بمدينة " قوص " على الشيخ الإمام " أبي الحسن على بن وهب القشيرى " وتوليا " الكورة " ، وصار

(١) (كشف الظنون) ٢٠٠٨/٢ .
(٢) المصدر السابق بتصرف يسير .

كلٌّ منهما ينوب عن أخيه في ولايته . توفّي صدر الدين سنة ٦٦٠ هـ أو ٦٦١ هـ [1].

وأمّا عمّه ، فقد قال الإدفوى : " عبد الرحيم بن حرمي هذا الذى اشتهر في اسم أبيه ، وإنّما هو (أبو الحزم مكّي بن ياسين) ، ينعت بالقطب ، خطيب قمولا ".

وكان من الفقهاء المشهورين ، سمع الحديث من الشيخ " تقيّ الدين القشيري " و " النجيب أبي الفرج ، وتفقه بالشيخ " مجد الدين القشيري " بمدينة قوص ، تولّى الحكم بالأقصرين، وبأرمنت وقمولا ، توفّى بقمولا سنة ٦٨٩ هـ [2].

ابنــــاؤه :

ذكر الإدفوى : أنّه أنجب ثلاثة ذكور وبنتين غير أنّ اثنين من الذكور توفّيا بعده بقليل في جمعة واحدة كما سبق آنفا .

وعلى الرغم من التتبع والاستقصاء لم أعثر على ترجمة لأبنائه في أيّ مرجع من المراجع الأخرى .

---

(١) (الطالع السعيد) : ص ٥٠٧ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

أقاربه :

من أقاربه كما صرّح الإسنويّ :(١)

١ - محمد بن إدريس القموليّ ، المنعوت بالنجم ، والمتوفّي سنة (٧٠٩ هـ) وأخوه:

٢ - عبد الله زين الدين القموليّ المتوفّي سنة (٧٤٥ هـ).

شيوخه :

من شيوخه الذين تتلمذ عليهم : قاضي القضاة " بدر الدين بن جماعة " كما صرّح الإدفوى " وكذلك أرجّح أن يكون من شيوخه أيضاً محمد بن القشيرى ، كما رجّحت الدكتورة فتحية (٢) ، لأنّ الأدفوى أورد رواية تجعلني أميل إلى ذلك حيث قال :

" أخبرني قاضي القضاة " نجم الدين أحمد القموليّ " أنّه أعطاه القشيري دراهم ، وأمره أن يشترى بها ورقا ويجلّده أبيض ، قال : فاشتريت خمسة وعشرين كراساً ، وجلّدتها وأحضرتها إليه وصنّف تصنيفا ..." (٣)

---

(١) (طبقات الشافعية) : ٣٣٢/٢ ، ٣٣٣ .
(٢) (شرح نجم الدين القموليّ . تحقيق الدكتورة فتحية عطار:ص ٢٤ من قسم الدراسه (رسالة دكتوراة) بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
(٣) (الطالع السعيد) : ص ٥٧٦ .

ولكنّي هنا أضيف شيخاً جديداً لم تذكره الدكتورة فتحية ، وهو (ابن الرفعة) المتوفّي سنة ٧١٠ هـ ، كما ذكر د . محمد الخاروف [١].

وسأكتفي هنا بالترجمة (لابن الرفعة) فقط لأنّ الدكتورة فتحية في رسالتها [٢] قد ترجمت لكلّ من القشيري[٣] وابن جماعة [٤] بما لم أجد مزيدا عليه فلا حاجة إلى التكرار .

---

(١) انظر قسم الدراسة من كتاب : (الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان) لابن الرفعة : ص ٢١ - ٢٢ ، تحقيق د . محمد الخاروف . دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .

(٢) (شرح نجم الدين القمولي) تحقيق الدكتورة فتحية ص ٢٤ - ٢٦ .

(٣) والقشيري هو : محمد بن علي بن وهب ، تقي الدين القشيرى . ولد سنة ٦٢٥ ، ابتدأ بقراءة كتاب الله العظيم ، ثم رحل في طلب الحديث إلى دمشق والإسكندرية وسمع الحديث من والده وغيره . درس بالفاضلية والكاملية توفي يوم الجمعه سنة ٧٠٢ هـ .

(٤) وابن جماعة هو : محمد بن إبراهيم بن سعد اللّه بن جماعة الكناني الحموي ، ولد بحماة سنة ٦٣٩ هـ ، قرأ النحو على ابن مالك ، وأفتى قديما وعرضت فتواه على النووي، توفى سنة ٧٣٣ هـ ودفن بالقرافة .

ابن الرفعة :

هو أحمد بن محمد بن الرفعة نجم الدين ، هكذا أورده الصفديّ (١) . ولكن بعض أصحاب التراجم لم يكتفِ بذلك بل أضاف مزيداً كما قال الإِسنوى : " هو أحمد بن محمد بن على بن مرتفع الأنصاريّ ، الملقب : نجم الدين ، المعروف بابن الرفعة "(٢)

وقال ابن حجر العسقلانيّ (٣) ، ومن تابعه ، كابن تغربردي (٤) ، والشوكاني (٥) : هو أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع بن حازم بن إِبراهيم بن العباس المصريِّ الشافعيّ ، نجم الدين بن الرفعة " .

وقال ابن العماد الحنبلي : " هو نجم الدين أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع بن حازم بن إِبراهيم بن العباس الأنصاريّ البخاريّ ، الشافعيّ ، الشهير بابن الرفعة "(٦)

فابن العماد الحنبلي جعل كلمة (البخاري) مكان كلمة (المصري) كما ترى .

(١) (الوافي بالوفيات) : ٣٩٥/٧ .
(٢) (طبقات الشافعية) : ٦٠١/١ .
(٣) (الدرر الكامنة): ٣٠٣/١ .
(٤) (النجوم الزاهرة) : ٢١٣/٩ .
(٥) (البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع) لمحمد بن على الشوكاني) ١١٥/١ ، دار المعرفة للطباعة والنشر (بدون) .
(٦) (شذرات الذهب) : ٢٢/٦ .

مولـــــده :

ولد في سنة (٦٤٥ هـ) كما ذكر الإسنوى [١] وابن حجر [٢] وتابعهما السيوطي [٣] وابن العماد الحنبلي [٤] والشوكاني [٥].

منزلته العلميـــة :

قال الصفديّ : " كان إماماً عالماً قيّماً بمذهب الشافعيّ [٦]" وأضاف الإسنوى [٧] وابن حجر [٨] وابن تغربردي [٩] بأنّه تعمّق في الفقه ، وكذلك سمع الحديث وأسمعه كما أضاف الإسنوى وكان أيضاً عالماً بالعربيّة والأصول كما صرّح ابن حجر [١٠]

---

(١) (طبقات الشافعية) : ٦٠١/١ .
(٢) (الذرر الكامنه) : ٣٠٣/١ .
(٣) (حسن المحاضرة) : ٣٢٠/١ .
(٤) (شذرات الذهب) : ٢٢/٦ .
(٥) (البدر الطالع) : ١١٥/١ .
(٦) (الوافي بالوفيات) : ٣٩٥/٧ .
(٧) (طبقات الشافعية) : ٦٠١/١ .
(٨) (الدرر الكامنة) : ٣٠٤/١ .
(٩) (النجوم الزاهرة) : ٢١٣/٩ .
(١٠) (الدرر الكامنة) : ٣٠٤/١ .

والشوكاني [١] ودرس بالمدرسة المعزيّة [٢] كما صرّح بعضهم [٣] .

حياته الاجتماعيّة :

قال الصفديّ : " كان شيخ الشافعيّة في عصره وولّي حسبة مصر " [٤] وذكر ذلك أيضاً ابن تغربردي [٥] والسيوطيّ [٦] والشوكاني [٧] ولكن الصفديّ أضاف أنّه تولّى الوجه القبلي من عمل مصر .

كما أضاف ابن حجر [٨] ، وكذلك الشوكاني [٩] أنّه ناب في الحكم مدّة ثم عزل نفسه ، وكذلك وُلّي قضاء الواحات ، وتحسّنت حاله بعد أن كان فقيراً .

---

(١) (البدر الطالع) : ١١٥/١ .

(٢) هذه المدرسة أنشأها الملك (المعزّ أيبك) في شهور سنة ٦٥٤ هـ . برحبة الخرّوب ، والتى كانت في زمن المقريزى ، تعرف برحبة الحناء .
(انظر : هامش النجوم الزاهرة : ١٤/٧) .

(٣) انظر : (الوافي بالوفيات) : ٣٩٥/٩ ، (طبقات الشافعيّة) ٦٠١/١ . (حسن المحاضرة) : ٣٢٠/١ ، (شذرات الذهب) ٢٢/٥ .

(٤) (الوافي بالوفيات) : ٣٩٥/٧ .

(٥) (النجوم الزاهرة) : ٢١٣/٩ .

(٦) (حسن المحاضرة) : ٣٢٠/١ .

(٧) (البدر الطالع) : ١١٥/١ .

(٨) (الدرر الكامنة) : ٣٠٥/١ .

(٩) (البدر الطالع) : ١١٥/١ - ١١٦ .

صفاته وآراء العلماء فيه :

قال ابن حجر العسقلانيّ (١) والشوكاني (٢) عنه بأنّه كان حسن الشكل ذكيّاً ، فصيحاً ، يحسن إلى الطلبة ، ويسعى في قضاء حوائجهم ، سُئِل ابن تيميّة عنه ، فقال : " رأيت شيخاً يتقاطر فروع الشافعيّة من لحيته (٣) " وكذلك أثنى عليه ابن دقيق العيد (٤) ، وقال عنه السبكي : " كان أفقه من الروياني صاحب البحر " (٥)

وقال الإسنوى : ما أخرجت مصر بعد ابن الحداد أفقه منه (٦).

وأضاف الشوكاني قائلاً : " إنّه كان مكبّاً على الاشتغال حتى عرض له وجع المفاصل ، بحيث كان الثوب إذا لمس جسده آلمه ، ومع ذلك لايخلو من كتاب معه ينظر إليه ، وربّما انكبّ على وجهه وهو يطالع " (٧)

---

(١) (الدرر الكامنة) : ٣٠٤/١ .
(٢) (البدر الطالع) : ١١٥/١ .
(٣) انظر : (البدر الطالع) : ١١٥/١ .
(٤) المصدر السابق : ١١٦/١ .
(٥) المصدر السابق : ، نفس الجزء والصفحة .
(٦) (طبقات الشافعية) : ٦٠١/١ .
(٧) (البدر الطالع) : ١١٧/١ .

وقال السيوطي : " ثالث الشيخين : الرافعي والنووي في الاعتماد عليه في الترجيح " (١)

وفاتـــــه :

توفّى في سنة (٧١٠ هـ) كما صرّح الصفديّ (٢) ، وتابعه الإسنوي (٣) ،وابن حجر العسقلاني(٤) ، ونحا نحوهما ابن تغربردي(٥) والشوكاني (٦) . إلّا أنّ الإسنوى والسيوطيّ قد أضافا بأنه قد توفّى في ثاني عشر من شهر رجب ، على حين نجد ابن تغربردي والشوكاني قد صرّحا بأنّه توفّى في ثامن عشر من شهر رجب . ودفن بالقرافة كما صرّح بعضهم(٧) .

وعاش خمسا وستين سنة ، كما ذكر الصفدي (٨) .

---

(١) (حسن المحاضرة) : ٣٢٠/١ .
(٢) (الوافي بالوفيات) : ٣٩٥/٧ .
(٣) (طبقات الشافعية) : ٦٠٢/١ .
(٤) (الدرر الكامنه) : ٣٠٤/١ .
(٥) (النجوم الزاهرة) : ٢١٣/٩ .
(٦) (البدر الطالع) : ١١٧/١ .
(٧) انظر: (النجوم الزاهرة) : ٢١٣/٩ ،(شذرات الذهب): ٢٣/٥ .
(٨) (الوافي بالوفيات) : ٣٩٥/٧ .

شيوخـــه :

قال الصفدي : سمع من محيي الدين ابن الدمـــيرى[١]

وقال الإسنوى : تفقّه على السديد ، والظهير التزمنتيين ، وعلى الشريف العباسيّ [٢].

وأضاف ابن حجر [٣] على ماذكره الإسنوى أنّه أُخذ الفقه عن الضياء جعفر ابن الشيخ عبد الرحيم القنائي ، وعلى الإرمنتي ، وابن رزين ، وابن بنت الأعز ، وابن دقيق العيد ، وغيرهم وسمع الحديث من عبد الرحيم الدميرى ، وعلي بن محمد الصوّاف وغيرهما .

تلاميـــذه :

من تلاميذه تقيّ الدين السبكي كما أشار ابن العماد الحنبليّ [٤] ، ومن تلاميذه أيضاً " جمال الدين الإسنوي ونجم الدين القموليّ ، وضياء الدين المناوى ، ومحمد بن اسحاق المرتضي "[٥]

---

(١) المصدر السابق : نفس الجزء والصفحة .
(٢) (طبقات الشافعية) : ٦٠١/١ .
(٣) (الدرر الكامنة) : ٣٠٣/١ - ٣٠٤ .
(٤) (شذرات الذهب) : ٢٢/٦ .
(٥) (كتاب الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان) : ص ٢١ - ٢٢ قسم الدراسة .

آثاره ومصنفاته :

من مصنفاته : شرح التنبيه المسمّى بالكناية، وشرح الوسيط المسمّى بـ (المطلب).(١)

وقال الإسنوي عن شرح الوسيط إنّه أعجوبة في كثرة النصوص والمباحث ، ولم يكمله ، وقد أوصى إلى الشيخ نور الدين البكريّ بتكميله ولم ينهض بذلك ، بل أكمله القمولي .(٢)

وأضاف بعضهم أنّ له تصنيفاً لطيفاً في الموازين والمكاييل (٣) وآخر سمّاه : (النفائس في هدم الكنائس)(٤)

و (بذل النصائح الشرعيّة في ما عمل السلطان وولاة الأمور وسائر الرعيّة)(٥) و (الرتبة من الحسبة)(٦)

---

(١) انظر : (الوافي بالوفيات) : ٣٩٥/٧ ، (طبقات الشافعيّة) ٦٠١/١ - ٦٠٢ (الدرر الكامنة) : ٣٠٥/١ ،(النجوم الزاهرة) ٢١٣/٩ ، (حسن المحاضرة) ٣٢٠/١ ، (شذرات الذهب): ٢٢/٦ (البدر الطالع) : ١١٥/١ .

(٢) انظر : (طبقات الشافعية) : ٦٠٢/١ .

(٣) المصدر السابق ، نفس الجزء والصفحة ، وانظر : (حسن المحاضرة) : ٣٢٠/١ .

(٤) المصدران السابقان .

(٥) (الأعلام) : ٢١٣/١ .

(٦) (معجم المؤلفين) : ١٣٥/٢ .

أهمّ النتائج التي وصلت إليها الدكتورة فتحيّة في رسالتها:

سأعرض أهمّ النتائج التى وصلت إليها ليكون القارئ على بيّنة من ذلك :

١ - رجّحت أن يكون (ابن أبي الحزم) - بالزاى - كما جاء في الصفحة الأولى من المخطوط ، وفي معظم المصادر ماعدا (الأعلام) و (الوافي بالوفيات)(١).

٢ - رجّحت أن يكون نسبه (القمولي) وليس التمولي أو القملي(٢).

٣ - لم يذكر أحد من أصحاب التراجم تاريخ مولده إلّا (السيوطيّ) الذى ذكر أنّه ولد سنة (٦٥٣ هـ) ، وكذلك فعل صاحب (معجم المؤلفين) ، ولكنّه أضاف التاريخ الميلاديّ وهو (١٢٥٥م) .

٤ - رجّحت أن يكون مولده في (قوص) حيث عمل والده وعمّه ، أو (قمولا) التى نشأ فيها وترعرع .(٤)

٥ - فصّلت القول عن حياته الاجتماعيّة (٥).

---

(١) انظر : (رسالة الدكتورة) شرح نجم الدين القمولي: ص ١٣ من الدراسة .

(٢) الرسالة السابقة : ص ١٤ من قسم الدراسة .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق : ص ١٥ - ١٧ من قسم الدراسة .

٦ - رجّحت أن يكون قد عاش (٧٢) سنة أو (٧٤) سنة . وليس (٨٠) سنة كما ذكر بعض أصحاب التراجم .[١]

٧ - رجّحت أن يكون قدتوفىسنة (٧٢٧هـ) ، وليس سنة (٧٧٧ هـ) ، كما جاء في (كشف الظنون)[٢].

٨ - ترجمت لكلّ من والد (نجم الدين القموليّ) وهو : (محمد بن مكّي بن ياسين القموليّ) ، وعمّه : (عبد الرحيم بن حرمى القموليّ) ، وبعض أقاربه [٣].

٩ - ذكرت أنّه كان راويا حافظاً لبعض الشعر ، واستدلّت ببيتين من محفوظاته الشعريّة [٤].

١٠- ذكرت أنّه دَرَسَ كتبا كثيرة منها : كتاب (الوسيط) للغزالي، وكتاب (الكافية) وشرحها ، لابن الحاجب ، وكتاب (مفاتيح العلوم) لفخر الدين الرازي [٥].

١١- ذكرت شيخين من شيوخه وهما : (بدر الدين بن جماعة) ورجّحت أيضا أنّه يكون من شيوخه (القشيري) وقد ترجمت لكلّ منهما[٦]

---

(١) المصدر السابق : ص ١٨ من قسم الدراسة .
(٢) المصدر السابق .
(٣) الرسالة السابقة : ١٨ - ٢٠ من قسم الدراسة .
(٤) الرسالة السابقة : من ٢٣ من قسم الدراسة .
(٥) الرسالة السابقة ، بالصفحة السابقة .
(٦) الرسالة السابقة : ص ٢٣ - ٢٦ من قسم الدراسة .

١٢ - ذكرت أنّ الكتب التى ترجمت للقمولىّ ، أغفلت ذكر الذين تتلمذوا عليه .

١٣- لم تذكر أكثر المصادر التى ترجمت للقمولىّ كتاب (تحفة الطالب) ، إلّا صاحب (هديّة العارفين) [١] .

١٤- خلط السيوطيّ في كتابه (حسن المحاضرة) بين كتابين للقمولي قال : " صنّف البحر المحيط في شرح كافية ابن الحاجب " وذكرت أنّهما في الحقيقة كتابان له ، وليس كتابا واحدا [٢].

١٥- مصنّفات القمولىّ : (البحر المحيط في شرح الوسيط) و (جواهر البحر في تلخيص البحر المحيط) و (الروض الزاهر فيما يحتاج إليه المسافر) و (مفاتيح العلوم في تفسير القرآن) و (شرح أسماء اللّه الحسنى وسمّاه : " موضح الطريق " و (تحفة الطالب) و (غاية أماني الطالب) [٣].

وقد فرّقت بين هذين الكتابين الأخيرين ، وقالت : إن (تحفة الطالب) هو شرح لمقدّمة ابن الحاجب ، بصورة مختصرة و (غاية أماني الطالب) هو الشرح المطوّل لكافية ابن الحاجب في النحو ، والذى تناولت الجزء الأوّل منه بالدراسة [٤].

وكذلك رجّحت أن يكون كتاب (موضح الطريق) ، للبوني، وليس للقموليّ [٥]

---

(١) الرسالة السابقة : ص ٢٧ من قسم الدراسة .
(٢) الرسالة السابقة : الصفحة السابقة .
(٣) الرسالة السابقة : ٢٨ - ٣١ من قسم الدراسة .
(٤) الرسالة السابقة : ٣٠ - ٣١ من قسم الدراسة .
(٥) الرسالة السابقة : ص ٣٠ من قسم الدراسة .

التعقيب :

١ - بالنسبة لما ذكرته الدكتورة فتحية من أنّ أحداً من أصحاب التراجم لم يذكر تاريخ ميلاده إلّا السيوطيُّ الذى ذكر أنّه ولد سنة (٦٥٣ هـ) وتابعة صاحب (معجم المؤلفين) ، أقول: إنّه ليس السيوطيّ فقط ذلك الذى ذكر تاريخ مولده بل ذكره أيضاً الداودي في (طبقاته)(١) ، والشيء الذى استرعى انتباهي هو أنّ (الزركلي) في كتابه (الأعلام) ذكر أنّ تاريخ مولده هو سنة (٦٤٥ هـ) ، وأضاف التاريخ الميلاديّ وهو (١٢٤٧ م) ، إلا أنّ هناك فرقاً بين التاريخ الهجرى والميلادي يقدّر بنحو سنتين .

فعلى حسب تاريخ السيوطيّ والداودي يكون الرجل قد عاش أربعاً وسبعين سنة (٧٤) ، وهذا مارجّحته الدكتورة فتحيّة وعلى حسب تاريخ الززكلي (الهجرىّ) يكون قد عاش اثنتين وثمانين سنة ، وتاريخه (الميلادىّ) يكون قد عاش ثمانين سنة غير أنّني أرجّح التاريخ الميلادي الذى حدّده (الزركلي) وهو أنّه ولد سنة (١٢٤٧ م) ، ويقابل ذلك بالهجرى (٦٤٧ هـ) ؛ لأنّه على حسب هذا التاريخ يكون القمولي قد عاش ثمانين سنة ، وأصحاب

---

(١) طبقات المفسرين : ٨٨/١ .

التراجم الذين صرّحوا بذلك كثيرون منهم : السبكي ، والإسنوي وابن حجر العسقلانيّ ، وهؤلاء متقدمون على السيوطيّ والداوديّ اللذين صرّحا بأنّه وُلِد في سنة (٦٥٣ هـ) ، والشيء العجيب أنّ الداودي الذى صرّح بذلك قال : " عن ثمانين سنة " .

٢ - ذكرت الدكتورة فتحيّة أنّ من مؤلفات القمولي تكملة (مفاتيح العلوم) في تفسير القرآن ، لفخر الدين الرازي ، كما ذكر صاحب (هدية العارفين) . غير أنّني أرجّح أن يكون اسم الكتاب الذى أُكمل تفسيره القمولي : (مفاتيح الغيب) للأمور التالية :-

أ - تصريح صاحب (كشف الظنون) بأنّ القمولي أكمل (مفاتيح الغيب) وذلك قوله : " مفاتيح الغيب ، وهو المعروف بالتفسير الكبير للإمام فخر الدين ... ، أوّله : " الحمد لله الذى وفّقنا لأداء الطاعات ... إلخ ، قال ابن خلكان: جمع فيه كلّ غريب ، وهو كبير جدًّا ، لكنّه لم يكمله وصنّف الشيخ نجم الدين أحمد بن محمد القموليّ تكملة له ، وتوفّى سنة ٧٢٧هـ "(١)

ب - ثم إنّ حاجّي خليفة صرّح بأنّ (مفاتيح العلوم) في تفسير الفاتحة و (مفاتيح الغيب) ، وهو المعروف بالتفسير

---

(١) (كشف الظنون) : ٢ / ١٧٥٦ .

الكبير [١]، هذا بالإضافة إلى أنّ صاحب (هديّة العارفين) ذكر ذلك في موضع آخر من كتابه عند ترجمة الرازي[٢] .

جـ - ولو انتقلنا إلى أصحاب التراجم الّذين ترجموا للإمام فخر الدين ، نجد ابن خلكان صرّح بأنّ الإمام فخر الدين لم يكمل تفسير القرآن ، وليس تفسير الفاتحة ، وذلك قوله " وله التصانيف المفيدة من فنون عديدة ، منها : تفسير القرآن الكريم ، جمع فيه كل غريب وغريبة ، وهو كبير جدّاً ، لكنّه لم يكمله ، وشرح الفاتحة في مجلّد"[٣] وكذلك الداودي صرّح بأنّ الرازي لم يكمل التفسير المسمّى بـ : (مفاتيح الغيب) .[٤]

فالأدلّة السابقة ترجّح أنّ التفسير الذى أكمله القموليّ اسمه : (مفاتيح الغيب) ،لأنّ (مفاتيح العلوم) في تفسير الفاتحة فقط .

٣ - رجّحت الدكتورة فتحية ، أن يكون كتاب (موضح الطريق) للبوني وليس للقمولي ، غير أنّني أرجّح أن يكون أيضاً للقمولي جاء في كشف الظنون . " شرح الأسماء الحسنى ، للقشيرى

---

(١) المصدر السابق : نفس الجزء والصفحة .

(٢) انظر : (هدية العارفين) : ١٠٨/٢ .

(٣) (وفيات الأعيان) لابن خلكان : ٢٤٩/٤ .

(٤) (طبقات المفسرين) : ٢١٦/٢ .

أسماه : " التحبير " وللقمولي : أحمد بن محمد الشافعي المتوفّي سنة ٧٢٧ هـ .... سمّاه : (موضح الطريق).(١)

وفي موضع آخر من كتاب (كشف الظنون جاء موضح الطريق في شرح أسماء الله الحسنى ، للبوني "(٢)

٤ - بالنسبة لما ذكرته الدكتورة فتحيّة من أنّ كتاب (تحفة الطالب) لم يذكره إلّا صاحب (هديّة العارفين) ، أقول لقد ذكره حاجي خليفة في (كشف الظنون) ، وذلك قوله :الكافية في النحو ، وشرحها : نجم الدين أحمد بن محمد القمولي المتوفّي ٧٢٧ هـ ، في مجلّدين سمّاه (تحفة الطالب) ، أوّله (الحمد للّه العزيز الوهّاب ...)(٣)

٥ - أمّا ماذكرته الدكتورة فتحيّة من أنّ السيوطيّ خلط بين كتابين للقمولي ، فقال (البحر المحيط في شرح كافية ابن الحاجب) فإنّي أقول : إنّ ذلك كان من خلط الرواة ، حيث أنّني عثرت على طبعة أخرى لم أجد فيها هذا التحريف وذلك الخلط .(٤)

---

(١) (كشف الظنون) : ١٠٣٥/٢ .
(٢) (المصدر السابق) : ١٩٠٤/٢ .
(٣) (المصدر السابق) : ١٣٧١/٢ .
(٤) (حسن المحاضرة) : ١٩٨/١ . طبعة (مطبعة الموسوعات) .

الفصل الثاني

توثيق النص ودراسته

١- حول توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .
٢- مصادر الكتاب .
٣- مصادر الاستشهاد عند القمولي .
٤- المسائل الخلافية .
٥- شخصيته العلمية ومذهبه النحوي .
٦- موقفه من ابن الحاجب .
٧- منهجه في تناول لغات العرب .
٨- السمات البارزة في الكتاب .
٩- مقارنات متعددة .

حول توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلّف :

لقد قامت الدكتورة فتحيّة عطّار ، بتوثيق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه[(١)] القموليّ توثيقاً يطمئنّ إليه القلب ، ولكن الشيء الذى استرعى انتباهي هو : أنّ الجزء الثاني واسمه " كفاية الطالب وإفادة الراغب في شرح مقدّمة ابن الحاجب "[(٢)] ـ وهو تابع للقسم الذي أقوم بتحقيقه ـ لم يرد اسمه صراحة في كتب التراجم والطبقات ، وإنّما الذى ورد في هذه الكتب هو : " شرح مقدّمة ابن الحاجب "[(٣)] ، " شرح الحاجبيّة "[(٤)] ، " شرح كافية ابن الحاجب "[(٥)] ، " غاية أماني الطالب "[(٦)] ، " تحفة الطالب"[(٧)]

---

(١) انظر : رسالة الدكتوراه ، شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٢ ، ٣٣ ـ من قسم الدراسة .

(٢) هكذا ورد في صفحة الغلاف . انظر صفحة المصورات رقم (٥) .

(٣) انظر : الطالع السعيد : ١٢٦ ، طبقات الشافعيّة الكبرى ٣١/٩ ، طبقات الشافعيّة للإسنوي : ٣٣٣/٢ ، الدرر الكامنة : ٣٢٥/١ ، شذرات الذهب : ٧٦/٥ .

(٤) البداية والنهاية : ١٣١/١٤ .

(٥) بغية الوعاة : ٣٨٣/١ ، طبقات المفسرين : ٨٧/١ ، كشف الظنون / ١٣٧١/٢ ، هديّة العارفين : ١٠٥/١ ، الخطط الجديدة : ١٢٠/١٤ .

(٦) هديّة العارفين : ١٠٥/١ .

(٧) كشف الظنون : ١٣٧١/٢ ، هديّة العارفين / ١٠٥/١ .

وكل ما أريد أن أقوله : إنّ اسم الجزء الأول قد ورد صراحة في بعض المصادر (١) ، وإن كان بتغيير طفيف في المخطوط على النحو التالي " غاية أماني الطالب في شرح كفاية ابن الحاجب (٢) أمّا الجزء الثاني ، فلم يرد اسمه في أيّ مصدر مما وقفت عليه ، غير أنّني أقول : إنّ ذلك لاينفي أن يكون هذا الجزء وهو كفاية الطالب وإفادة الراغب في شرح مقدّمة ابن الحاجب " لنجم الدين القموليّ ، وأنّه تابع للجزء الأوّل ، فلديّ من الدلائل مايثبت ذلك دون أدنى شكّ :

١ - فكتب التراجم والطبقات قد ذكرته بمضمونه ، فهو حقّاً في شرح كافية ابن الحاجب .

٢ - صفحة العنوان كتبتْ بخطّ الناسخ ، فليس العنوان اسما مضافا لاحقا .

٣ - تتابع الموضوعات ، فالجزء الأوّل عند فصل النداء ، انتهى بقوله : " آخر الجزء الأوّل من الشرح ، يتلوه في الجزء الثاني إن شاء الله تعالى قوله : قال : توابع المنادى المبني المفرد وإلى آخر الكتاب " (٣)

---

(١) انظر : هديّة العارفين : ١٠٥/١ .
(٢) انظر : صفحة المصورات رقم (٣)
(٣) انظر : صفحة المصورات رقم (٤)

وفعلا ابتدأ الجزء الثاني بقوله : " قال : وتوابع المنادى المبني المفرد "(١)

٤ - نصّ الوقفيّة على صفحة الغلاف يدلّ على أنّه تابع للجزء الأوّل حيث قال : " صار هذا الجزء والذى قبله وهو الأوّل ، وقفاً على السادة الصوفيّة بالمدرسة الباسطيّة.."(٢)

٥ - الناسخ الذى نسخ الجزء الثاني هو الذى نسخ الجزء الأوّل لتماثل الخطّ بينهما .

٦ - وأهمّ من ذلك كلّه اتفاق الجزء الثاني مع سائر الأجزاء في المنهج من حيث تناول الموضوعات ومناقشة المسائل وطريقة الاستشهاد .. الخ .

---

(١) انظر : صفحة المصورات رقم (٦) .

(٢) انظر : صفحة المصورات رقم (٥) .

مصـــــادر الكتـــاب

يبدو لي من خلال دراستى لشرح نجم الدين القموليّ على الكافية أنّ الرجل كان واسع الاطّلاع على مصادر النحو التى سبقته ، وأهمّها الكتاب [١]، والمقتضب [٢] ، والكامل [٣]، والأصول [٤] في النحو و الإيضاح العضدي [٥] وسرّ صناعة الإعراب [٦] ، والمفصّل في علم العربيّة [٧] ، وأمالي ابن الحاجب [٨] وغيرها وكذلك كتب الشروح كشرح الكافية لابن الحاجب [٩]، وشرح جمل الزجّاجيّ لابن عصفور [١٠] وغير ذلك .هذا إلى جانب كتب القراءات كالكشف عن وجوه القراءات وعللها [١١] ، وبعض كتب التفسير كالكشاف [١٢] للزمخشرىّ ولم يكتف بذلك ، بل رجع إلى كتب الحديث كصحيح البخاريّ [١٣] وغيره

---

(١) انظر قسم التحقيق : ٤ ، ١٠ .
(٢) قسم التحقيق : ١٥ ، ٢١ .
(٣) قسم التحقيق : ١٢٧ .
(٤) قسم التحقيق: ٣٠٢ .
(٥) قسم التحقيق : ١٢١ .
(٦) قسم التحقيق : ١٨٠ .
(٧) قسم التحقيق : ٢٢ .
(٨) قسم التحقيق : ٣٢ .
(٩) قسم التحقيق : ٣٧٥ .
(١٠) قسم التحقيق: ٣ .
(١١) قسم التحقيق : ٤٥٥ .
(١٢) قسم التحقيق : ٢٢٣ .
(١٣) قسم التحقيق : ٥٠٤ .

بالإضافة إلى الدواوين الشعرية ، كديوان امرىء القيس(١) ،والنابغة الذبياني (٢) والأعشى(٣)، وبعض المعاجم اللغوية ، كمعجم كتاب العين(٤)

ومما هو جدير بالذكر أن القمولي في بعض الأحيان كان يشير إلى المصادر التى استفاد منها ك (أمالي ابن الحاجب) و (شرح الكافية) لابن الحاجب ، و (الكامل) للمبرد،و (الأصول) لابن السراج ، و (معجم كتاب العين) و (الكشاف) للزمخشرى و (كتاب المعالم) لفخر الدين ، و (الجمل) للرندي ،و(التذكرة) للفارسي . وإن كانت المصادر الثلاثة الأخيرة لم تصل إلينا فيما أعلم .

على حين نجده في كثير من الآراء لم يشر إلى المصادر التى استفاد منها بل اكتفى بذكر أسماء أصحابها فقط كسيبويه والمبرد ، والسهيلي ، وابن جنى ، والزمخشرى ، والعكبري

---

(١) قسم التحقيق : ١٦ .
(٢) قسم التحقيق : ٩٨ .
(٣) قسم التحقيق : ١٤٦ .
(٤) قسم التحقيق: ٣٧٦ .

وابن عصفور ،و ابن مالك وغيرهم . وهناك الكثير من الآراء التى لم ينسبها إلى أصحابها ، ولم يشر إلى الكتب التى استفاد منها ، واكتفى بقوله : (ذهب بعضهم) (واختاره الأكثرون) .

وبعد هذه العجالة يمكنني إيراد بعض نماذج لكلّ منها :

أوّلاً : من المصادر التى أشار إليها القموليّ :

(١) أمالى ابن الحاجب :

فقد ورد ذكر هذا الكتاب صراحة في القسم المحقّق من شرح القموليّ ، حوالى (٩) مرات ، وذلك في مسائل متعدّدة ، منها :

أ - تعريف المفعول به [١] حيث قال : « وقال الشيخ في الإملاء : قولنا : (ما وقع عليه فعل الفاعل) عبارة للنحاة ، ولو قيل : هو الذى تتوقّف عقلية الفعل مع ذكر الفاعل عليه ، كان جيدا ... » [٢] .

ب - تعريف الاشتغال [٣] قال : " إنّ المصنّف أشار إليه في أماليه إلى أنّ معنى قوله : (لو سلّط عليه لنصبه) لو قدّر

---

(١) ينظر قسم التحقيق : ص ٣٢ .
(٢) انظر الأمالى النحويّة : ٥٤/٣ .
(٣) ينظر قسم التحقيق : ص ١١٣ .

أنّه عامل بنفسه وتسلّط على الاسم لنصبه ، فيدخل فيه هذا ونحوه "(١)

جـ - وضع الاسم الجامد موضع اسم الفاعل (٢) ، قال "وقال الشيخ في أماليه : أصله : فوه إلى فيّ إلّا أنهم لمّا كثر استعمالهم له بمعنى مشافها وغلب عليه حتى صار يفهم منه مشافها ، قطعوا النظر عن مفردات الجملة باعتبار الإسناد . وأجروا الاسم الأول مجرى المفرد في إعرابه بإعرابه ... "(٣)

د - توابع المنادى (٤) ، قال :" فإنْ قيل : لِمَ جاز في توابع المنادى المبنيّ إجراؤه على حركة البناء ، ولم يجز ذلك في سائر المبنيات ؟

لانقول : لقيته أمس الأحدث ، ولا جاءني هؤلاء الظريفين ، فالجواب عن ذلك بقاعدة ذكرها الشيخ في أماليه ، وهو أنّ ماله لفظ ومحلّ ثلاثة أقسام : قسم مبنيّ بالأصالة ، فهذا لاتجرى عليه شيء إلّا باعتبار موضعه كجاءني هؤلاء العقلاء .... - - - "

---

(١) الأمالي النحوية : ٣٠/٣

(٢) قسم التحقيق : ٢٠٣ .

(٣) الأمالي النحوية : ١٦٥/٢

(٤) قسم التحقيق : ٥٩ - ٦٠ .

(٥) الأمالي النحوية : ١٣٤/٢ - ١٣٥ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب [(١)].

ففي مبحث حكم إضافة الاسم إلى مماثل ، نحو قولهم (سعيد كرز) و (زيد بطّة) قال : " .... ففي تأويله وجوه " أحدها : أنّهم أرادوا ب (سعيد) و (زيد) الذات، و ب : (كرز) و (بطّة) اللفظ ،فإذا قالوا : جاءني سعيد كرز كأنّهم قالوا : جاءني سعيد مدلول كرز ، فليس من باب إضافة الشيء إلى نفسه بل إلى غيره ، لأنّ الاسم غير المسمّى ، قال المصنّف في شرحه ولايمكن تقدير العكس فيه ، لأنّك تسند إليه مالايصحّ إسناده إلى اللفظ "[(٢)] .

(٣) الكامل للمبرّد [(٣)] : وقد نقل عنه في مبحث : وقوع الأمر خبرا للمبتدأ قال : « وظاهر كلام المبرد في (الكامل) أنّهما سواء ، وهو تجويز وقوع الأمر خبرًا للمبتدأ »[(٤)]

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب : ٥٤/١

(٢) قسم التحقيق : ٣٧٥ .

(٣) ٨٢١/٢ - ٨٢٢ .

(٤) قسم التحقيق : ١٢٧ .

(٤) الأصول لابن السرّاج (١)، وقد نقل عنه في مبحث: عدم صحّة الاستثناء من النكرات ، قال : " وظاهر كلام ابن السرّاج في الأصول جوازه ، فإنّه قال : لايجوز أنْ تستثنى النكرة من النكرة في الموجب "(٢)

(٥) كتاب العين(٣) ، فقد نقل عنه في تفسير كلمة (عاشوراء) قال : " ... ومن ذلك يوم عاشوراء إن جعلت عاشوراء اسماً لليوم العاشر من المحرم ، كما حكاه صاحب العين "(٤)

(٦) الكشاف للزمخشريّ ، وقد نقل عنه في مبحث وقوع الحال جملة حيث قال : " قال الزمخشريّ في كشافه : ويجوز حذف الضمير كما يجوز حذفه من الخبر والصلة والصفة ، تقول : مررت بهند يضربها زيد "(٥)

---

(١) ٣٠٢/١ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ، ص ٣٠٢ .
(٣) ٢٨٨/١ ، مادة (ع . ش . ر) .
(٤) ينظر قسم التحقيق : ص ٣٧٦ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ، ص ٢٢٣ .

ثانيا : من الآراء التى لم يشر إلى مصادرها ، واكتفى بذكر أسماء أصحابها :

وبرجوعى إلى بعض كتبهم وجدت تلك الآراء ، من ذلك

(١) سيبويه في (الكتاب)[١]. قال القمولي في مبحث آراء النحاة في العامل في المنادى : (مذهب سيبويه أن الناصب للمنادى فعل مقدر واجب الحذف كما ذكره ، وحرف النداء نائب عن الفعل المذكور في اللفظ والمعنى لا في (العمل)[٢]

(٢) المبرد في (المقتضب)[٣] قال في مبحث : تقدم التمييز على عامله : (مذهب الكسائي والمازني والمبرد جواز تقديمه إذا كان متصرفا ، فتقول على هذا : تفقأ شحماً زيدٌ ، وعرقاً تصبب زيدٌ)[٤]

(٣) الفارسي في (الإيضاح العضدي)[٥]، قال في مبحث مايختار فيه النصب على الرفع في الاسم المشتغل عنه : (... ومنه عند الفارسي وجماعة ، قوله تعالى : " وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا "[٦]

---

(١) ٢٩١/١ .

(٢) ينظر : قسم التحقيق : ص ٤٧ .

(٣) ٣٦/٣ .

(٤) ينظر قسم التحقيق : ص ٢٤٦ .

(٥) ص ٣١ - ٣٢ .

(٦) الحديد آية ، ٢٧ .

تقديره : ابتدعوا رهبانية ، وهى جملة معطوفة على الجملة الفعلية المتقدمة ....) (١)

(٤) ابن جني في (سر صناعة الإعراب) (٢) ، قال في مبحث : حكم النصب على المفعول معه فيما يجوز أنْ يكون معطوفاً على ماقبله ، وفيما لايجوز أن يكون معظوفا . (وذهب أبو الفتح ابن جنّي إلى أنّه لايجوز النصب على المفعول معه إلّا حيث يجوز العطف ، فإذا لم يجز العطف على الاسم المتقدم لايجوز النصب على المفعول معه " (٣) .

(٥) الزمخشرى في (المفصل) (٤) ، قال في مبحث حذف عامل المصدر جوازاً ووجوباً : (قال الزمخشرى : وقد تجرى أسماء غير مصادر هذا المجرى وهى على ضربيين : جواهر ، نحو : ترباً وجندلاً ، وفاهاً لفيك ، وصفات ، نحو : هنيئاً مريئاً ، وأعائذاً بك ، وأقائماً وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب " (٥)

---

(١) ينظر : قسم التحقيق : ص ١٢١ .
(٢) ١٢٧/١ .
(٣) ينظر : قسم التحقيق : ص ١٧٩ - ١٨٠ .
(٤) ٣٣ - ٣٤
(٥) ينظر قسم التحقيق : ص ٢٢ - ٢٣ .

(٦) السهيليّ في (نتائج الفكر) (١) قال في مبحث ماينوب عن المفعول المطلق : (قال السهيليّ : وإذا حذفت المصدر وأتيت بصفةٍ كانت منتصبةً على الحال لا على المصدر يعني على الحال من ضمير المصدر المقدّر في الفعل) (٢)

(٧) ابن عصفور في (شرح جمل الزجّاجيّ) (٣) ، حيث قال في مبحث حذف حرف النداء : (فأمّا النكرة المقصودة ، فظاهر كلام المصنّف وابن عصفور أنّه لايجوز حذف حرف النداء منها) (٤)

(٨) ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) (٥) قال في مبحث حذف النعت : (قال ابن مالك : وقد يحذف النعت ، وينوى للعلم به) (٦) وهناك نماذج كثيرة ، ولكن أكتفي بما قدّمت إيثاراً للإيجاز ·

ثالثا : من الآراء التى لم ينسبها إلى أصحابها ، ولم يشر إلى مصادرها :

وقد تمكّنت - بعون الله وتوفيقه - من نسبة قدر كبير منها إلى أصحابها كما هو واضح في قسم التحقيق ،

---

(١) ص ٣٥٦ ·
(٢) ينظر : قسم التحقيق : ص ١٢ ·
(٣) ٨٨/٢·
(٤) ينظر : قسم التحقيق ، ص ١٠٦ ·
(٥) ١١٦٦/٣ ·
(٦) ينظر : قسم التحقيق : ص ٤٣١ ·

ومنها على سبيل المثال فقط مايأتي :

١ - قال في تعريف المبهم من ظرف المكان : (فقال بعضهم : المبهم ماليس له أقطار تحصره ، ولاجهات تحيط به ، كخلف وقدّام "(١)

وهذا رأى ابن عصفور في شرح جمل الزّجاجيّ حيث قال : " فالمبهم ماليس له أقطار تحصره ، ولانهايات تحيط به ، نحو : خلفك وقدّامه ، وأمثال ذلك "(٢)

٢ - قال في توابع المنادى : (ومنع بعضهم وصف المنادى المبنيّ) (٣) وهذا هو رأي الأصمعي كما نسبه الرضي(٤) والسيوطيّ(٥).

٣ - قال في ناصب المفعول به : (اختلف النحاة في الناصب له ، فذهب بعضهم إلى أنّه انتصب بكونه مفعولاً في المعنى"(٦)

وهذا رأى خلف الأحمر كما نسبه الرضي(٧) والأزهري(٨).

---

(١) قسم التحقيق : ص ١٥٨ .
(٢) ٣٢٧/١ .

(٣) ينظر قسم التحقيق : ص ٦١ .
(٤) شرح الكافية : ١٣٦/١
(٥) الهمع : ١٤٣/٢ .
(٦) ينظر : قسم التحقيق : ص ٣٣ .
(٧) شرح الكافية : ١٢٨/١ .
(٨) شرح التصريح : ٣٠٩/١ .

٤ - وقال في إعمال (لات) عمل ليس : (وقال آخرون : التاء متصلة بحين)[١]

وهذا هو رأي أبي عبيدة كما نسبه الرضي[٢]

---

(١) ينظر : قسم التحقيق : ص ٣٥٠ .

(٢) شرح الكافية : ١/٢٧١ .

مصادر الاستشهاد عند القمولـيّ

ومنهجه فيـه

تنوّعت مصادر الاستشهاد عند القموليّ ، فقد شملت :

١ - القرآن الكريم .

٢ - الحديث النبويّ الشريف .

٣ - الأمثال والأقوال العربيّة .

٤ - الأشعار والأراجيز .

وبعد دراستي لشرحه تبين لي منهجه في الاستشهاد على النحو التالي :

أولاً : القرآن الكريم :

أكثر القموليّ من الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم حيث بلغ عدد ما استشهد به حوالي (٣٣٣) آيةً .

وهذا العدد من الآيات القرآنيّة ليس بالقليل ، وهو يبيّن مدى حرصه واهتمامه بالقرآن على أساس أنّه أفصح كلام في الوجود . ولعلّ من أهمّ مايلاحظ على منهجه في الاستشهاد مايلي :-

١ - يقتصر في نصّ الآية على موضع الشاهد فيها ، كقوله تعالى: ﴿ ألا ياسْجُدوا ﴾(١) وقوله تعالى " إنَّا كُلٌّ فِيهَا "(٢)

---

(١) النمل آيةَ: ٢٥ ،وينظر قسم التحقيق: ص ١٠٨ وبه تخريج هذه القراءة.

(٢) غافر آية : ٤٨ .

وقوله تعالى " اسْجُدُوا لِآدَمَ "(١) وقوله تعالى " هَا أَنْتُمْ أُوْلَاءِ " (٢)

٢ - يذكر القاعدة النحوية ثم يأتي بالدليل عليها ، ثم توضيحها كما فعل حينما استدلّ على حذف الحال مع بقاء معمولها بقوله تعالى " والْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُم "(٣) حيث قال : أي : قائلين سلام عليكم .(٤)

وقال في موضوع : العطف على المفعول معه : " إذا عطف على الاسم المنصوب اسم آخر منصوب ، ولم يصحّ عطفه عليه ولاجعله مفعولا معه وجب تقدير عامل آخر ، كقوله تعالى " والّذين تَبَوَّءُوا الدَّارَ والإيمانَ "(٥) لايصحّ عطف الإيمان على الدار ، لأنّ التّبوّء لايكون إلّا في المكان ، وليس المعنى على أنّه مفعول به ، فوجب تقدير عامل آخر ، أي : اعتقدوا الإيمان أو شبهه "(٦)

---

(١) البقرة : آية ، (٣٤) .
(٢) آل عمران : آيه ، (١١٩) .
(٣) الرعد الآيتان : (٢٣) ، (٢٤) .
(٤) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٢٣٤ .
(٥) الحشر آية : (٩) .
(٦) ينظر : قسم التحقيق : ص ١٨٧ .

٣ - في بعض الأحيان يقوم بإعراب الشاهد كما فعل عند استدلاله على مجيء الحال من المصدر ، بقوله تعالى :" قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا "(١) حيث قال : (خالدين) حال من الضمير ، وعاملها المصدر ، و (النار) مبتدأ أوّل و (مثواكم) مبتدأ ثانٍ ، و (خالدين) حال . وفيها : خبر (مثواكم) ، والجملة خبر (النار) (٢).

٤ - أحيانا يقوم بشرح معنى الآية كما فعل حين استدلّ على جواز مجيء الاستثناء المفرّغ من الموجب إذا كان في معنى النفي ، بقوله تعالى : " وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ" (٣) حيث قال : لأنّ معناه : أنّها لاتخفّ ولاتسهل إلّا على الخاشعين "(٤)

٥ - يورد آراء النحاة في بعض الآيات من الوجهة النحويّة ،كقوله تعالى : " انْتَهُوا خَيْرا لَكُمْ "(٥) ، حيث قال " عند سيبويه تقديره : انتهوا وأتوا خيراً لكم . قال ابن مالك وسيبويه

---

(١) الأنعام : آية ، (١٢٨) .
(٢) ينظر : قسم التحقيق : ص ٢١٢ .
(٣) البقرة : آية (٤٥) .
(٤) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٢٨٥ .
(٥) سورة النساء ، آية (١٧١) .

إنّما نقول بوجوب حذف الفعل في مسألة : (انتهوا) إذا كان المنصوب (خيرًا) كما في الآية ، فإنْ كان غيره فلا يجب إضماره ، بل يجوز إظهاره ، كقولك : انته أُمراً حسناً ، أي : وأت أُمراً حسناً .

وغلط الزمخشريّ في إطلاق القول بوجوب الإضمار بعد (انته) وقال الفرّاء : (خيرا لكم) صفة لمصدر محذوف تقديره : (انتهاء خيراً لكم) . وقال الكسائيّ : (خيراً) خبر كان مقدّرة ، تقديره : يكون الانتهاء خيراً لكم " (١)

٦ - يستدلّ القمولي أحيانا ببعض الآيات للتنظير (٢) فقط ، كما فعل حين استدلّ بقوله تعالى : " الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا"(٣) وأورد رأي النحاة فيها ، قال " ونظير الآية : " والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا"(٤) "واللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا " (٥) .

....

ولم يكتفِ القمولي بذلك، بل تمسّك بالقراءات المختلفة للقرآن الكريم ، فاستشهد بها . وقد بلغ عدد المواضع التي

---

(١) ينظر : قسم التحقيق : ص ٤٥ - ٤٦ .
(٢) ينظر : قسم التحقيق: ص ١٣٨ .
(٣) النور ، آية ، (٢) .
(٤) المائدة ، آية ، (٣٨) .
(٥) النساء ، آية (١٦) .

استدلّ عليها بالقراءات المختلفة حوالي (٣٣) موضعاً وهو في استشهاده بالقراءات ، كان ينسب بعض القراءات لأصحابها كقوله ، وعليها قراءة أبي جعفر " قل ربُّ احْكُمْ بِالْحَقّ " (١)

وأحياناً لاينسبها ، كقوله بعد قوله تعالى : " يَاجِبَالُ أوّبي مَعَهُ والطَّيْرَ "(٢) قُرِئَ برفع (الطير) عطفا على لفظ (جبال) وبنصبه عطفا على موضعه " (٣)

ويلاحظ أنّ القموليّ ينص على القراءة الشاذّة ، كقوله حكى أنه قُرِئ شاذّا : " قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ "(٤)

أمّا إذا كانت القراءة مخالفة للقاعدة النحويّة ، فكان يشير إلى ذلك ، كما فعل حين استدلّ بقراءة نافع : " وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى " (٥) بإسكان الياء ، قال : وهو غريب وذلك في قضيّة وجوب تحريك ياء المتكلّم بالفتح مع حروف العلّة "(٦)

---

(١) الأنبياء ، آيه (١١٢) وينظر قسم التحقيق ص ٨٣ وبه تخريج القراءة .

(٢) سبأ ، آية (١٠) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق : ص ٥٨ - ٥٩ .

(٤) سورة الكافرين : آية (١) وينظر قسم التحقيق : ص ٧١ ، وبه تخريج هذه القراءة .

(٥) الأنعام ، آية ، (١٦٢) ، وينظر قسم التحقيق ص٣٨٠ وبه تخريج القراءة .

(٦) ينظر : قسم التحقيق ، ص٣٨٠ .

ثانيا : الحديث النبويّ الشــــريف :

من السمات المميّزة لشرح القموليّ على الكافية استدلاله بالأحاديث النبويّة ، والتى بلغ عددها حوالي (٣٨) حديثا فى المقدار الذى قمت بتحقيقه .

وقد كشفت الدراسة أنّ منهجه في الاستدلال بالحديث لايختلف عن منهجه في الاستشهاد بالآيات القرآنيّة ، فقد كان أحيانا يقتصر على موضع الشاهد ، كقوله عليه السلام " وأحياناً يتمثّل لي الملك رجلاً [1] " وقوله عليه السلام "ماتدري نفس بأيّ أرضٍ تموت إلّا الله " [2]

وكذلك كان يستدلّ بالحديث لإثبات القاعدة النحويّة كما فعل حين استدلّ على جواز الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور في غير ضرورة [3] بقوله عليه السلام في حديث أبي بكر : " فهل أنتم تاركوا لي صاحبي " وكان القموليّ في بعض الأحيان ينصرف إلى توضيح معنى الحديث ، كما فعل حين استدلّ بقول عمر - رضي الله عنه -"صلّى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار وقباء " حيث قال : أي ليصلِّ رجل في إزار ورداء ، أو في إزار وقميص ، أو في إزار وقباء . [4]

---

(١) صحيح البخاريّ : (بدء الوحي : ٣/١) .

(٢) المصدر السابق (باب الاستسقاء : ٢٣/٢) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق : ص ٣٩١ .

(٤) ينظر : قسم التحقيق : ص ٤٦٢ .

وحينا آخر ينصرف إلى إعرابه كما فعل حين استدلّ بقوله عليه السلام " وأحيانا يتمثّل لي الملك رجلا " حيث قال (رجلا منصوب على الحال " (١)

ولم يغب عن باله أنّ يورد رأي النحاة من الوجهة النحويّة في بعض الأحاديث التى استدلّ بها ، كما فعل حينما استدلّ بما ورد في الحديث " فجاء فرسٌ له سابقًا " في قضيّة جواز مجيء الحال من النكرة متأخّرة عنها ، حيث قال " وأجاب بعضهم عنه ، أنّ (جاء) هناكهى في قولهم : ماجاءت حاجتك : (سابقا) خبرها .(٢)

وممّا هو جدير بالذكر أنّ القمولي في بعض الأحيان يشير إلى درجة الحديث ، كقوله ماجاء في الصحيح (٣) " أحرموا كلّهم إلّا أبو قتادة لم يحرم " وقوله : وجاء في الصحيح(٤) قول أبي موسى الأشعريّ " أتينا النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم نفر من الأشعريّين "

وأحيانا أخرى يأتي بعبارة تدلّ على أنّ القول مأثور

---

(١) قسم التحقيق : ص ٢١٤ .
(٢) ينظر : قسم التحقيق : ص ٢٠٥ .
(٣) ينظر قسم التحقيق : ص ٢٨٢ .
(٤) ينظر قسم التحقيق : ص ٥٠٤ .

كقوله قبل استدلاله بالحديث : " وقد ورد عنه عليه السلام[1]" أو (وورد في الحديث)[2] أو (حديث ذي اليدين)[3] أو (قول عمر - رضي الله عنه -)[4] أو (قول الراوي)[5].

ثالثا : الأمثال والأقوال العربيّة :

أولى القمولى الأمثال والأقوال العربيّة اهتماماً بالغاً في مجال الاستشهاد ، فقد استدلّ بجمهرة من الشواهد النثريّة التى بلغت (٢٠٣) قولا في القسم المحقّق .

من هذه الأقوال ماعزاه لأصحابه أو صرّح براويه، وقد بلغ عددها ثمانية أقوال فقط ، منها : قول الأصمعيّ " قمت وأصكّ عينه "[6] و " حكى أبو زيد " أكلت سمكاً لحماً تمراً "[7] وقول أبي مروان " قطع اللّه الغداة يد ورجل من قاله "[8]

(١) ينظر قسم التحقيق ، ص ١٠٧ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ، ص ٢٠٥ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ، ص ٤٨٤ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ، ص ٤٦٢ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ، ص ٣٧٣ .
(٦) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٢٢٣ .
(٧) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٤٩٦ .
(٨) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٣٩٥ .

أمّا باقي الشواهد فلم يعزها إلى أصحابها ، واكتفى بقوله : " قولهم : قضيّة ولا أباحسن لها "(١) و " قالوا "رجل ربعة ، ثوب أسمال ، قصعة أكسار ، جفنة أعشار " (٢) وقولك " مررت برجلٍ معه صقر صائداً به غداً "(٣) .

وبالنسبة لمنهجه فى الاستشهاد ، فقد سار على المنهج الذى انتهجه فى الشواهد القرآنيّة والأحاديث النبويّة ، حيث يقوم بإعراب الشاهد وتبيين مايحتمله من أوجه إعرابيّة أخرى ، قال عندما استدلّ بقولهم : (المرء مجزىّ بعمله إنْ خيراً فخيرٌ ، وإنْ شرّاً فشرٌّ) ، فيه أربعة أوجه - وقد ذكرها بالتفصيل في موضعها .(٤)

وجاء استدلاله بهذه الأقوال لإثبات القاعدة النحويّة مثل استدلاله بما حكاه أبو زيد : (أكلت خبزاً سمكاً تمراً) وذلك في مسألة حذف حرف العطف إذا فهم المعنى "(٥) وبقولهم: أرسلها العراك ، وجاءوا الجماء الغفير في مبحث مجيء الحال معرّفة بالألف واللام" (٦)

---

(١) ينظر : قسم التحقيق : ص ٣٢١ .
(٢) ينظر : قسم التحقيق : ص ٤١٣ .
(٣) ينظر : قسم التحقيق : ص ١٩٣ .
(٤) ينظر : قسم التحقيق: ص ٣١٩ .
(٥) ينظر : قسم التحقيق : ص ٤٦٢ .
(٦) ينظر : قسم التحقيق : ص ١٩٥-١٩٦.

كما أنّه أورد آراء بعض النحاة في قولهم :

(قعد القرفصاء ، واشتمل الصمّاء) في موضوع : المفعول المطلق الذي لبيان النوع بلفظ يخصّه .

فقد أورد رأي سيبويه والجمهور بأنّهم يرون أنّ (القرفصاء) و (الصمّاء) منتصبان بـ (قعد) و (اشتمل) على المصدر لأنّ الفعل لمّا عمل في المصدر الذى هو الجنس وجب أنْ يعمل في أنواعه وشبهوه بقولك : قعد نوعاً من القعود . فـ: (نوعا) منتصب بـ : (قعد) .

ثم ذكر أنّ المبرّد وابن السرّاج ذهبا إلى أنّ (القرفصاء) و (الصّمّاء) ونحوها صفة لمصدر محذوف ، أصله : قعد القعدة القرفصاءَ ، واشتمل الاشتمالةَ الصّمّاء . فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه فهو منتصب بالفعل المذكور على طريق التبعيّة للمصدر المحذوف ، لاعلى المصدريّة .

ثم نقل رأي آخرين على أنّها مصادر منتصبة بأفعال مشتقّة منها غير مستعملة استغناء عنها بأفعال نظائرها كما استغنى بـ : (ترك) عن (ودع) ، تقديره : قعد فيقرفص القرفصاء . ورجع فيقهقر القهقرى .

كما نقل رأي من يرى أنّها أسماء وقعت موضع المصـــادر، وليست بمصادر ولا صفات ، كقولك : ضربته أنواعا من الضـــرب ف : (أنواع) ليس مصدرًا لا من لفظ الفعل ولا من غيره ولكنّهـــا وقعت موقع المصدر لأنّ المعنى ضربته متنوعا أو ضروبا،والدليـــل على أنّها غير مصادر أنّه لايجوز إعمالها ، ولوكانت مصادر لعملت.

ومما ينبغى ذكره أنّ القمولى يُورِدُ مناسبة بعض الأمثال مثل (عيير وحده) حيث قال : لمن لايخالط الناس ولايشاورهـــم وفيه مهانة وضـعف.(١)

رابعا : الأشـــعار العربيّـــة :

فقد أكثر من الاستدلال بها حيث بلغ مجموع ما استشهـــد به في هذا الجزء حوالي (١٧٩) بيتا .

أمّا عن منهجه في الشواهد الشعريّة فلم يختلف عن منهجـــه في الشواهد النثريّة ، فهو يذكر القاعدة النحويّة ثم يأتـــي بالدليل عليها ، وتوضيحها مثل استدلاله على مجيء الألف في آخـــر الاسم المنادى ، غير المستغاث والمندوب ، بقول جرير:

فَمَا كَعْبُ بْنُ مامة وابْنُ سُعْدَى
بِأَكْرَمَ مِنْك يَاعُمَرَ الجـــوادَا.

---

(١) ينظر : قسم التحقيق : ص ١٩٨ - ١٩٩ .

قال : بفتح راء (عمر) ، وأصله : ياعمرا ، حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة دالّة عليها.(1) ومثل استدلاله على اللغة التى تسكّن عين (مع) بقول الشاعر :

(فريشي منكم وهواي معْكم)(2)

وأحيانا يتعرّض لبيان معنى الشاهد مثل استدلاله على دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس بقول الشاعر:

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى ولا لَهَا جَلَدُ

إِذْ أُلاقِي الَّذِي لاقَاهُ أَمْثَالِي

حيث قال : " معناه : لااصطبار لسلمى ولا لها جلد على ما أُلاقيه ".

وقد تكون ناقلة لها إلى معنى التمنّي ، فتصير الهمزة و (لا) بمعنى " ليت " كقولك " ألاّ ماء أشرب "(3)

وأحيانا يقوم بتعيين موضع الاستشهاد كما فعل فى معرض الحديث عن قول أبي دؤاد :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرأً

ونارٍ تَوَقَّدُ بالليْلِ نَارَا

---

(1) ينظر : قسم التحقيق : ص ٥٤ .

(2) ينظر : قسم التحقيق : ص ١٦١ .

(3) ينظر : قسم التحقيق : ص ٣٣٦ .

حيث قال " فجرّ (نار) أي : كلّ نار ، ولو أعربها بإعراب المضاف لقال : ونارًا "(١)

وفي بعض الأحيان تراه ينصرف إلى تفسير معنى الكلمات من الناحية اللغويّة ، مثل استدلاله بقول عبد المطّلب .

لاهُمَّ إنّ المرءَ يمـ
نع رحله فامنع حِلالَك

قال : الحلال : القومُ الحلول بالمكان "(٢)

ومثل استدلاله بقول الشاعر :

فَمَا لَكَ والتلدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ
قدْ غَصَّتْ تِهامةُ بالرِّجالِ،

قال : التلدّد : الالتفات يمينًا وشمالاً مأخوذ من اللديدين وهما صفحتا العنق.(٣)

وقد يورد رأي بعض النحاة في بعض شواهده ، كما فعل ذلك في مبحث دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس ، حينما استشهد بقول الشاعر :

(أَلَا رَجُلاً جَزَاهُ اللّهُ خَيْرًا) .

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٣٩٤ .
(٢) قسم التحقيق ، ص ٧٦ .
(٣) قسم التحقيق ، ص ١٨٤ – ١٨٥ .

حيث قال : " فقال الخليل : (ألا) فيه ليست هذه، بل تلك التى للتحضيض ، وهي داخلةٌ على فعل محذوف ، تقديره ألا ترونني رجلا .

وقال يونس : هي هذه التى للتمنّي ، وكان القياس : ألارجل، ولكنّه نوّن لضرورة الشعر .

قال المصنّف والوجهان مستقيمان . وهذا على رواية من رواه : (رجلا) بالنصب ، وهذه التى للتمنّى لايجوز إلّا بناؤها مع الاسم على الفتح ، ولايجوز رفع مابعدها كما كانت قبل دخول معنى التمنّى في قول سيبويه ، ولا خبر لها عنده "(١)

ولعلّ من أهمّ مايلاحظ على منهجه أنّ الشاهد الشعرىّ إذا كان مخالفا للقاعدة النحويّة عنده يصفه بالشذوذ وذلك كقوله في حكم الفصل بين المتضايفين : " ولايجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وماورد من الفصل بينهما بالظرف شاذّ كقولك :

(للّه درُّ اليومِ مَنْ لَامَهَا) .

وقوله :

(كَمَا خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً
يهودىّ ...." (٢)

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٣٣٧ .
(٢) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٣٨٨ — ٣٨٩ .

ولم يكتف القموليّ بوصف الشاهد . الشعريّ الذى لايتفق مع مذهبه النحويّ بالشذوذ فحسب ، بل قد يشكّ في صحّة الرواية للبيت ، وقد يؤوّله على وجوه أخرى من الإعراب ، وقد يجعله من قبيل الضرورة الشعريّة ، وهذا ماسلكه في الردّ على الذين أجازوا تقديم التمييز على عامله ، بقول أعشى همذان :

أَتَهجرُ ليْلى للفراق حبيبَها

وما كَانَ نفساً بالفراق تَطيبُ

حيث قال : " فنصب (نفسا) على التمييز ، وقدّمه على عامله وهو : (تطيب) .

وأُجيب عنه بوجوه :

أحدها : انتفاء هذه الرواية ، وأنّ الرواية الصحيحة :

(وما كانَ نفسي بالفراق تطيبُ)

ثانيها : سلمنا بثبوتها ، ولكن (نفسا) خبر (كان) وساغ ذلك إمّا لأنّه ذكر النفس على معنى الروح ، أو الإنسان كما قال تعالى: " قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتي فَكَذَّبْتَ بِهَا واسْتَكْبَرْتَ "(١)

ولم تتقدّم إلّا النفس فكنّى بها عن الإنسان . و(تطيب) في موضع الصفة .

---

(١) سورة الزمر ، آية (٥٩) .

وإمّا أنْ يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي : وماكان الحبيب ذا نفسٍ طيّباً بالفراقِ . واسم (كان) مضمرٌ فيها راجعٌ إلى الحبيب .

ويروى (يطيبُ) بالياء والتاء .

وثالثها : سلّمنا أنّه من هذا الباب ، لكنّه ضرورة شاذّ "(١)

وقد يكتفى بتخريج البيت على الضرورة فقط . مثل قوله " وقد ألحقوا بهذا الاسم ميما مشدّدة في آخره ، فقالوا : اللّهم عوضا من حرف النداء في أوّله ، ولذلك لايجمع بينهما فلا يقال:يااللّهم ، وماورد من قوله :

إنّي إذا ماحَدَثٌ ألمّا
أقولُ يااللّهمّا يااللّهمّا

فضرورة "(٢)

ومن الملاحظات على منهجه فى الاستدلال بالشواهد الشعريّة أيضاً أنّه يشير إلى الرواية المشهورة ، كما فعل حين استدلّ بقول الفرزدق :

يَامَرْوَ إنّ مَطِيّتي مَحْبُوسَةٌ
تَرْجُو الحِباءَ وربُّهَا لمْ يَيْأَسِ

---

(١) ينظر : قسم التحقيق : ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .
(٢) ينظر قسم التحقيق : ص ٧٥ .

قال : " أراد : يامروان . هذه الرواية المشهورة .

وبعضهم يرويه . يامروان "(١)

ولكنّني لم أعثر على هذه الروايـــة .

وأحيانا يجتزئ بشطر البيت دون إتمامه ، شأنه فـــي ذلك شأن كثير من النحويّين ، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

(بينَ ذراعي وجبهةِ الأســـدِ) .

وذلك في مجال ذكر رأي المبرّد الذى جوّز حذف المضـــاف إليه ، إذا عطف عليه مضافاً إلى مثل المحذوف "(٢)

وقد يكتفي بجزء من الشطر مثل قول الشـــاعر :

(ألاّ يا اسْقِيانِي) .

فى مجال استدلاله على جواز حذف المناوى)(٣)

وكذلك قول الشـــاعر :

(و آل أَعْوَجَـــــا) .

في مجال ذكره لرأي ابن مالك الذي جوّز إضافـة (آل) إلــى علم فرس (٤)

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٩٣ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ، ص ٣٩٥ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ، ص ١٠٩ .

(٤) قسم التحقيق ، ص ٣٨٧ .

أمّا موقفه من نسبة الشواهد إلى قائلها :

فهو أحياناً ينسبها، كقول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرٌ (١)

وأحياناً لا ينسبها ،ويكتفي بقوله : (قول الشاعر) (٢)

أو (قول الآخر) (٣) أو (قوله) (٤).

التفاوت في الاستشهاد

لعلّ من أهمّ مايميز شرح نجم الدين القموليّ على الكافية هو التفاوت في الاستشهاد على النحو التالي :

١ - في بعض الأحيان نجده يسرف في استخدام الشواهد ، فتراه مثلا في باب (المستثنى) (٥) ينوّع شواهده ويسترسل في إيرادها حتى بلغ مجموع ما استشهد به حوالى (١١٠) من الشواهد منها سبع وخمسون آية قرآنيّة، ومنها أحد عشر حديثا .

ومنها : تسعة أقوال للعرب .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٣٤٧ .
(٢) ينظر : قسم التحقيق ، ص ١٢٢ .
(٣) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٤٨٤ .
(٤) ينظر : قسم التحقيق ، ص ١١٥ .
(٥) ينظر هذا الباب في قسم التحقيق ص ٢٥٠ فما بعدها .

هذا بالإضافة إلى أربعة عشر بيتا من الشعر، وإذا تركنا هذا الباب وانتقلنا إلى باب (الحال)[1] نجده مايزال مسرفا في استخدام شواهده ، حيث بلغ مجموعها حوالي (١٠٨) من الشواهد .

منها خمس وخمسون آية قرآنيّة ، ومنها خمسة أحاديث نبويّة ، ومنها اثنان وأربعون قولاً للعرب ، ومنها ستة من الأبيات الشعريّة .

وقد يقتصد في الاستشهاد كما فعل في باب (التحذير)[2] حيث كان مجموع شواهده في هذا الباب ، ثلاثة فقط، منها قولان للعرب ، ومنها بيت واحدٌ من الشعر لاغير .

وإذا تركنا هذا الباب وانتقلنا إلى باب (اسم إنّ وأخواتها)[3] نجده لم يستشهد إلّا بآية قرآنيّة واحدة فقط دون غيرها من الشواهد .

ويستمر القمولّي على هذا النهج بين إسراف واقتصاد . ولعلّ هذا يرجع أحيانا إلى طبيعة الموضوع نفسه ، فالموضوع الذى يكون واسعاً ومتشعّباً تكثر شواهده في الغالب ، والموضوع الذى يكون صغيرا تقلّ شواهده عادة .

---

(١) ينظر هذا الباب في قسم التحقيق ص ١٨٩ فما بعدها .
(٢) ينظر : قسم التحقيق ، ص ١٤٠ فما بعدها .
(٣) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٣٢٠ فما بعدها .

ترتيب شواهده وكمّيتها

لم يلتزم القموليّ نمطا معيناً في ترتيب شواهده وكمّيتها شأنه في ذلك شأن كثير من النحويّين ،كأن يقدّم مثلا الدليل القرآنيّ على غيره من الأدلة ، أو يستشهد به أكثر من غيره .

ففي مبحث (إضافة الموصوف إلى صفته والصفة إلى موصوفها) نجده يبدأ استدلاله بأقوال العرب ، مثل (مسجد الجامع،وجانب الغربيّ،وصلاة الأولى) و (جرد قطيفة وأخلاق ثياب) ثم يتبع ذلك باستشهاد بآية من القرآن . وهي قوله تعالى : " وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ "(١) وحديث نبويّ واحد وهو قول الراوي : "إنّ نساءَ المؤمناتِ يشهدْنَ مع رسولِ اللهِ صلّى اللّهُ عليه وسلم صلاةَ الفجرِ "(٢) ولم يستدلّ ببيت واحد من الشعر في هذه القضيّة "(٣)

على حين نجده في (حذف حرف النداء) قدّم الدليل القرآني على غيره وهو قوله تعالى " رَبَّنَا لاتُؤَاخِذْنَا "(٤) ثم أتبع ذلك بأقوال للعرب مثل : أصبح ليل ، وبعد ذلك استدلّ بحديثين نبويّين وهما قوله صلّى اللّه عليه وسلّم " ثوبي حجر ثوبي حجر "(٥)وقوله

---

(١) سورة البينة ، آية (٥)

(٢) انظر تخريج الحديث في قسم التحقيق (٣٧٣) .

(٣) انظر : قسم التحقيق ، (٣٧٣)

(٤) سورة البقرة، آية : (٢٨٦) .

(٥) انظر تخريج الحديث في قسم التحقيق ، ص ١٠٧ .

صلّى اللّه عليه وسلّم " اشتدي أُزمة تنفرجي " (١) وأخيرا أُتـى بالدليل الشعريّ وهو قول ذى الرُّمـة :

إذا هملتْ عيْني لهُ قال صاحبي
بنفْسِك هذا لوعةٌ وغرامُ (٢)

وإذا انتقلنا إلى (إعراب سوى وسواء) (٣) نجد القموليّ يقدّم الدليلَ الشعريّ ، ويُكْثِر منه ، كقول الشاعر :

وإذا تُباعُ كريمةٌ أوْ تُشترى
فسِواكَ بائعها وأنت المشترى

ويتبع ذلك حديثين فقط وهما قوله عليه السلام : سألْتُ ربّي ألاّ يُسلّطْ على أمّتي عَدُوّاً من سوى أنفسهم " (٤)

وقوله : " ما أنتم في سواكم من الأمم إلاّ كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود " (٥)

ولم يستدلّ بآيات من القرآن ولا بأقوال للعرب .

---

(١) انظر تخريج الحديث في قسم التحقيق ، ص ١٠٧ .
(٢) قسم التحقيق ، ص ١٠٨ ،
(٣) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٣٠٤ - ٣٠٦ .
(٤) انظر ص ٣٠٦ من قسم التحقيق وبه تخريج هذا الحديث .
(٥) انظر ص ٣٠٦ من قسم التحقيق وبه تخريج هذا الحديث .

المسائل الخلافيّة

اهتمّ القموليّ بإيراد المسائل الخلافيّة في كتابه والتى بلغ عددها أكثر من (٨٤) أربع وثمانين مسألة . منها ماهو خلاف مدرسيّ ، ومنها ماهو خلاف فرديّ وعلى هذا يمكن أنْ نقسّم مسائل الخلاف إلى قسمين :

١ - مسائل خلافيّة مدرسيّة .

٢ - مسائل خلافيّة فرديّة .

وإليك نماذج لكل منهما :

أولاً : المسائل الخلافيّة المدرسيّة :

١ - اختلف البصريّون والكوفيّون في المصدر . هل هو مشتقّ من الفعل ، أو الفعل مشتقّ منه ؟
فذهب البصريّون إلى أنّ الفعل مشتقّ من المصدر .
وذهب الكوفيّون إلى أنّ المصدر مشتقّ من الفعل ثم أورد أدلّة كلّ مدرسة وحججها .(١)

٢ - اختلافهم في ناصب خبر (ما) و (لا) المشبّهتين بليس . فذهب البصريّون إلى أنّه منتصب بهما . وذهب الكوفيّون إلى أنّه

(١) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٤ ، ومابعدها .

منتصب بهما ، وذهب الكوفيّون إلى أنّه منصوب بحذف حرف الجر . وأصله ما زيدٌ بقائمٍ . ثم أورد الردّ على مذهب الكوفيين.(١)

٣ - اختلافهم في توكيد النكرة . فأجاز الكوفيّون توكيدها إذا كانت محدودة ، بـ : (كلّ) ومافي معناها . أمّا البصريّون فلم يجيزوا توكيدَها مطلقا ، لأنّ أسماء التوكيد كلّها معارف.(٢)

٤ - اختلافهم في العامل في المعطوف . فقال البصريّون : العامل فيه العامل الأوّل بتوسط حرف العطف وتقويته له كـ : (إلّا) في الاستثناء .

وقال الكوفيّون : العامل فيه غير العامل في الأوّل ، واختلفوا فقال بعضهم : العامل فيه فعل مقدّر بعد حرف العطف .

وقال آخرون : العامل فيه حرف العطف .

ثم أورد أدلّة كلّ مدرسةٍ وحججها .(٣)

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٣٤٤ .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٤٧٤ .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٤٣٨ .

ثانيا : الخلافـــات الفرديّـــة :

١ - اختلافهم في جواز مجيء الحال الواحدة من اثنين مع تعـــدّد العامل . فابن السرّاج منعه مطلقا لتعدّد جنس العامـــل واختلافه .

على حين أجازه الجرميّ مطلقاً . تقول . سافرت هندٌ وجـــاء عمروٌ ضاحكين .

وقال سيبويه : إن اتّحد معنى العاملين،كقولك :

ذهبَ زيدٌ وانطلقَ عمروٌ مسرعين ، جاز . وإن اختلف فلا كلام.(١)

٢ - اختلاف سيبويه والكسائيّ في حكم نصب الاسم الذى اشتغل عنه الفعل فيما إذا فصل بينه وبين الفعل بالمبتدأ كقولك : زيـــد أنت تضـــربه .

فقال سيبويه : لايجوز نصبه للفصل بين العامل والمعمـــول بالأجنبيّ ، وهو المبتدأ ، ومالايعمل لايفسّـــر .

وأجاز الكسائيّ نصبه بالفعل المذكور قياسا على اسم الفاعـــل فإنه يجوز : زيداً أنت تضـــربه (٢)

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٢٣٣ .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ، ص ١١٧ .

منهجه في عرض المسائل الخلافيّة :

لاحظنا أنّ الخلاف كان بين المدرستين البصريّة والكوفيّة تارّة ، وبين أعلامها تارّة أخرى. على أنّ الخلاف المدرسيّ لايقتصر على المدرستين الكوفيّة والبصريّة ، فقد أورد القموليّ خلافاً للمدرسة البغداديّة وذلك قوله : " اختلف النحاة في اشتراط نعت النكرة إذا أبدلت من المعرفة . مذهب الكوفيّين والبغداديّين وهو الذى أورده المصنّف وابن خروف : أنّه لابدّ من نعته . قال المصنّف : كأنّهم كرهوا أنْ يكون المقصود بالنسبة ناقصاً في الدلالة عن غير المقصود من كلّ وجه ، فأتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من النقص .

ومذهب البصريّين على مانقله ابن عصفور وأبو البقاء أنّه لايشترط الوصف ، بل الشرط أنْ يكون في البدل فائدة... "(١)

وكذلك الحال في الخلافات الفرديّة ، فإنّها لاتكون بين أعلام مدرستين مختلفتين ، بل قد تكون بين أعلام المدرسة الواحدة في إطار منهج المدرسة ، كاختلاف سيبويه والأخفش في العامل في الصفة ، فسيبويه يرى أنّ العامل فيها العامل في الموصوف لأنّهما في المعنى شيء واحد ، والشيء الواحد لايعمل فيه

---

(١) قسم التحقيق : ص ٥٠٠ .

عاملان ، ولأنّ الصلّة لاتفرد بعامل . فكذلك الصفة .

والأخفش يرى أنّ العامل فيها هو معنى التبعيّة ، كما أنّ العامل في المبتدأ ، الابتداء ، وفي الفعل المضارع حلوله محل الاسم ثم أورد أدلّة الأخفش .(١)

ومن منهجه أيضاً أنّه تارّة يشير إلى الآراء دون مناقشة ودون تفصيل ، كاختلاف الأخفش والخليل في نصب جميعا وكلّا وعامّة فذكر أنّها عند الأخفش منصوبات على المصدر ، أمّا الخليل فينصب جميعا وكلا على الحال ، وقاطبة وطرّاً على المصدر .(٢)

وأحياناً يورد آراء النحاة مع أدلّتهم ، ولكنّه يقف موقف الحياد ، كما في مسألة اختلافهم في إعراب المعطوف المعرّف بالألف واللّام على المنادى المبنيّ وذلك قوله :

"واختلفوا في الأحسن في المعطوف المعرّف باللّام ، فقال الخليل وسيبويه والمازنيّ والفارسيّ : المختار فيه الرفع ؛ لأنّه منادى ثانٍ ، فينبغي أنْ يحرّك بحركة المنادى تنبيهاً على أنّه منادى كما حُرّك في (الرجل) من قولك : يا أيّها الرجل ، بحركة المنادى قياساً على المعطوف المجرّد عنها . وقال أبو عمرو بن العلاء ويونس وعيسى بن عمر والجرميّ : المختار فيه النصب ؛ لأنّه القياس ،

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٤٠٠ .
(٢) قسم التحقيق ، ص ١٧ .

إذ المعطوف على المبنيّ إنّما يجري على موضعه ، لا لفظه فلا نقول : هؤلاء وزيدٍ ، وقياساً على الصفة .

وقال أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد إنْ كان المعطوف ممّا يصحّ انتزاع الألف واللّام منه وتجرّده عنهما كالحسن والعباس والرجل . فالمختار فيه الرفع ، لأنّه يصبح ممّا يصحّ انتزاعهما منه ودخول حرف النداء عليه ، بتقدير نزع الألف واللّام ، فكان الأولى تحريكه بحركة المنادى .

وإنّ كان ممّا لايصحّ انتزاعهما منه كاليسع والصعق والعيوق والزيدان إذا سمّيت به رجلا ، فالمختار فيه النصب ، لعدم صحّة دخول حرف النداء عليه ، لامتناع تقدير نزع الألف واللّام ، فكان جَعْلُه تابعاً للموضع أوْلى . هكذا نقل المصنّف مذهبه .

ونقله ابن خروف على وجه آخر ، فقال المبرّد : يختار الرفع فيما لزمته الألف واللّام كالحارث والعباس ، والنصب فيما لم يلزمه نحو : الرجل والطير . وهو عكس مانقله المصنّف .

ونقل أبو البقاء وابن مالك نحوه .

ونقل أبو البقاء عن بعضهم : أنّه يستوى الأمران فيما إذا كانت الألف واللّام داخلةً على اسم علم كالحارث والعباس "(1).

---

(1) قسم التحقيق : ص ٦١ - ٦٣ .

ولم يفت الرجل أنّ يدلي بدلوه مع من سبقوه ويشارك برأيه ، فيجتهد ليؤيّد أو يخالف ، فمن ذلك مايآتي :-

قال الأخفش : يجوز الاتساع في (ما) فتنصب الظرف بها على المفعول به على السعة إلحاقاً لها بليس ، كقولك : يوم الجمعة مازيدٌ قائماً .

والأصحّ منعه ؛ لأنّ الحرف لايعمل في المفعول به فكيف يعمل في المشبه به "(١)

وفي مثل اختلاف البصريّين والكوفيّين من عمل كان حيث يرى البصريّون أنّ (كان) وأخواتها تدخل على المبتدأ فترفع المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل ، وتنصب الخبر تشبيهاً له بالمفعول وليس مفعولاً حقيقة ، ونقل أبو البقاء عن الكوفيّين أنّهم يرون أنّ هذه الأفعال عاملة في الاسم الرفع غير عاملة في الخبر ، وأنّ الخبر منصوب على الحال . ولكنّه أيّد رأي البصريّين بقوله : "والدليل على مذهب البصريّين أنّ هذه الأفعال عاملة في أسمائها الرفع : اتّصال أسمائها بها ، كقولك : كنت قائما والضمير إنّما يتّصل بعامله وزوال التعرّي الرافع لها قبل دخول هذه العوامل بعد دخولها وماذكروه يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبيّ وهو المبتدأ .(٢)

---

(١) قسم التحقيق : ص ١٦٨ .
(٢) قسم التحقيق : ص ٣١٣ .

شخصيّته العلميّة ومذهبه النحويّ

شخصيّة القموليّ واضحة في كتابه ، فقد كان يعرض الآراء النحويّة المختلفة ، ويحكم عليها بما يبين موقفه منها ، كأن يقول : ولم يسمع ، أو وهو ضعيف ، أو وهو بعيد ، أو شاذّ ، أو الأصحّ منعه ، أو لا دليل فيه . وأحيانا كان يفترض سؤالا ، ويجيب عنه برأي يميل إليه كرأي سيبويه مثلا .

وسأعرض للمسائل التي عقّب عليها القموليّ ، بإيجاز

١ - الخليل وسيبويه :

مال القموليّ إلى رأييهما في باب الصفة ، وذلك قوله :

" فإنْ قيل : قد جاء نعت المذكّر بالمؤنّث ، فقالوا : (رجل ربعة) والمؤنّث بالمذكّر ، فقالوا : (امرأة طالق وحائض والمفرد بالجمع : (ثوب أسمال) و (وقعة أكسار) و (جفنة أعشار) ، فالجواب :

أمّا قولهم : (ربعة) فهو صفة للجثّة ، وعبّر عنها برجل ، وأمّا (طالق) فعلى النسب كـ (لابن) و (تامر) أي : ذو لبن ، وذو تمر ، فهو صفة للجثّة ، وعبّر عنها كذلك ، فهذه ذات طلاق ، وذات حيض ، وليس على الفعل

إذ لاتقول : طلّقت فهي طالق ، كذا قاله الخليل .

وقال سيبويه : هو متأوّل بتقدير : إنسان حائض أو طالق أو شيء..."(١)

٢ - يونس :

لم يملْ إلى رأي يونس الذي خالف الخليل وسيبويه وأجاز دخول ألف الندبة على الصفة ، مثل (وازيد الطويلاه) .

حيث قال القموليّ : " لم يسمع "(٢)

٣ - سيبويه :

أ - استدلّ القموليّ بقول سيبويه على أنّ الناصب للمنادى فعل مقدّر واجب الحذف ، وحرف النداء نائب عن الفعل ، حيث قال : " فالاسم بعد الاسم المنادى على الصحيح مفعول بفعل واجب الحذف "(٣)

ب - ردّ القموليّ على رأي الأصمعيّ الذي منع وصف المنادى المبنيّ ، لوقوعه موقع المضمر ، بقوله : " فالجواب: أنّ المنادي لو كان واقعاً موقع المضمر لكنّه اسم ظاهر ولايلزم من وقوعه موقع المضمر أنْ تجرى عليه جميع أحكام

---

(١) انظر : قسم التحقيق : ص ٤١٣ - ٤١٤ .
(٢) ،، : قسم التحقيق : ص ١٠٥ .
(٣) ،، : قسم التحقيق : ص ٤٧ ، ٤٩ .

المضمرات ، وقد جاء في أشعارهم وصف المنادى المفرد كقول الشاعر (ياعمر الجودا) "(١)

فالقمولىّ بتجويزه نعت المنادى المبنيّ يكون موافقا لرأي سيبويه الذي أجاز نعته.(٢)

ج - لم يوافق القموليّ الجزوليّ الذى أجاز الرفع إذا فصل بين الاسم المشتغل عنه والفعل حرف تحضيض أو عرض أو تمنٍ ، حيث قال : وهو بعيد.(٣)

وبذلك يكون القموليّ قد مال إلى رأي سيبويه الذى أَوْجَبَ الرفع في كتابه .(٤)

٣- الأخفش :

أ - لم يوافق القموليّ الأخفش الذي جوّز الاتّساع في (ما) فينصب بها على الظرف على المفعول به على السعة إلحاقاً لها بليس ، كقولك : يوم الجمعة مازيدٌ قائماً، فقد أجاب القموليّ بقوله : " والأصحّ منعه ؛ لأنّ الحرفَ لايعمل في المفعول به ، فكيف يعمل في المشبّه به "(٥)

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٦٠ - ٦١ .

(٢) قسم التحقيق ، ص ١٨٣/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٩٣/٢ .

(٣) قسم التحقيق ، ص ١١٢ - ١١٣ .

(٤) الكتاب ، ص ١٢٧/١ .

(٥) قسم التحقيق ، ص ١٦٨ .

٤ - المبرّد :

لم يوافق القموليّ المبرّد الذي أجاز دخول اللّام على المفعول به في حالة تأخّره عن الفعل ، مثل (ضربت لزيدا) وجعل القموليّ قول الشاعر :

فلمّا أنْ تَواقَفْنَا قليلاً
أنَخْنَا للكَلاكِلِ فارتَمَيْنَا

شاذّاً(١)

٥ - الكسائيّ :

أ - لم يمل القموليّ إلى رأي الكسائيّ ، وذلك قوله في باب الاستثناء : " لايجوز تقديم الاستثناء أوّل الكلام قياساً على التمييز ، لأنّهما انتصبا عن تمام الكلام فلا يقدّمان أوله ، وأجازه الكسائيّ ، فقال : تقول إلّا زيداً ما أكل أحدٌ طعامك (٢).

ب - لم يوافقه في جواز نعت المضمر بالظاهر ، وذلك قوله : " ذهب الكسائيّ إلى جواز نعت المضمر بالظاهر ، فتقول : (إنّ زيداً منطلقٌ الظريفُ) تجعله للضمير المستترفي(منطلق)

(١) قسم التحقيق ، ص ٣٨ - ٣٩ .
(٢) قسم التحقيق ، ص ٢٦٧ .

واستشهد بقوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[1] وقال : (علّام الغيوب) نعت للضمير في (يقذف) ولادليل فيه ، لأنّه يحتمل أنْ يكون خبراً ثانياً أو بدلاً"[2]

٦ - الكوفيّون :

أ - لم يملْ القموليّ إلى رأيهم في جواز إدخال الألف واللّام في العدد على المضاف ، مثل قولهم : (الثلاثةُ الأثواب) و(الخمسة الدراهم) حيث قال : " وهو ضعيف ، للجمع بين تعريفين[3].

ب - لم يوافق الكوفيّين والزمخشريّ الذين أجازوا تقديم معمول الصفة على الموصوف ، وذلك قوله : " لايجوز تقديم معمول الصفة علي الموصوف ، فلا تقول في نحو (هذا رجل يأكل طعامك) هذا طعامك رجلٌ يأكل ، وأجازه الكوفيّون والزمخشريّ ، فقال في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لَّهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلا بَلِيغًا ﴾[4] (في أنفسهم) يتعلّق بقوله (بليغا) وهو ضعيف "[5]

(١) سورة سبأ ، آية (٤٨) .
(٢) قسم التحقيق : ص ٤١٩ .
(٣) قسم التحقيق : ص ٣٦٢ .
(٤) سورة النساء : آية (٦٣).
(٥) قسم التحقيق : ص ٤٣٢ - ٤٣٣ .

ممّا سبق يمكن القول إنّ القموليّ يميل إلى رأي البصريّين ؛ لأنّه مال إلى رأي البصريّين في أربع مسائل وخالفهم في ثلاث مسائل .

أمّا الكوفيّون فلم يملْ إلى الأخذ برأيهم في أيّةِ مسألة وإنّما خالفهم في أربع مسائل .

موقفه من ابن الحاجب

كانت مواقف القموليّ إزاء ابن الحاجب متباينة:-،فأحيانًا يتعقّبه في الحدود والآراء .

وأحيانا يميل إلى الأخذ برأيه،وسأورد نماذج لكلّ منها :-

أولاً : تعقّبه لابن الحاجب في الحدود والآراء :

١ - عرّف ابن الحاجب المنادى بقوله : " وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا "(١) تعقّبه القمولي بقوله : " ويُردُّ عليه أنّ قوله (بحرف نائب مناب أدعو) يقتضي أنّ الحرف هو العامل في المنادى ؛ لأنّه جعله نائباً عن الفعل ...."(٢)

وكذلك قال : " واعلم أنّ المصنف حدّ الشخص المنادى وكان ينبغي أنْ يحدّ الاسم المنادى فإنّ الكلام فيه فلذلك يقول : الاسم المنادى هو الاسم الدالّ على طلب المخاطب بحرف نائب مناب أدعو . فالاسم المنادى على الصحيح مفعول بفعل واجب الحذف ...."(٣)

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٤٦ .
(٢) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٤٧ .
(٣) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٦٣ .

٢ - عرّف ابن الحاجب المفعول فيه بقوله : " هو مافعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان ".(١)

تعقّبه القمولي بقوله : " واعلم أنّ الشيخ حدّ المفعول فيه وكان ينبغي أنْ يحدّ اسم المفعول فيه فيقول : اسم ما فعل فيه إلى آخره . فإنّه المراد ."(٢)

قال ابن الحاجب : " وشرط نصبه تقدير (في) ".(٣)

تعقّبه القمولّي بقوله : " وقول المصنف : وشرط نصبه تقدير (في) كان ينبغي أن يقول : إرادة معنى (في) "(٤)

٣ - عرّف ابن الحاجب العطف بقوله : " تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ... "(٥)

تعقّبه القمولي بقوله : ويرد عليه أنّ المعطوف قد لايكون مقصوداً بالنسبة ، وذلك في عطف الجمل كقولك : قام زيد وعمرو لم يقف ، فالجملة الثانية ليست مقصودة بالنسبة مع الأولى ، وماذكروه يستقيم في عطف المفردات في الأكثر .... "(٦)

---

(١) قسم التحقيق ، ص ١٤٤ .
(٢) قسم التحقيق ، ص ١٤٥ .
(٣) قسم التحقيق - الصفحة السابقة .
(٤) قسم التحقيق ، ص ١٥٥ .
(٥) قسم التحقيق ، ص ٤٣٤ .
(٦) قسم التحقيق ، ص ٤٣٥ .

٤ - قال ابن الحاجب في توابع المنادى : " وتوابع المنادى المبنيّ المفرد من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول (يا) عليه ، يرفع على لفظه وينصب على محلّه مثل : يازيد العاقل "(١)

تعقّبه القموليّ بقوله : " وقول المصنف : (يرفع على لفظه) ليس بمستمرّ ، فإنّه قد يرفع على موضعه مراعاة لمحلّه بعد النداء ، وذلك في المبنيّ قبل النداء ، كقولك يالكاع القائمة . ف : (القائمة) مرفوعة على محلّ (لكاع) الذى يستحقّه بالنداء ، لاعلى لفظها ، فإنّها مبنيّة ، ويجوز نصبه مراعاة لمحلّه الأصليّ .

وقوله : " وينصب على محلّه " يستثنى منه ما إذا كان المنادى (أي) أو اسم الإشارة ، وتابعه معرّف باللام كقولك : يا أيّها الرجل ، وياهذا الرجل ، فإنّ المشهور التزام الرفع فيه ، كما ذكره بعد ذلك "(٢)

<u>ثانيا: ميله إلى الأخذ بآراء ابن الحاجب :</u>

١ - قال ابن الحاجب في باب الاشتغال " هو كلّ اسم بعده فعل أو شبهه ، مشتغل عنه بضمير أو متعلقه ، لو سُلّط

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٥٨ .
(٢) قسم التحقيق ، ص ٦٣ .

عليه لنصبه ....(١)"

فعند شرح عبارة (لو سلّط عليه لنصبه).افترض القمولي اعتراضا ثم أجاب عليه بكلام الشيخ حيث قال :

" فإنْ قلت : قولك : (زيداً مررتَ به) اسم بعده فعل مشتغلعنه بضميره ولو سلّط عليه لَمَا نصبه ، وهو من هذا الباب ، لم يدخل في الحدّ ، فهو غير جامع .

فالجواب عنه أنّ المصنّف أشار في أماليه إلى أنّ معنى قوله : (لو سُلِّط عليه لنصبَه) لو قُدِّر أنّه عاملٌ بنفسه وتسلّط على الاسم لنصبَه ، فيدخل فيه هذا ونحوه ..."(٢)

٢ - قوله في توابع المنادى : " ... فإنْ قيل : لِمَ جاز في توابع المنادي المبنيّ إجراؤه على حركة البناء ، ولم يجز ذلك في سائر المبنيّات ؟

لاتقول : لقيته أمسِ الأحدثِ ، ولا جاءني هؤلاءِ الظريفين .

فالجواب عن ذلك بقاعدة ذكرها الشيخ في أماليه ، وهي أنّ ماله لفظ ومحلّ ثلاثة أقسام ..."(٣)

---

(١) قسم التحقيق ، ص ١١٠ .

(٢) قسم التحقيق ، ص ١١٣ .

(٣) قسم التحقيق ، ص ٥٩ .

منهجه في تناول لغات العرب

اهتمَّ القمولىّ بإيراد لغات العرب في بعض القضايا فقد بلغ عدد المواضع التى عرض فيها لغات العرب أكثر من (٢١) واحد وعشرين موضعاً في هذا القسم الذى أقوم بتحقيقه . منها ماعزاها إلى قبائلها ، ومنها مالم يعزها . فقد بلغ عدد المواضع التى عزاها إلى قبائلها (٧) سبعة مواضع . أما منهجه في تناول هذه اللغات ، فقد كان متباينا فتارةً يشير إلى اللُّغتين أو اللغات بإيجاز ، وتارةً يقوم بشرح هذه اللغات ، ولايفاضل بينهما . وتارةً أخرى يشير إلى اللُّغةِ المشهورةِ ، أو الفصحى أو الأصل ، أو الأكثر ، أو التى ورد بها القرآن ، أو التى على القياس . وأحيانا ينسب الضّعف إلى بعض العرب ، كأن يقول وهى ضعيفةٌ .

وسأعرض نماذجَ لكلٍّ منها :

١ - من المواضع التى أشار فيها إلى لغات العرب بإيجاز قوله : " وفي حاشا لغتان . حاشا وحشا "(١)

٢ - وفي لغة " خثعم " قد تستعمل (اذ) و (ذات) غير ظرفين(٢).

(١) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٢٩٥ .
(٢) ينظر : قسم التحقيق ، ص ١٥٣ .

٢ - من المواضع التى شرح فيها لغات العرب ، ولكن بدون أن يفاضل بينها ، قوله : وأمّا (فم) ففيه إذا قُطِعَ عن الإضافة لغات :

أحداها : (فَم) بفتح الفاء ، وتخفيف الميم .

الثانية : (فُم) بضم الفاء ، وتخفيف الميم ، لأنّ الميم عوض من الواو ، فضمّت الفاء لذلك .

الثالثة : (فِم) بكسر الفاء ، وتخفيف الميم ؛ لأنّ الميم جُعلَت بمنزلة الفاء في العوض عن الواو ، وكسرت الفاء لذلك .

الرابعة : تشديد الميم ، كأنّهم جعلوها عوضاً عن عين الكلمة ولامها ، فشدّدوها لذلك .

الخامسة : إتباع الفاء حركة الميم ،فتضمها رفعا وتفتحها نصبا ، وتكسرها جرا ، فتقول . هذا فُمٌ ، ورأيتُ فماً ، وأكلتُ بفِمٍ .

السادسة : (فما) بالقصر ك : (عصا) ، نقول : هذا فمي ورأيت فمي ، وأخذت من فمي ، عليه ثني فميان وفموان . وعن أبي زيد في الجمع . أفمام"(١)

(١) قسم التحقيق ، ص ٣٨٥ .

٣ - من المواضع التى أشار فيها إلى اللغة المشهورة ، قوله :

" ومن الظروف (مع) وفيها لغتان : أشهرهما فتح العين، وثانيهما : إسكانها "(١)

وكذلك قوله : " أمّا (هن) ففيها لغتان : أشهرهما أنها كأخٍ وأبٍ ، فيكون معرباً في حالة القطع بالحركات ، تقول هذا هنٌ ، ورأيت هناً ، ومررت بهنٍ .

وفي حالة الإضافة إلى غير ياء المتكلم بالحروف على المشهور تقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك ..."(٢)

٤ - ومن المواضع التى أشار فيها إلى اللغة الفصحى ، قوله في مبحث الإضافة إلى ياء المتكلم : " ... وإنْ كان الاسم المضاف معتلا ، فلا يخلو من أنْ يكون ماقبل حرف العلة ساكناً أو متحركا ... ، ... ، ... ، وإن كان ماقبله متحركاً ، فإن كان حرف العلة الألف ، فاللغة الفصحى إبقاؤها على حالها ، فتقول : عصاي ورحاي ، وغلاماي ، وضارباي ويجب فتح الياء حينئذٍ .

ولغة هذيل : التفرقة بين أن تكون الألف للتثنية أم لا ؟"(٣)

وكذلك قوله : " وأمّا (حم) ففيها لغات . أفصحها أنها ك : (أخ) و(أب) تقول . هذا حمٌ ، ورأيت حماً ... "(٤)

---

(١) قسم التحقيق ، ص ١٦١ .
(٢) قسم التحقيق ، ص ٣٨٤ .
(٣) قسم التحقيق ، ص ٣٧٨ .
(٤) قسم التحقيق ، ص ٣٨٣ .

٥ - ومن المواضع التى أشار فيها إلى اللغة الأصل ، قوله عند إضافة الاسم الصحيح إلى ياء المتكلم : " ... فإن كان صحيحا ، ك : (غلامي) و (ولدي) ففيه لغات :

إحداها : وهي الأصل ، إثبات الياء مفتوحة ، فتقول : ياغلاميَ ، وإنّما كان الأصل فيها الفتح ، لأنّها ضمير المتكلم فهي نظيرة كاف الخطاب في : أزيدك ، والكاف مفتوحة ، فكذلك الياء ...."(١)

٦ - ومن إشارته إلى الأكثر ، قوله " وللعرب في المندوب لغتان .

إحداهما : أن تجعله بلفظ المنادى من غير زيادة ، فتقول يازيدُ ، وأزيدُ .... الخ .

والثانية : وهي الأكثر أنْ تزيد في آخره ألف الندبة مفتوحا ماقبلها ، فتقول : وازيداه ، وإنّما زيدت الألف لتطويل الصوت ، وكانت أوْلى بذلك لخفّتها وكثرة زيادتها . وامتداد الصوت بها ، بخلاف غيرها من الحروف "(٢)

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٨٢ .

(٢) قسم التحقيق ، ص ١٠١ .

٧ - ومن إشارته إلى اللغة التى ورد بها القرآن ، قوله عن خبر (ما) و (لا) المشبهتين بليس : " وإنّما ينتصب على لغة أهل الحجاز ، فإنّهم يعملون (ما) و (لا) إعمال (ليس) ، وبلغتهم ورد القرآن .

أمّا بنو تميم فلا يعملونها "(١)

٨ - وأحيانًا كان القموليّ يصف اللغة بأنّها على القياس كقوله : " ... ، لايجوز تعريف المضاف في باب العدد على اللغة الفصحى المشهورة ، وهي القياس "(٢)

٩ - من المواضع التى نسب فيها الضعف إلى بعض العرب ، قوله " وحكى عن بعض العرب إدخال الألف واللّام في العدد على المضاف ، فقالوا : الثلاثة الأثواب ، والخمسة الدراهم فأدخلوها عليها ، وهو ضعيف ، للجمع بين تعريفين"(٣)

ومن الأمثلة لعزوه بعض اللغات :

١ - أنّ الحجازيّين ينصبون (ثلاثتهم) ونحوها على التأكيد "(٤)

٢ - (غير) في الاستثناء المنقطع ، تنصب على اللغة الحجازيّة ،وتعرب على البدل من المستثنى منه على اللغة التميميّة "(٥)

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٣٤٤ .
(٢) قسم التحقيق ، ص ٣٦١ .
(٣) قسم التحقيق ، ص ٣٦٢ .
(٤) قسم التحقيق ، ص ٤٨١ .
(٥) قسم التحقيق ،ص ٢٩٦ .

السمات البارزة في الكتاب

أولاً : التنبيه على الأحكام التالية :

١ - التنبيه على الجائز والواجب :

من ذلك قوله في مبحث حذف العامل في المصدر " ... وهو في ذلك على قسمين : قسم يجوز حذفه والإتيان به ،وقسم يجب حذفه ، فالذى يجوز حذفه وذكره ، هو الفعل المفهوم مع حذفه ، كقولك لمن قَدِم من سفر : خيرَ مقدمٍ . أصله قَدمْتَ خيرَ مقدم ، .... الخ .

والذى يجب حذفه ينقسم قسمين : مسموع ومقيس ... "(١)

٢ - التنبيه على الشاذّ :

من ذلك قوله في مبحث الترخيم " ..... وأمّا قولهم : ياصاح في : ياصاحبي ، فغيّر لكثرة استعماله ، حُذِفَت الياء فصار ياصاحب ، ثم بُنِي على الفتح ورُخِّم فصار : ياصاح ، وهو شاذّ "(٢)

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ، ص ١٨ - ١٩ .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ، ص ٨٨ .

٣ - التنبيه على الضعيف :

من ذلك قوله في مبحث ظروف الزمان : " ... ونقل أبو البقاء في عشيّة وعتمة أنّ منهم من يمنعها الصرف كسحر . وهو ضعيف "(١)

وكذلك قوله في تعريف العدد : " وحكى عن بعض العرب إدخال الألف واللام في العدد على المضاف ، فقالوا : الثلاثة الأثواب ، والخمسة الدراهم ،فأدخلوها عليهما ، وهو ضعيف للجمع بين تعريفين "(٢)

٤ - التنبيه على المشهور :

من ذلك قوله في أقسام الإضافة : " المضاف إليه على ماذكره المصنف ينقسم إلى مجرور بحرف جرّ لفظاً ، وإلى مجرور بحرف جرٍّ تقديراً ، والمجرور بحرف جرٍّ تقديراً هو المشهور "(٣)

ومن ذلك قوله في العطف على الضمير المرفوع :"وقد يجمعون التوكيد والفصل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾(٤) هذا هو المشهور "(٥)

---

(١) قسم التحقيق : ص ١٥٣ .
(٢) قسم التحقيق : ص ٣٦٢ .
(٣) قسم التحقيق: ص ٣٥٥ .
(٤) سورة النحل ، آية (٣٥) .
(٥) قسم التحقيق ، ص ٤٤٥ .

٥ - التنبيه على البعيد :

من ذلك قوله في باب الاشتغال "وذكر الجزولي أنّه يجوز الرفع إذا فصل بين الاسم والفعل حرف تخضيض أو عرض أو تمنٍ ، وهو بعيد"(١) .

- وقد تقدّم ذلك في مبحث شخصيّتة العلميّة ومذهبه النحويّ"(٢)

٦ - التنبيه على الأكثر استعمالا :

من ذلك قوله في الاسم المنادى إذا كان علما ووصف بابن مضاف إلى علم : " للعرب فيه مذهبان : ... ، ... ، وثانيهما " وهو الأكثر استعمالا ، واختاره الشيخ وغيره فتحه ، لطوله بغيره ، وخفّة الفتحة ، وإتباعا لفتحة نون (ابن) ..."(٣)

٧ - التنبيه على الضرورة :

من ذلك قوله عن نداء (اللّهم) : " وما ورد من قوله :

إنّي إذا ماحَدَثٌ ألمّا
أقولُ ياللّهُمَّ ياللّهُمّا

فضرورة "(٤)

---

(١) قسم التحقيق ، ص ١١٣ .
(٢) انظر : ص ٨٢ من قسم الدراسة .
(٣) قسم التحقيق ، ص ٦٦ - ٦٧ .
(٤) قسم التحقيق ، ص ٧٥ .

٨ - يشير إلى القياس والأفصح :

من ذلك قوله في الترخيم : " للعرب في الاسم المرخّم مذهبان : أحدهما : وهو القياس والأفصح والأكثر استعمالا أنْ يبقى الحرف الآخر بعد الحذف للترخيم على حالته التى كان عليها قبل الترخيم ، من ضم أو فتح أو كسر أو سكون ..."(١)

٩ - التنبيه على الأولى :

من ذلك قوله في مبحث شرط نصب المفعول له : " وإنْ كان معرّفاً باللّام كان الأولى الإتيان باللام ، فنقول : زُرتُك للإكرام "(٢)

١٠- التنبيه على المخالف للقاعدة :

من ذلك قوله في المندوب : " واعلم أنّه لايندب إلّا المعروف دون النكرة ، فلا تقول : وارجلاه ، وكذلك لايندب المضمر ولا المبهم ... ، غير أنّه قد ورد في الحديث قول أخت عبد اللّه بن رواحة تندبة : (واجبلاه) وهو مخالف لهذه القاعدة "(٣)

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٩٥ - ٩٦ .
(٢) قسم التحقيق ، ص ١٧٤ .
(٣) قسم التحقيق ، ص ١٠٤ .

١١ - التنبيه على الأحسن :

من ذلك قوله عن حكم مابعد (لاسيّما) :

" والخفض الأحسن "(١)

١٢- التنبيه على ماليس من كلام العرب :

من ذلك قوله : " وليس من كلام العرب حذف المضاف وإبقاء عمله ، بل يعرب المضاف إليه بإعراب المضاف "(٢)

١٣- التنبيه على الجيّد :

كقوله في الآية الكريمة : ﴿ وَتَنْحِتُونَ الجِبَالَ بُيُوتًا ﴾(٣) وهي حال مقدّرة ، ذكره الزمخشريّ وهو جيّد"(٤)

ثانيا : اللجوء إلى التأويل فيما خالف القاعدة :

من ذلك قوله في إضافة الاسم إلى اللقب " وأمّا إضافة الاسم إلى اللّقب في نحو قولهم : سعيد كرز ، وزيد بطّة ، مع أنّ (كرزا) هو (سعيد) و (بطّة) هو (زيد) غير أنّ الأول اسم والثاني لقب ، ففي تأويله وجوه :

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٣١١ .
(٢) قسم التحقيق ، ص ٤٥٩ .
(٣) الأعراف ، ٧٤ .
(٤) قسم التحقيق ، ص ٢١٦ .

أحدُها : أنَّهم أرادوا بـ : (سعيد) و (زيد) الذات وبـ (كرز) و (بطّة) اللّفظ ، فإذا قالوا: جاءني سعيد كرز ، كأنّهم قالوا : جاءني سعيد مدلول كرز " فليس من باب إضافة الشيء إلى نفسه .... إلخ "(١)

ثالثا : تفسير بعض الكلمات في أثناء الشرح :

من ذلك قوله : " كالأبطح ، والأبرق ، والأجزع ، والأسود، فـ : (الأبطح) اسم للمكان الفسيح . و (الأجزع) للمكان المستوي ، و (الأبرق) للمكان الذى فيه حجارة سود وبيض و (الأدهم) للقيد الأسود ."(٢)

رابعاً : الدقّة في نقل آراء السابقين :

كان القمولي دقيقا في نقل آراء النحويّين السابقين سواء أكان النقل بالمعنى أم بتغير صيغة النصّ بالشرح والتفصيل أو بالإيجاز ولعلّ التوثيق الذى في هامش التحقيق يشهد بذلك .

ومن الأمثلة على التغيير في العبارة مع اتّحاد المضمون قال القمولي : مسألة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه " وقال

(١) قسم التحقيق ، ص ٣٧٥ .
(٢) قسم التحقيق ، ص ٤٢٩ .

ابن عصفور . الفصل بالجملة قبيح . ولايجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلّا بالقسم أو بالظرف والمجرور ، بشرط أنْ يكون حرف العطف أزيد من حرف واحد ، ك : (قام زيد ثمّ والله عمرو ، أو بل والله عمرو ، وقام زيد في الدار ثمّ في السوق عمرو . فإن كان على حرف واحد لم يجز ، فإنْ سمع منه شيء فهو ضرورة "(١)

وهذا هو مضمون كلام ابن عصفور الذى نصّه : " ولايجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلّا بالقسم خاصة أو بالظرف والمجرور ، بشرط أنْ يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد ، نحو قوله : قام زيد ثمّ والله عمرو ، أو بل والله عمرو . وقام زيد في السوق ثمّ في الدار عمرو . ولايجوز أن تقول : قام زيد فوالله عمرو ، ولا : ووالله عمرو ، لكون الواو والفاء على حرف واحد ، فيشتدّ افتقارهما ، فكرهوا الفصل لذلك "(٢) فنلاحظ أنّ المعنى واحد ولم يحدث إلّا قليل اختلاف في العبارة .

خامساً : ضبط الكلمات بالكتابة :

ومن الأمثلة على ضبط الكلمات بالكتابة :

١ - قوله بعد أن استدلّ بقول العرب : " ماكلّ سوداءَ تمرةٌ ولابيضاءَ شحمةٌ " تقديره : " ولا كلُّ بيضاءَ ، ولو أعربه بإعراب

(١) قسم التحقيق ، ص ٤٦٤ .
(٢) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور : ٢٤٦/١ - ٢٤٧ .

المضاف المحذوف لقال : (بيضاءُ) - بالضم - (١)

٢ - وقوله في باب النعت : واعلم أنّ ماله من المنعوتين لفظ وموضع ، يجوز إجراء صفته على لفظه فيتّفق إعرابهما وعلى موضعه فيختلف ، تقول : ماجاءني من رجل عاقلٌ - بالرفع - "(٢)

٣ - وقوله بعد أن استدلّ بقول النابغة الذبياني :

كِليني لِهَمّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ
وليلٍ أُقاسيهِ بَطيءِ الكَواكِبِ

- بفتح التاء من (أميمةَ) (٣)

ومن الأمثلة على إعجام بعض الكلمات بالكتابة :

١ - قوله في الظروف : " ثالثها : أنْ يكون متصرّفا - بالتاء - غير منصرف - بالنون - وهو (غدوة) و (بكرة) إذا أردت بهما معيّنين .. "(٤)

٢ - قوله بعد أن استدلّ بقول الشاعر :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَريصَ عَلَيْهِمِ
بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٣٩٣ .
(٢) قسم التحقيق ، ص ٤١٦ .
(٣) قسم التحقيق ، ص ٩٨ .
(٤) قسم التحقيق ، ص ١٥٤ .

فذكّر الضمير في (يصفّق) حيث أراد : ماء بردى ، ولو أعاده على (بردى) لقال : (تصفّق) - بالتاء - "(١)

سادسا : اهتمامه بالتعريف اللّغويّ والاصطلاحيّ :

(١) من ذلك قوله في الترخيم : " الترخيم لغة : القطع واللين، يقال : رَخِمَت الدجاجة إذا انقطع بيضُها ، وصوتٌ رخم ، أي منقطع ليّن ، ورخمت الجارية إذا لانَ منطقُها ، وفي اصطلاح النحاة : حذف يلحق في آخر الاسم تخفيفاً ، وإنّما يكون ذلك في المنادى دون غيره .... " (٢)

(٢) قوله في الإضافة : " الإضافة لغة : الإمالة والإسناد ، يقال أضفت ظهري إلى الحائط ، أي : أسندته إليه ، وفلان مضاف إلى فلان ، أي : مسند إليهم وملصق بهم ...."(٣)

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٣٩٣ .
(٢) قسم التحقيق ، ص ٨٦ .
(٣) قسم التحقيق ، ص ٣٥٦ .

مقارنات متعددة

مقارنة شرح القمولي بشرح ابن الحاجب وشرح الرضى ، وشرح ابن جماعة على الكافية

هذه الكتب الأربعة تناولت موضوعاً واحداً ، وهو شرح كافية ابن الحاجب ، والموازنة بينها ترينا إلى حدٍّ كبير مدى تطوّر شرح الكافية على يد القمولي ، ومبلغ توفيقه وجهده العظيم .

وسوف أقارن أولاً شرح القمولي بشرح ابن الحاجب ، لأنّه أسبقها في التأليف ، ثم بشرح الرضى ، وأخيراً بشرح ابن جماعة .

أولاً : مقارنة شرح القمولي بشرح ابن الحاجب

لكي تتحقّق الغاية من هذه المقارنة ، لابد من تناولها من جانبين : من الجانب الشكلي ، ومن الجانب الموضوعي .

أولاً : من الجانب الشكلي :

١ – ترتيب الموضوعات :

سار القمولي على نمط ابن الحاجب في عدم التبويب ووضع عناوين عامة ، غير أنّ القمولي كان يتميّز بأنّه كان يفرد بعض المباحث بفصول أو مسائل ، ومن الأمثلة على ذلك : –

١ - قوله في باب النعت : " فصل " النعت إنْ جرى على اسم مجهول عند المخاطب تعيّن أنْ يكون تابعا للموصوف في إعرابه سواء كان نكرة أو معرفة ، مجهولةً عند السامع ، كـ:(مررت برجل كريم) و (زيد العاقل) إذا كان زيد غير معلوم عنده إلّا في موضعين :

أحدُها : أنْ تقدّر المجهول كالمعلوم تعظيماً له ، وكأنّ المخاطب يتبين بالصفة - وإن لم تورد تابعة بالمعرفة - الموصوف فيجوز الإتباع والقطع إمّا إلى الرفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف أو إلى النصب على أنّه مفعول بإضمار فعل ، كقولك (مررت برجل شريف الآباء) فيجوز جرّه ورفعُه ونصبُه .

والثاني: أن يكون النعت قد تقدّمه نعت آخر مقارن له في المعنى ، كقولك : (مررت برجل شجاع فارس) ..... إلخ "(١)

٢ - وقوله في باب الاستثناء : " مسألة : لايجوز أن تعطف على أداة الاستثناء بـ (لا) فلا تقول : قام القوم ليس زيداً ولا عمرًا ، وإن كان النفي في جميع الكلام يُنَسّقُ عليه

---

(١) انظر : قسم التحقيق : ص ٤٢٣ .

بلا ؛ لأنّ النفي في الاستثناء ليس من مدلول اللفظ ، إنّما هو من باب المفهوم ... "(١)

٢ - زيادة بعض المباحث :

يُعْنَى شرح ابن الحاجب بتوضيح عبارات المتن وشرحها فقط ، دون إضافة أيّ مباحث جديدة تزيد عن المتن ، على حين كان شرح القموليّ يتميّز بزيادة مباحث جديدة . ومن هذه المباحث :

١ - خلاف النحاة في ناصب المفعول به .(٢)

٢ - حكم النعت إن جرى على اسم مجهول أو معلوم .(٣)

٣ - حكم النعوت المتعدّدة .(٤)

٤ - خلاف النحاة في العامل في المعطوف .(٥)

٥ - أحكام العطف من حيث الحذف .(٦)

٦ - الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .(٧)

---

(١) قسم التحقيق : ص ٣٠٨ .
(٢) انظر : قسم التحقيق ، ص ٣٣ .
(٣) قسم التحقيق ، ص ٤٢٣ .
(٤) قسم التحقيق ، ص ٤٢٥ .
(٥) قسم التحقيق ، ص ٤٣٨ .
(٦) قسم التحقيق ، ص ٤٦١ .
(٧) قسم التحقيق ، ص ٤٦٤ .

٧ - حكم عود الضمير على المعطوف والمعطوف عليه المتقدم.[1]

٨ - الألفاظ التى أجرتها العرب مُجرى التوكيد.[2]

٩ - خلاف النحاة في العامل في البدل.[3]

١٠ - الفرق بين عطف البيان والبدل.[4]

٣ - منهج الشـــرح :

منهج ابن الحاجب يتميّز بإيراد عبارة من المتن ثـــم شرحها شرحا موجزاً مثل قوله في باب المفعول به : " قولــه : (المفعول به هو ماوقع عليـه فعل الفاعل) ونعنى بالوقـــوع تعلّقه بما لايعقل إلّا به ، ولذلك لم يكن المفعول به - إلّا للفعل المتعدّي - وسيتضح ذلك من باب الفعل - ، وقوله : (وقـــد يتقدّم على الفعل لأنّ عمل الفعل أصل ، فيتصرّف في معمـــوله بخلاف (إن) وماجرى مجراها ".[5]

ويلاحظ أنّ ابن الحاجب في بعض الأحيان يكتفي بتوضيـــح عبارة المتن بكلمة واحدة فقط ، مثل قوله في الإضافة إلـــى ياء المتكلم : " قالوا : ياأبي ويا أمي) على القياس".[6]

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٤٦٧ .
(٢) قسم التحقيق ، ص ٤٨٠ .
(٣) قسم التحقيق ، ص ٤٨٩ .
(٤) قسم التحقيق ، ٩ ٥١٠ .
(٥) انظر : شرح ابن الحاجب ، ٢٩/١ .
(٦) المصدر السابق ، ٣١/١

وقوله في حذف المفعول به : " قوله (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً) ظاهر "(١)

أمّا القمولي فالطابع الغالب على منهجه هو إيراد نصّ من المتن أوّلاً ثم البدء في شرحه ، وفي أثناء الشرح يَجْتزِئُ عبارة قصيرة من المتن مسبوقةً بكلمة (قوله) ويشرحها ويوضحها ، وهذا الطابع يكون كثيرا في التعريفات والحدود ، وأمّا سائر الأحكام فكان يتناول النصّ ويشرحه بشكلٍ عامٍّ إلّا أنّه في القليل من الأحيان يتناول عبارة من المتن ويفردها بالشرح والتعليق . ومن الأمثلة على منهجه في التعريفات والحدود ، قوله في المفعول معه " قال : (المفعول معه : المذكور بعد الواو ، لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى) المفعول معه من جملة المنصوبات وهو الاسم المذكور بعد الواو ، لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى .

قوله : (المذكور بعد الواو) أي : الاسم المذكور بعد الواو ، وهو جنس يشمل المحدود وغيره من الأسماء المذكورة بعد الواو ، ك : (قام زيد وعمرو) و (رأيت زيداً وعمراً) ،

---

(١) المصدر السابق : ٢٩/١ .

وقوله : (لمصاحبة معمول فعل) فصل يخرج المذكور بعد واو العطف .... "(١)

ومن الأمثلة على منهجه في سائر الأحكام ، قوله في توابع المنادى : " قال : وتوابع المنادي المبنيّ المفرد من التأكيد ، والصفّة ، وعطف البيان ، والمعطوف الممتنع دخول (يا) عليه - يرفع على لفظه ، وينصب على محلّه مثل : يازيد العاقل .

والخليل في المعطوف يختار الرفع ، وأبو عمرو النصب ، وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل ، وإلّا فكأبي عمرو" (٢)

مقصود الفصل الكلام في توابع المنادى ، والمنادى لايخلو من أن يكون معرباً أو مبنيّاً ، فإن كان معرباً فتوابعه جارية على إعرابه ماعدا البدل والمعطوف ...." (٣)

وهكذا يستمرّ القموليّ في الشرح بشكل عام ، إلّا أنّه اجتزأ عبارة واحدة من النصّ وأفردها بالشرح والتعليق ، وذلك قوله : قوله : (وينصب على محلّة يستثنى منه بما إذا كان المنادى (أيّ) أو اسم الإشارة وتابعة معرّف

---

(١) انظر : قسم التحقيق : ص ١٧٦ .

(٢) قسم التحقيق : ص ٥٨ .

(٣) قسم التحقيق ، ص ٥٨ ، فما بعدها .

باللاّم ... "(١) وهناك الكثير من نصوص المتن التى تناولت أحكاما نحويّة دون التعريفات فكان يشرحها بشكل عامٍّ دون اجتزاء أيّة عبارة منها .

ثانيا : من الجانب الموضوعيّ :

(١) زيادة الشرح والتفصيل :

لكي أوازن بين هذين الشرحين سأورد نصّاً من متن الكافية وأُعقبه بشرح ابن الحاجب ثم أُردفه بشرح القموليّ عليه ، ليعرف أيُّهما أكثر عمقا وتفصيلاً وأطول نفساً .

قال ابن الحاجب : " وتوصف النكرة بالجملة الخبريّة فلا بد من الضمير "(٢)

قال ابن الحاجب فى شرحه : " وإنّما اشترط أنْ تكون خبرية لأنّها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ، فلم يستقم أنْ تكون إنشائية لذلك ، ولذلك اتّفق على تأويل قوله : جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قطّ "(٣)

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٦٣

(٢) انظر : الكافيه في النحو لابن الحاجب : ص ١٣٠ تحقيق : د.طارق نجم عبد الله ، الناشر : مكتبة الوفاء ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .

(٣) سيرد تخريجه في ص ٤١٠ من قسم التحقيق .

في أنّه مقدّر : (بمذق مقول عنده هل رأيت الذئب قطّ)
وإنّما لزم الضمير ، ليحصل الربط بينه وبين موصوفه كما كان ذلك في الخبر ، ألا ترى أنّك لو قلت : (مررت برجل قام عمرو) لم تكن ربطت بينهما بشيء "(١)

وقال القمولىّ في شرحه : " النكرة كما توصف بالمفرد في قولك : (جاءني رجل طويل) توصف بالجملة الاسميّة والفعليّة وبالظروف والمجرورات ، فتقول : (مررت برجل يضرب غلامه) و (برجل غلامه ضارب) و (برجل أمامه فرسه) و (برجل عند المسجد) و (برجل في الدار) و (برجل أبوه يعجبك) لأنّ الجمل كلها والظروف والمجرورات نكرات ، فصحّ وصف الجمل بها ، بخلاف المعرفة فإنّها لاتوصف بها ؛ لأنّ تعريفها أبلغ من تخصيص هذه . وأجاز الزمخشريّ وصف المعرف بالألف واللّام إذا لم تكن لواحد بعينه بالجمل ، فقال في قوله تعالى : " إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً "(٢) (لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً) في موضع الصفة لـ (المستضعفين) ، وإنّما جاز ذلك وإن كانت الجمل نكرات ، لأنّ الموصوف وإن كان معرفاً فليس لشيء بعينه ، كقوله :

" ولقد أمرّ على اللئيم يسبني "

---

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ، ٥٧/١
(٢) سورة النساء ، آية (٩٨) .

وقال ابن مالك : إذا كانت الألف واللّام لعموم الجنس كان لمصحوبها جمع وتنكير من جهة المعنى ، وإفراد وتعريف من جهة اللفظ ، فلك وصفه بالجملة مراعاة لمعناه ، ومن ذلك وصف الليل بالجملة في قوله تعالى : " وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ "(١) لأنّه في المعنى بمنزلة " وآية لهم ليل نسلخ منه النهار ، ومراعاة اللّفظ أكثر

والظروف والمجرورات الواقعة صفات هل تتعلّق بفعل فتكون من قبيل الجمل ؟ أو باسم فاعل فتكون من قبيل المفردات؟ فيه الخلاف المتقدّم في خبر المبتدأ .

ونقل ابن عصفور عن السهيلي منع وقوع الفعل المضارع المتصل به السين أو سوف صفة .

وقال الزمخشريّ في قوله تعالى : " وأمم سَنُمَتِّعُهُمْ "(٢) (سنمتّعهم) صفة لـ : (أمم) ، والخبر محذوف تقديره : ممّن معك على ماتقدّم. وشرط في الجملة الواقعة صفة أن تكون خبريّة والخبريّة هي المحتملة للتصديق والتكذيب لذاتها ، والصدق : مطابقة الخبر المخبر عنه ، والكذب : عدم مطابقته المخبر عنه ،

---

(١) سورة يس ، آية ، (٣٧) .

(٢) سورة هود ، آية : (٤٨) .

ولايعرّى الخبر من هذين الوصفين عند الجمهور ، خلافاً للجاحظ فإنّه قال : قد يُعَرّى الخبر عنهما ، وفسر الكذب : بغير المطابق مع العلم به ، فإنْ كان غير مطابق ، والمخبر يظنّه مطابقا فهو عنده خبر لايوصف بصدق ولاكذب . وقولنا : (لذاته) ليدخل فيه خبر اللّه تعالى ورسوله ، فإنّ عدم قبوله التكذيب من جهة أنّه خبر الصادق ، لامن حيث ذاته ، فتدخل فيه الجملة الشرطيّة ، فإنّها تقبل الصدق والكذب لذاتها ، لكن الشرط منع فيه .

ولا تقع الجملة الإنشائيّة صفة ، فلا تقول : (مررت برجل هل هو عندك ؟) و (لارجل أضربه) ، و أمّا قول الشاعر :

مازلْتُ أسْعَى نَحْوَهم وأَخْتَبِطْ

حَتَّى إذا جنَّ الظلامُ واخْتَلَطْ .

جاؤا بِمذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطْ

وقول أبي الدرداء : " وَجَدْتُ النّاسَ أَخْبُرْ تَقْلَهْ " فعلى إضمار القول ، تقديره : (بمذق مقول فيه : هل رأيت الذئب قطّ ؟) ، و (وجدت الناس مقولا فيهم : أخبر تقله)أي : اخبره ببغضه ، والقول يضمر كثيراً ، كما في قوله تعالى : " والْمَلَائِكَةُ يَدْخُلونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُم "(١) أي : يقولون : سلام

---

(١) سورة الرعد الآيتان (٢٣ ، ٢٤) .

عليكم ، كذا قدّره ، وينبغي أن يقدّر في آخر تقله : (يصدق عليهم) فإنّه إنّما يقول ذلك من خبرهم ، وليس المراد بأنّه سمع هذا القول ، بل بأنّه اختبر صحّته وصدقه.و (المذق) :اللبن الممزوج بالماء ، بمعنى : أنّ لونه أغبر كلون الذئب . ولابد في الجملة الواقعة صفة من ضمير يعود على الموصوف ، ليحصل الربط بينهما ، فلو قلت " مررت برجل قام عمرو على أن تكون صفة لم يجز .

وقد يحذف كقوله تعالى : " وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلاً كُلَّمَا جَاءَهُم رَسُول "(١) أي : منهم .

وحكمه في الحذف والإثبات حكم الضمير العائد على الموصول من صلته إلّا أنْ يكون مرفوعا ، فإنّه لايجوز حذفه مبتدأ كان أو خبراً .

قال ابن عصفور:

وشرط في الوصف بالظروف والمجرورات التمام ، وهو أنْ يكون في الوصف بها فائدة ، فلو قلت : مررت برجل اليوم على أنْ تجعل (اليوم)صفة كما في قولك : عندك ،لم يجز ، وكذا لاتقول مررت برجل بك — كما تقدم في خبر المبتدأ .

ومتى وصفت النكرة باسم وما هو في تقديره من ظرف

---

(١) سورة المائدة ، آية ، (٧٠)

أو مجرور أو جملة ، قدّمت الاسم على ماهو في تقديره من الجملة والظروف والمجرور فتقول : مررت برجل قائم في الدار ، وبرجل ضاحك قائم غلامه . وفي جواز تقديم الجملة والظرف والمجرور على المفرد خلاف : ذهب بعضهم إلى جوازه ، وجزم به أبو البقاء فتقول : مررت برجلٍ غلامه قائمٌ ضاحكٍ ، واستدل بقوله تعالى :" وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ "(١) ف : (أنزلناه) جملة ، وهي صفة متقدّمة على الوصف بالمفرد ، وهو : (مبارك) .

وذهب آخرون إلى منعه ، وقالوا : لايقع إلّا ضرورة أو فى نادر كلام ، وجزم به ابن عصفور .

وأجاب بعضهم عن الآية بأنّ (مبارك) خبر مبتدأ محذوف أي هو مبارك ، واتفقوا على أنّ تقديم المفرد أولى .

وإذا أردت أن تصف المعرفة بجملة أو ظرف أو مجرور ، توصّلت إلى ذلك بأن تجعلها صلة لموصول ، وتصفه به ، فتقول: مررت بزيد الذي قام أبوه ، والذى عندك ، والذى في الدار ، فتكون قد وصفت المعرفة بالمعرفة ، فإن أتيت بشيء من ذلك بعد المعرفة من غير أن تجعله صلة كان في موضع الحال .

---

(١) سورة الأنعام ، الآيه (٩٢) .

وقد تدخل على الجملة الواقعة صفة الواو لتأكيد ثبوت الصفة للموصوف ، كما تدخل على الجملة الحالية عن المعرفة ،كقوله تعالى : " وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ "(١) وقوله تعالى " وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ "(٢) الجملة صفة (سبعة) .

قال الزمخشريّ ، وقال غيره : الواو عاطفة على محذوف تقديره : صدقوا ، أو نعم وثامنهم كلبهم "(٣)

من النصّين السابقين يمكن القول : إنّ ابن الحاجب اكتفى بشرح عبارة المتن شرحاً موجزاً ، وألجأه الإيجاز إلى الابتعاد عن التمثيل والاستشهاد ، فلم يستدلّ إلّا بشاهد واحد من الرجز وكذلك لم يُعْنَ بذكر الآراء النحويّة .

على حين أنّنا نجد شرح القموليّ كان أكثر عمقاً وتفصيلاً وأطول نفساً ، فقد عُنيَ بذكر الآراء النحويّة ، كقوله :

١ - أنّ الزمخشريّ أجاز وصف المعرّف بالألف واللام إذا لم يكن لواحد بعينه بالجمل .

٢ - أنّ ابن مالك قال : إذا كانت الألف واللّام لعموم الجنس فلك وصفه بالجملة مراعاة لمعناه .

---

(١) سورة الحجر ، آية (٤).

(٢) سورة الكهف ، آية (٢٢) .

(٣) قسم التحقيق ، ص ٤٠٨ ، ٤١٣ .

٣ - أنّ ابن عصفور نقل عن السهيلي مَنْع وقوع الفعل المضارع المتصل به السين أو سوف صفة .

٤ - جعل الزمخشريّ (سَنُمَتِّعُهُمْ) من قوله تعالى : (وأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ) صفة لـ : (أمم) والخبر محذوف .

٥ - أورد رأي الجمهور والجاحظ في الجملة الخبريّة .

٦ - نقل رأى ابن عصفور الذى يرى أنّ حكم محذوف الضمير في الجملة الواقعة صفة حكم حذف الضمير العائد على الموصول من صلته إلّا أنْ يكون مرفوعاً فإنّه لايجوز حذفه .

٧ - أورد خلاف النحويّين في حكم تقديم الجملة والظروف والمجرورات على المفرد إذا تعدّدت الصفات .

٨ - يرى القموليّ أنّه يتوصل إلى وصف المعرفة بالجمل أو الظروف أو المجرورات بأن تجعلها صلة لموصول ، وتصفه به .

٩ - قد تدخل على الجملة الواقعة صفة الواو لتأكيد ثبوت الصفة للموصوف وقد أورد رأى الزمخشريّ في الواو الواقعة في قوله تعالى : " وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ "(١)

ويتميّز القمولي بقوة حافظته اللغويّة ، فقد استدلّ بثماني آيات من القرآن ، وشاهد من الشعر ، وشاهد من الرجز ، ويقول أبي الدرداء .

---

(١) سورة الكهف ، آية رقم (٢٢) .

وقد كانت طريقته في الشرح متنوعة ، فهو في بعض الأحيان يلجأ إلى أسلوب الاستفهام، ليثير الانتباه كقوله في النصّ السابق : " والظروف والمجرورات هل تتعلق بفعل فتكون من قبيل الجمل ؟ أو باسم فاعل فتكون من قبيل المفردات ؟ فيه الخلاف المتقدم في خبر المبتدأ " وقد عني بشرح المفردات مثل قوله : " والمذق " اللبن الممزوج بالماء ، بمعنى أنّ لونه أغبر كلون الذئب " .

....

٢ - قال ابن الحاجب في كافيته عن حكم المفعول معه إذا كان العامل لفظيّا : " فإن كان الفعل لفظيّا وجاز العطف فالوجهان ، مثل : (جئت أنا وزيداً) ، وإن لم يجز العطف تعيّن النصب مثل : (جئت وزيداً) "(١)

قال ابن الحاجب في الشرح : " قوله : (فإنْ كان العامل لفظيًّا وجاز العطف فالوجهان) العطف والنصب على المفعول معه ، قوله : (وإن لم يجز العطف تعيّن النصب مثل : جئت وزيداً) وإنّما تعيّن لتعذر العطف وهو فصل صريح ، وإذا جاز مثل ذلك مع معنى الفعل فهو في صريح الفعل أجوز "(٢)

---

(١) الكافية في النحو ، ١٠٢ .
(٢) شرح ابن الحاجب على الكافية ، ص ٣٩/١ .

وقال القمولىّ فى شرحه : " اعلم أنّه يجوز النصب على المفعول معه فيما يجوز أن يكون معطوفا على ماقبله ، وفيما لايجوز أنْ يكون معطوفا مالم يمنع من ذلك مانع .

وذهب أبو الفتح بن جنّى إلى أنّه لايجوز النصب على المفعول معه إلّا حيث يجوز العطف ، فإذا لم يجز العطف على الاسم المتقدّم ، لايجوز النصب على المفعول معه ، واختاره ابن عصفور .

قال ابن جني : وقد منع العرب والنحاة : (انتظرتك وطلوعَ الشمس) لأنّه لايجوز أنْ يكون معطوفا ، فلا يجوز أنْ يكون مفعولا معه . ورُدّ عليه ذلك وقيل : إنّ العرب تقول : انتظرتك مع طلوع الشمس ، وعند طلوع الشمس ، وهذا يقتضي النصب بعد الواو ، والدليل على جواز النصب على المفعول معه فيما لايجوز فيه العطف ، قولهم : سرت والنيل ، وسرت والجبل ، وجاء البرد والطيالسة ، واستوى الماء والخشبة ، فكلّ هذا منصوب على المفعول معه ، وعطفه ممتنع ، إذ لاتخبر عن الجبل بالسير، ولا عن الطيالسة بالمجئ، والخشبة بالاستواء ، وكذا قوله تعالى " فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ "(١) فـ : (شركاءكم) منصوب على المفعول معه وإن كان لايجوز العطف ، لأنّه لايقال : أجمعت شركائي

---

(١) سورة يونس ، آية (٧١) .

وإنّما يقال : أُجمعت آمري وجمعت شركائي .

وأجاب بعضهم عن الآية بأنّ (شركاءكم) منصوب بفعل مضمر تقديره : واجمعوا شركاءكم .

وقال آخرون : ويجوز أنْ يكون معطوفاً على (أمركم) لأنّ العرب تطلق على الشيئين إذا اشتركا في الذكر حكم أحدهما قال الله تعالى : " نَسِيَا حُوتَهُمَا "(١) والناسي الفتى خاصة وقال تعالى : " يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ " (٢) وإنّما يخرج (اللؤلؤ) من (الملح) ، وتقول العرب (سقيت الماءَ والتبنَ) فتنصب التبن والماء، وإنّما يسقى (الماء) فقط وإذا جاز عطفه جاز أنْ يكون المفعول معه .

وقال المبرد والجزولي والسيرافي : إنْ كان إسناد الفعل إلى الأوّل سبباً للثاني ، ك : (جاء البرد والطيالسة) تعين أنْ يكون مفعولاً معه ، ووصف (الطيالسة) بالمجيء مجاز، وكذا وصف (النيل) بالسير .

---

(١) سورة الكهف ، آية (٦١) .

(٢) سورة الرحمن ، آية (٢٢) .

وإذا تقرّر أنّه يجوز النصب على المفعول معه مطلقا امتنع العطف أوّلا فالمذكور بعد الواو لايخلو أن يكون الفعل العامل فيه لفظيّاً أو معنويّاً ، فإن كان لفظياً فإمّا أنْ يجوز العطف أوّلا ؟ فإنْ كان ممّا يجوز فيه العطف ، كقولك : جئت أنا وزيدٌ ، وضربت زيداً وعمراً ، وقوله تعالى " فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ والشَّيَاطِينَ " (١) جاز فيه الوجهان : العطف على الاسم المتقدم فيكون مرفوعاً أو منصوبا على حسبه ، والواو عاطفة تقتضي المشاركة في الفعل فقط ، والنصب على المفعول معه ، فتكون الواو بمعنى (مع) تقتضى المصاحبة والمعيّة في الفعل المذكور ، ويضعف النصب على المفعول معه مع إرادة المشاركة فقط ، والعطف مع إرادة المعيّة ، ولذلك جاز : كان زيد وعمراً كالأخوين ، وقام زيد وعمراً ، إذا أردت المعيّة ، ومنه قوله :

" تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومُ اللَّيْلِ والقَمَرَا "

وإن كان ممّا لايجوز فيه العطف ، إمّا لأن المعنى لايستقيم عليه ، كقولك : سار زيدٌ والجبلَ ، لأنّ (السير) لايصحّ من الجبل حتى يصحّ عطفه ، والعطف يقتضي المشاركة في الفعل

---

(١) سورة مريم ، آيـة (٦٨) .

أو لوجود مانع لفظيّ يمنع منه ، كقولك ، جئت وزيداً ، فإنّه لايصحّ العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد ، تعيّن نصبه على المفعولية ، وأجاز بعضهم العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد ، فعلى هذا يجوز عنده العطف والنصب ، وقد جاء نصبه على المفعول معه في قول أبي ذؤيب الهذليّ :

فآليْتُ لا أَنْفَكُّ أَحْذُوا قَصِيدةً
يكونُ وإيّاهَا مَثَلاً بَعْدِي

أتى بالضمير المنصوب على أنّه مفعول معه ،فقال : (وإيّاها) ولو قصد العطف لقال : (وهي) ، وقال الآخر :

فَكَانَ وإيّاهَا كَحَرّانَ لم يُفِقْ
عَنِ الماءِ إذْ لاقاهُ حتّى تَقَدّدَا

فقال : (وإيّاها) ولم يقل : (وهي) ، ومعناه : أنّه اعتنق صاحبه ولم يزل كذلك حتى هلك كالحرّان ، وهو العطشان، لم يرو من الماء حتى هَلَكَ .

وأما قول الآخر :
فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ
مكانَ الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحَالِ

ف : (بني) منصوب على المفعول معه ، ولو رفعه لجاز ، لأنّ الضمير أكّد ، و (كان) هذه تامة عند من لم يجوّز إعمال الناقصة في غير اسمها وخبرها ، ومابعدها حال :

وناقصة عند من جوّز إعمالها في غيرهما ، فتعمل في المفعول معه كغيره "(١) .

ممّا سبق يمكن القول إنّ شرح ابن الحاجب كان موجزاً جدًّا . أمّا شرح القموليّ فقد كان ذا فوائد جمّة بما تضمّنه من آراء النحويّين السابقين كقوله :

١ - إنّ ابن جنّي يرى أنّه لايجوز النصب على المفعول معه إلّا حيث يجوز العطف واستدلّ بمنع قولهم : (انتظرتك وطلوع الشمس) .

٢ - إيراده الردّ على رأي ابن جنّي .

٣ - إيراده آراء النحاة في نصب (شركاءكم) من قوله تعالى: " فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ "(٢) .

٤ - نقله رأي المبرّد والجزولي والسيرافيّ وهو : أنّه إنْ كان إسناد الفعل إلى الأوّل سببا للثاني كجاء البرد والطيالسة تعيّن أنْ يكون مفعولاً معه .

وقد أكثر من الاستدلال فاستشهد بأربع آيات من القرآن وأربعة أبيات من الشعر ، وثمانية أقوال للعرب .

---

(١) انظر : قسم التحقيق ، ١٧٩ - ١٨٣ .
(٢) سورة يونس ، آية (٧١) .

وكان أحيانا يوضح معنى الشاهد ، ووجه الاستدلال فيه كما فعل حينما استدل بقول الشاعر :

فَكَانَ وإِيّاها كَحَرَّانَ لم يُفِقْ
عَنِ الماءِ إِذْ لاقاهُ حتَّى تقدَّدا

فقال : (وإيّاها) ولم يقل : وهي .

ومعناه : أنّه اعتنق صاحبه ولم يزل كذلك حتى هلك كالحرّان وهو العطشان ، لم يُرْوَ من الماء حتى هلك .

٢ - المسائل الخلافيّة :

لم يُعنَ ابن الحاجب بذكر الخلاف بين النحويّين ، وكان يقتصر في شرحه على الآرآء الواردة في المتن غالباً ، ولم يخرج عن هذه الظاهرة ويورد طرفاً من آراء النحويّين إلاّ في مواضع معدودة ، كقوله :

في قول الشاعر :

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللّهُ خيراً
يدلُّ علىٰ محصّلةٍ تَبيتُ

فهذه عند الخليل ليست (لا) الداخلةَ عليها همزة الاستفهام

ولكنّها حرف موضوع للتحضيض برأسه ، فكأنّه قال : ألا ترونني رجلا ، بمعنى : هلّا ترونني رجلاً ، ولذلك نصب ونوّن ، وهي عند يونس (لا) دخلت عليها همزة الاستفهام لمعنى التمنّي ، وكان القياس ألا رجل ، ولكنّه نوّنه لضرورة الشعر ، والوجهان مستقيمان" (١)

أمّا القمولي فقد كان يعني بإيراد المسائل الخلافيّة ، ويفصّل القول فيها - كما اتضح ذلك في مبحث المسائل الخلافيّة - وسأكتفي هنا بإيراد مسألةٍ واحدة فقط ، ومن ذلك قوله في حكم وقوع الماضي خبراً لكان مجرداً عن (قد) : " واختلف في وقوع الفعل الماضي خبراً لها مجردا من (قد) ماعدا ليس ، فذهب المبرّد وجماعة إلى أنّه لايقع خبراً لها إلّا مصحوباً ب (قد) ظاهرة أو مقدّرة فتقول : كان زيد قد قام ، ولايجوز كان زيد قام ، وكذلك أخواتها واستدلّوا على ذلك بأنّ هذه الأفعال إنّما دخلت على الجمل لتدلّ على الزمان ، فإذا كان الخبر يدل على الزمان فقد أفاد مدلولها فلا معنى لها ألا ترى أنّ المفهوم من قولك : كان زيدٌ قام ، وزيدٌ قام ، واحد . فإذا دخل على الماضي (قد) أفاد معنى لم تفده هذه الأفعال ، وهو تقريبه من الحال ، والأفعال لاتدلّ على ذلك فحسن لذلك اجتماعهما .

---

(١) انظر : شرح ابن الحاجب على الكافية : ٤٩/١ .

وأمّا " ليس " فيقع الماضى خبراً لها مجردا عن (قد) إجراءً لها مجرى (ما) وقد حكى سيبويه من كلامهم : ليس خلق الله مثله،وذهب آخرون إلى جواز وقوع الماضي خبراً لها مجرّداً عن (قد) واستدلوا عليه بقوله تعالى : " وإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ "(١)، " وإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ "(٢)فقد وقع الماضي خبراً مجرّداً عن " قد " ، ودعوى الإضمار لادليل عليها إضمار حروف المعاني على خلاف الأصل ، قالوا : ولانسلّم أنّ الماضي إذا وقع خبراً لهذه الأفعال يفيد ماتفيده، فإنّك إذا قلت: أصبح زيد سافر ، وأمسى خرج ، ف : (سافر) و (خرج) إنّما يدلان على المعنى فقط . وأما (أصبح) و (أمسي) فيدلان مع المعنى على أمر ، أنّ السفر والخروج بهذين الوقتين الخاصين ، وكذلك بقية أخواتها ماعدا (كان) فإنّها لادلالة لها على معنى زائد ، فتكون للتوكيد ، والتوكيد في كلامهم كثير ، وهو أولى من إضمار حروف المعاني .

وأجاب المانعون عن الآية الكريمة أنّ الذى يسوّغ وقوع الماضي مجردّاً عن (قد) أنّ (كان) هنا ماضيةٌ لفظا لامعنى

---

(١) سورة يوسف ، آية (٢٦) .

(٢) سورة يوسف ، آية (٢٦) .

فإنّ أداة الشرط إذا دخلت على الماضي قلبت معناه إلى الاستقبال فلا تفيد (كان) هذه مايفيده الفعل الماضي ، فمعنى الآية الكريمة إنْ يكن قميصه قُدّ فصدقت ، واعترض المجوّز على هذا الجواب بأنّ (كان) في الآية لفظا ومعنى ، فإنّ قَدّ القميص قد وقع ومضى ٠

فأجاب المانعون عنه بأن (كان على بابها في قلب الشرط معناها إلى المستقبل ، ومعناها الثبوت والتبيين ، تقديره إنْ ثبت أنّ قميصه ، والثبوت أمر مستقبل ، وأداة الشرط إذا دخلت على ماضٍ لفظا ومعنى كان المعلّق عليه الثبوت لا الوجود كما في قوله تعالى : " إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ "(١) وكما في قول الشاعر :

" إن أُذَنَّا قُتَيْبَةَ جُزَّتَا "

أي : إن ثبت وهو مستقبل ٠

وذهب ابن عصفور إلى أنّ هذه الأفعال ثلاثة أقسام :
قسم يجوز وقوع الماضي خبراً لها مجرداً عن (قد) وهو (ليس) وقسم يمتنع وقوع الماضي خبراً له مجرداً عن (قد) وهو (مازال) و (مابرح) و (مافتيء) و (ماانفك) و (مادام) لدلالة هذه الأفعال على دوام الخبر واتصاله بزمن الإخبار ، والأفعال

(١) سورة المائدة ، آية (١١٦) ٠

الماضية تعطى الانقطاع فيتدافعان ، وكذلك (جاء) و (قعد) لجريانهما مجرى المثل ، وقسم مختلف فيه وهو ماعدا ذلك فعلى القول الأول يستثنى من هذا الحكم أيضاً من خبر المبتدأ "(١)

فقد تبيّن لنا من النصّ السابق أنّ القموليّ في عرضه للمسائل الخلافيّة يورد آراء النحويّين وأدلّتهم وآراء المعارضين لهم وأجوبتهم ٠

٣ ـ مدى استفادة القموليّ من شرح ابن الحاجب :

فقد استفاد القموليّ كثيرا من شرح ابن الحاجب في مواضع كثيره منها :ـ

(١) مانقله عن ابن الحاجب في باب التوكيد " قال المصنف وقد وقع في كلام الزمخشريّ وغيره أنّ (يازيد زيد) بدل وليس بمستقيم ؛ لإخرامه باب التوكيد اللفظيّ ،ولو كان بدلا لكان (جاءني زيد زيد) بدلا ، ولا معنى للبدليّة فيه انتهى "(٢)

---

(١) انظر : قسم التحقيق ، ص ٣١٤ ـ ٣١٦ ٠

(٢) قسم التحقيق ، ص ٤٧٢ ٠

(٢) مانقله عنه فى شروط الترخيم : " قال الشيخ . ولايلـــزم البصريّين امتناع ترخيم (معدي كرب) فإنّ امتزاجهمـــا ليس كامتزاج المضاف ، ألا ترى أنك تقول (جاءني معـــدى كربُ) فترفع آخره ، ولولا قوة الامتزاج لم يعرف هـــذا الإعراب ، فقد زال عن الثاني حكم الاستقلال لفظا ، بخـــلاف المضاف إليه ، انتهى "(١) .

وممّا هو جديد بالذكر أنّ القمولي لم يكن صورة وصـــدى لابن الحاجب فقد كانت له شخصيّته في الشرح ، فقد يذكـــر أموراً لم يذكرها ابن الحاجب في المتن ، كقوله في بـــاب الاستثناء في المواضع التى يتعذّر فيها الإبدال على اللفـــظ : " الرابع : ولم يذكره المصنّف من المستثنى خـــبر (ليس) المجرور بالباء الزائدة ، كقولك : ليس زيـــداً بعارف إلّا الفقه ، فإنّه يجوز فيه الإبدال على اللفـــظ لأنه يقتضى تقدير الباء في المستثنى ، وهو مثبت ، وهـــي إنّما تزاد في المنفي فوجب إبداله من الموضع كما فـــي (جاءني من أحد) ، قال طرفة :

أَبَنِي لُبَيْنَى لستُمُ بيدٍ ... إلّا يداً ليستْ لَهَا عَضُــدُ

---

(١) قسم التحقيق : ص ٨٨ .

وهذا البدل بخالف المبدل منه في المعنى والإعراب وهـو عجيب "(١)

وقد يتعقّب ابنُ الحاجب في التعريفات والحدود كمـا سبق القول في مبحث موقفه من ابن الحاجب .

٤ - نسبة الآراء النحويّـة :

لم يخالف القموليّ ابن الحاجب فيما نسبه من آراء إلى النحويّين ، فمن ذلك ما أورده ابن الحاجب عن البصريّين المتقدّمين بأنّهم يمنعون مطلقا العطف على عاملين متقدمين وأجازه مطلقا الفرّاء وبعض الكوفيّين ، وينقسم عند المتأخرين كالأعلم وغيره إلى جائز وممتنع .(٢)

وهذا ما أورده القمولي إلّا أنّه أضاف بأنّ المهدوي نقل اتفاق النحويّين على منع قولك : (زيدٌ في الدارِ وعمرٌو الحجرةِ) (٣)

٥ - المصطلحات :

استعمل ابن الحاجب (٤) بعض المصطلحات الكوفيّة وهي : النعت ، الخفض ، مالم يسم فاعله ، وتابعه القموليّ(٥) على ذلك ولكنّه زاد استعمال مصطلح (عطف النسق) .

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .
(٢) شرح ابن الحاجب على الكافية : ٥٩/١ .
(٣) قسم التحقيق : ٤٥٤ .
(٤) شرح الكافية لابن الحاجب : ٢٢/١ ، ٥٦ ، ٥٩ .
(٥) انظر قسم التحقيق ، ٣، ٣٩٧ ، ٤٥٢ .

الخلاصــــــــــــــــــــة

من المقارنة السابقة تبيّن لنا مايلــــي :

أولاً : من الجانب الشـــكليّ :

١ - أنّ القموليّ سار على نمط ابن الحاجب في عدم التبويب ووضـــع عناوين عامةً للموضوعات ، إلّا أنّ القمولي تميّز بإفراد بعض المباحث بفصول أو مسائل .

٢ - تميّز القموليّ بزيادة بعض المباحث .

٣ - منهج ابن الحاجب في الشرح هو إيراد عبارة قصيرة من المتن ثم شرحها شرحاً موجزاً ، أمّا القموليّ فكان يورد نصا مـــن المتن أوّلاً ثم يشرحه ، وفي أثناء الشرح تجتزأ عبارة قصيرة من المتن ، ثم يشرحها وذلك في الحدود والتعريفات . أمّــا في سائر الأحكام ،فكان نادراً مايجتزيء بعض العبـــارات ويفردها بالشرح ، وإنّما كان الشرح بشكل عامٍّ للنصّ .

ثانياً : من الجانب الموضوعيّ :

١ - زيادة الشرح والتفصيل عند القموليّ عن ابن الحاجب .

٢ - لم يُعن ابن الحاجب بذكر المسائل الخلافيّة بين النحويّين وكان يقتصر في شرحه على الآراء الواردة في المتن غالبا .

أمّا القموليّ فقد عني بذلك .

٣ - تميّز القموليّ بعنايته بذكر الآراء النحويّة .

٤ - تنويع القموليّ في طريقة شرحه ، ففي بعض الأحيان كان يستخدم أسلوب الاستفهام ليثير الانتباه .

٥ - عناية القموليّ بشرح معاني المفردات .

٦ - كان القموليّ في بعض الأحيان يوضح معنى الشاهد ويذكر وجه الاستدلال به .

٧ - لم يخالف القموليّ ابن الحاجب في الآراء النحويّة التى نسبها إلى أصحابها .

٨ - اتفق القموليّ مع ابن الحاجب في استعمال بعض المصطلحات الكوفيّة ، وهي : (النعت ، الخفض ، مالم يسم فاعله) .

وزاد القموليّ استعمال مصطلح (عطف النسق) .

ثانيا : مقارنة شرح القموليّ بشرح الرضي على الكافية

سأنتهج في هذه المقارنة نفس المنهج الذى انتهجته في مقارنة شرح القموليّ بشرح ابن الحاجب ، وهو المقارنة من الجانبين : الشكليّ والموضوعيّ .

أولاً : من الجانب الشكليّ :

١ - ترتيب الموضوعات :

سار القموليّ على نمط الرضي في عدم التبويب ووضع عناوين عامّة للموضوعات ، غير أنّ الرضي تميّز بأنّه استدرك على ابن الحاجب باب الإغراء بقوله : " وقد ترك المصنِّف باباً آخر ممّا يجب إضمار فعله قياسا وهو باب الإغراء ، وضابطه .... "(١)

وأما القموليّ فقد تميّز بإفراد بعض المباحث بفصول أو مسائل . كما اتضح في مقارنة شرح القموليّ بشرح ابن الحاجب .

---

(١) انظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨٣/١ .

٢ - زيادة بعض المباحث :

هناك مباحث تناولها الرضي في شرحه ولم يتناولها القمولي وكذلك العكس .

فمن المباحث التى تناولها الرضي دون القمولي :

١ - في باب الاستثناء ، تناول حذف المستثنى بعد (ليس ، إلّا) و (ليس غير) (١)

٢ - في باب المفعول المطلق تناول استعمال نحو (عمرَك اللّه) و (قعدَك اللّه) (٢)

وهناك مباحث أوردها القمولي ولم ترد عند الرضي منها :

١ - خلاف النحاة في اشتقاق المصدر (٣)

٢ -ماينوب عن المصدر (٤)

٣ - حذف المفعول له ، وحذف الفعل العامل فيه . (٥)

---

(١) المصدر السابق : ٢٤٨/١ .

(٢) المصدر السابق : ١١٩/١ .

(٣) انظر قسم التحقيق : ٤

(٤) قسم التحقيق : ١٢ .

(٥) قسم التحقيق : ١٧٥ .

منهج الشرح :

لم يسر الرضي في شرحه على منهج واحد ، فهو حينا يورد نصّاً كاملا من المتن ويشرحه ، وفي أثناء الشرح يجتزئ عبارة من المتن بعد لفظة "(قوله) ويشرحها ، كقوله في المواضع التى يختار فيها النصب من باب الاشتغال : " ويختار النصب بالعطف على جملة فعليّة للتناسب ، وبعد حرفي النفي والاستفهام وإذا الشرطيّة وحيث في الأمر والنّهى وعند خوف لبس المفسّر بالصفّة مثل :(إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)(١)

هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور (قوله ; بالعطف على جملة فعليّة) نحو : قام زيد وعمراً أكرمته ، وكذا مع لكن وبل ، وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليّين ، وكذا في مررت برجل ضارب عمراً وهنداً يقتلها ، لعطفه على مشابه الفعل ،وأمّا في نحو : أحسن بزيد وعمرو يضربه فلا يترجّح النصب لكونه فعل التعجب لجموده وتجرّده عن معنى العروض لاحقاً بالأسماء ، كذا قال سيبويه ، والظاهر أنّ الثانية اعتراضية لا معطوفة .

---

(١) سورة القمر ، آية (٤٩) .

(قوله وبعد حرف النفي) هي لا و ما و إن ، نحو قوله ..."(١)

وأحياناً يورد جزءاً من المتن ويشرحه ، كقوله في باب النعت : " والمضمر لايوصف ولايوصف به " اعلم أنّ المضمر لايوصف ولايوصف به ، أمّا أنّه لايوصف فلأنّ المتكلم والمخاطب منه أعرف المعارف ، والأصل في وصف المعارف أنّ يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل ، وأمّا الوصف المفيد للمدح والذمّ فلم يستعمل فيه ؛ لأنّه امتنع فيه ماهو الأصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب إمّا لأنّ مفسره في الأغلب لفظي فصار بسببه واضحاً ..... "(٢)

وهكذا يستمرّ في الشرح بشكل عامّ .

أمّا القمولي فقد تقدّم القول عن منهجه في مبحث المقارنة بين شرح القمولي وشرح ابن الحاجب .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١٧٢/١ - ١٧٣ .

(٢) المصدر السابق : ٣١١/١ .

ثانيا : من الجانب الموضوعيّ :

١ - زيادة الشرح والتفصيل :

سأسير على نفس منهج المقارنة بشرح ابن الحاجب من إيراد نصٍّ من كافية ابن الحاجب ثم أُعْقبه بشرح الرضي عليه ، وأَرْدِفه بشرح القمولي ، ليتبين لنا أيُّهما أكثر إيضاحاً وتفصيلاً .

قال ابن الحاجب في الكافية في العطف على الضمير المرفوع: " وإذا عطف على المرفوع المتّصل أكدّ بمنفصل ، مثل : (ضربت أنا وزيد) إلّا أنْ يقع فصل يجوز تركه ، مثل : (ضربت اليوم وزيد) "(١)

قال الرضي في شرحه : " إنّما أكدّ بالمنفصل في الأول لأنّ المنفصل المرفوع كالجزء ممّا اتصل به لفظا من حيث إنه متصل لايجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ، ومعنى من حيث إنه فاعل ، والفاعل كالجزء من الفعل ، فلو عطفت عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف

---

(١) الكافية في النحو : ١٣٢ .

على بعض حروف كلمة . فأكّد أوّلاً بمنفصل ، لأنّه بذلك يظهر أن ذلك المتّصل منفصل من حيث الحقيقة ، بدليل جواز إفراده مما اتّصل بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ، ولايجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد الظاهر ؛ لأنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فكان يلزم إذن أنْ يكون هذا المعطوف أيضاً تأكيداً للمتّصل وهو محال ، فإن كان الضمير منفصلا نحو : ماضرب إلّا أنت وزيد ، لم يكن كالجزء لفظاً ، وكذا إن كان متّصلا منصوبا نحو : ضربتك وزيداً ، لم يكن كالجزء معنى ، ويجوز تأكيد المتّصل المرفوع لا لغرض العطف نحو: اضرب أنت وضربت أنا ، (قوله : إلّا أن يقع فصل فيجوز تركه) سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله :

فلست بنازلٍ إلّا ألمّت
برحلي أو خيالتها الكذوب (1)

أو بعدها كقوله تعالى : " مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا "(2) فإنّ المعطوف هو آباؤنا ، و (لا) زائدة لتأكيد النفي ، ومع

---

(1) قائله رجل من بحتر بن عتود ، ورد في الهمع : ١٤١/٢ .
والخزانة : ٣٣٦/٢ .
(2) سورة الأنعام ، آية (١٤٨) .

الفصل قد يؤكّد بالمنفصل كقوله تعالى : " فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ والْغَاوُونَ "(١) و "مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا"(٢) وقد لايؤكد ، والأمران متساويان ، فلذا قال : ويجوز تركه ، وإنما جاز الترك ، لأنّ طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار ، نحو قولك : حضر القاضي امرأة .

والحافظو عورة (٣)

بالنصب فكيف لايغنى عما ليس بواجب ، بل هو الأولى ، وذلك أنّ مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى ، ويجوز العطف بلا تأكيد ولافصل ولكن على قبح ، لا أنّهم (٤) حظروه أصلا بحيث لايجوز أن يرتكب . وأمّا الكوفيون فيجوّزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولافصل من غير استقباح" (٥)

وقال القمولي في شرحه : " ويجوز عطف المظهر على المضمر والمضمر على المظهر ، كقولك : (أكرمتك وأباه) ، والمضمر على المظهر ، ك (قام زيد وأنت) ، والمظهر على المضمر إذا كان منصوبا أو مرفوعا منفصلا ، كقولك : (أكرمك وزيدا) وإن كان غير ذلك ، فإن كان مجرورا فسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى ، وإن كان مرفوعا متّصلا فلا يجوز العطف

---

(١) سورة الشعراء ، آية (٩٤) .

(٢) سورة النحل ، آية (٣٥)

(٣) جزء من بيت وهو بتمامه :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف

نسب لرجل من الأنصار ، وقيل لعمرو بن امرىء القيس ، ورد في الكتاب ١٨٦/١ ، والمقتضب : ١٤٥/٤ ، والخزانة : ١٨٨/٢ .

(٤) لعله الصواب : " إلّا أنهم " .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي : ٣١٩/١ .

عليه سواء كان بارزاً أو مستتراً في فعل أو اسم فاعل أو مفعول أو ظرف أو مجرور إلا بأحد أمرين " أن يؤكد بمضمر مرفوع منفصل كقولك " (ضربت أنا وزيد) ، ويفصل بين المعطوف وحرف العطف بمعمول للعامل في الضمير ، كقولك (ضربت اليوم وزيد عمراً) وقوله تعالى : " جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ "(١) وقوله تعالى " هُوَ الَّذِى يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلائِكَتُهُ "(٢) وقوله تعالى : "أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ "(٣) على القول بأنَّ (رسوله) معطوف على الضمير في (برىء) ومنهم من لم يشترط أن يكون الفاصل معمولاً للعامل من الضمير ، واكتفي بمجرد الفصل .

وجعل الزمخشريّ منه قوله تعالى : " أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ . أَوَ أَبَاؤُنَا الأَوَّلُونَ "(٤) واكتفى بالفصل بهمزة الاستفهام ، وإنما شرط ذلك لأنّ الضمير المنفصل شديد الاتصال بالعامل ، ولذلك له سكن آخر الفعل ، لصيرورته كالجزء من الكلمة فأكّدوه باسم مستقلّ موافق له في المعنى ، ليكون كالمعطوف عليه في الصورة

---

(١) سورة الرعد ، آية : (٢٣) .
(٢) سورة الأحزاب آية ، (٤٣) .
(٣) سورة التوبة ، آية (٣) .
(٤) سورة الصافات ، الآيتان : ١٦ - ١٧

وإلّا كان العطف على جزء الكلمة ، والعطف ليس عليه بل على المتّصل ، وأقاموا الفصل مقام التوكيد بالمنفصل .

وقد يجمعون التوكيد والفصل ، كقوله تعالى : « مَاعَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا »(١) هذا هو المشهور ، وروى ابن مالك والثمانيني ومكي أنه يجوز العطف على المتّصل من غير تأكيد ولا فصل ، لكنه معهما أحسن ، واستدلوا بقوله تعالى: « مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا »(٢) قالوا : ولايقال حصل الفصل بلا ، لأنها بعد حرف العطف ، وهذا الاستدلال يتّجه على قول من يقول لايجوز العطف على الضمير المتّصل إلّا أنْ يؤكد ويفصل بينه وبين حرف العطف وهو عند أكثرهم ، وابن عصفور لم يقله كذلك ، بل فصّل في الفصل ، فقال : إمّا أنْ يكون بين المعطوف وحرف العطف ، أو بلا الواقعة بعد حرف العطف ، فلا يرد عليه ذلك ، واستدلّ بعضهم أيضاً بأنه ورد في حديث علي - كرم اللهوجهه - رحمك الله أبا بكر فلقد كنت كثيراً ما اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " كنت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر " وقال عمر - رضي الله عنه - : " كنت وجار لي من الأنصار " وقال الشاعر :

نَالَ الأُخَيْطِلُ من سفاهةِ رأيِـهِ . . مَالَمْ يكنْ وأبٌ لهُ ليَنَالا

---

(١) سورة النحل ، آية (٣٥) .

(٢) سورة الأنعام ، آية (١٤٨) .

ويقول الآخــــر :

" قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزَهْــــــــرٌ "

ولايقال هذا ضـرورة ، لأن نصبها على المفعول به كان ممكنــا ، فعلم أن رفعها اختيار .

وأنكر ابن مالك تمثيل النحاة هذه المسألة بقوله تعالى: " اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ " (١) فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ !" (٢) ونحوهما.

وقال : ليس من هذا الباب ، لأن شرط المعطوف أن يكــون صالحا لأن يعمل فيه ماعمل في المعطوف عليه وهو ممتنع هنا ، إذ لايصح أن يقال : اسكن زوجك ، ولا اذهب ربك ، لأن فاعل فعـــل الآخر لايكون اسماً ظاهراً ، فيطل كونه معطوفاً على المضمر ، فأشبه قوله تعالى : " لَاتُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَامَوْلُودٌ " (٣) إذ لايصـح أن يكون (مولود) معطوفا على (والدة) لأجل تاء المضارعــة في (تضـــار) فالواجب في الآيتين أن تكونا مرفوعتين بمقدر مـــن جنس المذكور دل المذكور عليه ، التقدير : اسكن أنت ولتسكـــن زوجك واذهب أنت وليذهب ربك ، وكذا في قولك : قم أنت وزيـــد ،

---

(١) سورة البقرة ، آية (٣٥) .

(٢) سورة المائدة ، آية (٢٤) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٢٣٣) .

أي : وليقم زيد ، ولاتضارّ والدة بولدها ، ولايضار والد ، فيكون ذلك كله من عطف الجمل لا المفردات "(١)

من النصين السابقين يتّضح لنا أنّ كلاًّ منهما شرح كلام ابن الحاجب فالرضي ذكر أنّ الرأي الذى يجيز العطف على الضمير المرفوع بلا تأكيد ولافصل هو رأى الكوفيين ، أمّا البصريون فيمنعون ذلك . أما القموليّ فكان اهتمامه بنسبة الآراء النحويّة أكثر فذكر :

١ - أن الزمخشريّ لم يشترط أن يكون الفاصل معمولا للعامل في الضمير ، بل أجاز الفصل بهمزة الاستفهام .

٢ - أنّ ابن مالك والثمانينى ومكيّ أجازوا العطف على المتّصل من غير تأكيد ولا فصل ، ولكنه معهما أحسن .

٣ - نقل رأي ابن عصفور الذى فصّل القول ، فذكر أن الفصل إمّا أنْ يكون بين المعطوف وحرف العطف ، أو بلا الواقعة بعد حرف العطف .

٤ - أورد إنكار ابن مالك تمثيل النحاة هذه المسألة بقوله تعالى " اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ "(٢) " فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ "(٣)

(١) قسم التحقيق ، ص ٤٤٤ - ٤٤٨ .
(٢) البقرة ، آية ، (٣٥) .
(٣) المائدة ، آية ، (٢٤) .

وعلى ذلك يمكن القول : إن شرح القمولي كان أكثر إيضاحا وتفصيلا وكانت عنايته بالشواهد أكثر، فكان يذكر كل رأى مع دليله من القرآن أو الحديث أو الشعر ، فقد بلغ مجموع ما استشهد به في هذه القضيّة اثني عشر شاهداً، منها ثماني آيات ، وحديثان من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، وشاهدان من الشعر ، على حين أنّ الرضيّ لم يستدل إلّا بثلاث آيات فقط .

٣ - قال ابن الحاجب في روابط الجملة الحاليّة : " وقد تكون جملة خبريّة فالإسميّة بالواو والضمير أو بالواو أو بالضمير على ضعف ، والمضارع المثبت بالضمير وحده ، وماسواهما بالواو والضمير أو بأحدهما "(١) قال الرضي في شرحه " أما جواز كون الحال جملة فلأنّ مضمون الحال قيد عاملها ،ويصحّ أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد ، وأما وجوب كونها خبريّة فلأن مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ، فمعنى قولك : جاءني زيدٌ راكباً ، أنّ المجيء الذى هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال ، ومن ثمة قيل : إنّ الحال

---

(١) الكافية في النحو : ١٠٥

يشـــبه الظرف معنى ، والإنشائيّة إمّا طلبيّة أو إيقاعيّة بالاستقراء ، وأنت في الطلبيّة لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصّص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون ، وأمّا الإيقاعيّة نحو : بعت وطلقت فإنّ المتكلّم بها لاينظر أيضاً إلى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد إيقاع مضمونها ، وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع بلى يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ أن وقت التلفّظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه .

(قوله : فالإسميّة بالواو والضمير) إنّما ربطوا الجملة الحاليّة بالواو دون الجملة التى هي خبر المبتدأ فإنّه اكتفى فيها بالضمير ، لأن الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام ، فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط فصدّرت الجملة التى أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط ، اعنى : الواو التى أصلها جمع لتؤذن من الأول الأمر(١) أنّ الجملة لم تبقَ على الاستقلال ، وأمّا خبر المبتدأ والصلة ، والصفة ، فإنّها لاتجيء بالواو ،لأن الخبر يتم الكلام بالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا ، وكونها لمعنى فيه معنى كأنها من تمامه ، فاكتفى في ثلاثتها بالضمير ، بلى قد تصدّرت الصفة والخبر بالواو إذا حصل لها أدنى انفصال ، وذلك بوقوعهما بعد إلّا ، نحو : ماحسبتك

---

(١) لعله يريد : " أول "

إلّا وأنت بخيل ، وماجاءني رجل إلّا وهو فقير ، وأمّا الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال ، فلا ترى أبداً مصدّرة بالواو .

(قوله : أو بالواو أو بالضمير) اجتماع الواو والضمير في الاسميّة وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا في الربط . وأمّا انفراد الضمير فقال الأندلسيّ : إنْ كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضاً نحو : جاءني زيد وهو راكب ، ولعلّ ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء ، إذ المعنى جاءني زيد راكباً فصدّرت بالواو إيذاناً من أول الأمر بكون الحال جملة ، وإن أردت معنى المفرد ، وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فإن كان الضمير فيما صدّر به الجملة سواء كان مبتدأ ، نحو : جاءني زيد يده على رأسه ، وكلمته فوه إلى في ، أو خبرا نحو قوله :

خَرَجْتُ مَعَ البازِي عَلَيّ سَوادٌ(١)

فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في أوّل الجملة وإن لم يكن مصدراً بل نقول هو أقل من اجتماع الواو والضمير،

(١) انظر تخريج البيت في قسم التحقيق : ص ٢٢٢ .

وانفراد الواو ، وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله :

" نصف النهار الماء غامره (١) "

فلا شك في ضعفه وقلته . وقال جار الله بناء على أنّ انفراد الضمير في الاسميّة ضعيف مطلقا على ماذهب إليه المصنّف أن قولهم : جاءني زيد عليه جبّة وَشْيٍ بمعنى مستقرة عليه جبة وَشْيٍ ، يريد أنه ليس بجملة ، بل هو مفرد تقديراً فلذا خلا من الواو وذلك لأنّ الظرف إذا أعتمد على المبتدأ جاز أن يرفع الظاهر - كما مر في باب المبتدأ - فإن أراد أنه وجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظر ، لقوله :

فالحقه بالهاديات ودونَهُ .. جَواحِرها في صَرَّةٍ لم تَزَيَّل (٢)

وقوله :

وإن امرءاً أسرى إليك ودونَه .. من الأرضِ مومَاةٌ وبيداءُ سَملَق (٣)

ولو كان مفرداً لم يجز الواو ، وأيضا تقول : لقيته وإنّ عليه جبه وَشْيٍ ، ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه (إن)

---

(١) هذا صدر بيت وعجزه : (ورقيّه بالعيب مايدرى) ينظر الخزانة ٥٤٢/١ .

(٢) هذا البيت من معلقة امرئ القيس .
ينظر الديوان ص ٢٢ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م . الطبعة الثالثة ، الخزانة : ٥٤٦/١ ، شرح المعلقات السبع ، للزوزني : ٣٦ ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٤ .

(٣) قائله الأعشى ، وورد البيت في الأمالي الشجرية : ٣١٧/١ . لضياء الدين أبي السعادات هبة الله المعروف بابن الشجري، دار المعارف للطباعة والنشر . بيروت .

وإن أراد أنّه لايمتنع أنْ يقدّر بمفرد فمسلم . وحكم الجملة المصدّرة بليس وإن كانت فعليّة حكم الاسميّة في أنّ اجتماع الواو والضمير أو انفراد الواو أكثر من انفراد الضمير ، وذلك لأن (ليس) لمجرد النفي على الأصحّ ، ولايدلّ على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسميّة ، فالاسميّة معها كأنّها باقية على اسميّتها ، بخلاف (لايكون) و (ماكان) ونحوهما . وقد تخلو الاسميّة من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك : خرجت زيد على الباب ، وهو قليل . (قوله : والمضارع المثبت بالضمير وحده) وذلك لأنّ المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا ، وبتقديره معنى ، فجاء زيدٌ يركب بمعنى جاء زيد راكباً ، ولاسيّما هو يصلح للحال وضعا ، وبين الحالين تناسب وإن كان في الحقيقة مختلفين كما يجيء ، فاستغنى عن الواو ، وقد سمع (قمت وأصك عينه) وذلك إمّا لأنّها جملة وإن شابهت المفرد وإمّا لأنها بتقدير : وأنا أصك فتكون اسميّة تقديراً ، ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوّه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك أنّ الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وإن تباينا حقيقة ، لأنّ في قولك مثلا : اضرب زيداً غداً يركب ، لفظ (يركب) حال بأحد المعنيين ، غير حال بالآخر لأنه ليس في زمان التكلم ، لكنّهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة أي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال

في الظاهر ، وإن لم يكن التناقض ههنا حقيقياً ، ولمثله التزموا لفظة (قد) إمّا ظاهرة أو مقدّرة في الماضي ، إذا كان حالا مع أنّ حاليّته بالنظر إلى عامله ، ولفظة (قد) تقرّب الماضي من حال التكلّم فقط ، وذلك لأنه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضى والحالية ، فقالوا جاء زيد العام الأول وقد ركب فالمجيء بلفظ (قد) ههنا لظاهر الحاليّة ، كما أنّ التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع ، لذلك . (قوله : وماسواهما) أي : ماسوى الاسمية ، والمضارع المثبت وهو ثلاثة أقسام : المضارع المنفي ، والماضي المثبت ، والماضي المنفي يجوز في كل واحد منهما على ماذكر ثلاثة أوجه : اجتماع الواو والضمير والاكتفاء بأحدهما ، صارت تسعة أقسام ، وهذه أمثلتها : جاءني زيد وما ركب غلامه ، وماركب عمر ، وماركب غلامه ، جاءني زيد ولايركب غلامه ، ولايركب عمر ، ولايركب غلامه ، جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمر ، وقد ركب غلامه ، هذا ماقاله المصنّف . وقال الأندلسيّ : المضارع المنفي بلم لابد فيه من الواو كان مع الضمير أولا ، ولعلّ ذلك لأنّ نحو : لم يضرب ماض معنى كضرب ، فكما أنّ ضرب لمناقضته للحال ظاهراً احتاج إلى (قد) المقرّبة له من الحال لفظا أو تقديراً ، وكذلك (لم يضرب) يحتاج إلى الواو التى هي علامة الحاليّة لما لم يصلح معه (قد) لأنّ (قد)

لتحقيق الحصول ، ولم للنفي ، وإذا انتفى المضارع بلفظ "ما" لم يدخله الواو ، لأنّ المضارع المجرّد يصلح للحال فكيف لا إذا انضمّ معه ما يدلّ بظاهره على الحال وهو ما ،فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير ، وإذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ماذهب إليه النحاة ، والأغلب تجرّده عن الواو كالمثبت لأنّ معنى جاءني زيد لايركب ، أي : غير راكب فهو واقع موقع المفرد ، ودخول (لا) لايغير الكلام في الأغلب كما كان عليه لكثرة استعمالها ، فلهذا جاز إن تزرني لا أزرك ، وفلا أزورك،كما حاز إنْ تزرني أزرك وفأزورك ، وكذا تقول : كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو أكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها ، إذ ليس الحال في الحقيقة في نحو: لايركب مشابهاً للمفرد لفظاً ومعنى كما شابه في نحو (يركب) ، لأن الحال في الأول انتقاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ، ولاينتفى المضارع حالاً بلن - لمّا ذكرنا قبل - "(١)

وقال القموليّ في شرحه : " كما يجوز وقوع المفرد حالاً يجوز وقوع الجملة الخبريّة المحتملة الصدق والكذب حالاً ،

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/٢١١ - ٢١٣ .

لأنّ الحال حكم ، والحكم يكون بالمفرد والجملة ، كخبر المبتدأ إلّا أنّ الجملة الواقعة حالا لاتكون إلّا خبريّة ، وإن اختلف في اشتراط الخبريّة في الجملة الواقعة خبرا ، وقد أجاز الزمخشريّ وقوع الجملة الشرطيّة حالا ، وأوّلها بالخبريّة فقال في قوله تعالى : " فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث "(١) ، الجملة في موقع الحال كأنه قيل : كمثل الكلب ذليلا دائم الذلالة .

وكذلك الجملة الشرطية الداخلة عليها همزة الاستفهام كقوله تعالى : " أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَايَعْقِلُونَ شيئاً وَلَايَهْتَدُونَ"(٢)

والجملة الواقعة حالا إمّا أنْ تكون اسميّة أو فعليّة ، فإن كانت اسميّة فإمّا أنْ يكون فيها ضمير عائد على صاحب الحال أوْلا ، فإنْ لم يكن فيها ضمير فلا بد من دخول الواو عليها وتسمى واو الحال لربط الحال بصاحبها وهو بمعنى أو ،كقولك: جاء زيد وعمر قائم ، أي : أو عمر قائم ، وفيه قوله تعالى : " يَغْشَى طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ "(٣)

---

(١) سورة الأعراف ، آية ، (١٧٦) .

(٢) سورة البقرة ، آية ، (١٧٠) .

(٣) سورة آل عمران ، آية (١٥٤) .

وقال ابن جنّي : يجب تقدير ضمير فيها للربط مع الواو وإن كان فيها ضمير يعود على الحال ، كقولك : جاء زيد وأبوه قائم .

وفي اشتراط الواو خلاف ، فذهبت طائفة منهم الزمخشريّ والمصنّف إلى أنّه لابدّ من الواو للربط بين الحال وذي الحال كما أنّ الجملة الاسميّة إذا وقعت جواباً للشرط تحتاج إلى الفاء للربط ، كذلك إذا وقعت حالا تحتاج إلى الواو إيذاناً بأن الجملة حاليّة ولأنّ الحال في الحقيقة إنّما هو الخبر ، فقصدوا أنْ يدخلوا على الاسم الأول مايشعر بالحاليّة ، فإن جاء شئ من ذلك فهو ضعيف شاذّ ، كقولهم : (كلمته فوه إلى في) وإنّما جاز على تأويل الجملة بالمفرد ، تقديره : مشافهاً له أو بمشافهته وكذا قولهم : (رجع عوده على بدئه) على رواية الرفع لأنّه في معنى ذاهبا في طريقه الذى جاء منه ، كما أوقعوا الجملة الاسميّة موقع الفعلية في قوله تعالى : " أمْ أنتُمْ صامتون "(١) أي : أم صمتم ، وقد روى : (فاه إلى في) وأصله : فوه إلى في ، إلّا أنه لمّا كثر استعماله بمعنى مشافهاً قطع النظر عن مفردات الجملة باعتبار الإسناد وأجرى مجرى المفرد في إعرابه ، وصار الثاني جاراً ومجروراً

(١) سورة الأعراف ، آية : (١٩٣) .

من تتمته ، وأجرى مجرى المفهوم منه ، وأشار المصنّف إليه في أماليه ، وقال : هو ممّا لم يتكلموا عليه لغموضه ، وقد أُورِدَ على هؤلاء مجيء الجملة حالاً بغير واو في كتاب الله تعالى ، قال الله تعالى : " وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ "(١) ف : (وجوههم مسودة) جملة حالية ، والرؤية من رؤية البصر ، وقال تعالى " فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ "(٢) .

فقوله : (أو هم قائلون) جملة حاليّة) .

وأجابوا عن ذلك بأنّ الواو حذفت من الاثنين ، وحسن حذفها كراهية اجتماع الواوين : واو العطف وواو الحال ، كما حسن حذف واو العطف في قوله تعالى : " وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ " (٣) والمعنى ووجوه ، كراهية اجتماع الواوين .

ومنهم من أجاب عن الأول بأنّ (وجوههم) مفعول ثان لترى وليست من روّية العين ، وهو ضعيف .

وذهب آخرون منهم الزجّاج وابن عصفور إلى أنه لايشترط

---

(١) سورة الزمر ، آية ، (٦٠) .

(٢) سورة الأعراف ، آية ، (٤) .

(٣) سورة الغاشية ، آية (٨) .

فيها الواو ، والربط بالضمير كاف ، وأنت في الإتيان بها وتركها بالخيار ، تقول : (جاءني زيد وأبوه قائم) و (جاء زيد أبوه قائم) .

قال ابن عصفور : إلّا أنْ تدخل على الجملة حرف عطف فلا يجوز الإتيان بالواو ، كراهية الجمع بين حرفي عطف ؛ لأنّ واو الحال لفظها كلفظ حرف العطف ، وهي تعامل معاملته ، وكذلك لاتدخل على المفرد ، لأنّه لا يعطف على الجملة التى ليست في معنى المفرد فإذا دخلت على الجملة فكأنها عطفت جملة على جملة ، وهو دليل على إجرائها مُجرى العطف فلهذا لم يجمع بينها وبين حرف العطف فلا تقول : (جاءني زيد وهو راكب وهو ماش) بل (أو هو ماش) قال الله تعالى : " فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)(١) لايجوز: (و هم قائلون) انتهى . واستدلّوا عليه بقوله تعالى " فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ "(٢) واستدلّوا عليه بقوله تعالى " كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَايَعْلَمُونَ "(٣) وقوله تعالى " وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ "(٤) فقوله : (لايعلمون) و(لامعقب لحكمه) جملتان حاليّتا بغير واو ، وكذا قوله تعالى : " اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ "(٥) وذهب آخرون إلى جواز تَرْكِ الواو إذا تقدم

---

(١) سورة الأعراف ، آية (٤).
(٢) سورة الأعراف ، آية ، (٤) .
(٣) سورة البقرة ، آية (١٠١) .
(٤) سورة الرعد (٤١)
(٥) سورة البقرة ، آية (٣٦) .

الخبر كقوله :

إذا أَتَيْتَ أَبا مَرْوانَ تَسْأَلُه

وَجَدْتَه حاضراه الجودُ والكرمُ

قالوا : فإن كان الخبرُ المتقدّم ظرفاً كان الحذف أحسن ، كقوله :

" خرجت مع البازي عليّ ســــوادُ "

وقال ابن مالك : قد أغنى الضمير عن الواو في الجملةِ الاسميَّةِ المؤكّده ، كقولك : هو الحق برهانه واضح ، وقلّ في المصدَّرةِ بليس عدم اجتماع الواو والضمير ، وقد تخلو الجملةُ منهمـــا بظهور المعنى كقولك : (مررت بالبر قفيز بدرهم) أي قفيز منه لأنه معلوم .

وإذا كانت الجملة فعليّة فلا يخلو الفعل من أن يكـــون مضارعاً أو ماضيا ، فإن كان مضارعا فشرط وقوعه حالا ألّا تدخـــل عليه دليل استقبال ، فلا تقول : جاء زيد سيفعل ، ولا أنْ يفعـــل وإن خلا من ذلك ، فإمّا أنْ يكون مثبتا أو منفيًّا ، فإنْ كـــان مثبتا فلا بدّ من الضمير ولايجوز الاتيان بالواو ، لأنّ المضـــارع المثبت بمنزلة اســـم الفاعل في المعنى وجار عليه في اللفظ فأجرى مجراه في امتناع دخول الواو عليه ، والاحتياج إلى الضمير وكما أنه إذا وقع جوابا للشرط لايحتاج إلى الفاء ، كذا إذا وقع

حالا لايحتاج إلى الواو ، فتقول : (جاء زيدٌ يضحك) و (وجاء زيد يضحك أبوه) ولاتقول : (ويضحك) . وأما ماحكاه الأصمعي من قولهم : (قمت وأصك عينه) فإنّه لايقاس عليه ، ويجوز أنْ تقول : (وأصك) خبر مبتدأ محذوف فتكون الجملة اسميّة وهي تدخلها الواو ، وكذا قوله تعالى : " وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُ "(١) .

قال الزمخشريّ في (كشّافه) : ويجوز حذف الضمير كما يجوز حذفه من الخبر ، والصلة ، والصفة ،تقول : مررت بهند يضرب زيد. وإن كان المضارع منفيّاً ، قال المصنّف : لابدّ فيها من الواو أو الضمير . وقد يكونان معاً ، فتقول : جاء زيد وما يتكلم غلامه ، وجاء زيد مايتكلم غلامه ، جاء زيد ومايتكم عمرو ،ولاتقول : جاء زيد مايتكم عمرو ، وقال إلاّ أنّ الإتيان بالواو مع (ما) أكثر منه مع (لا) وسرّ ذلك أن (لا) مع المضارع كالمضارع مجردا ، ألاَ ترى أنك تقول (إنْ تكرمنى أكرمك) و (إنْ تكرمنى لا أكرمك) بغير فاء فيهما ، ولاتقول : (إن تكرمني ما أكرمك) بل لابد من الفاء ؛ لأنها لم تجعل مع المضارع لمجرد النفي حتى تنزل منزلته ، ولذلك قالوا : (أريد أنْ لاتقوم) ،ولم يقولوا : (أريد أن ماتقوم) .

---

(١) سورة البقرة آية ، (٩١) .

قال ابن عصفور : المضارع المنفي كالمضارع المثبت لايجوز الإتيان فيه بالواو ، وهذا يُردُ عليه قول مسكين الدارمي :

أَكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البيضُ أباً
وَلَقدْ كانَ وَلَايُدْعَى لِأَبْ

ف : (لايدعى) في موضع الحال ، و (كان) فيه تامة .

وقال ابن خروف : إذا كان الفعل المنفي المضارع لفظاً لامعنى، ك : (جاء زيد ولن يخرج عمرو) ، لابدّ فيهما من الواو ، سواء كان فيه ضمير أو لم يكن ، وهذا يُردُ عليه قوله تعالى : " لَمْ يَنَالُوا خَيْراً "(١)

وقوله تعالى : " لمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ " (٢)

وقال ابن مالك : إن كان المضارع منفيا دخل بالضمير أو الواو عليه فهذه طرق متباينة "(٣)

من النصين السابقين يتّضح لنا أنّ كلاً من الرضيّ والقموليّ قد شرحا ماجاء في الكافية شرحاً وافياً ، غير أنّ هناك آراء وردت

---

(١) سورة الأحزاب : (٢٥) .

(٢) سورة آل عمران ، (١٧٤) .

(٣) قسم التحقيق ، ٢١٩ - ٢٢٥ .

عند الرضي ولم ترد عند القمولي ، وكذلك العكس .

فمن الآراء التى وردت في شرح الرضي ولم ترد في شرح القمولي :

١ - أنه ذكر سبب جواز وقوع الحال جملة ، وسبب وجوب كونه جملة خبرية .

٢ - ذكره سبب احتياج الجملة الحالية إلى الواو دون خبر المبتدأ .

٣ - أنه أورد رأي الأندلسي في انفراد الضمير في الجملة الاسمية الوقعة حالا .

٤ - أورد رأي جار الله الذى يرى أن الجملة الاسمية الواقعة حالا ليست جملة بل هى مفردة تقديرا .

٥ - ذكر رأى الأندلسي الذى يرى أن المضارع المنفي بلم لابد فيه من الواو ، سواء كان مع الضمير أم لا .

ومن الآراء التى وردت في شرح القمولي ولم ترد في شرح الرضي :

١ - أورد رأى الزمخشري الذي أجاز وقوع الجملة الشرطية حالا وأولها بالخبرية .

٢ - نقل رأي ابن جني الذى أوجب تقدير ضمير مع الواو في الجملة

الاسميّة الحاليّة ، وإنْ كان فيها ضمير يعود على ذي الحال.

٣ - أورد اختلاف النحاة في اشتراط الواو مع الضمير في الجملة الإسميّة الحاليّة ، وأورد أدلّة كل رأي وحجّته .

٤ - أورد رأي ابن عصفور الذي يرى أن المضارع المنفي كالمضارع المثبت لايجوز الإتيان فيه بالواو .

٥ - ذكر رأي ابن خروف الذى فرق بين المضارع المنفي فيما إذا كان لفظاً أو معنى .

على ضوء ماتقدّم يمكنني القول أنّ شرح القموليّ فاق شرح الرضي . فقد عني القموليّ بنسبة الآراء النحويّة إلى أصحابها واهتمّ كذلك بمسائل الخلاف بين النحويّين ، وهناك ملاحظة أخرى ، وهي أنه عُنِيَ بنسبة الأقوال إلى أصحابها كما في قولهم : (قمت وأصك عينه) فقد ذكر أنه حكاه الأصمعيّ ، وكذلك شواهد القموليّ فاقت شواهد الرضيّ ، فالرضي استدل بأربعة أبيات من الشعر، وثلاثة أقوال للعرب ، ولم يستدل بآية واحدة من القرآن الكريم أمّا القمولي فاستدل بثلاث عشرة آية وثلاثة أبيات من الشعر وأربعة أقوال للعرب ، وهذا يدل على غزارة حافظته .

المسائل الخلافيّة :

إن الرضي أعطى مسائل الخلاف بين النحويّين فضل اهتمام ولكن مع ذلك تفوّق عليه القمولي في بعض الجوانب ، ويتّضح ذلك من علاج المسألة التالية :

اختلاف النحاة في ناصب المفعول به

قال الرضي : " وأمّا ناصب المفعول فالفعل عند البصريّين أو شبهه بناء على أنّه به يتقوّم المعنى المقتضي للرفع أي الفاعليّة ، والمعنى المقتضى للنصب ، أي المفعوليّة ، وقال الفراء : هو الفعل والفاعل ، وقال هشام بن معاوية من الكوفيّين : هو الفاعل ، وقد ذكرنا في حد العامل أن هذين القولين أوْلى بناء على أنّ النصب علامة الفضلة لا علامة المفعوليّة ، وقال خَلَفٌ من الكوفيّين : إنّ عامله كونه مفعولا " (١)

قال القمولي : " اختلف النحاة في الناصب له : فذهب بعضهم إلى أنه انتصب بكونه مفعولاً في المعنى ، ورُدَّ عليه بالمفعول به الواقع في سياق النفي فإنه ليس مفعولا في المعنى.

---

(١) شرح الكافية للرضي : ١٢٨/١ .

وذهب هشام إلى أنّه انتصب بالفاعل ، لأنه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع ، وردّ عليه بأنه لو كان منصوباً به لم يجز تقديمه عليه لأنّه جامد ، والأسماء الجامدة لايتقدّم معمولها عليها ، نحو : عندي عشرون رجلا ، لايجوز تقديم (رجل) على (عشرين) ولا على الفعل أيضاً ، لأن الفاعل لايتقدّم على الفعل ، والمعمول لايدخل إلا حيث العامل ، وبأنّ الفاعل قد يكون مضمراً ، والمضمرات لاتعمل أصلا .

وذهب الفراء إلى أنّه انتصب بالفعل والفاعل معا ، وردّ عليه بجواز توسط المفعول بينهما ، كقولك : ضرب عمراً زيدٌ ، والمعمول لايتوسط العامل ، فكان يلزم تقديمه عليهما أو تأخيره .

وذهب الأخفش إلى أنّ العامل فيه الفاعليّة وهى معنويّة لأنه لولا الفاعليّة لَمَا استقرّ فاعل ولا مفعول ، وهو كقوله في الفاعل .

وذهب سيبويه والأكثرون إلى أنّه انتصب بالفعل أو ماجرى مجراه ، ويدلّ عليه أنّه يكون على حسب عامله ، فإن كان العامل متصرفا تصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو : عمراً ضرب زيدٌ ، وإن كان غير متصرّف لم يتصرّف فيه ، نحو:

ما أحسن زيداً ، ولاتقول : مازيداً أحسن ، وأنّ الفعل هو الذى يقتضى المفعول فوجب أنْ يكون عاملا فيه .

ولذلك كانت المفاعيل دائرة مع الفعل أفراداً وتعدُّدا وقياساً على المفعول المطلق فإنّ الفعل عمل فيه اتّفاقا .

ونقل ابن الباذش أنّ مذهب الخليل وسيبويه أنه انتصب باشتغال الفعل عنه بالفاعل قبل وصوله إليه ، ولذلك يرتفع إذا لم يشتغل عنه بالفاعل في باب(مالم يسم فاعله) قال: ولايرد عليه تقديم المفعول على الفاعل فإنّه مؤخر لفظا وهو مناسب لما نقله عنهما في الفاعل ـ كما تقدّم ـ "(١) .

ممّا سبق يمكنني أن أحكم بأنّ القموليّ كان أرحب من الرضي في عرض المسائل الخلافيّة ، فهو لم يكتف بعرض الآراء النحويّة ، بل ويورد الردّ والاعتراض عليها ، فقد أورد الاعتراض على الرأي الذى يقول : إنّ المفعول به انتصب بكونه مفعولا في المعنى ، حيث قال : " ورُدّ عليه بالمفعول به الواقع في سياق النفي فإنّه ليس مفعولاً في المعنى . وكذلك الاعتراض

---

(١) قسم التحقيق ، ص ٣٣ ـ ٣٥ .

على رأي هشام الذي يقول: إنّ المفعول به انتصب بالفاعل حيث قال: " ورُدّ عليه بأنّه لو كان منصوباً به لم يجز تقديمه عليه لأنّه جامد ، والأسماء الجامدة لايتقدّم معمولها عليها .. الخ والاعتراض على ماذهب إليه الفراء من أنّه انتصب بالفعل والفاعل معاً ، وذلك قوله : " ورُدّ عليه بجواز توسط المفعول بينهما ، كقولك : ضرب عمراً زيدٌ ، والمعمول لايتوسّط العامل ، فكان يلزم تقديمه عليهما أو تأخيره "

وممّا ذكره القموليّ من الآراء في هذه المسأله ولم يرد عند الرضي، رأي الأخفش الذى يرى أنّ العامل فيه الفاعليّة وهي معنويّة ، لأنه لولا الفاعليّة لمّا استقر فاعل ولامفعول .

(٣) مدى استفادتهما من شرح ابن الحاجب :

لقد استفاد الرضي من شرح ابن الحاجب كثيراً ، فمن المواضع التى استفاد منه فيها :

١ - قوله في منع (مازال زيدٌ إلّا عالماً) : " قال المصنّف : ووجه آخر ههنا في منع نحو : (مازال زيدٌ إلّا عالماً) وذلك أنّ مازال لإثبات خبره وإلّا للنفي بعد ذلك الإثبات ،

فيكون خبره مثبتا منفيـــاً "(١)

وهذا هو رأي ابن الحاجب فى شـــرحه (٢)

٢ - قوله في باب التحذير : " قال المصنّف كان أصل إيـــاك والأسـد اتقك ثم أنهم لَمّا كانوا لايجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا اتّصلا جاؤا بالنفس مضافاً إلى القـــاف فقالوا : اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمـــال ، ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج إليه ، لأنّ اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز أن يـكـون متّصلاً ، لأن عامله مقدّر - كما يجيء في باب المضمرات - فصـار منفصـلا .... "(٣)

وهذا ماورد في شرح ابن الحاجب "(٤)

وكذلك القموليّ استفاد من شرح ابن الحاجب كماسبق القـــول في مبحث مقارنة شرح القموليّ بشرح ابن الحاجب .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢٣٧/١ .

(٢) شرح ابن الحاجب على الكافية : ٤٦/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ١٨٢/١ .

(٤) شرح ابن الحاجب على الكافية : ٣٧/١ .

٤ - نسبة الآراء النحويّة :

هناك بعض المواضع اختلف فيها القموليّ مع الرضي فيما نسبه من آراء فمن ذلك :

١ - خلاف النحويين في انتصاب المستثنى :

جاء في شرح الرضي : " قال الكسائي : هو منصوب إذ انتصب بأن مقدرة بعد إلّا محذوفةً الخبر فتقدير : قام القوم إلّا زيداً (قام القوم إلّا أن زيداً لم يقم "(١)

وجاء في شرح القموليّ : مذهب الكسائيّ أنه انتصب بمخالفة الأوّل " (٢)

٢ - نداء الاسم العلم :

جاء في شرح الرضي : " وقال المبرّد في الأعلام إنّها تنكر ثم تعرّف بحرف النداء "(٣)

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢٢٦/١ .

(٢) قسم التحقيق : ٢٦٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ١٤١/١ .

وجاء ... القمولي : " فذهب المبرّد وابن جنّي والزجاجي

على أ ... بة على تعريف العلميّة وحروف النداء غير

معرّفة

... ب الخلاف في نسبة هذه الآراء النحويّة

يرجع ... القمولي نقل عن مصدر غير المصدر الذي

نقل عن ... ي .

٥ - المصطلح

اسـ ... الرضي[٢] بعض المصطلحات الكوفيّة ، وهي

النعت ، عطف ... ق ، مالم يسمّ فاعله .

وقد ا ... ل القمولي هذه المصطلحات وأضاف بأنّه

استخدم مصطلح (... ض) - كما تقدّم القول في مبحث

مقارنة شرح الـ ... ي بشرح ابن الحاجب - "[٣]

---

(١) قسم التحقيق : ٥٦ .

(٢) شرح الكافية للرضي : ٨٣/١ ، ٣٠١ ، ٣١٨ .

(٣) انظر : ص ١٣٠ قسم الدراسة .

الخلاصة

من المقارنه السابقة تبيّن لنا :

أولاً : من الجانب الشكلي :

١ - سار القموليّ على نمط الرضي في عدم التبويب ووضع عناوين عامّة إلّا أنّ الرضي تميّز باستدراك باب الإغراء على ابن الحاجب ، والقموليّ تميّز بإفراد بعض المباحث بفصول أو مسائل .

٢ - هناك مباحث تناولها الرضي ، ولم يتناولها القموليّ وكذلك العكس .

٣ - لم يسر الرضي على منهج واحد في الشرح ، فهو تارة يورد نصا من متن الكافية ويشرحه ، وفي أثناء الشرح يَجْتَزِئُ عبارات من المتن بعد لفظه (قوله) ويشرحها وتارة يورد جزءاً من المتن ويشرحه مباشرة .

ثانيا : من الجانب الموضوعي :

١ - اهتمام القموليّ بنسبة الآراء النحويّة إلى أصحابها أكثر من الرضي .

٢ - يؤخذ على الرضي بأنه لجأ إلى الاختصار الشديد في باب (اسم إن وأخواتها) على حين شرح ذلك القمولي بشيء من التفصيل .

٣ - استفادة الرضي والقمولي من شرح ابن الحاجب .

٤ - أن القمولي كان أرحب من الرضي في عرض المسائل الخلافية ، فهو لم يكتف بعرض الآراء النحوية فحسب ، بل يورد الرد والاعتراض على تلك الآراء .

٥ - اختلاف القمولي مع الرضي في نسبة بعض الآراء النحوية إلى أصحابها .

٦ - اتفاق القمولي مع الرضي في استعمال بعض المصطلحات الكوفية ، وهي : النعت ، عطف النسق ، مالم يسم فاعله . غير أن القمولي أضاف استعمال مصطلح (الخفض) .

ثالثا : مقارنة شرح القمولي بشرح ابن جماعة على الكافية

أولاً : من الجانب الشكلي :

تميز ابن جماعة بأنه كان يضع عناوين عامة للموضوعات مثل (المفعول المطلق ، المفعول به ، المنادى ، توابع

المنادى ، المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ......) .

واتّفق الشيخان في إفراد بعض المباحث بفصول أو مسائل وسأكتفي هنا بإيراد أمثلةٍ من شرح ابن جماعة فقط ، لأنّ القموليّ قد تقدّمت أمثلته في مقارنة شرح القموليّ بشرح ابن الحاجب، جاء في شرح ابن جماعة في باب المفعول معه : " (فصل) " إذا عطف على المنصوب آخر لايصح جعله مفعولا معه وجب تقدير عامل آخر ، كقوله تعالى : " والّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَالإِيمَانَ "(١) فتقديره : "واعتقدوا الإيمان أو شبهه ممايليق به .... "(٢)

وفي باب الاستثناء جاء : " (مسألة) : إذا استثنيت من الاستثناء المفرّغ فأبدل بواحد وانصب الباقي مقدّما كان أو مؤخراً مثل : ماجاءني إلّا زيدٌ إلّا عمراً ..... "(٣)

٢ ـ زيادة بعض المباحث :

من المعروف أنّ الشرح يزيد ـ عادة ـ بعض المباحث التى لم ترد في المتن ، وقد فعل الشيخان ذلك ، ومن المباحث

---

(١) سورة الحشر ، آية : (٩) .

(٢) شرح ابن جماعة على الكافية : (١٥١) .

(٣) شرح ابن جماعة : (١٧٥) .

التى جاءت عند ابن جماعة مايأتي :

١ - إذا عطف علي المفعول معه بمنصوب لايصحّ جعله مفعولا معه (١).

٢ - حكم نصب الحال من المضاف إليه (٢).

٣ - تعدّد الحال لواحد ولأكثر من واحد (٣).

٤ - حكم مميّز أفعل التفضيل إذا كان فاعلاً في المعنى (٤)

وقد تناول القموليّ هذه المسائل بصورة أكثر تفصيلاً وإيضاحاً والجدير بالذكر أن هناك مسألة أشار إليها ابن جماعة ولم يشر إليها القمولي ، وهي : الأسماء التى تلزم الإضافة إلى المضمر ، والتى تلزم الإضافة إلى الجملة (٥).

٣ - منهج الشرح :

منهج ابن جماعة في شرحه ، هو إيراد نصٍّ من المتن أولاً ،ثم اجتزاء عبارة قصيرة من المتن بعد لفظة (قوله) أو (قال)

---

(١) المصدر السابق : ١٥١ .
(٢) المصدر السابق : ١٥٩ .
(٣) المصدر السابق : ١٦٢ .
(٤) المصدر السابق : ١٦٩ .
(٥) المصدر السابق : ١٩٧ - ١٩٨ .

وشرحها شرحاً موجزاً ، كقوله في المواضع التى يختار فيها النصب في باب الاشتغال : " ويختار النصب بالعطف على جملة فعليّة للتناسب ، وبعد حرف الاستفهام ،وحرف النفي "

قوله : " ويختار النصب .. إلى آخره ":

شرطه أَنْ يكون الفعل متصرّفاً ، فالعطف على أفعال التعجب والمدح والذم لاتأثير له ، وقوله : " وبعد حرف النفي " بشرط أَنْ يكون حرف النفي مختصا بالفعل ، كـ : " لم " و " لما " فإِنْ كان وجب النصب البتّة ، نحو : لمّا زيداً أَره "(١)

وهذا ما انتهجه القموليّ في التعريفات والحدود - كما تقدّم القول -

ثانيا : من الجانب الموضوعي :

١ - زيادة الشرح والتفصيل :

يتميّز شرح القموليّ بالإسهاب والتفصيل . أما شرح ابن جماعة فيتميّز بالإيجاز والاختصار ، ولبيان ذلك أتناول مسألة نحويّة أعرضها من خلال شرح ابن جماعة وشرح القموليّ .

---

(١) انظر : شرح ابن جماعة على الكافية : ١٣٨ - ١٣٩ .

قال ابن الحاجب في باب الإضافة : " ولايضاف موصوف إلى صفته ولا صفة إلى موصوفها ، ومثل : مسجد الجامع ، وجانب الغربي وصلاة الأُولى ، وبقلة الحمقاء متأول ، ومثل: جرد قطيفة و أخلاق ثياب متأول "

قال ابن جماعة في شرحه : " قوله : " ولايضاف موصوف .... إلى آخره "

لأنهما لشيء واحد ، وتأويل ماذكر أنّه مؤوّل معروف قوله : " ... جرد قطيفة "

لأن جرد بمعنى خلق "(١)

قال القمولي في شرحه : لايجوز إضافة الموصوف إلى صفته ولا الصفة إلى موصوفها ، لتعذر ذلك لفظا ومعنى ، قال الشيخ: أمّا الأول : فلو أضفت الموصوف إلى صفته لكنت معرّفا الشيء بمعرف لم تقصد به الذات ، ألا ترى أنّك إذا قلت : مررت بزيد العالم ، فالمقصود بالذات (زيد) ، و (العالم) لم يجيء إلّا لغرض الحكم عليه بالعلم ، وأيضاً فإن كونه صفة يقتضي

---

(١) انظر : شرح ابن جماعة على الكافية : ٢٠٤ - ٢٠٥ .

يقتضي له حكم التبعيّة ، وكونه مضافا إليه يقتضي أن يكون بإعراب الموصوف ، وكونه مضافاً إليه يقتضي أن يكون مخفوضا ، فيؤدّى إلى أن يكون مرفوعاً مخفوضاً .

وأما امتناع إضافة الصفة إلى موصوفها فإنّ الكلام فيه كالكلام في الأوّل وزيادة ، وهو أنه يؤدّى إلي تقديم التابع ، وتأخير المتبوع ، وهو عكس حقيقتها ، ولذلك امتنع تقديم الصفة على الموصوف ، انتهى .

وإذا تقرّر ذلك فيجب تأويل ماورد من ذلك . وممّا ورد من إضافة الموصوف إلى صفته ، قولهم : (مسجد الجامع) و (جانب الغربي) و (صلاة الأولى) و (بقلة الحمقاء) و أصله : المسجد الجامع ، والجانب الغربي ، والصلاة الأولى والبقلة الحمقاء ، فلمّا أضافوه إليه وجب تأويله بما يصحّ في قياس لغتهم ، فمعنى (مسجد الجامع): مسجد الموضع الجامع ، فـ : (الجامع) صفة لموصوف محذوف ، هو المضاف إليه ، أي : مسجد المكان الذى يجتمع فيه الناس لصلاة الجمعه أو مسجد الوقت الجامع . وهو أحسن . وكما يصحّ وصف المكان بأنه جامع ، يصح وصف الوقت بأنه جامع

و (جانب الغربي) ، معناه : جانب المكان الغربي ، و (صلاة الأولى) معناها : صلاة الساعة الأولى ، و (بقلة الحمقاء) تقديره : بقلة الحبة الحمقاء ، وهي الرِّجلة ، سمّيت بذلك لنباتها في مجرى السيل مع ضعفها ، فالمضاف إليه في كل ذلك محذوف ، والمذكور صفته .

وممّا ورد من إضافة الصفة إلى موصوفها ، قولهم : (جرد قطيفة و (أخلاق ثياب) وكان أصله : قطيفة جرد ، أي : مجرورة وثياب أخلاق ، أي : خلقة ، فوجب تأويله ، وردّ إلى قياس لغتهم ، وهو أنهم حذفوا الموصوف وأقاموا صفته مقامه حتى صار (جرد) و (أخلاق) كأنهما اسمان علمان غير صفتين ، فلمّا قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لأنْ يكون قطيفة من غيرها أضافوا إلى مايبيّنه كما في (خاتم) لمّا صلح أن يكون من فضة وغيرها أضافوه إلى مايبيّنه ، فقالوا : (خاتم فضة) كذلك هنا قالوا : (جرد قطيفة) و (أخلاق ثياب) .

وذهب الكوفيون إلى أنّ إضافة الموصوف إلى صفته جائزة ، وجعلوا منه قوله تعالى : " وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ "(١)

---

(١) سورة البينة ، آية ، (٥) .

واختاره ابن خروف ، واختاره ابن مالك عند أمن اللّبس ، قال: ومنه قول الراوي : " إنّ نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر " .

وأنكر ابن خروف تأويلهم : (مسجد الجامع) ونحوه وقال : وقد جاء من ذلك كثير (مسجد الجامع) و (جانب الغربي) و (صلاة الأولى) و (دار الآخرة) و (حبل الوريد) و (عرق النساء) و (يوم السبت) و (يوم الأحد) و (شهر محرم) وسائر الأيام والشهور ، وجعله في موضع من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، وفي موضع آخر من باب : إضافة الموصوف إلى صفته وكأنه لمّا رأى الصفة تدلّ على معنى قائم بذات عبّر عنه مرّة بهذا ومرّة بهذا .

قال : وماذكره المتأوّلون في صلاة الساعة الأولى ومسجد الجامع لايطّرد لهم في الأيام والشهور ، وعرق النساء وحبل الوريد . وإنّما أُضيف هذا النوع لاختلاف اللفظين وتُبَيِّنُ الإضافة مايبيّنه الإتباع .

وغيره أوّلَ أسماء الأيام والشهور ، وقال : معنى (يوم الخميس) : يوم الزمن المسمى بالخميس ، ومعنى (شهر

رمضان) : شهر الزمان المسمّى رمضان ، وكذلك باقيها ، وتأويل قوله تعالى : " وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ " [١] على ذلك : دين الجماعة القيمة ، ولم يجعل الزمخشريّ أسماء الشهور والأيام من ذلك، وقال ليس : (رمضان) اسماً للشهر ، ولا (الجمعة) إسما لليوم ، بل جعل المضاف والمضاف إليه في الأيام اسماً لذلك اليوم وفي الشهور اسماً لذلك الشهر .

فاسم شهر الصوم : شهر رمضان ، لا رمضان ، واليوم الذى تقام فيه الجمعة : يوم الجمعة بمفرده ، فهو من باب التسمية بالمضاف والمضاف إليه معا .

و (رمضان) مصدر رمض إذا أحرق ، من الرمضاء أضيف إليه الشهر ، وسمّي بهما ، وكذلك : (جُمُعَة) إذا ضممت الميم أو سكّنتها اسم لليوم المجموع ، كقولهم : ضُحُكه وضُحْكه للمضحوك فيه ، وإذا فتحت الميم كان معناه : الوقت فأضيف إليه اليوم وسمّي بها ، وكذلك من أسماء الشهور والأيام .[٢]

---

(١) سورة البيّنة ، آيه ،(٥)

(٢) قسم التحقيق ، ص ٣٧٢ - ٣٧٤ .

من النصين السابقين يمكن القول إنّ شرح ابن جماعة كان مختصراً جداً ، وألجأه الاختصار إلى عدم الاهتمام بذكر الآراء النحويّة والابتعاد عن التمثيل .

أمّا القمولىّ فقد كان طويل الباع في الإبانة والتوضيح فقد عني بذكر الآراء النحويّة ، كرأي ابن الحاجب الذى علّل منع إضافة الصفة إلى موصوفها ، والموصوف إلى صفته ، ورأي الكوفيين الذين أجازوا إضافة الموصوف إلى صفته ، ورأى ابن خروف الذى أنكر تأويل النحويّين في (" مسجد الجامع)ونحوه ثم إنه استدلّ بتسعة أقوال للعرب ، وبآية من القرآن وحديث نبويّ شريف .

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ ابن جماعة لشدّة ميله إلى الإيجاز والاختصار لم يتناول باب (اسم " إنّ" وأخواتها) بالشرح على حين شرح ذلك القموليّ .

٢- المسائل الخلافية :

كان اهتمام ابن جماعة بمسائل الخلاف ضئيلاً محصوراً في مواضع معدودة ، أما القموليّ - فكما سبق القول - قد اهتمّ بالمسائل الخلافية .

ثم إن معالجة القمولي لهذه المسائل أشمل من معالجة ابن جماعة لها ، لنأخذ مثالا على ذلك .

خلاف النحاة في جواز وقوع المفعول المطلق بغير لفظه :

جاء في شرح ابن جماعة : " قال : " وقد يكون بغير لفظه مثل : قعدت جلوساً "

هذا مذهب المازني ، وهو أن العامل في المصدر وهو الفعل المذكور بمعناه وإن لم يكن من لفظه ، ومذهب سيبويه أن المصدر المغاير للفظ الفعل منصوب بفعل مقدّر من لفظه وحذف لدلالة المذكور عليه .

والأول أصح ، لأن ضربته كلّ الضرب ، واشتملَ الصماءَ وقعدَ القرفصاءَ ونحو ذلك منصوبات انتصاب المصادر ، لا عامل لها من لفظها ، ولامعناها وانتصاب المصدر بفعل بمعناه أولى ، ويقدر محذوف من غير ضرورة تكلف "(١)

وقال القمولي في شرحه : " اختلف النحاة في جواز إعمال أحد الفعلين المتّفقين في المعنى في مصدر الآخر ،

---

(١) شرح الكافية لابن جماعة : ١٠٧ - ١٠٨ .

سواء جمعهما اشتقاق واحد ، كقوله تعالى : " وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا "(١) والله أنبتكم من الأرض نباتاً "(٢) فإن مصدر تبتّل إليه : (تبتلا)، وأنبت : (إنباتا) أولا ، كقولك : قعدتُ جلوساً ، وأبغضه كراهةً ، وأعجبني حباً - فمنهم من أجازه ، وهو الذى أورده الشيخ ونسبه الثمانيني إلى الأكثرين ، وبعضهم إلى المبرّد ، وآخرون إلى المازنيّ .

وقد سمع من العرب : هو يدعه تركاً ، وقال امرؤ القيس:

" وآلتْ حَلْفَةً لَمْ تُحَلَّلِ "

ومنهم من يرفض ، ونسبه بعضهم إلى سيبويه ، وقال إنّما يعمل الفعل فيما اشتقّ من لفظه ، فيقدّر في قوله تعالى " وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرضِ نَبَاتاً " : فنبتم نباتا ، وفي قولك قعدت جلوسا :قعدت فجلست جلوسا ، وفي أبغضه كراهة : فكرهته كراهة ، وفي أعجبنى حبا:فحببته حبا ، وكذا كل ماجاء في ذلك وحذف الفعل الثاني لدلالة الأول عليه ، ورجّح المذهب الأول بعدم

---

(١) سورة المزمل ، آية (٨) .

(٢) سورة نوح ، آيـة (١٧) .

الإضمار، وبأنه انتصب في (قعد القرفصاء) ونحوه ، وليس هناك مصدر من لفظه ، وفيه الخلاف المتقدم .

ومنهم من لم يجعل (قعد جلوسا) من ذلك ، وقال ليسا بمعنى ، فالجلوس عن رقاد ، والعقود عن قيام "(١)

من النصين السابقين يتّضح لنا أنّ القموليّ لم يكتف بنسبة الرأي الذي يقول بجواز وقوع المصدر بغير لفظه للمازنيّ ، بل ذكر أنّ هذا الرأي قد أورده الشيخ ، ونسبه الثمانيني إلى الأكثرين، وبعضهم إلى المبرّد .

بالإضافة إلى أنّ القموليّ أشار إلى الرأي الذي رجّح المذهب الأول . وهو أنه رُجّحَ بعدم الإضمار وبأنه انتصب في (قعد القرفصاء) ونحوه ، وليس هناك مصدر من لفظه ولعله يشير إلى رأى ابن جماعة الذي ذكر ذلك . وكذلك أشار إلى الرأي الذى رفض أن يكون (قعدت جلوسا) من ذلك ، لأن الجلوس عن رقاد ، والقعود عن قيام، وبالنسبة للشواهد فابن جماعة لم يستدل إلّا بقولين من أقوال العرب ، علي حين نجد القمولى قد استدل بآيتين من القرآن الكريم، وخمسة أقوال للعرب ، وبيت من الشعر .

---

(١) قسم التحقيق ، ص ١٥ - ١٦ .

٣ - مدى استفادتهما من شرح ابن الحاجب :

لم أعثر في الجزء المحقق على نص يثبت أنّ ابن جماعة قد قرأ شرح ابن الحاجب واستفاد منه إلّا أنني في باب اسم التفضيل (١) حصلت على كلام أثبت أنّ ابن جماعة قد قرأ شرح ابن الحاجب ولعلّه استفاد منه وذلك في مسألة (رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) حيث قال:
" لم يذكر المصنّف في شرحه حلّ هذه العبارة مع أنّها عبارة غلقة قلقة "(٢)

أمّا القموليّ فقد سبق القول عنه .

٤ - مدى تأثر القموليّ بشرح ابن جماعة :

لم أعثر على نص صريح يثبت تأثّر القموليّ بابن جماعة ولكنّني تلمّست ذلك من خلال شرح القموليّ ، ومن الأمثلة على ذلك :-

١- في مسألة : (خاتم حديداً) من باب التمييز قال القمولي:
"وروى ابن مالك عن سيبويه أن (حديداً) ونحوه إذا انتصب

(١) وهو في جزء آخر غير الجزء الذى أحقّقه .
(٢) شرح ابن جماعة : ٣٥٣ .

انتصب على الحال عند سيبويه ، وأنّ انتصابه على التمييز مذهب المبرّد وصحّح مذهب المبرّد ، قال : فإن كان (الخاتم) معرفة ، كقولك : (هذا خاتمك حديداً) فالحال أظهر"(١)

ولعله يشير إلى رأي ابن جماعة الذى قال : " هـذا منصوب عند سيبويه على الحال ، وعند المبرّد على التمييز وهو الصحيح ، فإن كان معرفة ، مثل : هذا خاتمك حديداً فالحال أظهر"(٢)

٢ - ماجاء في مسألة إنكار بعض متأخرى النحاة قول بعضهم (بدل الكل) و (بدل البعض) بالألف واللام ،لأن (كل) و (بعض) لازمان للإضافة قوله : " وأجاب بعضهم عنه بأنّ ذلك جائزا حملاً لكل على جميع ، ولبعض على جزء ، ومنع لزومهما الإضافة ، وقال قد يستعملان غير مضافين ، وقد روى الأخفش عن العرب : (جاء قومك كلاًّ) على أنّ (كلا) منصوب على الحال ، والحال لايكون إلاّ نكرة ، ومنه قراءة من قرأ : " إنّا كُلاًّ فيها "(٣) ف : (كلا) منصوب على الحال ، وقول الزمخشري : إن (كلاّ) للضمير

---

(١) انظر : قسم التحقيق ، ٢٣٩ .

(٢) شرح ابن جماعة على الكافية : ١٦٦ .

(٣) سورة غافر آية ، (٤٨) وانظر : ص ٤٩٨ من قسم التحقيق وبه تخريج هذه القراءة .

المنصوب بـ (إنّ) مردود ..... "(١)

ويبدو لي أن هذا هو رأي ابن جماعة الذى قال : "والقياس جوازه حملاً لكل على جميع ، ولبعض على جزء ، وقولهم : هو ملازم للإضافة ممنوع لمّا روى عن الأخفش عن العرب " جاء قومك كلاً " منصوب على الحال ، ومنه القراءة : " إنّا كُلّاً فيهَا " نصب على الحال . وقول الزمخشريّ فيه إن : " كلاً " مؤكد للضمير المنصوب بأنّه مردود "(٢).

٥ - نسبة الآراء النحوية :

لم يختلف القموليّ مع ابن جماعة فيما نسبه من آراء،ومن الأمثله على ذلك :-

١ - في باب الاستثناء ذكر ابن جماعة أنّ يونس أجاز (مازال إلّا قائماً) (٣) ، وكذلك ذكر القموليّ (٤)

---

(١) قسم التحقيق : ٤٩٨ .
(٢) شرح ابن جماعة : ٢٢٣ .
(٣) المصدر السابق ١٧٤ .
(٤) قسم التحقيق : ٢٨٧ .

٢ - و كذلك ذكر ابن جماعة في باب الاستثناء أن (سـوى) و (سواء) منصوبان على الظرفيّة عند سيبويه "(١)
وكذلك ذكر القموليّ "(٢)

٦ - المصطلحات:

استعمل ابن جماعة (٣) بعض المصطلحات الكوفيّة وهي : النعت ، مالم يسم فاعله ، الخفض ، عطف النسق وقد استعمل القمولي هذه المصطلحات - كما تقدّم القول -

---

(١) شرح ابن جماعة : ١٧٦ .

(٢) قسم التحقيق : ٣٠٤ .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن جماعة : ٧٣ ، ٢١٠ ، ٢١٣ .

الخلاصـــــــــــــــة

من المقارنة السابقة اتّضح لنا مايلي :

أولاً : من الجانب الشكلي :

١ ـ تميّز ابن جماعة بوضع عناوين عامة للموضوعات .

ـ اتّفق الرجلان في إفراد بعض المباحث بفصول أو مسائل .

٢ ـ كان ابن جماعة مع إيجازه في الشرح إلّا أنّه لايتقيّد بمتن الكافية ، فقد تناول مباحث جديدة تزيد عن المتن .

وأما القمولي فقد تناول هذه المباحث بصورة أكثر إسهابا وتفصيلا .

٣ ـ منهج القمولي في الشرح هو منهج ابن جماعة في التعريفات والحدود .

ثانياً : من الجانب الموضوعي :

١ ـ يتميّز شرح القمولي بالإسهاب والتفصيل ، أمّا شرح ابن جماعة فهو يتميّز بالاختصار والإيجاز .

٢ ـ عُني القمولي بذكر الآراء النحويّة ، أمّا ابن جماعة فلم يُعْنَ بذلك .

٣ - يتميّز شرح القمولي بكثرة الشواهد وتنوّعها من آيات قرآنية ، وآحاديث نبويّة ، وأقوال للعرب وغيرها .

٤ - يؤخذ على ابن جماعة أنه أهمل شرح باب (اسم " إنّ "وأخواتها)

٥ - كان اهتمام ابن جماعة بمسائل الخلاف ضئيلاً محدوداً بخلاف القمولي الذى اهتمّ بذلك .

٦ - إثبات أنّ ابن جماعة قرأ شرح ابن الحاجب ، ولعلّه استفاد منه .

٧ - تأثر القمولي بشرح ابن جماعة .

٨ - اتفاق القمولي مع ابن جماعة فيما بنسبه من آراء .

٩ - اتفاق القمولي مع ابن جماعة في استعمال بعض المصطلحات الكوفيّة .

بين يدي التحقيق

١- منهج التحقيق .
٢- وصف النسخ .
٣- صور المخطوطات .

منهـج التحقيـق

١ - حاولت أن أُخرج النص إخراجاً سليماً بعون اللّه ، مع حرصي التّام على عدم تغيير الأصل مادام له وجه من الصواب إلّا في حالة الضرورة القصوى ، مشيرة إلى ذلك في هامش التحقيق ، وهي - ولله الحمد - مواضع محدودة .

٢ - وضع عناوين مناسبة لجميع مباحث الكتاب بين أقواس معقوفة نظراً لخلو الكتاب من العناوين .

٣ - وضع خطوط تحت متن الكافية ، لتمييزها عن الشرح .

٤ - ضبط كل مايحتاج إلى ضبط في النص ، تحقيقا للمنهج الذى يقول : (شكل مايشكل) .

٥ - تخريج الشواهد الواردة في الشرح حسب الأصول المرعيّة في مناهج التحقيق ، كالآيات الكريمة ، والأحاديث الشريفة ، والأشعار والأزاجير ، والحكم والأمثال ... الخ وأعطيت فضل اهتمام لإكمال الأبيات الناقصة وبيّنت معانيها الغامضة ، ووضّحت موضع الشاهد فيها

إذا لم يوضّحه الشارح . أما القراءات فقد خرّجتها من مصادرها الأصليّة مثل كتاب السبعة لابن مجاهد . والكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي بن أبي طالب وغيره ونسبت مالم ينسبه الشارح من قراءات إلى أصحابها .

٦ - توثيق الآراء النحويّة الواردة في الشرح من أمهات المصادر كلما أمكن ذلك .

٧ - الإشارة إلى مصادر المسائل الخلافيّة ، كالإنصاف لابن الأنباري ، والتبيين للعكبري .

٨ - ترجمة الأعلام الواردة في الشرح بإيجاز من كتب التراجم والطبقات .

٩ - الإشارة إلى بداية الصفحة بوضع خط مائل هكذا (/) مع إثبات رقم الصفحة على يسار الهامش .

١٠- هذا وقد ألزمت نفسي بمراعاة التسلسل الزمني حين ذكر المراجع التى تشير إلى الشواهد ، وكذلك في كل موطن يتأتى فيه التسلسل التاريخي قدر المستطاع ، وهو منهج جدير بالاتباع ولكن قلّ من يلتزم به .

١١- وأخيراً وضع الفهارس الفنيّة المتعدّدة حسبما هو معروف في مناهج البحث والتحقيق ، وقد بذلت فيها أقصى الجهد ، ولعلها ترضى القارئ الكريم .

وصف النسخ

لهذه المخطوطه نسختان ، نسخه المدرسة الباسطية ونسخة أخرى أوقفت في رواق ابن معمر بالجامع الازهر . وقد وصفت الدكتورة فتحية في لاسالتها كلتا النسختين وصفا شاملا ، غير أنني رأيت أن أصفها في رسالتي كذلك ليكون الوصف بين يدي القارىء - على أن لي ملحوظتين على وصف الدكتورة فتحية لنسخة المدرسة الباسطية سأذكرهما في نهاية وصف هذه النسخة .

أولا : نسخة المدرسة الباسطية :

وهي نسخة مكونة من أربعة أجزاء تضم (٨٧٩) ورقة أي ما يعادل (١٧٥٨) صفحة ، يحتوي الجزء الأول منها على (٢٢٤) ورقة ،والثاني (٢٠٦) ورقات ، والثالث على (٢٣٢) ورقة ، والرابع على (٢١٧) ورقة وجميعها متكوبة بخط عادي قريب من الرداءة ، ويكثر فيه إهمال النقط ، وترك الهمزات وعدم الدقة في كتابة الحروف-وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة تسعة عشر سطرا ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد يتراوح بين تسع كلمات واحدى عشرة كلمة .

والاجزاء الثلاثة من هذه المخطوطة محفوظة بالمتحف البريطاني تحت رقم ١٨٨٠ ، ١٨٨٢ ، والجزء الرابع في

دار الكتب المصرية ، تحت رقم ١٨٦٨ ، وجاء في نهاية الجزء الثانى منها تاريخ النسخ حيث قال :

" وافق الفراغ من نسخة في صبيحة يوم الخميس
مستهل سنة أربع وسبعمائة ، أحسن الله خاتمتها
بمنه وكرمه وحسن توفيقه " (١)

وجميع هذه الأجزاء الأربعة متناسقة بحيث تكون نسخة متكاملة . يدل على ذلك أمور :

١ - أهمها في نظرى وحدة الأسلوب والمنهج في المخطوطه كلها من أولها إلى آخرها .

٢ - تماثل الخط بين أجزاء هذه المخطوطة .

٣ - يضم الجزء الأول مقدمة الكتاب . حيث قال فيه :

" بسم الله الرحمن الرحيم رب أعن ، يقول العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن محمد بن أبي الحزم الشافعي - عفا الله عنه - الحمد لله الواحد الملك الديان ذى الفضل والإحسان ..... " (٢)

ويضم الجزء الأخير خاتمته ، حيث قال : " تم الكتاب بحمد الله تعالى ، وله الحمد والمنة والفضل ، وهو المسؤول المزيد من فضله والحمد لله رب العالمين.. " (٣)

٤ - نص الوقفية ، يقول نص الوقفية في الجزء الأول : " صار

(١) انظر صفحة المصورات رقم (٧)
(٢) انظر صفحة المصورات رقم (٢)
(٣) انظر صفحة المصورات رقم (١٠)

هذا الجزء والذى يليه ، وهو المبدوء بتوابع المنادى وقفا على السادة الصوفيّة بالمدرسة الباسطيّة الكائنة بالقاهرة المحروسة ، وقف ذلك الشيخ زين بن شعبان الأبيارى تغمده اللّه تعالى برحمته ، حسبما يشهد بذلك المحضر الشرعيّ الثابت المحكوم به بمجلس الحكم العزيز البدرى ولي الأمانة الشافعيّ ، خليفة الحكم العزيز بالديار المصريّة - أعزها الله تعالى - المؤرّخ بالثالث والعشرين من شهر رجب الفرد عام ثمانية وعشرين وثمانمائة حسبة لله تعالى "(١) .

- ومما تجدر الإشارة إليه أنّ نص الوقفيّة هذا مأخوذ من الأجزاء الأربعة ، لأن بعض الكلمات غير واضحة في بعض الأجزاء - ويقول نص الوقفيّة في الجزء الثاني : " صار هذا الجزء والذى قبله وهو الأول وقفا على السادة الصوفيّة .... "(٢)

ويقول في الجزء الثالث : " صار هذا الجزء والذى بعده والذى يبدأ بقوله : " وكلم المجازاة تدخل على فعلين وقفا .... "(٣)

ويقول في الجزء الرابع : " صار هذا الجزء والذى قبله وهو (الثالث) من غاية الأماني وقفا ... "(٤)

وبالنسبة للورقة الملحقة بالجزء الرابع تلك التى ورد فيها

---

(١) انظر صفحة المصورات رقم (١،٥،٨،٩)
(٢) انظر صفحة المصورات رقم (٥)
(٣) انظر صفحة المصورات رقم (٨)
(٤) انظر صفحة المصورات رقم (٩)

ذكر ابن الطولوني وجاءت فيها عبارة : " أربعة أجزاء بتاريخ خامس رجب الفرد سنة سبع وخمسين وسبعمائة " أميل إلى مارجحته الدكتورة فتحيّة من أنه تاريخ لأحد تملكات الكتاب .

فالمخطوطة كتبت في حياة المؤلف ، وأوقفت على السادة الصوفيّة بتاريخ ٢٣ رجب الفرد ، عام ٨٢٨ هـ .

بعض الملاحظات اليسيرة على وصف الدكتورة فتحية لهذه النسخة :

١ - ذكرت أنّ عدد أوراق الجزء الأول (٢٣٠) ورقة وهي في الحقيقة (٢٢٤) ورقة فقط .

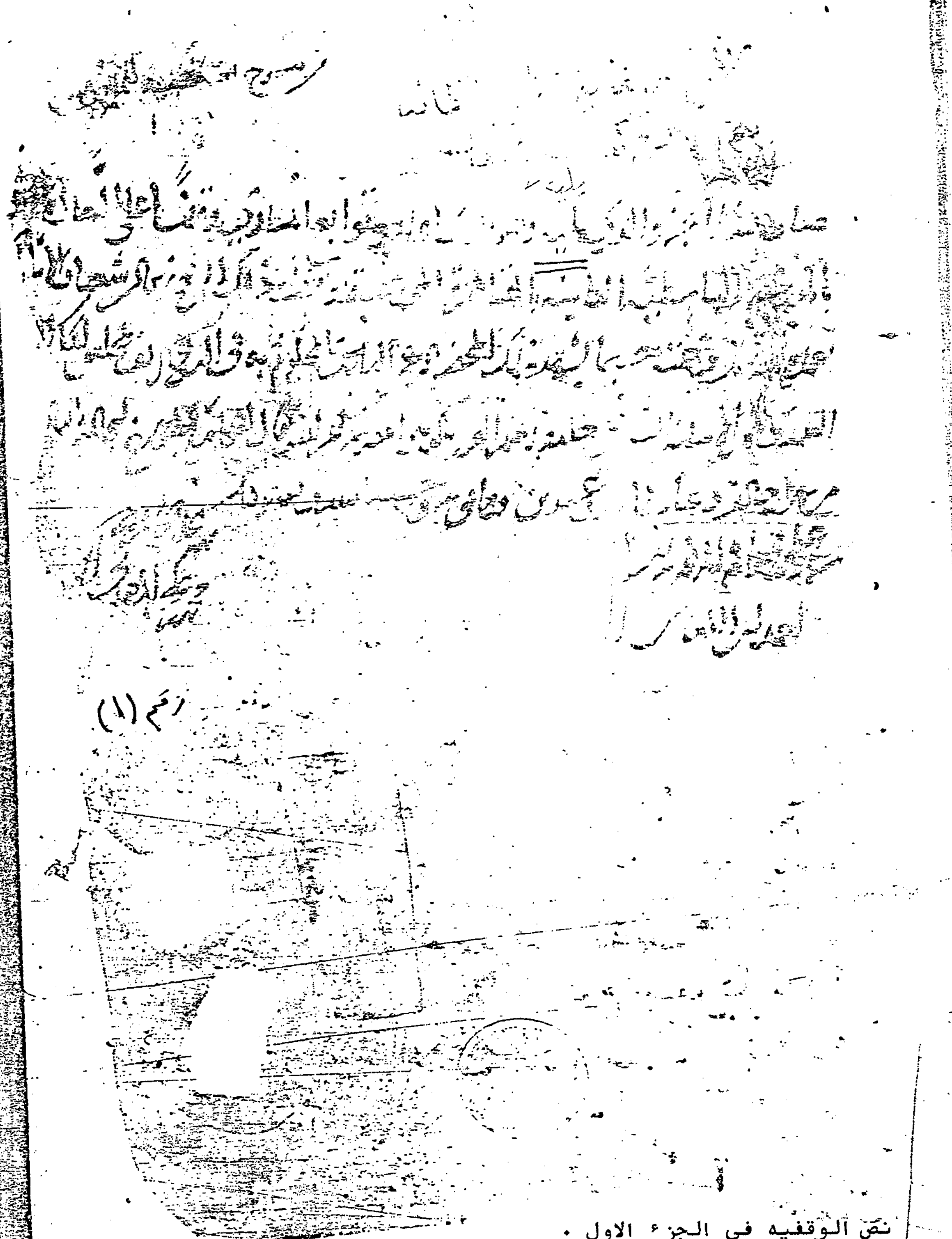
٢ - في نص الوقفيّة ذكرت أنها أوقفها : " بالثالث والعشرين من شهر محرم الحرام ، عام ثمانية وثمانمائة " .

وبرجوعي إلى نص الوقفيّة رأيت أنها أوقفت بالثالث والعشرين من شهر رجب الفرد عام ثمانية وعشرين وثمانمائة .

ثانيا : النسخة الثانية :

وهناك نسخة أخرى من شرح نجم الدين القمولي ، تم العثور عليها في دار الكتب المصرية تحت رقم (٢٣٥) نحو مكونة من جزء واحد ، وتقع في (٣٠٧) ورقات أى مايعادل (٦١٣) صفحة ، وعدد الأسطر واحد وعشرون سطرا ، ومتوسط عدد كلمات السطر اثنتا عشرة كلمة ، وصفحة العنوان مكتوب فيها : " غاية أماني الطالب في شرح كافية ابن الحاجب للقمولي " ، وهى مكتوبة بخط عادى . وهي وقف رواق ابن معمر بالجامع الأزهر ، كما ورد في أعلا بعض الصفحات . ويبدأ هذا الجزء بمبحث المضمرات ، وينتهى بمبحث نون التوكيد وهو المبحث الذى ينتهى به الكتاب . وفي آخر عبارة : " تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وبمنه والحمد لله رب العالمين ..... "

ثم أورد بعد ذلك بيتين من النظم ، وتاريخ تمام النسخ ، وهو السادس عشر من شهر الله المحرم من شهور سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة .



رقم (١)

نصّ الوقفيه في الجزء الاول .

بسم الله الرحمن الرحيم ، رب أعن
قال العبد الفقير الى الله تعالى احمد بن محمد بن ابي
الحزم الشافعي القمولي عفا الله عنه الحمد لله الواحد
الملك الديان ذي الفضل والاحسان والجود والامتنان
منزل القرآن باشرف لسان على خير انسان بأوضح
بيان احمده باكمل المحامد ان هدانا للايمان واشكره
على نعمه التي تعجز عن وصفها ومعرفة شكرها اللسان
واستغفره لما سلف من زلل وعصيان واساله العفو
في الغدو فيما بقي من الزمان وختم الاجل بالمغفرة والرضوان
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة رقم (٢)
تتكفل لقائلها بالامان وتحله اعالي غرف الجنان واشهد
ان محمدا عبده ورسوله المبعوث من بني عدنان المبعوث
الى الانس والجان والمؤتى من الكرامة والفضل ما لا
يحاط بالبيان ولا يدركه الاذهان المخصوص
بالحوض والشفاعة الكبرى يوم يشغل كل امرئ
بنفسه ويفر الوالدون من الولدان صلى الله عليه
صلاة يبلغنا بها درجة رفيعة لا يبلغها الامال ولا
يصلها الاعمال ويتجاوز عن ذنوبنا كل ملك وانسان
وعلى آله واصحابه وازواجه ما اختلف الملوان وتعاقب

الصفحة الاولى من شرح نجم الدين القمولي والتى تضم مقدمة الكتاب .

ما نسعون به ويحرسنا علاه وسهديه فروى
ان اولى من سمع هذه عصاى يا لنا وبحث لعل لها عذر
واستلوم رفع عدد ولما رايت كافيه ذوي الارب
في معرفة كلام العرب التي وضعها الشيخ الامام
العالم العامل الفاضل الحبر العلامة جمال الدين
ذو الفضائل المتعدده والمناقب المسنده ابو عمرو عثمن
ابن ابي بكر المعروف بابن الحاجب المالكي قدس الله
روحه مشتمله على اصول هذا العلم ومعظم قواعده
ومحاسنه ودقائقه ولا تكاد توجد مجموعة كذلك
في غيرها مع صغر حجمها وحسن ترتيبها وتحريرها
التي ارتعدت كثيرا من الفضلاء عن فهمها ودعتهم
الى الاضراب عنها مع اعترافهم في الفضل والبراعة
بعدمها وكنت قد استعملتها برهة من الزمان
موقفت على فضلها وعلمت انه على ان يأتي احد
بمثلها وجعلها الى همه ارجع اليها دعاني ذلك الى ان
اضع لها شرحا ابين فيه مشكلها واوضح مجملها
واريد بيانا مفصلها واسهل به على طالبها ساولها
وليكون تذكرة لي بعده ارجع اليها في المباحث
والمعول الذي يعول عليه الاذكياء من بين مصرها

ونقلها واستمطر به دعوه من اخ صالح وقف عليه
واستفاد منه ورفع قدر حقه فسمح لدعوه ارجو
من فضل الاله تقبلها واسال الله الكريم الاجابه يوم
تجزى كل نفس عملها وهو رحمه الله قد وضع شرحا لهذه
الواحده لانه كان قد فتح الله تعالى عليه بالوجازه في
الالفاظ كثيرا من شرحه حاج شرح وهذا الشرح
قد جمعت فيه مع حل هذه المقدمه فوائد عربيه
ومباحث حسنه دقيقه خفيه وابحاث ايات مشكلا
وتحرير مقاصد وتنا باعثه فكان يحتوي كتاب
على مجموعه وسميته "غاية اماني الطالب في شرح كفاية
ابن الحاجب" والله المسئول ان ينفع به ويجعله خالصا
لوجهه الكريم ورايت ان اقدم قبل الشروع مقدمه
ابين فيها حقيقه هذا العلم وحده وموضوعه واستمداده
وثمرته فان كل مطلوب لا بد ان يعرف حقيقته ليمتاز
عن غيره ولا بد ان يعرف وجه تحصيله والا كان سعيا
في امر لغير غرض صحيح اما حقيقه هذا العلم وحده
فقال ابن عصفور وهو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطه
من استقراء كلام العرب الموصله الى معرفة احكام اجزائه
التي ائتلف منها ومعناه انه علم مستنبط من كلام العرب

رقم (٣)

الصفحة الرابعة من الجزء الأول
والتى يشير فيها الشارح الى اسم الكتاب وهو (غاية امانى المطالب
فى شرح كفاية ابن الحاجب) (انظر سطر ١٠)

على الضم يشمول هذا المبني والمجموع واخوه واخواته
وهو مخصوص بما اذا كان الاسم المنادى معربا وقوله
وينصب ما سواها يعني المفرد المعرفة والمستغاث .

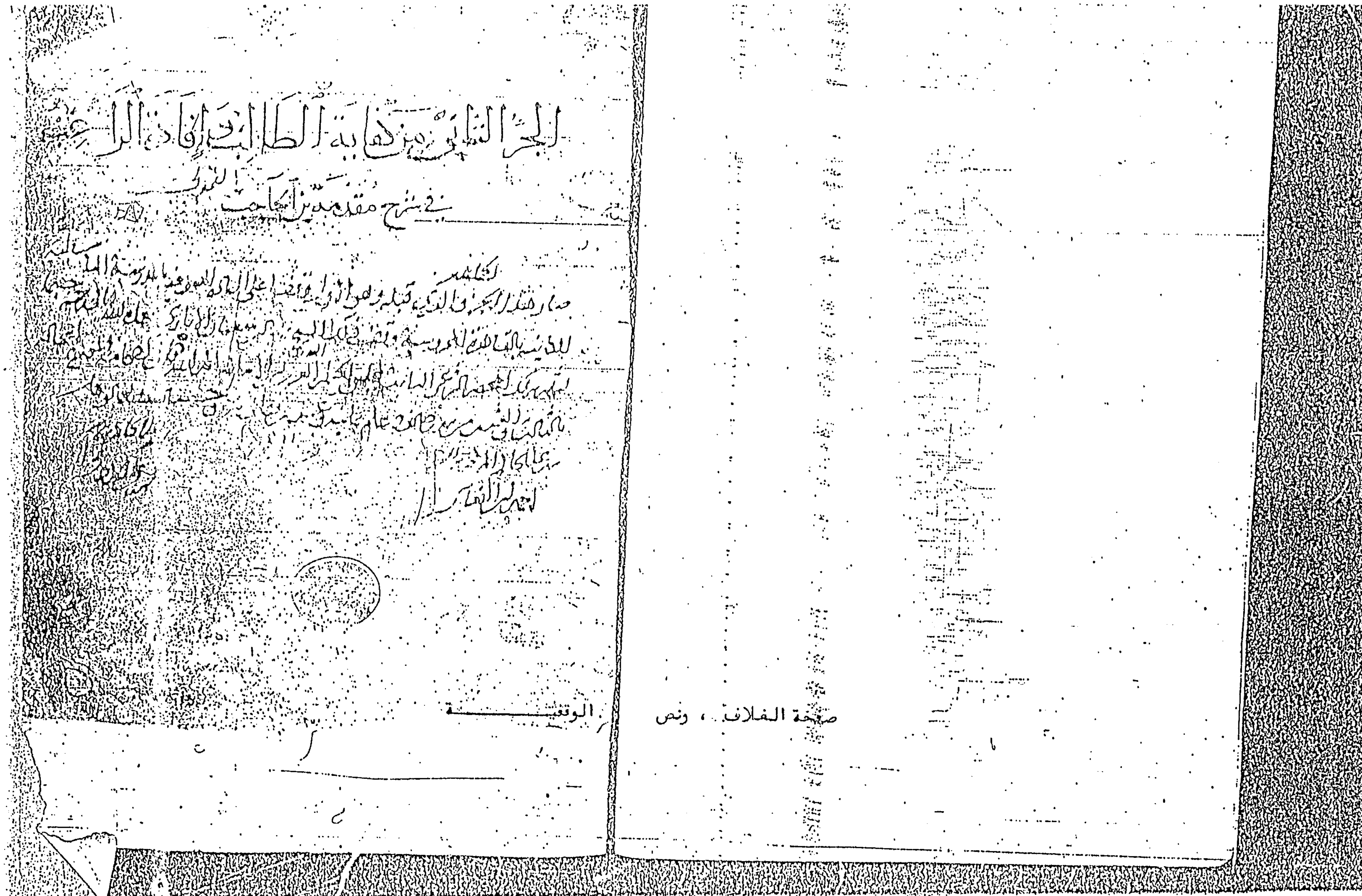
آخر الجزء الأول من الشرح

يتلوه في الجزء الثاني ان شاء الله تعالى
قوله قال وتوابع المنادى المبني المفرده
والى آخر الباب

رقم (٤)

الصفحة الأخيرة من الجـزء الأول

رقم (٥)



صفحة الغلاف ، ونص الوقفية

رقم (٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم العامل ... أبو عمرو
عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب رحمه الله

قال: وتوابع المنادى المبني المفردة

التوابع المبني

من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف
الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب
على محله مثل يا زيد العاقل والعاقل، وفي المعطوف يختار
الخليل الرفع وأبو عمرو النصب وأبو العباس إن كان كالحسن
فكالخليل وإلا فكأبي عمرو. قال المفضل: الفصل
الكلام في توابع المنادى والمنادى لا يخلو من أن
يكون معربا أو مبنيا، فإن كان معربا فتوابعه جارية
على إعرابه ما عدا البدل والمعطوف غير المعرف
باللام فإن حكمهما في الإعراب والبناء حكمهما لو لم يكن تابعا
تقول يا عبد الله زيد، ويا عبد الله أبا القاسم
ويا عبد الله وزيد، ويا عبد الله وأبا القاسم، وإن
كان مبنيا وهو الذي ذكره الشيخ فإما أن يكون توابعه
مفردة أو مضافة فإن كانت مفردة فإما أن تكون
تأكيدا أو صفة أو عطف بيان أو معطوفا معرفا باللام
أو غير ذلك فإن كان التابع واحدا من هذه الأربعة

جاز فيه وجهان النصب اتباعا للموضع والرفع اتباعا
للفظ فتقول في الصفة يا زيد الظريف والظريف
وفي التوكيد بالميم أجمعون وأجمعين
وفي عطف البيان يا غلام بشر وبشرا ويا رجلان
زيد وعمرو وفي المعطوف المعرف باللام يا زيد
والحارث والحارث، قال الله تعالى يا جبال أوبي
معه والطير قرئ برفع الطير عطفا على لفظ جبال
ونصبه عطفا على موضعه، هذا الظاهر ويحتمل أن
يكون مرفوعا على الضمير في أوبي ويستغني الفصل
بمعه وأن يكون منصوبا بالعطف على فضلا والفعل
محذوف تقديره وسخرنا له الطير كما في الآية
الأخرى يسبحن والطير، وقال الشاعر:

ألا يا زيد والضحاك سيرا ... فقد جاوزتما خمر الطريق

ويروى وعر الطريق، روي برفع الضحاك على اللفظ
ونصبه على المحل، فإن قيل لم جاز في توابع المنادى
المبني أن يحمل على حركة البناء ولم يجز ذلك في سائر المبنيات
لا تقول لقيته أمس الأحدث ولا جاءني هؤلاء الظريفون
فالجواب عن ذلك بفائدة ذكرها الشيخ في أماليه
وهو أن ما له لفظ ومحل ثلاثة أقسام: قسم مبني بالأصالة

الصفحة الأولى والثانية من الجزء الثاني

والتأكيد والفرق بين عطف البيان والبدل أن البدل قد يكون [illegible]
وعطف البيان لا يكون [illegible] عند قوم والبدل يكون في النسق وغيره والعطف
لا يكون إلا بالجوامد عند الأكثر وأن البدل لا يشترط فيه إيضاح الأول
ويشترط في العطف فإذا سميت باسم اشترك فيه أيضا الأول كان زيد
عطفا كقولك مررت بزيد الكاتب واسم الأول [illegible] عندك
لم يشترط فيه أن يكون جامدا فلا يجوز في كل ما جاز أن يكون بدلا
أن يكون عطف بيان ويجوز في كل ما كان عطف بيان أن يكون
بدلا إلا في موضعين أحدهما اسم الفاعل المعرف باللام المضاف
إلى المعرف بها إذا اتبع اسما ليس معرفا بها كقولك هذا الضارب
الرجل زيد فيجوز في زيد البدلية دون العطف لأن البدل
[illegible] العامل فلو جعلته بدلا كان التقدير هذا الضارب زيد
ولا يجوز إضافة اسم الفاعل المعرف باللام إلى ما ليس فيه اللام
عند سيبويه والجمهور خلافا للفراء [illegible] ولا يلزم ذلك في
عطف البيان فإنه ليس على تقدير تكرار العامل والمتبوع هو
المقصود ومن هذا قوله أنا ابن التارك البكري بشر فبشر
عطف بيان على البكري ولا يصح جعله بدلا لأنه [illegible]
أنا ابن التارك [illegible] إلى أنه يجوز فيه البدلية
قال لأن الأول لا [illegible] الثاني محله [illegible]
[illegible] قولك رب رجل [illegible] وزيد [illegible]
عمرا [illegible] زيد والرجل [illegible] لا يجوز [illegible] الثاني فيه [illegible] الأول

الصفحتين الأخيرتين من [illegible]

ويأتيهما في النداء كقولك يا غلام زيد [illegible] زيدا عطف بيان
منونة ورفعه ونصبه على الإتباع لما تقدم وإن جعلته بدلا كان
مبنيا على الضم لأنه على تقدير تكرير حرف النداء فلا يمتنع عطف
البيان [illegible] البدل [illegible] وأما من جهة المعنى
فالبدل هو المقصود بخلاف عطف البيان فإن المتبوع هو
المقصود وعطف البيان موضح له ولهذا كان زيد في قولك
جاء أخوك زيد بدلا إن كان له أخ واحد وعطف البيان إن كان
له أخوة والبدل والمبدل منه جملتان وعطف البيان
ومتبوعه جملة واحدة [illegible] عطف البيان المدح لا الإيضاح
كالصفة في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام [illegible]
[illegible] عطف البيان [illegible] كما قالوا في قوله تعالى [illegible]
[illegible] عطف بيان [illegible] أن يكون عطف
بيان [illegible] إذا اجتمعا [illegible]
بدأت [illegible] بالنعت [illegible] الشيء
[illegible] ولذلك لم [illegible] لأنه يقوم بالبدل
لأن المبدل منه في نية الطرح ثم بالعطف [illegible] عن الأول
والبدل [illegible] على الشيء [illegible] وقام
زيد [illegible] أبو عمرو [illegible]
على الترتيب والله أعلم والحمد لله وحده
وافق الفراغ من نسخه في صبيحة يوم الخميس [illegible]
[illegible]

رقم (٧)

[illegible]

في شرح غاية الإحكام لابن الحاجب

[illegible]

رضي الله عنه وأرضاه

رقم (٨)

[illegible]

غلاف الجـزء الثـالث

القسم الثاني :

النص المحقق

[المنصوبات]

[المعنى العام للمنصوبات]

/ قال : " المنصوبات هو : ما اشتمل على عَلَم المفعوليّة " (جـ١/٣٩٣)

القسم الثاني من الأسماء المنصوبات ، وحدَّها المصنف[١] : بأنّها ما اشتمل على عَلَم المفعوليّة ، وهي : النصب ، والكلام فيه كما تقدّم في حدّ المرفوعات .
والأفعال كلّها - قاصرة كانت أو متعدية - تتعدّى إلى ثمانية أشياء : المصدر ، وظرفا المكان والزمان ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، والمفعول معه ، والمفعول له ، أربعة منها لازمة لكلّ فعل إلّا أنّها قد لاتُذْكَر ، وهي : المصدر ، وظرف الزمان والمكان ، والحال ؛ لأنّ كلّ فعل لابُدَّ له من مصدرٍ هو مشتقٌ فيه[٢] ، ولابُدَّ له من زمان ومكان يكون فيه ، وحالةٍ يكون عليها ، والأربعة الباقية ، يجوز أن تكونَ وأن لاتكونَ ؛ لأنّه قد لايكونُ في الكلام مبهم يحتاج إلى تمييز ، وقد لايكونُ مايستثنى منه ، وقد لايكونُ للفاعل أو المفعول ما[٣] يصاحبه في فعْلِه ، فلا يكونُ فيه مفعولٌ معه ، وقد يصدرُ الفعلُ من نساةٍ[٤] أو مجنون فلا يكونُ له / من أجله . (١/٣٩٤)

والفِعْل المتعدّي ، منه مايتعدّى إلى واحدٍ ، ومنه مايتعدّى إلى اثنين ، ومنه مايتعدّى إلى ثلاثةٍ ، فأقصى مايتعدّى الفعلُ إليه أحدَ عَشَرَ . وأصلُ هذه المفعولاتِ الخمسةُ وهي : المفعولُ المطلقُ ، والمفعولُ به ، والمفعولُ فيه ، والمفعولُ له ، والمفعولُ معه . وماعداها من الحال والتمييز و المستثنى ، وخبر كان ،

---

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر العلامة جمال الدين أبو عمر بن الحاجب الكروي ولد بعد سنة سبعين أو إحدى وسبعين - وخمسمائه بإسنا بصعيد مصر . برع في الأصول والعربية ، وكان من أذكياء العالم . من مصنفاته : الكافية وشرحها ونظمها ، والشافية وشرحها ، توفي سنة ٦٤٦هـ - انظر لترجمته (بغية الوعاة =٢/١٣٤- ١٣٥)

(٢) يريد مشتق منه ، وحروف الجر ينوب بعضها عن بعض عند الكوفيين

(٣) في الأصل ورت (هل) ولعل الصحيح ما أثبته .

(٤) النسيء : الشراب الذي يزيل العقل ، انظر : (لسان العرب ، للعلامة الفاضل جمال الدين محمد بن منظور الافريقي) مادة : (ن.س. أ) ١/١٧٠ دار صادر ، بيروت . وكذلك تأتي النسي بمعنى الكثير النسيان . (المصدر السابق ، مادة : " ن . س . ى " ١٥/٣٢٤) .

واسم إنّ[1]، واسم لا [2]، التي لنفي الجنس، وخبر ما ولا المشبّهتين بليس، والمنصوب على التشبيه بالمفعول به في الصفة المشبّهة[3]، والمفعول على السعة في قوله:

ويوماً شَهِدْنَاهُ.[4]

ملحقاتٌ بالمفعول. فجملةُ المنصوباتِ سبعةَ عشَرَ منصوباً. فالحالُ التحقَ بالمفعول فيه، والتمييزُ ملحقٌ بالمفعولِ به، والمستثنى ملحقٌ بالمفعولِ معه بتوسّط الحروف، وخبرُ (كان) ملحقٌ بالمفعولِ به، واسمُ إنّ بخبرِ كان[5]، وكذا منصوبُ (ما) و (لا). ومنهم من جعل حركاتِ مفعولاته حقيقيّةً.

وأقوى مايتعدى إليه الفعلُ من المفعولاتِ الخمسةِ: المصدرُ؛ لدلالته عليه بلفظِه ومعناه[6]، ولأنه المفعولُ حقيقةً، ثم المفعولُ به، لوصولِ الفعلِ إليه بنفسِه، وغيرُه لايصل إليه إلّا بحرفٍ مقدّرٍ.

---

(١) في الأصل: " كأن " والأنسب ما أثبته لأنها أم الباب، ولأنّ المؤلّف قال بعد أسطر " واسم إنّ .. ".

(٢) في الأصل: " ولا اسم لا " ولعل الصواب ما أثبته وهو حذف (لا).

(٣) في الأصل: (والمشبه)، ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) جزء من بيت، وهو بتمامه:

ويوماً شَهِدْنَاهُ سليماً وعامراً ... قليلٍ سِوَى الطّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ.

ورد منسوبا إلى رجل من بني عامر في " الكتاب لسيبويه: ١٧٨/١، تحقيق عبد السلام هارون، وشرح المفصل لابن يعش / ٤٦/٢، عالم الكتب بيروت. وورد بدون نسبه في: الكامل للمبرد: ٤٩/١، تحقيق: محمد أحمد الدالي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، والمقتضب للمبرد ١٠٥/٣، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة والتبصرة والتذكرة للصميري: ٣٠٨/١، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، والأمالي الشجرية، لابي السعادات هبة الله الحسن المعروف بابن الشجري: ٦/١، دار المعارف - بيروت. والمقرب، لابن عصفور ١٤٧/١، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد - ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الانصاري: ٥٠٣/٢، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

وروايته في الكتاب والتبصره والتذكرة والأمالي الشجرية والمقرب: و(يومٍ)

الشاهد:

نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها بالمفعول به اتساعا.

(٥) في الأصل تكرار عبارة: " والمستثنى ملحق بالمفعول معه، وخبر كان ملحق بالمفعول به " والصواب ما أثبته بحذف العبارة المكررة.

(٦) في الأصل: " بلفظ " والأولى ما أثبته.

وذهبَ المبرِّدُ (١) إلى تقديمِ المفعولِ به على المصدرِ ، واستدلَّ / عليه بأنـه (٣٩٥/١)
إذا اجتمعت المفعولاتُ في بابِ مالم يُسمَّ فاعلُه ، لم يَقمْ إلاّ المفعولُ بـه (٢)
وأُجيـب (٣) عنـه إنَّما امتنعَ إقامةُ المصدرِ مع وجودِ المفعولِ بـه ؛
لقلّةِ (٤) الفائدةِ فيه ؛ لدلالتهِ عليه بمعناه . وقال المبرِّدُ : تعدّيهِ إلى
ظرفِ المكانِ أقوى من تعديهِ إلى ظرفِ الزمانِ ؛ لأنّ لظرفِ المكانِ أقطاراً
تحصره ، ونهاياتٍ تحيطُ بهِ ، بخلافِ ظرفِ الزمانِ ، ثم الحالُ . ومنهم من قدّم
الحالَ على ظرفِ المكانِ ، وهو الذى أوردَهُ ابنُ عصفورٍ (٥) . ثم المفعولُ له ،
لوصولِ الفعلِ إليه باللّامِ المقدَّرةِ ، ثم المفعولُ معه ، لوصولِ الفعلِ إليـه
بالواوِ الملفوظِ بها .

[المفعول المطلـق]

[تعريفـه]

قال : " فمنه المفعولُ المطلقُ ، وهو اسمُ مافَعَلَهُ فاعلُ فِعْلٍ مذكورٍ بمعناه "

أحدُ المنصوباتِ : المفعولُ المطلقُ ، وهو مصدرٌ بصفةٍ خاصّةٍ ، وإنّما سُمّي مفعولاً
مطلقاً ؛ لوصولِ الفعلِ إليه بنفسِه ، وانطلاقِ اسـم المفعول مـن

---

(١) هو : محمد بن يزيد ،إمام العربيةْ ببغداد ، أخذ عن المازني وغيره منمصنفاته الكامل والمقتضب والاشتقاق ، مات سنة ٢٨٥ ، انظر : (بغية الوعاة في طبقات اللغويين = ٢٦٩/١) تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم .

(٢) المقتضب : ٢٩٩/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٥٠/٢ .

(٣) في الأصل " وأجبت والصواب ما أثبته لأنه مسبوق من ابن عصفور (المتوفي ٦٦٩) انظر (شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ٢ / ٤٥٠)

(٤) في الأصل : " القلة " والصواب ما أثبته بحذف الألف

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٥١/٢ ،تحقيق : د . صاحب أبو جناح . وزارة الأوقاف والشؤون الدينيةْ ، إحياء التراث الإسلامي .
وابن عصفور هو : علي بن مؤمن بنمحمد أبو الحسن بن عصفور النحوي الإشبيلـي حامل لواء العربيةْ في زمانه بالأندلس
من مصنفاته : الممتع في التصريف ،وثلاثةْ شروح على الجمل ، اختلف في سنة وفاته ،فقيل:سنة ٦٦٩ . (بغية الوعاة : ٢١٠/٢) .

غيرِ صفةٍ تُعَيِّنُهُ ، بخلافِ غيرِه من المفعولاتِ فإنَّها[1] تتقيَّدُ بكونِها[2] مفعولاً به ، أو فيه ، أو له ، أو معه وهذا المفعول حقيقة .

وأما المفعولُ به : فهو محلُّ الفعلِ ، فإذا قلتَ : ضربتُ زيداً ، فالضربُ هو المفعولُ حقيقةً ، وزيدٌ محلُّه ، بدليلِ صحَّةِ قولِك : / [فعلتُ][3] الضربَ ، (٣٩٦/١) ولاتقولَ : فعلتُ زيداً . ويُسَمَّى مصدراً : لصدورِ الأفعالِ عنه واشتقاقِها منه . ويسمِّيه سيبويه[4] (الحدثَ).[5]

[خلافُ النحاةِ في اشتقاقِ المصدرِ]

واعلمْ أنّ النحاةَ اختلفوا هل المصدرُ مشتقٌّ من الفعلِ، أو الفعلُ مشتقٌّ منه ؟ تفريعاً على المشهورِ في أنّ الألفاظَ فيها مشتقٌّ وغيرُ مشتقٍّ - خلافاً لإبراهيم الملقبِ بنفطويه[6] ، فإنَّه قال : ليس شيءٌ[7] من الألفاظِ مشتقّاً من الآخرِ، بل كلُّها موضوعةٌ وضعاً مستقلاً - فذهبَ البصريونَ إلى أنّ الفعلَ مشتقٌّ من المصدرِ[8] ، وذهبَ الكوفيون والأخفشُ إلى أنّ المصدرَ مشتقٌّ من الفعلِ[9] ،

---

(١) في الأصل : " فإنهما " والصواب ما أثبته .

(٢) في الأصل : " بكونه " .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام البصريين ، أخذ عن الخليل ويونس وغيرهما ، كان حسن التصنيف ، مات بالبصرة سنة ١٦١ وقيل ٨٨ وقيل ٩٤ .
انظر : (بغية الوعاة) المجلد ، ص ٢٣٠ .

(٥) الكتاب : ٣٤/١ ، ٣٦ .

(٦) هو : إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة العتكي الأزدي الواسطي ، أبو عبد الله المقلب نفطويه ، كان عالماً بالعربية واللغة والحديث ، من مصنفاته : إعراب القرآن ، المقنع في النحو ، الأمثال ، توفي سنة ٣٢٣ .
(بغية الوعاة) المجلد ١ ، ص ٤٢٨، ٤٢٩).

(٧) في الأصل : " شيئا " ، والصواب ما أثبته .

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لابن الأنباري ٢٣٥/١ ، المسألة : (٢٨) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

(٩) المصدر السابق ، نفس المسألة ، ونفس الجزء والصفحة
والأخفش هو : سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، قرأ النحو على سيبويه ، وكان أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل ، من مصنفاته : معاني القرآن ، والاشتقاق ، مات سنة ٢٢١ هـ
(انظر: بغية الوعاة : ٥٩١/١)

وذهب ابنُ طلحةَ (١) إلى أنّ أحدَهما ليس مشتقّاً من الآخرِ (٢) ، وليس هذا قولَ نفطويهِ في نفي الاشتقاقِ مطلقاً .

حُجّةُ البصريين ، وجوهٌ : (٣)

أحدُها : (٤) أن المشتقَّ يدلُّ على المشتقِّ منه وزيادةٍ ، كأحمرَ يدلُّ على الحمرةِ وزيادةِ الذات ، و (ضاربٌ) يدلُّ على ذاتٍ موصوفةٍ بالضربِ . فلمّا وجدنا الفعلَ يدلُّ على المصدرِ وزيادةِ الزمانِ حكمنا أنه مشتقٌّ منه .

وثانيها : أنّ المصدرَ يدلُّ على الماضى والمستقبلِ ، والقليلِ والكثيرِ ، فهو كالعامِّ . والفعلُ مختصٌّ فهو كالنوعِ . والعامُّ قبلَ الخاصّ .

وثالثُها : أنّا وجدنا مصادرَ لا أفعالَ لها ، ولم نجدْ فعلاً إلّا وله مصدرٌ .

ورابعُها : تسميتُه بالمصدرِ ، والمصدرُ / فى اللّغةِ : اسمٌ لمكانِ الصدورِ ، فدلّ (١/٣٩٧) ذلك على أنه صدرَ عنه شيءٌ ، وليس هو إلّا الفعلَ . ولو كان الفعلُ أصلاً له

---

(١) هو : طلحة بن محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأُموى البابرى الإشبيلى أبو محمد بن أبى بكر النحوى بن النحوى . كان نحويا ماهرا ، مقرئا ، استجيز العلم وهو ابن عشرين سنة ، له خطب وشعر ، مات بإشبيليه سنة ٦٤٢ أو ٦٤٣ أو ٦٤٤ أو ٦٤٥ (بغية الوعاة): المجلد ٢ ، ص ١٩ ، ٢٠ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهرى = ٣٢٥/١ ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى وشركاه ، وهمع الهوامع ، شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى = ١٨٦/١ ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

(٣) انظر : الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجى = ٥٨ - ٦٠ . تحقيق د. مازن المبارك ، دار النفائس - بيروت .
الإنصاف = ٢٣٧/١ - ٢٣٩ ، المسألة (٢٨) وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٠٠/١ .

(٤) الأصل : " أحدهما " والصواب ما أثبته ، لأن حجة البصريين عدة وجوه ، وليست وجهين .

سُمّي الفعلُ مصدراً. واجتمع الكوفيون على هذا ، وقالوا : قد يُسمّى مصدراً لصدوره عن الفعل ، فمَفْعَلٌ[1] بمعنى مَفْعُولٌ ، كـ : (مَرْكَبٌ فارِهٌ)[2] بمعنى : مَرْكُوبٌ.

وخامسها : لو كانَ الفعلُ أصلاً للمصدرِ ؛ لدلّ المصدرُ على الزمانِ المعيّنِ ؛ لدلالةِ أصلِهِ عليه .

واستدلّ الكوفيون بأربعةِ أوجهٍ :[3]

أحدُها : أن الفعلَ عاملٌ في المصدرِ ، والعاملُ قبلَ المعمولِ ، والبَعديُّ مأخوذٌ من القَبْلى ، فالمصدرُ مأخوذٌ من الفعل .

وثانيها : أنّ المصدرَ مؤكِّدٌ للفعلِ ، والفعلُ مؤكَّدٌ ، والبعدِى مأخوذٌ من القَبْلى فالمصدرُ مأخوذٌ من الفعلِ .

وثالثها : أنّ المصدرَ يصحُّ بصحّةِ الفعلِ ، ويعتلُّ باعتلالِهِ ، كـ : عاوَدَ عِواداً وقام قياما ، وعَادَ عياداً . فهو محمولٌ عليه في الاعتلالِ ، وإنّما يُحملُ الفرعُ على الأصلِ ، فالمصدرُ إذاً فَرْعُهُ .

ورابعُها : لو كانَ الفعلُ مشتقّا من المصدرِ ، لَمَا وُجِدَ فعلٌ لم[4] يُوجدْ له مصدرٌ وقد وَجَدْنَا أفعالاً لامصادرَ لها ، وهى : (كان) وأخواتُها ، و(عسى)، و(نِعْمَ) و(بِئْسَ) .

والجوابُ عن الأوّلِ : أن العاملَ قبلَ العملِ ، ولايلزمُ من كونِهِ / قبلَ العملِ (٣٩٨/١) أن يكونَ قبلَ المعمولِ الذى هو المصدرُ ، ولايلزمُ أيضاً من العملِ اشتقاقٌ ، فإنّ الحرفَ يعملُ وليس مشتقاً منه . ولذلك الفعلُ فَعَلَ في الأُسماءِ الجوامدِ .

وعن الثانى : أنّ التأكيدَ طرأ بعدَ التركيبِ ، والاشتقاقَ قبلَه .

وعن الثالثِ : أنّ الأصلَ قد يُحملُ على الفرعِ ، فيماهو أصلٌ في الفرعِ ، فرعٌ في الأصلِ . كما حُملَ الاسمُ الذى هو أصلُ الفعلِ والحرفِ عليهما في البناءِ ، والبناءُ أصلٌ فيهما فرعٌ فيه .

---

(١) في الأصل :" ففعل " والأولى ما أثبته . (٢) في الأصل : " كركب "

(٣) انظر الانصاف :١/٢٣٥ - ٢٣٦، المسألة (٢٨) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٨/١ - ٩٩ .

(٤) في الأصل : (من) والصواب ما أثبته .

وعن الرابع : أنه مشترك الالتزام ، فإنّا وجدنا مصادرَ لا أفعالَ لها كالعمومةِ، والخؤولة ، وويحه ، وويله ، وأهلاً وسهلاً .

وحدّ المصنّفُ المفعولَ المطلقَ بأنّه اسم مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه فقوله : (مافعله فاعلُ فعلٍ) يحترز به[(١)] عن اسم مالمْ يفعله فاعلُ فعلٍ، [نحو][(٢)]: كريمٍ ، وطويلٍ ، وقوله : (مذكورٍ) صفة لفعلٍ ، أى : فعلٍ مذكورٍ ، ويحترزُ به عن اسم مافعلَه فاعلُ فعلٍ غيرِ المذكورِ ، وهو المصدرُ الواقع فاعلاً ، أو مفعولاً أو مبتدأً ، كأعجبنى القيامُ، وكرهتُ القيامَ ، فليس مفعولاً مطلقاً . وقوله : (بمعناه) يحترزُ به[(٣)] عن اسم مافعله فاعلُ فعل[(٤)] مذكور ، لكن لا بمعنى المصدر . كقولك : كرهتُ قيامى . ف : (قيامى) اسمٌ للقيام / وقد فعله فاعلُ فعلٍ مذكورٍ ، وهو : (كرهت)، ولكن ليس بمعناه ، فليس مفعولاً مطلقاً ؛ لأنّ (كرهت) ليس بمعنى القيامِ ، والمفعولُ المطلقُ لابُدّ أن يكونَ موافقاً معنى الفعلِ المذكورِ . فهذا شرحُ الحدِّ . وقد تبيّن أنه ليس كلُّ مصدرٍ مفعولاً مطلقاً . (٣٩٩/١)

قال المصنّفُ : وإنما ذكرتُ فى هذا الحدِّ لفظَ الاسمِ دونَ غيرِه من الحدودِ ؛ لأنّنى لو لم أذكره لوردَ علىّ ضربت ضربةً، فإنّه شيءٌ فعله فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه وليس مفعولاً مطلقاً .

قال : وقد أُوردَ عليه المصدرُ المقامُ مقامَ الفاعلِ ، فإنّه اسمٌ لمافعله فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه ، فيجبُ دخولُه فى الحدِّ ، وإذا دخل فى الحدِّ وجبَ نصبُه ؛ لأن المفعولَ المطلقَ حدّ ليُعرفَ فينصبَ . كما ان الفاعلَ حُدّ ليُعرفَ فيُرْفعَ . وهو غيرُ واردٍ ؛ لأنه داخلٌ فى الحدِّ. ولاشك أنّا ذكرنا تعريفَه هنا لينصبَ ولكن بعد أن عُرفَ أنّ منه قسماً يجبُ رفعُه ، وهو المقامُ مقامَ الفاعلِ ، فيجبُ دخولُه فى الحدِّ ، وإن كان الغرضُ من تعريفه نصبُه ؛ لأن ماتقدّمَ يفيدُ تخصيصَه ، فكأنّه قال هنا : ينتصبُ / هذا المحدودُ في غيرِ المحلِّ الحاضرِ الذى عرفنا أنّ رفعَه فيه واجبٌ .[(٥)] (٤٠٠/١)

---

(١) في الاصل : الكلمة غير مقروءة ، ولعلّها كما أثبتها .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل : الكلمة غير مقروءة ولعلها كما اثبتها .

(٤) في الأصل : " علم " والأنسب ما اثبته .

(٥) انظر شرح الكافية لابن الحاجب : ٢٧/١.

وقد أورد عليه المفعول المطلق الواقع فى جملة النفي والاستفهام ، وماليس فعل الفاعل حقيقةً ، كقولك : [ما] (١) تضرب ضرباً ، وهل ضربت ضرباً ، ومات زيدٌ موتاً ، فهذه مفعولاتٌ مطلقةٌ ولم يفعلها فاعلُ فعلٍ مذكورٍ .

والمفعولُ المطلقُ الواقعُ بعد اسمِ الفاعلِ ، أو المفعولِ ، أو المصدرِ، كقولك : أنتَ قائمٌ قياماً ، وأنت مضروبٌ ضرباً ، وأعجبنى ضَرْبُ زيدٍ عمراً الضربَ الشديدَ ، ونحو : حَمْداً وشُكْراً وسَقْياً ورَعْياً (٢)، فإنه اسمُ مافعلَه فاعلٌ ، لكنّ ليس الفعلُ مذكوراً.

ويمكن الجوابُ عن الأوّل : أنّ المرادَ بالفعل : الإسنادُ لا الفعلُ الحقيقىُّ ، فكأنه قال : اسمُ ما أُسْنِد إلى الفعلِ (٣)، وقد تقدّم بأنّ الفاعلَ عند المحقّقين: من أُسْنِد الفعلُ إليه ، سواء فعلَه أم لا . وفيه نظر .

وعن الثانى : بأن اسمَ الفاعلِ واسمَ المفعولِ يشبهان الفعلَ ، فكأنه قال : مافعله فاعلُ فعلٍ أو شبهِهِ .

وعن الثالث : أن المرادَ الفعلُ الملفوظُ به والمقدّرُ ، وهذه أفعالُها مقدّرةٌ وفى كل ذلك نظر .

وما كان من لفظِ الفعلِ المذكورِ فهو منصوبٌ . وقال ابنُ الطراوةِ (٤) : ينصب بفعلٍ مقدّرٍ / لايظهرُ ، تقديرُه : فعلتُ الضَّرْبَ (٥)وقال السهيليُّ (٦): (١/٤٠١)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) وردت هذه المصادر فى شرح المفصل لابن يعيش . ١١٤/١ ، الفوائد الضيائية ، لنور الدين عبد الرحمن الجامى = ٣١١/١ - ٣١٢ ، تحقيق د. أسامة طه الرفاعى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية ١٤٠٣هـ .

(٣) في الأصل : " الفاعل " ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) هو : يحيى بن محمد الأستاذ أبو الحسين السبائى المعروف بابن الطراوة أحد أئمة الأدب وشيوخ النحاة القوام على كتاب سيبويه وغيره .
(بغية الوعاة : المجلد ٢/ ٣٤١).

(٥) الهمع : ١٨٧/١ .

(٦) هو : أبو القاسم السهيلى . عبد الرحمن بن عبد الله ، كان عالما بالعربية واللغة تصدر للإقراء والتدريس ، من مصنفاته ، الروض الأنف فى شرح السيرة وشرح الجمل ، مات سنة ٥٨١هـ (بغية الوعاة) المجلد ٢ : ص ٨١ .

يَنْتَصِبُ بفعلٍ آخرَ مثلِه ، لايجوزُ إظهارُه ، فتقديره : ضربتُ ضربتُ ضرباً .(١)

[أنواع المفعول المطلق]

وقال : " وقدْ يكونُ للتوكيدِ ، والنوعِ ، والعددِ ، مثل : جَلَسْتُ جُلوساً ، وجَلَسْتُ رِحلة(٢) ، وجلستُ جَلْسَةً ، فالأول لايثنى ولايجمع ، بخلافِ أخويه " .

المفعولُ المطلقُ يُؤتى به لأحدِ ثلاثةِ أشياءَ :

أحدها : التوكيدُ ، وهو الذى يدلُّ على مادلَّ عليه الفعلُ من غيرِ زيادة ، والمقصودُ به : رفع المجازِ . وكان أصله تكريرَ الفعلِ ، فعدل عنه إلى الإتيانِ بالمصدرِ كراهيةَ تكريرِ اللفظِ ، واختصاراً ؛ لأنه أخصرُ من إعادةِ الجملةِ ، كقولك : ضربتُ ضرباً ، وقمتُ قياماً . ويُسمّى هذا النوع : المبهمُ ؛ لوقوعِه على القليلِ والكثيرِ . وقد يكونُ ضميراً كما يقعُ ظاهراً ، كقولك : زيدٌ أظنّه منطلقٌ ، أي : أظنُّ الظنَّ ، وضربتُ ضرباً(٣) ، أي : ضربتُ الضَّرْبَ . ومنع الكوفيون أن يكون ضميراً .

وثانيها : بيانُ النوعِ ، وهو الذى يدلُّ على بعضِ الأنواعِ ، إمّا بتخصيصِه بصفةٍ ، كقولك : قمتُ قياماً طويلاً ، وقوله تعالى : " اذكُرُوا(٤) اللهَ ذِكْراً كَثيراً(٥) " أو بتعريفٍ ، كقولك : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ ، نسبةً إلى ضربٍ / معهودٍ بينك وبين مُخاطَبك (١/٤٠٢)

أو بذكرِ النوعِ بلفظٍ يخصُّه ، كقولك : جَلَسْتُ جِلْسَةً - بكسر الجيم - فإنها اسمٌ لنوعٍ خاصٍّ من الجلوسِ ، و(الفِعْلَة) بكسر الفاء من الثلاثى : للهيئةِ ، وبفتحها : للمرةِ ، تقول : جَلَسْتُ جِلْسَةَ عاقِلٍ ، وقتلَهُ قِتْلَةَ فاجِرٍ(٦) ، ومن ذلك قوله : (قَعَدَ القُرْفُصَاءَ ، واشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ)(٧) ؛ لأنّ القرفصاءَ اسمٌ لقعودٍ خاصٍّ ، والصماءَ

---

(١) ورد رأيه في الهمع : ١٨٧/١ .

(٢) (في الكافية) لابن الحاجب : " جلست جلسة " وهو الأنسب .

(٣) هكذا جاء في الأصل (ضربت ضربا) ويبدو لي أنّ الصواب (ضربته) على غرار (أظنه) دون ذكر (ضربا) ليتحقق وجود الضمير الذي يتحدث عنه المؤلف حين قال في السطر السابق (وقد يكون ضميراً كما يقع ظاهراً) أى : أن المفعول المطلق قد يقع ضميرا عند البصريين ، ومنعه الكوفيون .

(٤) في الأصل وردت الآية هكذا : " واذكروا " بزيادة الواو . والصواب ما أثبته (بحذف الواو) .

(٥) سورة الاحزاب ، آية : (٤١) .

(٦) في الأصل : "وعلى مثله " .

(٧) انظر الكتاب : ٣٥/١ ، والإيضاح في علل النحو: ٢٢٣/١ ، والمفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود الزمخشرى : ٣٢ ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية ، وشرح المفصل لأبي يعيش : ١١٣/١ .

اسمٌ لاشتمالٍ خاصٍّ وهما منتصبان بـ : (قَعَدَ) و (اشْتَمَلَ) على المصدرِ ؛ لأنّ الفعل لمّا عَمِلَ في المصدرِ الذي هو الجِنْسُ، وجب أن يعملَ في أنواعِه .
هذا مذهبُ سيبويه(١) والجمهورِ ، وشبّهوه بقولك : قعدتُ نوعاً من القعودِ . فـ : (نوعاً) منتصبٌ بـ : (قَعَدَ) .
وذهب آخرون : إلى أنهما ليسا منصوبين على أنهما مفعولانِ مطلقان(٢) لقعد واشتمل ، وهو مذهبُ من لايجيزُ إعمالَ الفعلِ في مصدرٍ لم يُشتقَّ منه ويوافقُه لفظاً . واختلف هؤلاءِ : فذهب المبردُ ، وابنُ السرّاجِ إلى أنّ (القُرْفُصَاءَ) و (الصَّمَّاءَ) و(القَهْقَرى) ونحوَها صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أصلُه : قَعَدَ القعدةَ القُرْفُصَاءَ ، واشْتَمَلَ الاشتمالةَ الصمّاءَ ، ورَجَعَ الرجوعَ القهقرى(٣) ، فحذفَ الموصوفَ ، وأقامَ الصفةَ مقامَهُ ، فهو منتصبٌ بالفعلِ المذكورِ على طريق التبعيّةِ للمصدرِ المحذوفِ لاعلى / المصدريّةِ . ووجهُهُ : أنّ هذه الألفاظَ لم يُستعملْ منها فعلٌ ، فاقتضى (١/٤٠٣) ذلك جَعْلَها صفاتٍ ، وأن الفعلَ إنّما يعملُ فيما اشتقّ من لفظِهِ ، و(قعدَ) ليس بمشتقٍّ من (القرفصاءِ) .
وأُجيبَ(٤) عن الأوّلِ : بأن بعضَ المصادرِ ينتصبُ على المصدرِ ، ولم يشتقّ منه فعلٌ - كما تقدم في ويحه ونحوه - .

وعن الثاني : بالمنعِ - وسيأتي عقب هذا الفصل ، إن شاءَ اللهُ تعالى - . وذهب آخرون : إلى أنها مصادرُ تَنْتَصِبُ بأفعالٍ مشتقّةٍ منها غيرِ مستعملةٍ استغناءً عنها بأفعالٍ نظائرِها(٥) ، كما اسْتُغْنِيَ بـ (ترك) عن (ودع) ، وتقديره : قَعَدَ

---

(١) الكتاب : ٣٥/١ . (٢) في الأصل هكذا : (مفعولين مطلقين) .
(٣) انظر الأصول في النحو لابن السراج : ١٦٠/١ - ١٦١ ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٥٢٩/١ ، تحقيق : د. علي موسى الشوملي . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
وشرح كافية ابن الحاجب للرضي : ١١٥/١ ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ . ابن السرّاج هو: محمد بن السري البغدادي النحوي أبو بكر بن السرّاج ، كان المبرد يقربه فقرأ عليه كتاب سيبويه ، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والرماني وغيرهم ، من مصنفاته الأصول الكبير ، شرح سيبويه ، توفي سنة ٣١٦ هـ .
انظر: (بغية الوعاة : ١٠٩/١ - ١١٠)
(٤) في الأصل : " وأجبت والصواب ما أثبته لأنه مسبوق إلى هذا الرأي .
انظر (شرح الكافية للرضي : ١١٦/١ ، شرح الكافية لابن جماعة : ١٠٨) .
(٥) في الأصل : " أصولها " ولعل الصواب ما أثبته .

[ما ينوبُ عنِ المفعولِ المطلقِ]

ثم المصدرُ الذى هو مفعولٌ مطلقٌ قد يحذفُ ، ويقومُ مقامَهُ أشياءُ فتنتصبُ لنيابَتِها عنه ، وحلولِها مَحَلَّهُ ، منها :

صفتُه ، كقولك : سِرْتُ قليلاً ، أىْ : سيراً قليلاً ، حذفتَ وأقمتَ صفتَه مقامَه فانتصبَ على المصدريةِ ، وكذلك قولك : ضربتُهُ أىَّ ضربٍ ، معناه : ضرباً أىَّ ضربٍ وكذا : جلستُ أحسنَ جِلسةٍ ، تقديره : جِلسةً أحسنَ جِلسةٍ ، حذفتَ الموصوفَ(١) وأقمتَ صفتَه مقامَه .

وقال السهيلىُّ : إذا حذفتَ المصدرَ وأتيتَ / بصفةٍ ، كانت منتصبةً على الحالِ ، لا على المصدرِ . يعنى على الحالِ من ضميرِ المصدرِ المقدَّرِ فى الفعلِ(٢) [كما فى : سَارُوا رُوَيْداً](٣) تقديره : ساروه . أىْ : السيرَ فى حالِ كونِه رويداً . لأنك تقول : سَارُوا رويداً ، وسَارُوا شديداً ، فلو بَنَيْتَ الفعلَ للمفعولِ لم يَجزْ أن تقيمَ هذه الصفةَ مقامَ الفاعلِ ، فلا تقول : سِيرَ رويدٌ ، ولا سِيرَ شديدٌ(٤). بخلاف ما إذا كان المصدرُ ملفوظاً به ، فإنه يجوز إقامتُهُ مقامَ الفاعلِ ، فتقول : سِيرَ سَيْرٌ رويدٌ ، وسِيرَ [سيرٌ](٥) شديدٌ .فحكم المصدر إذا لُفِظَ به غيرُ حكمِهِ إذا حُذِفَ . وهذا معنى كلام سيبويه(٦) ، وسيرهُ(٧) أن الصفةَ لا تقومُ مقامَ المفعولِ إذا حُذِفَ ، لا تقولُ : ضربْتُ طويلاً ، إذا كانت الصفةُ عامّةً ، والحالُ ليست كذلك ، لجريانِها مجرى الظروفِ ، وإن كانت صفة ، فموصوفهـا معها ، وهو الاسم الذى هي حالٌ له . ومن هذا الباب قوله تعالى : " أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً "(٨) انتهى . وكذلك إذا قلت : ضربتُهُ مثلَ ضربِ (٤٠٥/١)

---

(١) في الأصل : " المضاف " ، ولعل الصواب ما أثبته ، لأن المضاف لم يحذف هنا وانما حذف الموصوف .

(٢) نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي ، ص ٣٥٦ ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، دار النصر للطباعة والنشر .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في الأصل : " سير رويدا " ، ولاسير شديدا " .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) انظر : الكتاب : ٢٢٨/١ .

(٧) كذا في الأصل " وسيره " ، أى وجهته وطريقته ، ولو كانت (وسرّه) لكانت أوضح .

(٨) سورة المؤمنون ، آية : (١١٥).

الأميرِ ، فهو عنده حال ، بخلاف:ضربته ضربَ الأميرِ ، فإنه عنده مصدرٌ لبيان النوع لأنه معرفة .

ومنها: المضافُ إليه صفةَ المصدرِ ، كقولك : ضَربْتُ ضَرْبَ الأميرِ، أصله ضَربْتُه ضَرْباً مِثْلَ ضَرْبِ/ الأميرِ ، وحَذَفْتَ المصدرَ وصفتَه ، وأقمتَ ما أُضيفَ إليه الصفةُ (٤٠٦/١) مقامَ المصدرِ ، وهو(ضَرْبُ الأميرِ).

ومنها: آلةُ المصدرِ ، كقولك : ضربتُ زيداً سَوطاً ، تقديره: ضربتُ زيداً ضربةً بسوطٍ ، حذفتَ حرفَ الجرِّ، وأضفتَ الضربةَ إلى السوطِ، ثم حذفتَ المضافَ وأقمتَ المضافَ إليه ، وهو آلةُ الضربِ مقامَ المصدرِ .

واعترضَ بعضُهم على هذا التقديرِ بأمورٍ :

أحدها : أنّ حذفَ حرفِ الجرِّ ليس بقياسٍ .

الثانى : أن (ضَرَبْتُهُ سوطاً) دالٌّ على المرّةِ الواحدةِ ، وكذلك إذا أردتَ أكثرَ من ذلك ، قلت : ضربتُه أسواطاً ، ولو كان على حذف الباءِ ، لم يَجزْ ذلك . وأيضاً تقول : ضَربتُه مِائةَ سوطٍ، ولا تريدُ أنّك ضَرَبْتَهُ المائةَ بسوطٍ واحدٍ ، فإنّه يصحُّ ذلك،وإنْ كانت بأسواطٍ معدَّدةٍ ، فدلّ على عدمِ صحّةِ هذا التقديرِ، وأُجيبَ[1] عنه ، بأنّ المرادَ المجازُ لا الحقيقةُ.

ومنها : المضافُ إلى المصدرِ ، إذا كان المضافُ هو كل المضافِ إليه ، أو بعضُه . فالأولُ ك: ضربتُه كلَّ الضربِ ، ف : (كلّ) مضاف إلى المصدرِ وهو : (الضربُ) . وكذا : ضَرَبْتُه أربعَ ضرباتٍ ، وخمسَ ضرباتٍ . ف : (ضرباتٌ) هى الأربعُ، والأربعَ هى / الضرباتُ ، وأصلُه : ضربتُه ضرباتٍ أربعاً ، فقدّمتَ الصفةَ ، وأقمتَها (٤٠٧/١) مقامَ المصدرِ ، وأخّرتَ المصدرَ ، وأضفتَها إليه .

الثانى : كقولك : ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضربِ ، ف : (بعض) مضاف إلى (الضرب) وهو جزء منه .

---

(١) في الأصل وأجبت

ومنها اسمُ الإشارةِ إلى المصدرِ ، كقولك : قلتُ هذا القولَ .

ولا يجوز أن تقيمَ (أن والفعل) مقامَ المصدرِ فتأتى به مؤكّداً . فلا تقول : قمتُ أنْ قمتَ ، ويكون معناه : قُمتُ قياماً ، وإن كان فى تقديرِه . وذهب الأخفشُ إلى جوازه ،(١) نقله أبو البقاء .(٢)

واعلم أنّ المصدرَ المؤكِّدَ ، لا يُثنّى ، ولا يُجمع ؛ لأنه موضوعٌ(٣) للجنسِ ، بدليلِ وقوعهِ على الكثيرِ والقليلِ منه ، وإنْ كان كذلك ، تعذّرت تثنيته ؛ لأن التثنيةَ ضمُّ شيءٍ إلى مثلِهِ من جنْسه ، وهذا لامثل له من جنسِه ؛ لانطلاقه على الجنس على اختلافِ أنواعِهِ ، ومقاديرِه .

وأما المصدرُ المؤكِّدُ لبيانِ النوعِ ، أو العددِ ، فيصحّ تثنيتُه وجمعُه ، لتعدّدِه ، فتقول / ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْن ، أي : نوعين من الضربِ ، وجلستُ جِلْسَتَيْن - بكسر الجيم - ، وعَلِمْتُ عِلْمَيْن ، تريد : علمَ الحديثِ والفقهِ ، وعُلوماً : تريدهُما وعلمَ النحوِ ، قال الله تعالى : (وَتظُنُّونَ بِاللّهِ الظُّنُونَا)(٤) فجمع . ويجوز أن تكون (عِلْمَيْن)(٥) و (عُلوماً) و (ظُنُوناً) ونحوها ، مفعولا به ، على [رأى](٦) .

وتقول : / ضربتُ ضَرْبتَيْن وضَرَباتٍ . (٤٠٨/١)

---

(١) انظر : الهمع : ١٨٧/١ .

(٢) أبو البقاء هو : عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين محب الدين أبو البقاء العكبرى البغدادى ، قرأ العربيه ، وأقرأ النحو واللغة، من مصنفاته ، إعراب القرآن ، وإعراب الشواذ، مات سنه ٦١٦، (بغية الوعاة) المجلد الثانى : ص ٣٨ - ٣٩ .

(٣) فى الأصل هكذا :" موضع " .

(٤) سوره الأحزاب : آيه : ١٠ .

(٥) فى الأصل : (علم) ، والصواب ما أُثبته .

(٦) زيادة تقتضيها السياق .

وذهب جماعةٌ إلى أن الذى لبيان النوع : لايثنّى ولايجمع، قالوا: وهو نصّ سيبويهِ . وأجاز سيبويهِ فى (ضَرَبْتُ ضربتين) ونحوه ، أن ينتصبَ على الظرفِ ، أي:قَدْرَ ضَرْبَتَيْنِ،(١) كما تقول :«انْتَظِرْ بهِ نَحْرَ جَزُورَيْنِ»(٢) .

لايقتضي العاملُ أكثرَ من مفعولٍ واحدٍ مطلقٍ ، فإن أُتيتَ بمفعولين كقولك : ضربتُه ضرباً شديداً ضربتين ، كان الثانى بدلا ، أو مفعولاً على السّعة ، كما فى الظرفين .

[خلاف النحاة فى جواز وقوع المفعول المطلق بغير لفظه] .(٣)

قال : " وقد يكونُ بغيرِ لفظهِ ، مثل : قَعَدْتُ جُلُوساً " .

اختلفَ النحاةُ فى جوازِ إعمالِ أحدِ الفعلين المتّفقين فى المعنى فى مصدر الآخر، سواءٌ جَمَعَهُما اشتقاقٌ واحدٌ ، كقوله تعالى : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً)(٤) (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأرضِ نَبَاتاً)(٥) فإن مصدرَ(تَبَتَّلْ إليهِ) : تَبَتّلاً(٦) و(أَنْبَتَ): إِنْبَاتاً(٧) . أو لا، كقولك : قعدتُ جلوساً ، وأبْغَضْتُهُ كَرَاهةً ، وأعْجَبَنِى حُبّاً ، فمنهم من أجازه ، وهو الذى أورده الشيخ ، ونسبه الثمانينى(٨) إلى الأكثرين ، وبعضهم إلى المبرد(٩)، وآخرون إلى المازنى،(١٠)

---

(١) الكتاب : ٢٣٠/١ .
(٢) ورد فى المصدر السابق ، نفس الجزء والصفحة ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٢ . وشرح الكافية الشافية : ٦٨٥/٢ ، وشرح التصريح : ٣٣٨/١ .
(٣) عرض الدكتور : عبد الكريم جواد كاظم هذه القضية بالتفصيل فى كتابه : (دراسة نحوية فى علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه) ص ٨٠ - ١٠٢. دار البيان العربى للطباعة والنشر جدة ، الطبعة الأولى .
(٤) سورة المزمل ، آية (٨) .
(٥) سورة نوح ، آية (١٧) .
(٦) في الأصل : (تبتيلا) .
(٧) في الأصل : (نباتا) .
(٨) هو عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانيني النحوى الضرير ، إمام فاضل واديب كامل ، أُخذ عن ابن جنى ، له شرح اللمع ، وشرح التصريف المملوكى المقيد فى النحو ، مات سنة ٤٤٢ . (بغية الوعاة : ٢١٧/٢) .
(٩) المقتضب: ٢١١/١ - ٢١٢ .
(١٠) انظر : شرح الكافية للرضى: ١١٦/١، شرح الكافية لابن جماعة : ١٠٧ تحقيق: د. محمد عبد النبى عبد المجيد .
والمازنى هو:بكر بن محمد،من بنى مازن، كان أبوه محمد بن حبيب نحويا قارئا من مصنفاته : كتاب مايلحن فيه العامة ، وكتاب التصريف ، انظر:(الفهرست لابن النديم : ٥٧) مكتبة خياط ، شارع بلس ، بيروت .

وقد سُمِعَ من العرب: هو يَدَعُهُ تَرْكاً(١) . وقال امرؤ القيس:(٢)

وآلتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ .(٣)

ومنهم من يرفضه، ونسبه بعضهم (٤) إلى سيبويه (٥) ، وقال: إنما يعمل الفعلُ فيما اشتقَّ من لفظِهِ، فإذا وقعَ بعدَهُ / مصدرٌ من غير لفظِهِ، كان (٤٠٩/١) الفعلُ الموافِقُ للفظِ (٦) المصدرِ مضمراً

فيقدَّر في قوله تعالى: (وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً)(٧) فَنَبَتُّم نَبَاتاً، وفي قولك: قَعَدْتُ جلوساً: قَعَدْتُ فَجَلَسْتُ جُلُوساً، وفي أَبْغَضُهُ كراهةً: فَكَرِهْتُهُ كَرَاهَةً، وفي أَعْجَبَنِي حُبّاً: فَحَبَبْتُهُ حُبّاً، وكذا كل ماجاء في ذلك»

---

(١) انظر الكتاب: ٨٢/٤، المقتضب: ٢١٢/١ .

(٢) امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي، من الطبقة الأولى، قال فيه لبيد: إنه أشعر الناس .

(الشعر والشعراء: ٥٠/١) طبعة محققة مفهرسة، الطبعة الثانية ١٩٦٩م.

(٣) عجز بيت، وهو بتمامه:

ويوماً على ظهرِ الكثيبِ تعذَّرتْ ... عليَّ وآلتْ حلفةً لم تَحَلَّلِ

أنظر: الديوان: ص ١٢، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الثالثة، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك: ٤٦٧/١، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ والهمع: ١٨٧/١، وشرح المعلقات السبع للزوزني: ص ١٤ .

الشاهد:

قيام المصدر المرادف وهو (حلفة) مقام المؤكد لـ: (آلت).

(٤) ممن نسب هذا الرأي لسيبويه: ابن خروف، انظر: (توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك)، للمرادي: ٧٨/٢) شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الثانية .

(٥) وبالرجوع إلى كتاب سيبويه تبين أنه يجيز إعمال أحد الفعلين المتفقين في المعنى في مصدر الآخر، سواء جمعهما اشتقاق واحد، أم لم يجمعهما، وعليه فهو لم يرفض إعمال أحد الفعلين المتفقين في المعنى في مصدر الآخر المغاير له في الاشتقاق، ولم يتدخل بتقدير فعل له كما ذكر الشارح .

انظر: (الكتاب: ٨١/٤ - ٨٢) .

(٦) في الاصل عبارة مقحمة بين كلمة (اللفظ) وكلمة (المصدر) وهي: (إنما يعمل الفعل فيما اشتق من لفظه) ولعلها انتقال نظر حيث إنها مذكورة قبل ذلك بقليل .

(٧) سورة نوح، آية ١٧ .

وحذفَ الفعلَ الثانى لدلالةِ الأوّلِ عليه • ورجّحَ المذهبُ الأولَ بعدمِ الإضمارِ ، وبأنه انتصبَ فى (قَعَدَ القُرْفُصَاءَ) ونحوه ، وليس هناك مصدرٌ من لفظِه ، وفيه الخلافُ المتقدّمُ • ومنهم مَنْ لَمْ يجعل (قعدتُ جلوساً) من ذلك ، وقال : ليسا بمعنى ، فـ : (الجلوس) عن رقاد ، و (القعودُ) عن قيامٍ •

اعلم أنّه يجوزُ تقديمُ المصدرِ على عامله مطلقاً ، سواءٌ كان مُنكّراً أو مُعرّفاً ، وسواءٌ كان عاملُه فعلاً ، كقولك : ضَرباً ضَربتُ زيداً ، أو اسمَ فاعلٍ ، كقولك: قياماً أنا قائمٌ ، او اسمَ مفعولٍ ، كقولك : ضرباً زيدٌ مضروبٌ ، إلا أن يكون العاملُ فيه مصدراً مقدرًا ب (أنْ والفعل) ، كقولك : عجبتُ منْ ضربِ زيدٍ عمراً ضرباً كثيراً ، فلا يجوز تقديمُه ، فلا تقول : عجبتُ ضرباً كثيراً من ضربِ زيدٍ عمراً ؛ لأنه موصول ، ولايتقدمُ شيءٌ من الصلةِ على الموصولِ • ويجوزُ تقديمُه على الفاعلِ / فتقول : عجبتُ منْ ضربِ ضرباً كثيراً زيدٌ عمراً • (١/٤١٠)

وإذا قلت : مررتُ بهم جَمعاً ، أو كُلاً ، أو عامّةً ، فهى عند الأخفش منصوباتٌ على المصدرِ (١) ، والخليلُ ينصبُ(٢) (جَمْعاً) و (كُلّاً) على الحالِ و(قاطبةً) و (طُرّاً) على المصدرِ •(٣)

---

(١) انظر الأصول فى النحو : ١/١٦٣ •

(٢) هو ابن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدى الأزدى ، كان أول من استخرج العروض وكان الغاية فى استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، صنف كتاب العين توفى سنة ١٧٤هـ

(أخبار النحويين البصريين) للسيرافي : ص ٣٠ ، تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي وغيره •

(٣) الكتاب : ١/٣٧٦ - ٣٧٧ •

[حذفُ عامل المصدر جوازًا ، ووجوبًا (سماعا)]

قال : " وقد يُحذفُ الفعلُ لقيام قرينةٍ جوازاً ، كقولك لمن قَدِمَ: خيرَ مَقْدَمٍ(١)، ووجوباً سماعا مثل : سَقياً ، ورَعْياً ، وخَيْبةً ، وجَدْعاً ، وحَمْداً ، وشُكراً ، وعَجَباً ".(٢)

اعلم أنّ المصدرَ قد لايكونُ له فعلٌ يُذكرُ معه ، نحو : وَيْحَكَ ، ومعناه : الترحُّم ، وَوَيْلَكَ ، ومعناه : الفضيحةُ ، وَوَيْسَكَ ، ومعناه : الرّأفةُ والاستملاحُ ، وَوَيْبَكَ ، وهو قليل . وهى منصوبةٌ بأفعالٍ مقدَّرةٍ من غيرِ لفظها ، تقديره : أُلزمهُ اللهُ ويلاً .(٣)

وتقول : وَيْحاً له ، ووَيْلاً له ، ووَيْساً له(٤) ، فالجار والمجرور فى موضع الفاعل لها ، ويجوز رفعُها ، فتقول : ويحٌ له ، ويسٌ له ، وويلٌ له ، على الابتداء لتضمنِها معنى الدعاءِ ، والجارُّ والمجرورُ فى موضعِ الخبرِ .

وقال ابنُ عصفورٍ : التزموا رفعَ (وَيْحٌ له) ، كما التزموا نصب (تَبّاً لهُ) . والأكثرُ فيه أن يكونَ له فعلٌ ينتصبُ به ، وهذا الفعلُ الناصبُ له قد يحذفُ ويبقى المصدرُ ، إذا كان لغيرِ التأكيدِ ، ولايجوزُ فى التأكيد ؛ لمنافاةِ / الحذفِ التوكيدَ . وهو فى ذلك على قسمين : قسمٌ يجوز حذفُه والإتيانُ به ، وقسمٌ يجبُ(٥) حذفُه . (٤١١/١)

---

(١) ورد فى الكتاب ٢٧٠/١ ، المفصل : ص ٣٢ . الإيضاح فى شرح المفصل : ٢٢٤/١ ، لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراينى : ص ٢٧٧، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، دار الرفاعى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، والفوائد الضيائية : ٣١١/١ .

(٢) سبق تخريجها .

(٣) فى الأصل اضطراب : " الزمه الله ولى وويلا " .

(٤) فى الأصل " ويحا له " .

(٥) فى الأصل : " لايجب حذفه " ولعل الصواب حذف (لا) .

فالذى يجوز(١) حذفه وذِكْرُهُ هو الفعل المفهومُ مع حذفِهِ ، كقولك لمن قدم [مِنْ](٢) سفر : خَيْرَ مَقْدَمٍ . أصله : قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ ، ويجوز ذكره فتقول : قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ . وكقولك لمن يخلف موعده : (مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ)(٣)، وللغضبان : (غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم)(٤). أصله : يُعِدُ مواعيدَ عُرْقُوبٍ ، وتَغْضَبُ غَضَبَ الخيلِ .

ويجوز رفعه بتقديرِ مبتدإٍ محذوفٍ .

والذى يجبُ حذفُهُ، ينقسمُ قسمين : مسموعٌ ، ومقيسٌ ؛ فالمسموعُ على ماذكره المصنفُ وغيرُهُ ، كقولك : سقياً ، ورعياً ، وخيبةً ، وجَدْعاً ، وتَعْساً ، ونَكْساً ، وحَمْداً ، وشُكْراً ، وعَجَباً . وأصله : سقاكَ اللهُ سقياً ، ورعاكَ اللهُ رعياً ، وخَيَّبَهُ اللهُ خيبةً ، أوخابَ خيبةً ، وجدعَ اللهُ أنْفَهُ جدعاً ، وحَمِدَ بِكَ حمداً ، وشَكَرَ بك شُكْراً ، وعجبتُ منك عجباً ، وكذا قولهم : بُعْداً ، وسُحْقاً ، وكذا قولهم : (أفعل ذلك وكرامةً ، ومسّرةً) أى : وأكرمُكَ كرامةً ، وأسُرُّكَ مسرةً ،و(لاأفعلُ ذلك ولاكيداً) أى : ولا أكادُ كيداً ، و(لاهَمّاً) أى : ولاأهُمُّ هَمّاً . و(لا أفعلُ ذلك ورَغْماً / وهَوَاناً) أى : وأرْغِمُكَ رَغْماً ، وأهِنُكَ هَوَاناً (٥). فهذه مصادرُ مسموعةٌ ، التزموا حذفَ الفعلِ معها تخفيفاً لكثرةِ استعمالها ، ووضعِ المصدرِ موضعَ الفعلِ . (٤١٢/١)

---

(١) فى الأصل : فالذى يجب .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الكتاب : ٢٧٢/١ ، والمفصل : ص ٣٢ ، وشرح المفصل : ١١٣/١ ، والإيضاح فى شرح المفصل : ٢٤٢/١ ، مجمع الأمثال للميدانى : ٣١١/٢ ، لباب الإعراب : ص ٢٧٧ .

(٤) الكتاب : ٢٧٣/١ ، وشرح المفصل : ١١٣/١ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢٢٦/١. مجمع الأمثال للميدانى : ٥٦/٢ .

(٥) وردت هذه المصادر السماعية فى : شرح المفصل لابن يعيش : ١١٤/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٢٢٨/١ ، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور : ٤١٩/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٦٦٢/٢ ، شرح جمل الزجاجى لابن هشام : ص ٣٧٠ .

قال المصنِّفُ : " وهي في المعنى مُعَلَّلةٌ بالكثرةِ ، إلّا أنه لمَّا تعذّر معرفة ماكثُرَ فيها ، احتيج إلى السماعِ ، إذ لايقدر على ضابط يُعرَفُ به ماكَثُرَ ممّا لم يَكْثُرْ (١)" انتهى .

وعن ابن مالك (٢): كلُّ مصدرٍ قُصدَ به الطلبُ(٣) كالأمر ، والدعاء ، فوجوبُ حذفِ فعلِهِ قياساً ، لاسماعاً (٤)، فإذا قلت : (قياماً) أمراً ، كان حذفُ فعلِهِ واجباً ، وكذلك (ضرباً) و (انطلاقاً) وغيرَ ذلك من المصادر ، ومنه (غُفْرَانَكَ) .

وإن كان خبرا : فوجوبُ حذفِ فِعْلِهِ مقيسٌ عند الفراءِ(٥) والأخفشِ ، مسموعٌ عندَ غيره (٦)، وهو يخالفُ ماذكره المصنِّفُ في نحو : سقياً ، ورعياً .

وإذا أتيتَ بعد هذه المصادرِ بمجرورٍ ، كقولك : سقياً لَكَ ، ورعياً لَكَ ، وخيبةً لَهُ ، وحمداً لَكَ ، وعجباً لَكَ ، كان للتبيين ، والمجرور في موضع خبر مبتدإٍ محذوفٍ ، تقديرُه : هذا الدعاءُ لك ، أوكلامي لَكَ ، أو هَذَا لك ، وليس

---

(١) شرح الكافية ، لابن الحاجب : ٢٨/١ .

(٢) هو : محمد بن عبد الله بن مالك ، العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي ، تصدر لإقراء العربية ، له مجموعة تسمى الفوائد وهو الذى لخص منه التسهيل ، توفى سنة ٦٧٢(بغية الوعاة : المجلد ١٣٠/١ - ١٣٣).

(٣) في الأصل : الطالب .

(٤) شرح الكافية الشافية : ٦٦٢/٢ - ٦٦٣ .

(٥) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة :
والفراء : هو أبو زكريا يحى بن زياد الفراء ، أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى ، يميل إلى الاعتزال ، من مصنفاته : معانى القرآن، والمذكر والمؤنث في القرآن ، مات سنة ٢٠٧ ،(بغية الوعاة : المجلد الثانى ، ص ٣٣٣).

(٦) شرح الكافية لابن جماعة : ص ١٠٩ ، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك : ١٩١/١ ، طبعة ١٣٥٩ هـ .

معمولا للمصدر ، إذْ لو كان معمولاً له ، لقيل : سقياً إيَّاكَ ، كما تقول : سَقَى اللَّهُ إيَّاكَ ، ولاتقول سقى اللَّهُ لكَ ، بخلافِ المجرورِ / مع ويحاً لَهُ ، وويلاً لَهُ ؛ (٤١٣/١)
فإنه معمولٌ للمصدرِ .

قال المبرِّدُ : ويجوزُ تقديمهُ ، فتقول : لَكَ سَقْياً .(١)

وقد وقعت أسماءُ المصادرِ الملزم معها حذفُ الفعلِ ، نحو : سُبْحَانَ اللَّهِ ، ومَعَاذَ اللَّهِ ، وعَمْرَكَ اللَّهَ ، وقَعْدَكَ اللَّهَ ؛ فسبحانَ عند المازنيِّ ، والمبرِّدِ(٢) والزمخشريِّ (٣) ، اسمُ مصدرٍ علمٌ على التسبيح ، كعثمان . وقوله :

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ (٤).

---

(١) الكامل ٥٢/١ .

(٢) المقتضب : ٢١٧/٣ .

(٣) المفصل : ص ٣٣ .

وهو : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ،كان نحويا فاضلا ، صنف كتبا حسنه منها الكشاف عن حقائق التنزيل ، والفائق في غريب الحديث ، مات سنة ٥٣٨هـ (نزهة الألباء في طبقات الأدباء) لابن الأنباري ص ٣٩١، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم (طبقات المفسرين ، للسيوطي : ص ١٢٠)، تحقيق : علي محمد عمر ، مكتبة وهبه بالقاهرة .

(٤) عجز بيت ، وهو بتمامه :

(أقولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ .. سُبْحَانَ مِنْ علقمةَ الفَاخِرِ)

نسب إلى الأعشى وهو في ديوانه : ص ٩٤، دار صادر ، بيروت ، وانظر: الكتاب ٣٢٤/١، كتاب الكتاب ، لابن درستويه :٧٩، تحقيق: ابراهيم السامرائي ، ود.عبد الحسين الفتلي،شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي: ١٥٧/١، تحقيق : د. محمد علي سلطان ، دار المأمون للتراث والنشر ، دمشق ، بيروت ١٩٧٩م ، الأمالي الشجرية : ٣٤٧/١ ، وشرح المفصل : ١٢٠/١، والخزانة ٤١/٢ - ٤٢ . وورد بدون نسبة في : معاني القرآن للأخفش : ٥٧/١ ، تحقيق : د.فائز فارس الطبعة الثانية : ١٤٠١هـ ، ومجالس ثعلب القسم الأول ص ٢١٦، تحقيق : عبد السلام هارون ، المقتضب ٢١٨/٣ ، الخصائص لابن جني:١٩٧/٢، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، والمخصص لابن سيده ١٨٧/١٥ ، ١٦٣/١٧ دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨هـ، الإيضاح في شرح المفصل :٨٨/١، المقرب:١٤٩/١، شرح الكافية للرضي:٢٤٤/١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٣٥/١ . وروايته في الديوان :

أقول لما جاءني فجره .. سبحان من علقمة الفاجر .

الشاهد:(سبحان) منع الصرف ، للعلمية والألف والنون على مذهب المازني والمبرد والزمخشري .

فلم يصرفه للعلمية ، والألف والنون ، ولو كان مصدراً لكان فعله سبَح بالتخفيف ، كشكر شكراناً ، وكفر كفراناً ، قالوا : ومدلول سبّح : سُبْحَانَ اللهِ ، ومدلول سُبْحَانَ اللهِ : براءةٌ من اللهِ ، فمدلول أحدهما لفظٌ، والآخرُ معنىً .

وقال ابنُ خروف (١) : (سُبْحَانَ) مصدرٌ مغيّرٌ من تسبيحا ، حُذِفَ بعضُ الحروفِ ، وزيدتْ الألفُ والنونُ ، ومعناه : التنزيهُ والبراءةُ ممّا ينبغي أن يُنزّهَ اللّهُ عنهُ ، فكأنه في موضع : تَنْزِيْهاً لله وبراءةً ، ونُصبَ بإضمارِ فعلٍ من لفظه ، أو معناه ، وهو مضافٌ إلى المفعولِ ، أي : أُسبّحُ اللّهَ تَسْبِيحاً .
وقد استعمل مقطوعاً عن الإضافةِ ، منوناً في قوله :

(سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً يعوذُ بِهِ) (٢)

وغيرَ منون في قوله :

(سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ) (٣)

والأولُ القياسُ .

وعن ابن مالك : إنّما لمْ يُنوّنْ في قوله : (سبحانَ مِنْ / عَلْقَمَةَ) : لأنه (٤١٤/١) مضافٌ إلى محذوفٍ مقدّرِ الثبوتِ . (٤) قال الزمخشري : وقد تُجْرى أسماءٌ غيرُ مصادرَ

---

(١) هو : علي بن محمد ،كان إماما في العربيه ، أُخذ النحو من ابن طاهر، أقرأ النحو بعدة بلاد ، من مصنفاته : شرح سيبويه ، مات سنه ٦٠٩، (بغية الوعاة المجلد ٢٠٣/٢ .

(٢) صدر بيت وهو :

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً يعوذُ بِهِ ... وقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

ورد منسوبا إلى أمية بن أبي الصلت في الكتاب ٣٢٦/١، والأمالي الشجرية ٣٤٨/١ ، ومنسوبا إلى ورقة بن نوفل في الخزانة ٣٧/٢، ومنسوبا إلى زيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيبوية ١٩٤/١، وبدون نسبة في مجالس ثعلب : ٢١٧/١ ، والمقتضب : ٢١٧/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٨٩/١، وشرح الكافية الشافية : ٩٥٩/٢، وشرح الكافية للرضى ٢٤٤/١، والهمع ١٩٠/١ .
(الجودى) : جبل بآمد ، وقيل بالجزيره .
(الجُمُد) بضمتين : جبل بنجد .
الشاهد :
قوله : (سبحانا) حيث استعمل منونا مقطوعا عن الإضافة .

(٣) سبق تخريجه في ص ٢١

(٤) شرح الكافية الشافية : ٩٥٩/٢ - ٩٦٠ .

هذا المجرى ، وهى على ضربين : جواهرُ ، نحو : تُرْباً وجَنْدَلاً ، وفاهَا لِفيك . وصفاتٌ ، نحو هَنِيئاً مَرِيئاً ، وأعائِذاً بك ؟ ، وأقائِماً وقد قعَدَ الناسُ؟ وأقاعِداً وقد سار الركبُ ؟(١) .

[مواضع حذف العامل فى المصدر وجوبا (قياسا)] .

قال : وقياساً فى مواضعَ : منها ما وقعَ مثبتاً بعد نفى أو معنى نفى داخلاً على اسم لا يكون خبراً عنه ، أو وقعَ مكرراً مثل : (ما أنتَ إلاّ سَيْراً) ، و (أنْتَ سيرَ البريدِ) ، و (أنْتَ سَيْراً سَيْراً) . ومنها ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدِّمة ، مثل : " فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فإمَّا مَنّاً بَعْدُ وإمّا فِدَاءً" .(٢)

القسمُ الثانى : ما حُذِفَ فعلُه قياساً ، وهو : ما عُلِمَ له ضابطٌ كلّيٌّ بالاستقراءِ يُجرى عليه ، وذلك فى مواضعَ :-

منها : إذا كان المصدرُ مثبتاً ، واقعاً بعد نفى ، أو معنى نفى ، داخلاً على اسم لا يكونُ المصدرُ خبراً عن ذلك الاسم . فقولنا :(إذا كان المصدرُ مثبتاً) احترازٌ(٣) عما إذا كان منفياً ، كقولك : ما أنْتَ سَيْراً ، وقولنا :(واقعاً بعد نفى) احترازٌ عما وقع منه مثبتاً من غيرِ تقدُّم نفيٍ ، كقولك:زيدٌ سيراً، وقولنا:(أو معنى نفى) ليدخل فيه : إنّما زيدٌ سيراً ؛ لأنّ معناه : مازيدٌ إلاّ سيراً، وقولنا : / (داخلا على اسم)-أي : يكون النفى داخلاً على اسم - احترازٌ(٤) من أن يكونَ داخلاً (١/٤١٥) على فعلٍ ، كقولك : ما سِرْتُ إلاّ سيراً ، وقولنا : (لا يكون خبرا عنه)- أى :لايجوز أن يكون ذلك المصدر خبراً عن الاسم الذى دخل عليه النفى - احتراز(٥) من نحو قولك : ما سيرى إلاّ سيرٌ شديدٌ ، فإذا وُجدَ هذا الضابطُ وُجِدَ حذفُ الفعلِ ، كقولك : ما أنتَ إلاّ سيراً ، وما أنت إلاّ سيرَ البريدِ، وإنّما أنتَ سيراً ، ف : (سيراً) مثبتٌ وَقَعَ بعدَ نفيٍ ، داخلٍ على اسمٍ لا يجوزُ أن يكون خبراً عنه ، وإنّما يجوزُ الإخبارُ بالسير عن أسماءِ الأشخاصِ مبالغةً . وأصله : ما أنْتَ إلّا تسيرُ سَيْراً ، فحَذَفَ (تسير).

---

(١) المفصل : ص ٣٣ -٣٤.
(٢) سورة محمد : آية ٤ .
(٣) فى الأصل : " احرازا" ولعل الصواب ما أثبته .
(٤) في الأصل : " احرازا " ، ولعل الصواب ما أثبته .
(٥) في الاصل : " احرازا " .

ومنهـــا :

المصدرُ الواقعُ مكرَّراً فى موضعِ الخبرِ عمّا لا يصحُّ أنْ يكونَ خبراً عنـــه فى الظاهرِ ، كقولك : زيدٌ ضرباً ضرباً ، وأنتَ سيراً سيراً، جعلوا تكرارَهُ بـــدلاً [من] (١) منزلةِ ذكرِ الفعلِ ، وعوضاً عنه ؛ ولذلك لم يجمعوا بينهما ، وليـــس ضرباً ضرباً من هذا الباب . فإن لم يقعْ فى موضعِ الخبرِ عما لا يصحُّ أن يكونَ خبراً عنه لم يُثبتْ بالفعلِ ، فتقول : ضربتُ ضرباً ضرباً ، قال اللهُ تعالى : " كَلَّا (٢) إذا دُكَّتِ الأرضُ دكاً دكاً " (٣)

/ومنهـــا : (٤١٦/١)

المصدرُ الواقعُ تفصيلاً لعاقبةِ مضمونِ جملةٍ متقدِّمةٍ ، فإنه يحذف فعلـــه ، كقوله تعالى : (فَشُدُّوا الوثاقَ فإمَّا منّاً بعـدُ وإمّا فِدَاءً) (٤)، (فشدوا الوثاق) جملةٌ متقدمةٌ . فقوله : (فإمّا منّاً بَعْدُ وإمّا فِداءً) تفصيلٌ لأثرِ (شدوا الوثـاق) وعاقبتِهِ ، وأصله : فإمّا أنْ تَمُنُّوا منّاً ، أو تَفدُوا فِداءً .

قال الشيخ : فإنْ وقعَ تفصيلاً لا لأثرِ مضمونِ جملةٍ متقدِّمةٍ لم يحذفْ فعلـــه كقولك : زيدٌ إمّا أنْ يُسافرَ سفراً قريباً أو بعيداً. (٥)

قال : " ومنها ما وقعَ للتشبيه علاجاً ، بعد جملةٍ مشتملةٍ على اسم بمعناهُ وصاحبه ، مثل : (مررتُ فإذا لهُ صوتٌ صوتَ حمارٍ)، و(صُراخٌ صراخَ الثّكلى).

ومنها ما وقعَ مضمونَ جملةٍ لا محتملَ لها غيرُهُ ، مثل : (لهُ عَلَيَّ ألفُ درهـــم اعترافاً) (٦) [ويسمى توكيداً لنفسِهِ . ومنها ما وقعَ مضمونَ جملةٍ لها محتملٌ غيرُهُ، مثل : زيدٌ قائمٌ حقاً]، ويسمَّى توكيداً لغيرِهِ . (٧)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) فى الأصل : " حتى إذا دكت الارض دكا دكا ".

(٣) سورة الفجر : آية ٢١ .

(٤) سورة محمد : آية ٤.

(٥) شرح الكافية ، لابن الحاجب : ٢٨/١ ، دار الطباعة العامرة.

(٦) الكتاب : ٣٨٠/١، المفصل :٣٢، الإيضاح فى شرح المفصل : ٢٣٣/١، شرح جمـــل الزجاجى ، لابن عصفور : ٤٢٤/٢.

(٧) فى الأصل هكذا:"ألف درهم اعترافا ثم حقا، ويسمى توكيد الغيره "ولعل ما أُثبتـــه بين المعقوفتين هو الصواب . انظر: الكافية فى النحو : ص ٨٥).

من المصادرِ التى يجبُ حذفُ فعلِها قياساً : المصدرُ المشبّهُ بهِ الواقعَ بعد جملةٍ مشتملــةً على اسم بمعنى المصدرِ، أو على صاحبِ المصدرِ ، فقولنا :(المشبّهُ به) احترازٌ[1] عن المصدرِ غيرِ المشبهِ به، كقولك : لزيدٍ صوتٌ صوتٌ حسنٌ ، وقولنـا : (الواقع علاجا) احترازٌ[2] عن المصدرِ الواقعِ غيرَ علاجٍ ، كقولك : (فإذا لـــهُ رأسٌ رأسُ ثورٍ) ، و (إذا لهُ كفٌّ كفُّ أسدٍ) ، فيُرفعُ الثانى على البـــدلِ ، أو النعتِ / إنْ كان نكرةً ، وإنْ كان معرفةً فعلى البدلِ فقط • ولا يجوز نصبُـه (٤١٧/١) على المصدرِ ؛ لأنّ الأوّلَ ليس فى معنى الفعلِ،وكذا قولك : مررتُ فإذا لهُ عِلـــمٌ عِلْمُ الخِضر[3] وعقلٌ عقلُ يحى ، إذا أردت به [الغريزة فإنه لا يجوزُ نصبُه علــى المصدرِ ، إذْ لا معالجةَ تؤذنُ بالفعلِ][4]، فإنْ أردتَ ب : (العلم) ظهورَ آثـارِه من الفصاحةِ وتقريرِ الأدلةِ ، وب (العقْلِ) ظهورَ آثارِه من الحِكَمِ والتدبـــيرِ، كان علاجاً ، فيجوز نصبُه على المصدرِ • وقوله : (بعد جملةٍ) احترازٌ مـــن أنْ يقعَ لا بعدَ جملةٍ، كقولك :(الصوتُ صوتُ حمارٍ) • وقوله : (مشتملةٌ على اســم بمعناه) احترازٌ من أنْ يقعَ بعدَ جملةٍ غيرِ مشتملةٍ على اسم بمعناه ، كقولـــك: (مررتُ فإذا لهُ صوتُ حمارٍ)• وقوله : (وصاحبه) يحترز به عَنْ أنْ لا تكونَ الجملـةُ مشتملةً على اسمِ صاحبِ المصدرِ ، كقولك : (مررتُ فإذا فى الدارِ صوتٌ صوتُ حمارٍ)، و (إذا لهُ صراخٌ صراخُ الثّكْلى) ، تقديره : يُصوِّتُ صوتــاً مِثْلَ صوتِ حمارٍ، فــإذا اجتمعت هذه الشرائطُ فى المصدرِ ، وجب حذفُ فعلِه ، كقولك : (مررتُ فإذا لزيـــدٍ صوتٌ صوتَ حمارٍ) ، و (إذا له صراخٌ مِثلَ صُراخِ الثّكلىٰ)•[5]

وذهب بعضهم إلى أن النّاصبَ له المصدرُ المقدّمُ ، وهو : (صوتٌ) و (صراخٌ) لا فعلٌ مقدّرٌ ، نقله الشيخُ في أمالي / المفصّل •[6] (٤١٨/١)

---

(١) في الأصل احرازا (٢) في الأصل : " عاجلا احرازا "

(٣) الخَضِر بفتح الخاءوكسر الضاد •• ويجوز في العربيةِ الخِضْر بكسر الخاءوسكون الضاد وهو أفصح عند الجوهري - أفاده اللسان مادة (خضــر)

(٤) فى الأصل سقط واضطراب على النحو التالى : " إذا أردت به الغير يرى لأنــه إذا كان أذن بالفعل ودل عليه " ولعل ما أثبته هو الصواب •
انظر: (شرح الكافية لابن جماعة : ص ١١١)•

(٥) ورد فى الكتاب : ٣٥٥/١ ، الأمالى النحوية : ١٣٨/٢، شرح جمل الزجاجى، لابـــن عصفور : ٤١٧/٢، شرح الكافيةِ الشافية : ٦٦٧/٢، شرح الكافية للرضى: ١٢١/١ ، شرح ابن عقيل على الألفية: ١٨٣/٢، الفوائد الضيائية: ٣١٦/١ •

(٦) الأمالى النحوية: ١٣٨/٢•

قال المبرِّد : وإنّما يتعيّن نصبُه على المصدرِ إذا كان معرفةً ، فإنْ كان نكرةً جازَ أنْ يكونَ مصدراً ، وأن يكونَ حالاً ، أى : يخرجه في هذهِ الحالةِ[1] .
وإذا مدحتَه بأنه مستقرٌّ فيه ، فالأحسنُ الرفعُ . تقول : (له علمٌ علمُ الفقهاءِ) و (رأىٌ رأىُ القُضاة)[2] ؛ لأنّك إنّما تمدحهُ بأنّ هذا قد استقرَّ فيه ، وليس الأصلحُ في حقِّهِ أنْ تخبرَ أنّك رأيتَهُ فى حالِ تعلّمٍ ، فاستدللت بذلك على علمِه .

وممَّا يُخْتَارُ فيه الرفعُ ، قولك : عليه نَوْحٌ نوحُ الحمامِ[3] ؛ لأنّ الهاءَ في (عليه) اسمُ المفعولِ ، وهى فى قولك : (له) اسمُ الفاعلِ ، ويجوز نصبُه لدلالةِ النوحِ على نائحٍ ، كأنّك قلت : يَنوحون نوحَ الحمامِ .[4]

ومنها : ما وقع مضمونَ جملةٍ لا محتملَ لها غيرُهُ .

فقوله : (مضمون جملة) احترازٌ[5] من أنْ يقعَ مضمونَ مفردٍ ، كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْباً .

وقوله : (لا محتمل لها) احترازٌ[6] من غيره كالقَسْمِ الذى بعده ، فإذا وقعَ كذلك وجبَ حذفُ فعلِه ، كقولك : لهُ علَىَّ ألفُ درهمٍ اعترافاً . ف (اعترافا) مصدرٌ واجبٌ حذفُ فعلِه ، تقديره : أَعْتَرِفُ اعترافاً . ويسمّى هذا توكيدا لنفسه ؛ لأنَّ الجملةَ لا تحتملُ غيرَه .

ومَنها : ما وقعَ مضمونَ جملةٍ تحتملُ المصدرَ وغيرَه ، فقوله : (مضمون الجملة) احترازٌ[7] من أنْ يقعَ مضمونَ المفردِ ، وقوله : (يحتمل غيره) يخرج به المسألةَ المتقدّمةَ ، فإنَّ حَذْفَ الفعلِ وإنْ كان فيها واجباً لكنه / نوعٌ آخرُ ، (٤١٩/١)

---

(١) الكامل : ٨٤٦/٢ - ٨٤٧ .
(٢) الكتاب : ٣٦١/١ ، الكامل : ٨٤٧/١ ، شرح الكافيةِ ، للرضى : ١٢١/١ .
(٣) الكتاب : ٣٦٥/١ ، الكامل : ٨٤٧/٢ ، حاشية الخضرى : ١٩٣/١ .
(٤) انظر: الكامل ٨٤٧/٢ - ٨٤٨ .
(٥) في الأصل : " احرازا " . والأولى ما أثبته .
(٦) في الأصل : " احرازا "
(٧) في الأصل : " احرازا "

كقولك : هذا ابني حقّاً ، وأخي حقّاً ؛ لأنه يحتمل بنوّة التبنّي ، وبنوّة النّسب ، وأخوّة النسب ، وأخوّة الإسلام . فإذا قلت : (حقّاً) بيّنت أنّ مرادك البنـوّة الحقيقة[1] والأخوّة الحقيقة[2] وتقديره : أُحِقّ ذلك حقّاً ، فحذف الفعل واجبٌ . ومعناه : أنّي محقّ في ذلك ، غيرُ متجوّز ، ويسمّى هذا توكيداً لغيره . وقد أخذ على المصنِّف في تمثيله بقوله : زيدٌ قائمٌ حقّاً ، إذ : (زيدٌ قائمٌ)لا يحتمل معنى آخر .

والمصدر المؤكِّد لنفسه أو لغيره لا يستحقّ تقديمه على الجملة عند سيبويه[3]، كما لا يجوز تقديم مؤكِّد الاسم عليه ، وأجازه بعضهم .[4]

[المصادر التي بصيغة التثنية]

قال : " ومنها ما وقع مثنّىً ، مثل : لَبَّيْك وسَعْدَيْك " .

من المصادر ما جاء بلفظ التثنية ، كقولك : لبّيك ، وسعديك ، وحنانيك ، وهذاذيك ، ودواليك ، فهذه ألفاظ وردت بلفظ المثنّى مسموعةً ، والمراد بها : التكثير، وحذف الفعل فيها-وإنْ كانت مسموعةً- واجبٌ قياساً مستمرّاً ، وإنّما حذف ؛ لأنّها في معنى تكرير المصدر ، كأنّه قال : إلبَاباً[5] [إلبَاباً][6] ، وإسعاداً إسعاداً ، وحنوّاً حنوّاً ، فجُعِل المصدرُ المقدّرُ قائماً[7] مقام الفعل ولا يُجمع بينهما .

واختلفوا في معنى لبّيك على أقوالٍ :

أحدها : معناه إجابتي لك لازمةٌ يا ربّ ، وأنا مقيمٌ على طاعتك،مأخوذٌ من: لَبَّ بالمكان ، وألَبَّ به / ، إذا أقام به ، وثنّوه لأنّهم أرادوا إجابةً بعد إجابةٍ؛ (٤٢٠/١)

(١) ،(٢) كذا في الأصل (الحقيقة) بدون ياء النسبوهو يريد (الحقة) أو الحقيقة .

(٣) الكتاب : ٣ /١٤٣ (٤) المساعد : ٤٧٥/١ ، الهمع : ١٩٢/١ .

(٥) في الأصل هكذا : (البالبا) ولعل الصواب ما أثبته ، (انظر : شرح الكافيه للرضى : ١٢٦/١) (وشرح الكافيةلابن جماعة : ص ١١١).

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) في الأصل : " ثانيا" ولعل الصواب ما أثبته .

وثانيها: معناه محبتى لك يارب ، من قولهم : امرأة لَبَّةٌ ، إذا كانت عاطفة على ولدها ، وله محبة .

وثالثها: معناه اتجاهى لك وقصدى،من قولهم : (دارى تَلُبُّ دارَك) أى : تواجهها، وثُنّي للتوكيد .

ورابعها: معناه إخلاصى لك من قولهم : حبيبٌ لُبابٌ ، إذا كان خالصاً محضاً ، ومن ذلك : لُبُّ الطعام .

وخامسها: معناه طاعة لك وخضوعاً ، من قولهم : أنا مُلِبٌّ بين يديك ، أى: خاضعٌ .

وأما سَعْديك ؛ فقال الهروى[1]: ومعناه ساعدتُ طاعتك يارب مُساعَدة بعد مُساعدةٍ،وقال المازنىّ ، معناه : أسعدَ إسعادةً بعدَ إسعادةٍ،أو إسعاداً بعدَ إسعادٍ . وقيل : ثُنّي إتباعاً للبّيْك .

وأما حَنَانَيْك ؛ فمعناه : رحمةً بعدَ رحمةٍ،والحنان : الرِّقَّةُ، والرحمة، أي : ارْحَمْنا رحمةً بعدَ رحمةٍ .

ومعنى هَذَا ذَيْك : / هَذّاً بعدَ هَذٍّ،وأصله يهذُّ هَذّاً بعد هذٍّ[2]، أى : كفعلك المتكرّر ، وهو مصدرٌ مشبه به ، ونصبه سيبويه فى أحد قوليه علىٰ الحال .[3]

ودَوالَيْك ، معناه : التداول ، كأنّه قال : يَتَداولُهُ تداولاً بعدَ تداولٍ مثل تَدَاولك ، وهو مصدرٌ مشبهٌ به .

وهذا ذَيْك ودَوالَيْك تمثيلٌ لا يتكلَّمُ به ، وهذه الالفاظ كلُّها لفظها لفظُ المثنّى باتفاق / النحاة إلّا (لبَّيْك) . (٤٢١/١)

---

(١) هو : أبو الحسن على بن محمد الهروى ، كان عالما بالنحو ، وكان أيضا إماما فى الأدب ، جيد القياس ، من مصنفاته : الذخائر فى النحو ، الأزهية فى علم الحروف .

(معجم الأدباء) لياقوت : ٢٤٨/١٤ الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ .

(٢) فى الأصل : " بعد هذا " ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) الكتاب : ٣٥١/١ .

فذهبَ يونسُ (١) إلى أنه اسمٌ مفردٌ أصلُه : (لبّى) ، قُلبتْ ألفُه يـاءً ، لمّا أُضيفَ إلى المضمر ك : إلى ، ولدى ، وعلى (٢). وقيل : أصلُه لبَّبَ ،فاستثقلوا الجمعَ بين ثلاثِ باءاتٍ ، فأبدلوا الثالثةَ ياءً ، كما قالوا : تظنّيْتُ في :تظنّنْتُ ، وردّه سيبويه (٣) بقولهم : لبّيْ زيدٍ ، فجعلوه مع الظاهرِ بالياءِ ، ولو كان كما قال يونسُ ، كان مع الظاهرِ بالألفِ ، ك : على .

والكافُ في جميعِ ذلك في موضعِ جرٍ بالإضافةِ إليه ، وهي في (لبّيْـك)و (سعْديْك) ضمير مفعول . وفي (حَنَانَيْك) ضميرُ فاعلٍ إذا كانت واقعةً موقعَ فعلِ الأمر . وإن كانت واقعةً موقعَ فعلٍ هو خبرٌ ، كانت ضميرَ مفعولٍ مضافٍ إليه ، كالهاء في قول بعضهم : سُبْحَانَ اللّهِ ، وحَنَانَيْه ؛ لأنّ معناه : أسبّحُ الله ، واسْتَرْحِمُهُ ، والكافُ في (هَذَا ذَيْك) و (دَوَالَيْك) : ضميرُ فاعلٍ .

وذهبَ الأعلمُ (٤) إلى أنّ الكافَ في جميعِ ذلك حرفُ خطابٍ ، لا موضعَ لها من الإعراب ، وليست ضميراً كهي في : (ذلك) (٥) . قال : لأنّ جَعْلَ الكافِ اسماً مضافاً إليه ، يؤدّي إلى فساد المعنى ؛ لأنّ المصدرَ إذا أُضيفَ إلى غيرِ فاعلِ الفعلِ الناصبِ له ، كان مصدراً تشبيهاً ، ك : ضَرَبْتُ ضَرْبَكَ ، فيكون المعنى في (لبّيْك) : ألزم طاعتَك مثلَ طاعةِ غيرِك إذا لزمْتَها ، وفي (دَوَاليْك) : تداولتُ مُدَاولَتك ، أي: مِثْل مُداولَتِك . وغلطَ فيه ؛ لأنّه لوْ لمْ يكُ مضافاً لَمَا حُذِفَتْ / نونُهُ ؛ لأنّ نون المثنّى لا تحذفُ إلا للإضافةِ. (٤٢٢/١)

(١) هو : يونس بن حبيب ، بارع في النحو ، وروى عنه سيبويه ، وله قياس في النحو ومذاهب تفرّد بها ، توفي سنة ١٨٩ .
(أخبار النحويين البصريين) للسيرافي : ص ٢٧ ، تحقيق : طه الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤هـ .

(٢) الكتاب : ٣٥١/١ .

(٣) المصدر السابق

(٤) هو: يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار ، رحل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الإقليلي ، وصارت إليه الرحلة في زمانه ، مات سنة ٤٧٦هـ (بغية الوعاة) المجلد٣٥٦/٢.

(٥) الهمع : ١٩٠/١.

هذا آخرُ الكلام فى المفعولِ المطلقِ .

ومنها : أنْ يكونَ المصدرُ بدلَ الفعلِ (١)، نحو (٢): (ضَرْباً زَيْداً)، و (أَضَرْباً زَيْداً) ، أىْ: اضربْ زيداً وأتضربْ زيداً ، فحذف (اضربْ) و(أتضربْ) والمصدرُ بدلٌ منهما ، ولا يجمعُ بين البدلِ والمبدلِ [منه] (٣)

[إضمارُ المصدرِ]

واعلم أنّ المصدرَ قد يضمرُ ، كقولك : (عبدُ اللّهِ أظنّه منطلقٌ) (٤)، فالضمير فى (أظنّهُ) ضميرُ المصدرِ ، لا مفعولٌ به ، تقديره : أظنّ الظنَّ (٥)،

قال الزمخشريّ : وما جاءَ في الدعوةِ المرفوعةِ . من قوله (واجعلْهُ الوارثَ منّي) (٦) محمولٌ عندى على هذا (٧). انتهى .

فعلى هذا يكون التقديرُ : واجعلْ جعلاً ، والوارثُ: مفعولٌ أولٌ ، ومنّي : فى موضع المفعولِ الثانى ، أىْ: كائناً منّي .

---

(١) فى الأصل : " المصدر سان عمر الفعل " ولعل الصواب ما أُثبته ؛ لأن سياق الكلام بعد ذلك يدل عليه .

(٢) فى الأصل كلمه مطموسة ولعلها : نحو . (٣) زيادة يقتضيها المقام

(٤) ورد فى المفصل: ص٣٤ ،الإيضاح فى شرح المفصل : ٢٤١/١ .

(٥) أقحمت بعض العبارات المضطربة لفظا ومعنى بين كلمة (الظن) وقوله : (قال الزمخشري) فحذفتها ليستقيم الكلام ، ونصها هكذا :

"أي واهلم ملبيا فهو بمعنى الدعاء لوفاة على الاسلام ، ولا يتوارث أهل ملبين ، وهو قريب من قوله تعالى ﴿ واجعل لي من لدنك وليا يرثني ﴾ " انتهى النص المضطرب ، وفضلا عن ذلك جاء فيه خطأ صريح في الآية الكريمة ، وصوابها (فهب لي من لدنك وليا يرثني) سورة مريم ، عجز الاية (٥) و كلمة (يرثني) من الآية (٦) .

(٦) دعاء بعد قوله : " اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وأبداننا ابداً ما أحييتنا ، واجعله الوارث منا".

ورد فى : شرح المفصل : ١٢٤/١، الإيضاح فى شرح المفصل :٢٤٢/١، الأمالى النحوية :١٤١/٢، تحقيق هادى حسن حمودى ، مكتبه النهضة العربيةُ، الطبعةُ الأولى ١٤٠٥هـ .

(٧) المفصل : ٣٤ .

ومنهم من جعلَهُ ضميرَ المفعولِ المتقدِّمِ (١)، وأعادَ عليها ضميرَ المفردِ، وإن كانت جَمْعاً ، أي : اجعلْ المتقدِّمَ (٢)كما في قوله تعالى : " ومِنْ ثَمَرَاتِ النخيلِ والأعنابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ "(٣)، أيْ : من المذكورِ وعلى هذا ، ف : (الوارث) المفعولُ الثاني ، وقيل : الضميرُ للأسماءِ المتقدِّمِ ، وهو المفعولُ الأوّلُ ، و(منّا) في موضعِ الحالِ ، ومعناه : الدعاءُ بتعاهدِ هذه المنافعِ إلى الموتِ ، وجَعْلِها وارثةً ، / على سبيلِ المبالغةِ ؛ لأنّ الوارثَ يبقى إلى آخرِ حياةِ المورِّثِ وبعدَه. (١/٤٢٣)

[المفعـول بـه]

[تعريفـه]

قال : "المفعولُ به ، هو ما وقعَ عليه فعلُ الفاعلِ ، مثْل : ضَرَبتُ زَيْداً".

من جملةِ المنصوباتِ المفعولُ به ، وحدُّهُ : بأنّه ما وقعَ عليه فعلُ الفاعلِ. فقوله : (عليه)،يحترزَ به عمّا وقعَ فيه فعلُ الفاعلِ ، وهو الظرفُ ، وما وقعَ له : كالمفعولِ لأجلِه ، ونحوِه .

فالمفعولُ به : وقعَ عليه فعلُ الفاعلِ ، ف :(زيدٌ) في قولك : ضربتُ زيداً ، مفعولٌ به ؛ لأنّه الذي وقعَ عليه الضربُ . ويَرِدُ عليه المفعولُ به الواقعُ في جُمْلَتَيْ النفي ، والاستفهام ، ونحوهما ، كقولك : ما ضربَ زيدٌ عمراً، وهل ضربَ زيدٌ عمراً ، ف : (عمرٌو) مفعولٌ به ، ولم يقعْ عليه فعلُ الفاعلِ . والشيخُ قال(٤): إنه إذا أرادَ بالوقوعِ تعلّقَه بما لا يُعقلُ إلّا بِهِ ، وهو المرادُ ، مع كونه عناه(٥) في الحدِّ بعيدٌ(٦) من هذا اللفظ . ويَرِدُ عليه أيضاً ، قولك : أَرَدْتُ الجُزْءَ ، وعلِمْتُ محمداً رسولاً ، فإنّهما مفعولان ، لم يقعْ عليهما فعلُ الفاعلِ ؛ لأنّ الإرادةَ والعلمَ ليسا بفعلين.

---

(١) في الأصل : " لا المتقدم" ولعل الصواب ما أثبته بحذف (لا).

(٢) جاء في الأمالي النحوية :" وبعض الناس يقول : إنه ضمير المتقدم ذكره ، مما عدد من الأسماء والأبصار وغيرها". انظر: الأمالي النحوية :١٤١/٢.

(٣) سورة النحل : آية ٦٧.

(٤) عبارة الشيخ هكذا :" ونعني بالوقوع تعلقه بما لا يعقل إلّا به ، ولذلك لم يكن المفعول به إلّا للفعل المتعدى " . انظر : (شرح الكافية ، لابن الحاجب ١٢٩/١).

(٥) في الأصل هكذا : (عناه)ولعل الصواب ما أثبته .

(٦) كذا في الأصل (بعيد) بدون فاء مع أنه جواب (إذا) وكان حقه أنْ يقول (فبعيد) أو (فهو بعيد) والله أعلم .

وقال الشيخ فى (الإملاء) : قولنا (ما وقع عليه فعلُ الفاعلِ): عبارةٌ للنحاة ، ولو قيل : هو الذي تتوقّف عقليّةُ الفعلِ مع ذكرِ الفاعلِ عليه كان جيّداً . قال : ولو اقتصرَ على قوله : ما وقعَ عليه الفعلُ كان أَوْلىٰ [١]، وما يُتوهّمُ أنّ ذِكْرَ الفاعلِ يُخرِجُ / مفعولَ مالم يُسمَّ فاعلُه فاسدٌ من وجهين:[٢] (٤٢٤/١)

أحدُهما : أنّ مفعولَ مالم يُسمَّ فاعلُه وقعَ عليه أيضاً فِعلُ الفاعلِ ؛ لأن قولَك : ضُرِبَ [زيدٌ] [٣] ، معلومٌ أنك أردتَ فعلَ فاعلٍ ، وإنّما حذفتَه .

والثانى : أن المرادَ بالحدِّ ، تحديدُ المفعولِ الذى ذُكِر فاعلُه ، والمفعولِ المَقامِ مقامَ الفاعلِ ؛ لأن كلّاً منهما مفعولٌ به ، ولذلك يُقال إذا حُذفَ الفاعلُ وأُقيمَ المفعولُ به مُقامَه [وجب أن] [٤]يُعدلَ به عن النصبِ ، إلى الرفعِ . فالنصبُ والرفعُ حالانِ يعتوران عليه مع [٥]كونه مفعولاً به .

قال : وما أُوردَ عليه من قولك : زيدٌ ضربتُه ؛ فإنّ (زيداً) يدخل فى الحدِّ ؛ لكونِه وقعَ عليه فعلُ الفاعلِ ، وليس مفعولاً به فالجوابُ عنه وعنْ مثلِه: أنّ هذه الحدودَ اختصرتْ للعلمِ بالمقصودِ ، والمرادُ منها : دلالتُها على المعنى المذكورِ فيها ، والمعنى هو مادلّ أنه وقعَ عليه فعلُ الفاعلِ ، وإذا قيل ما نُسبَ إليه فى حدِّ الفاعلِ ، فمعناه : مادلّ على أنه الذى نُسب إليه الفعلُ ، وإذا كان كذلك ، فليس فى : (زيد) فى قولك : زيدٌ ضربتُه موضوعاً دالاّ لِمَا وقعَ عليه فعلُ الفاعلِ ، وإنّما وُضعَ دالاّ لِمَا يُحكمُ عليه ، فاتفق أن الحكمَ فعلٌ واقعٌ على ما هو هو فى المعنى ، فيتوهم أنّه مثلُه ، وليس كذلك ، ف :(الهاء)فى : زيدٌ ضربتُه ، هى الموضوعةُ لذلك ، كما أنك إذا قلت : أنا ضربتُه ، كانت (أنا) غير موضوعةٍ لما نُسب إليه / الفعلُ ، وإنّما هى موضوعةٌ لمن يُحكم عليه ، و(التاء) فى ضربتُ ، هى الموضوعةُ لمن نُسبَ إليه الفعلُ ، ولما اتّفق أنّ الذاتين فى المفعول واحدٌ ، توهم أنّهما على حدٍّ واحدٍ ، باعتبارِ نسبةِ الفعلِ [٦]. انتهى . (٤٢٥/١)

---

(١) الأمالى النحوية : ٥٤/٣ .

(٢) المصدر السابق : ٣٥/٣ - ٣٦ .

(٣)،(٤) زيادتان يقتضيهما السياق ، انظر : المصدر السابق

(٥) في الاصل (وكونه) بالواو بدل (مع) والأظهر ما أثبته

(٦) الأمالي النحوية : ٣٥/٣ - ٣٦ .

وحدّه ابنُ عصفور : " بأنه كل فضلةٍ انتصبَ بعدَ تمامِ الكلام يكونُ محلَّ الفعلِ خاصّةً "(١)

فـ (كلّ فضلةٍ) : جنسٌ يشملُ سائرَ الفضلاتِ ، والفضلةُ : ما يُستغنَى عنه ، ويتمّ الكلامُ دونَه .

وقوله :(يكون محلاً للفعل) يخرج ماعدا المفعولَ به ، وفيه ، من المفعولِ له ، والحالِ ، والتمييزِ ، وقوله : (خاصّةً) يخرجُ المفعولَ فيه ، وهو الظرفان ؛ لأنهما محلّانِ للفعلِ والفاعلِ والمفعولِ إنْ كان. وَيَرِدُ عليه المفعولُ المقامُ مقامَ الفاعلِ ، ويجابُ عنه بأنّ أصلَه كذلك .

[ناصبُ المفعولِ به]

واختلف النحاةُ في الناصبِ له : فذهبَ بعضُهم (٢) إلى أنّه انتصبَ بكونِه مفعولاً في المعنى ، وَرُدَّ عليه بالمفعولِ به الواقعِ في سياقِ النفي ؛ فإنّه ليس مفعولاً في المعنى .

وذهبَ هشامٌ (٣) إلى أنّه انتصبَ بالفاعلِ (٤)؛ لأنّه إذا لم يُذكر الفاعلُ ارتفع. وَرُدَّ عليه بأنّه لو كان منصوباً به ، لم يجزْ تقديمُه عليه ؛ لأنّه جامدٌ ، والأسماءُ الجامدةُ لا يتقدّمُ معمولُها عليها ، نحو : عندي عشرون رجلاً ، لا يجوز تقديمُ (رجلٍ) على (عشرين)،ولا على الفعلِ أيضاً ؛ لأنّ الفاعلَ لا يتقدّمُ على الفعلِ ، والمعمولُ لا يدخل إلّا حيثُ / العاملُ ، وبأنّ الفاعلَ قد يكونُ مضمراً ، والمضمراتُ لا تعملُ أصلاً.(٥) (٤٢٦/١)

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ١٦١/١ .

(٢) شرح الكافيةُ في النحو ، للرضي :١٢٨/١ ، شرح التصريح:٣٠٩/١، الهمع : ١٦٥/١ ونسب إلى (خلف الأحمر) في شرح التصريح.

(٣) هو : هشام بن معاوية الضرير، أحد أعيان أصحاب الكسائي، من مصنفاته :الحدود والقياس ، مات سنة ٢٠٩ (بغية الوعاة) المجلد الثاني ، ص ٣٢٨.

(٤) شرح الكافية في النحو للرضي : ١٢٨/١، شرح التصريح : ٣٠٩/١، الهمع :١٦٥/١.

(٥) شرح ألفية ابن معط : ٤٨٩/١.

وذهب الفرّاء إلى أنّه انتصب بالفعل والفاعل معاً.(١) [ورُدّ عليه](٢) بجواز توسّط المفعول بينهما ، كقولك : ضربَ عمراً زيدٌ ، والمعمولُ لا يتوسّط العامل ، فكان يلزم تقديمه عليهما ، أو تأخيره.(٣)

وذهب الأخفش إلى أنّ العاملَ فيه الفاعليّةُ ، وهي معنويّةٌ ؛ لأنه لولا الفاعليّة لما استقرّ فاعلٌ ، ولا مفعولٌ ، وهو كقوله في الفاعلِ .

وذهبَ سيبويه (٤)، والأكثرون (٥) إلى أنه انتصبَ بالفعلِ ، أوما جرى مجراه ، ويدلّ عليه ، أنّه يكون على حسب عامله ، فإنْ كان العاملُ متصرّفاً ، تصرَّف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو : عمراً ضربَ زيدٌ(٦) . وإنْ كان غيرَ متصرّفٍ ، لم يتصرّف فيه ، نحو : ما أحسنَ زيداً ، لا تقول : مازيداً أحسنَ ، وأن الفعلَ هو الذي يقتضي المفعولَ ، فوجبَ أنْ يكونَ عاملاً فيه . ولذلك كانت المفاعيلُ دائرةً مع الفعل أفراداً ، وتعدُّداً . وقياساً على المفعولِ المطلقِ ، فإنّ الفعلَ عملَ فيه اتفاقاً.

ونقل ابنُ الباذش(٧) أن مذهبَ الخليل وسيبويه(٨) أنه انتصبَ باشتغال(٩) الفعلِ عنه بالفاعلِ قبلَ وصوله إليه ؛ ولذلك يرتفعُ إذا لم يشتغلْ عنه بالفاعلِ في

(١) شرح التصريح :٣٠٩/١، شرح الكافيه فى النحو ، للرضى :١٢٨/١، الهمع : ١٦٥/١ ، الإنصاف المسألة : ١١).

(٢) سقط من الأصل ؛ ولعل ما أُثبته يكون صوابا ، انظر: (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفين للعكبرى : ص ٢٦٤) تحقيق :د.عبد الرحمن العثيمين .

(٣) انظر: المصدر السابق ، وحاشية يس العليمي : ٣٠٩/١.

(٤) الكتاب : ٣٤/١.

(٥) كتاب : أسرار العربية ، لابن الأنبارى : ص٣٧، طبع فى مدينه ليدن بمطبعه بريل سنة ١٣٠٣هـ، شرح ألفية ابن معطٍ : ٤٨٩/١، شرح الكافيةللرضى:١٢٨/١، شرح التصريح : ٣٠٩/١ ، الهمع : ١٦٥/١.

(٦) فى الأصل : " زيدا" ولعل ما أُثبته يكون صوابا.

(٧) هو على بن خلف بن محمد الأنصارى الغرناطى ، الإمام أبو الحسن بن الباذش ، كان متقنا للعربية ، من مصنفاته / شرح أصول ابن السراج، وشرح الجمل ، وشرح الكافى للنحاس ، مات سنة ٥٢٨ ، انظر : (بغية الوعاة:١٤٣/٢).

(٨) انظر: الكتاب : ٣٤/١.

(٩) فى الأصل : باستعمال " ولعل الصواب ما أُثبته .

باب (مالمْ يُسمَّ فاعلُه) ، قال : ولا يَرِدُ عليه تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ ، فإنّه مؤخّرٌ(١) لفظاً ، وهو مناسبٌ لِمَا نقله عنهما في الفاعل - كما تقدَّم - .

واعلمْ / أن المفعولَ به قد يكونُ مجموعَ اسمين ، كقولك : لقيتُ رجلاً عالماً كريماً ، أي : جامعاً(٢) لهذين الوصفين ، ومنه قوله تعالى : " حتّى جعلناهم حَصيداً خامدين "(٣) أيّ : جامعين لهذين الوصفين ، وقوله تعالى : " فجعله غثاءً أحْوى "(٤) أيْ : جامعاً لهذين . (٤٢٧/١)

وقولُ المصنِّف : (مثل ضربتُ زيداً) بمعنى مثلِ (زيداً) من قولك : ضربتُ زيداً .

[تقديمُ المفعول به]

قال : " وقد يتقدَّمُ على الفعلِ " .

الأصلُ في المفعولِ أن يكون بعدَ الفعلِ ؛ لأنّ المعمولَ بعدَ العاملِ ، وقد يتقدّمُ عليه ، وهو في ذلك على ثلاثةِ أقسام : قسمٌ يجبُ تقديمُه عليه ، وقسمٌ يجبُ تأخيرُه ، وقسمٌ يجوزُ فيه الأمرانِ .

القسمُ الأوّلُ : ما يجبُ تقديمُه على عامِلِه ، وهو في موضعين :

أحدهما : أن يكونَ المفعولُ ضميراً منفصلاً ، كقولك : إيّاك أكرمتُ ، فإنّه لو تأخرَ ، لوَجَبَ اتصالُه ، والمعرضُ أنه منفصلٌ ، وإنّما يُؤتى به منفصلاً متقدماً لغرضِ الحصرِ والاختصاصِ ، كما في قوله تعالى : " إيَّاك نَعْبُدُ "(٥) ، تقديره : ما نعبدُ إلّا إيّاكَ ، نص عليه الزمخشري (٦) ، والسهيلي "(٧) . فإنْ كان لا يجبُ اتصالُه - لَوْ فُرِضَ تأخيرُه -

---

(١) في الأصل : " متوخرا " .
(٢) في الأصل الكلمة غير واضحة ، وهي : " جا بمعنى " .
(٣) سورة الأنبياء : آية (١٥) .
(٤) سورة الأعلى ، آية (٥) .
(٥) سورة الفاتحة ، آية (٥) .
(٦) الكشاف : ٦١/١ - ٦٢ .
(٧) نتائج الفكر : ص ٢٠١ .

لم يجبْ تقديمُه ، كقولك : الدرهمُ إيّاهُ أُعطيتُكَ ، فإنّه يجوزُ(١) أنْ تقـــــولَ: أعْطَيْتُكَهُ ، وأعْطَيْتُكَ إيّاهُ .

وثانيهما : أنْ يكونَ له صدرُ الكلامِ ، بأنْ يكون اسمَ شرطٍ ، كقولك : مَنْ تَضْـرِبْ أَضْرِبْهُ ، أو اسم استفهام ، كقولك:/ أيَّ رجلٍ تضربُ؟ وأجاز الكوفيون تأخيـــرَه (٤٢٨/١) إذا كان الاستفهامُ عن شيءٍ جرى ذكرُهُ (٢)، واستفهمت بمَنْ أومَا(٣) أو أيّ ، إذا أُخبرتَ [عن ضربِ](٤) رجلٍ فلمْ تعرفْهُ ، فتقول : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ وضَرَبْتَ مَنْ؟ أو بكَـمْ مطلقاً ، كقولك:كمْ غلامٍ ملكتَ ، أيْ : كثيراً من الغلمانِ ملكتَ .

القسمُ الثاني : مايجبُ تأخيرُه عن عاملِه ، وذلك فيأمور(٥):

أحدها : أن يكون ضميراً متصلاً ، كقولك : أكرمَني زيدٌ ؛ لأنّ المتصلَ لايجوزُ فصلُه .

وثانيها : أنْ يكون مقروناً بإلّا ، كقولك : لن يضربَ زيدٌ(٦) إلّا عمراً ، أو [ما](٧) في معناه نحو : إنّما يضربُ زيدٌ عمراً .

وثالثها : أن يكونَ المفعولُ به (أنَّ) المفتوحةَ ، ومِثْلُها كقولك : عرفْتُ أنّـــكَ منطلقٌ ؛ لأنها لاتقعُ أوّلَ الكلامِ ، ولذلك لاتُقدَّمُ ، إذا كانت مبتدأةً .

ورابعها : أنْ يكون العاملُ غيرَ متصرِّفٍ ، فلا يجوزُ تقديمُه ، كقولك : ما أحســنَ زيداً . وغيرُ المتصرِّفِ من العواملِ الفعليّةِ الواصلةِ إلى مفعولٍ ثلاثةُ أشيـــاءَ :

---

(١) فى الأصل : " يجب " .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٣٤/١ .

(٣) فى الأصل هكذا : " إذا استفهمت بم أومما " ولعل الصواب ما أثبته .
أنظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٣٤/١ .

(٤) سقط فى الأصل .

(٥) في الأصل (صور) والأنسب ما أثبته ليتسقوع قوله (أحدهما) بتذكير (أحد) ليتناسب مفرد (أمور) وهو (أمر) وكذلك قوله (ثانيهما.. وثالثهما)

(٦) في الأصل " زيداً " وأظن أن الصواب ما أثبته .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

فعلُ التعجّبِ ، وعسى ، وليس ، إلا أنّ (ليس) ليستْ من هذا البابِ. ومعنى تصرُّفِ العاملِ الفعليّ : أن تختلفَ أبنيتُهُ لاختلافِ الأزمنةِ ، وغيرُ المتصرِّفِ من العواملِ الاسميّةِ ، ماعدا أربعةً : اسمَ الفاعلِ ، واسمَ المفعولِ ، والأمثلةَ التى تعملُ عملَ اسمِ الفاعلِ ، والمصدرَ الموضوعَ موضعَ الفعلِ، ومعنى تصرّفِ العاملِ الاسمىّ أنْ تقوى فيه / بِنْيَةُ الفعلِ. (٤٢٩/١)

وخامسها : أنْ يدخلَ على الفعلِ لامُ الابتداءِ ، فلا يُقَدَّمُ مفعولُه، كقولك : لأضربُ زيداً .

وسادسُها : أنْ يكونَ العاملُ اسمَ فاعلٍ ، موصولاً بالألفِ واللّامِ ، كقولك : الضاربُ زيداً .

وسابعها : أنْ يدخلَ على العاملِ حرفُ جرٍّ غيرُ زائدٍ ، كقولك : مررتُ بضاربٍ زيداً ، فإن كان حرفُ الجرّ زائداً ، جازَ تقديمُه على العاملِ والحرفِ معاً، لا على العامل وحدَه .

وثامنُها : أنْ يكونَ العاملُ صلةً لحرفٍ مصدريٍّ عاملٍ ، نحو : يعجبنى أنْ تضربَ زيداً ، فلا يجوزُ: يعجبني أنْ زيداً تضربَ . فإنْ كان غيرَ عاملٍ جاز ، تقول : عجبتُ ممّا زيداً تَضربُ [ولا] يجوز[(١)] تقديمُه فى ذلك كله . وإنْ دخلت عليه (ما) النافيةُ أو همزةُ الاستفهام ، دون أخواتِها ، نحو : مازيداً تضربُ ، أو أزيداً تضربُ ؟ ، أو أداةُ تحضيضٍ ، نحو : هلّا زيداً ضربتَ ، أو لامُ جوابِ القسمِ ، نحو : واللهِ لعمراً أضربُ ، أو لامُ التوكيد ، نحو : إنّ زيداً لعمراً ضاربٌ ، أو (إنْ) الشرطيّةُ دون أخواتِها ، إذا كان الفعلُ ماضياً لفظاً أو معنىً ، نحو : إنْ زيداً ضربتَ أضربْهُ ، وإنْ زيداً (لم تضرب)[(٢)] أضربْه . ويجوزُ تقديمهُ على (إنْ) وفعلِها ، نحو: زيداً إنْ أضربْ ، خلافا للأخفش . ولايجوز تقديمُه على الفعلِ دونها ، فلا تقول : إنْ

---

(١) زيادة يقتضيها المقام .

(٢) في الأصل (تضربه) ولعل الصواب ما أثبته ليتحقق التمثيل للماضي معنى وهو المضارع المنفي بلم ، وليتحقق تقديم المفعول على فعله دون أن يكون من باب الاشتغال على أي وجه من الوجوه .

زيداً أضربْ ، خلافا للكسائيّ ،(١)/ والفراءِ فيهما . (٤٣٠/١)

وفي جوازِ تقديمِه على [لا] (٢) النافيةِ الداخلةِ على العاملِ أقوالٌ :

ثالثها (٣) : إنْ كانت (لا) جوابَ قسم امتنع نحو : واللهِ لا أضربُ زيداً وإلّاجازَ كقولك : زيداً لا أضربُ ، ويجوزُ تقديمُ معمولِ الفعلِ المجزومِ بلمْ ، ولمّا ، ولام الأمرِ ، ولا الناهيةِ على الجازمِ/تقول : زيداً لم أضربْ ، وزيداً لايضربْ ، ولايجوز تقديمُه على الفعلِ وحدِه ، ويجوزُ تقديمُ المعمولِ المنصوبِ بفعلِ(٤) الجزاءِ عليه ، نحو : إنْ تضربْ زيداً عمرا أضربْ ، خلافاً للفراء ،ولايجوزُ تقديمُ معمولِ(٥) الصفةِ على الموصوفِ ، فلا تقول : جاءني زيداً [رجلٌ](٦) ضاربٌ .

القسم الثالث : مايجوزُ(٧) تقديمُه وتأخيرُه ، وهو ماعدا القسمين المتقدّمين، فتقول : ضربتُ زيداً ، وزيداً ضربتُ ،ف:(زيداً) مفعولُ ضربتُ . والزّيْدَيْنِ ضربتُ، والزّيْدِينَ ضربتُ .

ويجوز رفعُه بالابتداء ، وجعْلُ (ضربتُ) خبرَه ، إلّا أنّ نصبَه أحسنُ .
ويجوزُ إدخالُ اللّامِ على المفعولِ به إذا تقدمَ على عاملِه ، تقول : لِزيدٍ ضربتُ، قال الله تعالى : " إنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ "(٨)، وتقديره : ضربي لزيدٍ، وتعبيري للرؤيا ، فأجرى الفعلَ مُجرى المصدرِ ، وإنّما حَسُنَ ذلك إذا تقدمَ المفعولُ ؛ لأنّ الفعلَ إنّما يجيءُ . وقد عملتْ اللّامُ ، ولايجوزُ دخولُها / مع (٤٣١/١)

---

(١) هو علي بن حمزة بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي ، إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة ، أختلف في سنة وفاته،فقيل سنة ١٩٨. (بغية الوعاة) المجلد ١٦٢/٢.

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) أولها وثانيها سقط من الأصل ، وقد بحثت عن ذلك في الكتب النحويه فلم أعثر على شيء . "وربما كان هذا الصنيع من قبيل الإيجاز فقط دونأن يكون هناك أي سقط ، وذلك أن بعض النحويين منأسلافنا الأجلاء يعمدون إلى الإيجاز ومنهم على سبيل المثال الإمام السيوطي في كتابه الهمع - وبيان ذلك هنا أنه أراد أن يقول " وفي جواز تقديمه .. أقوال "
أولها : الجواز مطلقا ،وثانيها : المنع مطلقا ،وثالثها : فيه تفضيل حيث قال : إن كانت (لا) جواب قسم امتنع ...الخ .

(٤) لو قال (بجواب الجزاء) لكان متسقامع المثال الذي ذكره وهو (إن تضرب زيدا عمرا اضرب) وإلّا كان حقه أنْ يمثل بقوله : (إن زيدا تضرب اضرب عمرا) ليتقدم المفعول على فعل الجزاء .

(٥) في الأصل " المعمول " والأولى ما أثبته .

(٦) زيادة تقتضيها كلام المؤلف .

(٧) في الأصل : " ما يجب " والصواب ما أثبته .

(٨) سورة يوسف آية ٤٣

التأخير ، وقول الشاعر (١):

فلمّا أنْ تواقفنا قليـــلاً .. أنَخْنَا للكلاكِلِ [فارتمَيْنا] (٢)

شاذٌ ، وذهب المبردُ إلى جوازه ، وقال : هو عربيٌّ حسنٌ ، وإنْ كانَ مع التقدم أحسنَ (٣)، وجعلَ منه قوله تعالى : " قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ "(٤) وأصله : رَدِفَكُم، وقوله تعالى " أُمرتُ لأن أكونَ أوّلَ المسلمينَ "(٥)، وقال : تزادُ كما تزادُ فـــي الإضافةِ في قولك : هذا ضاربُ زيداً ، وضاربٌ لزيدٍ .(٦) وقال غيرُه (٧): [فـــي] (٨) (ردف) ضميرُ معنى فعلٍ تعدّى باللام ، تقديره : أَزِفَ لكم ، أو دنا لكم .

[حذف المفعول بــــــه]

ويجوزُ حذفُ المفعولِ به اختصاراً : وهو أنْ تريدَ مفعولاً خاصّا ، كقولك: (أكلتُ)، تريدُ مأكولاً خاصّاً ، لدلالةِ الكلامِ عليه ، ومنه قوله تعالى : "أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَآءُ وَلَـٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ "(٩) أي : لا يعلمون أنهم هم السفهاءُ ، ويكثرُ ذلك في مفعـــول: المشيئةِ والإرادةِ ، كقوله تعالى :" وَلَوْ شَآءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ(١٠)، أي : لو شـــاءَ هدايتكم ، وقوله تعالى : " اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَآءُ وَيَقْدِرُ "(١١) أيْ : لمن يشاء بسطه له . و " لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَـٰذَآ "(١٢).

---

(١) نسب لعبد الشارق بن عبد العزيز الجهني (هامش شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور).

(٢) ورد بدون نسبة في شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ٣٠٨/١، المقرب : ١١٥/١ .
(فارتمينا) : أي تراموا بالسهام ، (الكلاكل) : الكلكل : الصدر.
الشاهد: قوله: (أنخنا للكلاكل) حيث دخلت اللام على المفعول مع تأخره ، وذلك شاذ .

(٣) الكامل : ١٠٠٠/٢.

(٤) النمل : آية ٧٢ .

(٥) الزمر : آية ١٢.

(٦) الكامـــــل ٤٠٤/١.

(٧) البحر المحيط : ٩٥/٧.

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

(٩) البقرة : آية ١٣.

(١٠) النحل : آية ٩.

(١١) الرعد : آية ٢٦ .

(١٢) الأنفال : آية ٣١.

واقتصارا : وهو أن لا تريدَ مفعولاً به خاصّا ، وذلك لأنّ الغرض قد يتعلّق بنسبةِ الفعلِ إلى الفاعلِ والمفعولِ ، فتذكرها ، ك : خَلَقَ اللّه السمواتِ والأرضَ • وقد يتعلقُ بنسبتِهِ إلى المفعولِ خاصّةً ، فيُبنى الفعلُ للمفعولِ ، وقدْ / تنسبهُ إلى (٤٣٢/١) الفاعلِ من غيرِ غرضٍ في مفعولٍ ، فلا تأتي بالمفعولِ ، كقوله تعالى " واللّهُ يُحْيي وَيُميتُ "(١)، وقوله تعالى " وَكُلُوا واشْرَبُوا "(٢) أي : أوقعوا هذين الفعلين، ولم يردْ مأكولاً ولا حدوثاً خاصّاً ، وكذا قوله تعالى " وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي(٣)"(٤)، ولم يرد مصلحا خاصا ، وكذا قولهم : هو يعطي ويمنعُ (٥)، ولم يريدوا معطىً مخصوصاً ، بل إثباتَ الإعطاءِ ، وتقول : ما ضربتُ ، تريد نفيَ صدورِ ضربٍ منك ، فلو ذكرتَ مفعولاً خاصاً ، ربما أفهم ذكرُهُ أنّك ضربتَ غيرَهُ •

قال ابنُ مالك : ويمتنعُ حذفُه إذا وقع(٦) جوابا ، كقولك :(زيداً) (٧)لمن قال : مَنْ ضَرَبْتَ ؟• وإذا أُريدَ حصرٌ، كقولك : ماضربتُ إلّا زيداً ، وإنّما ضربتُ زيداً ، وكذا إن كان العاملُ فيه محذوفاً ، كقوله تعالى : " وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ"(٨)، وقولك لمن شهر سيفا : (رأسَ الكافرِ) ، ولو كان المفعولُ في الأصل مسندا ، أو مسندا إليه ، وهما الأوّل والثاني في باب ظَنَنْتُ ، ففي جواز حذفِ أحدِهما دون الآخرِ وفي جوازِ حذفِهما معاً خلافٌ يأتي في بابه - إنْ شاء اللّه تعالى - •

[حذف الفعلِ العاملِ في المفعولِ بهِ]

قال : " وقدْ يحذف الفعلُ لقيام قرينةٍ جوازاً ، كقولك : (زيداً) لمن قال : (مَنْ أضربُ ؟) ، ووجوباً ، في أربعةِ أبواب :

---

(١) آل عمران : آية ١٥٦•
(٢) البقرة : آية ١٨٧•
(٣) في الأصل : (ديني)•
(٤) الأحقاف : آية ١٥•
(٥) ورد في شرح ألفية ابن معط :٤٩١/١، شرح المفصل لابن يعيش : ٤٠/٢، تسهيل الفوائد:٤٤٤/١، الهمع : ١٦٧/١•
(٦) في الأصل : " ويرفع " ولعل الصواب ما أثبته من(شرح الكافية الشافية ٦٤٠/٢)•
(٧) في الأصل : " ضربت " وأظن أن الصواب ما أثبته من المصدر السابق
(٨) سورة البقرة ، آية ٤٠ •

الأولُ سماعيٌّ ، مثل : (امْرَأً ونَفْسَهُ)(١)، و " انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ "(٢)، وأهلاً وسهلاً".(٣)

الفعلُ العاملُ فى المفعولِ به ينقسمُ قسمين :-

أحدُهما : مالا يسوغُ حذفُه ، وهو الذى إذا حُذفَ لم يَدلَّ / عليه دليلٌ كقولك لِمَنْ لَمْ (٤٣٣/١) يفكِّر فى ذكر ضربٍ ، ولم يخطرْ ببالِه : اضربْ زيداً ، أو أَضَرَبْتَ زيداً ؟، فلا يجوز حذفُ (اضربْ) و (أَضَربتَ).

وثانيهما : ما يسوغُ حذفُه لدليلٍ يدلُّ عليه ، وهو على قسمين : قسمٌ يجوزُ حذفُه ، وقسمٌ يجبُ حذفُه .

فالذى يجوزُ حذفُه : كلُّ فعلٍ كان فى الكلامِ دليلٌ عليه ، أو الحالُ، سواء كان مسنداً إلى ضميرِ المخاطبِ ، أو غيرِه ، كقولك : (زيداً) لمن قال : (مَنْ أضربُ ؟)، تقديره : اضربْ زيداً، وحُذِفَ الفعلُ لدلالةِ ما تقدمَ عليه . وكذا قولك لمن رأيته شهر سيفا : (زيداً) أي : (اضربْ زيداً) لفهم المعنى . وكذلك تقول لِمَنْ رأيته يعطي شيئا : (زيداً) أى : (إعطِ زيدا). وكذلك قولك لمن سدّد سهماً : (القرطاسَ) أى : (تصيبُ). ولِمَنْ يفعلُ أفعالَ البخلاءِ : (أكلَّ هذا بخلاً ؟) أىْ : (أتفعلُ). ومنه قوله تعالى : (إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ " (٤) أي : قل إنّما أُمرتُ ، ومنه قول الشاعر :(٥)

" نحن بني ضبّةَ أصحابَ الجمل "(٦)

تقديره : أعني بني ضبّةَ .

---

(١) ورد فى الكتاب : ٢٧٤/١، شرح الوافية ، نظم الكافية : ١٩٠، شرح الكافية ، للرضى : ١٢٩/١، الفوائد الضيائية : ٣٢٢/١، شرح المفصل : ٢٦/٢.

(٢) النساء : آية ١٧١.

(٣) ورد فى شرح المفصل : ٢٨/٢، الفوائد الضيائية : ٣٢٢/١.

(٤) سورة النمل : آية ٩١ .

(٥) نسب إلى النابغة الجعدى ، وهو فى شعر النابغة الجعدى : ٢١٥/٢- ٢١٦، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ، منشورات المكتب الإسلامى ، بدمشق .

(٦) صدر ببيت ، وهو بتمامه :

(نحن بنى ضبة أصحاب الجمل .·. نضرب بالسيف ونرجو بالفرج)

الاقتصاب فى أدب الكتاب ، لأبى محمد عبدالله البطليوسى : ٣٩٧/٣، تحقيق: مصطفى السقا ، والدكتور : حامد عبدالمجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٩٨٣م، =

وقول بعضهم :

بِيَ المسكينَ نزل الأمر .(١)

بنصب (المسكينَ) بإضمار : أعنى .

وكذا قول الآخر :

إنّا أهلَ الشّام(٢) نُهلِكُ فى الحربِ .

بنصب : (أهلَ) بإضمار : أعنى .

وقول الشاعر :

حتّى إذا الكلابُ قالَ لهَــا .·. كاليومِ مطلوباً ولاطَّلَبَــاً(٣)

أى: لم أرَ كاليومِ . (٤٣٤/١)

==وورد فى الإنصاف : ٢٨٤/١ ، شرح ألفية ابن معط : ٣٩٧/١ ، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور : ٣٠٨/١ ، مغنى اللبيب : ٣٨٠/١ ، الخزانة : ١٦٠/٤، وروايته فى الاقتضاب : (نحن بنى جعدة أصحاب الفلج) ولم يرد فى الإنصاف وشرح جمل الزجاجى إلا العجز .

الشاهد :

قوله :(بنى ضبة) مفعول به لفعل محذوف جوازا تقديره : أعنى بنى ضبة .

(١) ورد فى الحلبيات ، ص١٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٩/٣. هكذا:" بى المسكين كان الأمر " .وهو يتفق مع ما أثبته بخلاف ما جاء فيالأصل وهو (نزل الامري) بزيادة ياء في الآخر .

(٢) في الأصل هكذا (السا) ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) ورد منسوبا إلى أوس بن حجر فى : المفصل ، ص٣٥ ، والأمالى الشجرية:٣٦١/١ وهو فى الديوان : ص٣ ، تحقيق د. محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ . وبدون نسبة فى شرح المفصل ١٢٥/١ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢٤٨/١ .

الشاهد : (مطلوبا) نصب بفعل محذوف جوازاً لدلالة الكلام عليه، والتقدير: لم أرَ كاليوم مطلوبا.

وقول الآخر :

لَوْ تَراها ولَوْ تَأَمَّلْتَ إلاّ ∴ ولها في مفارقِ الرأسِ طيبا (١)

تقديره : إلاّ وترى لها • وتقول لمن قَطَعَ حديثه : (حديثك) أيْ : هات •

وللمستهلين إذا هللوا : (الهلالَ واللّهِ) • أيْ : أبصر وإيّاك سويــة (٢)

وسمع من العرب : " اللّهمّ ضبعاً وذئبا " (٣) أي : اجمع فيها ، يعني :

الغنم ، وهو دعاء عليها • (٤)

وقيل لها اشتغالاً عنها ، وقيل : بالكثرة فيكون كلٌّ منهما في جانب

لايعرفُ بالآخرِ ، وقالوا : (نحنُ العُرْبَ أقرى الناسِ للضيفِ) (٥) ، بنصب (العُرْبَ)

ومنه قوله تعالى : " قَدْ أَنْزَلَ اللّهُ إليكم ذِكراً • رَسُولاً " (٦) (أي) وأرسل رسولاً

---

(١) ورد هذا البيت منسوبا إلى ابن الرقيات في الكتاب : ٢٨٥/١ •
وهو في الديوان : ص ١٧٦ ، تحقيق وشرح : د• محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٧٨ •
وورد بدون نسبة في المقتضب : ٢٨٤/٣ ، والخصائص : ٤٢٩/٢، والمفصل ص ٣٤ •
وشرح المفصل : ١٢٥/١ ، والإيضاح في شرح المفصل :٢٤٧/١ ، ومغني اللبيب ٦٠٧/٢ •
وروايته في الديوان:(لن تراها ولو تأملت منها ∴ ولها في مفارق الرأس طيبا)
وروايته في الإيضاح في شرح المفصل •
(لن تراها وإن تأملت إلاّ ∴ ولها في مفارق الرأس طيبا) •
وهي روايات لاتمس وجه الاستدلال •
الشاهد : قوله :(طيبا) حيث نصب بفعل محذوف جوازا ، والتقدير : إلاوترى لها ••• طيبا •

(٢) في الأصل هكذا : "سويـه " ولعلها كما أثبتها ، لأن كلمة (سويته) واردة في اللغة ، جاء في لسان العرب : " ليلة السواء : ليلة أُربع عشرة ، وقال الأصمعي : ليلة السواء ، ممدودة • ليلة ثلاث عشرة ، وفيها يستوى القمر ، وهم في هذا الأمر على سوية ، أيِ استواء •
انظر : اللسان ، مادة (س • و • ا) : ٤١٦/١٤ •

(٣) ورد في الكتاب : ٢٥٥/١ ، المفصل : ص ٣٥ ، شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٦/١ ، لباب الإعراب : ص ٢٦٤ •

(٤) قال ابن يعيش : " كأن قائله يدعو على غنم غيره ، فإذا قيل : ماتعنون ؟ قالوا : اللهمّ اجمع فيها ضبعا وذئبا ، فأضمر العامل"•

(٥) ورد في المفصل : ص ٤٦ • شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٨/٢ •

(٦) الطلاق : الآيتان : ١٠ ـ ١١ ، وهكذا الأصل : (لقد) •

وقوله : " وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالإِيمَانَ "(١) أى : وأَبرَّوا الإيمانَ ،وقولـه : " فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ "(٢) أىْ : وَجَمِّعوا شركاءكم ؛ لإشراك أُجمعتُ أمري ، وجمعتُ شركائي .

والذى يجبُ حذفُه أربعةُ أقسامٍ :

الأولُ : مسموعٌ غيرُ مقيسٍ يُقتصرُ فيه على السماعِ ، فمنه قولهم : (امْـرَأً وَنَفْسَهُ) ، تقديره : دَعْ امْرَأً و(٣) نفسَه . (امرأً) : مفعول به ، و(نفسَه) : مفعول معه ، وحذف الفعل . وقولهم : (هذا ولا زَعَمَاتِك)(٤) ، أى : ولا أتوهَّمُ زعماتِك . وقولهم : (كِلَيْهما وتَمْراً)(٥) أى : أعطنى كِلَيْهما وتمراً ، و(كُلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ)(٦) أى : ائتِ كلَّ شيءٍ ولا ترتكبْ شتيمةَحُرٍّ ، ومنه قولك : (مَنْ أنتَ زيداً)(٧) ، أىْ : مَنْ يذكر زيداً ، ومن ذلك : (شَأْنَكَ والحجَّ)(٨) ، (الصلاةَ جامعةً) ، وقوله / تعالى : " نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا "(٩) " مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً "(١٠) (١/٤٣٥) يضمرُ فى كلِّ موضعٍ مايليقُ به ، ومنه (أهلاً وسهلاً) ، و(سعةً ورحبةً).

---

(١) سورة الحشر ، آية (٩) .

(٢) سورة يونس ، آية (٧١) .

(٣) فى الأصل : " فيـه " ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) الكتاب ١/٢٨٠ ، الإيضاح فى شرح المفصل ١/٣٠٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٤١ .

(٥) الكتاب ١/٢٨٠ ، الإيضاح فى شرح المفصل ١/٣٠٨ ، حاشية الصبان ٣/١٩٣، شرح ألفيةَ ابن معط ١/٤٩٦ . مجمع الأمثال للميدانى ٢/١٥١ .

(٦) الكتاب ١/٢٨١ ، اللسان (شتم) الإيضاح فى شرح المفصل ١/٣٠٨ ، شرح الكافية فى النحو للرضى ١/١٣٠ ، الهمع : ١/١٦٨ .

(٧) الإيضاح فى شرح المفصل ١/٣١٠ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٢/٢٨ ، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور : ٢/٤١٨ .

(٨) شرح ألفية ابن معط : ١/٤٩٥ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٢/٢٦ .

(٩) سورة الشمس ، آية (١٣) .

(١٠) سورة البقرة ، آية (١٣٥) .

والفعلُ المقدّرُ منها يكون خبراً إذا قلتَهُ لمن وَرَدَ عليكَ وحل محلّك ، أيْ : صادفْتَ أهلاً ، أي : مَنْ يقومُ مقامَ الأهلِ،ونزلتَ مكاناً سهلاً ، وصادفت سعةً ورحباً ، أي : منزلاً واسعاً رحباً ، ويكون دعاءً إذا قُلْتَهُ للمسافرِ ، تقديره : لقّاك اللّهُ أهلاً وأنزلكَ مكاناً سهلاً واسعاً رحباً ، وبالدعاء فسّره ابنُ قتيبة[1]،وقول الرازيّ : وبكَ أهلاً ، دليلٌ على أنه خبرٌ، وهو أيضا منصوبٌ بفعلٍ واجبِ الحذفِ تقديره : وبك صادفتُ الرحبَ والأهلَ ، ومنهم من يقول : وبكَ وأهلاً .

قال ابنُ خروفٍ : تركَ الواوَ ليدلَّ على الرحبِ والسعةِ ، وحذفَ المعطوف عليه ، وأبقى المعطوفَ ، كما يقال : ربَّناولكَ الحمدُ، ترك الواو ؛ ليدل على معطوف عليه ، وهو: الشكر ، أي : لك الشكرُ ولك الحمدُ ، ومن ذلك قولهم : (الظِّبَاءَ على البقرِ)[2] ، بإضمار (خَلِّ)[3] يستعمل فى النهى عن الدخول بين قوم متكافئين فى شرٍّ أو غيره . وهذه كلُّها مفعولاتٌ كثرتْ فى ألسنتهم ، فالتزموا حذفَ الفعلِ ، ولم يجوّزوا إظهارَه كما فعلوا فى سقياً ورعياً فى المصادرِ الكثيرةِ ، ولأنَّ الاسمَ وقعَ فيها موقعَ الفعلِ ؛ لأن معنى مرحباً :رَحُبَتْ بلادُك . ومعنى / سهلاً: سهلت طريقُك ، فلمَّا كان فى موضعِ الفعلِ لم يُحْتَجْ إليه[4] (٤٣٦/١)
والفعلُ عليه ، فأُضمِرَ .

ويجوزُ رفعُ (أهلاً) على المبتدأ ، ويكون خبرُه محذوفاً ، أيْ : لك .
وتقول (مرحباً بك) قيل : للتبيين .

ويجوز تقديمُه ، فتقول : بك مرحباً ، ومن ذلك قوله تعالى :"انتَهُوا خَيراً لَكُمْ "[5] عند سيبويه[6] تقديره : انتهوا وأتوا خيراً لكم ، قال

---

(١) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى كان رأسا فى العربية واللغة والأخبار وأيام الناس دينا فاضلا . صنف إعراب القرآن . معاني القرآن ، غريب القرآن . مشكل القرآن وغيرها ، ولد سنة ٢١٣ . مات سنة ٢٦٧. (بغية الوعاة المجلد ٦٣/٢، ٦٤) .

(٢) الكتاب ٢٧٣/١ ، مجمع الأمثال للميدانى : ٤٤٤/١ .

(٣) في الأصل (رجل) والصواب ما أثبته . انظر : (الكتاب) ٢٥٦/١) .

(٤) في الأصل كلمة غير مقروءة ، ولعلها كما أثبتها .

(٥) سورة النساء ، الآية : (١٧١).

(٦) الكتاب : ٢٨٢/١ - ٢٨٤ .

ابنُ مالكٍ وسيبويهِ [1] إنّما يقولُ بوجوبِ حذفِ الفعلِ في مسألةِ (انتهوا) إذا كان المنصوبُ (خيراً) كما في الآية ، فإنْ كان غيرُهُ فلا يجب إضمارُه ، بل يجوزُ إظهارُهُ ، كقولك : (انتهِ أمراً حَسَناً) أيْ : وأتِ أمراً حسناً .

وغلطَ الزمخشريُّ في إطلاقِ القولِ بوجوبِ الإضمارِ ، بعدَ : (انتهِ) [2] وقال الفراءُ : (خيراً لكم) صفةً لمصدرٍ محذوفٍ تقديره : (انتهاءً خيراً لكم) [3] ، وقال الكسائيُّ : (خير) ، خبر كانَ مقدّرة تقديره : يكون الانتهاءُ خيراً لكم [4].

[المنــــــــادى]

[تعريفـــــــه]

قال : الثاني : المنادى ، وهو المطلوبُ إقباله بحرفٍ نائبٍ منابَ أُدعو لفظاً أو تقديراً ."

القسم الثاني من المفعولِ به الواجبِ حذفُ فعلِه قياساً المنـــادى ، والمنادى : وهو المطلوبُ إقبالُه بحرفٍ نائبٍ منابَ أُدعو لفظاً أو تقديراً .

فقوله : (هو المطلوبُ إقبالُه) جنسٌ يشملُ المنادى وغيرَه ، كقولك : أنا طالبٌ إقبالَكَ ، وأطلبُ إقبالَك ، وقوله :(بحرفٍ نائبٍ منابَ أُدعو) فصلٌ يخرجه به .

/ والحروفُ النائبةُ منابَ (أُدعو) حروفُ النداءِ ، وهي : يا ، وأيا ، والهمزة ، (٤٣٧/١) – وستأتي في الحروف ، إن شاء الله تعالى – .

---

(١) الكتاب : ٢٨٤/١ .
(٢) الكشاف : ٥٨٤/١ ، وانظر شرح الكافية لابن جماعة : ص ١١٤ .
(٣) انظر : شرح الكافية لابن جماعة : ص ١١٣ ، البحر المحيط : ٤٠٠/٣ .
المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٤١/١ .
(٤) المصادر السابقة

وقوله : (لفظاً أو تقديراً) بيانٌ لحالِ الحرف. بمعنى أنّه تارةً يكون ملفوظاً به، كـ: يازيدُ ،وتارةً يكون مقدّراً ، كقولك : زيدُ ، وَيَردُ عليه أنّ قوله : (بحرفٍ نائبٍ منابَ أدعو) يقتضي أنّ الحرفَ هو العاملُ في المنادى ؛ لأنّه جَعَلَه نائباً عن الفعلِ .

وإذا كان عاملاً فيه ، وجبَ أن لايكون المنادى منصوباً بفعلٍ محذوفٍ واجبِ الحذفِ ، وأنّ المنادى لو كان منصوباً بتقدير : أدعو أو أطلب ، لكان خبراً يحتملُ الصدقَ ، والكذبَ ، وليس كذلك ؛ لإجماعِ النحاةِ على أنّ [نداء](١) الاسمِ العلمِ ليس بخبرٍ ، كقولك : يازيدُ (٢) .

وأمّا [نداء](٣) الاسمِ الذي هو صفةٌ ، كقولك : يافاسقُ ، فالأكثرون على أنه ليس بخبرٍ ، وذهب الفارسيُّ (٤) إلى أنه خبرٌ ؛ لتضمنهِ نسبةَ الفسقِ إليه واستدلّ عليه بوجوبِ الحدّ على قائلِه ، ولولا أنه خبرٌ لَمَا وَجَبَ ، وإذا [كان](٥) المنادى ليس بخبرٍ ، فلا يصحّ أن يكون العاملُ في المنادى : (أدعو) أونحوه .

[آراءُ النحاةِ في العاملِ في المنادى]

والجوابُ عن الأولِ : مذهبُ سيبويهِ أنّ الناصبَ للمنادى فعلٌ مقدّرٌ واجبُ الحذفِ ، كما ذكَره ، وحرفُ النداءِ نائبٌ عن الفعلِ المذكورِ (٦) في اللفظِ والمعنى ،لا في العملِ مما ذكره مسمىً على مذهبه .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) انظر الهمع : ١٧٢/١ .
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) الفارسي : هو : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو علي الفارسي ، وكان من أئمة النحويين ، علت منزلته من النحو حتى فضله كثير من النحويين على المبرد ، من مصنفاته : الحجة في علم القراءات السبع ، مات سنة ٣٧٧ .(نزهة الألباء في طبقات الأدباء)، لابن الأنباري ص ٣١٥ - ٣١٧ ، تحقيق : محمد ابي الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة .و(بغية الوعاة) : ٤٩٦/١ .
(٥) زيادة يقتضيها السياق .
(٦) الكتاب ٢٩١/١ .

وذهب آخرون إلى أنه انتصب بما فى (يا) من معنى الفعل .

ورُدَّ عليه بأنّ معانى الأفعال / لاتعمل إلّا فى الظروف والمجرورات . (٤٣٨/١)

وذهب آخرون إلى أنه منصوب بحرف النداء نفسه ، واستدلّوا عليه بإمالة (يا) وهو حكم الأفعال أوما قام مقامها وبأن حرف الجرّ يتعلّق بيا ، كقولك : يالَزيدٍ ، والحرف لا يتعلّق بالحرف ، إلّا إذا قام مقام الفعل (١)، فحرف النداء عند هؤلاء يأتى عن الفعل لفظا وعملاً ، وضُعِّف بأن الحروف لا تعمل إلّا إذا اختصّت ، و : (يا) تدخل على الأفعال والحروف والأسماء .

وذهب الفارسىّ إلى أنّ (يا) اسم فعلٍ بمنزلة هلمّ(٢).

قال أبو البقاء : ولا بُعدَ فيه ، وشبهتُه فى ذلك : أنه اسمٌ يتمّ منه مع الاسم كلامٌ ، والحرف لا يحصل منه مع الاسم كلامٌ ، فعلى هذا يكون الحرف مع المنادى جملةً اسميّةً .

وضعّفه المصنّفُ بأنّ من حروف النداء ماهو على حرفٍ واحدٍ ، وهو : الهمزة ، وليس فى الأسماء ما هو على حرفٍ واحدٍ .

وبأنّ أسماءَ الأفعال تتحمل الضمائرَ ، ك : (هيهات) و (رويد) (٣)وهذه لا تتحمّلها ، ولو تحملت ضميراً لم تستقلّ كلاماً .(٤)

وحجّة سيبويه أن (يا) لو كانت عاملةً ، لوجب اتصال الضمائر ؛ لأن الضمير إذا ولي عامله ، وجب اتصاله ، وقد قالوا : (ياإيّاك) فأتوا به متصلاً ، ولم يقولوا إيّاك فدلّ على أنه غير عامل .(٥)

(١) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري : ص ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، تحقيق :د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .

(٢) المسائل العسكريات ، لأبى على الفارسى : ص ١١١، تحقيق ودراسة :د.محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعش : ١٢٧/١ ، الهمع : ١٧١/١.

(٣) فى الأصل : " وزيدا" ولعل الصواب ما أثبته ، انظر: (الأمالى النحوية)١٣٣/٢

(٤) المصدر السابق

(٥) الكتاب : ٢٩١/١ .

وعن الثانى : بأنّ انتصابَهُ بتقديرِ : (أدعو) ونحوِه لا يقتضى / أنْ يكون (٤٣٩/١)
خبراً ، والنداءُ ليس بخبرٍ عند المحقّقين سواءٌ كان صفةً أو غيرَها ، بل هو
إنشاءٌ ، وكان أصلُه الخبرَ ، والخبرُ قد ينتقل إلى الإنشاءِ كما فى ألفاظ العقودِ
نحو : (بعتُ) و (اشتريتُ) و (زوجتُ) و (طلقتُ) ونحوهما ، فإنّها أخبارٌ نقلت
إلى الإنشاءِ فلا يدخلها التصديقُ والتكذيبُ ، كذلك هذا انتقل إلى الإنشاءِ .

واعلمْ أن المصنفَ حدَّ الشخصَ المنادى ، وكان ينبغى له أنْ يَحُدَّ الاسمَ المنادى
فإنّ الكلامَ فيه ، فلذلك يقول : الاسمُ المنادىٰ هو الاسمُ الدالُّ على طلبِ المخاطبِ
بحرفٍ نائبٍ منابَ (أدعو) .

فالاسمُ المنادى على الصحيحِ مفعولٌ بفعلٍ واجبِ الحذفِ .

ثم استطردَ المصنّفُ فى ذكرِ أحكامِ النداءِ ، لمّا ذكرَ المنادىٰ .

[أحكامُ المنادىٰ من حيثُ البناءُ والإعرابُ]

قال : " ويبنى على ما يُرفعُ به إنْ كانَ مفرداً معرفةً ، مثل : (يازيدُ) ، و (يارجلُ) و (يازيدان) ، و (يازيدون) . ويختص بلام الاستغاثةِ مثل: يالَزيدٍ . ويُفتح لإلحاقِ ألفِها فلا لام مثل : يازيداه . ويُنصبُ ما سواهما ، مثل :(ياعبدَاللهِ) و (ياطالعاً جبلاً) و (يارجلاً) لغيرِ معيّنٍ".

المنادى لا يخلو مِنْ أنْ يكون قبلَ النداءِ مبنياً أو معرباً . فإنْ كان
معرباً فلا يخلو مِنْ أن يكونَ مستغاثاً به أو غيرَه . فإنْ كان مستغاثاً به فلا
يخلو من أن يكون مفرداً معرفةً أو غيرَ ذلك .

/ والمرادُ (بالمفرد) هنا : ماليس بمضافٍ ولا مشابهٍ للمضافِ من أجلِ طولِهِ ، (٤٤٠/١)
فيدخلُ فيه المثنىٰ ، والمجموعُ ، والمركبُ ، كـ :(معدى كرب). و (بالمعرفة):ما هو
علمٌ أو نكرةٌ مقصودةٌ تعرّفتْ بحرفِ النداءِ ، فإنْ كان مفرداً معرفةً ، كقولك:(يازيدُ)
و (يارجلُ) إذا قصدت به واحداً معيّناً ، بُنى على ما كان يُرفعُ به قبلَ النداءِ.فإنْ
كان مفرداً بُنى على ضمّةٍ ؛ لأنّ رفعَهُ بها . فإنْ كان يظهرُ فيه الإعرابُ كانت

الضمةُ ظاهرةً ، ك : يازيدُ ، وإنْ كان لا يظهرُ فيه الإعرابُ كالمقصورِ ، والمنقوصِ والمحكيِّ كانت مقدّرةً ، نحو: ياموسى ، وياقاضِ ، ويا تأبطَ شراً ، ويامعدى كرب. وإنْ كان مثنىً على الألفِ ، أو جمعاً فعلى الواوِ ؛ لأنّ رفعَهما بهما (١)، فتقول فى نداءِ اثنين اسمُ كلٍّ منهما زيدٌ : يازيدانِ ، وفى نداءِ جماعةٍ مُسَمّين بهذا الاسمِ : يازيدون ، وياعبدان ، ويابنون ؛ لأنه يعرف بحرفِ النداءِ ، وإنّما بُنى لوقوعِهِ موقعَ المبنى ، وهو ضمائرُ الخطابِ ؛ لأنّ المنادىٰ مخاطبٌ ، وأصلُ الخطابِ أنْ يكون بضمائرِ الخطابِ ، والدليلُ علىٰ أن المنادىٰ وقعَ موقعَ ضمائرِ الخطابِ رجوعُ الشاعرِ إليها ، فى قوله :-(٢)

يا أبْجَرُ بنَ أبجرَ يا أنْتَا ∴ أنْتَ الذى طلّقتَ عامَ جُعْتَا

قدْ أحسنَ اللهُ وقدْ أسأتَا

فقال : (يا أنتا) ، فلما أشبه المنادى المفردُ ضمائرَ الخطابِ / فى (٤٤١/١) وقوعِهِ موقعَها ، وفى أنّه مفردٌ معرفةٌ ، بُنِيَ . وقد جاء فى كلامِ بعضِهم ضميراً وهو الأصلُ ، فقال : ياإيّاك .

وبُنِى على حركةٍ ، إمّا لأنّ منه ما قبلَ آخره ساكنٌ ، ك : (زيدٌ)، فلو بُنِى علىٰ سكونٍ ؛ لأدّى إلى اجتماعِ ساكنين وهو محذورٌ (٣)، فَجُعِلَ البابُ كلّه واحداً [و] (٤) امّا تنبيهاً علىٰ أن أصلَه الإعرابُ وبناءه (٥) عارضٌ . وكانت الحركةُ ضمةً ؛ لأنها لو كانت فتحةً كانت كحركتِهِ فى حالةِ إعرابِهِ ، والمقصودُ المخالفةُ بينهما

---

(١) في الأصل (لهما)- ولعل الصواب ما أثبته

(٢) ورد بدون نسبة فى الإنصاف : ٣٢٥/١، وشرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٧/١،والمقرب ١٧٦/١، وشرح جمل الزجاجى ، لابن عصفور :٨٧/٢، وحاشيه الخضرى :٧٢/٢،والمطالع السعيدة فى شرح الفريدة ، للسيوطى : ٣٧٤/١، تحقيق :د.نبهان ياسين حسين : دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧م.

ومنسوبا إلى ابن دارة فى الإيضاح فى شرح المفصل : (٢٥٣/١)وإلى الأحوص فى شرح التصريح :١٦٤/٢، وشرح الشواهد للعينى : ١٣٥/٣.

وروايته فى الإنصاف والإيضاح فى شرح المفصل : (يامر بن واقع ياأنتا)وفى شرح جمل الزجاجى : (ياأقرع بن حابس ياأنتا)، وهما روايتان لا تمسان وجه الاستدلال .

(٣) فى الأصل كلمة (محذوف) ، ولعل الصواب ما أثبته. (٤) زيادة تقتضيها السياق .

(٥) في الأصل : " وبناه "

للتمييز ، ولو كانت كسرةً ، لالتبسَ بالمنادى المضافِ لياءِ المتكلِّمِ .

وقال الكسائى : المنادى المفردُ معربٌ(١)، ورُفِعَ ؛ لأنّه خلا عن العامـــلِ، وكان مفعولاً فى المعنى ، فلو خُفِضَ لا شتبه بالمضافِ إلى ياءِ المتكلمِ، ولــو(٢) نُصب لاشتبه بغيرِ المنصوبِ ، فرُفِعَ بغيرِ تنوينٍ ليقعَ الفرقُ بينه وبيـــن المرفوعِ بعاملٍ .

وإذا كان الاسمُ المفردُ المنادى منقوصاً ، فمذهبُ سيبويهِ ، والأكثريـــن إثباتُ الياءِ ، فنقول : ياقاضي (٣)، ومذهبُ [غيرِ] (٤)سيبويه حذفُها.(٥)

قال ابنُ خروفٍ : والمسموعُ إثباتُها .

وإنْ كان المنادى مضافاً لفظاً ، ك : (ياعبدَاللّهِ) ، وتقديراً ، ك : (ياغلامَ)، أو مشبَّهاً بالمضافِ ، أو نكرةً غيرَ مقصودةٍ ، بقي على أصالتِهِ فيما يستحقُّه من الإعرابِ بالنَّصب ، ولم يُبْنَ كالمفردِ ؛ / لعدمِ شبهِهِ بالمضمرِ، أمَّـا المضافُ ؛ فلأنه معـــروفٌ (٤٤٢/١) بالإضافةِ ، فلم يشبه الضمائرَ منْ حيثُ إنها معرفةٌ بنفسِها . وأمّا المشبهُ بـــه ، فلم يجـرِ(٦) مجراه . وأما النَّكرة غير المقصودة فلتنكيرها لم تشبه الضمائر.

قالَ ابنُ مالكٍ : وقد تجرى النكرةُ المقصودةُ إذا كانت موصوفةً مجرى النكـــرةِ غيرِ المقصودةِ فتعربُ (٧)، كقولك : يارجلاً كريماً أقبل (٨)، والمشبَّهُ بالمضافِ :هما (٩)

---

(١) انظر: شرح الكافية ، للرضى :١٣٢/١ ، توضيح المقاصد والمسالك :٢٧٨/٣.
(٢) فى الأصل : " ولا" .
(٣) الكتاب : ١٨٤/٤.
(٤) زيادة يقتضيها السياق .
(٥) الكتاب : ١٨٤/٤ ، وورد منسوبا إلى يونس
(٦) في الأصل : " يجريانه " .
(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ص ١٨٠
(٨) في الأصل : " يارجل كريما أقبل " .
(٩) في الأصل : " هذه " .

الاسمانِ المرتبطُ الأولُ منهما بالثانى ، إمّا بأن يكون عاملاً فيه ، سواء عمل نصباً، كقولك : (ياعشرين رجلاً أقبل) لواحدٍ سمّيته بهذا الاسم ، أو رفعاً ، كقولك : (ياذاهباً أبوه) و (ياحسناً وجهُهُ)، أو رفعاً ونصباً ، كقولك :(ياضارباً أبوه زيداً). أو يكون تعلق به حرفُ جرٍ عاملٍ فى الثانى ، كقولك :(ياخيراً من زيدٍ)، أو يكون أحدُهما معطوفاً على الآخرِ ، وقد سَمّيتَ بهما واحداً كما إذا سمّيت بزيدٍ [و] عمروٍ، فتقول : يازيداً وعمراً أقبل ، وياثلاثةً وثلاثين ، لرجلٍ سمّيته بذلك ، فإنْ كان الاسمانِ منصرفينِ نوّنتَهما ، وإنْ كانا غيرَ منصرفينِ لمْ تنوّنْهما ، وإنْ كان أحدُهما منصرفاً نوّنته دون الآخرِ، فتقول إذا سَمَّيْتَ بـ: أحمدَ وزيدٍ: ياأحمد وزيداً، ولافرق/ في المشبهِ بالمضافِ بين أنْ يكون علماً، أو نكرةً مقصودةً أوغيرَمقصودةٍ، فإنّه يكون منصوباً. (٤٤٣/١

ووجهُ شبهِ هذه الأشياءِ بالمضافِ عملُ الأولِ فى الثانى واختصاصُه به، وافتقارُه إليه ، كما أنّ المضافَ يعملُ فى المضافِ إليه ويختصُّ به ، ويفتقرُ إليه . فالمضافُ كقولك : ياعبدَ اللهِ ، والمشبّهُ به كقولك : ياراكباً فرساً ، ويازيداً وعمراً، والنكرةُ غيرُ المقصودةِ ، كقول الأعمى : يارجلاً خذ بيدى(١)، ويامارّاً خُذْ بيدى ، فإنّه لمْ يُردْ واحداً معيناً ، قال الشاعر :

فَيَارَاكِباً إمّا عَرَضْتَ فَبلِّغاً .·. نَدامَايَ مِنْ نجرانَ أن لا تَلاقِيَا(٢)

أراد : واحداً يتحملُ رسالتَه ، أىَّ واحدٍ كان. والمرادُ بالمضافِ هنا: ما أضيفَ إلى اسمٍ ظاهرٍ ، أو إلى ضميرٍ غائبٍ تقدّمَ ذِكْرُهُ ، كقولك : ياغلامَه أقبلْ ، ولا يجوز

---

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح: ٧٥٣/٢ ، وشرح المفصل :١٢٨/١، وشرح الكافيه الشافية : ١٢٩٨/٣.

(٢) ورد منسوبا إلى عبد يغوث فى الكتاب :٢٠٠/٢ ، وشرح التصريح :١٦٧/٢، واللسان (عرض). ووردبدون نسبة في الجمل، لعبدالقاهر الجرجاني ، ص ٢١ تحقيق:عليحيدر دمشق ١٣٩٢ هـ ، الصحاح : (عرض)، الإيضاح فى شرح المفصل : ١٥٨/١، شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ٨٤/٢ ، شرح الكافية ، للرضى :١٣١/١، شرح ابن عقيل على الألفية :٢٦٠/٣.

(عرضت) : من عرض الرجل ، إذا أتى العروض وهى مكة والمدينه وما حولهما.

(نداماى): أى : النديم على الشرب .

الشاهد: (ياراكبا) نكرة غير مقصودة ؛ لأن المنادى أيّ واحد كان.

أن يكون مضافاً إلى ضميرِ المخاطبِ، فلا تقولُ: ياغلامَكَ أقبلْ . وأما المضافُ إلى ضميرِ المتكلمِ فسيأتي - إن شاء الله تعالى - . وإنْ كان مستغاثاً به أدخلَ عليه لامَ الاستغاثةِ وهي لامُ جرٍّ، كما يكونُ مع المضمرِ الذي حلَّ هذا محلَّهُ فيجرُّه بها، ولم يُبْنه؛ لأنَّ اللامَ لا تدخلُ على الضميرِ فَقَعُفَ شبهُهُ به، فعملتْ لامُ الجرِّ عملَها . تقول: يالَزيدٍ، فإنْ ذكرتَ معهُ المستغاثَ منهُ، أدخلتَ عليه لامَ الجرِّ مكسورةً؛ / لأنَّه ليس بمنادى، فلم يقعْ موقعَ الضميرِ الذي تُفتحُ لامُ الجرِّ معه، (٤٤٤/١) فتقول: يالَزيدٍ لِعمروٍ، ومنه قول عمر(١) - رضي الله عنه - يالَلّهِ لِلمسلمين(٢)، أي: أدركْ المسلمين . والمستغاثُ به، والمستغاثُ منه في موضعِ نصبٍ، فإنْ عطفتَ على المستغاثِ به اسماً آخرَ كَسَرْتَ لامَهُ مالمْ تدخلْ عليه (يا)، فتقول: يالَزيدٍ ولِعمرٍو ولِخالدٍ؛ لأنه بالعطفِ عُلِمَ أنه مستغاثٌ به، وإذا دخلت عليه " يا " فتحتها، وقد جمعَ الشاعرُ(٣) بين اللاماتِ الثلاثِ في بيتٍ، فقال:

يُبْكيكَ نَاءٍ بَعيدُ الدارِ مغتربٌ ∴ يالَلرجالِ ولِلشبانِ لِلعَجبِ(٤)

فتح اللامَ من المستغاثِ به، وكسرَها من المعطوفِ والمستغاثِ منه .

والمعنى: على استدعاءِ الرجالِ والشبانِ من أجلِ العجبِ . وقد يحذفُ المستغاثُ به(٥)، فتلي " يا " المستغاثَ من أجلِه، ولامُ المستغاثِ به متعلِّقةٌ بـ (يا)، ولامُ المستغاثِ منه متعلِّقةٌ بمحذوفٍ، أي: أدعوك لِعمروٍ . ولك أنْ تُلْحِقَ المستغاثَ بهِ ألفَ الاستغاثةِ، فتحذفَ اللامَ؛ لأنَّها تعاقبُ الألفَ، فلا تجمعْ بينهما، ويُفتحُ المنادى؛ لأن الألفَ لا يكون ما قبلَها إلَّا مفتوحاً، فتقول: يازيداً لِعمروٍ . ويجوز أن تلحقَها (ها) السكت فتقول: يازيداه لعمروٍ . وحكم هذه الهاء، حكمها في المندوبِ كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - .

---

(١) هو عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين، ومصادر ترجمته أكثر من أن تحصى .

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٨٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ١٣١/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ١١١/٢، شرح الكافية للرضى ١٣٤/١ .

(٣) نسب إلى ابن الأسود الدؤلي، وإلى أبي زبيد، وليس في ديوان أبي زبيد كما ذكر محقق كتاب المقتصد في شرح الإيضاح .

(٤) ورد بدون نسبة في الكامل: ٢٧٣/٣، التبصرة والتذكرة: ٣٥٩/١، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧٨٨/٢، المقرب: ١٨٤/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١١٠/٢، شرح الكافية، للرضى: ٣٣٣/١، المساعد على تسهيل الفوائد: ٥٢٦/٢، المقاصد النحوية ٢٥٧/٤، شرح التصريح: ١٨١/٢، الهمع: ١٨٠/١، شرح الأشموني: ١٦٥/٣، ويروى (يالَلكهول ولِلشباب لِلعجب) .
الشاهد: فتح لام المستغاث به وهو (لَلرجال) وكسرها مع المعطوف عليه وهو (لِلشبان) .

(٥) في الأصل: " منه " ولعل الصواب ما أثبته، لأن سياق الكلام يدل على ذلك .

/ وقد جاءت الألف في آخر الاسم المنادى غير المستغاث ، والمندوب ، كقول (٤٤٥/١) جرير :(١)

فما كعبُ بْنُ مامَةَ وابنُ سُعْدَى .·. بأكْرمَ مِنْكَ ياعمرَ الجوادَا(٢)

بفتح راء (عمر) ، وأصله : ياعمرا ، حذفت (٣) الألف لالتقاء الساكنين/ وبقيت الفتحة دالة عليها .

وللمتعجب منه ، حكم المستغاث به ، كقول الفرزدق :(٤)

فَيَالَعِبادَ اللّهِ كيفَ تحلّلَتْ .·. بِنَا بَاطِلاً ....(٥)

---

(١) هو: جرير بن عطية الخطفى ، وهو من بني كليب بن يربوع ، كان يكنى (أبا حزرة) مات باليمامه . انظر: (الشعر والشعراء :٣٧٤/١).

(٢) في الأصل : " الجوادات " ، ورد في الديوان : ص ١٠٧ ، (دار صادر – بيروت) وورد في اللمع في العربية لابن جني : ص ١٩٤ ، تحقيق : حسين محمد شرف ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ ، عالم الكتب بيروت ، والتبصرة والتذكرة : ٣٤٠/١ ، ومغني اللبيب : ١٩١/١ ، وشرح التصريح : ١٦٩/٢ ، والمقاصد النحوية :٢٥٤/٤ والهمع : ١٧٦/١ ، وشرح الأشموني : ١٤٣/٣ ، والخزانة : ١١٠/٤ .

وروايته في التبصرة والتذكرة ، وشرح التصريح ، والهمع ، والخزانة ، والديوان (بأجود منك).

وهي رواية لا تمس وجه الاستشهاد .

(٣) في الأصل تكرار كلمة :(حذفت).

(٤) هو: همام بن غالب بن صعصعة ، كان أبوه سيد بادية تميم ، ولقب بالفرزدق لغلظه ، وقصره ، مات الفرزدق قبل موت جرير ، فقال جرير : هلك الفرزدق بعد ما جدعته (الشعر والشعراء : ٣٩٢/١).

(٥) البيت بتمامه :

فيالعباد الله كيف تحللت .·. بنا باطلا ، لمّا جلا الليل نائره

ورد في الديوان : ٣٤١/١ ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ :٣٠٣ ، وروايته في الديوان .

فيالعباد الله كيف تخيلت .·. لنا باطلا لما جلا الليل نائره

وهي روايه لا تمس وجه الاستدلال .

الشاهد .

قوله :(يالعباد الله) منادى متعجب منه ، دخلت عليه اللام ؛ لأن حكمه حكم المستغاث به .

قال ابنُ مالك : ويحذفُ اللامُ منه كثيراً ، كقوله :(١)

أوانسُ يسلبْنَ الحليمَ فؤُ ادَهُ ... فياطولَ ماشوقٍ وياحسنَ مجتلى

قال : وقد يخلو المستغاث به من اللامِ ، ومن الألفِ ، كقول الشاعر:(٣)

ألا ياقومِ للْعَجَبِ العجيب ... وللغفلاتِ تعْرِضُ للأريبِ (٤)

وإن كان الاسمُ قبل النداءِ مبنياً أُقِرّ على بنائِه ولم يتغيّرْ بالنداءِ، ويكون له موضعان : موضعُ إعرابٍ على أنه مفعولٌ به ، وموضعُ بناءٍ على أنَّه منادى مفردٌ ، فيقدرُ فيه ما يرتفعُ به .

ولذلك يجوزُ أن ترفعَ تابعَه على حركةِ البناءِ المقدَّرة فيه ، فتقول : ياكاعِ القائمةُ ، وياهذا القائمُ . هذا حكم المنادى .

[نداء الاسم العلم].

واختلف النحاةُ فى الأسماءِ الأعلامِ إذا نُودِيت ، هل نُكِّرتْ قبل النداءِ ثم تعرَّفتْ بحرفِ النداءِ ، أم هى باقيةٌ على تعريفِ العلميَّة ؟ .

قال أبو البقاء : / ولا نص لسيبويه فيه . (٤٤٦/١)

---

(١) عمر بن أبى ربيعه المخزومى .

(٢) ورد فى شرح ديوان عمر بن أبى ربيعه المخزومى :٤٥١ ، تحقيق :محمدمحيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ ، وورد فى شرح عمدة الحافظ:٣٠٣.
الشاهد :
قوله :(فيـا طول) ، منادى متعجب منه حذفت اللام منه .

(٣) لم أعثر على القائل .

(٤) ورد بدون نسبة فى شرح الكافية الشافية:١٣٣٨/٣، وورد فى قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصارى : ص ٢٢،تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد.الطبعة الحادية عشر ١٣٨٢هـ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام:٩٨/٣ ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة١٩٦٦م، وشرح التصريح : ١٨١/٢ ، وشرح الأشمونى :١٦٦/٣.
الشاهد:
قوله:(ألا يا قوم) مستغاث به ورد خاليا من لام الاستغاثة ومن الألف .

فذهبَ المبرّدُ(١) وابنُ جنّي (٢) ، والزّجاجيُّ (٣) ، على أنّها باقيةٌ على تعريفِ العلميّةِ ، وحروفُ النداءِ غيرُ معرّفةٍ وهو ظاهرُ كلامِ أبي علي (٤) ، واحتجّوا له بأنّ حرفَ النداء يدخل على النكرةِ فلا يعرّفها ، كقول الأعمى : (يارجلاَ خذْ بيدى) ، وبأنّها تدخلُ على المضافِ فيبقى على تعريفه بالإضافة وبأنّها تدخل على اسم الاشارة وهو لايصحُّ تنكيرُه ، وبأنّها تدخل على اسمِ اللّهِ، وهو معرّف بالألفِ واللّامِ .

وذهبَ جماعةٌ من البصريين إلى أنّها فيه على تعريفِ العمليّةِ ، وحروفُ النداءِ معرّفةٌ ، واجتمعَ على الاسمِ تعريفان : تعريفُ العلميّةِ وتعريفُ النداءِ، وإنّما لم يجمعوا بين تعريفين إذا كان كل منهما بأداةٍ لفظيّةٍ.

---

(١) نقل المرادى والأزهرى رأيا آخر للمبرد ، وهو : أن العلم سُلبَ تعريف العلمية وتعرف بالإقبال .
انظر: (توضيح . المقاصد والمسالك : ٢٧٦/٣).
(شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى : ١٦٦/٢) دار إحياء الكتب العربية .

(٢) وهو : عثمان بن جنّي ، أبو الفتح النحوى ، علمه بالتصريف أقوى من علمه بالنحو ، من مصنفاته : الخصائص فى النحو ، سر صناعة الإعراب،شرح تصريف المازنى.
(بغية الوعاة) المجلد ٢ : ص ١٣٢ .

(٣) هو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، منسوب إلى شيخه الزجاج ، برع في النحو ، توفي سنة ٣٣٩ .
(بغية الوعاة) المجلد ٢ : ص ٧٧ .

(٤) المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني :٧٥٤/٢، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م .

وذهب السيرافيّ ،(١) والجرجانيّ ،(٢) وآخرون(٣) إلى أنها نُكّرتْ قبل النداءِ، ثم تعرّفتْ بحرفِ النداءِ ، وحرفُ النداءِ معرِّفٌ، كما نُكّرتْ عند الإضافةِ ، ثم تعرّفتْ بها في قوله :(٤)

عَلا زَيْدُنا يومَ النّقا رأسَ زيدكم (٥)

واحتجوا عليه بأن النكرةَ المخصوصةَ تتعرفُ بحرفِ النداءِ، وبأنّ حرفَ النداء لايدخل على المعرف باللام، وليس ذلك [إلا](٦) لامتناع الجمع بين تعريفين ، وأما اسمُ اللّه تعالى . فليستْ الألفُ واللامُ فيه للتعريفِ ، ولذلك جاء قطعُ الهمزةِ، من : يا اللّه .

(٤٤٧/١) وقولُ المصنفِ : (ويُبنى [على](٧) مايرفع به)خير من قولِ غيرِه : ويُبنى / على الضمّ لشمولِ هذا المثنى والمجموعَ واخوه وأخواته ، وهو مخصوصٌ بما إذا كان الاسمُ [في](٨) النداء معربا .

وقوله : (وينصبُ ما سواهما) يعنى المفردَ المعرفةَ والمستغاثَ .

آخرُ الجزءِ الأولِ من الشرحِ، يتلوه في الجزءِ الثاني - إن شاء اللّه تعالى - قوله : (قال : وتوابعُ المنادى المبنيّ المفردِ وإلى آخر الكتاب).

---

(١) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي،كان إمام الأئمة معرفة بالنحو والفقه واللغة والشعر والعروض وغير ذلك،من مصنفاته شرح كتاب سيبويه ، مات سنة ٢٦٨.
(بغية الوعاة) المجلد الاول : ص ٥٠٧ - ٥٠٨ .

(٢) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : ٧٥٥/٢ .
وهو : عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوى ، الإمام المشهور : أبوبكر أخذ النحو عن ابن أخت الفارسى ، وكان من كبار أئمة العربية والبيان شافعيا أشعريا من مصنفاته : المقتصد في شرح الإيضاح ، والعوامل المائه وغيرهما ،مات سنة ٤٧١، وقيل ٤٧٤هـ .
(بغية الوعاة) المجلد ٢ : ص ١٠٦ .

(٣) انظر : شرح التصريح : ١٦٦/٢.

(٤) نسب إلى رجل من طيء في الكامل ، وشرح الأشموني .

(٥) صدر بيت ، وهو بتمامة :
عَلا زَيْدُنا يوم النّقا رأسَ زيدكم ∴ بأبيضَ ماضي الشَّفرتَينِ يَمَانِ
ورد في الكامل :١٠٧١/٣، المسائل البصريات :٤١٤/١، المقتصد في شرح الايضاح:٧٥٥/٢ شرح جمل الزجاجى ، لابن عصفور:٢٢١/٢، شرح الكافيه للرضى:١٣٩/١، مغنى اللبيب: ٥٢/١ ، شفاء العليل : ٧٠٤/٢ ، شرح التصريح:١٥٣/١، شرح الأشمونى :١٨٦/١،الخزانه ١٦١/٢ .
وفيه روايات لا تمس وجه الاستشهاد و (النقا) : الكثيب من الرمل .
الشاهد:
قوله (زيدنا) (زيدكم) حيث أُضيف الاسم العلم إلى الضمير، وذلك لأنها نكرت عند الإضافة ، ثم تعرفت بها.

(٦)،(٧)،(٨) زيادة يقتضيها السياق .

[توابع المنادى]

بسم الله الرحمن الرحيم

" / قال : وتوابعُ المنادى المبنيِّ المفردِ من التأكيدِ ، والصفةِ ، وعطفِ (٢/١)
البيانِ ، والمعطوفِ الممتنعِ دخول (يا) عليه ـ تُرفعُ على لفظهِ ، وتُنصب(١)
على محلّه مثل : (يازيدُ العاقلُ).

والخليل في المعطوف يختارُ الرفعَ ، وأبو عمرو النصبَ ، وأبو العباس إن كان
ك: (الحسن) ، فكالخليل ، وإلّا فكأبي عمرو ".

مقصودُ الفصلِ : الكلامُ في توابعِ المنادى ، والمنادى لايخلو من أنْ يكونَ معرباً أو مبنياً ؛ فإنْ كان معرباً : فتوابعُه جاريةٌ على إعرابِه ، ماعدا البدلَ ، والمعطوفَ غيرَ المعرّفِ باللامِ ، فإنّ حكمَهما في الإعرابِ والبناءِ ، حكمُهما لو لم يكونا بغيرِ (يا) ، فتقول : ياعبدَ اللهِ زيدُ ، وياعبدَ اللهِ أبا القاسم ، وياعبدَ اللهِ وزيدُ ، وياعبدَ اللهِ وأبا القاسمِ .

وإن كان مبنيّاً ـ وهو الذي ذكره الشيخُ ـ فإمّا أن تكونَ توابعُه مفردةً أو مضافةً . فإنْ كانت مفردةً ، فإمّا أن تكونَ تأكيداً ، أو صفةً ، أو عطفَ بيانٍ ، أو معطوفاً معرّفاً باللام ، أو غيرَ ذلك . فإنْ كان التابعُ واحداً
من هذه الأربعةِ / جاز فيه وجهان : النصبُ إتباعاً للموضع ، والرفعُ إتباعاً (٢/٢)
للفظِ ، فتقول في الصفة : (يازيدُ الظريفُ والظريفَ) [و](٢) في التوكيد(٣) : (ياتميمُ أجمعون وأجمعين)(٤) ، وفي عطف البيان : (ياغلامُ بشرٌ وبشراً) ، و(يارجلان زيدٌ وعمرو) ، وفي المعطوف المعرَّف باللّام : (يازيدُ والحارثُ والحارثَ) ، قال الله تعالى " ياجبالُ أوِّبي مَعَهُ والطَّيْرَ " (٥) قُرِئ

---

(١) في الأصل " ينصب " ولعلّ الأولى ما أثبته ، لأنّها فيما يبدو لي خبر لكلمة (توابع) المتقدّمة.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل اضطراب على النحو التالي: " ... يازيد الظريف والظريف في زيدا وعمرا التوكيد " .
ولعلّ الصواب ما اثبته بحذف عبارة " زيدا وعمرا "

(٤) في الاصل هكذا: " بالميم " ولعلّ الصحيح ما أثبته.

(٥) سورة سبأ ، آية (١٠)

برفع (الطير)[١] عطفا على لفظ (جبالُ) ، وبنصبه [٢] عطفاً على موضعه ، هذا الظاهر .

ويحتملُ أن يكون مرفوعاً على الضمير فى (أوّبى) ، وسوّغه الفصلُ بـ (معه) ، وأنْ يكونَ منصوباً بالعطف على (فضلا)[٣] ، والفعلُ محذوفٌ تقديرُه : وسخّرنا له الطيرَ ، كما فى الآية الأخرى " يُسَبِّحْنَ والطَّيْرَ "[٤]

وقال الشاعر :[٥]

أَلايازيدُ والضَّحّاكَ سيرًا .·. فَقَدْ جاوزتُما خَمَرَ الطريق[٦]

ويروى : وعَرَ الطريقِ ، رُوي برفع الضّحّاكِ على اللفظ وبنصبه على المحلّ .

فإن قيل : لِمَ جاز فى توابع المنادى المبنى إجراؤه على حركة البناء ، ولم يجز ذلك في سائر المبنيات ؟ لاتقول : لقيتُه أمسِ الأحدثِ ، ولا جاءني هؤلاءِ الظريفين ، فالجوابُ عن ذلك بقاعدةٍ ذكرها الشيخ في أماليه[٧] ، وهو : أنّ ماله لفظٌ ومحلٌّ ثلاثةُ أقسام : قسمٌ مبنيٌّ بالأصالة ، / فهذا لايجرى عليه شيءٌ إلّا باعتبار موضعه (٣/٢)

(١) انفرد ابن مهران ، عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح ، برفع الراء من (الطير) ، وهى رواية زيد عن يعقوب ، ووردت عن عاصم وأبى عمرو . انظر : (النشر فى القراءات العشر : ٣٤٩/٢) أشرف على تصحيحه ومراجعته : على محمد الضباع - دار الكتب العلمية ، بيروت .
(٢) قرأها الجمهور بالنصب . انظر : (البحر المحيط : ٢٦٣/٧) .
(٣) من سورة سبأ ، الآية ١٠ ، والآية بكاملها : " ولقد آتينا داود منا فضلا ياجبال أوبى معه والطير وألنّا له الحديد " .
(٤) سورة الأنبياء ، آيه ٧٩ .
(٥) نسب إلى المخبل السعدى .
(٦) ورد فى معانى القرآن للفراء : ٣٥٥/٢ ، اللمع : ١٩٥ ، معجم مقاييس اللغة ٢١٦/٢ ، التبصرة والتذكرة : ٣٤٨/١ ، شرح ألفية ابن معط ١٠٥٥/٢ شرح المفصل : ١٢٩/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن هشام:ص ٢٣٤ ، والهمع ١٤٢/٢. وفى البيت روايات أخرى لاتمس وجه الاستدلال .
الخمرة : وهدة يختفى فيها الذئب .
الشاهد : (يازيد والضحاك) حيث عطف (الضحاك) وهو معرف بالألف واللام على المنادى المبنى ، وفى هذه الحالة فيه وجهان : الرفع عطفا على اللفظ ، والنصب عطفا على المحل .
(٧) الأمالى النحوية : ١٣٤/٢ - ١٣٥ .

كـ :(جاءني هؤلاءِ العقلاءُ) إذ لاشبه بالمعرب ، وقسمٌ طرأ فيه البناءُ في محل مخصوصٍ ، كالمنادى المضموم ، والمنفي ب (لا) التي لنفي الجنس ، ففي هذا وجهان : الإجراءُ على الموضع ، وهو القياسُ ، والإجراءُ على اللفظِ لطروءِ البناءِ فيه ، تشبيهاً له بحركةِ الإعرابِ ؛ لتغير الحركةِ العارضةِ فيه .

وقسمٌ معربٌ بإعرابٍ ثانٍ بعدَ إعرابٍ أصليٍّ ، كالمضافِ إليه المصدرِ، واسم الفاعلِ والمفعولِ ، كقولك : ضَرْبُ زيدٍ ، وضاربُ زيدٍ ، ومضروبُ زيدٍ، ففي تابعه - أيضا - وجهان : الإجراءُ على اللفظِ وهو القياسُ ، والإجراءُ على إعرابه الأصليّ وهو ضعيفٌ .

ومن حيثُ أن الضمةَ التي فيه أشبهتْ حركةَ الإعرابِ ، أجرىَ على تنوينه في قوله :(١)

أمُحمدُ ولأنتَ نجلُ نجيبةٍ .. [في قومها والفحلُ فحلٌ معرقُ](٢)

فإنْ قيل : كيفَ جازَ وصفُ المنادى وهو واقعٌ موقعَ المضمرِ ، والمضمرُ لايوصفُ؟ وقد قال الأصمعيُّ (٣) : ولم أجدْ منادى مفرداً موصوفاً في أشعارِ العربِ (٤) ، فتجويزه على خلاف السماع والقياس .

---

(١) قتيلة بنت النضر بن الحارث .
(٢) ورد في شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي: ٩٦٦/٢ ، نشرة : أحمد أمين ، عبد السلام هارون ، وورد في شاعرات العرب : ص ٣٢٢ جمع وتحقيق : عبد البديع صقر ، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ ، اللسان : (عرق)، (ضنأ)
(نجيبة) : رجل نجيب أي كريم .
(معرق) : أي عريق النسب .
الشاهد : قوله (أمحمدٌ) منادى مفرد ولكنه نون ، لأن الضمة التي فيه اشبهت حركة الاعراب .
وروايته في اللسان :أمحمد ولأنت ضنأ نجيبة .
(٣) هو : عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع ، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار ، روى عن أبي عمرو بن العلاء، وتناظر هو وسيبويه ، من مصنفاته : غريب القرآن ، خلق الإنسان ، المقصور والممدود . مات سنة ٢١٥ وقيل ٢١٦ . (بغية الوعاة : ١١٢/٢ - ١١٣).
(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٩٣/٢ ، الهمع ١٤٣/٢ .

فالجوابُ : أنّ المنادى وإن كانَ واقعاً موقعَ المضمرِ لكنّه اسمٌ ظاهرٌ ، ولايلزمُ من وقوعِه موقعَ المضمرِ - أنْ تجريَ عليه / جميعُ أحكامِ المضمراتِ ، وقد جاءَ في أشعارِهم وصفُ المنادى المفردِ في البيتِ المتقدّمِ (٤/٢)
وهو قوله :

(ياعمر الجواد) (١)

فوصفه بـ (الجواد) .

ولك في رفعِ الصفةِ ونصبِها وجهان آخران غيرُ الحملِ على اللفظِ وعلى الموضعِ ، أحدُهما : رفعُها على أنها خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، تقديرُه في قولك : (يازيدُ الظريفُ) : (أنتَ الظريفُ) ، وثانيهما : نصبُها بفعلٍ محذوفٍ ، أي : أعني الظريفَ .

وقد منَع بعضُهم وصفَ المنادى المبنيّ (٢) ، ويحتملُ قوله : (ياعمر الجواد) على هذا .

وإذا وصفتَ المنادى بصفاتٍ مفردةٍ ، فلك إجراءُ بعضِها على اللفظِ ، وبعضِها على الموضعِ (٣) ، ولاتبالي (٤) بأيّها قدّمتَ ، وقد علمتَ أنّ القياسَ في توابعِ المنادى إجراؤها (٥) على الموضعِ .

واختلفوا في الأحسنِ في المعطوفِ المعرّفِ باللامِ ، فقال الخليلُ ، وسيبويهِ (٦) ، والمازنيّ (٧) ، والفارسيّ (٨) : المختارُ فيه الرفعُ ؛ لأنه منادى ثانٍ ،

---

(١) سبق تخريجه في ص ٥٤

(٢) نسب هذا الرأي للأصمعي ، انظر : شرح الكافية للرضي : ١٣٦/١ ، الهمع ١٤٣/٢ .

(٣) في الأصل " موضع " .

(٤) في الأصل الكلمة مطموسة ، ولعلها كما أثبتها .

(٥) في الأصل " إلى إجراؤها " ولعل الصواب حذف (إلى) .

(٦) الكتاب : ١٨٦/٢ - ١٨٧ .

(٧) أنظر : شرح الكافية الشافية : ٣١٤/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٣/٢ ، الهمع : ١٤٢/٢ .

(٨) المقتصد في شرح الإيضاح : ٧٦٩/٢ . وإن كان في هذا الكتاب لم يصرح باختيار أحدهما .

فينبغى أن يحرّكَ بحركةِ المنادى ؛ تنبيهاً على أنّه منادى كما حُـــرِّك فى (الرجل) ، فى قولك : يا أيُّها الرجلُ بحركةِ المنادى ، وقياسا على المعطوفِ المجرَّدِ عنهما .

وقال أبو عمروِ بنُ العلاءِ (١) ، ويونسُ ، وعيسى بنُ عمرَ (٢) ، [و] (٣) الجرميّ (٤) : المختارُ فيه النصبُ (٥) ؛ لأنّه القياسُ ، إذ المعطوفُ على المبنىّ إنما يجرى على موضعِهِ لالفظِهِ ، فلا / تقول : هؤلاءِ وزيدٍ ، وقياساً على الصفةِ . (٥/٢)

وقال أبو العباسِ محمدُ بنُ يزيدَ المبرِّدُ : إن كان المعطوفُ ممّا يصحّ انتزاعُ الألفِ واللام منه ، وتجرُّدُه عنهما ، ك : الحسنِ ، العباسِ ، والرجلِ فالمختارُ فيه الرفعُ ؛ لأنه يُصحُ مما يصحّ (٦) انتزاعُهما منه ، ودخولُ حرفِ النداءِ عليه ، بتقديرِ نزعِ الألفِ واللامِ ، فكان الأولى تحريكَه بحركـــةِ المنادى .

وإن كان ممّا لايصحّ انتزاعُهما منه ، ك : (اليسع ، والمعـــق ، والعيوقِ ، والزيدانِ) إذا سمَّيْتَ به رجلاً ، فالمختارُ فيه النصبُ ؛ لعـــدمِ

---

(١) هو : زبان بن العلاء بن عمار بن العريان ، أحد القراء السبعـــة " أعلم الناس بالقرآن والعربية ، مات سنة ١٥٤ وقيل : ١٥٥ ، أو١٥٧ .
انظر (غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ٢٨٨/١ ، ٢٩٢) ، عنى بنشره : ج . برجسترا شر . الطبعة الثانية .

(٢) هو عيسى بن عمرو الثقفى ، كان إماماً فى النحو والعربية والقراءة ، أخذ عن أبى عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبى اسحاق . صنف فـــى النحو : (الإكمال)و(الجامع) مات سنة ١٤٩ ، وقيل ١٥٠ .
انظر :(بغية الوعاة ٢٣٧/٢ - ٢٣٨) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) هو : أبو عمرو الجرمى البصرى ، مولى جرم بن زيان ، كان فقيهاعالما بالنحو واللغة ، أخذ النحو عن الأخفش ويونس ، واللغة عن الأصمعـــى وأبى عبيدة . مات سنة ٢٢٥ . من مصنفاته : مختصر فى النحو وكتـــاب العروض والأبنية ، انظر(بغية الوعاة:٩٠٨/٢) .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية١٣١٤/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢،الهمع ١٤٢/٢ .

(٦) فى الأصل: " مما لايصح " ولعل الصواب ما أثبته بحذف (لا)، انظر(شـــرح الكافية لابن الحاجب ٣٠/١) .

صحّ دخول حرف النداء عليه ؛ لامتناع تقدير[نزع] (١) الألف واللام .

فكان جعله تابعاً للموضع أولى . هكذا نقل المصنف مذهبه (٢)، ونقله ابن خروف على وجه آخر ؛ فقال: المبرّد يختار الرفع فيما لزمته الألف واللام (كالحارث و العباس) ، والنصب فيما لم تلزمه ، نحو : (الرجل ، والطير) (٣)، وهو عكس مانقله المصنف.

ونقل أبو البقاء (٤) وابن مالك (٥) نحوه .

ونقل أبو البقاء عن بعضهم أنه يستوى الأمران ، فيما إذا كانت الألف واللام داخلة على اسم علم كالحارث والعباس .

وقول المصنّف : (يرفع على لفظه) ليس بمستمرّ ، فإنّه قد يُرْفَعُ على موضعه مراعاةً لمحلّه بعد النداء ، وذلك فى المبنىّ قبل النداء ، كقولك : / يالكاع (٦/٢)
القائمةُ فـ(القائمةُ) مرفوعةٌ على محلّ (لكاع) الذى يستحقّه بالنداء لاعلى لفظها فإنّها مبنيّة ، ويجوز نصبه مراعاةً لمحلّه الأصلى .

وقوله : (وينتصب على محلّه) يستثنى منه ما (٦) إذا كان المنادى (أىّ) أو اسم الإشارة ، وتابعه معرّف باللام كقولك : ياأيّها الرجل ، وياهذا الرجل. فإنّ المشهور التزام الرفع فيه ، كما ذكره بعد ذلك .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق ، انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٠/١ .
(٢) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .
(٣) فى المقتضب : ٢١٢/٤ نجد المبرد لم يختر الرفع فيما لزمته الألف واللام ولم يختر النصب فيما لم تلزمه ، بل قال : " كلا القولين حسن " .
(٤) فى الأصل : " أبى البقاء " .
(٥) شرح الكافية الشافية : ١٣١٤/٣ - ١٣١٥ .
(٦) في الأصل : " بما " والصواب ما اثبته .

قال : " والمضافةُ تنصب ، والبدلَ والمعطوفُ غيرُ ماذُكِرَ ، حكمُه حكمُ المستقبلِّ مطلقاً "

المقصودُ : بيانُ حكمِ القسمين الباقيين من التوابعِ .
وهما : التوابعُ المذكورةُ فى الفصلِ المتقدّمِ إذا وقعت مضافةً ، والبدلُ والمعطوفُ غيرُ المعرّفِ باللّامِ .

فأمّا التوابعُ المذكورةُ وهى : التّأكيدُ ، والصفةُ ، وعطفُ البيانِ ، إذا وقعت مضافةً إضافةً معنويّةً ، فيجبُ نصبُها ؛ لأنّها لو وقعتْ موقعَ تابعِها لكانت منصوبةً ، بخلافِ المفردِ ، فتقول فى الصفةِ : يازيدُ ذا المالِ ، وياعمرو ذا الجمةِ ، ولايجوزُ رفعُها على لفظِ المنادى ، لأنها لاتَرفعُ إذا وقعتْ موقعَهُ .
ونقل ابنُ مالكٍ عن [ابنِ] (١) الأنباري (٢) جوازَ رفعِها (٣) ، وأن ابنَ خالويْهِ (٤) حكى عن الأخفشِ أنّه حكى : يازيدُ بنُ عمروٍ - بضمّ النونِ - (٥).
ويجوزُ رفعُها على أنّها / خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ . (٧/٢)
قوله : (يازيدُ ذو المالِ) أي : أنت ذو المال ، ويجوز نصبُها أيضاً بتقديرِ : أعني .

وتقول فى التّوكيدِ : ياتميمُ كلَّكُم وكلَّهمُ بالنصب لاغير - كما تقدّم فى الصفة - وإنّما جاز كلّكم وهو للمخاطبِ ، وكلّهم وهو للغائبِ حَملاً لـ : (كلكم)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.
(٢) هو: محمدُ بنُ القاسم الإمام أبو بكرِ بن الأنباريّ النحويّ اللغويّ قال الزبيدى : كان من أعلم الناس بالنحو والأدب ، وأكثرهم حفظا ، سمع من ثعلب وغيره ، أملى كتبا كثيرة ، منها : الواضح في النحو ، اللّامات ، توفي سنة ٣٢٨هـ انظر : (بغية الوعاة : ٢١٢/١ - ٢١٤) .
(٣) شرح الكافية الشافية : ١٣١٢/٣ .
(٤) هو : الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدون ، أخذ القراءة عرضا عن أبى بكر بن مجاهد ، وأخذ النحو واللغة عن ابن دريد ، ونفطويه . مات سنة ٣٧٠ (غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى / ٢٣٧/١) نشرة برجستراشر .
(٥) شرح الكافية الشافية : ١٣١٢/٣ .

على مواقعَ المنادى موقعَه ، وهى ضمائرُ الخطاب ، فكأنَّه قال : ياتميمُ كلّكمُ وكلّهمُ ، على لفظ المنادى ؛ لأنه اسمٌ ظاهرٌ ، والأسماءُ الظاهرةُ موضوعةٌ لمخاطبةِ الغائب ، وكذا : يازيدُ نفسَك ونفسَه .

وتقول فى عطف البيان : يازيدُ عبدَ اللّهِ ، بالنصب لاغير .

فإن كانت الإضافةُ لفظيّةً ، كان كالمفردِ فى جوازِ الإتباعِ على اللفظِ ، وعلى الموضعِ ، فتقول : يازيدُ الحسنُ الوجهِ ، برفع (الحسن) ونصبِه .

وأما البدلُ ، والمعطوفُ غيرُ المعرّفِ باللّامِ ، فحكمُهما حكمُهما لو كانا غيرَ تابعين ، وباشَرَهُمَا حرفُ النداء ؛ لأنّهما مستقلّان مقصودان فى أنفسِهما ، فإنْ كانا مفردين : ضممتهما ، تقول : يارجلُ زيد أقبل ، ويازيدُ وعمرُو ، وإن كانا مضافين تقول : يازيدُ عبدَ اللّهِ ، ويازيدُ وعبدَ اللّهِ .

وذهب الكوفيون (١) ، والأخفشُ (٢) ، والمازنيُّ (٣) ، إلى جوازِ حملِ المعطوفِ على الموضعِ مطلقاً ، فتقول : يازيدُ وعمراً أقبلا ، وياعبدَ اللّهِ / وزيدا ، قال أبو البقاء : وهو بعيد . واذا قلت : يازيدُ زيد (٨/٢) جاز في (زيدٍ) الثاني ثلاثةُ أوجهٍ : رفعُهُ وتنوينُهُ على أنّ يكونَ عطفَ بيانٍ تابعاً للفظِ المنادى.

وضمّهُ ضمّةَ إعرابٍ ، ونصبُه وتنوينُه ، على أنّ يكون عطفَ بيانٍ على موضعِ المنادى . وضمُّهُ ضمةُ بناءٍ من غيرِ تنوينٍ ، علىُ أن يكون بدلاً من الأوّلِ ، وقد ورد قولُ الشاعرِ : (٤)

---

(١) شرح الكافية الشافية : ١٣١٥/٣ . شفاء العليل فى إيضاح التسهيل لأبى عبد الرحمن محمد السلسيلى : ٨١٠/٢ ، تحقيق د. عبد الله الحسينى البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

(٢) شرح ألفيّة ابن معط : ١٠٥٥/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٣١٥/٣ ، شفاء العليل : ٨١٠/٢ .

(٤) هو رؤبة بن العجاج .

إنّى وأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً ∴ لَقَائِلٌ يانصرُ نصرٌ نَصْرا (١)

ف : (نصر) الأولُ مبنى ، والثانى فيه الأوجهُ الثلاثةُ ، والثالثُ منصوبٌ على المصدرِ . وقول المصنِّفِ : (حكمهُ حكمُ المستقلِّ مطلقاً) أى : بعد المفردِ المبنىِّ ، وبعدَ المضافِ .

قال : " والعلمُ الموصوفُ بـ : (ابنٍ) مضافٍ (٢) إلى علمٍ يختارُ فتحُهُ ".

الاسمُ المنادى إذا كان علماً ، ووُصفَ بابنٍ مضافٍ إلى اسمِ أبيهِ ، أو لقبِه ، أو كنيتِه ، كقولك : يازيدُ بنَ عمروٍ ، ويازيدُ بنَ أبى بكرٍ ، ويازيدُ بنَ تأبط شرًّا ، للعربِ فيه مذهبان : أحدُهما : وهو القياسُ ، بناؤه على الضمِ كغيرِه من الأعلامِ المنادياتِ ، ونَصْبُ : (ابنٍ) ؛ لأنه صفتُه . قال ابنُ مالكٍ : وهو المختارُ . (٣)

---

(١) ورد فى(مجموع أشعار العرب) وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه . ص ١٧٤ . عنى بتصحيحه : وليم بن الورد البروسى . منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٠ وورد فى الكتاب : ١٨٥/٢ ، المقتضب : ٢٠٩/٤ ، الخصائص : ٣٤٠/١، التبصرة والتذكرة : ٣٤٨/١ ، شرح جمل الزجاجى ، لابن عصفور : ٢٩٦/١ ، شرح الكافية الشافية : ١١٩٥/٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٣٨/١، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣/٢ . مغنى اللبيب : ٣٨٨/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٥١٧/٢، المقاصد النحوية : ١١٦/٤، الهمع : ٢٤٧/١ .
(سطرن) : كتبن .
(نصر) : هو نصر سيار .
الشاهد : (نصر) الثانية ، يجوز فيها الأوجه الثلاثة التى ذكرها. واستشهد به أيضا على رأى أكثر النحويين بأن قوله (نصر) المكررة عطف بيان ، واعترض على ذلك كما سيأتى فى فصل (عطف البيان) .

(٢) فى الأصل : مضافا .

(٣) ابن مالك لم يصرح باختيار هذا الوجه ، بل قال بجواز الوجهين ؛ انظر: (شرح الكافية الشافية : ١٢٩٧/٣ – ١٢٩٨) (تسهيل الفوائد : ١٨٠)(شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ص ٢٨٣ – ٢٨٤ .

ثانيهما : وهو الأكثرُ استعمالاً ، واختاره الشيخُ (١) . وغيرُه (٢) فَتَحَهُ : لطولِهِ بغيرِه ، وخِفَّةِ الفتحةِ . وإتباعاً لفتحةِ نونِ / (ابن) ، كما أتبعوا الــــراءَ (٩/٢) حركةَ الهمزةِ فى : (امرأ) ، فتقول : يازيدَ بنَ عمروٍ .

واختلف النحاة على هذا في فتحة : (ابن) .

فقال الشيخُ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ : هي فتحةُ بناءٍ ، وذلك لأنّهم ركّبوا الاسمَ مع الصفةِ فصار [ك] (٣) : (خمسة عَشَرَ) (٤) ؛ كما فعلوا ذلك فى قولهم : لارجلَ ظريفَ عندك ، إذا فتحتَ الصِّفةَ من غيرِ تنوينٍ . فإنَّهم ركبوا الموصوف فيـــه مع الصِّفة وجعلوهما كاسمٍ واحدٍ . (٥)

وقال العبديُّ (٦) ، وغيرُه (٧) : فتحةُ (ابن) فتحةُ إعرابٍ ، وليس فيه تركيبٌ ، وجُعِلَتْ حركةُ البناءِ تابعةً لحركةِ الإعرابِ ، كما فى : (امرأ) ، ورجحَ أبو البقاءِ هذا القولَ ، وقال : هو ظاهرُ كلامِ أبى عليٍّ (٨) .

ويشترط [فى] (٩) الابنِ الواقع صفةً أن لايكون مثنىً ، ولامجموعاً ، ولامصغّراً . وكذا شُرِطَ فى المنادى أن لايكون مُصَغَّراً ؛ لأنّ الإتباعَ على خلافِ الأصلِ ، وإنَّما جاءَ على الوجهِ المذكورِ .

---

(١) شرح الوافية نظم الكافية ، لابن الحاجب : ص١٩٦ ، دراسة وتحقيـــق : د. موسى بنانى العليلى ، مطبعة الآداب ١٤٠٠هـ .

(٢) أنظر : شرح الكافية للرضى : ١٤١/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد:٤٩٤/٢ . الهمع : ١٧٦/١ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الاصل " الخمسة " .

(٥) كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح : ٧٨٥/٢ .

(٦) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدى أبو طالب ، أحد أئمة النحـــاة المشهوريـــن ، قرأ على السيرافىّ والرمانىّ ، والفارسىّ ، وروى عـــن أبى عمر الزاهد . له شرح الإيضاح ، شرح كتاب الجرمى . مات سنة ٤٠٦هـ - (بغية الوعاة : ٢٩٨/١) .

(٧) أنظر تسهيل الفوائد : ١٨٠ ، الهمع : ١٧٦/١ .

(٨) أنظر : الهمع : ١٧٦/١ .

(٩) زيادة يقتضيها السياق .

ولو كان (الابنُ) مضافاً إلى غيرِ ماذكر لم يتعيّنْ رفعُه ، ولم يجزْ فتحُه لغيرِه ، كقولك : يازيدُ بنُ أخينا ، والنعت بابن لا أثرَ له في ذلك وقول المصنف : (مضافاً إلى علمٍ) لايختصُّ بإضافتِه إلى علمٍ - كما تقدم -

[نداءُ المعرَّفِ باللّام]

قال : "وإذا نُودي المعرفُ باللام ، قيل : (ياأيُّها الرَّجُلُ) ، و(ياهذا الرَّجلُ) ، و(ياأيُّهذا الرجلُ) ، والتزموا رفع (الرَّجل) ؛ لأنه المقصودُ [بالنداءِ] (١) / وتوابعه لأنَّها توابعُ معرَبٍ ، وقالوا : ياللّه خاصّة" (١٠/٢)

المقصودُ : الكلامُ في نداءِ الاسمِ المعرَّفِ بالألفِ واللامِ . قال النحاةُ : حرفُ النداء لايدخل على الاسمِ المعرف باللام (٢) ، وأنّ ماوردَ من ذلك فهو ضرورةٌ كقول الراجزِ : (٣)

فيا الغلامانِ اللّذانِ فَرّا .. إيّاكُما أنْ تَكْسِبانَا شَرّا (٤)

واختلفوا في تعليله ، فقال بعضُهم : لأن حرفَ النداءِ معرِّفٌ ، والألف واللامُ معرِّفتان ، فلا يجمعُ بينهما (٥). واعتُرِضَ عليه بدخولِ حرفِ النداءِ

---

(١) زيادة من الكافية في النحو : ص ٩١ .
(٢) أنظر : شرح ألفية ابن معطي ، ١٠٤٢/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٠/٢ ، المساعد : ٥٠٣/٢ .
(٣) لم أعثر على اسم الراجز .
(٤) ورد البيت في المقتضب : ٢٤٣/٤ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ص ٤٤٦ . الإنصاف : ٣٣٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٩/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٥/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٩٠/٢ ، المقرب : ١٧٧/١، لباب الاعراب :ص٣٠٦ ، شرح الكافية لابن جماعة :ص١٢١ المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٠٣/٢ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل : ٨٠٨/٢ . شرح التصريح : ١٧٣/٢ ، الهمع ١٧٤/١ ، شرح الأشموني : ١٤٩/٣ .
الشاهد : قوله (فيا الغلامان) حيث دخل حرف النداء على المعرف بالألف واللام وان ذلك شاذ .
(٥) الهمع : ٨٧٤/١ ، الإنصاف : ٣٣٧/١ ، شرح التصريح : ١٧٢/٢ .

على العلمِ والمضافِ وهما معرفتان .(١)

وأُجيبَ عنه(٢) بأنّ الأعلامَ اختُلِفَ فيها ، هل تنكرتْ قبل النداءِ أم لا ؟ . وعلى القولِ ببقائِها على تعريفِها ، فتعريفُها بغيرِ أداةٍ على وجهٍ يقبلُ التنكيرَ مع بقاءِ لفظِها ، كقولك : مررتُ بزيدٍ وزيدٍ آخرَ ، بخلافِ الألفِ واللامِ، والمضافِ.

وقال آخرون : الألفُ واللامُ زائدتان ، وحرفُ النداءِ زائدٌ ، فلا يجمع بين زيادتين جاريتين مجرى الكلمتين على اسم واحد .

وقال آخرون : لأنّ تعريفَ الألفِ واللامِ للعهدِ أو الجنسِ ، وتعريفَ (يا) بالخطابِ ، فلا يجمع بينهما لتنافي معنييهما (٣)

ونقل ابنُ مالك عن البغداديين أنهم جوّزوا دخولَ حرفِ النداءِ على المعرّفِ باللامِ ، قياساً على البيتِ المذكورِ ، ولم يجعلوه شاذًّا / فيقولون (يا الرَّجُلُ)(٤) (١١/٢)

وعن سيبويه : أنه أجازَ دخولَه عليه إذا سُمّيَ به ، وهما فيه ، كما إذا سميتَ بـ : (الرجل)، من قولك : (الرجلُ يقومُ) (٥).

وإذا علمت امتناعَ دخولِ حرفِ النداءِ على الألفِ واللّامِ ، فاعلمْ أن العربَ توصلتْ إلى نداءِ مافيه الألفِ واللامِ بطريقين :

أحدُهما: أنهم أتوا بـ : (أي) ، وأدخلوا حرفَ النداءِ عليها (٦) ، وجعلوا

---

(١) انظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ص ٤٤٤ - ٤٤٥ ،شرح ألفيه ابن معطي : ١٠٤٢:٢ ، ١٤٠٣ .

(٢) في الأصل : " وأجبت " والصواب ما أثبته بناء على ما جاء في التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٤٥ : " أمّا نداء العلم نحو : يازيدُ ، فعنه جوابان :
أحدهما : أنه ينكر قبل النداء حتى تدخل " يا " على نكرة فتعرفها ولا يمكن ذلك في الألف واللام ؛ لأنها لفظ موضوع للتعريف ، وبعد دخول اللفظ لا يمكن عدمه .
والجواب الثاني : أنه يبقى على تعريفه ، ودخول " يا " عليه تزيل الاشتراك في العلم ،

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين : ص ٤٤٤

(٤) شرح الكافية الشافية : ١٣٠٨/٣ ، وانظر شرح التصريح : ١٧٣/٢ .

(٥) انظر الكتاب ٣٣٣/٣ .

(٦) في الأصل : عليهما .

الاسمَ المعرفَ بالألفِ واللّامِ المقصودَ بالنداءِ صفةً لـ : أي ، و(أيّ) هي المناداتُ في اللفظِ ، والصفةُ ، هي المناداةُ في المعنى ، كما توصلوا بـ : (الذي) إلى وصفِ المعارفِ بالجملِ ، وبـ : (ذي) إلى الوصفِ بأسماءِ الأجناسِ في قولك : (مررتُ برجلٍ ذي مالٍ) ، فقالوا : (يا أيُّها الرجلُ) . ويستوي في ذلك المفردُ ، والمثنى ، والمجموعُ ، والمذكرُ والمؤنثُ ، تقول : يا أيُّها الرجلُ ، ويا أيُّها الرجلان ، ويا أيُّها الرجالُ ويا أيَّتُها المرأةُ .(١)

ويجوزُ الإتيانُ بتاءِ التأنيثِ في نداءِ المؤنثةِ ، وهو أحسنُ ، فتقول يا أيَّتُها المرأةُ ، فـ : (أيّ) : منادى مبنيّةٌ على الضمِّ للنداءِ ، وقيل : لقطعِها عن الإضافةِ كـ : قبلُ ، وبعدُ ، ووسّطوا (ها) التنبيهِ بينهما ، وبين الاسمِ المعرّفِ باللامِ . واختلفوا فيها ، فمنهم من قال : (ها) التنبيه جُعلتْ عوضاً من (يا) ، فباشرت الألفَ واللّامَ . قال سيبويهِ : كأنَّك كرّرت (يا) فقلت : يايا .(٢)

(١٢/٢) وقال الزجّاجُ (٣) : لأن (يا) لازمةٌ للإضافةِ ، فَجُعِلَتْ (ها) عوضا لها عمّا تستحقّه من الإضافةِ (٤) ، والمقصودُ بالنداءِ صفةُ (أي) ، ولايكون موصوفُها إلّا اسمَ جنسٍ معرّفٍ باللّامِ ، أو اسمَ إشارةٍ ، كقولك :يا أيُّهذا أقبلْ، ويا أيَّتُها ذي .

فإنْ وُصفَ بها غيرُ اسمِ جنسٍ ، أو إشارةٍ ، كقولك : يا أيُّها الظريفُ ، فهو يؤوّل(٥) على أن الموصوفَ محذوفٌ ، وأقيمت صفتُه مُقامَه ، معناه : يا أيُّها

---

(١) في الأصل تكرار كلمة (يا ايها المرأة)
(٢) الكتاب : ١٩٧/٢ .
(٣) هو : أبو اسحاق ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، من أكابر أهل العربية ، كان حسن العقيدة ، من مصنفاته : (الرد على ثعلب في الفصيح) وكتاب (فعلت وأفعلت) كان صاحب اختيار من علمي النحو والعروض مات سنة ٣١١هـ .(نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري : ص ١٢٤٤) تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم دار نهضة مصر للطباعة والنشر . القاهرة .
(٤) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج : ٩٨/١ ، شرح وتحقيق : د. عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
(٥) في الأصل هكذا " ساول " والصواب ما أثبته .

الرجلُ الظريفُ . وقد تأوّلوا قوله تعالى : ﴿ أَيُّهَ المؤمنون ﴾[1] و﴿ يا أيُّهَ الساحرُ ﴾[2] بأن تقديره : يا أيُّها القومُ المؤمنون ، ويا أيُّها الرجلُ الساحرُ . وصفةُ (أيّ) يحتّمُ رفعُها عند الأكثرين؛[3] لأنَّها المقصودةُ بالنداءِ فالتُزِمَ فيها ذلك تنبيهاً على استحقاقِها الضمَّ فى الأصلِ . إلّا أنَّ ضمَّها ضمةُ إعرابٍ؛ لزوالِ علّةِ البناءِ مع الألفِ واللّامِ .

وأجازَ المازنىّ ، والزّجّاجُ فيها النصبَ ، قياساً على غيرِها من الصفاتِ [4]. وحكى أنه قُرِئَ شاذاً [5] : ﴿ قُلْ يا أيُّها الكافِرُونَ ﴾[6] وضُعِّفَ . فإنْ أَتَيْتَ بعد هذه الصِّفةِ بتابعٍ آخرَ ، تعين فيه الرفعُ أيضاً عند غيرِهما؛ لأنه تابعٌ لمرفوعٍ ، فتقول : ياأيُّها الرجلُ ذو المالِ وذو الجمعِ[7]. ويجوز أن تنصبَه على أن يكونَ بدلاً لاصفةً ، فتقول : ذا المالِ .

وذهب / بعضهم إلى أنَّ المقصودَ بالنداءِ الواقع بعد (أيّ) : بدلاً ، وتحاشى من تسميتِه وصفاً ؛ لكونه غيرَ مشتقٍّ . (١٣/٢)

وذهب ابنُ جنّى إلى أنه عطفُ بيانٍ ، ووافقه جماعةٌ من المحققين [8] .
وذهبَ الأخفشُ إلى أنه خبرٌ مبتدإٍ محذوفٍ ، والجملةُ صلةُ (أى) . وجُعِلَ (أى) بمعنى الذى[9] وردّه الزّجّاجُ بأنّ (أى) لوكانت موصولةً ، لما بُنِيتْ ؛ لأنَّ الموصولَ

---

(١) سورة النور آية : ٣١ . وهى فى الأصل هكذا : " يا ايها المؤمنون " .
(٢) سورة الزخرف آية ٤٩ ، وهي في الأصل هكذا " يا ايهـا " .
(٣) أنظر : شرح التصريح : ١٧٤/٢ ، شرح الاشمونى ، ١٥٠/٢ .
(٤) معانى القرآن للزجاج : ٩٨/١ .
(٥) قرأها الأزرق ، بترقيق الراء المضمومة (إتحاف فضلاء البشر : ص ٤٤٤) .
(٦) سورة الكافرين ، آية ١ .
(٧) شرح الكافية الشافية : ١٣١٩/٣ ، الفوائد الضيائية : ٣٣٤/١ - ٣٣٥ .
(٨) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٠/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٤٣/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٥٠٦/٢ ، الهمع : ١٧٥/١ .
(٩) المصادر السابقة

لايُبْنَى فى النداءِ لطولِهِ (١)، نحو : (ياخيرٌ مِنْ زيدٍ) .

وقد يأتون باسم الإشارةِ بين (ياأيُّها) وموصوفِها ، فيقولون : ياأيُّهذا الرجلُ ويا أيَّتُها ذى المرأةِ . ويكون (ذا) صفةً ، و(الرجل) صفةً لها أيضا ، أو لاسم الإشارة على القول الأول .

قال شارحُ المفصّلِ : فإنْ كان مافيه الألفُ واللامُ علماً ، اختار بعضُهم يامَنْ هُوَ الحارثُ (٢) ؛ لأنّ العلمَ لايكون صفةً ، وثبت(٣) وفيه ضعفٌ .

ويجوز أنْ تُضمَّ الهاءُ من : (ياأيُّها) وتحذفُ الألفُ ، فتقول : (ياأيُّهُ) .
وقد قُرِئَ شاذاً (٤) : ﴿ أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾(٥)، وهى لغةٌ . وقد جاء : (ياأيُّها) غيرَ مقصودٍ به النداءُ ، بل الاختصاصُ، كقولك : أمّا أنا فأفعلُ كذا أيُّها الرجلُ ، ونحنُ نفعلُ كذا أيُّها القومُ ، واللّهُمّ اغفرْ لنا أيَّتُها العصابةُ .(٦) جعلوا (أيّاً) مع صفتِهِ دليلاً على الاختصاصِ ، دليلُه (أنا اختصَّ بذلك)و(نحنُ نختصُّ بذلك) و(خُصِّصْنا بِمَعْرِفَتِك من بينِ العصائبِ / والطوائفِ) . الثانى (١٤/٢) فى التوصلِ إلى نداءِ مافيه الألفُ واللامُ : أنّهم أدخلوا حرفَ النداءِ على اسمِ الإشارةِ ، وجعلوا مافيه الألفُ واللامُ صفة له ، فتقول: ياهذا الرجلُ ، وياهذه المرأةُ .

---

(١) انظر : الهمع ١٧٥/١ .
(٢) في الاصل هكذا " ياوهوالحارث) ولعل الصواب ما أثبته بناء على ماجاء في شرح آلفية ابن معطي ، وهو انه يتوصل الى نداء العلم ، ب (من) الموصولة ، ويجعل العلم خبر المبتدآ الذى هو جزء الصلة .
انظر : (شرح ألفية ابن معط : ١٠٤٣/٢) .
(٣) لعله يشير الى مذهب الجرمي ، الذى اجاز: يا أيها الحارث
انظر : (المساعد : ٥٠٤/٢) .
(٤) هذه قراءة سبعيّة ، وليست قراءةُ شاذّة كما توهّم الشيخ - رحمه اللّه - وآية ذلك أنّ ابن مجاهد ذكرها في كتاب السبعة حين قال : " وقرأ ابن عامر (أيُّهُ) بضمّ الهاء فيهن " أىْ في هذه الآية رقم (٣١) من سورة النور ، وآية الزخرف رقم(٤٩) ، وآية الرحمن رقم (٣١) .
ينظر كتاب السبعة ص ٤٥٥ ، وانظر الحجة لأبي زرعة ص ٤٩٧ ، وكتاب الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش : ٧١٢:٢ .
وانظر : معجم القراءات القرآنية : ٢٤٩/٤ ، ط ٢ وفيه مراجع أخرى متعدّدة .
(٥) سورة النور آية : (٣١) .
(٦) ورد في الكتاب : ١٧٠/٣ ، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: ص ٤٢٨ شرح الكافية الشافية : ١٣٧٤/٣ ، شرح الكافية للقمولي ، تحقيق : د. فتحية عطار : ٤٤٧/١ .

ف : (ها) : للتنبيهِ ، و(ذا) : منادىً ، و(الرجُل)(١): صفةٌ ، والمقصودُ بالنداءِ ، فتحتّم رفعُه ، إلاّعلى مذهبِ المازنيّ والزّجاجِ فيجوز فيه الوجهان(٢)، فــإنْ جعلتَ اسمَ الإشارةِ هو المقصودَ بالنداءِ ، كزيد(٣)،ولم تجعل الرجلَ وصلةً لــه ، جازَ فى الصفةِ : الرفعُ ، والنصبُ ، كغيرِها ، فنقول : ياهذا الرجلُ ، والرجلَ. قال الشاعر :(٤)

ياصَاحِ يَاذا الضامرُ العَنْسِ ∴ والرَّحْلِ والأُقتابِ والحَلْسِ(٥)

يروى برفعِ (الضامر)، ونصبِه :

وحكى أنّ رجلاً سأل سيبويهِ وهو على بابِ دارِه عن رفعِ : (الضامر)،فقال له : على الصفةِ كذا ، ثم صَعَدَ الدَّرجَ ، فقال له السائلُ : وبِمَ يُجَرّ : (الرّحل) و(الأُقتاب) ؟ فقال سيبويهِ : الجوابُ عن هذا قريبٌ.(٦)

---

(١) ورد الأصل على النحو التالي : " ذا منادى ، والرجل منادى ، والرحل صفة " والصواب ما أثبته ، بحذف : (والرجل منادى).

(٢) معانى القرآن للزجاج : ٩٨/١ .

(٣) لعله يريد : كيازيد .

(٤) نسب إلى ابن لوذان السدوسي في الكتاب ، والأمالي الشجرية .

(٥) ورد فى الكتاب :١٩٠/٢، المقتضب :٢٢٣/٤، مجالس ثعلب :٢٥٧/١، الأصول لابن السراج:٣٣٩/١، مجالس العلماء/ ١١١ ، الخصائص ٣٠٢/٣، التبصرة والتذكرة ٣٤٥/١، الأمالى الشجرية : ٣٢٠/٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل :٢٧١/٢، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور : ٩٢/٢ ، المقرب : ١٧٩/١، شرح الكافية الشافية : ١٣٦٠/٣ ، شرح الكافية للرضى : ١٤٠/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد:٥١٥/٢ الخزانة : ٣٢٩/١ .
وفى البيت روايات أخرى لا تمس وجه الاستدلال .
الضامر : الذى دق لحمه ، العنس : الناقة الشديدة ، الأقتاب : جمع قتب وهو رحل صغير على قدر السنام .
الحلس : كل شىء ولى البعير أو الدابة تحت البردعة.

(٦) وردت هذه الرواية فى الخصائص على النحو التالى ، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحى قال : سأل رجل سيبويه عن قول الشاعر:
(ياصاح ياذا الضامر العنس)
فرفع سيبويه (الضامر) فقال له الرجل : إن فيها:
(والرّحل ذى الأقتاب والحلس)
فقال سيبويه : من هذا هربت ، وصعد الدرجه .
أنظر : (الخصائص : ٣٠٢/٣ - ٣٠٣).

وأجابَ البصريون عنه بوجهين :-

أحدُهما: أنه معطوفٌ على (العنسِ) ، ووَصْفُ (الرحل) وما بعدَه بالضمورِ مجازٌ . و(الضمور): عبارةٌ عن الضَّعفِ ، وهو يعمُّها.(١)

والثانى : أنّ (الرحل) و (الأقتاب) مجرورٌ بنداءٍ آخرَ ، تقديرُه: ياصاحبَ الرّحلِ ، فحذف المنادى ، وبقى المضاف إليه على إعرابه.

/ وقال الكوفيون : (ذا) فيه بمعنى صاحب ، و(الضامرُ) مخفوضٌ بالإضافةِ، و(العنس) (١٥/٢) عطف بيان ؛ لأنه عُطِفَ عليه (الرحلَ)(٢) ، ومابعده لا يُوصفُ بالضمورِ.

واستثنوا من هذه القاعدة شيئين (٣)

أحدُهما: اسمُ اللَّهِ تعالى ، فأجازوا إدخالَ حرفِ النداءِ عليه، وإنْ كان فيه الألفُ واللامُ ، فقالوا : يا اللَّهُ.

واختلف النحاةُ فى توجيهِهِ ، فقيل : خصُّوه بذلك للضرورةِ ؛ لأنه لا يمكن أنْ يتوصلَ إلى ندائِه ؛ لأنّ (أى) مبهمةٌ، تُوصفُ بأسماءِ الأجناسِ ، واللّهُ تعالى واحدٌ ليس بجنسٍ ، ولا يطلقُ عليه اسمٌ مبهمٌ لتوقُّفِ ذلك على الإذنِ، ولم يجىء إذنٌ فى (أيُّها) و (هَذَا) حتى يصحّ أنْ يُنادى بهما.(٤)

وقيل : لما كَثُرَ استعمالُه فى ألسنتِهم ، خفَّفُوه بحذفِ الموصوفِ، وأجازوا فيه ما لم يجيزوه فى غيرِه.

وقيل : إنّما امتنعَ دخولُ حرفِ النداءِ على مافيهِ الألفُ واللامُ إذا كانتا للتعريفِ. أمّا إذا لم تكونا للتعريف ، فلا .

ولذلك دخلَ على (الذى) و (التى)؛ لأنَّهما فيهما ليست للتعريفِ ، قال الشاعرُ :(٥)

---

(١) ورد الوجه الأول فى الإيضاح فى شرح المفصل :١/٢٧١ - ٢٧٢.
(٢) الأمالى الشجرية :٢/٣٢٠ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٢/٨ .
(٣) في الأصل " شيئان" والصواب ما أثبته.
(٤) شرح ألفية ابن معط : ٢/١٠٤٣ ، شرح الكافية لابن الحاجب : ١/٣١.
(٥) لم أعثر على القائل .

مِنْ أَجْلِكِ يا الَّتى تَيَّمْتِ قَلْبي(١).

والألفُ واللامُ فى اسمِ اللَّهِ تعالى ليستا للتعريفِ؛ لأنه لم يكنْ نكرةً، ولا يجوزُ تنكيرُهُ، بلْ هما عوضٌ من الهمزةِ، وأصلُهُ: (أَلِلَاه)، ثم أدغموا / (١٦/٢) اللامَ الأولى فى الثانيةِ، فصار: (اللَّه)، ثم فخَّموه بعد الضمِّ والفتحِ دون الكسرِ ويدلُّ على أنَّهما عوضٌ من الهمزةِ جوازُ قطعِ همزةِ الوصلِ، فتقول: (يا أَللَّهُ) وإنَّما قطعوها إيذاناً بأنَّها عوضٌ من همزةِ قطعٍ، ويجوزُ وصلُها، وهو القياسُ.

وقد ألحقوا بهذا الاسمِ ميماً مشدَّدةً فى آخرِه، فقالوا: اللَّهُمَّ، عوضاً من حرفِ النداءِ فى أوَّلِه، ولذلك لا يجمعُ بينهما، فلا يقال: يا اللَّهم.

وما ورد من قوله:(٢)

إنِّى إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا .. أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا (٣)

فضرورة.

وقال الفراءُ: أصلُه (يا اللَّهُ أُمَّنَا بخَيْرٍ)، فألقوا الهمزةَ من (أُمَّنَا)؛

---

(١) صدر بيت، وهو بتمامه:

مِنْ أُجلِكِ يا الَّتى تَيَّمْتِ قلبي .. وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عَنِّي

ورد فى الكتاب: ١٩٧/٢، المقتضب: ٢٤١/٤، التبصرة والتذكرة: ٣٥٦/١، الإنصاف: ٣٣٦/١، شرح المفصل، لابن يعيش: ٨/٢، الإيضاح فى شرح المفصل: ٢٧٥/١، شرح الكافية الشافية: ١٣٠٨/٣، شرح الكافية، للرضى: ١٤٥/١، شرح الكافية، لابن جماعه: ١٢٠، الفوائد الضيائية: ٣٣٦/١، الهمع: ١٧٤/١، الخزانة: ٣٥٨/١.

وفى البيت روايات أخرى لا تمس وجه الاستدلال.

تيمت: من قولهم: تيمه الحب، أي: عبده وذلله.

الشاهد: (يا التى) استشهد به على دخول حرف النداء على التي، وأن الألف واللام ليستا للتعريف.

(٢) نسب إلى أميَّة بن أبى الصلت، وإلى أبي خراش الهذلي.

(٣) ورد فى المقتضب: ٢٤٢/٤، ضرائر الشعر، لأبى عبدالله محمدبن جعفر القزاز القزوينى، ص ١٥٠، تحقيق وشرح: د. محمد زغلول سلام، ود. مصطفى هدارة "الناشر" منشأة المعارف بالإسكندرية، اللمع: ١٩٧، المحتسب: ٢٣٨/٢، التبصرة والتذكرة: ٣٥٦/١، المخصص: ١٣٧/١، الإنصاف: ٣٤١/١، الأمالى الشجرية: ١٠٣/٢، شرح المفصل، لابن يعيش: ١٦/٢، الإيضاح فى شرح المفصل: ٢٩٠/١، شرح الكافية الشافية: ١٣٠٧/٣، شرح الكافية، للرضى: ١٤٦/١، المساعد على تسهيل الفوائد:

=

لكثرة الاستعمال (١): فاتصلت الهاءُ بالميم ، واختلطتْ الكلمتان . ويجوزُ دخولُ حرفِ النداءِ عليه .

ورُدّ عليه بأنّه لا يقالُ : (اللّهُمّنا بخيرٍ) ، وبجواز قولك : (اللّهُمّ أُمّنَا بخير) ولو كان كما قال ، لكان تكراراً . ولَمَّا جاز أن يُقالَ : (اللّهم اغفرْ لنا) إلّا بحرفِ عطفٍ (٢)؛ لأنّه يكون تقديرُه عنده : اللّهُمّ أُمّنَا بخيرٍ، واغفرْ لنا، فلما جاز من غيرِ حرفِ عطفٍ ، دلّ على بطلانِ هذا ، وبأنه لو كان أصلَه كذلك لسُمِعَ من العربِ أصلَه ، ولم يسمعْ .

وقال بعضُهم : زِيدتْ الميمُ فيه للتفخيم والتعظيم كما فى : (ابنم). ويجوز حذفُ الألفِ واللام من (اللّهُمّ) ، قال عبدُ المطلبِ : (٣)

لا هُمّ إنّ المرءَ يمـ ... نع رحلَهُ فَامْنَعْ حِلالَكَ (٤)

/ الحِلالُ : القومُ الحلولُ بالمكانِ ، وأصله : (اللّهُمّ) ، فحُذِفَ لكثرةِ دورانه (١٧/٢) فى ألسنتِهم .

وقد قالوا : (لاهِ أبوك) (٥)، أيْ : للّهِ أبوك .

وقال الفراءُ فى قولِهم : لَهِنّك ، معناه : واللّهِ إنّك، كما قالوا : أجنك تفعل كذا ، أى : مِنْ أجْلِ أنك ، فحذفُوا تخفيفاً .

= : ٥١١/٢ ، شرح ابن عقيل على الألفية: ٢٦٥/٣، المقاصد النحوية: ٢١٦/٤، شرح التصريح: ١٧٢/٢، الهمع : ١٧٨/١، شرح الأشمونى ضمن حاشية الصبان: ١٤٦/٣، الخزانة ٣٥٨/١، شرح متن الألفية ، الملقب بالأزهار الزينية ، تأليف : أحمد زينى دحلان: ص ١٣٣، دار إحياء الكتب العربيه ، مطبعه عيسى البابى الحلبى بالقاهرة (بدون). وفى البيت روايه أخرى لا تمس وجه الاستدلال .
(حدث): مايحدث من مصائب الدنيا ، (ألمّا) : نزل .
الشاهد: (يا اللهم) ، حيث جمع بين حرف النداء ، والميم التى هى عوض عن حرف النداء ، للضرورة ، وقد أوله بعضهم.

(١) معانى القرآن ، للفراء : ٢٠٣/١ .

(٢) حاشية الصبان : ١٤٧/٣.

(٣) هو : عبد المطلب بن هاشم بن عبدمناف ، زعيم قريش وأحد سادات العرب ، مات بمكة عن ثمانين عاما . انظر : (الأعلام : ٢٩٩/٤) .

(٤) ورد فى الكشاف : ٢٨٦/٤، اللسان : (حلل).

(٥) ورد فى الكتاب : ١٦٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش : ٥٣/٨ .

واختلفوا فى جوازِ وصفِ (اللَّهُمَّ):

فقالَ سيبويهِ: لا يجوزُ لِتَغَيُّرِهِ بما في آخره، وما وردَ بعده ممّا يُتَوهَّمُ أنه صفةٌ فى قوله تعالى: (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ المُلْكِ)(١) و(قُلِ اللَّهُمَّ فاطِرَ السمواتِ والأرضِ)(٢) فهو منادى(٣)، حُذِفَ منه حرفُ النداءِ، تقديرُه: يامالكَ الملكِ، ويافاطرَ.

وقال المبرِّدُ: يجوزُ وصفُهُ؛ لأنَّ الميمَ عوضٌ من "يا"، وَوَصْفُهُ جائزٌ مع "يا" كقولك: (يااللَّهُ الكريمُ)، فكذا مع ما وقعَ موقعَها. و(مالكُ) و(فاطرُ) في الآيتين(٤) صفتان.(٥)

والثانى: على الحمل إذا سُمِّي به كالمنطلق زيد، فتقول: ياالمنطلقُ زيدٌ، فيدخل حرف النداء على الألفِ واللّامِ.

قال: "وفى مثل: ياتَيْمَ تَيْمَ عدىٍّ، الضَّمُّ والنصبُ":

المقصودُ: الكلامُ على نداءِ الاسمِ المتكرِّرِ إذا أُضيفَ، كقولك: يازيد زيد عمرو، وكقول جرير:

ياتَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبالَكُمُ ∴ لايُلْقِيَنَّكُمُ فى سَوْءَةٍ عُمَرُ (٦)

---

(١) سورة آل عمران، آية ٢٦.

(٢) سورة الزمر، آية ٤٦.

(٣) الكتاب ١٩٧/٢ – ١٩٨.

(٤) في الأصل "الاثنين" ولعلّ الصواب ما أُثبته.

(٥) المقتضب: ٢٣٩/٤.

(٦) ورد فى الديوان: ص ٢١٩، الكتاب: ٥٣/١، المقتضب: ٢٢٩/٤، الكامل: ١١٤٠/٣، شرح أبيات سيبويه: ١٤٢/١، الخصائص: ٣٤٥/١، التبصرة والتذكرة: ٣٤٢/١، الأمالى الشجرية: ٨٣/٢، شرح المفصل، لابن يعيش: ١٠/٢، الإيضاح فى شرح المفصل ٢٧٨/١، الكافية فى النحو للرضى: ١٤٦/١، شرح ابن عقيل على الألفية ٢٧٠/٣. المساعد على تسهيل الفوائد ٥١٩/٢، المقاصد النحوية: ٢٤٠/٤، الفوائد الضيائية: ٣٣٦/١، الهمع: ١٢٢/٢، الخزانة: ٣٥٩/١. وفيه رواية أخرى لاتمس وجه الاستدلال.

الشاهد: (ياتيم تيم عدى) يجوز فى نداء الاسم المتكرر إذا أُضيف الوجهان اللذان ذكرها المصنف.

فيجوز فيه وجهان :

أحدُهما : ضمُّ الأولِ ، وفتحُ الثانى . أمّا ضمُّ الأولِ ، فعلى أنّه منادى مفردٌ مبنيٌّ / على الضمّ كغيرِه . وأمّا فتحةُ الثانى فعلى أنه بدلٌ منه ، (١٨/٢) أو عطفُ بيانٍ ، أو توكيدٌ ، أو منادى مضافٌ ، حذفَ منه حرفُ النداءِ ، أو مفعولٌ بإضمارِ : أعنى .

والثانى : فتحُهما ، وفتحةُ الثانى فتحةُ إعرابٍ .

واختلفوا فى فتحةِ الأوّلِ ؛ فذهبَ الأكثرون إلى [أنها] (١) فتحةُ إعرابٍ واختلف هؤلاءِ ؛ فمنهم مَنْ قال : هما مضافانِ ، والأصلُ : تيمَ عديٍّ [تيمَ عديٍّ] (٢) ، فحُذِفَ المضافُ إليه من الثانى ، والمضافُ إليه الأولُ هو المذكورُ . ونسبه الشيخُ إلى سيبويهِ ، وفرّق بينه وبين قولِهِ فى (زيدٌ وعمرٌو قائمٌ) إن المحذوفَ خبرُ الأوّلِ ، والمذكور خبرُ الثاني بأن الضرورة (هي) [٣] الملجئة إلى تأخيره وهي كون (تيم) الثاني لو قدم (عدى) عليه لبقي مضافاً إلى غيرِ مضافٍ إليه ، وهو غيرُ مستقيمٍ . وهذا المعنى مفقودٌ فى (زيدٌ وعمرٌو وقائمٌ) ؛ لأنّك لو قدَّمت الخبرَ فقلت : زيدٌ قائمٌ وعمرٌو جاز ، ولو قلت : ياتيمَ عديٍّ تيمَ ، لم يجز . وبأن هذا جملةٌ واحدةٌ و(زيدٌ وعمرٌو قائمٌ) جملتان . ويُغتفرُ من التقديمِ والتأخيرِ فى الجملةِ الواحدةِ ما لا يُغتفَرُ فى المتعدّدَةِ . (٥)

---

(١) ، (٢) ، (٣) زيادات يقتضيها السياق.

(٤) هنا عبارة مقحمة في الأصل بين كلمة (تأخيره) وكلمة (وهي) وبقاؤها يفسد المعنى، ونصها (هذا مقصوده تم)

(٥) الأمالي النحوية : ٤٣/٤

وقال المبرّد : هما مضافان ، والأولُ مضافٌ إلى محذوفٍ ، والثانى مضافٌ الى (عدى) المذكور . وحذف / الأولُ لدلالةِ الثانى عليه [1]، (١٩/٢)

كما فى قولهم :

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ [2]

ف :(ذراعى) : مضافٌ إلى محذوفٍ دلّ عليه الظاهرُ . ولذلك حذفت نونَه كأنّه قال : بينَ ذراعَىْ الأسدِ وجبهته .

قال الشيخُ : وهو هنا أجدرُ لاتفاقِ المضافِ والمضافِ إليه جميعاً فى اللفظِ . فالمضافُ : (بين ذراعَىْ وجبهةِ الأسدِ) مُخْتَلِفٌ ، فإذا جاز ذلك مع اختلافِ المضافِ ، لاتفاق المضافِ إليه ، فهو مع اتفاقِ المضافِ والمضافِ إليه أَوْلَى [3] انتهى .

---

(١) المقتضب ٢٢٧/٤ .

(٢) عجز بيت وهو بتمامه :

يامَنْ رأى عارضاً أُسَرُّ بهِ ... بينَ ذراعَىْ وجبهةِ الأسدِ

نسب إلى الفرزدق وهو فى ديوانه ٢١٥/١، عُنى بجمعه والتعليق عليه : عبد الله اسماعيل الصاوى . الطبعة الأولى : ١٣٥٤ .

ورد فى الكتاب ١٨٠/١، معانى القرآن للفراء :٣٢٢/٢، المقتضب:٢٢٩/٤ . الخصائص ٤٠٧/٢، التبصرة والتذكرة ١٥٢/١، شرح المفصل لابن يعيش : ٢١/٣، شرح الكافية الشافية :٣٢٨/١، شرح الكافية للرضى :١٤٧/١، شرح الكافية ، لابن جماعة : ص ١٢٢، مغنى اللبيب ٣٨٠/٢، المقاصد النحوية :٤٥١/٣، الخزانة ٣٦٩/١ . وفيه روايات أخرى لاتمس وجه الاستشهاد .

(العارض) : السحاب يعترض الأفق، (ذراعا الأسد): كوكبان نيران ينزلهما القمر، (وجيهة الأسد): أربعة أنجم ينزلها القمر .

الشاهد :(بين ذراعى وجبهة الأسد) أصله :(بين ذراعى الأسد) حذف المضاف إليه ؛ لدلالة مابعده عليه ، حيث عطف عليه مضافا إلى مثل المحذوف وهو : (جبهة الأسد) .

(٣) شرح الكافية ، لابن الحاجب ، ٣١/١ .

وفى هذا القولِ وضعُ الظاهرِ موضعَ المضمرِ . إذ الأصل : ياتيم عديّ تيمَه ، وبين ذراعيْ الأسدِ وجبهتِهِ . وعلى هذا معنى نصبِ الثاني [في](١) الأوجهِ الخمسةَ المتقدمةَ .

وقال آخرون : (تيم) الأول مضافٌ إلى عديٍّ الموجودِ .
والثانى : مقحمٌ ، زائدٌ للتوكيدِ . وكان أصلُه : ياتيمَ عديّ تيماً ، فقدم ، وجعل على لفظ الأول من غيرِ تنوينٍ .

ونسب ابنُ خروفٍ ، وابنُ مالكٍ (٢) هذا إلى سيبويهِ (٣)، وخطّأ من نسبَ الأولَ إليه .

وذهبَ آخرون إلى أنها فتحةُ بناءٍ ، واختلفوا : فقال السيرافيُّ (٤)، وابنُ خروفٍ : المضافُ هو الثانى ، والأولُ منادىً مفردٌ ، وفتح إتباعاً للثانى ، كقولك : يازيد بن عرف .

وقال ابنُ مالكٍ : إنّ الأولَ رُكِّبَ مع الثانى كخمسةَ عشَرَ ، ثمّ أضيفَ المركبُ إلى (عدى) ، فحركتُه حركةُ بناءٍ للتركيبِ .(٥) (٢٠/٢)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) شرح الكافية الشافية : ١٣٢١/٣ .
(٣) الكتاب ٢٠٥/٢ .
(٤) هامش الكتاب : ٢٠٦/٢ .
(٥) شرح الكافية الشافية : ١٣٢٢/٣ .

وقد روى البيت المذكور بالوجهين : رفع (تيم) الأول ، وفتحه ، و(عدىّ) المذكور هو أخو (تيم) . وإنّما أضافه إلى (عدى) ؛ ليخرج غيرهم من التيميين ك : (تَيْم مرّة) ، و (تَيْم غالب) .

ونظير البيت المذكور قول بعض ولد جرير :-

يَازَيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ ⁂ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ (١)

[المنادى المضاف لياء المتكلّم]

قال : " والمضاف إلى [ياء] (٢) المتكلّم ، يجوز فيه : (ياغلامي) و [ياغلامِيَ] (٣) و(ياغلامِ) و(ياغلاما) (٤) ، وبالهاء وقفا . وقالوا : (يا أبي) و(يا أمي) ، و(يا أبَتِ) و(يا أمّتِ) فتحا وكسرا ، وبالألف دون الياء ، و(يا ابْنَ أمي) و(يا ابن عمي) خاصة مثل : باب (غلامي) . وقالوا (يا ابْنَ أمَّ) و (يا ابْنَ عَمَّ) "

مقصود هذا الفصل : بيان حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم ، والمضاف إلى المضاف إليها .

---

(١) ورد فى ديوان عبد الله بن رواحه : ص ١٥٢ . د . وليد قصاب . دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ، وورد فى المقتضب ٢٣٠/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٠/٣ ، شرح الكافية للرضى ١٤٦/١ ، ومغنى اللبيب ٤٥٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٢/٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥١٩/٢ ، والهمع ١٢٢/٢ .
وفى البيت روايات أخرى لاتمس وجه الاستشهاد .
زيد : قيل : هو زيد بن ارقم .
اليعملات : الإبل القوية على العمل .
الذبل : الضامرة من طول السفر .
يريد : انزل عن راحلتك ، فإن الليل قد طال ، وحدث للإبل الإعياء .
الشاهد : (يازيد زيد اليعملات) يجوز فى نداء الاسم المتكرر إذا أضيف ، الوجهان اللّذان ذكرهما الشارح فى نداء (ياتيم تيم عدى) .

(٢) ، (٣) زيادتان من : الكافية فى النحو : ص ٩٢ .

(٤) فى الأصل : (ياغلام) ، ولعل الصواب ما أثبته من (الكافية فى النحو : ص ٩٢) .

أمّا المضافُ إلى ياءِ المتكلّمِ ؛ فلا يخلو مِنْ أن يكونَ (أبــا) المنادى ، أو (أمّه) ، أو غيرَهما . فإنْ كان غيرَهما ؛ فلا يخلو من أن يكونَ صحيحاً ، أو معتلاً ، فإن كان صحيحاً ك : غلامى ، وولــدى ففيه لغاتٌ :

إحداها : وهى الأصلُ ، إثباتُ الياءِ مفتوحةً ، فتقول : ياغلامِىَ، وإنّما كان الأصلُ فيها الفتحَ ؛ لأنّها ضميرُ المتكلم ، فهى نظيرةُ كافِ الخطابِ فى : (أزيدك) ، والكافُ مفتوحةٌ ، فكذلك الياءُ .

فإذا وقفتَ / عليه ؛ ألحقتَ (هاءً) ، فتقول : ياغلاميَه ، ولاتقف على الياءِ ؛ لأنّ الوقفَ يزيلُ الحركةَ ، وحركةَ البناءِ يُحَافَظُ على إثباتِها . (٢١/٢)

والثانيةُ : إثباتُ الياءِ ساكنةً تخفيفاً .

والثالثةُ : بقلبِها ألفاً لخفّتِها ، فتنقلبُ الكسرةُ التى قبلها فتحةً ، فتقول : ياغلاما ، كما قُلبَتْ الياءُ فى قولك (ياعجبا) . وأصلــه : (ياعجبي) .

وقال الزّجاجُ فى قوله تعالى : ﴿ياويلتىٰ﴾ (١) : الألف بدل من الياء ، وأصلُه : (ياويلتي) (٢) . وتلحقُها (هاءُ) السكتِ ، فتقــول : (ياغلاماه) .

---

(١) سورة هود ، آية ٧٢ ، من قوله تعالى ﴿ قَالَتْ يَاوَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عجوزٌ وهذَا بعلِى شَيْخًا إِنّ هذا لشىءٌ عجيبٌ ﴾ .وهيفيالاصل هكذا "ياويلتا "

(٢) معانى القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٦٣/٣ .

الرابعة : حذف الياء ، تخفيفاً ، وتشبيهاً لها بالتنوين ، فتحذف ، كما يحذف التنوين من المنادى ، فنقول : ياغلامِ .

الخامسة : حذف الألف التى جعلت عوضاً عن الياء ، والاجتزاء عنها بالفتحة التى قبلها ، فتقول : ياغلامَ .

[السادسة : ياغلامُ، بحذف الياء ، والضمّ مع إرادة الإضافة](١)، وهى ضعيفة ، وعليها قراءة أبى جعفر (٢) : ﴿ قل ربُّ احكم بالحق ﴾ (٣)

وإنْ كان الاسم معتلاً : فإنْ كان منقوصاً ك : قاضٍ، ومهتدٍ ، أثبتت الياء مدغمةً ساكنةً ، أو مفتوحةً . ولايجوز حذفها ، فتقول : ياقاضىّ ، وياقاضىَّ . وإنْ كان مقصوراً أثبتت الياء مفتوحةً ، فتقول :يامُعَلاّىَ ويامُثَنّاىَ .

وإن كان المنادى المضاف : أباه أو أمّه ، ففيه اللغاتُ الستّ المذكورة ، وهى : إثباتُ الياء مفتوحةً ، وساكنةً ، وحذفها ، وقلبها ألفاً ، وحذف الألف ، وحذفُ الياء / مع ضمّ الاسم ، ويضافُ إليها أربعةٌ (٢٢/٢) أخرى ، مختصّةٌ بهما :

---

(١)زيادة يقتضيها السياق ، انظر : (شرح ألفية ابن معط : ١٠٤٧/٢) .
(٢) إتحاف فضلاء البشر : ص ٣١٢ .
(٣) سورة الأنبياء ، آية ١١٢ .

إحداهما : إبدالُ الياءِ تاءً على غيرِ قياسٍ ، وفتحُها ، فتقول : يَا أَبَتَ ، ويا أَمَتَ ، وإنّما فُتِحَتْ ؛ لدلالتِها على حرفٍ متحركٍ بالفتحِ .

والثانية : إبدالُها تاءً ، وكسرُها ؛ لدلالتِها على حرفٍ مناسبٍ للكسرةِ . وقيل : هي الكسرةُ التي كانت قبلَ الياءِ ، ونُقِلَتْ إلى التاءِ (١) ؛ لاقتضاءِ تاءِ التأنيثِ أنْ يكونَ ماقبلَها مفتوحاً ، فتقول : يا أَبَتِ ، ويا أَمَتِ .

والثالثُ : إبدالُها ، وضمُّها ، فتقول : يا أبتُ ، ويا أمتُ . قال الزمخشري : إجراءً له مُجرى الأسماءِ المؤنثةِ بالتاءِ ، كقولك : يا ابنةُ . (٢)

الرابعةُ : إبدالُها تاءً ، وزيادةُ ألفٍ بعدَها ؛ لمدِّ الصوتِ ، فتقول : يا أَبَتَا ، ويا أمتَا . وليست هذه الألفُ ، هي المبدلةُ من الياءِ ، بل هي لمدِّ الصوتِ .

قال الشاعرُ : (٣)

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أوْ عَسَاكَا (٤)

وإذا وقفتَ على التاءِ ، وقفتَ بالهاءِ .

---

(١) في الأصل الكلمة غير واضحة ولعلّها كما أثبتها .

(٢) وردت هذه اللغة في الكتاب ٢١١/٢ . وشرح الكافية للرضي ١٤٨/١، أما ماجاء في المفصل من قول الزمخشري ، فهذا نصه : " ..... ، والتاء في يا أبه ويا أمه ، تاء تأنيث ، عوضت عن الياء ...." (المفصل : ص٤٣).

(٣) رؤبة بن العجاج .

(٤) ورد في (مجموع أشعار العرب) وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه : ص ١٨١ ، عني بتصحيحه : وليم بن الورد البروسي . منشورات دار الآفاق الجديدة — بيروت — الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .

وورد في الكتاب ٣٧٥/٢، المقتضب:٧١/٣، الخصائص:٩٦/٢، المقتصد في شرح الإيضاح : ٤٤٤/١ ، الإنصاف :٢٢٢/١، الأمالي الشجرية :١٦٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش :١٢٠/٣، شرح الكافية الشافية:١٦٢/١، شرح التصريح ٢١٣/١ . شرح الأشموني ضمن حاشية الصبان : ١٥٨/٣ ، الخزانة : ٤٤١/٢.

===

مجموعُ مافى نداءِ هذين(١) الاسمين ، عشرُ لغاتٍ . ولمْ يقولُوا : ياأَبَتي وياأَمتى ؛ لأنّ التّاءَ بدلٌ من الياءِ ، وهذه التّاءُ تاءُ تأنيثٍ ، تأمَّل قلبُها فى الوقفِ (هاء) ، وإنّما عُوِّضَتْ من ياءِ الإضافةِ ؛ لاشتراكِهما فى أنّ كلَّ واحدٍ منهما زيادةٌ على الاسمِ فى آخره ، وأُلحِقَتْ تاءُ التأنيث على الاسمِ المذكورِ ، على خلافِ الأصلِ ، كما فى قولك :(حمامةٌ ذكرٌ) .

وأمّا نداءُ الاسمِ المضافِ إلى المضافِ / إلى ياءِ المتكلِّم، كقولك: ياغلامَ أبى،فيجب فيه إثباتُ الياءِ ، ولا يجوزُ إسقاطُها ؛ لأنَّها لم تتصلْ بالمنادى فتحذف تخفيفاً ، ولم تقعْ موقعَ تنوينٍ يجوزُ إسقاطُه، فإنَّهـا نظيرةُ التنوينِ . ويجوزُ إسكانُها ، وتحريكُها بالفتحِ تخفيفاً، وقلبُها ألفاً، فتقول : ياغلامَ غلامِيْ ، وياغلامَ غلاميَ ، وياغلامَ غلامَا، حكاه الثمانيني. ٢٣/٢

وإذا وقفتَ على الياءِ ، أَلحَقْتَها(هاء) السكتِ ، فتقول : ياغلامَ غلاميَهْ . فإن كان المضافُ إليه ، المضافَ إلى الياءِ ، ميمٌ أمٍّ أو عَمٍّ(٢) ، جاز فيه وجهان آخران :-

أحدُهما : حذفُ الياءِ ، والاكتفاءُ بالكسرةِ .

وثانيهما: حذفُها ، وفتحُ الآخرِ . وأصلُه : يابنَ أمِّي ويابن عمِّي ، حُذِفَتْ الياءُ تخفيفاً ورُكِّبَ (ابن) مع (أم) كخمسةَ عشَرَ.

وقيل : أُتبِعَتْ الميمُ حركةَ النونِ ، وفتحَتْ . هذا مذهبُ سيبويهِ.(٣)

=== الشاهد : قوله (ياأبتا) حيث زيدت الألف لمدّ الصوت .

(١)ـ الأصل : " هذا " ولعل الصواب ماأثبته .

(٢) فى الأصل اضطراب على النحو التالى :" فإن كان المضاف إليه المضاف إلى أبا أما لام أو العام " ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) الكتاب : ٢١٤/٢ .

وقالَ قومٌ:(١) أبدلوا من الياءِ ألفاً ، ثم أسقطوها، واكتفوا بالفتحةِ عنها.فمجموعُ لغاتِه خمسةٌ.

وحكمُ (ابنةِ أمي) و (ابنةِ عمي) ـ حكمُ (ابن أمي) و (ابن عمي)، والشيخُ لم يستوعبْ لغاتِ (غلامي) المذكورةِ ، وذكرَ في الشرحِ أنه لم يجئْ حذفُ الألفِ فيه ، وإنّما جاءَ في يا(ابن أما) . وقد تقدّم أنّ ذلك جاءَ فيه ، فكأنّه لم يطّلعْ عليه . وقوله :(وقالوا : ياابن أمي ويا ابن / عمي خاصة) أي : دون غيره من المضافِ إلى المضافِ إلى ضميرِ المتكلّم. (٢٤/٢)

[الترخيـــــيمُ]

قال : " وترخيمُ المنادى جائزٌ ، وفي غيره ضرورةٌ ، وشرطُه أنْ لا يكونَ مضافاً ، ولا مستغاثاً ، ولا جملةً . ويكون إمّا علماً زائداً على ثلاثة، وإمّا بتاءِ تأنيث ".

[معنـــــــاه]

الترخيمُ لغةً : القطعُ واللينُ ، يقال : رَخِمَتْ الدجاجةُ: إذا انقطعَ بيضُها. وصوتٌ رخمٌ ، أي : منقطعٌ لينٌ ، ورَخِمَتْ الجاريةُ ، إذا لانَ منطقُها. وفي اصطلاحِ النحاةِ : حذفٌ يلحقُ في آخرِ الاسمِ تخفيفاً ، وإنّما يكون ذلك في المنادى دونَ غيره ، ويجوزُ في الضرورةِ أنْ يُرخَّمَ في غيرِ النداءِ مايجوز ترخيمُه في النداءِ .

وقال المبرِّدُ : إنّما يجوزُ الترخيمُ في غيرِ النداءِ على مذهبِ من ينوي المحذوفَ ، أماعلىالمذهب الآخر فلا (٢) ، والسماع يردُّه .

---

(١) انظر : المقتضب :٢٥٢/٤ ، شرح ألفية ابن معط : ١٠٤٧/٢ - ١٠٤٨، شرح الكافية ، للرضى :١٤٨/١.

(٢) أشار إلى ذلك المبرِّد في (المقتضب : ٢٥١/٤ - ٢٥٢) .

[شروطُ الترخـــــــــيم]

ولترخيم المنادى شروطٌ :

أحدُها : أنْ لا يكون مضافاً ، ولا مشبَّهاً بالمضافِ ؛ لتعذرِ ترخيمِه .

فإنّه إنْ رُخِّم آخرُ الاسم الثانى ، رُخِّمَ ماليس بمنادى ، وإنْ رُخِّمَ الأولُ ، وقعَ الترخيمُ في وسطِ الاسمِ . فإنّ المضافَ إليه وإنّ كان اسماً مستقلاً من جهةِ اللفظِ ، فهو فى المعنى كجزءٍ من الأوّلِ ، فلمّا رُوعِيَ الأمران، تعذّرَ ترخيمُه .

وذهبَ الكوفيون إلى جوازِ ترخيمِ المضافِ إليه (١)، فيقولون / فى عبد الرحمن (ياعبدَ الرَّحْمَ) ، وفى عبد الرحيم: (ياعبدَ الرَّحِي)، واستدلوا بقولِ الشاعرِ: (٢) (٢٥/٢)

أَبَا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ .:. سَيَدْعُوه دَاعِى مِيتَةٍ فَيُجِيبُ (٣)

أراد : أَبَا عُرْوَةَ .

ويقول الآخــر (٤)

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٦١/٣، الهمع: ١٨١/١، حاشية الصبان: ١٧٥/٣.

(٢) لم ينسب .

(٣) ورد فى الإنصاف: ٣٤٨/١، الأمالى الشجرية: ١٢٩/١، شرح المفصل ، لابن يعيش ٢٠/٢ ، شرح الكافية الشافية: ١٣٦١/٣، شرح الكافية للرضى: ١٤٩/١، شرح الكافية ، لابن جماعة : ص ١٢٥ ، المقاصد النحوية: ٢٨٧/٤، شرح التصريح: ١٨٤/٢ .
الشاهد: (أبا عرو) حيث استدل به الكوفيون على جواز ترخيم المضاف إليه وأن الشاعر أراد: أبا عروة.

(٤) نسب إلى زهير وهو فى ديوانه .

خُذُوا حذركم يا آلَ عِكْرِمُ واذكُروا ... أَوَاصِرَنَا والرَّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ (١)

أراد : يا آل عكرمة .

وهذا شاذٌّ عندَ البصريين(٢). قال الشيخ: ولا يلزمُ البصريين امتناعُ ترخيمِ معدي كربَ ، فإنّ امتزاجَهما ليس كامتزاجِ المضافِ . ألا ترى أنك تقول (جاءني معدي كُرب) فترفعُ آخرَه ، ولولا قوّةُ الامتزاجِ ، لم يعربْ هذا الإعرابَ . فقد زالَ عن الثاني حكمُ الاستقلالِ لفظاً ، بخلافِ المضافِ إليه (٣)، انتهى.

وأمّا قولُهم : (ياصاح) في :(ياصاحبي)، فَغُيِّرَ لكثرةِ استعمالِه . حُذفت الياءُ ، فصار: ياصاحبُ ، ثم بُنيَ على الفتحِ ورُخِّمَ فصار: ياصاحِ، وهو شاذٌّ.

وثانيها: أنْ لا يكون مستغاثاً به ، ولا مندوباً ؛ لأنّ الاستغاثةَ ،والندبةَ ، يُطلب فيهما رفعُ الصوتِ ، وتطويلُه ، ولذلك زيدتِ الألفُ في الندبةِ فلا يليق بهما الحذفُ .

وثالثها: أنْ لا يكون جملةً محكيّةً؛ لأنّها محكيّةٌ على إعرابِها الأصليِّ .

وكلُّ كلمةٍ منفصلةٍ من الأُخرى من جهةِ اللّفظِ ، فهو / كالمضافِ . كذا قاله (٢/٢٦)

---

(١) الديوان : ٤٤ ، تحقيق وشرح : كرم البستاني ، مكتبة دار صادر، بيروت .
وورد في الكتاب :٢٧١/٢، وشرح أبيات سيبويه :٤٦٢/١، والتبصرة والتذكرة : ٣٧٢/١، والإنصاف :٣٤٧/١، والأمالي الشجرية :٨٨/٢، وشرح المفصل ، لابن يعيش : ٢٠/٢ ، وشرح الكافية ، للرضي : ١٤٩/١، والمقاصد النحوية :٢٩٠/٤، والهمع : ١٨١/١، وشرح الأشموني ضمن حاشيه الصبان : ١٧٥/٣.
وفي البيت روايات أخرى . لا تمس وجه الاستدلال .
(أواصرنا) : الأواصر : القربات .
الشاهد:
(يا آل عكرم) حيث استدل به الكوفيون على جواز ترخيم المضاف إليه ، إذ أصله (يا آل عكرم) كما ذكر الشارح.
(٢) الهمع :١٨١/١.
(٣) شرح الكافية ، لابن الحاجب : ٣٢/١.

الشيخ(١)، والزمخشري(٢). ونقل ابن خروف جوازه ، فقال : يُرخّمُ المركب ك : (رامْ هرْمز) ، والمحكيّ ، ك : (تأبّطَ شرّاً) ، و (برَقَ نحْرُهُ)(٣)

وقال ابن مالك : نصّ سيبويه على جوازه ، فقال : إذا نُسبَ إلى : (برَقَ نحْرُهُ) ، و (تأبّطَ شرّاً) ، قلت : برقيّ ، وتأبّطيّ ؛ لأنّ بعض العرب يقول : يابَرَقَ ، ويا تأبّطَ.(٤)

ورابعها: أنْ يكون فيه أحدُ وصفين :

إمّا أنْ يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرفٍ ؛ لأنّ نداءَ الأعلام هو الكثيرُ، فناسبَ التخفيفَ ، بخلافِ غيره . وإنّما اشتُرطتْ زيادتُه على ثلاثةٍ ؛ لأنّه لو رُخّم وهو على ثلاثةٍ ؛ لأدّى إلى جعلِ الاسمِ بالترخيمِ - الذي هو حذفٌ تخفيفٌ ، لا إعلالٌ - على بنيةٍ ليست من أبنيةِ العربِ ، لا سيّما على لغة مَنْ يجعلُه اسماً برأسه .

وذهبَ الفراءُ إلى جوازِ ترخيمِ الثلاثيّ المتحركِ الوسطِ(٥)، ك : فَرِح وقال : حركةُ الوسطِ ، تُنَزَّلُ منزلةَ الحرفِ الرابعِ .

وإمّا أنْ يكون فيه تاءُ التأنيثِ علماً كان ، أو غيرَ علمٍ . قال الشاعر:(٦)

---

(١) المصدر السابق ، نفس الجزء والصفحة .
(٢) المفصل ، ص ٤٨ .
(٣) وردت في شرح الكافية الشافية: ١٣٥٩/٣، المساعد:٥٤٦/٢، شرح ابن عقيل على الألفية : ٢٩١/٣.
(٤) الكتاب : ٣٢٨/٣ ، شرح الكافية الشافية:١٣٥٩/٣.
(٥) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور :١١٤/٢، حاشية الصبان : ١٧٥/٣.
(٦) نسب إلى العجاج وهو في ديوانه ص ٢٢١، روايه الأصمعي ، عني بتحقيقه : د. عزة حسن ، مكتبة دار الشرق ، بيروت .

جَارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذِيــرِي (١)

وتقول : ياعاذل ، أي : ياعاذلة . وسواءٌ كان ثلاثياً ، أم لا ، ك : (ثُبَةٍ) و (عِدَةٍ) ، تقول ، ياثُبَ وياعِدَ . ومعنى (ثُبَة) جماعةٌ من جماعـةٍ (٢) وإنّما جازَ ترخيمه وإنْ نَقَصَ به عن ثلاثةِ أحرفٍ ؛ لأن تاءَ التأنيثِ ليست من نفسِ الاسمِ / وإنّما هي زائدةٌ ، فأشبه المُرَكَّبَ ، ونفسُ الاسم باقٍ لـم (٢ /٢٧) يلحقْه تغييرٌ .

وذهبَ المبردُ إلى منعِ ترخيمِ النكرةِ المقصودةِ ، التي فيها تـاءُ التأنيثِ (٣) وقال ابنُ بابشاذٍ (٤) : لا يجوزُ ذلك ، إلّا على لغةِ من يَنْـوِي المحذوفَ .

قال ابنُ خروفٍ : وذلك دعوى .

---

(١) صدر بيت ، وهو بتمامه :

جَارِيَ لا تستنكري عذيري .. سَيْرِي وإشْفَاقِي على بَعِيرِي

ورد في الكتاب :٢٣١/٢، المقتضب :٢٦٠/٤، ضرائر الشعر:٤١، شرح أبيات سيبويه :٤٦٢/١، المسائل العسكريات، لأبي على الفارسي:ص١٦٨، تحقيق د.محمد الشاطر احمد ، التبصرة والتذكرة :٣٦٨/١، الأمالي الشجرية :٨٨/٢، الإيضاح في شرح المفصل :٧٨٩/١، شرح الكافية الشافية :١٣٥٢/٣، شرح الكافية ، للرضي :١٣٠/١، المقاصد النحوية :٢٧٧/٤، ٢٧٨، شرح التصريح : ١٨٥/٢، شرح الأشموني : ١٧٢/٣، اللسان: (عذر) . (عذيرى) : العذير: الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها . (إشفاقي) :خوفي.

الشاهد :

(جاري) منادى مرخم ، أي : ياجارية .

(٢) لعله يريد : جماعة من الناس : اللسان : (ثبا) .

(٣) انظر: شرح التصريح :١٨٥/٢، حاشية الصبان : ١٧٣/٣ .

(٤) هو: طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، أحد الأعلام في فنون العربية وكانت له حلقة اشتغال بجامع مصر، ثم تزهد وانقطع من مصنفاته :شرح جمل الزجاجي المحتسب في النحو : مات سنة ٤٥٤ او ٤٦٩،

انظر:(بغية الوعاة : ١٧/٢)

وقولُ الشيخ: (وإمّا بتاء التأنيث)؛ عطف على قوله : (علماً) . فإنّ المشروطَ إمّا العلميّةُ ، أو تاءُ التأنيثِ .

[ما يحذفُ من المنادى عندَ الترخيم]

قال : فإنْ كان فى آخره زيادتان فى حُكْم الواحدة، كـ : (أسْمَاء) و (مَرْوَان) ، أو حرفٌ صحيحٌ قبلَه مدّةٌ، وهو أكثرُ من أربعةِ أحرفٍ، حُذِفَ حرفان ، وإنْ كان مركباً، حُذِفَ الاسمُ الآخرُ ، وإنْ كان غيرَ ذلك ، فحرفٌ واحدٌ.

المقصودُ من هذا الفصلِ : بيانُ ما يحذفُ من الاسمِ المنادى بالترخيم .
والاسمُ المرخَّمُ لا يخلو مِنْ أن يكونَ فى آخره زيادتان فى حكمِ الواحدةِ، أو يكون آخرُه حرفاً صحيحاً قبلَه حرفٌ زائدٌ من حروفِ المدِّ، وهو أكثرُ من أربعةِ أحرفٍ، أو يكون مركباً ، أو غيرَ ذلك .

فإنْ كان في آخرِه زيادتان فى حكمِ الواحدةِ ، وهما الزيادتان اللّتان(١) زيدتا معاً لمعنى واحدٍ ، وهما خمسةُ أشياءَ .

أحدُها : ألفُ التأنيثِ المَمْدُودَةِ، كـ : (أسماء) و (حمراء) ؛ لأنّ الألفَ والهمزةَ زيدتا للتأنيثِ .

وثانيها :/ الألفُ والنونُ الزائدتان ، فإنّهما زِيدتَا للتّأكيدِ، كـ : (٢٨/٢) (سكرانَ)و (عثمانَ) .

وثالثها: ياءُ النسبِ ، كـ : (بصريّ) و (مصريّ) ؛ لأنّهما زيدتا للنسبِ

ورابعُها : علامتا التثنية ؛ لأنّهما زيدتا للتثنية نحو: (زيدان) و(زيدين) .

وخامسُها: علامتا الجمع وهما: الواوُ والنونُ ، أو الياءُ والنونُ فى جمعِ المذكرِ السالمِ . والألفُ والتاءُ فى جمعِ المؤنثِ السالمِ ، نحو: (زيدون)

---

(١) في الأصل " التي " والصواب ما أثبته .

و(زيدين) و(مسلمات) و(هندات). فإذا سمّيت باسم فيه شيءٌ من هذه الزيادات الخمس، ورخمته عند اجتماع شروط الترخيم، حذفت الحرفين الزائدين؛ لأنهما زيادتان، زيدتا معاً لمعنى واحدٍ، ولا تُذكرُ إحداهما دون الأخرى. فنزلا منزلةَ الزيادةِ الواحدةِ، فتقول إذا سميت بـ: أسماءَ، وحمراءَ: (يا أسمَ)، و (ياحمرَ) قال عمرُ بن أبي ربيعة: (١)

قفي فانظري ياأسْمُ هلْ تعرفينَـهُ .:. أهذا المُغيريُّ الذي كانَ يُذْكرُ (٢)

وقال الطائيُّ(٣) يرثي عبدَ اللهِ بنَ عبدِ اللهِ بنِ عمرِ بنِ الخطابِ ويعزّي أمّه أسماءَ:

يا أسْمَ صَبْراً على ما كان مِنْ حَدَثٍ .:. إنَّ الحوادثَ مَلْقيٌّ ومُنْتَظَرُ (٤)

---

(١) هو: عمر بن أبي ربيعة المخزومي، يكنى أبا الخطاب، وأبو جهل بن هشام بن عم أبيه، وأم عمر بن الخطاب ابنة عمّ أبيه، وكان عمر فاسقا، يتعرض للنساء ويشبّب بهن، ولكن ختم له بالشهادة.
أنظر: (الشعر والشعراء: ٤٥٨/٢).

(٢) ورد في شرح ديوان عمرو بن أبي ربيعه المخزومي :ص ٨٥، الكامل:١١٥٣/٣ الجمل في النحو :ص ١٧١، الأمالي الشجرية:٨٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٢.
الشاهد:
قوله :(ياأسم) ترخيم أسماء.

(٣) هو: حرملة بن المنذر بن معدى كرب بن حنظله أبو زبيد الطاىء، مخضرم أدرك الجاهلية، والإسلام، وألحقه ابن سلام بالطبقة الخامسة من الإسلاميين كان من زوار الملوك، وخاصة ملوك الفرس، وكان من المعمرين، يقال: إنه عاش مائه وخمسين عاماً.
انظر: (الشعر والشعراء، لابن قتيبة:٢١٩/١)، (مختار الأغاني في الأخبار والتهاني) اختيار ابن منظور:٤٨٩/٢-٤٩٠، تحقيق:عبد الستار أحمد فرج، مطبعه عيسى البابي الحلبي، القاهرة، سنه ١٣٨٥هـ.

(٤) ورد في الكتاب :٢٥٨/٢، وشرح أبيات سيبويه:٤٣٥/١، والتبصره والتذكرة ٣٦٩/١، والأمالي الشجرية:٨٧/٢، وشرح جمل الزجاجي، لابن هشام:ص ٢٥٤، المساعد:٥٥٠/٢، المقاصد النحوية:٢٨٨/٤، وشرح التصريح:١٨٦/٢، وشرح الأشموني ضمن حاشية الصبان:١٧٨/٣.
والمعنى: اصبري على الحوادث فإن فيها مانزل وحل، ومنها ماهو منتظر لم يقع بعد.
الشاهد: (يا أسم) أي: يا أسماء، رخم بحذف ألف التأنيث الممدودة.

وتقولُ فى ترخيمِ عثمانَ ومروانَ : ياعُثْمَ ويامَرْوَ .

وقال الفرزدقُ :

يامَرْوَ إنَّ مَطِيَّتي مَحْبُوسَةٌ ... تَرْجُو الحِباءَ ورَبُّها لَمْ يَيْأَسِ (١)

/ أراد : يامروان ، هذه الروايةُ المشهورةُ . (٢٩/٢)

وبعضُهم يرويه: يامروان من غيرِ ترخيمٍ ، و(الحباءُ) : العطاءُ .

وتقولُ إذا سَمَّيت ب : (بصريٍّ)و(مصريٍّ) : يابصرِ ويامصرِ أقبلْ ، أى : يامصري ، ويابصري ، وفى ترخيمِ زَيْدانِ وزَيْدَيْنِ(٢) إذا سَمَّيت بهما : يازيدَ وفى ترخيمِ زيدُونَ ، وزيدينَ ، إذا سَمَّيت بهما : (يازيدُ)و(يازيدِ) . وفى ترخيمِ هنداتٍ ومسلماتٍ: (ياهندَ)و(يامسلمَ) . وهذا كلّه إذا كانَ الباقى بعد حذفِ الزيادتينِ ثلاثةَ أحرفٍ فأكثرَ، ولم يكن بعد الألفِ والنونِ ، وياءِي النسبِ ، تاءُ التأنيثِ . فإنْ كان الباقي (٣)بعد الحرفين المزيدين، حرفين(٤) فقط ، لم يحذفْ إلّا [حرفٌ] (٥)واحدٌ، كما إذا سَمَّيت ب : (بنون) و(يدان) و(دمان) و[(فمان)](٦) ، وناديته ، ورخَّمته ، فتقول: يابنو، ويايدا، ويادما .

وإنْ كان بعد الألفِ والنونِ ، وياءى النَّسبِ - تاءُ التأنيثِ ، كما لو سَمَّيت بـ(مرجانةَ) و(زعفرانة) و(طائفيّةٍ)و(مصريّةٍ) ، ثم رخَّمته فى النداءِ حذفتَ التاءَ فقط ، فتقول : يازعفرانَ ويامرجانَ وياطائفيَّ ويامِصْرِيَّ .

---

(١) ورد فى الديوان : ٤٨٢/٢، الكتاب :٢٥٧/٢، شرح أبيات سيبوية :٥٠٥/١، اللمع ١٩٩، التبصرة والتذكرة :٣٦٩/١، الأمالى الشجرية :٨٧/٢، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢٢/٢، شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام :٢٥٥، المساعد :٥٥٠/٢، المقاصد النحوية :٢٩٢/٤، شرح التصريح:١٨٦/٢، شرح الأشمونى ضمن حاشية الصبان : ١٧٨/٣ .
(الحباء) : العطاء .
الشاهد: (يامرو) منادى مرخم، إذ أصله: يامروان كما ذكر القمولي.
(٢) فى الأصل (زيدون)
(٣) فى الأصل كلمة مطموسة ولعلّها كما أثبتها (٤) في الأصل : " حرفان "
(٥) في الأصل كلمة مطموسة ولعلّها كما أثبتها .
(٦) في الأصل كلمة مطموسة ولعلّها كما أثبتها
(٧) في الأصل : " وياءاى " .

وإنْ كان آخرُ الاسمِ المنادى الذى ترخِّمه - حرفاً أصلياً قبله حــــرفٌ زائدٌ من حروفِ المدِّ - وهى : الواوُ والألفُ والياءُ - والاسمُ علماً أكثر مِــنْ أربعةِ أحرفٍ/ حَذَفْتَ منه حرفين . [تقول] (١) فى ترخيمِ منصورٍ وعثمــــان (٣٠/٢) ومسكين : (يامَنْصُ) و (ياعُثْمَ) و (يامِسْكِ) إلّا أنْ يكونَ حرفُ المدِّ متحرِّكـــاً، فإنَّك تحذفُ منه حرفاً واحداً ، كما لو سمّيت بـ : (حوايا).

وإنْ كان الحرفُ الذى هو مِنْ حروفِ المدِّ غيرَ زائدٍ، حَذَفْتَ حرفاً واحــداً فقط . فتقول فى مختارٍ ، ومنقادٍ ، ومستبين:(يامُخْتَا)، و(يامُنْقَـــــا) ، و(يامُسْتَبِى) لأنّ هذه الحروفَ ليست زوائدَ بل أصولٌ ، فهى فى :مختارٍ ومنقـــادٍ عينُ الكلمةِ ؛ لأنه من الخيرةِ والقودِ، وأصلُها: مُخْتَيِر-بكسر الياءِ-إنْ كـــان اسمَ فاعلٍ ، وبفتحِها إنْ كان اسمَ مفعولٍ.

وإنْ كان الاسمُ مركّباً تركيباً مزجيّاً، حَذَفْتَ الاسمَ الأخيرَ فى ترخيمـــة فتقول فى ترخيم معدى كرب ، وبعلبك : (يامَعْدِى) و (يابَعْلَ)، وفى ترخـــيم سيبويه وعمرويه :(ياسِيبَ)و(ياعَمْرَ). وفي ترخيم خمسة عشر إذا سميت بـــه : (ياخَمْسَةَ). وفي بُخْتَ نَصَّر : (يابُخْتَ).
وكذا إنْ كان مركّباً تركيباً إسنادياً، عند غيرِ المصنفِ والزمخشرىِّ، الذين أجازوا ترخيمَه كما تقدم . فتقولُ فى ترخيم تأبط شراً، وبرقَ نَحْـــرُه ورَامَ هُرْمِز :(يَاتَأَبَّطَ) و(يَابَرَقَ) و (يارَامَ) . وإنَّما حذفَ الاسمُ الأخيرُ؛ لأنـــه كزيادة لحِقَتْ الاسمَ بعد تمامِه، وأشبهت تاءَ / التأنيثِ ، وألِفَيْهِ، مع مافيـــه (٣١/٢) من الاستقلالِ .

وإنْ كان الاسمُ المنادى غيرَ ماذُكِرَ ، حُذِفَ فى ترخيمِه الحرفُ الأخـــيرُ فقط فتقول فى ترخيمِ حارثٍ ، وأحمدَ، وجعفرٍ، وبرثن ، وقمطر :(ياحــــارِ)،

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

و(يا أَخْمَ) و (ياجُعْفَ)[١] و(يابُرْثُ) و (ياقِمَطْ) ؛ هذا هو الصحيحُ. وهو الأصلُ بغيرِ تنوينٍ . [و][٢] الأصلُ الحذفُ[٣] والزيادةُ عليه ، وإنّما كانت لظاهرةٍ اقتضاها .

وذهبَ الفرّاءُ إلى أنّ الاسمَ الرباعيَّ يُرَخَّمُ بحذفِ حرفين[٤]، قال المصنفُ: وكان يغنى عن قولى : حرفٌ صحيحٌ قبله مدّةٌ، وعن ما قبلَه أنْ أقولَ : يحذفُ حرفان فى كلِّ ما كان قبل آخِره حرفُ مدّ، وياءُ النسب ، وهو أكثرُ من أربعةٍ، إلّا أنه عدلَ إلى هذا التفصيلِ تنبيهاً على علّةِ حذفِ الحرفين، وإعلاماً بتفصيل أحكامِ الواقعِ فى كلامِهم ممّا يُحذفُ منه حرفان.[٥]

وقوله :(كأسماء) مثّلَ به على مذهبِ سيبويهِ[٦]، فإنّ وَزْنَهُ (فعلاء) والألفُ والهمزةُ [تحذفانِ][٧] لأنّ عنده ترخيمَ الرباعى بحذفِ حرفين.

قال : وهو فى حكمِ الثّابتِ على الأكثرِ ، فيقالُ :(ياحارِ)، و(ياثَمُو)، و(ياكَرَوَ) ، وقد يجعل اسماً برأسِهِ فيقالُ :(ياحارُ) و(ياثَمى) ، و(ياكرا).

[مذهبُ العربِ فى آخرِ المرخّمِ بعد الحذفِ]

للعربِ فى الاسمِ المرخّمِ مذهبان:

أحدُهما : وهو القياسُ ، والأفصحُ ، والأكثرُ استعمالاً ، أنْ يبقى / الحرفُ (٣٢/٢) الآخرُ بعد الحذفِ للترخيمِ على حالتِه التى كان عليها قبل الترخيمِ من ضمٍّ

(١) في الأصل هكذا : " يا أحمد ويا جعفر " والصواب ما أثبته .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) لعله يريد : والأصل حذف الحرف الأخير.
(٤) شرح الكافية لابن جماعة : ١٢٨.
(٥) شرح الكافية لابن الحاجب :٣٢/١.
(٦) الكتاب : ٢٥٦/٢ - ٢٥٨.
(٧) زيادة يقتضيها السياق .

أو فتحٍ أو كسرٍ أو سكونٍ ؛ لأنَّ المحذوفَ كالموجودِ أو المقصودِ. تقول :(ياحارِ) [فى] :(١) ياحارثُ فيبقى الحرفُ الذى صار آخرًا على ماكان عليه تنبيهًا على المحذوفِ. فتقول فى ترخيم حَارِثٍ، وثَمُودٍ ، وكَرَوَانٍ ، وسَعِيدٍ ، وعِمَادٍ : (ياحَارِ) و(ياثَمُو) و(ياكَرَوَ) و(ياسَعِى) و(ياعِمَا) . وفى ترخيم رجلٍ اسمه قاضون :(ياقاضى) بإبدالِ الياءِ؛ لأنَّ أصلَه : قاضيون . وإنَّما حُذفَت الياءُ؛ لأجلِ الواوِ ، فإذا زالت الواوُ وجَبَ ردُّها.

وأُورِدَ على هذا أنّك إذا سميت بـ:(محمر) ورخَّمتَه فتقول فيه : (محْمَرْ) - بإسكانِ الراءِ -

وقياسُ ماذُكرَ فى(قاضون)أن يقال فيه:(محْمَرِ) بكسر الراءِ؛ لأنَّ أصلَها الكسرةُ، وإنَّما سُكِّنَتْ للإدغامِ . فإذا رُخِّمَ زالَ الإدغامُ الموجبُ لسكونِها.

وأُجيبَ عنه (٣): بأنَّ ياء(قاضى) ثبتت فى بعضِ المواضعِ، كـ: رأيتُ قاضياً ، وقاضيةٌ ، فلها أصلٌ فى الإثباتِ ، وأمّا راءُ محمرٍ فلم تأتِ مكسورةً فى حالةٍ قط ، فافترقا . نُقِل ذلك عن الفارسيِّ . (٤)

والمذهبُ الثانى : أنْ تجعلَ المحذوفَ نسياً منسياً، والباقى من الاسمِ بعد الترخيمِ مستقلاً، مبنياً على الضمِّ لفظاً ، إنْ كان قابلاً للضمَّةِ، وتقديراً إنْ لم يكنْ قابلاً لها ، بأن كان معتلاً ؛ لأن / الحذفَ فيه للتخفيفِ ، لا للإعلالِ. (٣٣/٢)

والحذفُ إذا كان للتخفيفِ يقدَّرُ المحذوفُ كالمعدومِ، ويعربُ ما بَقِى بعد المحذوفِ، كما فى (يدٍ) و (دمٍ) . بخلافِ ما إذا كان للإعلالِ ، فإنّه لا يقدَّر كالمعدومِ ، بدليلِ عدمِ ظهورِ الإعرابِ فى :(قاضٍ) ونحوِه. فتقولُ فى ترخيمِ حارثٍ وأحمدٍ وجعفرٍ وعمادٍ ومنصورٍ: (ياحَارُ) و(يا أحمُ) و (ياجعفُ) و(ياعمُ) و(يامنصُ)، والضمةُ فى (منصُ) على هذه اللغةِ غيرُ الضمةِ التى كانت فيه قبل الترخيمِ ، وهذه ضمَّةُ بناءٍ أحدثَها حرفُ النداءِ ، وتلك من بنيةِ الكلمةِ.

---

(١) يادة يقتضيها السياق

(٢) لعل الصواب باثبات ، كما في (شرح الكافية) لابن الحاجب : ٣٣:١

(٣) في الأصل : " وأُجيبت " والصواب ما اثبته لأنه مسبوق من ابن الحاجب : انظر (شرح الكافيةً لابن الحاجب : ٣٣/١)

(٤) المصدر السابق ، نفس الحزء والصفحة .

وكذلك إذا رخّمتَ أيُّوب ، تقول : (أيُّ) كذا ذكره جماعةٌ.(١)

وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ(٢): أنّ الضمّةَ الموجودةَ هي التى كانت قبل النداءِ ، والترخيمِ . والضمّةَ الحادثةَ بسببِ النداءِ مقدّرةٌ ، فإنّه جعلَ هذا ممّا بُنيَ تقديراً .

وتقول فى ترخيم سَعيدٍ وعِمَادٍ :(ياسَعِى) و(يا عِمَا) ، فتقدّرُ على الياءِ ، والألفِ ضمّةَ بناءٍ ، وتَقْلِبُ المعتلَّ بالواوِ ألفاً(٣) ، إنْ كان قبلَه فتحةٌ ، وياءً إنْ وَلِىَ ضمّةً ، بعد جَعْلِ الضمّة كسرة ، وهمزةً إنْ كان قبلَه ألفٌ زائدةٌ ، فتقولُ فى ثمودٍ وكروانٍ:(ياثَمى) و(ياكَرَا) . وفى سِقَايَةٍ وعلاوةٍ:(ياسِقَاءُ)و(ياعلاءُ) بقلبِ الواوِ همزةً . وأصلُه : ثمودُ ، حُذفَتِ الدالُ للترخيم ، فصار / :(ثَمُو)، وقعَ (٣٤/٢) آخرَ الاسم واوٌ قبلَها ضمّةٌ ، وليس فى لغتِهم اسمٌ آخرُه واوٌ ، قبلَها ضمةٌ بل إذا اقتضى قياسُهم ذلك ، قلبُوا الضمةَ كسرةً ، والواوَ ياءً . فوجبَ أنْ يفعل ذلك هنا ؛ ليكونَ الاسمُ على وفقِ أبنيتِهم .

وكذلك(كَرَا) ، أصلُه : كروان ، حُذِفَتْ ألفُه ونونُه ترخيماً ، فصار: (كَرَوُ) تحركت الواوُ وانفتحَ ماقبلَها ، قُلِبَتْ ألفاً فصار :(كَرَا) ، وعلى ألفِه ضمّةُ بناءٍ مقدّرة .

وتقولُ في ترخيمِ مختارٍ ومنقادٍ: [مُخْتَا] (٤)[ومُنْقَا] (٥) [و](٦)يُقَدَّرُ على الألفِ ضمةٌ. واعلمْ أنك إذا رخّمْتَ ما آخرُه تاءُ التأنيثِ ، فإنّك تحذفُها على المذهبِ الثانى ، وتبنيه [على] (٧) الضمّةِ ، فتقول : (ياطلحُ).

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢١/٢ - ٢٢ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ ، ص٣٠٩.

(٣) فى الأصل : " وتقلب المعتل ألفا بالواو " والصواب ما أُثبته .

(٤)،(٥)،(٦)، (٧) زيادات يقتضيها السياق .

وأمّا على المذهب الأول ، فلك فيه وجوهٌ :

أحدُها : أنْ يبقى ماقبل تاء التأنيث، على ما كان عليه ، فتقول : (ياطلحَ)-بفتح الحاء.

وثانيها: أنْ تصلَ به هاءالسكت؛ للحركة. فتقول :(ياطلْحَهْ)، وتسقطها إذا وصلت ، فتقول :(ياطلحَ أقبلْ).

وثالثها: أنْ تردَّ التاءَ المحذوفة ، وتفتحَها ، اتباعاللفتحةِ التى قبلَها، ليدلَّ فتحُها على أنَّ الاسمَ مرخمٌ ، وأنَّ التاءَ زائدةٌ ، مقحمةٌ، تقولُ (ياطَلْحَةَ أَسْرِعْ) ، قال النابغةُ:

كِليني لِهَمٍّ ياأُمَيْمَةَ نَاصِبِ ... وليلٍ أُقاسيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ (٢)

بفتح التاءِ ، من (أميمة) ، وهو دليلٌ على الترخيمِ ، وأنّها زائدةٌ، إذ لو / كان غيرَ مرخّمٍ، لكانت مضمومةً ، لكنّه لمّا رخمَ بحذفِ تاءِ التأنيثِ، (٣٥/٢)

---

(١) في الأصل : " اتفاقا " ولعل ما أثبته هو الأنسب .

(٢) الديوان :ص ٩٠ ، تحقيق وشرح كرم البستانى ، دار صادر بيروت، ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠م ، الكتاب :٢٠٧/٢ ، معانى القرآن ، للفراء:٣٢/٢، عيون الأخبار، لابن قتيبة : ١٩٢/٢، المؤسسة المصريه العامةللكتاب ، الأمالى الشجرية : ٨٣/٢، شرح المفصل ، لابن يعيش :١٠٧/٢، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لأبى الحسن القرطاجنى :ص ٢٧٢، تحقيق : محمد الحبيب ابن الخوجه ، شرح الكافية الشافية :١٣٦٩/٣، شرح الكافية ، للرضى :١٥١/١، وشرح جمل الزجاجى لابن هشام :٢٥٥، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل : ٨٣٠/٢، والمقاصد النحوية :٣٠٣/٤، والهمع ١٨٥/١، وشرح الأشمونى ضمن حاشية الصبان:١٧٣/٣ ، مواد البيان ، لعلى بن خلف الكاتب :ص ٢٥٩، تحقيق د.حسين عبداللطيف، منشورات جامعة الفاتح بطرابلس ، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح فى علوم البلاغة ، تأليف عبدالمتعال الصعيدى ، المطبعه النموذجية، بمصر، ج ١٤٨/٤.
(كِلِينى) : اتركينى ، من وكله إلى كذا.
(ناصب) : متعب .

رَدّها ساكنةً ؛ لتأكيدِ التأنيثِ ، وحرّكها بمثلِ حركةِ ماقبلَها وصارتْ الكلمةُ بفتحِ التاءِ أخفَّ من الأصلِ ، فالتاءُ مقحمةٌ ، كما أُقحِمتْ اللامُ بين المضافِ والمضافِ إليه ، فى قولِهم : (ياويحَ لزيدٍ) ، والإقحامُ وَضْعُ الحرفِ فى موضعٍ لا يستحقُّه ، نصَّ عليه سيبويهِ.(١)

قال ابنُ خروفٍ :وليس من شرطِهِ أنّ يكونَ بين شيئينِ كما ذهبَ إليه بعضُ المتأخرين . قال : ولو قال قائلٌ : إنّ هذه التاءَ المفتوحةَ ، هى التاءُ المضمومةُ ، غُيِّرتْ حركتُها تخفيفاً ، ولم يحذفُوا شيئاً ،ولا ردُّوه ، كما قالوا : يازيدَ بنَ عمروٍ ، فتحوا الدالَ إتباعاً لحركةِ النونِ ، وفتحوا هنا إتباعاً لحركةِ الميمِ فى :(أميمة)(٢) ، والإتباعُ يكون لِمَا قبلُ ، ولِمَا بعدُ ، وهما لغتان لم يكن لخصمِهِ مايُرَدُّ به قولُه .

قال ابنُ مالكٍ : فإنّ لزمَ من جَعْلِكَ الاسم المرخَّمَ اسماً برأسِهِ لبس كقولك فى ترخيمِ مسلمةٍ: (يامسلمُ) ، أو عدمُ النظيرِ كقولك فى ترخيم طَيْلسَان :(٣) (ياطَيْلِسُ) ، فإنّه لو ضُمَّ يلزمُ منه وجودُ (فَيْعِل) من صحيح العين، وهو لا يجيءُ إلّا مِن(فَيْعَل)-بفتح العين-(كغَيْلم)(٤) و (صَيْرَف) تَعَيَّنَ المذهبُ الأولُ ، وهو أنْ يُجعَلَ المحذوفُ فى حكمِ الثابتِ (٥).

[المنــدوبُ]

٣٦/٢ / قال :" وقد استعملوا صيغةَ النداءِ فى المندوبِ ، وهو : المتفجَّعُ عليه ب : (يا) أو (وا) . وأختصَّ ب : (وا). وحكمهُ فى الإعرابِ ، والبناءِ ، حكمُ المنادى ، وذلك زيادةُ الألفِ فى آخرِه . فإنْ خِفتَ اللَّبسَ قلتَ : (واغلامَكِيهْ) (واغُلامَكُمَــاه)(٦) ،(واغلا مَكُمُوه) ، ولا يندبُ إلا المعروفُ فلا يقال: (وارَجُلاه) . وامتنع (وازيدُ الطويلاه) ، خلافاً ليونس ".

---

(١) الكتاب : ٢٠٧/٢

(٢) في الأصل هكذا : " لحركة الميم معنى في أميمة " ولعل الصواب حذف كلمة " معنى " .

(٣) " الطيلسان : تفتح اللام فيه وتكسر " كما جاء في اللسان نقلا عن التهذيب مادة (طلس) . وعدم النظير في اللغة يتأتّى مع كسر اللام فقط ، أما الفتح فهو موجود في اللغة ، مثل :(غيلم) و (صيرف) .

(٤) في الأصل: (كيعلم) ولعلّ الصواب ما أثبته.

(٥) انظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ص ٣١١ - ٣١٢ .

(٦) لاتوجد هذه الكلمة في كافية ابن الحاجب .
انظر (كافية ابن الحاجب ص ٩٥)

[معنـــــاه]

المقصودُ من هذا الفصلِ : الكلامُ فى المندوبِ وأحكامِه . والنُّدبةُ عند النحاةِ يجوزُ أنْ تكونَ من (النَّدْبِ) -بإسكانِ الدالِ- وهو : الدعاءُ ، من قولك : نَدَبْتُ القومَ إلى كذا ، أىْ : دعوتُهم ، ومعناهُ : أنَّ النَّادبَ يدعو من يسمعُهُ ليتفجَّعَ معه . ويجوزُ أنْ يكونَ من (النَّدَبِ) بتحريكِ الدَّالِ ، وهو : أثرُ الجرحِ ، اسْتُعْمِلَ فى الحزْنِ والتفجُّعِ ، والمندوبُ : منادى على وجهِ التفجيعِ ولا يُرَادُ إجابَتُهُ .

وقد استعملوا فى الندبةِ من حروفِ النداءِ (يا) لشهرتِها فى النداءِ وأصالتِها ، فقالوا : (يازيدُ) ؛ لأنَّ المندوبَ إمّا منادى ، أوْ مشاركٌ للمنادى فى الاختصاصِ . ووضعوا له حرفاً آخر يختصُّ به وهو : (وا) لقصدِ النصوصيَّةِ عليه ، فقالوا : (وازيدا) . وإنَّما يستعملُ فيه حرفُ النداءِ عند الأمنِ من التباسِهِ بالمنادى . فإنْ خِيفَ اللبسُ لم يجْزِءْ ذِكْرُهُ / ابنُ مالكٍ . كما إذا كان اسمُ (٣٧/٢) المندوبِ موافقاً(١) اسمَ بعضِ السامعين.(٢)

وقد استعملتْ (وا) فى غيرِ الندبةِ قليلاً ، نحو قولِهم :(وَامُصِيبَتَاه)(٣) فإنه ليس بندبةٍ على ما يتبيَّنُ فى الفصلِ - إنْ شاءَ اللَّهُ تعالى -

وقال ابنُ خروفٍ : ليست مختصَّةً بالندبةِ ، وهى من حروفِ النداءِ(٤) .

قال عمرُ بنُ الخطابِ - رضى الله عنه - :(واعَجَبَاً لك يابنَ العاصِ)(٥).

---

(١) فى الأصل :(موافق) والصواب ما أثبته .
(٢) انظر : شرح الكافية الشافية : ١٣٤٨/٣ .
(٣) فى الأصل الكلمة هكذا :" مصيبتاه " ولعل الصواب ما أثبته . انظر:(شرح الكافية لابن جماعة : ص ١٢٩) .
(٤) ورد هذا الرأى فى الهمع : ١٧٢/١، ولكن بدون أن يصرِّح بأنه لابن خروف
(٥) انظر : المصدر السابق

وقال المتنبي :-

وَاحرَّ قَلْبَاهُ(١)

لكن التعجُّبَ لا يفارقُها ، وإن فارقَها الندبةُ.

[حكمُ المندوبِ في الإعرابِ]

والمندوبُ حكمُهُ في الإعرابِ والبناءِ حكمُ المنادى ؛ فيُبنَى على الضمِّ إذا كان مفرداً معرفةً ، ويعربُ إذا كان مضافاً أو مطولاً . وغيرَ ذلك [من](٢) حكمِ توابعِ المنادى ؛ لأنّه إمّا منادى أو محمولٌ عليه . وللعربِ في المندوبِ لغتان:(٣)

إحداهما : أنْ تجعلَه بلفظِ المنادى ، من غيرِ زيادةٍ . فتقول : (يازيدُ) و(أزيدُ). إلّا في المضافِ إلى ياءِ المتكلِّم ، على لغةِ من يقولُ: (ياغلامىَ) بفتح الياءِ ، فإنّك تلحقُ به (هاء) السكتِ ، فتقولُ : (ياغلاميهْ) .

والثانيةُ: وهى الأكثرُ ، أنْ تزيدَ في آخرِه ألفَ النُّدبةِ مفتوحاً ماقبلَها فتقول :(وازيداه) وإنّما زيدت الألفُ لتطويلِ الصوتِ، وكانت أوْلى بذلك؛ لخفّتِها، وكثرةِ زيادتِها ، وامتدادِ الصوتِ بها، بخلافِ غيرِها من الحروفِ.

---

(١) جزء من بيت ، وهو بتمامه.

وَاحرَّ قلباهُ ممّن قلبُه شَبِمُ ... ومَنْ بجسمِي وحالِي عندَه سَقَمُ

ورد في الديوان : ٣٤١/٢، ضرائر الشعر: ٣٩ .

(شَبِم) : بفتح الشين وكسر الباء هو : البارد.

الشاهد :

(واحر قلباه) حيث استعمل (وا) للنداء، أي : خرجت من الندبة إلى النداء.

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل وردت (لغات) ولعلّ الصواب ما أثبته ، لأن الواردة لغتان فقط .

وإنْ كان المندوبُ / مضافاً ، أو موصولاً ، أُلحقتْ الألفُ آخرَ المضافِ إليه ، (٣٨/٢)
وآخرَ الصلةِ ، كقولك :(واغُلامَ سيِّداه) ، (واعَبْدَ المَلِكاهْ) (وا أبَا جَعْفَـراه)
وقولهم :(وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَماه)(١). ومثَّلهُ الثمانيني : ب(واعبد الـلاه) ،
ولا ينبغي التمثيلُ به ، ثم إنْ كان آخرُ الاسم الذى (٢) اتَّصلت به أَلـفُ
الندبةِ ـ ألفاً ، أو تنويناً ، حُذِفَ لأجلِها ؛ لئلّا يجتمعَ ساكنانِ ، كقولـك:
(يامُعلّا) ، (ياغلامَ زيدا) . ويجوز أنْ يُزادَ فى حالةِ الوقفِ بعد ألفِ الندبةِ
(هاء) السكت ، فتقول : (وازَيْدَاهُ) ، (واغُـلامَ سَيِّدَاهُ)، وقد يزادُ أيضاً فـى
الوصلِ ، فلك ضمُّها ، وكسرُها.

قال الفراءُ (٣): والكسرُ أكثرُ إلّا فى قولِهم:(يَاهَنَاهُ)(٤)، فإنّ الضـمَّ
أكثرُ، فإنْ كان المندوبُ مضافاً إلى ضميرِ النَّادِبِ ، كـ : (غلامى) ، فعلى لغـةِ
مَنْ قالَ فى النداءِ: (ياغلامِ) بالكسرِ دونَ الياءِ، يقول :(ياغُلامَاهُ)، كما تقـول
فى ندبةِ غيرِ المضافِ إليك.

وعلىُ ندبةِ مَنْ قال : (ياغلامي) بإثباتِ الياءِ ساكنةً ، (واغُلاميَـاهُ)
بتحريكِ الياءِ ؛ لئلا يجتمعَ ساكنانِ .

---

(١) ورد فى الكتاب :٢٢٨/٢ ، اللمع : ٥٠٣ ،
الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٦/١ ، شرح جمل الزجّاجى ، لابن عصفور:١٢٩/٢ ،
شرح الكافية الشافية : ١٣٤١/٣ ، الهمع : ١٧٩/١ .
(٢) فى الأصل : " التى " .

(٣) شرح عمده الحافظ ، وعدّة اللافظ : ص٢٩٣.
(٤) وردت فى الكتاب : ١٩٦/٢، شرح عمدة الحافظ : ص ٢٩٣ .

وأجاز الأخفشُ حذفَ الياءِ ؛ لالتقاءِ الساكنين ، فتقول : (واغُلامَاه) على اللغةِ الأولى ، وعلى لغةِ من قال : ياغلامِيَ ، بإثبات الياء متحركة :(واغُلامِيَاهْ) بإثباتِها متحركةً ، وعلى لغةِ من قال ياغلاما [يقول] (١) : (واغلاماهْ) .

قال الرندى (٢) : وهو متروكٌ على حاله .

/ وقال الثمانيني : زِيدَتْ ألفُ الندبةِ ، فالتقى الساكنان ، حُذِفَتْ الأولَ لالتقاءِ الساكنين ، ولم يجزْ حذفُ ألفِ الندبةِ ؛ لأنّها دخلتْ لمعنى . وعلى لغةِ من قال : ياغلامُ -بالضمّ- [يقولُ] (٣) (ياغلاماهْ) ، كاللّغةِ المتقدّمةِ . (٣٩/٢)

فإنْ كان مع النّادب في ضميره المضافِ إليه غيرُه ، قال : (واغلمناه) (٤) ، وحَذَفَ الألفَ الأُولى للسّاكنين ، دونَ ألفِ النّدبةِ . وإنْ كانت الإضافةُ إلى ضميرِ المخاطبِ المفردِ ، ألْحَقْتَ ألفَ الندبةِ في المذكّرِ ، بعد كافِ الخطابِ ، فتقول: (واغُلامَكَاهْ) .

وأمّا في المؤنّثِ ، فإنّه يقلبُ ألفَ الندبةِ (ياءً) ؛ لأجلِ كسرةِ كافِ المؤنّثةِ المخاطبةِ ، فيقول : (واغُلامَكِيَهْ) ، ولا يجوزُ فتحُ الكافِ ؛ لئلّا يلتبسَ المذكّرُ بالمؤنّثِ ، ولا يعلمُ هل المندوبُ ، ذكرٌ أم أنثى ؟ . وإنْ كانت [الإضافةُ] (٥) إلى ضميرِ اثنين مخاطبين ، ألْحَقْتَ ألفَ الندبةِ ، وسقطت الألفُ التى بعد الميمِ ؛ لالتقاءِ الساكنين، فتقول :(واغُلامَكُمَاهْ) وإنْ كانت الإضافةُ إلى ضميرِ جماعةِ مخاطبين ، قلت : (واغُلامَكُمُوهْ) لانضمامِ الميمِ قبلها ؛ لئلا يلتبسَ بالمضافِ إلى ضميرِ الاثنين. (٦)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هو: عمر بن عبدالمجيد بن حسن الأزدى ، الرندى " المهدوى ، الأندلسى النحوى " المقرئ " ، نزيل مالقة المتوفى سنه ٥٧٩، له : الفاخر فى شرح جمل عبدالقادر فى النحو.
انظر : (هدية العارفين) : ٧٤٥/٥ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق . (٤) في الأصل:" واغلاميا " ولعلّ الصواب ما أثبته .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) فى النص اضطراب وتكرار على النحو التالى : " وإن كانت الإضافة إلى ضمير جماعة مخاطبين قلت : واغلامكماه ؛ لانضام الميم قبلها، فتقول : واغلامكموه وإن كانت الاضافة إلى ضمير جماعة مخاطبين ، قلت: واغلامكماه ، لئلايلتبس بالمضاف ....".

وإنْ كانت الإضافةُ إلى ضميرِ جمعٍ مؤنثٍ ، ألحقْتَ ألفَ الندبةِ بعد النونِ فتقول : / واغُلامَكُنَّاهْ . (٤٠/٢)

وإنْ كانت إلى ضميرٍ غائبٍ ؛ فإنْ كان ضميرَ مذكرٍ ، قلبْتَ ألفَ الندبةِ واواً ، لانضمامِ الهاءِ قبلَها ، فتقول : (واغُلامَهُوهْ) ، ولا يجوزُ أنْ تفتحَها ، وتبقي الألفَ ؛ لئلا يلتبسَ المذكرُ بالمؤنثِ .

وإن كان ضميرَ مؤنثةٍ ، أسقَطْتَ الألفَ التى مع الهاءِ للساكنين ، وألْحَقتَ ألفَ الندبةِ ، فتقول : (واغُلامَهَاهْ) .

وإن كان ضميرَ جمعِ مذكرٍ قَلَبْتَ ألفَ الندبةِ واواً ؛ لانضمامِ الميمِ قبلَها ، فقلت : واغلا مهموه ، ولا يجوزُ فتحُ الميمِ وإلحاقُ الألفِ ؛ لئلا يلتبسَ بالمثنى .

وإن كان ضميرَ جمعِ مؤنثٍ ،ألحقت ألفَ الندبةِ بعد النونِ ، فتقول : (واغُلامَهُنَّاهْ) .

واعلمْ أنّه لا يندبُ إلّا المعروفُ دون النّكرةِ ، فلا تقولُ :(وارَجُلاه). وكذلك لا يندبُ المضمرُ ، ولا المبهمُ ؛ لأنّ المقصودَ بالندبةِ الدلالةُ على اتّصالِ المتفجّعِ عليه بالمتفجّعِ ، حتى يُعذَرَ فى تفجيعِه عليه ، فلا يندبُ الّا بأشهرِ أسمائِه ، غيرَ أنه قد وردَ فى الحديثِ قولُ أختِ عبدِ اللّهِ بنِ رواحةَ تندبُه (واَجَبَلاَه) وهو مخالفٌ لهذهِ القاعدةِ.

وأمّا قولُهم :(وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه) فإنّما يُسوِّغُ ذلك شهرتُه ، كأنّهم قالوا : (واعَبْدَ المُطّلِبَاه) . والمرادُ به : عبدُ المطلبِ جدُّ رسولِ اللّهِ صلّى اللّهُ عليهِ وسلم .

وقالَ الثمانيني : المرادُ به إسماعيلُ عليه السلامُ ، وإسماعيلُ حفرها أولاً / وعبدُ المطلب حفرها ثانياً ، والظاهرُ أنّه المرادُ . (٤١/٢)

ولا تَلْحَقُ أَلِفُ النُّدبةِ الصفةَ عندَ سيبويهِ ، فلا تقولُ : (وازيدُ الطويلاه) ونحوَه [١].

وأجاز يونسُ ذلك [٢]، ولم يسمعْ .

قال الخليلُ : لو جازَ (وازيدُ الطويلاه) لجازَ (جاءني زيدٌ الطويلاه)[٣]، يعني أنّ المندوبَ هو الموصوفُ ، لا الصفةُ . فلو جاز دخولُ الندبةِ على الصفةِ وليست مندوبةً ، لجازَ دخولُها على ماليس بمندوبٍ مطلقاً .

[حذفُ حرفِ النــــداءِ]

قال " ويجوزُ حذفُ الحرفِ ، إلّا مع الجنسِ [٤]والإشارةِ والمستغاثِ والمندوبِ مثل : "يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا "[٥] و(أيُّها الرجلُ)، وشذَّ (أَصْبِحْ لَيْلُ) [٦](أَطْرِقْ كَرَا) [٧].

---

(١) الكتاب : ٢٢٥/٢.
(٢) المصدر السابق : ٢٢٦/٢.
(٣) المصدر السابق : ٢٢٥/٢ - ٢٢٦.
(٤) نص ابن الحاجب فى الكافية هكذا :"ويجوز حذف حرف النداء، إلّا مع اسم الجنس،" ، انظر : (كافية ابن الحاجب : ص ٩٥).
(٥) يوسف ، آية :٢٩.
(٦) ورد فى الكتاب : ٢٣١/٢ ، المقتضب :٢٦١/٤ ، المفصل :٤٤، مجمع الأمثال للميدانى : ٤٠٣/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش :١٦/٢، الإيضاح فى شرح المفصل: ٢٨٨/١ - ٢٨٩، شرح جمل الزجاجى ، لابن عصفور :٨٨/٢، شرح الكافية ، للرضى : ١٥٩/١ ، الفوائد الضيائية :٣٤٩/١- ٣٥٠ ، شرح التصريح:١٦٥/٢.
(٧) ورد فى الكتاب :٢٣١/٢، المقصور والممدود، للفراء: ص ٢٩٢، تحقيق وشرح: ماجد الذهبى ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ، المفصل : ٤٤، مجمع الأمثال للميدانى : ٤٣١/١ ، المثلث ، لابن السيد البطليوسى : ١٢٠/٢، تحقيق ودراسة د.صلاح الدين مهدى الفرطوسى ، شرح المفصل ، لابن يعيش :١٦/٢، الفوائد الضيائية :٣٤٩/١-٣٥٠ ، ريحانة الألباء ، وزهرة الحياة الدنيا ، لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجى :٢٩٥/٢، تحقيق : عبدالفتاح الحلو، الأساليب الإنشائية فى النحو العربى : تأليف :عبدالسلام هارون : ص ١٢٢.

وقد يحذف المنادى مثل : " ألا يا اسْجُدوا " (١)

يجوزُ حذفُ [حرفِ] (٢) النداءِ من المنادى ، فتقولُ : (زيدُ) ، تريدُ: يازيدُ، قال الله تعالى : " يُوسُفُ اعرِضْ عَنْ هَذَا " (٣) أي : يايوسفُ اعرضْ عن هذا، وقال تعالى : " ربَّنا لا تُؤاخِذْنا " (٤) أي : ياربَّنا لاتؤاخذنا إلا في مواضعَ :

أحدُها : اسمُ الجنسِ كقولك : يارجلُ، لا يجوزُ أن تقولَ : رجلُ ، تريدُ نداءَه؛ لأنَّ الأصلَ فيه أنْ ينادى بأي ، ويكون اسمُ الجنس صفتَه . فقال : ياأيُّها الرجلُ - كما تقدم - حذفوا (أيَّا) ، والألفَ واللامَ استغناءً عنها بالتعريف بحرفِ النداءِ ، فلو حذفوا حرفَ النداءِ ؛ لَكَثُرَ الحذفُ / وحَصَلَ الإجحافُ بالاسم (٤٢/٢) المنادى ، وهذا في النكرةِ غيرِ المقصودةِ . وأمّا النكرةُ المقصودةُ ، فظاهرُ كلامِ المصنفِ ، وابنِ عصفورٍ (٥) ، أنه لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ منها أيضاً ، وهو قولُ المبرِّدِ ؛ لأنَّ فيه إسقاطَ شيئين ، إذ معناه : ياأيُّها الصاحبُ . (٦)

وحكى ابنُ خروفٍ فيه خلافاً ، وقال : الصوابُ جوازُ حذفِه ، وهو قولُ الكوفيين (٧) ، وصحّحه ابنُ مالكٍ (٨) ، واستدلَّ على ذلك بقولِهم في السَّعةِ : (أصْبِحْ ليلُ) (٩) . أي : ياليلُ . وكذا قولهم : (أطْرِقْ كَرَا إنَّ النعامَ في القُرى) (١٠) أي : ياكروان . من كلامهم : (افتَدِ مخنوقُ) (١١) . ووَرَدَ عنه صلى الله

---

(١) سورة النمل، آية (٢٥) ، وهي قراءة سبعيّة ، قرأ بها الكسائي وذلك بتخفيف (ألا) ، قرأ الباقون (ألّا يسجدوا) .
ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد : ص ٤٨٠ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) يوسف : آية ٢٩ .

(٤) البقرة : آية ٢٨٦ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ٨٨/٢ .

(٦) المقتضب : ٢٥٨/٤-٢٥٩ .

(٧) شرح الكافية الشافية : ١٢٩٠/٣ - ١٢٩١ .

(٨) المصدر السابق

(٩) ، (١٠) سبق تخريجهما .

(١١) ورد في الكتاب : ٢٣١/٢، المقتضب : ٢٦١/٤، مجمع الأمثال للميداني : ٧٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش : ١٦/٢، الإيضاح في شرح المفصل : ٢٨٨/١، شرح جمل الزجاجي =

عليه وسلم ، مُتَرْجِماً عن موسى عليه السلام " ثَوبي حَجَرُ ثَوْبي حجرُ "(١)لمّا فَرَّ الحجرُ بثوبه ، عند اغتساله ، يعنى : ياحجرُ.

وقد وَرَدَ عنه عليه السلامُ : " اشْتَدِّى أزمةُ تنفرجي " (٢) أى : يا أزمةُ.
وجعلَ المصنفُ : " أصْبِحْ ليلُ " و " أطْرِقْ كرا " شاذّين ، وفى أطرق كرا على هذا ثلاثةَ أوجهٍ من الشذوذِ :

حذفُ حرفِ النداءِ منه ، وترخيمُه [ليس] (٣)علماً ، وجَعْلُه اسماً برأسه وهذا كلُّه فى اسمِ الجنسِ المفردِ.

فأما إذا كان مضافاً ، فيجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ منه ، كقولك : غلامَ زيدٍ : والإضافةُ لا تخرجُه عن كونِه اسمَ جنسٍ ، ك: غلمانِ زيدٍ.

وثانيها و[ثالثها] (٤): أنْ يكونَ المنادى اسمَ إشارةٍ ، أو مضمراً ، فإنه لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ منه ، فلا تقولُ : هذا أقبل تريدُ: / ياهذا؛ (٤٣/٢)
لأنه كان أصلُه أنْ تقولَ : يا أيُّهذا ، فيقعُ اسمُ الإشارةِ صفةً لأىّ؛ لئلا يجتمعَ تعريفُ النداءِ ، وتعريفُ الإشارةِ ، فحذفوا (أىّ) ، وأدخلوا حرفَ النداءِ على اسمِ الإشارةِ ، واغتفروا ذلك ، إمّا لاختلافِ التعريفين ، أو لتقديرِ انتقاءِ تعريفِ الإشارةِ ، كما تقدمَ فى انتقاءِ تعريفِ الاسمِ العلمِ عند بعضِهم ، فصار: ياهذا، فلو حذفُوا حرفَ النداءِ منه ؛ لكثُرَ الحذفُ.

وأجازَ الكوفيون حذفَه مع اسمِ الإشارةِ (٥)، وجعلوا منه قولَه تعالى : " ثم أنتم هؤلاءِ "(٦) أى : ياهؤلاءِ .

= لابن عصفور :٨٨/٢، شرح الكافية ، للرضى : ١٥٩/١، الفوائد الضيائية : ٣٥٠/١ ، شرح التصريح :١٦٥/٢.

(١) صحيح البخارى :(كتاب الغسل : ٧٢/١).

(٢) الجامع الصغير من حديث البشير النذير، للسيوطى :١٣٥/١، تحقيق :محمد محى الدين عبدالحميد، مكتبة الحلبونى بدمشق .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) شرح المفصل ، لابن يعيش :١٦/٢، شرح الكافية الشافية :١٢٩١/٣.

(٦) البقرة : آيةُ:٨٥ ، " ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم" الآيةَ.

قالوا : وقد جاءَ قولُ ذي الرمة :

إذا هَمَلَتْ عَيْني له قالَ صاحبي ∴ بنفسكَ هذا لوعةٌ وغَرَامُ (١)

أى : ياهذا .

وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ ترجيحُه . (٢)

ورابعُها : المستغاثُ ، والمندوبُ، فلا يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ منهما ، فالحذفُ يخلُّ بالمقصودِ، ولذلك لم يجزْ ترخيمُهما .

وخامسُها : اسمُ اللَّهِ تعالى إذا لم يعوضْ من آخرِه ميمٌ، فلا يقال : (اللَّهُ) . ويجبُ حذفُ حرفِ النداءِ من (اللَّهمّ) خاصّةً .

[حذفُ المنادى]

ويجوزُ حذفُ المنادى كقوله تعالى : " أَلاَ يا اسْجُدُوا "(٣) على قراءة أَلاَ (٤). [لأنّه] (٥) مفعولٌ ، والمفعولُ يجوزُ حذفُه .

---

(١) ورد فى شرح الكافية الشافية:١٢٩١/٣، شواهد التوضيح والتصحيح:ص ٢١١ ، معنى اللبيب :٦٤١/٢، المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٨٥/٢، شرح التصريح: ١٦٥/٢، شرح الاشمونى :١٣٦/٣.
وفيه روايات أُخرى لكن لا تمس وجه الاستشهاد.
(هملت عينى) : جرى دمعها . (اللَّوعةُ):وجع القلب من الحب والحزن ،(الغرام): الحب والشوق .
الشاهد:(هذا) اسم إشارة حذف حرف النداء منه .
أى : ياهذا.

(٢) شرح الكافية الشافية:١٢٩١/٣.

(٣) النمل : آيةٌ ٢٥ .

(٤) سبق تخريجها ص ١٠٦ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

ومنه قوله تعالى حكاية عن الكفار : " يالَيْتَنَا نُرَدُّ "(١)/ وقوله تعالى : (٤٤/٢) " يالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُم "(٢)، ومنه قول الشاعر:-(٣)

ألا يا اسْقِيَانِي (٤)

ومنه قولُ الآخرِ :-(٥)

يالَعْنَةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ ... والصّالحينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جارِ(٦)

وقولهم : يابُؤْسُ لزيدٍ ، تقديره : ياقوم.

وذهب بعضُهم إلى أنّه لا يجوزُ حذفُه ؛ للإخلالِ بالجملةِ ، فإنّ الفعلَ والفاعلَ قد حُذفا ، ولم يبقَ إلّا المفعولُ به ، فإذا حُذِفَ لم يبقَ من الجملةِ إلّا حرفُ

---

(١) الأنعام: آيه ٢٧ ، من قوله تعالى :"وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا على النَّارِ فقالوا يالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآياتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ من المؤمنين".

(٢) النساء : آيه :٧٣ .

(٣) نسب إلى الشماخ .

(٤) جزء من صدر بيت ، وهو بتمامه.

ألا يا اسقياني قبل غارة سِنجالِ ... وقبل منايا قد حضرن وآجال

ورد في الكتاب :٢٢٤/٤، وشرح أبيات سيبويه٣٢٩/٢، وتذكر النحاة، لأبي حيان : ص٦٨٧، ومغني اللبيب : ٣٧٣/١ ، واللسان (سنجل) :٣٤٨/١١.

وفيه رواية لا تمس وجه الاستدلال .

(سنجال): قرية بأرمينية.

الشاهد :(يا اسقياني) حذف المنادى لأنّه مفعول ، والمفعول يجوز حذفه ، والتقدير: ياهذان اسقياني .

(٥) البيت من الخمسين التي لم يعرف قائلها ، كما ذكر محقق كتاب سيبويه .

(٦) ورد في الكتاب : ٢١٩/٢ ، الكامل :١١٩٩/٣، شرح أبيات سيبويه :٣١/٢ ، التبصرة والتذكرة :٣٦٠/١، الأمالي الشجرية :٣٢٥/١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٢٤/٢، الإيضاح في شرح المفصل :٣٠٤/١، وشرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ١١١/٢، وشرح الكافية الشافية :١٣٣٧/٣، وشرح الكافية ، لابن جماعة :١٣٥ ، مغني اللبيب : ٣٧٣/٢، المساعد على تسهيل الفوائد :٤٨٦/٢، والمقاصد النحوية :٢٦١/٤، الهمع : ١٧٤/١.

=

النداء.(١)

وأجابَ عن الشواهدِ المتقدِّمةِ: بأنّ " يا " فيها ليست للنداءِ، وإنّما هي للتنبيهِ فقط ، وليس هناك منادى محذوفٌ ، وهي تكون للتنبيهِ، إذا دخلت على حرفٍ أو فعلٍ أو جملةٍ ، واعتُرِضَ عليه بأن (لا) في قوله تعالى : " ألا يا اسْجُدُوا "(٢) للتنبيه ، فكيف يجمع بين حرفي تنبيه ؟ .

فأجابَ بأنّ(ألا) هنا : للاستفتاحِ خاصّةً دون التنبيهِ، و(يا)للتنبيهِ.

وعلى القولِ الأولِ ، إنّما يجوزُ حذفُ المنادى مع (يا) خاصّةً دون غيرِها من حروفِ النداءِ لتمكُّنِها وأصالتِها.

[الاشتغال]

قال : " الثالث : ما أُضْمِرَ عامِلُهُ على شريطةِ التفسيرِ، وهو : كلُّ اسمٍ بَعْدَه فعلٌ أو شبهُهُ ، مشتغلٌ عنه بضميره ، أو متعلِّقه لو سُلِّطَ عليه لنصبَه ، مثل :(زيداً ضرَبْتُهُ) ، و(زيداً ضربتُ غلامَهُ) ، و(زيداً مررتُ بهِ) / و(زيداً حُبِسْتُ عليه) ، يُنْصَبُ بفعلٍ يفسِّره مابَعْدَه ، أي :(ضربتُ) (أهنتُ)، و(جاوزتُ) و(لابستُ)". (٤٥/٢)

= المعنى : يدعو على جاره سمعان أن تتناوله لعنةُ اللهِ والأقوام والصالحين
الشاهد:
(يالعنة الله) حذف المنادى ، لأنّه مفعول ، والمفعول يجوز حذفه
والتقدير: ياقوم لعنة الله.

(١) الهمع : ١٧٤/١، منسوبا لأبي حيان .
(٢) النمل : آيةٌ:٢٥.

[تعريفـــــه]

هذا هو الثالث من المفعولات التى يجب حذف عاملها، وهو الثانى ممّا يجب حذفه قياساً، ويسمّى (باب الاشتغال) ؛ لأنَّ الفعلَ اشتغلَ فيه عن المفعول الصريح بضميره. وحدّه الشيخ بأنّه : (كلّ اسم بعده فعلٌ أو شبهه، مشتغلٌ عنه بضميره أو متعلّقه لو سُلّط عليه لنصبه). فقوله : (كلّ اسم) جنسٌ، إذ لا يكون فعلاً، ولا حرفاً.

وقوله : (بعده فعل) فصلٌ يخرج به مابعده اسمٌ ، أو غيره، كقولك: (زيدٌ منطلقٌ) ، و (زيدٌ فى الدارِ).

والمرادُ بـ :(الفعلِ) الفعلُ المتصرفُ ، والأفعالُ كلّها تتصرّف إلا بنيةَ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) و(ليسَ) و(عسَى) و(حبّذا) و(فعلِ التعجّب). فهذه لا تدخل فى هذا الباب . إذ لا يتقدّمُ معمولُها عليها، وشرْطُ البابِ أنَّ الفعلَ لَوْ لَمْ يَشْتَغِلْ بعمله فى المضمرِ، لعملَ فى الاسم الظاهرِ المتقدّمِ عليه ، كقولك:(زيداً ضَرَبْتُه) إلا إذا قلنا بجوازِ تقديم خبر(ليس) عليها، جاز أنْ يكونَ من هذا البابِ ، كقولك :(زيداً لستَ مِثْلَه) . تقديره : بَايَنْتَ زيداً ، لستَ مِثْلَه.

وقوله :(أو شبهه) يعنى شبهَ الفعلِ فى العملِ ، وهو اسمُ الفعلِ[(١)]، والأمْثِلَة العاملةُ عَمَلَه ، واسمُ المفعولِ [(٢)]،بشروطِ إعمالِها / كقولك :[أ][(٣)]زيداً أنتَ ضَارِبُه ، وأزيداً أنتَ مضروبٌ عليه ، وأزيداً أنتَ ضرَّابُهُ، عند سيبويه[(٤)]، وهى: زيداً عمرٌو ضاربه ، ولا يجوزُ : زيداً عمرٌو يضربه. وقوله : (مشتغلٌ عنه بضميره) يَخْرجُ به الاسمُ الذى بعده فعلٌ ، ليس مشتغلاً عنه بضميره ، فإنّه يكونَ ناصباً له كقولك : زيداً لقيتُ ، والبابُ مقصودٌ لما ينتصب بفعلٍ مقدَّرٍ. (٤٦/٢)

---

(١) كذا في الأصل ، والأظهر اسم الفاعل .

(٢) كان الأولى عدم ذكر اسم المفعول ، لأن الأمثلة العاملة عمل الفعل تشمل اسم المفعول واسم الفاعل ، وصيغة المبالغة .

(٣) زيدت همزة الاستفهام ؛ لتتّسق الأمثلة .

(٤) الكتاب : ١٠٨/١ - ١٠٩ .

وقولُه : (أو متعلّقه) أى : يكونُ الفعلُ مشتغلاً عن الظاهرِ المتقدّم لعملِه فى اسمٍ بعدَه متعلّقٍ بضميرِ الأولِ ، وذلك إمّا بأن يكونَ مضافاً إلى ضميرِ الأوّلِ كـ : (زيداً ضربتُ غلامَهُ) ، أو مضافاً إلى اسمٍ مضافٍ إلى ضميرِ الاسمِ الأولِ كقولك :(زيداً ضربتُ غلامَ أخيهِ) ، أو موصوفاً بما فيه ضميرٌ عائدٌ على الاسمِ المتقدّمِ ، كقولك :(زيداً ضربتُ عمراً أخاه) وقوله : (لو سُلّطَ عليه لنصبَه)،يُخْرِجُ به شيئين .

أحدُهما: أنّ يكونَ الفعلُ قد عَمِلَ فى الضميرِ الذى اشتغلَ به ، أو فى متعلّقه ، رفعاً ، فإنّه لوسُلّطَ على الاسمِ المتقدّمِ ، لَمَا عَمِل فيه ، كقولك:(زيدٌ قامَ)، و(زيدٌ قامَ أخوه) ، و(زيدٌ قائمٌ أخوه) فـ :(زيدٌ) فى جميع ذلك مبتدأ ولا يصحّ نصبُه مع أنه اسمٌ بعده فعلٌ ، مشتغلٌ بضميرِه، لكنّه لوْ سُلّطَ عليه ، لَمَا عَمِل فيه نصباً ؛ لأنه لا يقتضى مفعولاً،ولا رفعاً؛ لأنّ / الفاعلَ لا يتقدّمُ على عاملِه . (٤٧/٢)

والثانى : أنّ يكونَ العاملُ قد دخَل عليه ماله صدرُ الكلامِ، فيمنعُهُ من العملِ فى الاسمِ المتقدّمِ على تقديرِ تسلّطِهِ عليه، وهو : أدواتُ الاستفهامِ، والتحضيضِ، والشرطِ، وما ولا الناصبتانِ، ولامُ الابتداءِ، واللّامُ الداخلةُ [على] (١) جوابِ القسمِ ، أو يكونَ العاملُ موصولاًأو موصوفاً ، فلا تقول : (زيداً أضربتَه)، ولا (زيداً هلْ ضربتَه) ، ولا (زيداً الذى ضربتَه) ، ولا (زيداً [ما] (٢) رجلٌ يُكْرِمُه عمرٌو)؛ لأنّ ماله صدرُ الكلامِ لا يعملُ ما بعدَه فيما قبلَه، فلا يسوغُ النصبُ فى شئٍ من ذلك ؛ لأنه لا يصلحُ أن يكونَ مفسّراً إلّا ماصَلَحَ أن يكون عاملاً.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .

وذكر الجزوليّ (١): أنه يجب(٢) الرفعُ إذا فصلَ بين الاسمِ والفعلِ حرفُ تحضيضٍ، أو عرضٍ، أو تمنٍّ، وهو بعيدٌ.

فإنْ قلت، قولك: (زيداً مررتُ بهِ) اسمٌ بعدَه فعلٌ، مشتغلٌ عنه بضميره ولو سُلِّط عليه لَمَا نَصَبَهُ، وهو من هذا البابِ، لم يدخلْ في الحدِّ، فهو غيرُ جامعٍ.

فالجوابُ عنه: أنّ المصنفَ أشار في (أماليه) إلى أنّ معنى قوله: (لو سُلِّطَ عليه لنَصَبَه) لو قُدِّر أنه عاملٌ بنفسِه وتسلَّط / على الاسمِ لنصبَه، فيدخلُ هذا، ونحوُه فيه.(٣) (٤٨/٢)

فإذا وُجِدَتْ هذه الشرائطُ كلُّها جازَ نصبُ الاسمِ المتقدِّمِ، بإضمارِ فعلٍ محذوفٍ يفسِّره الفعلُ الملفوظُ به، المذكورُ بعدهُ؛ لأنّ الفعلَ لا يصحّ إعمالُه إعمالين من جهةٍ واحدةٍ، فلا يجوزُ أنْ يعملَ في المفعولِ به الصريحِ وفي ضميرِه.

وأمّا قولُه:(٤)

---

(١) هو: عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى البربري، المراكشي، العلامة أبو موسى الجزولي، أخذ عنه العربية جماعة منهم: الشلوبين، وابن معط شرح (أصول ابن السراج)، وله المقدمة المشهورة، وهي: حواشٍ على الجمل، الزجاجي، مات سنة ٦٠٧هـ.
انظر: (بغية الوعاة: ٢٣٦/٢).

(٢) لعل الصواب (يجوز) بناءً على ما جاء في (المساعد ١/ ٤١٢) والهمع: ١١٢/٢ بأنّ الجزولي - يجيز الرفع مع اختيار النصب. ثم أنّ قول القمولي (وهو بعيد) يدل على أنّ الجزوليّ رأى غير الرأي الذي اختاره القموليّ وهو (وجوب الرفع).

(٣) الامالي النحوية: ٣٠/٣.

(٤) لم أعثر على القائل.

هَذَا سُرَاقَةُ لِلقرآنِ يَدْرُسُه (١).

فلم يعملْ الفعلُ فى (القرآنِ) ، والضميرِ من جهةٍ واحدةٍ، فالضميرُ فى (يدرُسُه) عائدٌ إلى المصدرِ المفهومِ من الفعلِ ، أىْ: يدرسُ الدرسَ.

وقال الكندىُّ (٢): هو عائدٌ (٣) إلى (القرآن) ، واللامُ فى القرآنِ ليست للتعديةِ المختصّةِ، بل هى لامُ العلّةِ ، كأنّه قال: لأجلِ القرآنِ ، أىْ يُحبُّ القرآنَ يدرسُه.

ف: (القرآنَ) : مفعولٌ من أجلهِ ، والضميرُ مفعولٌ به، ولا يجوزُ أن يكونَ الاسمُ الظاهرُ بدلاً من الضميرِ لوجهين:

أحدُهما: تَقَدُّمُه ، والبدلُ تابعٌ.

والثانى : الفصلُ بينهما بالجملةِ ، ولا يجوزُ عَكْسُه [أىْ] (٤) أنْ يكونَ الضميرُ بدلاً من القرآنِ؛ للفصلِ بالجملةِ . فتعيَّنَ أنْ يكونَ معمولاً لفعلٍ محذوف.

وذهب الكسائىُّ إلى أنّ الاسمَ الظاهرَ معمولٌ للفعلِ المذكورِ بعده، وإنّما ذُكرت الهاءُ؛ لأنّها خَلَفَتْ الموصوفَ إذا فارق موضعَه، وهو بدلٌ منه، واختاره

---

(١) صدر بيت ، وهو بتمامه.
هذا سُرَاقَةُ للقرآنِ يدرسُه ... والمرءُ عند الرُّشَا إنْ يلْقَها ذِيبُ.
ورد فى الكتاب : ٦٧/٣، الأمالى الشجرية: ٣٣٩/١، المقرب ١١٥/١، شرح الكافيه الشافية: ١٦١٢/٣، شرح الكافية، للرضى : ١١٦/١، شرح التصريح: ٣٢٦/١، الهمع: ٣٣/٢، الخزانة: ٥٧٢/٣.
(سراقة): رجل من القراء.
والمعنى: أنه منسوب إليه الرياء وقبول الرشوة، وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته.

(٢) هو: زيد بن الحسن أبو اليمن الكندى ، النحوى اللغوى المقرىء المحدث الحافظ ، قرأ العربيه على ابن الشجرى وابن الخشاب وغيرهما. أفتى ودرس ، وصنف وأقرأ القراءات والنحو واللغه والشعر ، له خزانة كتب بالجامع الأموى ، وله حواش على ديوان المتنبى وغيره ، توفى سنه ٦١٣هـ.
أنظر : (بغية الوعاة : ٥٧١/١).
(٣) فى الأصل "عائدا" والصواب ما أثبته.
(٤) زيادة يقتضيها السياق.

صدرُ الأفاضلِ (١)/ واستدلّ له بقولك : (كمْ رجلاً رأيتُه) . ويمتنعُ هنا نصبُه بفعلٍ مقدّرٍ قبل هذا المنصوبِ؛ لأنّ الاستفهامَ له صدرُ الكلامِ . (٤٩/٢)

وذهبَ الفراء إلى أنّ الاسمَ معمولٌ للفعلِ الملفوظِ به؛ لأنّ الأصلَ عدمُ الإضمارِ ،و(الها) كنايةٌ عن المصدرِ ، وتقديرُ قولك: زيداً ضربتُه :(ضربتُ الضربَ)(٢) كما فى قوله :

هَذَا سُراقةُ للقرآنِ يَدْرُسُهُ (٣)

و على هذا يكونُ الضميرُ مفرداً ، مذكراً ، على كلّ حالٍ ؛ لأنه ضميرُ المصدرِ، سواءٌ أكانَ المفعولُ مذكراً ، أو مؤنّثاً ، أو مثنىً ، أو مجموعاً ، فتقول : هنداً ضَرَبْتَه ، والزيدَين ضَرَبْتَه ، والزيدِينَ ضَرَبْتَه ، والهنداتِ ضَرَبْتَه ، وأُبطلَ هذا البابُ .

وهذا الذى ذكره يجوزُ عند سيبويهِ(٤)، لكن الأوّلُ هو الظاهرُ .

ونقل ابنُ عصفورٍ عنه أنّ الضميرَ للاسمِ(٥) المتقدِّمِ ، وأنّ الفعلَ تعدّى إلى المفعولِ به [و] (٦) إلى ضميرِه؛ لأنها بمعنى واحدٍ. وهو خلافُ المحكيّ عنه أوّلاً . ورُدَّ عليه بأنّهم يقولون: زيداً مررتُ به ، و(زيداً)لا يَعْمَلُ نصباً فتعيّن إضمارُ الفعلِ ، وبأنّ (مَرَرْتُ) لا يقتضِي إلّا مفعولاً واحداً، فلو أعملته فى المفعولِ ، وضميرِه لكان عاملاً فى معمولين.

---

(١) هو : القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمى النحوى ، برع فى علم العربيه صنف التجميز فى شرح المفصل ، شرح الأنموذج، شرح الأبنية ، شرح المقامات وغير ذلك ، ولد سنة ٥٥٥. أنظر:(بغية الوعاة:٢٥٢ - ٢٥٣).

(٢) جاء في تذكرة النحاة لأبي حيان الاندلسي ص ٦٠٣ عن المثال التالي : (زيدا ضربته) " قال الفراء : الهاء كناية عن المصدر ، تقول : زيدا ضربت الضرب - قال : انتصب زيد بما انتصب الهاء " أ. هـ
وهناك رأى آخر للفراء وهو : أن المشغول عامل في الظاهر والمضمر معا لانهما في المعنى لشيء واحد .
ينظر : (المساعد لابن عقيل : ٤١٣/١ ، التصريح للأزهرى : ٢٩٧/١).

(٣) سبق تخريجه في ص ١١٤

(٤) الكتاب : ١٢٥/١.

(٥) فى الأصل : (للفعل) ولعل الصواب ما أثبته.

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

وهذا البابُ إنّما يستمرُّ على مذهبِ سيبويه وأصحابِه ، والفعلُ المقدَّرُ / [ليس] (١) لازماً أن يكونَ من لفظِ الفعلِ المذكورِ ، بل هو أَوْلى . (٥٠/٢)

وقد يكونُ من لفظِه كقولك : زيداً ضَرَبْتُهُ ، تقديره : ضربتُ زيداً ضربتُه .

وقد يكونُ من معناه نفسِه ، كقولك: زيداً مررتُ بهِ ، تقديرُه : جاوزتُ زيداً مررتُ [به] (٢) ، ولا يقدَّرُ : (مررتُ به) ؛ لأنّه لا يتعدّى بنفسِه ولمْ يُجِزِ العربُ في هذا الاسمِ الجرَّ، لا (٣) مع وجودِ حرفِ الجرِّ، ولا مع إضمارِه ، فلا يقولون : زيدٍ مررتُ بهِ ، ولا بزيدٍ مررتُ بهِ ؛ لضعفِ عاملِ الجرِّ، وتنزّلِه منزلةَ جزءٍ من الفعلِ .

وقد يكونُ من معناه مضموما إلى متعلَّقِه ، كقولك : زيداً ضربتُ غلامَه ، تقديرُه : أهنتُ زيداً ضربتُ غلامَهُ؛ لأنّ ضَرْبَ غلامِه إهانةٌ له . وجعلَه ابنُ عصفورٍ مقدراً من لفظِ الفعلِ المذكورِ، تقديرُه : ضربتُ زيداً ضربتُ غلامَهُ. (٤) وأُطلِقَ فعلُ الضربِ على زيدٍ مجازاً.

وقد يكونُ بمعنى عام ، وهو الملابسةُ ، كقولك : زيداً حُبِسْتُ عليه ، وزيداً ضربتُ عمراً أخاه (٥) وزيداً ضربتُ رجلاً يحبُّه ، تقديرُه : لا بستُ زيداً .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق ، والدليل على ذلك وجودها ملحقه في نهاية الصفحة .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل (إلّا) والصواب ما أثبته ، انظر: (شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور: ٣٦٣/١) .

(٤) قال ابن عصفور:" والنصب على إضمار فعل يفسره الظاهر من لفظه إن أمكن وإلا فمن معناه " . انظر: (المقرب : ٨٧/١ - ٨٨) .

(٥) ورد في الأصل هكذا :زيدا ضربت عمرا وأخاه " والصواب ما أثبته ، بحذف الواو .

واختلفوا فيما إذا فُصِل بين الاسمِ الظاهرِ والفعلِ بالمبتدأ ، كقولك : زيداً أنت تضربُهُ :

فقال سيبويهِ : لا يجوزُ نصبُه ؛ للفصلِ بين العاملِ والمعمولِ بأجنبيٍّ وهو المبتدأ ، وما لا يَعْمَلُ لا يُفَسِّرُ .

وأجازَ الكسائيُّ نصبَه / بالفعلِ المذكورِ قياساً على اسمِ الفاعلِ ، (٥١/٢) فإنّه يجوزُ،نحو : زيداً أنت ضاربٌ .(١)

وأُجيب(٢) بالتفرقةِ بينهما ؛ بأنَّ اسمَ الفاعلِ لا يعملُ حتى يعتمدَ ، فصارَ : (أنت ضاربٌ) بمنزلةِ :(ضربتُ) ، فكأنك لم تفصلْ بين العاملِ والمعمولِ بشيءٍ بخلاف الفعلِ فإنّه يعملُ(٣) من غيرِ اعتمادٍ.

[إختيارُ الرفعِ فى الاسمِ المُشْتَغَلِ عنهُ]

قال : " ويختارُ الرفعُ بالابتداءِ ، عند عدمِ قرينةٍ خِلافِه ، أو عندَ وجودِ أقوى منها ، كـ: (إمّا) مع غيرِ الطلبِ ، و(إذا) للمفاجأةِ".

أصلُ البابِ أنَّ الاسمَ اذا كان بالصفةِ المذكورةِ ، يجوزُ نصبُه بالفعلِ المحذوفِ ورفعُه بالابتداءِ.

قال سيبويهِ : النصبُ عربيٌّ كثيرٌ، والرفعُ أجودُ(٤) ، وإنّما كان أجودَ ؛ لأنّه لا يلزمُ معه حذفٌ، ولا إضمارٌ، بخلافِ النصبِ ، فإنّه يلزمُ فيه الحذفُ والتقديرُ ، وقد يَعْرِضُ له ما يُوجبُ النصبَ ، وما يرجّحُهُ ، وما يرجّحُ الرفعَ ، فمسائلُ البابِ بهذا الاعتبارِ أربعةُ أقسامٍ:

---

(١) الهمع : ١١٢/٢.
(٢) فى الأصل : " وأجيت "
(٣) في الأصل : " لا يعمل " والصواب ما اثبته بحذف (لا) .
(٤) الكتاب : ٨١/١ - ٨٢ .

قِسمٌ يجوزُ رفعُه ونصبُه ويختارُ فيه الرفعُ .

وقسمٌ يجوزان فيه ، ويُختارُ فيه النصبُ .

وقسمٌ يجوزان فيه ، ويستويانِ فيه .

وقسمٌ لا يجوزُ فيه إلّا النصبُ .

وبقى من القسمةِ العقليةِ قسمٌ خامسٌ، وهو : وجوبُ الرفعِ ، إلّا أنه غيرُ داخلٍ فى هذا البابِ، لأنَّ البابَ معقودٌ للمفعول به المنصوبِ / بفعلٍ مقدّرٍ ، (٥٢/٢) فلزومُ الرفعِ يخرجُه عنه.وذلك كما إذا فصل بين العاملِ والاسمِ - ماله صدرُ الكلام - كما تقدّم - فإنّه يجبُ الرفعُ كقولك : زيدٌ أتضربُه؛ لأنّ الاستفهامَ لا يعملُ مابعده فيما قبلَه .

وهذا الفصلُ ينقسمُ [أقساماً](١) :-

القسمُ الأولُ : وهو ما يُختارُ فيه الرفعُ بالابتداءِ في موضعين :

أحدُهما : أنلا يكونَ هناك قرينةٌ تقتضى النصبَ ترجيحاً، أو إيجاباً- على ما سيأتى في بابه إنْ شاء اللّه تعالى فى القسم الثانى والرابع- لاستغناءِ الرفعِ عن الحذفِ والتقديرِ، وافتقارِ النصبِ إليهما، فيصيرُ الكلامُ جملتين وهو مع الرفعِ جملةٌ واحدةٌ . وهذا إذا كان للابتداءِ مسوّغٌ ، فإنْ لم يكنْ له مسوّغٌ بأنْ [كان](٢) الاسمُ نكرةً، لا مسوّغَ للإخبارِ عنها، تعيّنَ النصبُ كقولِك: رجلاً أكرمتُه ، والنصبُ جائزٌ مع ترجيحِ الرفعِ ، فتقول : زيدٌ ضربتُه ، وزيداً ضربتُه ، وزيدٌ ضربتُ أخاه ، وزيداً ضربتُ أخاه ، وزيداً مررتُ به ، وزيداً مررتُ به أو بأخيه ، والنصبُ فى ذلك ، وإن كان مرجوحاً على مراتبَ : فهو فى الاسمِ المشتغلِ عنه الفعلُ ، الواصلِ إليه بنفسِه كقولك: زيداً ضربتُه- أحسن منه فى الاسمِ الذى اشتغل عنه الفعلُ بمتعلّقِ ضميره ، كقولك : زيداً ضربتَ غلامَه ؛ لأنَّ المضمرَ في الأولِ من لفظِ الفِعْلِ المفسِّرِ، ومعناه من / غيرِ (٥٣/٢)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) زيادة يقتضيها السياق

تجوّز . والمقدّرُ في الثاني إمّا من لفظه على سبيل المجاز في إسناد الفعل إلى زيدٍ، وإرادة غلامه ، أو من معناه وهو : (أهنتَ) . والمقدّرُ من اللفظ والمعنى من غير تجوّزٍ أقوى من المقدّر الذي لا يفسّرُ إلّا بمعناه أو لفظه مجازاً، والنصبُ في الاسمِ المشتَغَل عنه الفعلَ المتعلّقُ بضميرة - أولى منه فيما اشتغلَ عنه بضميره الواصل إليه بحرفِ الجرّ، كقولك : زيداً مررتُ به وإنّ اشتركا جميعاً في أنّ المقدرَ فيهما من المعنى ، لا من اللفظ . إلّا أنّ المقدرَ ليس على وفق المفسّر ؛ لوصول المقدّر إلى معموله بنفسه وهو: (لقيتُ)، والمفسِّرُ لا يصلُ إلى معموله إلا بحرفِ جرٍّ والنصبُ في الاسمِ الذي اشْتَغَلَ الفعل عنه بضميره الواصل إليه بحرفِ الجرّ - أقوى منه فيما عملَ في ملابسه بحرف الجرّ، كقولك : زيداً مررتُ بأخيه . تقديرُه : (لابستَ زيداً مررتُ بأخيه) وإنّ اشتركا في أنّ المقدّرَ من المعنى، إلا أنّ دلالةَ (مررتُ) على اللقاء والمجاوزة - أقوى من دلالتها على الملابسة ، ثم هو سببٌ للنصب ، وذلك في صورتين :-

إحداهما : مع (أما) الداخلة على الجملة الخبريّة(١)، كقولك: قامَ زيدٌ وأمّا عمرٌو فقد أكرمتُه ، وقامَ زيدٌ وإذا عمرٌو يضربه بكرٌ، فعطفُ الجملة الثانية على الجملة الفعليّة (٢) يقتضي ترجيحَ النصب - على ما سيأتي إن شاء الله تعالى -. ٥٤/٢

ودخولُ (أمّا) و(إذا) للمفاجاءة ترجّحُ الرفعَ ؛ لأنّ (أمّا) حرفٌ لا يقعُ بعده إلّا المبتدأ غالباً ، و(إذا) التى للمفاجأة لا يقعُ بعدَها إلّا المبتدأ،

---

(١) في الأصل: (الطلبية) .
(٢) الأصل : اللفظية ، ولعل الصواب ما أُثبته .

فَتَرَجَّحَ الرفعُ أيضاً لما كان عليه قبل ذلك ، لأنّه لا يحتاجُ إلى تقديرٍ.

قال الشيخُ: " كان مقتضاهُ وجوبَ الرفعِ بعد (إذا) [التى] (١) للمفاجأةِ إلّا أنّ النحويين جوّزوا النصبَ فى هذه المسألةِ ونحوِها، فدلّ على قوّتِها فى الرفعِ ، فَغَلَبَتْ قرينةُ النصبِ. وإنّما تقتضي (أمّا) الرفعَ إذا كانت مع غيرِ الطلبِ ، فإنْ كانت مع الطلبِ ، كقولك:(أمّا زيداً فأكرِمْهُ) فلا يقوى لمقاومتِهِ فى اقتضاءِ الرفعِ ، كما قَوِيَتْ على غيره ، بل يكونُ هو مرجّحاً عليها ، وعلى الأصلِ ؛ لأنّه إذا رُفِعَ كان الطلبُ خبراً ، والطلبُ لا يصحُّ أنْ يقعَ خبراً للمبتدأ إلّا بتأويلٍ بعيدٍ. وإذا نُصِبَ فلا محظورَ فيه (٢) ، هذا معنى كلامه.

وقال ابنُ مالكٍ : (أمّا) ليستْ من قرائنِ الرفعِ ولا تأثيرَ لها البتّةَ إلا قَطْعُ تأثيرِ العطفِ على الجملةِ الفعليّةِ فقط. وحكمُ الاسمِ بعدها كحكمِه قبل دخولِها فى إجازةِ الرفعِ أو النصبِ. (٣)

وأمّا (إذا) التى للمفاجاءةِ فلا يليها الاسمُ إلا مبتدأً ، فلا يجوزُ الأمران فيها ، كما ذكر.

قال: وقد غفل عن هذا كثيرٌ من النحاةِ ، فأجازوا / النصبَ ولا سبيلَ إليه ، وكذا : (ليتما) يجبُ الرفعُ بعدها ؛ لأنّه لا يليها إلّا الاسمُ انتهى.(٤) (٥٥/٢)

وحكى بعضُهم قولاً ثالثاً: أنّه إنْ وقعَ بعد الاسمِ الواقعِ بعد إذا (قد) جازَ الوجهان ، نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ قد ضربَه عمرٌو ، وإلّا تعيّنَ رفعُه (٥).

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) الأمالى النحوية : ٣٠/٣ - ٣١.
(٣) تسهيل الفوائد : ٨٠ .
(٤) شرح الكافيه الشافية : ٦١٦/٢.
(٥) توضيح المقاصد والمسالك: ٤٠/٢ ، المساعد: ٤٢٤/١.

[مواضعُ اختيارِ النصبِ في الاسمِ المُشتَغَلِ عنه]

قال : " ويختارُ النصبُ بالعطفِ على جملةٍ فعليّةٍ للتناسبِ ،وبعد حرفِ النّفْيِ ، وحرفِ الاستفهامِ ،و(إذا) الشرطيّةِ ،و(حيثُ) ،وفى الأمرِ والنهيِ ،وعند خوفِ لبسِ المفسِّرِ بالصفةِ مثل :" إنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ". (١)

هذا الفصلُ يضمُّ القسمَ الثانى : وهو مايُختارُ فيه النصبُ على الرفعِ وذلك فى صورٍ منها :-

أنْ تكونَ جملةُ الاشتغالِ معطوفةً على جملةٍ فعليَّةٍ ،فعلُها متصرِّفٌ ،كقولك : خرجَ زيدٌ وعمراً ضربتُه (٢)؛لتناسبِ الجملتين ؛المعطوفةِ والمعطوفِ عليها ،فإنّه لو رُفِعَ ،لكان قد عطفَ جملةً اسميّةً على جملةٍ فعليّةٍ ،وهو غيرُ مناسبٍ ،والمناسبةُ مقصورةٌ عندهم ،ولذلك لايجوزُ عطفُ المستقبلِ على الماضي ،ورُجِّحَ قصدُ المناسبةِ ، وإنْ كان يلزمُ منه الحذفُ،والإضمارُ كريهٌ ،بخلافِ المخالفةِ بين الجملِ المعطوفِ بعضِها على بعضٍ . ومن ذلك قوله تعالى : " يُدخِلُ من يَشاءُ / فى رحمتِهِ والظَّالِمِينَ (٢/٢٥٦) أَعَدَّ لَهُمْ عذاباً أليماً "(٣) تقديرُه : ووَعَدَ الظالمين أعَدَّ لهم .

ومنه عند الفارسيِّ (٤) وجماعةٍ (٥)،قوله تعالى :" وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا (٦)" تقديرُه :وابتدعوا رهبانيةً . وهى جملةٌ معطوفةٌ على الجملةِ الفعليةِ المتقدِّمةِ .

---

(١) سورة القمر ،آية ٤٩ .
(٢) فى الأصل : (وعمرا ضربت) .
(٣) سورة الانسان ،آية ٣١ .
(٤) الإيضاح العضدى ،لأبى علي الفارسي : ٣١ - ٣٢ .
(٥) البيان فى غريب إعراب القرآن ،لأبى البركات بن الأنبارى : ٤٢٥/٢،تحقيق : د. طه عبد الحميد طه،علي مصطفى السقا،الهيئة المصرية للكتاب ١٤٠٠هـ .
(٦) سورة الحديد،آية ٢٧ .

وهى قوله تعالى : " وَجَعَلْنَا "(١)،قالوا : و(الرهبانيّة) ليستْ من فعل اللّهِ تعالى ؛لأنّه وصفَها بابتداعِهم ،فَوَجَبَ تقديرُ فعلٍ يفسِّرُهُ المذكورُ، لعدمِ صِحّةِ عطفِها على الرأفةِ والرحمةِ ؛لأنهما من فِعْلِ اللّهِ ،والرهبانيّةُ من فعلِهم ،وهذا بناء على مذهبِهم فى الاعتزالِ .

ومذهبُ أهلِ الجوازِ كلُّ شيءٍ مخلوقٌ للّهِ تعالى ،فيصحُّ عطفُ الرهبانيّةِ على الرحمةِ ،وتكونُ مسندةً إلى اللّهِ تعالى . و(ابتدعوها): صفةٌ للرهبانيّةِ أىْ : ابتدعُوا فَرْضَها ،فهى فى موضعِ نصبٍ[و](٢) علىْ الأولِ .لاموضعَ لها من الإعرابِ ،ومنه قولُ الشاعرِ :(٣)

أصبحتُ لا أحمِلُ السلاحَ ولا ∴ أملِكُ رأسَ البعيرِ إنْ نَفَرا
والذِّئْبَ أخْشَاه إنْ مررْتُ به ∴ وحدى وأخْشَى الريحَ والمطرَا(٤)

فنصب (الذئبَ) بفعلٍ مضمرٍ ،معطوفٍ على الفعلِ الأوّلِ .
قال ابنُ مالكٍ : فإنْ كان الفعلُ فى الجملةِ المعطوفِ عليها غيرَ متصرفٍ لم يبرحْ النصبَ .

---

(١) من قوله تعالى : " وجعلنا فى قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها " الآية . سورة الحديد آية : ٢٧ .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) نسب إلى الربيع بن ضبع الفزارى .
(٤) ورد فى الكتاب : ٨٩/١-٩٠،معانى القرآن ،للأخفش : ٧٩/١ ،أمالى القالى ، ١٨٥/٢ ،التبصرة والتذكرة :٣٣٠/١ - ٣٣١ ،المقتصد فى شرح الإيضاح ٢٣٧/١. الرد على النحاة ،لابن مضاء القرطبى : ص١٠٧،دراسةوتحقيق :د. محمد ابراهيم البنا ،دار الاعتصام القاهرة ،شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٥/٧ ، وشرح جمل الزجاجى ،لابن عصفور : ٤١٤/١ ،وشرح جمل الزجاجى ،لابن هشام١٣٥ المقاصد النحوية :٣٩٧/٣ ،وشرح التصريح :٣٦/٢ والخزانة : ٣٠٨/٣ .
وفيه روايات أخرى لاتمس وجه الاستشهاد .
(نفرا) : شرد .

ومنها : أنْ يتقدَّمَ جملةَ الاشتغالِ :(ما) و(لا) و(إنْ) النافياتُ ، كقولك : مازيداً ضربْتُه ،ومازيداً / ضربتُ أخاه ،ولازيداً أكرمْتُه ،ولازيداً (٥٧/٢) أكرمْتُ أخاه ،وإنْ زيداً أكرمْتُه ،ومازيداً مررتُ به ،ومازيداً مررتُ بأخيه ولازيداً مررتُ به ،ولازيداً مررتُ بأخيهِ ،فالنصبُ فى جميع ذلك أحسنُ من الرفع ؛لأنّ النفىَ بالفعلِ أوْلى ،ولشبهِ حروفِ النفيِ بأدواتِ الشرطِ ، وأدواتِ التحضيضِ فى طلبِ الفعلِ ،من حيثُ إنِ الفعلَ الواقعَ بعدها غيرُ موجبٍ، وكذلك إذا وقعَ بعد حروفِ النفيِ هذه اسمٌ وفعلٌ ،كان الاختيارُ تقديمَ الفعلِ على الاسمِ ،فتقول : لا أضربُ زيداً ،وما ضربتُ زيداً ،ولا أكرمُ عمراً ، وإنّ جازَ تقديمُ الاسم ،فتقول : لازيداً أضربُ ولاعمراً أكرّمُ ،وما زيداً ضربتُ ،قال الشاعرُ :(١)

فلا حَسَباً فَخَرْتَ به لِتَيْمٍ .. ولاجَدّاً إذا ازْدَحَمَ الجُدُودُ(٢)

وأمّا غيرُ هذه من حروفِ النفيِ ،فلا يقع بعدَها إلّا الفعلُ ،كـ : (لنْ) و(لمْ) و(لمّا) فيجبُ النصبُ ،كقولك : لمّا زيداً أراه ،أى : لمّا أرى زيداً .

ونقل ابنُ الباذشِ(٣): أنّ الرفعَ والنصبَ يستويان بعد حرفِ النفيِ(٤) وأنّ الحجازيّين يرفعون بعدَ (ما) لاغيرَ ؛لأنها كـ : (ليس) عندهم .(٥)

---

(١) نسب إلى جرير وهو فى ديوانه .

(٢) ورد فى الديوان : ١٢٩ ،الكتاب :١٤٦/١ ،شرح أبيات سيبويه :٨٣/١ ،شرح المفصل لابن يعيش:١٠٩/١ ،شرح الكافية للرضى:١٧٣/١ .
(الجد) : الحظ .
الشاهد :(فلاحسبا فخرت به) حيث ولي أداة النفى الاسم .

(٣) هو: على بن أحمد بن خلف ،كان أوحد زمانه إتقانا وتفردا بعلم العربية ومشاركة فى غيرها ،صنف : شرح كتاب سيبويه ،شرح أصول ابن السراج شرح الجمل ،وغيرها . مات سنة ٥٢٨ .انظر:(بغية الوعاة:١٤٢/٢-١٤٣).

(٤) الهمع : ١١٣/٢ ،الأشمونى: ٧٩/٢ ،شرح التصريح: ٣٠١/١ .

(٥) الكتاب: ١٤٦/١ .

وهذا يخالف ماتقدّمَ .

وفيه نظرٌ ،فإنّ (ما) ليستْ عند الحجازيِّين كـ [ليس](١) / مطلقاً ،بل (٥٨/٢) إذا دخلتْ على المبتدإِ والخبرِ .

وقد تدخلُ عندهم على الأفعالِ ، فليست حينئذٍ المشبَّهةَ بليس ،فيمتنعُ التزامُهم الرفعَ بعدها .

ووافقهُ على استواءِ الرفعِ والنصبِ بعد حرفِ النفيِ ابنُ خروفٍ(٢) ، وقال : هو ظاهرُ كلامِ سيبويهِ(٣) ،فإنّ الموضعَ لايختصُّ بالفعلِ .

ومنها : أنْ يكونَ الاسمُ المُشتَغَلُ عنه العاملُ تقدّمَهُ همزةُ الاستفهامِ؛ لأنّ الاستفهامَ بالفعلِ أَوْلى ،ولذلك إذا وَقَعَ بعد همزةِ الاستفهامِ اسمٌ وفعلٌ، كان الاختيارُ تقدمَ الفعلِ على الاسمِ ،كقولك : أَضَرَبْتَ زيداً ،لِسَبْقِ(٤) همزةِ الاستفهامِ ،[فإنّه](٥) إذا وقعَ بعده اسمٌ وفعلٌ ،فلا يليه إلا الفعلُ ،ولايليه الاسمُ إلّا في ضرورةِ الشعرِ ،فلا تقولُ : هلْ زيداً ضَرَبْتَه ؟ولا:متى زيداً أكرمْتَهُ ؟ بخلافِ الهمزةِ فإنّها أمُّ البابِ ،فجوّزوا معها مالمْ يجوّزوه مع غيرِها .

وإذا كان الاسمُ الذى اشتغلَ الفعلُ عنه اسمَ(٦) مبتدإٍ ،كان حكمُ الاسمِ المشتَغَلِ عنه كحكمِهِ لو لمْ يتقدمْه شيءٌ ،فيختارُ رفعَه ،كقولك :

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) شرح التصريح : ٣٠١/١،شرح الأشمونى : ٧٩/٢ .
(٣) الكتاب : ١٤٦/١ .
(٤) فى الأصل : " لشبه همزة الاستفهام ". ولعل الصواب ما أثبته .
(٥) زيادة يقتضيها السياق .
(٦) لعلّ الصواب : ضمير مبتدأ .

أنت زيدٌ ضربته . هذا مذهبُ سيبويهِ .(١)

ونقل ابنُ خروفٍ عن الأخفشِ(٢) أنّ النصبَ فيه أجودُ. ومنها : أنْ يتقدّمَ جملةَ الاشتغالِ (إذا) الشرطيّةُ ،كقولك : إذا زيداً تلقاه فأكرمْه ،وإذا زيداً مررتَ به أكرمْه(٣) . فالمختارُ فيه النصبُ؛ لاقتضاءِ / الشرطِ الفعلَ . (٥٩/٢)

قال الشيخُ : ومقتضى مذهبِ سيبويهِ وجوبُ النصبِ(٤)؛ لأنه لايُقدِّرُ في مثل : " إذا السّماءُ انْشقّتْ "(٥) إلّا الفعلَ ،ولايجعلُه مبتدأً .

وإذا وَجَبَ تقديرُ الفعلِ ،وجبَ النصبُ كما في (إنْ) ؛[لأنّ المعنى المقتضي للزومِ النصبِ في (إنْ) الشرطيّةِ حاصلٌ مثلُه في (إذا) . فجواز الرفعِ](٦) ممّا يقوّي قولَ مخالفيه ،في وقوعِ المبتدأِ بعدها .

والأولى تجويزُ القولين معاً ؛لإطباقِهم على جوازِ الرفعِ في قولِه :(٧)

إذا ابنُ أبي مُوسَى بلالاً بلغتِه .(٨)

---

(١) الكتاب : ١٠٤/١ — ١٠٥ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد :٤١٩/١،شفاء العليل : ٤٢٨/١ .

(٣) كذا في الأصل ، والاولى(فأكرمه) بالفاء. (٤) الكتاب : ١٠٦/١

(٥) سورة الانشقاق ،آية ١ .

(٦) في النص سقط واضطراب على النحو التالي : " وإذا وجب تقدير الفعل وجب النصب كما في أن بجواز النصب مما يقوى قول مخالفيه في وقوع المبتدأ بعدها " . ولعل الصواب ما أثبته . انظر :(الأمالي النحوية :٣١/٣) .

(٧) نسب إلى ذي الرمة ،وهو في ديوانه .

(٨) صدر بيت وهو بتمامه :

إذا ابنُ أبي مُوسى بِلالا بلغْتِه .٠. فقامَ بفأسٍ بين وصليكِ جازرُ

انظر : الديوان :١٤٠٢/٢، الكتاب :٨٢/١،معاني القرآن(للأخفش) :٧٨/١،الكامل ١٦٩/١،أمالي القالي :٥٨/١،شرح أبيات سيبويه :١٦٦/١،الخصائص :٣٨٠/٢ ، معجم مقاييس اللغة :٢٣٥/٢،التبصرة والتذكرة:٣٣٣/١،الأمالي الشجرية :٣٤/١ شرح المفصل لابن يعيش:٣٠/٢،الإيضاح في شرح المفصل:٣١١/١،شرح الكافية للرضي ١٧٤/١،مغني اللبيب: ٢٦٩/١ . وفي البيت روايات أخرى لاتمس وجه الاستدلال .

(جازر) : من جزر الشيء جزرا إذا قطعه .

الشاهد : قوله : (ابن) يجوز فيها الرفع بعد (إذا)،ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع .

ولو كان تقديرُ الفعلِ واجباً ،لم يجزِ الرفعُ ،إذ التقدير (إذا بلغت) فتعيّنَ النصبُ .

ونقل غيرُه أنّ مذهبَ سيبويهِ وجوبُ النصبِ بعد(إذا) وأنّ ماذَكَرَهُ من ترجيحِ النصبِ مذهبُ الأخفشِ[1] ،فإنّه يجوّزُ في الواقعِ بعد (إذا) أنْ يكونَ مبتدأً ،وأنْ يكونَ معمولاً لفعلٍ يُفَسّره الفعلُ المذكورُ ،فيجوزُ في (السماء) الآية أن تكونَ مبتدأً وفاعلاً .

ومنها : أنْ يتقدّمَ الجملةَ : (حيثُ) كقولك: [حيثُ][2] زيداً ضربْتَهُ ضَرَبْتُهُ فالمختارُ فيه النصبُ لأن (حيث) لاتليها إلا الأفعالُ . ونُقِلَ دخولُها على المبتدإِ .

ومنها : أنْ يكونَ العاملُ الذى بعد الاسم فعلَ أمرٍ ،أو نهيٍ ،أو دعاءٍ ،أو خبرٍ مقصودٍ به الأمرُ ،أو اسما في معنى الأمرِ أو الدعاءِ ،كقولك : زيداً اضربْه،وزيداً لاتضربْه ،وزيداً رَحِمَهُ / اللّهُ ،واللّهم زيداً فاغفرْ له ،وزيداً أَمَرَّ اللّهُ (٢/٦٠) عليه العيشَ .

قال أبو الأسودِ :[3]

فكُلّاً جزاهُ اللهُ عَنّي بِمَا فَعَلْ .[4]

---

(١) شرح الكافية للرضى : ١/١٧٤ .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) هو : ظالم بن عمرو بن ظالم ،أول من نقط المصحف ،معدود من التابعين والفقهاء والنحاة الشعراء ،مات سنة ٦٩.انظر:(بغية الوعاة:المجلد٢/٢٢-٢٣) .
(٤) عجز بيت وهو بتمامه :
أميرانِ كَانَا آخيَانِي كِلاهُمَا .:. فكلا جزاه الله عنى بما فعل
ورد فى الكتاب :١/١٤٢،شرح ألفية ابن معطى:٢/٨٥٣ ،شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٨ . وروى : (أميران كانا صاحبى كلاهما) .
الشاهد : قوله : (فكلا) نصب بإضمار فعل يفسره الفعل المذكور بعده .

والصلوات يقيمهن الناسُ ،وزيداً ضَرْباً أباه ،وزيداً سَقْياً لَهُ .
أي : اضربْ زيداً ضرباً أباه ،وسقى اللهُ زيداً سقياً له ،وزيداً ليضربْهُ عمرٌو ،
فالنصبُ في جميعِ ذلك هو المختارُ ،سواء كان الضميرُ أو متعلَّقهُ منصوباً ،
أو مجروراً ،ك : زيداً غُفِرَ لَهُ ،[و] زيداً غُفِرَ لأبيهِ ؛لأنّ الأمرَ والنهيَ ،والدعاءَ ،
لايكونُ إلّا بالأفعالِ .

ووجّهَ الشيخُ وغيرُه : بأنّه إذا جُعِل مبتدأً ،يلزمُ منه وقوعُ مالايجوزُ أنْ يكونَ خبراً للمبتدأ ،وهو : الأمرُ ،والنهيُ ،والدعاءُ.(١) وهو مُعْرِضٌ بأنّ هذه المسألةَ مُخْتَلفٌ فيها .

والأكثرون على جوازِ وقوعِ الأمرِ والنهي خبرين .
وظاهرُ كلامِ المبرّدِ في الكاملِ أنّهما(٢) سواءٌ ،وهو يجوّزُ وقوعَ الأمرِ خبرا للمبتدأ .(٣)

وذهبَ ابنُ بابشاذٍ إلى أنّ الأمرَ والنهيَ ،إذا أُريدَ بهما العمومُ ،كقولِه تعالى :" والسّارِقُ والسّارِقَةُ "(٤)" واللّذانِ يَأْتِيانِهَا مِنْكُم "(٥) كان الاختيارُ فيه الرفعَ .(٦)

وردَّهُ ابنُ خروفٍ عليه بنصِّ سيبويهِ(٧) ،على أن النصبَ أحسنُ على قولِك :
كلّ رجلٍ يَأْتِينِي فأكرمْهُ .

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب : ٣٥/١ .
وفي الأصل تكرار عبارة : (خبرا للمبتدأ) على النحو التالي : "... يلزم منه مالايجوز أن يكون خبرا للمبتدأ ،وهو الأمر والنهي والدعاء خبرا للمبتدأ وهو معرض "
(٢) في الأصل هكذا : " وهو أنهما " ولعل الصواب حذف (هو) .
(٣) الكامل :٨٢١/٢ - ٨٢٢ .
(٤) سورة المائدة ،آية ٣٨ .
(٥) سورة النساء ،آية ١٦ .
(٦) الهمع ١١٣/٢ ،شرح الأشموني :٧٨/٢ .
(٧) الكتاب :١٤٤/١ .

وسيأتي الجوابُ عن الاثنين . وأنَّ المختارَ أنهما ليسا من هذا الباب. وشرطُ اختيارِ النصبِ في الأمرِ / أنْ يكونَ بفعلٍ ،فلو كان باسمِ فعلٍ (٦١/٢) لم يجزْ النصبُ ؛لأنه لايجوزُ عملُه في الاسمِ المذكورِ ، إذْ لايجوزُ تقديمُ معمولِه عليه عند البصريين (١) وشرطُ البابِ: أنْ يكونَ الفعلُ المفسِّرُ ، لو سُلِّطَ على الأولِ لعملَ فيه . والنصبُ في ذلك كلِّه على مراتبَ في الحُسْنِ - كما تقدم- فهو في الاسمِ المشتَغَلِ عنه الفعلُ بضميرِه الواصلِ إليه بنفسِه أحسنُ ،ويليه الاسمُ الذي اشتغلَ عنه الفعلُ بمتعلَّقِ ضميرِه ،ويليه الاسمُ الذي اشتغلَ عنه بضميرِه الواصلِ إليه بحرفِ جرٍّ ،ويليه الاسمُ الذي اشتغلَ الفعلُ عنه بعملِه في شبهِ حرفِ الجرِّ .

واعلمْ أنَّ إدخالَهم : زيداً ضرباً ،وزيداً سقياً في هذا البابِ مشكلٌ . فإنَّهما مصدران لايتقدَّمُ معمولُهما عليهما ،وما لايعملُ لايفسِّرُ .

وقد ذهب ابنُ خروفٍ إلى أنه يجوزُ أنْ يفسِّرَ مالايعملُ ،واستدلَّ بذلك . ومنها : أنْ يكونَ الفعلُ المشتَغَلُ عن الاسمِ إذا رُفعَ يجوزُ فيه أن يكونَ صفةً مخصِّصةً للاسمِ المتقدِّمِ ،ويجوزُ أن يكونَ خبراً والمعنى على العمومِ. فيختارُ النصبَ ؛لأنَّه على تقديرِ الرفعِ يحتملُ أنْ يكونَ الفعلُ صفةً فيُخَصِّصَ الاسمَ ،ويحتملُ أنْ يكونَ خبراً والمعنى على العمومِ . فيكونُ الاسمُ على عمومِه والمعنى عليه / فيلتبس . (٦٢/٢)

فإذا نُصبَ وجُعلَ هذا الفعلُ مفسِّراً كان معناه ومعنى جَعْلِه خبراً واحداً كقوله تعالى : " إنَّا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدرٍ " (٢)

---

(١) الإنصاف : ٢٢٨/١ ،(المسألة : ٢٧).

(٢) سورة القمر ، آية ، ٤٩ .

جمهورُ القراءِ على نصبِ (كلِّ) بفعلٍ محذوفٍ يفسّرُهُ الفعلُ المذكورُ، تقديرُه : (إنّا خَلَقْنَا كلَّ شيءٍ بقدرٍ) فـ(خلقناه) مُفَسِّرٌ لاموضعَ له و(بقدر) متعلّقٌ به.

ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً، معناه : مقدرين. والمعنى على الإخبار، أنّ كلَّ شيءٍ مخلوق موضع له . و(بقدر) متعلق به .

ويجوزُ أن يكونَ حالاً، وأنّ كلَّ شيءٍ مخلوقٌ للّهِ .

وقراءةَ بعضِهم بالرفع (١) فيحتملُ وجهين :

أحدُهما : أنّ يكونَ (خلقناه) خبرَ (كلّ) فيكون المعنى : إنّ كلَّ شيءٍ مخلوقٌ للهِ تعالى .(٢)

وثانيهما : أنّ يكونَ (خلقناه) صفةً لـ:(كلٍّ) أو(لشيءٍ) ،و بقدر خبراً لمبتدأ فيكون المعنى: الإخبارُ بأنّ كلَّ شيءٍ مخلوقٌ للّهِ تعالى ،فهو مقدّرٌ له ،لا أنّه خَلَقَ كلَّ شيءٍ . فيكونُ الإخبارُ خاصاً ،لاعاماً . وهو غيرُ المعنى المتقدّمِ المقصودِ . وتمسك به القدريةُ .

فلمّا احتملَ على الرفعِ المعنى المقصودَ ،وآخرَ غيرِ(٣) مقصودٍ ،عُدِلَ إلى النصبِ لصراحتِهِ بالمقصودِ . ولو اخْتَلَفَ (٤) المعنى لكان مقتضى ذلك اختيارَ الرفعِ كقولك : زيدٌ ضربْتُهُ .

---

(١) قراءة أبى السمال :(مختصر شواذ القراءات لابن خالويه : ص ١٤٨) .

(٢) الأصل هكذا : " فيكون المعنى : أن كلَّ شيءٍ مخلوقٌ للهِ تعالى . قراءة النصب " ولعل الصواب حذف عبارة (قراءة النصب) ،لإقحامها .

(٣) في الأصل : (عنه) .

(٤) في الأصل : (خلاف).

ونظيرُ الآيةِ قولُه تعالى : " وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ "(١)
فالمختارُ فيه قراءةُ النصبِ، لأنَّها تقتضي أنَّ كلَّ شيءٍ فهو قضاءُ اللَّهِ تعالى، (٦٣/٢)
وقراءةُ الرفعِ (٢) تَحْتَمِلُ ذلك، وتَحْتَمِلُ أنْ يكونَ إخباراً بأنَّ الشيءَ المُحْصَى
فى إمامٍ مبينٍ . فالمختارُ فيه النصبُ . هذا شرحُ الحدِّ .

وقد علمتَ أنَّ المرادَ من إطلاقِ المصنفِ قولِه : (بعد حرفِ [النفيِ](٣)): (ما)
و(لا) و(إنْ) فقط، وقوله : (وحرفِ الاستفهامِ): الهمزة فقط، ومن المرجِّحاتِ
للنصبِ ولم يذكرْه المصنفُ: أنْ تكونَ الجملةُ جواباً لمن سأل ب : من أو أى أو
غيرِهما من أسماءِ الاستفهامِ، وكان اسمُ الاستفهامِ فى موضعِ نصبٍ، فالاختيارُ
فيه النصبُ ليكونَ الجوابُ على وفقِ السؤالِ .

فإذا كان السؤالُ بجملةٍ فعليّةٍ، أُجيزَ فى الجوابِ أنْ يكونَ بجملةٍ فعليّةٍ، وكذلك
العكسُ، ويجوزُ مخالفةُ الجوابِ للسؤالِ - وسيأتى ذلك فى الموصولاتِ إنْ شاءَ اللَّهُ
تعالى - فتقول لمن قال : مَنْ ضربتَ ؟ (زيداً ضربتُه) ولمن قال : أيَّ رجلٍ
ضربتَ ؟ (زيداً ضربتُه) . ولو قال : مَنْ ضربتَه ؟ أو أيُّ رجلٍ ضربتَه ؟ كان
الاختيارُ فى جوابِه الرفعَ .

[استواءُ الرفعِ والنصبِ فى الاسمِ المُشْتَغَلِ عنه]

قال : " ويستوى الأمرانِ فى مثل : (زيدٌ قامَ وعمرٌو أكرمتُهُ) " .

هذا الفصلُ يضمُّ القسمَ الثالثَ : وهو استواءُ الرفعِ والنصبِ، من غيرِ
ترجيحٍ لأحدِهما على الآخرِ، حدَّ (٤) ذلك : إذا وقعتْ جملةُ الاشتغالِ معطوفةً / على (٦٤/٢)

---

(١) سورة يس آية ١٢ .
(٢) قرأها : بالرفع أبو السمال (مختصر شواذ القراءات : ص ١٢٤).
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) فى الأصل : حرف .

جملةٍ اسميّةٍ ،مشتملةٍ على جملةٍ فعليّةٍ ،وتُسمّى ذاتَ وجهين ،كقولك : زيدٌ قام وعمراً أكرمته . فلك أن تعطفَ جملةَ الاشتغالِ على الجملةِ الصغرى وهى : (قامَ) . فيكون المختارُ النصبَ؛ لعطفِ جملةٍ فعليّةٍ على جملةٍ فعليّةٍ . ولك أنْ تعطفَها على الجملةِ الكبرى ،وهى : (زيدٌ قامَ) ،فيكونُ المختارُ الرفعَ؛ لأنه الأصلَ مع فقدانِ مرجّحاتِ النصبِ ،فلمّا أستوى التقديرانِ ،استوى الرفعُ والنصبُ بالاعتبارين .

فإنْ رُجِّحَ الرفعُ بأنه الأصلَ ،ولاحذفَ فيه ،رُجِّحَ النصبُ بعطفِهِ على الجملةِ القريبةِ، فتعادلا .

وذهبَ أبو على الفارسيّ إلى ترجيحِ الرفعِ (١) ،وهذا كلّه بشرطِ أنْ لايوجدَ من قرائنِ النصبِ المتقدّمةِ شيءٌ ،فإنْ وُجِدَ منها شيءٌ ،ترجّحَ النصبُ ،كقولك: زيدٌ قامَ وعمراً اضربْه ،وشرطُه ألّا يفصلَ بين حرفِ العطفِ والمعطوفِ بـ : (أما) فإنْ فصلَ بينهما بـ : (أما) كان الأمرُ على ماكان عليه قبلَ العطفِ فى اختيارِ الرفعِ والنصبِ . فنقول : زيدٌ قامَ وأمّا عمرٌو فأكرمْتُهُ . وزيدٌ قامَ وأمّا عمرًا فأكرمْه ،فـ :(أما) قاطعةٌ عن النظرِ فيما قبلَها .
واختلف النحاةُ فى جملةِ الاشتغالِ إذا عُطِفَتْ على الجملةِ الصغرى ،هل تحتاجُ إلى ضميرٍ ؟

فذهب بعضُهم إلى أنه يجوزُ ،ولابُدّ فيها / من ضميرٍ يعودُ على المبتدأِ (٢) (٦٥/٢) لأن الجملةَ الصغرى خبرٌ (٣) للمبتدأِ ،وجملةَ الاشتغالِ معطوفةٌ عليها ،فهى كشريكتِها فى ذلك ،فتفتقرُ إلى رابطٍ من أجلِه ،كما افتقرتْ الأولى إليه .

---

(١) مغنى اللبيب : ٤٨٥/٢ ،شرح التصريح : ٣٠٤/١ .
(٢) شرح الكافية ،للرضى : ١٧٦/١ .
(٣) في الأصل هكذا : (خبرا) .

فلا يجوزُ زيدٌ ضَرَبْتَه وعمراً أكْرَمْتُهُ حتى يأتيَ بضميرٍ يعودُ على (زيدٍ) فتقول : من أجلِه أو في دارِه أو بضميرِه .

فإنْ لم تأتِ بضميرٍ اُختيِر الرفعُ ،وكان النصبُ قبيحاً ،وهو مذهبُ الأخفشِ والسيرافيّ(١) ،وجزم به ابنُ بابشاذٍ .

وضعفَهُ ابنُ عصفورٍ بإجماعِ القرّاءِ على نصبِ : (والسَّمَاءَ رَفَعَهَا)(٢)، وهو معطوف على : (يَسْجُدَانِ)(٣) ،مع أنه ليس في الجملةِ ضميرٌ يعودُ على المبتدأ وهو : (النجمُ والشجرُ)(٤) ،فإجماعُهم يُبطِلُ هذا المذهبَ .

ونصَّ سيبويهِ على أنّ الأحسنَ في مثل هذا : النصبُ(٥) ،وعلّلَ(٦) الجوابَ عنه ،بأن قوله : (والسَّمَاءَ رَفَعَهَا) ليس معطوفاً على (يسجدانِ) ،بل على (علّمَ القُرْآنَ)(٧) وفيه ضميرٌ يعودُ على (الرحمنِ).

وذهبَ آخرون إلى أنّ الرابطَ بين الجملتين الواوُ ،وأنها بمعنى (مع) فلا تحتاجُ إلى ضميرٍ(٨). [فإنّ](٩) كان التقديرُ في قولك : زيدٌ [ضَرَبْتَه وعمراً أكرمْتَهُ](١٠) التي لاضميرَ فيها أنّ[الواو للمعية](١١) ، فبِهَا

(١) شرح الأشموني : ٨١/٢ ،حاشية الخضري : ١٧٦/١ .
(٢) سورة الرحمن آية ،٧ .
(٣) سورة الرحمن آية٦ من قوله تعالى : " والنجم والشجر يسجدان " .
(٤) سورة الرحمن آية٦ .
(٥) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٦٧/١ ،شرح الأشموني : ٨١/٢ .
(٦) في الأصل : (وهل) ،ولعل الصواب ما أثبته .
(٧) سورة الرحمن آية ،٢ .
(٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٦٨/١ .
(٩) ،(١٠)،(١١) زيادات يقتضيها السياق ،انظر : (شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ٣٦٨/١ .

وكذلك الفاءُ . فإنْ كان العطفُ بغيرها احتاجتْ إلى رابطٍ ، قال آخرون : إنّ كان العطفُ بالفاءِ ،لم يحتجْ إلى رابطٍ . وإنْ كان بغيرها فلابُدّ فيه (١) ، وضُعّفا بنصِّ / سيبويه . (٦٦/٢)

على أنّ الأمرَ فى الواوِ وغيرها من حروفِ العطفِ واحدٌ ،فى اختيارِ النصبِ، وإنْ خَلَتْ الجملةُ من ضميرٍ .

وذهبَ الفارسيّ إلى أنه لايَلْزَمُ أنْ يقعَ تشاكلٌ بين جملةِ الاشتغالِ ، والجملةِ الصغرى المعطوفِ عليها فى صحّةِ العطفِ ،وهو الذى يعضّدُهُ كلامُ العربِ (٢) ، واختارَهُ ابنُ خروفٍ ،وابنُ عصفورٍ (٣). وقد تقدّمَ عن الفارسىّ وغيره أنّ الرفعَ والنصبَ يستويانِ أيضاً بعد حرفِ النفيِ .

[وجوبُ النصبِ فى الاسمِ المشتغلِ عنه]

قال : " ويجبُ النصبُ بعدَ حرفِ الشرطِ ،وحرفِ التحضيضِ ،مثل : إنْ زيداً ضربتَه ضربتُه "(٤)

هذا الفصلُ يضمّ القسمَ الرابعَ : وهو مايجبُ فيه النصبُ .
فيجبُ نصبُ الاسمِ المشتغلِ عنه بفعلٍ مقدّرٍ يفسّرُه مابعدَه ،بعدَ حروفِ الشرطِ وحروفِ التحضيضِ ،كقولك : إنْ زيداً ضَرَبْتَهُ ضَرَبَك ،وإنْ زيداً مررتَ بهِ يمرُّ بك،

---

(١) الهمع : ١١٣/٢ .
(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٦٨/١ .
(٣) المصدر السابق
(٤) فى الكافية : " إن زيداً ضربته ضربك "انظر : كافية ابن الحاجب : ص ٥٩٨.

وكذلك إذا زيداً ضَرَبْتَه ضَرَبَك ـ كما تقدم نقلُه عن سيبويهِ ، عن بعضهم – وحروفُ التحضيضِ : ك : هلّا عمراً ضَرَبْتَه ، وهَلّا زَيْداً مَرَرْتَ بهِ ، فيجبُ النصبُ ، بعد أحدِ هذهِ الحروفِ ؛ لأنّها لايليها إلا الفعلُ ، إذ لامعنى لها فى الأسماءِ . فإذا وقعَ بعدها الاسمُ ، وجبَ تقديرُ فِعْلٍ يفسّرُهُ الفعلُ المذكورُ بعده ، ولذلك التزموه عند الحذفِ ؛ ليكون دالاً على تقديرِ الفعلِ ، فيقولون : إنّ زيداً ضَرَبْتَهُ ، ولايقولون : إنّ زيداً / مضروبٌ ، ونحوه . (٦٧/٢)

وإذا وجبَ تقديرُ الفعلِ ، وجبَ النصبُ . فإنْ كان الاسمُ الذى وقعَ بعدها مرفوعاً ، فهو على إضمارِ الفعلِ الذى لمْ يُسمَّ فاعلُه ، كقولك إنْ زيدٌ تُكرِمْه (١) يُكرِمْكَ ، تقديره : إنْ يُكرَمْ زيدٌ تكرمْهُ . وعليه يُحمَلُ قولُ الشاعرِ :

إذا ابْنُ أبي مُوسَى (٢)

على روايةِ الرفعِ ، على مذهبِ سيبويهِ (٣) ، تقديرُه : إذا بُلِغَ ابن أبى موسى . ولافرق إذا دخلَ حرفُ الشرطِ بين أنْ يكونَ الفعلُ ماضياً ، أو مضارعاً ، كقولك : إن زيداً تَضْرِبْهُ يَضْرِبْكَ ، تقديره : إنْ تضربْ زيداً تضربْهُ يَضْرِبْك . وقد أشكلَ هذا بأنّ الفعلَ المقدرَ حينئذٍ ، يكون مجزوماً بإنْ الموجودةِ فيبقى : (تضربْه) لاجازمَ له .

وأُجيبَ (٤) بأنّك تقدّر مع الفعلِ المقدّرِ ، حرفَ شرطٍ ـ أيضاً ـ يفسّرُهُ مابعده ، والحرفُ المقدّرُ عاملٌ فى (تضربْه) .

---

(١) فى الأصل : " إن زيدا تكرمه ...." .
(٢) سبق تخريجه في ص١٢٥
(٣) الكتاب : ٨٢/١ .
(٤) في الأصل : " وأجبت "

ففى المسألةِ عاملٌ ظاهرٌ لامعمولَ لـه مقـدّرٌ ، ومعمـول لاعامـل لـه مقدّر ومنعهُ جماعةٌ فى المضارعِ المثبتِ ،وظاهر كلام سيبويه ،جوازُه .(١)

وقال الأخفشَ : يجوزُ فيه النصبُ ،بعد أدواتِ الشرطِ (٢) ،ويجبُ النصبُ - أيضاً - إذا لم يكنْ للاسمِ مسوّغٌ للابتداءِ به ،كقولك : رجلاً أكرمْتُهُ - وقد تقدم - فهذا بيانُ الأقسامِ الأربعةِ .

[صورٌ ليستْ من بابِ الاشتغالِ]

قال : " وليس مثل : (أَزَيْدٌ ذُهِبَ به) منه ،فالرفعُ [لازم] (٣) ،وكذلك "وكُلُّ شيْءٍ / فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ " (٤) (٢/٦٨)

الفعلُ إذا كان مبنياً لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه ،وأُقيمَ الضميرُ الذى اشتغل الفعلُ به مقامَ الفاعلِ ،كقولك : أَزَيْدٌ ذُهِبَ به ،ليس من هذا البابِ أنْ يكون الفعلُ مُتَسَلِّطاً على الضميرِتَسَلُّطَ الناصبِ ،لولا اشتغالُه به لَعَمِلَ فى الظاهر المتقدّمِ نصباً . وهذا لمْ يَتَسَلّطْ عليه تَسَلُّطَ الناصبِ ،بل تسلط الرافع ؛ لقيامِهِ مَقَامَ الفاعلِ ،ولَوْ عَمِلَ فى الظاهرِ لعملَ فيه رفعاً ،ولايصحّ .

---

(١) الكتاب : ١٣٤/١

(٢) شرح الكافية في النحو للرضى : ١٧٧/١ .

(٣) زيادة من الكافية في النحو : ص ٩٨ .

(٤) سورة القمر ، آية (٥٢) .

ونقلَ ابنُ مالكٍ عن ابنِ السَّرّاجِ ،والسيرافيِّ أنهما أجازا نصبَه (١) وأنْ يُقدَّرَ إسنادُ (ذُهِبَ) ونحوِه ،إلى مايدلُّ على مصدرٍ ،فيكون الجارُّ والمجرورُ فى موضعِ نصبٍ ،فينتصب الاسمُ السابقُ .

قال : وهو قولٌ يلزمُ منه جوازُ الاقتصارِ على (ذُهِبَ) ؛ لأنه مسندٌ إلى منويٍّ على قولِهما ،والجارُّ والمجرورُ فضلةٌ ،ومِثْلُه لايُوجدُ فى كلامِهم فلا يُلتفتُ إليه .(٢)

فإنْ كان المقامُ مقامَ الفاعلِ ،غيرَ الضميرِ كقولك : آلسَّوْطُ ضُرِبَ به زيدٌ ،والخِوانُ أُكِلَ عليه اللحمُ ،وأزيدٌ أنت محبوسٌ عليه ،وأزيدٌ أنت مكابَرٌ عليه ،وأزيدٌ أسميتَ ،كان من هذا الباب ،والاختيارُ فيه النصبُ ؛ لأنه بعد همزةِ الاستفهامِ . وكذا قوله تعالى :" وكلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فى الزُّبُرِ "(٣) ، ليس من هذا البابِ ،لأنّ معناه : أنّ كلَّ شيءٍ فعلوه فهو مستظهرٌ عليهم ، محفوظٌ فى الزُّبُرِ ،(فعلوه) : صفةٌ لـ (شيءٍ) ،فهو من تتِمّةِ المضافِ إليه ، ولو جعلْتَه من / هذا البابِ ونصبْتَه لتغيَّرَ المعنى ، ورَجَعَ إلى أنهم فعلوا (٦٩/٢)
كلَّ شيءٍ فى الزبرِ ،وليس هو المقصودُ ،فيتعيَّنُ فيه الرفعُ .

وممّا يتعيّنُ رفعُه بالابتداءِ ،ولايجوزُ رفعُه بالفاعليّةِ بفعلٍ مقدَّرٍ يفسِّرُه الظاهرُ ،ولانصبُه بفعلٍ مقدّرٍ يفسِّرُه الظاهرُ : أنْ يتقدَّمَ اسمٌ ويتأخَّرَ فعلٌ يرفعُ ضميرَ الأولِ ،أو شيئاً من سببِهِ ،مضافاً إلى ضميرِه ،أو أُسْنِدَ إلى مجرورٍ فيه ضميرَه ،نحو : (زيدٌ قامَ) و(عمرٌو قامَ أبُوهُ) ،أو (عمرٌو ذَهَبَ) أو (ذُهِبَ بأخِيهِ) - كما تقدَّم - .

---

(١) شرح الكافية الشافية : ٦٢٧/٢ .
(٢) المصدر السابق : ٦٢٨/٢ .
(٣) سورة القمر آية ،٥٢ .

وكذلك إذا حال بين الاسمِ والفعلِ المفسِّر ،ماله صدرُ الكلامِ – كماتقدّم–
وهذا هو القسمُ الخامسُ ممّا تقتضيه القسمةُ ،وإنْ لم يكنْ من هذا الباب.

قال : " ونحو : " الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحدٍ منْهُمَا "(١) ،الفاءُ بمعنى الشرطِ عند المبرّد ،وجملتان عند سيبويه ،وإلّا فالمختارُ النصبُ "(٢).

هذه الآيةُ الكريمةُ ظاهرُها أنّها من هذا البابِ؛لأنّ فيها اسماً بعدَه فعلٌ مشتغلٌ عنه بمتعلقٍ ضميرِه ،ولو سُلِّطَ عليه لنصبَه ،ثم الفعلُ المذكورُ فعلُ أمرٍ ،وهو من مرجّحاتِ النصب.

والقراءةَ على رفعِه ،فهو مخالفٌ لما تقرّرَ فى البابِ.

واختلفَ النحاةُ فيه فذهبَ المبرّدُ إلى(٣) أنّ (الزانيةَ)و(الزانى) مبتدآن ،والألفُ واللامُ / فيهما موصولةٌ مقتضيةٌ الاستغراقَ ،ومتضمِّنةٌ معنى الشرطِ ودخلت الفاءُ فى الخبريّةِ للدّلالةِ على السببيّةِ ،وتقديرُ الآيةِ : الذى يزني فاجلدُوهُ ولايصحّ أنْ يكونَ من هذا البابِ بخروجهِ عن معنى الشرطِ ،ولأنّ فاءَ الجزاءِ لايعملُ مابعدَها فيما قبلها ،فهى كقولك : (الذى يَأْتِينى فَلَهُ دِرْهَمٌ) ، فى الدلالةِ على ربطِ استحقاقِ الدرهمِ بالإتيانِ به . (٧٠/٢)

فلو نَصَبَ (الزانيةَ) و(الزانى) بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ الظاهرُ ،تقديرُه : اجلدُوا الزانيةَ ؛لخرجت الفاءُ عن الدلالةِ على السببيّةِ فتعيّنَ أنها ليست من هذا البابِ ،لكن تقديرُها : مما يتلى عليكم حكمُ الزانيةِ والزاني .

---

(١) سورة النور آية ٢، .
(٢) قرأها بالنصب : عيسى ،ويحى بن يعمر ،وعمرو بن فائد . والجمهور بالرفع انظر : (مختصر القراءات الشاذة : ١٠٠) . و(البحر المحيط : ٤٢٧/٦).
(٣) الكامل : ٨٢٢/٢ .

فحذف خبرُ المبتدإ ،وحذف المبتدأ . وهو (حكم) ،وأقيمَ المضاف إليه مُقامَهُ وهو : الزانيةُ والزانى . ثم أخذ فى بيانِ الحكمِ ،فقيل : فاجلدوا كلَّ واحدٍ منهما ،فهما جملتان . وإذا كانتا جملتين لم يصحّ أن يقدَّرَ : (فاجلدوا) مسلَّطاً على (الزانيةِ) ؛لأنه مبتدأٌ مخبرٌ عنه بغيره ،وهذا من جملةٍ أخرى ولايستقيمُ عملُ فعلٍ من جملةٍ فى مبتدأ مخبرٍ عنه بغيره ،من جملةٍ أخرى كما لوقلت : زيدٌ مضروبٌ فاكرمْه . لايستقيمُ أنْ يكونَ (أكرمْه) مسلَّطاً على زيدٍ ،عاملاً فيه نصباً ؛لاختلالِ الكلامِ .

واتفق سيبويه(١) والمبردُ(٢) على جوازِ / كِلا التقديرين ،لكنهما اختلفا (٧١/٢) فى الأولويةِ ورُجِّحَ مذهبُ المبردِ بأنّ الأصلَ عدمُ التقديرِ . ومتى لم تحملْه على أحدِ هذين التقديرين ،كان المختارُ فيه النصبُ كما تقدم .

ونظيرُ الآيةِ : " والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقطعُوا أيْدِيَهُمَا "(٣) " واللَّذانِ يَأْتِيَانِها مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا "(٤) .

واعلمْ أن الاشتغالَ قد يكونُ عن الفاعلِ - كما تقدم فى بابِ الفاعلِ - وقد يكونُ عن المفعولِ به كما تبين ،فالاسمُ الذى اشتغل الفعلُ عنه إنْ كان له ضميرٌ واحدٌ أو سببىٌّ واحدٌ حُمِلَ عليه - كما تقدم - .

وإنْ كان له ضميرانِ منفصلانِ ،أو سببيانِ ،أو ضميرٌ منفصلٌ وسببىٌّ ،جاز أنْ تحملَه على أيِّهما شئت ،فالأوّلُ كقولك : (زيدٌ أباه لم يَضْرِبْ إلّا هو) . والثانى كقولك : (زيداً ضَرَبَ أخاه أبُوهُ) . والثالث كقولك : (زيداً لم يضربْ أخاه إلّا هو) . فإنْ حملتَ (زيداً) فى جميع ذلك على المنصوبِ وهو : (أباه) فى الأولى ،و(أخاه) في الثانية ،والثالثة نَصَبْتَه .

---

(١) الكتاب : ١٤٢/١ - ١٤٤ .

(٢) الكامل ٨٢٢/٢ - ٨٢٣ .

(٣) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٤) سورة النساء آية ١٦ .

وإنّ حَمَلْتَ (زيداً) على المرفوعِ وهو (هو) فى الأولى ،و(أَبوه) فى الثانيةِ و(هو) فى الثالثةِ كان مرفوعاً ؛ فتقول : (زيدٌ أباه لم يضربْ إلاهو) و(أزيدٌ ضَرَبَ أخاه أبوه) ،و(أزيدٌ لم يضربْ أخاه إلاهو) . ولك رفعُه فى جميعِ ذلك بالابتداءِ أيضاً .

وإنْ كان له ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ ،وضميرٌ / منفصلٌ منصوبٌ ،أو سببىٌّ منصوبٌ كقولك : (إنّ زيداً لم يضربْ إلا أباه) ،و(إنّ زيداً لم يضربْ أخاه) جاز أنْ تحملَ (زيداً) على الضميرِ المتصلِ ،فيكون مرفوعاً ،ولايجوزُ حملُه [على][(١)] المنصوبِ ،فلا تقول : (إنّ زيداً لم يضربْ أخاه) ،ولا(إنّ زيداً لم يضربْ إلا أباه) . (٧٢/٢)

قال ابنُ عصفورٍ : ويجوزُ رفعُه بالابتداءِ . وإن كان للفعلِ ضميرٌ منفصلٌ منصوبٌ، وضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ،أو سَبَبىٌّ مرفوعٌ : فإنْ كان فى بابِ " ظَنَنْتَ " و" فَقَدْتَ " و" عدمْتَ " جاز أنْ تحملَه على الضميرِ المتصلِ فتنصبَه ،وأنْ تحملَه على الضميرِ المرفوعِ المنفصلِ ،أو سَبَبىٍّ فترفعُه ،كقولك : (إنْ زيداً لم تظنّه إلا هو قائماً) و(أزيدٌ ظنّه أخوه قائماً) ،و(أَزَيْدٌ عَدِمَه أخوه) و(أَزَيْدٌ لم يقصدْه إلّا أخوه) ،فيجوزُ نصبُ (زيدٍ) فى ذلك كلِّه ،ورفعُه بإضمارِ فعلٍ ، ورفعُه بالابتداءِ . وإنْ كان فى غيرِ هذه الأفعالِ لمْ يجزْ حَمْلُه إلّا على الضميرِ المتصلِ ،فيكون منصوباً . كقولك : (أزيداً لمْ تضربْه إلا هو)، و(أزيداً ضَرَبَه أخوه) . ويجوزُ رفعُه على الابتداءِ خاصّةً . وإنْ كان له ضميران متصلان ،أحدُهما مرفوعٌ والآخرُ منصوبٌ حَمَلْتَه على المرفوعِ فيها ، خاصةً ،فترفعُه ولايكونُ ذلك إلا فى باب " ظَنَنْتَ " . وفى " فَقَدْتَ " و" عدمتَ" كقولك : أزيدٌ أظنّه قائماً .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

[التحذيـــــر]

[تعريفـــه وأحكامـــــه]

قال : " الرابع : التحذير ، وهو معمولٌ / بتقدير : (اتّق) ، تحذيراً (٧٣/٢) مّما بعدَه ، أو ذُكِرَ المحذَّرُ منه مكرَّراً مثل : (إيّاكَ والأسدَ) ، و(إيّـــاكَ أن تَحْذِفَ) و (الطريقَ الطريقَ) ، وتقول : (إيّاكَ من الأسدِ) و (مِنَ الحـــذفِ) و(إيّاكَ أن تَحْذِفَ) بتقدير [مِنْ] [1] ولا تقولُ : (إيّاكَ الأسَدَ) ؛ لامتناع تقديـــر (مِنْ) " .

الرابعُ مِنَ المفعولاتِ التى يجبُ حذفُ فعلِها : المفعولُ به الواقعُ فـــى بابِ التحذيرِ ، وهو المفعولُ به المعمولُ بتقديرِ: (اتّقِ) تحذيراً مّما بعـــده ، إنْ كان محذَّراً ، وإنْ كان محذَّراً منه فبأن يُذكر مكرراً .

فقوله : (معمولٌ بتقديرِ اتّقِ) يُخْرِجُ المفعولَ المعمولَ بتقديرِ غيرِ اتّـــقِ كقولك : (إيّاكَ) ، لمن قال :(مَنْ اتّقِ ؟) فإنّه معمولٌ بتقديرِ : اتّقِ ، وليـــسَ من بابِ التحذيرِ ، فإنّك لم تذكرْ محذّراً منه ، وإنّما المنصوبُ على التحذيـــرِ بإضمارِ فعْلٍ لازمِ الإضمارِ: أنْ يُذكرَ المحذرُ معمولاً ، بتقديرِ:(اتّقِ) ، ويُذكَـــرَ بعده ما يحذَّرُ منهُ ، أو يُذكَرَ المحذرُ منه مكرَّراً . فالأولُ كقولك : (إيّـــاك والأسدَ) ، وأكثرُ ما يكونُ ضميراً منفصلاً ، وقد يجيءُ اسماً ظاهراً كقولك :(رأسَكَ والحائطَ) ، ومنه قولهم:(مازِ رأسَكَ والسيفَ) [2] وهو منادى مرخمٌ، ومعنـــاه : اتّقِ نفسَك أنْ تتَعرّضَ للأسدِ ، والأسدَ أن يهلكَكَ . واتّقِ رأسَكَ والسيفَ ، والسيـــفَ أن يقتلك .

والأصلُ فى إيّاك والأسدَ ، ونحوه : (اتّقِكَ) / إلاّ أنّهم لم يجمعُوا بيـــن (٧٤/٢) ضميرى الفاعلِ والمفعولِ لشيءٍ واحدٍ ، فى غيرِ بابِ (ظننتُ) ، و(فقدتُ) فعدلـــوا إلى : اتّقِ نفسَك ، ثم حذفُوا الفعلَ ؛ لكونِه فى كلامِهم ، فعدلوا عن لفظِ النفـــسِ

---

(١) زيادة فى الكافيةفى النحو: ٩٩ .

(٢) الكتاب :٢٧٥/١، مجمع الأمثال للميدانى :٢٧٩/٢، الإيضاح فى شرح المفصل : ٣٠٦/١ ، وشرح الكافية الشافية:١٣٧٨/٣، الهمع : ١٧٠/١، الأشمونى:١٩٠/٣.

لزوالِ الموجبِ للعدولِ إليها ، فرجعَ الضميرُ.

ووَجَبَ أنْ يكونَ منفصلاً ؛ لزوالِ ما يتّصلُ به ، فتعيَّنَ بضميرِ المنصوبِ المنفصلِ وهو : (إيّاك) وأخواتُه من إيّاك وإيّاكما وإيّاكم وإيّاكن ، على حسبِ من يخاطبُهُ ، كذا قرَّرهُ المصنفُ.(١)

وقال ابنُ عصفورٍ : الفعلُ الناصبُ وهو :(اتّقِ) مقدّرٌ بعدَ الضميرِ، وإلّا لَوَجَبَ اتّصالُه بتقديرِ :(إيّاك اتّقِ)، وعلى هذا لا يحتاجُ إلى التقاديرِ المذكورةِ .

فالمفعولُ المحذَّرُ فى ذلك كلِّه معمولُ الفعلِ واجبُ الحذفِ .

وأمّا المعطوفُ عليه وهو المحذَّرُ منه ، فإنّه كالأسدِ والسيفِ فى قولِك : (إيّاك والأسدَ) و(إيّاك والسيفَ).

فمذهبُ السيرافيِّ (٢)والمصنفِ (٣) وجماعةٍ أنه منصوبٌ بالعاملِ فى إيّاك، وهو: (اتّقِ) ؛ لأنه معطوفٌ عليه ، والتقديرُ : اتّقِ نفسَك عن الأسدِ، والأسد عن نفسك.ومذهبُ ابنِ طاهرٍ ، وابنِ خروفٍ أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ آخرَ (٤)، والتقدير إيّاكَ اتّقِ من الأسدِ ، واحذرْ الأسدَ .

فالعطفُ عندهما من قبيلِ عطفِ الجملِ ، وصحّحَ ابنُ عصفورٍ الأوّلَ . (٥)

---

(١) شرح الكافية ، لابن الحاجب : ٣٧/١.
(٢) شرح التصريح : ١٩٣/٢، الهمع : ١٦٩/١.
(٣) شرح الكافية ، لابن الحاجب : ٣٧/١ .
(٤) شرح التصريح : ١٩٢/٢ ، الهمع : ١٦٩/١.
(٥) المصدران السابقان

وأمّا الثاني وهو أنْ يُذكَرَ المحذرُ منه مكرّراً فكقولك :(الأسدَ الأسدَ)، و (الجدارَ الجدارَ)،و(الصبيَّ الصبيَّ)، و(الطريقَ الطريقَ) أيْ : احذر الأسدَ ، واحذر سقوطَ الجدارِ، واحذرْ إبْطاءَ الصبيِّ ، واحذرْ الطريقَ . فجعل تكرارُ الاسمِ عوضاً من الفعلِ ، فالتزموا حذفَه؛ لئلا يُجمعَ بين العِوَضِ والمعوَّضِ. (٧٥/٢)

وقد اعتُرِضَ على المصنِّفِ فى تمثيله بـ :(الطريقَ الطريقَ) . وقيل : هو من (بابِ الإغراءِ) ، فكيف يُدْخِلُهُ فى (بابِ التحذير) ؛ لأنّ المعنى إغراؤه بملازمةِ الطريقِ . وهو اعتراضٌ ساقطٌ؛ فإنّ الطريقَ قد يكونُ فيها ما يحذَّرُ منه من أفعى أو أسدٍ أو غيرهما. فقد يحذَّرُ من الطريقِ كما يُغرَى بِهِ.(١)

وتقول :(إيّاك أنْ تَحْذِفَ) إذا حذَّرتَهُ من الحذفِ،و(أنْ مع الفعلِ)بتأويلِ المصدرِ تقديرُه: إيّاك والحذفَ. أى : اتّقِ إيّاك والحذفَ، ومعناه: باعدْ نفسَك عن الحذفِ ، وباعدْ الحذفَ عن نفسِك - وكذا قولُك : (إيّايَ والشرَّ) و(إيّايَ وأنْ يحذفَ أحدُكمُ الأرنبَ)(٢)، أي : نحِّني عن الشرِّ ، ونحِّ الشرَّ عنّي ونحِّني عن مشاهدةِ حذفِ الأرنبِ، ونحِّ حذفَها عن حضرتي ومشاهدتي . وتقولُ:(إيّاك منَ الأسدِ)و(منْ أنْ تحْذفَ) كما تقولُ:(إيّاك والأسدَ)و(إيّاكَ وأنْ تحذفَ) .فـ:(من الأسدِ) (٧٦/٢) و(منْ أنْ تحذفَ) / متعلِّقٌ بالفعلِ المحذوفِ،أى:باعد نفسَك من الأسدِ ومن الحذفِ .

وتقول : إيّاك أنْ تحذفَ ، بتقدير: (منْ) . أى : (منْ أنْ تحذفَ) : فهو فرعٌ على (منْ أنْ تحذفَ)، وليس فرعاً على :(إيّاك وأنْ تحذفَ)؛ لأنّ حرفَ العطفِ لا يجوزُ حذفُه ، وأمّا حرفُ الجرِّ فيجوزُ حذفُه مع :(أنْ) و(أنَّ) كثيراً، قياساً مستمرّاً . ولا يجوزُ أنْ تقولَ : (إيّاك الأسدَ) ؛ لأنّ حرفَ العطفِ لا يجوزُ حذفُه -كما تقدم- . وحرفُ الجرِّ لا يُحْذَفُ مع (أنْ)و(أنَّ) وهما منتفيان هنا ،

---

(١) فى الأصل : بهما.

(٢) هذا قول عمر - رضى الله عنه - وهو موجود فى الكتاب : ٢٧٤/١، شرح الوافية نظم الكافية : ٢١٢ - ٢١٣ ، حاشية الصبان :١٩١/٣.

بخلافِ قولِك : (إيّاك أنْ تحذفَ) ونحوه . وقد أُورِدَ على هذا ، قولُ الشاعرِ:(١)

إيّاكَ إيّاكَ المِرَاءَ فإنّــهُ .. إلى الشرِّ دَعّاءٌ وإلى الشرِّ جالِبُ (٢)

وهو كقولك : (إيّاك الأسدَ) ، فإنّه بغيرِ حرفِ عطفٍ ، ولا مِنْ .

وأُجيبَ (٣) عنه بوجوهٍ :

أحدُها : أنّ (المِرَاءَ) مصدرٌ مفسَّرٌ بأنْ والفعلِ بمعنى : أنْ تُمارِي فكأنّه قال : (إيّاك أنْ تُمارِي) فَحُمِلَ عليه ؛ لأنّه بمعناه، و(الأُسد) لا يستقيمُ تقديرُ ذلك فيه ، وهذا القائلُ يَطْرُدُهُ فى كلِّ مصدرٍ مقدَّرٍ بأنْ والفعلِ.

وثانيهما: قاله الخليلُ : أنّ المراءَ منصوبٌ بفعلٍ آخر مقدَّرٍ، تقديرُه (اتّقِ المراءَ) (٤)، وقوله :(إيّاك إيّاك) ، جملةٌ مستقلةٌ، فهما جملتان.

وثالثُها: أنّ هذا / فى ضرورةِ الشعرِ ، وهو خلافُ القياسِ ، واستعمالُ الفصحى ، فلا تثبتُ به الأصولُ ، هذا آخرُ الكلامِ فى المفعولِ . (٧٧/٢)

---

(١) نسب إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي .
(٢) ورد فى الكتاب : ٢٧٩/١، المقتضب :٢١٣/٣، ضرائر الشعر: ٢٢٢، الخصائص ١٠٢/٣، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢٥/٢، الإيضاح فى شرح المفصل:٣٠٦/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ٨٣/١، رصف المبانى فى شرح حروف المعاني، للمالقي : ص١٣٧، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مغنى اللبيب : ٢٧٩/٢ ، المساعد علىتسهيل الفوائد: ٥٧٢/٢ ، المقاصد النحويه :١١٣/٤، شرح التصريح:١٢٨/٢، شرح الأشمونى ضمن حاشيه الصبان: ٨٠/٣ .
وفيه رواية لا تمس وجه الاستدلال .
(المراء): المجادلة.
الشاهد: (إياك إياك المراء) حذف حرف العطف من المحذر منه ، وقد أوّله المخالفون لذلك .
(٣) في الأصل : " وأجبت " والصواب ما اثبته لأنّ هذا الرأي مسبوق من ابن الحاجب . انظر : (شرح ابن الحاجب : ٣٧/١) .
(٤) الكتاب : ٢٧٩/١ .

[المفعـول فيـه]

[تعريفـه]

قال : " المفعولُ فيه : هو ما فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكورٌ، من زمانٍ أو مكانٍ".

من جملةِ المفعولاتِ : المفعولُ فيه ، وهو ظرفا الزمانِ والمكانِ . كذا سمّاه البصريون[1] وسمّاه الفراء [محلاً][2]، وهو كخلاف الكسائيّ حرفُ صفةٍ.[3] وحدُّه : بأنّه ما فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكورٌ من زمانٍ أو مكانٍ.[4]

فقوله : (ما فُعِل فيه): جنسٌ يشملُ المفعولَ فيه وغيرَه من أسماءِ الأزمنةِ والأمكنةِ، المخبرِ عنها وبها ، كقولك : خرجتُ يومَ الجمعةِ ، ويومُ الجمعةِ مباركٌ ، وسافرتُ اليومَ ، وأمامَ زيدٍ واسعٌ ، وهذا أمامُ زيدٍ ونحوه وهي أزمنةٌ وأمكنةٌ فُعِلَ فيها فعلٌ ، إذ لا يخلو زمانٌ ومكانٌ من وقوعِ فعلٍ فيه . وقوله (مذكورٌ) فصلٌ يُخرجُ أسماءَ الأزمنةِ ، والأمكنةِ المخبرِ عنها وبها، ك : يومُ الجمعةِ مباركٌ ، وأمامَ زيدٍ واسعٌ ، فإنّها وإنْ جُعِل فيها فِعْلٌ، لكنه فعلٌ غيرُ مذكورٍ. بخلافِ : خرجتُ يومَ الجمعةِ ، فإنّه فُعل فيه فِعْلٌ مذكورٌ. وَيَرِدُ عليه سؤالان .

أحدُهما : كقولك : يومُ الجمعةِ سرتُ فيه ، ف: (يومُ الجمعةِ) فُعِلَ فيه فعلٌ مذكورٌ، وهو (السيرُ) ، وليس مفعولاً فيه .

---

(١) شرح التصريح :٣٣٧/١، حاشية الصبان : ١٢٥/٢.
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) انظر : شرح التصريح: ٣٣٧/١، حاشية الصبان : ١٢٥/٢.
(٤) فى الأصل تكرار عبارة :(فقوله:مافعل فيه فعل مذكور من زمان ومكان".

وثانيهما: قولك (ضُرِبَ يومُ الجمعةِ) . ف: (يومُ الجمعةِ) / ليس منصوباً. (٧٨/٢)

وأجاب المُصَنِّفُ عن الأولِ: بأنّ (يومَ الجمعةِ) لم يوضعْ [(١)] لدلالتِه على أنه فُعِل فيه، وإنّما هو مخبرٌ عنه كما تقدّمَ في قولك: (زيدٌ ضربتَه). نعم، الضميرُ الذي فيه، هو الذي وُضِعَ على أنّه فُعِل فيه.

وعنِ الثاني: بأنه مفعولٌ فيه، وشَرْطُ نصبه أنْ لا يُقامَ مقامَ الفاعلِ، وإنّما حُدِّدَ بالمفعولِ فيه من حيثُ هو مفعولٌ فيه. وأمّا كونُه منصوباً فلم يتعرضْ له في الحدِّ. [(٢)] قلت: ويُؤَيِّدُه قوله: وشَرْطُ نَصْبِه تقديرُ(في)، وإذا أُقيمَ مُقامَ الفاعلِ لم يتقدَّرْ ب: (في)، بل يُجْعَلُ مفعولاً به، على السّعة - كما تقدم -

واعلم أنّ الشيخَ حدَّ المفعولَ فيه، وكان ينبغي أن يحدَّ اسمَ المفعولِ فيه، فيقول: (اسم ما فعل فيه إلى آخره) فإنه المراد، وقوله: (من زمان ومكان) بيان لنوعي المفعول فيه.

[شرطُ نصبِ المفعولِ فيه]

قال: "وشرطُ نصبِه تقديرُ: (في)، وظروفُ الزمانِ كلُّها تقبلُ ذلك".

وشرطُ نصبِ المفعولِ فيه أنْ يصحَّ فيه تقديرُ "في"؛ لأنّ الأصلَ في الأفعالِ أنْ لا تصلَ إلى الظروفِ إلّا بواسطةِ (في)؛ لأنّها تطلبُها على جهةِ الوعاءِ، وحرفُ الوعاءِ هو: (في). وقد يصلُ إليها بغيرِ (في) من حروفِ الجرِّ؛ لزيادةِ معنى لا تقتضيه (في)، كقولك: جلستُ عن يَمينِه، وعلى يمينِه. ف: (يمينه) مفعولٌ فيه وصلَ الفعلُ إليه ب: (عن) و(على).

ومعاني التعديةِ بالحروفِ الثلاثةِ مختلفةٌ، فمعنى (في) الظرفيّةُ المطلقةُ، ومعنى (عن) أنه جلسَ متجافياً عن / يمينِه غيرَ ملاصقٍ له، ومعنى (على) أنّه، (٧٩/٢)

---

(١) في الأصل: اضطراب على النحو التالي: "يوم الجمعة قباله موضع لدلالته على أنه فعل فيه..." وأظن أن الصواب ما أثبته، انظر: (امالى ابن الحاجب: ٥٩/٣)

(٢) المصدر السابق

استعلى على جهةِ اليمينِ ، وتمكّن منها تَمكّنَ المستعلي . وقد يُستعملانِ في الظرفيّةِ المطلقةِ ك : (في) .

وكذا قد يتعدّى الفعلُ إلى المفعولِ فيه ب (مِن) ، ك: جلستُ من بين يديه ومن خلفِهِ ، فيكونُ معناه : التبعيض . أي : جلسَ في بعضِ هذه الجهةِ . وكل ما يصحُّ فيها (في) فهي الأصل ، وانتصبَ المفعولُ فيه إمّا على إسقاطِ حرفِ الجرِّ ، فوصلَ الفعلُ إليه بنفسِهِ . أو لمشابهةِ ظرفِ الزمانِ للمصدرِ ، من جهةِ دلالةِ الفعلِ عليهما ، فإنّه يدلُّ على المصدرِ بمادّته وعلى الزمانِ بصيغتهِ [1] ومن جهةِ أنّ الزمانَ حركةُ الفَلَكِ والمصادرَ حركاتُ الفاعلين .

فلمّا أشبهَهُ [2] في هذين ، وصَلَ الفعلُ إليه بنفسِهِ ، فنصبَهُ كالمصدرِ وحُمِلَ ظرفُ المكانِ المبهمِ عليه ، لشبهِهِ به . ويدل على قربِ ما بين المصدرِ وظرفِ الزمانِ ، استعمال كلٍّ منهما في موضعِ الآخرِ ، [فمن استعمالِ المصدرِ ظرفاً قولهم : مَقْدَمَ الحاجِّ ، وخُفُوقَ النجمِ ، وصلاةَ العَصْرِ] [3] ومن استعمالِ الظرفِ مصدراً قولُ الأعشى : [4]

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عيناكَ ليلةَ أرمدَا [5]

---

(١) كلمة غير مقروءة ولعلها بصيغته .
(٢) في الأصل : أشبه .
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل .
وودرت في شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٤/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٦٨٥/٢ ، شرح التصريح : ٣٣٨/١ ، الهمع : ٢٠٤/١ .
(٤) الأعشى هو ميمون بن قيس بن جندل ، من فحول الشعراء في الجاهلية ، وكانوا يسمونه صنّاجة العرب لجودة شعره ، كان يفد على الملوك ولا سيّما ملوك الفرسِ ، ولذلك كثرت الألفاظ الفارسيةَ في شعره انظر (طبقات فحول الشعراء ٥٢/١) (الخزانة : ١٧٥:١)
(٥) صدر بيت وهو بتمامه .
ألم تغتمضْ عيناكَ ليلةَ أرمدا .. وبتَّ كما باتَ السليمُ مُسَهَّدَا
ورد في الديوان : ص ٤٧ ، قام بشرحه ابراهيم جزيني ، دار الكاتب العربي بيروت - الطبعة الاولي ، ١٣٨٨ هـ
وورد في البيت في الخصائص : ٣٢٢/٣ ، المحتسب : ١٢١/٢ مغني اللبيب ٦٢٤/٢ وفيه رواية أخرى لا تمس وجه الاستدلال
(مسهدا) : المسهد الذي لا ينام
(السليم) : اللديغ .
الشاهد : قوله : (ليلة) فهي منصوبة على المصدر ، وليس على الظرفية كما ذكر أبو علي ، وأوّله بعضهم .

قال أبو علي فى الأولِ : هى مصادرُ استُعمِلتْ ظروفاً ،وفى الثانى: هو ظرفٌ استعملَ مصدراً ، أىْ : اغتماضَ أرمَد، ف : (ليلةٌ) ، منصوبة على المصدرِ وليست ظرفاً [(١)] ، إذ ليس معناه : لم تغتمضْ عيناك فى ليلةِ أرمد.

واختاره جماعةٌ [(٢)]، وإنْ كان السِّيرافىُّ قد جعلَ ذلك كلَّه على حذفِ مضافٍ، تقديرُه : وَقتَ مَقْدَمِ الحاجِّ ، وَوَقتَ / خُفُوقِ النجمِ ، ووَقْتَ صلاةِ العصرِ (٢/٨٠) واغتماضِ ليلةٍ ، وقد اختارَ الإمامُ فخرُ الدين [(٣)] فى (المعالم) أنَّ المجازَ أولى من الإضمارِ .

وقد يُستعملُ المصدرُ أيضاً ظرفَ مكانٍ ، كقولك ، جلستُ قُرْبَ زيدٍ .

قال ابنُ مالك : وأسماءُ الأعيانِ [(٤)] انتهى .

---

(١) الخصائص :٣/٣٢٣، شرح الكافية ، للرضى :١/١٩٠.

(٢) انظر: عمدة الحافظ ، وعدّة اللافظ : ص٤١٥.

(٣) هو : أحمد بن الحسن الشيخ فخر الدين الجار بردى ، نزيل تبريز، كان إماما فاضلا ، دينا خيرا وقورا ، مواظبا على العلم وإفادة الطلبة. أخذ عن القاضى ناصر الدين البيضاوى ، شرح الشافية لابن الحاجب ، وشرح الكشاف ، مات فى رمضان ٧٤٦هـ بتبريز .
انظر: (أبجد العلوم) لصديق بن حسن القنوجى :٣/٣٦) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٤) فى الأصل:" وأسماء الجمعة" ولعل الصواب ما أثبته ، بناء على ما جاء فى شرح الكافية الشافية ، بعد أن تكلم عن استعمال المصدر ظرف مكان قال : " وجعلت أيضا ـ أسماء أعيان ظروفا، كقولهم:(لا أفعل ذلك معزى الفزر) و (لا أكلم زيدا القارظين) و(لا أسالم عمرا هبيره بن سعد).
انظر: (شرح الكافية الشافية : ٢/٦٨٦).

[ظرف الزمان وأقسامه]

وظروفُ الزمانِ كلُّها تقبلُ أنْ يقدَّرَ فيها معنى : (في) ، وتنقسمُ إلى مبهمةٍ ، وهي الواقعةُ على زمنٍ ، غيرَ أنَّ الزمانَ صالحٌ أنْ يكونَ في جوابِ (كم) التي هي سؤالٌ عن عَدَدٍ ، نحو : ليلةٍ ، وشهرٍ ، ويومٍ ، ويومين ، وسائرِ أسماءِ الشهورِ ، كالمحرمِ ، وشعبانَ ، لأنها اسمٌ لأيامٍ معدودةٍ مخصوصةٍ ، وبالصيفِ والشتاءِ ، فذلك كلُّه يقعُ في جوابِ (كم) ، كقولك : كم سَفَرُك ؟، فيقول المجيبُ : صفرٌ ويومان (١) [من] (٢) الشتاءِ ، وهذا النوعُ يكونُ العملُ فيه كلَّه ، فإذا قلت : سِرْتُ يومين أو صيفاً وربيعاً ، كان السيرُ مستوعباً لها ، ولايجوزُ أنْ يكونَ في أحدِهما دونَ الآخرِ ولايعملُ فيه من الأفعالِ إلّا مايطولُ أو يتكرّرُ ، ك : (سافرتُ) ، لامايقعُ دفعةً واحدةً . فلا تقولُ : ماتَ زيدٌ يوماً ، ولا شهراً .

---

(١) في الأصل (يومين) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

زعم الكوفيون أن هذا النوعَ منتصبٌ على المفعولِ به ، لا الظرف .
قالوا إنّ الظرفَ يتقدّرُ بـ : (في)،وهي تقتضي وقوعَ العملِ في بعضه ، وهو منافٍ لوقوعِ العملِ فيه كلّه [1]. وأجاب عنه بليغٌ : أنّ (في) [لا] [2] تقتضي التبعيضَ فإنّها تقتضي الظرفيةَ ، والظرفيةُ تقتضي / أنّ لا يكونَ المظروفُ أزيدَ من الظرفِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ بقدره ودونه . ٨١/٢

والمختصّ غيرُ المعدودِ : وهو الذي يصلحُ أنْ يكونَ في جوابِ (متى) كأسماءِ الأيّامِ السبعةِ ، سواءٌ أُضيفَ إليها لفظُ اليوم أم لا ، وأسماءُ الشهور الثلاثةِ التي أضافت العربُ إليها لفظةَ الشهرِ إذا أُضيفَ إليها ، وهي : رمضانُ،وربيعُ الأولُ ، وربيعُ الآخرُ . فقالوا : شهرُ رمضانَ ، وشهرُ ربيعَ ، ولمْ يقولوا: شهرُ صفرٍ ، ولا شهرُ شعبانَ . وكذا سائرُها.

فإذا قلت : شهرُ رمضانَ ، وشهرُ ربيعَ فهو ظرفٌ مختصٌ غيرُ معدودٍ ، بخلافِ ما إذا قلت : رمضانُ وربيعٌ. وكذا يقع بالأولِ الجوابُ . وكذا ما يخصّصُ الإضافةَ ، كـ : (يومِ بدرٍ) و(يومِ الجملِ) ، أو باللام ، كـ : (اليوم)و(الليلةِ) ، أو بالنعت : كـ : (سافرتُ يوماً اجتمعنا فيه). فهذا كلّه صالحٌ لوقوعه في جوابه .

فإذا قُلْنا [3] :متى سَافَرْتَ ؟ صحّ أنْ تقولَ : يومَ الجمعةِ ويومَ صفين [4]، واليومَ [و] [5]يومَ اجتمعتُ بكَ فيهِ ، وشهرَ رمضانٍ . ولا تقول : رمضان .

---

(١) انظر : الهمع ، ١٩٨/١.
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) في الأصل : قررنا .
(٤) في الأصل هكذا : " ويوصفين" .
(٥) زيادة يقتضيها السياق .

ولا يصلحُ أنْ يكونَ شئٌ من ذلك جواباً لـ : (كم) . وهذا النوعُ [يجوز] (١) أنْ يقعَ العملُ (٢) في جميعِه وفي بعضِه ، فيعملُ فيه الفعلُ الذي يطولُ ويتكرّرُ ، والذي يقعُ دفعةً واحدةً، فتقولُ : ماتَ زيدٌ يومَ الجمعةِ ، والجمعةَ وشهرَ ربيعٍ ، وصمتُ شهرَ رمضانٍ ، وُولِدتُ شهرَ رمضانٍ ، وسنَةَ كذا ، ونجحتُ سنة كذا. وإذا قلت /: (٨٢/٢) صمتُ سنةَ كذا ، جازَ أنْ يكونَ العمومُ في جميعِها وفي بعضِها. وقال ابنُ خروفٍ (٣) والسهيليُّ (٤) : أسماءُ الأيام كأسماءِ الشهورِ، يُفَرَّقُ فيها بينَ إضافةِ اليوم إليها وذكرِها دونَه . قال : [إنْ لَمْ] (٥) تُضِفْهُ، كقولك : (سافرتُ الخميسَ) (٦) كان السفرُ مستوعباً له ، كما في (سافرتُ المحرمَ) . وإنْ أضفْتَهُ فقلت : (سافرتُ يومَ الخميس) جاز كون الشكِّ فيه كلِّه ، وفي بعضِه .

وقال الزجّاجُ : لا فرقَ بينَ ذكرِ لفظِ (الشهرِ) وتركه (٧) ، فإذا قلتَ فعلت كذا في رمضانَ ، وفي شهرِ رمضانَ (٨) ، جاز أنْ يكونَ الفعلُ في جميعِه وفي بعضِه (٩). وقد تقدّم أنَّ أسماءَ الأيامِ إذا أُخْبِر عنها باليومِ، فـ :(اليومُ) مرتفعٌ بالخبريّةِ إلّا مَعَ (الجمعةِ) و (السبتِ)، فإنّه منصوبٌ على الظرفيّةِ ، وسدَّ مسدَّ الخبرِ، لِتَضَمُّنِ الجمعةِ معنى : الاجتماعِ ، والسبتِ معنى : الانقطاع. قال ابنُ خروفٍ : وإذا قلت :(القيامُ اليومَ) جاز رفعُ (اليوم) على تقديرِ حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه ، تقديرُهُ : القيامُ قيامُ اليومِ. ومنه قولُه تعالى: " الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ " (١٠) ويجوزُ نصبُه .

وإنْ أردتَ العملَ في بعضِه لم يجزْ إلّا النصبُ، كقولك :(الأكلُ اليومَ) أيْ : في اليومِ .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) في الأصل :" العرب " .
(٣) المساعد :١/٤٩١ .
(٤) نتائج الفكر : ص ٣٨٢ .
(٥) زيادة يقتضيها السياق .
(٦) في الأصل : " سافرت يوم الخميس " والصواب ما أثبته .
(٧) في الأصل هكذا : " وتركها " .
(٨) في الأصل تكرار عبارة : " في شهر رمضان " .
(٩) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٩٧/١ ، الهمع : ١٩٨/١ .
(١٠) البقرة : آية ١٩٧ .

[ما يقومُ مقامَ ظرفِ الزمانِ]

واعلمْ أنّ ظرفَ الزمانِ هو اسمُ الزمانِ ، يقومُ مقامَهُ صفتُه ، كقولك: (سرتُ قليلاً) ، أى : زَمانًا قليلاً . حذفت الموصوفُ،/ وأقيمتْ الصفةُ مقامَه، (٨٣/٢)
وكذلك ما يضافُ إليه . وأكثرُ ما يكونُ ذلك فى المصادرِ ، وشُرِطَ فيه إفهامُ بعددٍ ومقدارٍ ، كقولك : (أتيتُه مَقْدَمَ الحاجِّ) ، و(قُدومَ الحاجِّ)، أىْ : وقتَ قُدومِه ، فَحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه على مذهبِ السيرافىِّ - كما تقدَّم - ومنه (أتيْتُك خُفُوقَ النَّجْم) ، و(صلاةَ العصرِ)، و(انْتظِر به نَحْرَ جَزُورَيْن) .
وعند غيره هو مصدرٌ وقعَ ظرفًا ، وهو قياسٌ مطردٌ عند جماعةٍ ، منهم : ابن مالكٍ (١) فى كلّ مصدرٍ، وخصَّهُ الزجاجُ بالمصادرِ المعروفةِ كقدومِ الحاجِّ،وخفوقِ النَّجم ، كما وَرَدَ به السماعُ، وقد يقعُ فى أسماءِ الأعيانِ ، كقولك: (لا أكلمُهُ القارظين)،و (لا أفعلُ ذلك الشمسَ والقمرَ)،و (لا أكلِّمُهُ الفَرْقَدَيْن)(٢)تقديرُه : مدّةَ مغيبِ القارظينِ ، ومدةَ بقاءِ الشمسِ والقمرِ، أو مدّةَ طلوعِهما، ومدّةَ بقاءِ الفرقدينِ أو طلوعِهما ، وكذلك أسماءُ الأعدادِ والمميَّزةِ بأسماءِ الزمانِ، كقولك :(سِرْتُ عِشرين يومًا)،وما يُضافُ إلى اسم الزمانِ إذا كان المضافُ هو كلُّ المضافِ إليه فى المعنى ، أو بعضُه ك : (صُمْتُ كلَّ الشهرِ) ، و (صُمْتُ خمسةَ أشهرٍ) ، و (صمتُ بعضَ الشهرِ) ، و(رأيتُه جميعَ النهارِ) و(رأيتُه نِصفَ النهارِ) وأولَه ، وآخرَه ، وطرفَه . وكذلك اسمُ الإشارةِ كقولك :(صمتُ هذا الشهرَ).
وشُرِطَ فى وقوعِ اسمِ الزمانِ وما قامَ مقامَه مفعولاً فيه ، أنْ يصلحَ أنْ يكونَ /جوابَ (٨٤/٢)
من سألَ ب :(كم) أو (متى).

وظروفُ الزمانِ تنقسمُ إلى مبنىٍّ ، ك : (إذا)،و (إذ)،و (الآن)،والأمس و ساعتئذٍ فى المبنيَّاتِ(٣) ، وإلى معربٍ .

---

(١) شرح الكافية الشافية:٢/٦٨٥ - ٦٨٦ ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٤١٥ - ٤١٦ .

(٢) وردت فى شرح الكافية الشافية:٢/٦٨٦، شرح التصريح:١/٣٣٨، الهمع :١/٢٠٤.

(٣) فى الأصل الكلمة غير واضحة ، وأظنها كما أثبتها . بناءً على ماجاء فى الكواكب الدرية : ٢/١٨ ، بأنّه قد يضاف إلى " إذ " اسم زمان ، نحو: يومئذٍ وبعد اذ هديتنا .

والمعربُ منها ينقسمُ بالنسبةِ إلى التصرفِ والانصرافِ أربعةَ أقسامٍ :

ـ والمرادُ بالتصرّفِ : أنْ لا يُلتَزَمَ فيه النصبُ على الظرفيةِ، فتدخلُ عليه العواملُ ويقعُ مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ـ

أحدُها : أنْ يكونَ غيرَ متصرفٍ ولا منصرفٍ وهو : (سحرُ)، إذا أُرِيدَ من يومٍ معيّنٍ ، كقولك : (خرجتُ يومَ الجمعةِ سحرَ) ، و(خرجتُ سَحَرَ) ، يعني: سحرَ يَوْمِك ، وسَحَرَ يومِ الجمعةِ ، فهذا لا يستعملُ إلّا ظرفاً ، فلا تقول:(أعجبني سحرٌ) ولا(عَجِبْتُ من سَحَرٍ) وأنت تريدُ معيّناً ، فهو غيرُ متصرّفٍ لالتزامِهم فيه النصبَ بالمفعوليّةِ ، وغيرُ منصرفٍ للعدلِ والتعريفِ ـ كما تقدّمَ في بابِهِ ـ

وذهبَ صدرُ الأفاضلِ من المتأخرين إلى أنّ (سحرَ) مبنيٌّ على الفتحِ ؛ لتضمّنِه معنى حرفِ التعريفِ [١]. وضعّفَهُ ابنُ مالكٍ بثلاثةِ أوجهٍ :

أحدُها : أنّ ما قلناه أَوْلى ؛ لأنَّه خروجٌ عن الأصلِ من وجهٍ دونَ وجهٍ فإنّ غيرَ المنصرفِ معربٌ ، وما ادّعاهُ من البناءِ خروجٌ عن الأصلِ من كلّ وجهٍ .

وثانيها : أنه لو كان مبنياً ، لكان غيرَ الفتحِ أولى به ؛ لأنه في موضعِ نصبٍ فيجبُ اجتنابُ الفتحةِ ؛ لئلّا يُتَوَهَّمَ إعرابُه ، كما اجتُنِبَ في (قبل) و (بعد) و (المنادى المبني).

وثالثُها : لو كان مبنياً ، لكان / ثابتَ الإعرابِ كما في (غير) لتساويهما في ضعفِ سببِ البناءِ ، لكونهِ عارضاً ، فكانَ يكونُ منوناً في بعضِ المواضعِ ، وأمّا إذا أردتَ بسحرٍ سحراً من الأسحارِ فهو نكرةٌ منصرفٌ تقول : (أعجبني سحرٌ) . قال اللّهُ تعالى : " نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ ".[٢] (٨٥/٢)

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٩١/١ .
(٢) القمر ، آية : ٣٤ .

وثانيها: أنّ يكونَ منصرفاً (بالنون) (١) غيرُ متصرِّفٍ - بالتاءِ - ؛ لالتزامهم فيه النصبَ على الظرفيّةِ ،[وزوال] (٢) ما يمنعُ الصرفَ ، وهو : (صباحاً)،و(مساءً) و(عشاءً) ، و(عشيّةً)،و(ضحوةً) ، و(ضحىً) ، و(ليلاً) ، و(نهاراً) ، و(سُحيراً)،و(بُكيراً) إذا أُريدَ بها أوقاتٌ معينةٌ ، و(بُعَيدَاتَ بَيْنٍ) (٣)،و(ذاتَ مرةٍ) ، و(ذاتَ صباحٍ) ، و(ذاتَ مساءٍ) ، و(ذاتَ ليلةٍ) ، و(ذا صبوحٍ)،و(ذا غبوقٍ)،و(ذاتَ العُوَيْمِ) (٤)، و(ذاتَ الزُّمَين) . تقول : خرجتُ يومَ الجمعةِ بُكيّراً ، وأقمتُ سُحَيراً ، وقعدتُ عشيّةً ، وأقمتُ عتمةً ، وسرتُ ضحوةً ، وأتيتُ ضحىً ، وسرتُ عشاءً ، وقعدتُ مساءً ، وزرتُك صباحاً ، وأقمتُ ليلاً ، وخرجتُ نهاراً ، وأتيتك بُعَيداتِ بَيْنٍ . أي: أوقاتاً متفرقةً . وقعدتُ ذاتَ مرةٍ ، وذا صباحٍ ، وذا مساءٍ. أيْ : مرةً وصباحاً ومساءً . فجميعُ ذلك لا يتصرفُ ، ولا يستعملُ إلّا ظرفاً،وينصرفُ ؛ لأنّ غيرَ المضافِ منها كـ: (عشيةٍ) ليس فيه إلّا العدلُ عن الألفِ واللامِ، والمعدولُ عنهما قد يكونُ معرفةً ، وقد يكونُ نكرةً.فحيثُ جُعلَ عَلَمَاً كـ(سحَرَ) كان معرفةً ، وحيث لم يجعلْ علماً كهذه فهو نكرةٌ . والذي أَوْجَبَ / اعتقادَ العَلَميَّةِ في (سحَرَ)، مَنْعُ (٨٦/٢) الصَّرفِ،ولا علّةَ فيه سِوَى العدلِ فَوَجَبَ تقديرُ العَلَميَّةِ فيه ؛ لأنّه ما أمكنَ تقديرُ غيرها ، ولا ضرورةَ هنا إلى ذلك ، فإن هذه وردت منصرفةً.

ونَقَلَ أبو البقاءِ في (عشيّةٍ) و(عَتَمَةٍ) أنّ منهم من يمنعُها الصرفَ كسحرٍ (٥) وهو ضعيفٌ ، ونقلَهُ غيرُه في (ضحوةٍ) أيضاً (٦)، وفي لغةِ خثعمَ قدتُسْتَعْمَلُ (ذا) و(ذات) غيرَ ظرفين ، فيكونان متصرفين (٧)- بالتاءِ - . تقول : أعجبني ذاتُ مرةٍ وذاتُ ليلةٍ ، وأعجبني ذو إِصْبَاحٍ ، وذو إِمْسَاءٍ .

---

(١) في الأصل الكلمة (لنـــــون) ولعلها كما أثبتها.
(٢) في الأصل (وابقاء).
(٣) مثل ورد في مجمع الأمثال للميداني (لقيته بعيدات بين)٢/١٩٦.
(٤) مثل وردت في كتاب الأمثال لابن سلام:٣٧٨، ومجمع الأمثال للميداني:٢/١٨٢.
(٥) انظر: الهمع :١/١٩٦.
(٦) شرح الكافية للرضي : ١/١٨٨، شرح الأشموني :٢/١٣٢.
(٧) في الأصل : غير متصرفين .

ومنه قولُ الشاعرِ :(١)

عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صباحٍ ... لأمرٍ مّا يُسوّدُ مَنْ يَسُودُ (٢)

فاستعملَ (ذا صباح) موضعَ الخفض .

وثالثُها: أنْ يكونَ متصرِّفاً - بالتاءِ - غيرَ منصرفٍ - بالنونِ - ، وهو: (غُدْوَة) و (بُكْرَة) إذا أردتَ بهما معيَّنين ، ك : (خرجتُ يومَ الجمعةِ غدوةَ)،و(قعدتُ يومَ السبتِ بكرةَ) ، و(خرجتُ غدوةَ وبكرةَ) إذا أردتهما من يومك ، فيمنعان الصرفَ للتعريفِ والتأنيثِ ، وهما متصرِّفتانِ تُستعملان غيرَ ظرفينِ في موضع الرفعِ والنصبِ والجرِ . تقول : (هذه غدوةُ وبكرةُ) ، و(خرجت غدوةَ وبكرةَ)و(خرجت مذ غدوةَ وبكرةَ).

رابعُها: أنْ يكونَ منصرفاً متصرِّفاً ، وهو ماعدا ما ذُكرَ في الأقسامِ الثلاثةِ ك : (حينٍ)،و(وقتٍ) ، و(سحرٍ) ، إذا أردْتَهُ من يومٍ غيرِ معينٍ، و(اليوم)و(الليلةِ) و(الشهر)./ ومن ظروفِ الزمانِ : (بين) ، تقول : جئتُكَ بينَ الظهرِ والعصرِ، (٨٧/٢) فيستعملُ ظرفَ زمانٍ كما يُستعملُ ظرفَ مكانٍ . وقد يُزادُ عليها الألفُ فيدخلُ على الجملِ ، تقول : سارَ زيدٌ بَيْنَا جاءَ عمرٌو(٣)، فيجوزُ أنْ تكونَ الألفُ زائدةً ، وتكونَ مضافةً إلى الجملةِ كما تُضافُ ظروفُ الزمانِ إلى الجملِ ، فتكونُ الجملُ في موضعِ جرٍّ بالإضافةِ .

---

(١) نسب إلى رجل من خثعم ، كما في الكتاب ولعله: أُنس بن مدركة الخثعمي ، كما في شرح المفصل .

(٢) ورد البيت في الكتاب : ٢٢٧/١، شرح أُبيات سيبويه :٣٨٨/١، الخصائص : ٣٢/٣، الصحاح: (صبح) ، التبصرة والتذكرة:٣٠٨/١، شرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٣ ، شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ٤٥٦/٢ ، المقرب :١٥٠/١، شرح الكافية الشافيه : ٦٨١/٢، شرح الكافية للرضي : ١٨٧/١، الهمع : ١٩٧/١، الدرر اللوامع :٣١٢/١، المعنى : أنه عزم على الإقامة إلى الصباح ، ولا يسود الرجل على قومه لأمر ما .
وفيه رواية لا تمس وجه الاستشهاد .

(٣) في الأصل اضطراب على النحو التالي :" سار زيد قايم جاء عمرو" ولعلّ الصواب ما أُثبته ، وهو (بينا) يدل من (قائم).

وقال ابنُ جنّي : ليست مضافةً إلى الجملةِ ، إنّما هي مضافةٌ إلى المفردِ فيها (١)، ويجوزُ أنْ تكونَ الألفُ كافّةً لـ (بين) عن الإضافةِ ، فلا موضعَ للجملة من الإعرابِ .

وذهبَ بعضهم إلى أنّ الألفَ فيها للتأنيثِ ، فوزنُها (فَعلى) (٢)، وضُعّف بأنّ الظروفَ كلّها مذكّرةٌ إلا ما شذّ منها ، وهو (وراء) (٣).

وفي جوازِ دخولِها على المفردِ خلافٌ ، منهم من منعه (٤)، وقال ابنُ خروفٍ : ذلك من خواصّ الجملِ .

ومنهم مَنْ أجازَهُ قياساً على الجملِ ، فَيَجُرّ المفردَ بعدَها بالإضافةِ، وتكونُ الألفُ زائدةً للإشباعِ .

وقد يدخلُ على بَيْنَ (ما) فتقول : (بَيْنَمَا زَيْدٌ قائمٌ قامَ عمرٌو) ،و(بَيْنَمَا قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو) فلا يليهما إلّا الجملةُ،و(ما) كافّةٌ لها عن الإضافةِ ، فلا موضعَ للجملةِ من الإعرابِ ، والعاملُ في (بَيْنَا) و(بَيْنَمَا) جوابُهما،لا الفعلُ الذى تدخلُ عليه ؛ لأنّها مضافةٌ إليه في المعنى .

وقول المصنّفِ : (وشَرْطُ نَصْبِه تقديرُ "في") كان ينبغي أنْ يقولَ : إرادةَ معنى [في] (٥) (وظروفُ الزمانِ كلّها تقبلُ ذلك) محمولةٌ (٦) على المعرفةِ- وإلا فـ:(مُذْ) و(مُنْذُ) الاسميّانِ لا يقبلانه،وكذا (إذْ) / و(إذا). (٨٨/٢)

---

(١) الهمع : ٢١١/١.
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق .
(٤) المساعد : ٥٠٥/١.
(٥) زيادة يقتضيها السياق .
(٦) في الأصل (محمول) ولعل الصواب ما أثبته .

[ظرفُ المكان وأقسامُه]

قال : " وظرفُ المكانِ إنْ كانَ مبهماً قَبِلَ ، وإلّا لَمْ يَقْبَلْ ، وفُسِّرَ المبهمُ بالجهاتِ السِّتِّ ، وحُمِلَ عليه (عِنْد) و(لَدَىٰ) وشبههما؛ لإبهامهما ، ولفظ (مكان) لكثرته وما بَعْدَ (دَخَلْتُ) مثل : دَخَلْتُ الدّارَ ، في الأصحِّ ".

ظرفُ المكانِ هو اسمُ المكانِ كالمسجدِ والبيتِ ، وأمامَ زيدٍ ، وخلفَ عمرٍو ، وفرسخٍ . ويقومُ مقامَه اسمُ عَدَدِهِ ، ك : (سِرْتُ عِشرين مِيلاً) ف : (عشرين) ظرف جاز لأنه عددُ الميلِ ، وهو مكانٌ وما أُضيفَ إليه إذا كان المضافُ هو المضافُ إليه في المعنى ، أو بعضُه ، ك : (سِرْتُ جميعَ الميلِ) و(سِرْتُ بعضَ الميلِ) ، وصفتُه القائمةُ مقامَهُ . وهو ك : (جلستُ قريباً) ، أيْ [1] : مكاناً قريباً منكَ فَحُذِفَ الموصوفُ وأُقيمَتْ الصفةُ [مقامَه] [2] ، واسمُ الإشارةِ الموصوفُ به ، ك: (سِرْتُ هذا الوادي) ، و(جلستُ بهذا المكانِ) ، وما فُسِّرَ به ، نحو : (كَمْ بَريدٍ [3] قَطَعْتَ) وينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ : مبهمٌ ، ك : (أمامَ زيدٍ) ، ومختصٌ ك : (دارٍ) ، ومقدّرٌ ، ك : (فَرْسَخٍ) والمنتصبُ على المفعولِ فيه المبهمُ دونَ المختصِّ ، بخلافِ ظروفِ الزمانِ فإنَّها تَنْصَبُ على الظرفيةِ ، مختصّةً كانت أو مبهمةً ؛ لأنّ الفعلَ دلالةٌ على الزمانِ المعيّنِ ، وهو الماضي والمضارعُ ، فيتعدى إلى [الزمانِ] [4] المعيّن و ليس في الفعلِ دلالةٌ على المكانِ المعيّنِ فلا يتعدى إليه [5] ، وإنّما يدلُّ على المبهمِ فيتعدى إليه . ولو تعدّى الفعلُ إلى المكانِ المعيّنِ ؛ لالتبسَ ذلك بالمفعولِ به ، فإنّك إذا قلت : اشتريتُ الدارَ ، وبعتُ الدارَ ، ونحوَه ، لم يُدْرَ هل (الدارُ) ظرفٌ للفعلِ أو مفعولٌ به؟ ، ولا يلتبسُ ذلك في ظرفِ الزمانِ ، كقولك:

---

(١) في الأصل وردت كلمه (مكاني) ولعلّ الصواب (أي).

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) البريد : هو أربعة فراسخ.

والفرسخ : ثلاثة أميال ، (حاشية الصبان: ٢/١٢٩).

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) ورد الأصل هكذا :" ولا الفعل المعينة فلم لا يتعدى إليها".

اشتريتُ يومَ الجمعةِ / فإنّه لا يُفْهَمُ منه إلّا الظرفيّةُ ، ولا يصلُ الفعلُ إلى ظرفِ (٨٩/٢)
المكانِ المختصّ إلّا بواسطةِ [حرفِ] (١) الجرّ ، كقولك : جلستُ في الدارِ، وما
وَرَدَ بخلافِ ذلك فشاذٌ، [ومنه] (٢) مسموعٌ كقولهم: (هو منّي مَعْقِدَ الإِزارِ، مقعدَ
القَابِلَةِ) (٣) وكذا قولُه: (٤)

كَمَا عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ. (٥)

أي : [في] (٦) الطريقِ . و(العَسَلُ) (٧) : المشيُ. و(مناطَ الثُّرَيَّا) (٨)، ويضرب
مثلاً في العلوّ. (٩) (مَزْجَرَ الكَلْبِ) (١٠).

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) ورد في الكتاب : ٤١٤/١ ، شرح الكافيه الشافيه :٧٧/٢ ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ :٦٢ ، المساعد :٥٢٤/١ ، الهمع : ٢٠٠/١، حاشية الصبان:١٣٠/٢.

(٤) هو ساعد بن جوّيه .

(٥) عجز بيت ، وهو بتمامه :

لَدْنٌ بهزّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

ورد في الكتاب : ٣٥/١-٣٦، الخصائص :٣١٩/٣، التبصرة والتذكرة/٧٩٥/٢، المقتصد في شرح الإيضاح:٦٤٣/١، الإيضاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، للفارقي:ص ٢٤٣ حققه : سعيد الأفغاني ، الطبعة الثالثة الأمالي الشجرية:٤٢/١، شرح الكافية الشافية : ٦٣٥/٢، شرح الكافيه ، للرضي :١٨٦/١، مغني اللبيب :١١/١، شفاء العليل :٤٣٤/١، شرح التصريح:٣١٢/١، شرح الأشموني :٩١/٢، الخزانة :٥٤٤/٢ ، حاشية الخضري :١٨٠/١.

الشاهد: قوله: (عسل الطريق)حيث تعدى الفعل إلى ظرف المكان المختص بدون حرف الجر، والتقدير: في الطريق .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) في الأصل:(العسب) ولعل الصواب ما أُثبته.

(٨) ورد في الكتاب : ٤١٣/١، شرح الكافية الشافية :٦٧٧/٢، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ :٦٢ ، المساعد:٥٢٣/١، الهمع : ٢٠٠/١ ، حاشية الصبان:١٣٠/٢.

(٩) في الأصل : اضطراب هكذا : " ومزجز الكلب وأما من يضرب مثلا في العلو " ولعل الصواب ما أثبته.

(١٠)ورد في المصادر التي ورد فيها المثل السابق .

وأمّا المقدّر فاختلفوا فيه ، فذهبَ الأكثرونَ (١) إلى أنّه ينتصبُ على الظرفيّةِ إلحاقاً له بالمبهمِ لقربِه منه ، فإنّه وإنْ كان مُعيَّنَ القدرِ فهو مُبهَمُ المحلّ ، وذهبَ آخرون إلى منعِه ، وهو الذي أوردَه المصنّفُ . وقالوا : إذا قلتَ : سِرْتُ فَرسَخاً ، وبَرِيْداً ، وثلاثةَ(٢) فراسخَ ونحوَه ، فهو منتصبٌ بالمفعول به ، لا بالظروف ، (٣) وضُمِّنَ (سِرْتُ) معنى (قَطَعْتُ) ، كأنّك قلتَ : قَطَعْتُ فرسخاً وبَريداً و ثلاثةَ(٤) فراسخَ .

وشرط فى انتصاب اسم المكان على الظرفيّةِ أنْ يصلحَ أنْ يكونَ فى جوابِ مَنْ سأَلَ بـ:(كَمْ) ، و(أَيْنَ) ، كـ : (سِرْتُ عشرين ميلاً) ، و(جلستُ أمامَك).والمقدّر من ظروفِ المكانِ واضحٌ ، كـ : (سِرْتُ ميلاً) و(عشرةَ أميالٍ).

والمختصُّ منها مَالَهُ أقطارٌ تحصرُه ، كالدارِ ،والمسجدِ . وأمّا المبهمُ فاختلفوا فى تفسيره :

فقال بعضهم : المبهمُ ماليس له أقطارٌ تحصرُه ، ولا جهاتٌ تُحيطُ به ، كـ : (خلفَ وأمامَ، وقدامَ) (٥) وضعّفَه المصنفُ بأنّك تقول : جلستُ فى الدارِ بين يَدَيْ زيدٍ ، فهو ظرفٌ مُبهَمٌ مع كونِه له أقطارٌ تحصرُه . (٦)

وقال الأكثرون : المبهمُ هو الجهاتُ / الستّ ، وهو : أمامُ ، ووراءُ ،وفوقُ ، (٢/٩٠) وتحتُ ، ويمينُ ، وشمالُ ، و[ما] (٧) في معناها كـ : خلفٍ وقُدّامٍ ، وذاتِ اليمين، وذاتِ الشمالِ ، وشرقيِ الدارِ ، وغربيِ المسجدِ . ودونَ دارِ زيدٍ ، وما جاءَ منصوباً على الظرفيةِ غيرَ ذلك ، مسموعٌ غيرُ مقيسٍ ، كعند ، ولدى ، وتجاه ، وحذاء ، وبين ومكان ، ووسْط ـ بإسكان السين ـ وأما المفتوحُ السين فليس ظرفاً ، فيُخبَرُ به و عنه ، تقول : وَسَطُ الدارِ واسعٌ .

(١) انظر : الهمع : ١٩٩/١
(٢) في الأصل (ثلاث) والصواب ما أثبته .
(٣) الأمالي الشجرية : ١٢٦/٤ .
(٤) في الأصل (ثلاث) والصواب ما أثبته
(٥) انظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ٣٢٧/١ .
(٦) الأمالي الشجرية : ٧٢/٣ .
(٧) زيادة يقتضيها السياق .

قالَ الجوهريّ(١) : كلُّ موضعٍ يَصلُحُ فيه (بَيْنَ) فهو (وَسْطٌ)-بالإسكان- وإنْ لـم يصلُح فيه (بَيْن) ، فهو (وَسَطٌ)-بالفتح-(٢). أمّا ما عدا مكانَ فلشبهه بالمبهم من حيثُ توقُّف تعقّلِه على ما يضاف إليه، كأمام وتحت .

وأمّا (مكانٌ) فهو وإنْ كان من الظروفِ المختصّةِ ، إلّا أنه انتصبَ على الظرفيّةِ لكثرتِه في كلامِهم ، وهم يغتفرونَ فيما كَثُرَ في ألسنتِهم ما لا يغتفرونَه في غيره ، وأصلُه : جلستُ في مكانِك ، حذفوا (في) لكثرةِ الاستعمالِ فصارَ : جلستُ مكانَك .

قال المصنّفُ : قال قومٌ : الأمكنةُ الواقعةُ ظرفاً غيرَ(٣) الجهاتِ الستِّ كثيرةٌ ، فينبغي أن تُضْبَطَ بضابطٍ عن ذلك ، فقالوا : المبهمُ كلُّ مكانٍ له اسمُه باسمٍ(٤) لا يدخلُ في مُسمّاه ، والمعنى خلافُه . فيدخلُ في ذلك الجهاتُ الستُّ ، وما جاءَ مستثنىً عند الأولين . وبقيتْ أسماءُ أمكنةٍ ليستْ من الجهاتِ الستّ ولا مِمّا ثَبَتَ استثناؤه فتعيَّنَ فيها الخلافُ من جهةِ [أنّها](٥) ليستْ من الجهاتِ الستِّ ، ولا مِنْ المستثنى عند الأولين ، فيجبُ مَنْعُ وقوعِها ظروفاً ، ومن جهةِ أنّها لها اسمُها من جهةِ أمرٍ غيرِ داخلٍ في مسمّاها / يصحُّ وقوعُها ظروفاً(٦) . (٩١/٢)

وقال ابنُ مالكٍ : المبهمُ من ظروفِ المكانِ ، كلُّ ما لا يُتَصَوَّرُ معناه إلّا بإضافتِه إلى غيرِه لفظاً أو نيّةً ، فيعمُّ جَمْعَها(٧) ، ويدخل فيه (عند) ونحوُها بطريقِ الأصالةِ ؛ لشدّةِ إبهامِها ، فلا وجهَ لكونِها محمولةً على غيرِها .

---

(١) هو إسماعيل بن حماد أبو النصر الجوهري ، مصنّف كتاب الصحاح في اللغة ، كان أصله من فاراب أحد بلاد الترك وكان يضرب به المثل في حفظ اللغة وحسن الكتابة توفي سنة ٣٩٣ هـ انظر (أبجد العلوم : ٢٠٧/٤)

(٢) الصحاح : مادة (و س ط) .

(٣) في الأصل : عن

(٤) في شرح الكافية ،لابن الحاجب : ٣٨/١ : " بأمر .

(٥) زيادة يقتضيها السياق

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب : ٣٨/١ .
وفي الأصل : تكرار عبارة " من جهة أنها لها اسمها من جهة أمر غير داخل في مسماها يصح وقوعها ظروفا .

(٧) شرح الكافية الشافية : ٦٧٦/٢ .

واستثنى الجمهورُ مِنْ الظروفِ المبهمةِ: (خارجَ الدارِ) ، فإنّ العربَ لا تعلُ الفعلَ إليه إلّا بواسطةِ (في) ، تقول : (جلستُ في خارجِ الدارِ)، ولا تقولُ : (جلستُ خارجَها) حَمْلاً له على نقيضه وهو : (داخلُ الدارِ) .(١)

وأجازَ ثعلبُ(٢) نصبَه على الظرفِ ، فإنّه مختصٌ، تقول : (جلستُ في داخلِ الدارِ) ، و(في جوفِ الدارِ) . وأجازَ [أنْ] تقولَ : (جلستُ خارجَ الدارِ)، واستدلَّ بقولِه تعالى : " عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ " (٣)على قراءةِ النّصبِ (٤)، فـ : (عالي) بمنزلةِ (خارج) ، وقد انتصبَ على الظرفِ .

وأُجيبَ(٥) عنه بأنّه منصوبٌ على الحالِ .

وزعمَ جماعةٌ من النحاةِ أنّ (الصراطَ) و(الطريقَ) ونحوَهما من الظروفِ المبهمةِ تنتصبُ على الظروفِ(٦) ، وجعلوا منه قولَه تعالى :"لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ"(٧) .

وقولهم:

كَمَا عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ (٨)

واعلمْ أنّ " عِنْدَ" قد تكونُ ظرفَ زمانٍ أيضاً ، كقولك : جئتُكَ عِنْدَ الليلِ ، وهي لازمةٌ [النصبِ على](٩) الظرفيةِ أو الجرِّ بمن ، ولا يدخل عليها من حروفِ الجرِّ غيرُها ؛ لأنّ القياسَ أن لا يدخلَ عليها شيءٌ من حروفِ الجرِّ ؛ لشدّةِ إبهامِها، وإنّما دخلَ عليها (مِنْ)؛ لأنها أصلُ حروفِ الجرِّ؛ لكثرةِ / معانيها، ووقوعِها زائدةً (٩٢/٢)
وغيرَ زائدةٍ .

---

(١) شرح الكافيه ، للرضي : ١٨٤/١ ، حاشية الصبان : ١٢٩/٢ .
(٢) هو أحمد بن يحي بن يسار الشيباني ، أبو العباس ثعلب ، كان إمامَ الكوفيين في النحو واللغةِ ، وُلِدَ سنة مائتين عني بالنحو وحفظ الكتب الغراء ، من مصنفاته : اختلاف النحويين ، معاني القرآن الفصيح ، توفي سنة ٢٩١ .
انظر (بغية الوعاة : ٣٩٧/١)
(٣) الانسان : آية ٢١
(٤) قرأها بسكون الياء نافع وحمزه وأبو جعفر ، والباقون بفتح الياء وضم الهاء (انظر : اتحاف فضلاء البشر : ص ٤٢٩) و (الكشف عن وجوه القراءات وعللها : ٣٥٤/٢) (النشر : ٣٩٦/٢).
(٥) في الأصل : وأجبت والصواب ما اثبته لانه مسبوق من الزجاج المتوفي سنه ٣١١ هـ . انظر : (معاني القران ، للزجاج : ٥ / ٢٦٢)
(٦) البحر المحيط : ٢٧٥/٤ .
(٧) الأعراف : آية ١٦
(٨) سبق تخريجه ص ١٥٧
(٩) زياده يقتضيها السياق .

قال المبرّد : لأنّ معاني الحروف لاتصحّ فيها (١) ف : (رُبَّ) للتعليل ولا معنى له ،و(إلى) لإنهاء الغاية ،وما بعدها يصحّ جعله غايةً دونها كقولك : جئت إليك ،فلاحاجةَ إلى (عند) (٢) ،وكذلك بقيّتُها ،وأمّا (مِنْ) فهي لابتداء الغاية ،و(عند) [لا] (٣) يصحّ فيها ذلك ،إذ لا تقولُ : خرجتُ مِنْكَ تريدُ: من عندك ،وأمّا استعمالُ بعض العرب لها غيرَ ظرفٍ ،ولا مجرورةً بمن في قوله : وَلَكَ عِنْدٌ (٤) فإخراجٌ لها عن معناها ، وجعلها بمعنى مكانٍ مختصٍّ وإلا فلابدَّ لكل أحدٍ من مكان .

ومن الظروف (مع) وفيها لغتان : أشهرُهما فتحُ العين ،وثانيهما إسكانهما . قال الشاعر :(٥)

فَريشي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعْكُمْ (٦)

وهي ملازمةٌ للظرفيّةِ ،اسمٌ لموضع الفعل .

وقال المبرّد : إذا سَكَنَتْ عينُها فهي حرفٌ ؛ لأنّ الأسماءَ لايسكنُ حرفُ الإعراب منها ،وهو ضعيفٌ ،تقول : جلستُ مَعَ الرجلِ ، ومنهمْ من يكسرها لالتقاء الساكنين ،فيقول : معِ الرجلِ . وقد تَردُ مردودةَ اللّامِ فتكونُ بمعنى جميع كقوله : سمعتُكما معًا ،وجاءَ زيدٌ وعمرٌو معًا ،فيكونُ في موضع الحالِ. قاله النحاسُ . (٧)

---

(١) المقتضب . ٤/ ٣٤٠
(٢) في الأصل (غير) ولعل الصواب ما أثبته لأنه كان يتحدث عن كلمة (عند)
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) هذا التعبير مسموع عن العرب كما يقول القمولي ،ويؤيده ما جاء في اللسان حينما قال في مادة (عند) " ولايكاد يجيء في الكلام إلّا منصوبا لأنه لا يكون إلا صفة معمولا فيها ، أو مضمرا فيها فعل إلا في قولهم : (ولك عند) .
(٥) نسب إلى جرير ،وهو في ديوانه . ص ٤١ .
(٦) صدر بيت ، وهو بتمامه :
فريش منكم وهَوَايَ مَعْكُمْ : وإنْ كانتْ زيارتُكم لِمَامًا ،
ورد في معجم مقاييس اللغه ٢/ ٤٦٧ ، كتاب الاشارة الى تحسين العبارة لعلى بن فضال المجاشعي : ص ٧٧ ، تحقيق د . حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم للنشر ، الامالي الشجرية : ١/ ٢٥٤ ،شرح المفصل ،لابن يعيش : ٢/ ١٢٨ شرح الكافية الشافية : ٢/ ٩٥١ لباب الاعراب : ٢٨٨ ، شرح ابن عقيل على الالفية : ٣/ ٧٠ شرح التصريح : ٤٨/٢ حاشية الصبان:٢٦٥/٢ (ريش) اللباس الفاخر الحسن .
(لماما) متقطعه .
وروايته في الديوان ومعجم مقاييس اللغة : (وهواي فيكم) وعلى هذا الراوية لا شاهد لنا .
الشاهد : قوله : (معكم) حيث وردت بإسكان عين (مع)
(٧) هو أبوجعفر أحمد بن اسماعيل النحاس النحوي ،كان من الفضلاء ،وله تصانيف مفيدة ،وله كتاب في النحو اسمه : التفاحة ، وله كتاب الكافي في النحو ،أخذ عن الأخفش والزجاج وغيرهما . توفي سنة ٣٣٨ انظر (أبجد العلوم : ٣/ ٥٥) .

قال ابنُ النَّحاسِ، قال ابنُ مالكٍ: وقد تُجَرُّ بِمِنْ، فتقول: ذَهَبَ مِنْ مَعِهِ.(١)

[اختلافُ النحاةِ في ظرفِ المكانِ المختصِّ الواقعِ بعد (دخلتُ)].

واختلفَ النحاةُ في ظرفِ المكانِ المختصِّ الواقعِ بعد (دخلت)، كقولك: دخلتُ الدارَ.

فذهبَ الأخفشُ (٢) والجرميُّ(٣) إلى أنه مفعولٌ به، و(دخلتُ) تتعدى إلى مفعولٍ بنفسِها / ك: (بَنَيْتُ الدارَ). (٩٣/٢)

وذهب آخرون إلى أنه مفعولٌ به لـ: (دخلتُ) بإسقاطِ حرفِ الجرِّ،(٤) وأصلُه: دخلتُ إلى البيتِ، أو في البيتِ، و(دخلتُ) تتعدى تارةً بـ: (إلى) وأخرى بـ: (في)، فإذا لم يُذْكَرْ كان مقدَّراً. ونسبَهُ أبو البقاءِ إلى سيبويهِ(٥) والجمهورِ. واختاره ابنُ مالكٍ.(٦)

وذهب بعضُهم إلى أنَّه مفعولٌ فيه (٧)، وهو الذي اختاره المصنِّفُ (٨).

وضُعِّفَ مذهبُ الأخفشِ، بأنَّ (دَخَلْتُ) نظيرةُ (عَبَرْتُ)، ونقيضةُ (خرجتُ)، وهما غيرُ متعدِّيين، والشيءُ يجري مَجْرَى نظيرِه، أو نقيضِه. فوجبَ أنْ يكونَ غيرَ متعدٍّ، لأنَّ (٩) مَصْدَرَهُ: (دُخُولٌ). وفُعُولٌ غالباً مَصْدرُ غيرِ التعدِّي، ك: القُعُودِ.

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٩٥١/٢.

(٢) انظر: الهمع: ٢٠٠/١.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضى: ١٨٦/١.

(٤) انظر: شرح الأشمونى: ١٢٦/٢، الهمع: ٢٠٠/١.

(٥) الكتاب: ١٥٩/١.

(٦) شرح الكافية الشافية: ٦٨٣/٢-٦٨٤.

(٧) انظر: الهمع: ٢٠٠/١.

(٨) انظر: شرح الوافية نظم الكافية: ٢١٥.

(٩) في الأصل (بأن) ولعلّ الصواب ما أثبته

والجلوس ، وهو فى المتعدي قليل ، كاللزوم . والحمل على الأكثر أولى، وبأن طلب (دخلت) لاسم المكان بعده طلب الظرف ، فإنه يطلبه على أنه محل للفعل والفاعل ، وبأنه لو كان متعدياً بنفسه لعدي فى (الأمر) بنفسه وهم لا يقولون: دخلت الأمر ، بل دخلت فى الأمر ، وإنما لم يقولوا : دخلت الأمر ، على مذهب سيبويه ، كما قالوا : دخلت البيت ؛ لأن دخلت فى الأمر مجاز . فإن الدخول إنما يكون فى الأجسام ، وحذف حرف الجر تجوز ، فكرهوا التجوز بعد التجوز(١)، فعلى القول بأنه ظرف ، يكون مستثنى من الظروف المختصة ، وقد جاء من كلامهم : ذهبت الشام .(٢)

واختلف النحاة فى أنه مفعول به ، وصل الفعل إليه بنفسه أو بإسقاط حرف / الجر ، وهو مفعول فيه ، كاختلافهم فى : دخلت البيت . فإن جعلناه (٩٤/٢)
ظرفاً ، فهو أيضاً مستثنى من الظروف المختصة.

وقال بعضهم : ليس مستثنى منها ، وهو من الظروف المبهمة ؛ لأن (الشام) فى معنى شأمة . فكأنك قلت: ذهبت شأمة ،و(شأمة) من الظروف المبهمة بمعنى : شمال . وكذلك تسمى اليد اليسرى : والشومى.(٣)

وأجاز : "ذهبت اليمن" قياساً على ذهبت الشام ؛ لأن (اليمن) بمعنى : يمنة . ولو قلت : ذهبت يمنة ؛ لوصل الفعل إليه بنفسه لإبهامه، وكذلك (اليمن) ، وضعف بأن (يمنة) و(شامة) لو سمي بهما لخرجا من الإبهام إلى التخصيص ، ووصل الفعل إليهما بواسطة (في)، فأحرى أن يكون ذلك فى الشام، واليمن.(٤)

وذهب الفراء إلى أن (ذهب) يصل بنفسه إلى أسماء الأماكن (٥)، كالعراق والكوفة ، وعمان ونحوها : فتقول : ذهبت العراق ونجداً .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور :٣٢٨/١ -٣٢٩.

(٢) ورد فى الكتاب : ٣٥/١، شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور:٣٩٨/١.

(٣) في الأصل : " الشوما "

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ٣٣٠/١ - ٣٣١ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ٣٣١/١ ، الهمع ، ٢٠٠/١ .

والبصريون لا يوصلونه إليها إلا بواسطة : (في). (١)

ونقل ابن خروف عنه أنه يجعل (انطلقت) ك: (ذهبت)، يتعدى بنفسه إلى جميع البلدان والنواحي .

وما ورد من الظروف المختصة ، وقد تعدى الفعل إليه بنفسه كقولهم:

كما عسل الطريق الثعلب (٢)

فهو شاذ بإسقاط حرف الجر ، أي : في الطريق .

وما ورد من المصادر منصوبا على الظروف ، فهو كقولهم: هو مني معقد الإزار، أي :قريبا ، وهو مني منزلة الولد، أي:(داني المزار)، ومقعد القابلة ، أي بين يدي ، ومناط الثريا ، أي مرتفعا.

ومزجر الكلب " أي : بعيد . فهذا كله مسموع / غير مقيس عند سيبويه.(٤) (٩٥/٢)

وأصل مقعد القابلة: مكانا مثل مقعد القابلة، فحذف (مكانا) وأقام صفته مقامه ثم حذفها ، وأقام (مقعد) مقامها ، وكذا باقيها .

وقال الكسائي : هو مقيس (٥)، فتقول : هو مني عدوة فرس ، ويستثنى من الظروف المختصة الظروف المشتقة من لفظ الفعل ، فإنها تنتصب على الظرف كالمبهمة نحو : أعجبني جلوسي مجلسك ، نزولي منزلك ، كما تقول : جلست مجلسا حسنا ، ونزلت منزلا مباركا ، وإنما علم ذلك لمعنى المختص ؛ لأن في لفظه ما يدل عليه .

وظروف المكان تنقسم ثلاثة أقسام بالنسبة إلى التصرف والإنصراف :

---

(١) الهمع : ٢٠٠/١.
(٢) سبق تخريجه ص ١٥٧
(٣) الكتاب : ٤١٢/١ ، الأصول في النحو : ١٩٩/١ ، المساعد : ٥٢٣/١، الهمع : ٢٠٠/١.
(٤) الكتاب : ٤١٢/١ - ٤١٣.
(٥) الهمع : ٢٠٠/١.

منها ما هو منصرفٌ ـ بالتاء ـ غيرُ منصرفٍ ـ بالنون ـ وهو كلُّ ما كان على وزنِ الفعلِ كـ : (أعلى) و(أسفلْ) فيُستعملُ غيرَ ظرفٍ ، مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، وليس منصرفاً لوزنِ الفعلِ والصفةِ .

وقسمٌ منصرفٌ ـ بالنونِ ـ غيرُ متصرِّفٍ بالتاء ـ وهو (وسْطُ) بإسكانِ السين. فلا يستعملُ إلا ظرفاً ، وهي منصرفةٌ يدخلُها التنوينُ .

وقسمٌ منصرفٌ متصرِّفٌ ، وهو ما عدا ذلك وليس في ظروفِ المكانِ شيءٌ غيرُ منصرفٍ ولا متصرِّفٍ كسحرَ من ظروفِ الزمانِ .

ومن الظروفِ غيرِ المتصرِّفةِ ـ بالتاء ـ كفوق ، وتحت ، وعند ، وسِوَى، وسُوَى[1] وسَوَاء،ومَكَانك ، ولدن ، ومَعَ ، وحَوْل ، ودُونَك .

وأجاز بعضُهم تصرُّفَ (فوقٍ) و(تحتٍ) فترفعُهما / في قولك : (رأسُك فوقُك ورجْلاكَ تحتُك)[2] ـ وقد تقدَّمَ . (٩٦/٢)

ونحو هذه كلِّها (ثَمّ) ، و (مع)[3] ، ولا يقدحُ في عدمِ تصرُّفِها ، قولُه[4] تعالى: "مِن لَدُنَّا"[5] واعلمْ أنّ ما يصلُ الفعلُ إليه بنفسِه من ظروفِ الزمانِ والمكانِ لايصلُ إلى ضميرِه إلا بواسطةِ (في) ، فلا تقولُ : يومَ الجُمُعَةِ سِرْتُهُ ، ولا المسجدَ دَخَلْتُهُ ولا أمامكَ جَلَسْتُهُ ، بَلْ سِرْتُ فيهِ ، ودَخَلْتُ فيه وجَلَسْتُ فيه ؛ لأنّ الضميرَ، لا دلالةَ له فيه على الزمانِ والمكانِ ؛ لصلاحِه لهما ولغيرِهما.

ويجوزُ أنْ يُتسعَ في الظروفِ فتنصب على الشبهِ بالمفعولِ به ، لا على المفعولِ فيه ، تقول : ضَرَبْتُ يومَ الجمعةِ ، تنصب (يومَ) على المفعولِ به،وتجعلُه كأنّه الذي حَلَّ به الضربُ ، وإن كان مضروباً فيه.فيَحْتَمِلُ هذا، وأنْ يكونَ مفعولاً فيه ،وهو الظاهرُ.

---

(١) في الأصل هكذا : " والمسرا" ، ولعلّ الصواب ما أثبته ، بناءً على ما جاء في الهمع ، بأن (سوى) تكون بكسر السين وضمها.
انظر: الهمع :٢٠١/١.

(٢) حاشية الصبان :١٣١/٢ .

(٣) في الاصل (إلا مع) ولعل الصواب ما أثبته

(٤) في الأصل (قال) ولعلّ الصواب ما أثبته

(٥) الكهف آية : ٦٥

وتظهر فائدة ذلك في صور منها : أنك إذا جعلته مفعولاً به ، عديته إلى ضميره بنفسه ، فتقول : يومَ الجمعةِ ضربتُه زيداً. قال الشاعر:

ويوماً شهدناه سُليماً وعامراً.(١)

وإنْ جعلتَه مفعولاً فيه، عدّيته إلى ضميره بـ:(في)، فتقول : يومَ الجمعةِ ضربتُ فيه زيداً، وكذلك في الإخبارِ بالذي " إنْ جعلتَه مفعولاً به، قلت : الذي ضربتُه يومَ الجمعةِ . وإنْ جعلتَه مفعولاً فيه قلتَ : الذي ضربتُ فيه يومَ الجمعةِ.

وذلك أنك إذا نصبتَه على الشبهِ بالمفعولِ به، جاز أنْ تُقيمَه مقامَ/ الفاعلِ (٩٧/٢) إذا بَنَيْتَ الفعلَ للمفعولِ ، مع وجودِ المفعولِ به كقولك : سِيرَ بزيدٍ فرسخٌ أو يومانِ (٢) سيراً شديداً ، فتضمّ أيَّ الظرفين شئتَ ؛ [لإقامته] (٣) مقامَ الفاعلِ ، بخلافِ ما إذا كان مفعولاً فيه.

ومنها قال بعضهم : إذا جعله مفعولاً به جازت الإضافةُ إليه (٤)، فتقول : هذا ضاربُ يومِ الجمعةِ زيداً ، قال تعالى " بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهارِ إذْ (٥)، وقالوا:

يا سارِقَ اللَّيْلةِ أهْلَ الدّارِ (٦)

---

(١) سبق تخريجه ص ٣

(٢) في الأصل هكذا:" سير بزيد فرسخا يومين".

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش : ٤٦/٢.

(٥) قال تعالى : " وَقالَ الَّذينَ استُضْعِفُوا لِلَّذينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهارِ إذْ تَأْمُرُونَنا أنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ ونَجْعَلَ لَهُ أنْداداً وأسَرُّوا النَّدامةَ لَمّا رَأَوُا العَذابَ وَجعلنا الأغلالَ في أعْناقِ الَّذينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْزَوْنَ إلّا ماكانُوا يَعْمَلُونَ" سورة سبأ ، آية :٣٣.

(٦) رجز لم ينسبه أو يكمله أحد من النحويين.
ورد في الكتاب : ١٧٥/١ ، معاني القرآن للفراء : ٨٠/٢، الأصول في النحو: ١٩٥/١، الكشاف : ٥٧/١، الأمالي الشجرية : ٢٥٠/٢، شرح ألفية ابن معطي: ٥٤٨/١، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٥/٢، الإيضاح في شرح المفصل : ٢٢٣/١، شرح الكافية الشافية : ٣١٨/٢ ، شرح الكافية للرضي : ١٩٠/١، شرح الكافية لابن جماعة /١٩٩، الهمع : ٢٠٣/١ ،
الشاهد : قوله :(الليلة) خرجت عن الظرفية ، ونصبت محلاً على المفعول به .

وأصله : مكرٌ في الليلِ والنهارِ ، وسارقٌ في الليلةِ ، لكنّها أخرجت عن الظرفيةِ ،ونُصبت على المفعولِ به ، ولا تستقيمُ الإضافةُ مع الظرفيّةِ؛ لأنّ الإضافةَ بمعنى اللامِ، والظرفيّة بمعنى (في) ، وهما متضادان .

وكلامُ المصنِّفِ وغيره في بابِ الإضافةِ مع الظرفيةِ يأبى ذلك ، فإنّه جَعَلَ مِنْ أنواعِ الإضافةِ ، إضافةَ المظروفِ إلى الظروفِ -وهي بتقديرِ(في) .

وإذا اتسعت في الظرفِ مع الفعلِ القاصرِ ، صارَ مُشَبَّهاً بالمتعدّي إلى واحدٍ، وإذا اتّسَعْتَ فيه مع الفعلِ المتعدّي إلى واحدٍ ، صارَ مُشبّهاً بالمتعدّي إلى اثنينِ ، وإذا اتّسَعْتَ فيه مع المتعدّي إلى اثنين صار مشبها بالمتعدّي إلى ثلاثةٍ، كقولك : قُمْتُ اليومَ ، وضربتُ زيداً اليومَ ، وأعطيتُ زيداً درهماً اليومَ.

ومَنَعَ ابنُ عصفورٍ جوازَ الاتّساعِ في المتعدّي إلى اثنين إلى الظروفِ،(1) /وقالَ : إنّه لَمْ يُسْمَعْ . (٩٨/٢)

وفي جوازِ الاتساعِ في المتعدّي إلى ثلاثةٍ إلى الظرفِ فتنصبُه على المفعولِ بهِ خلافٌ مَنَعَهُ الأكثرون (٢)؛ لأنّ المفعولَ به الحقيقيَّ لا يزيدُ على ثلاثةٍ ، فكذلك الملحقُ به ، فلا يُجْعَلُ (اليومُ) مفعولاً به على السّعة في نحوِ قولِك : أعلمتُ زيداً عمراً خارجاً اليومَ.

وذهب آخرون إلى جوازِه ، منهم ابنُ خروفٍ، وقالوا لا يُشترطُ أن يكونَ للفعلِ ما يشبّهُ به بعدَ الاتساعِ (٣)، فتقولُ : اليومَ أعلمْتُه زيداً عمراً أخاك، قالوا: وذلك أنْ تنصبَ المصدرَ على الشَّبَهِ بالمفعولِ به على السّعةِ .

---

(١) المقرب : ١٤٨/١ .
(٢) تسهيل الفوائد : ٩٨ ، الهمع : ٢٠٣/١.
(٣) الهمع : ٢٠٣/١.

وقال الأخفشُ : يجوزُ الاتساعُ في (ما) فَتَنْصِبُ الظرفَ بها على المفعولِ به على السَّعةِ إلحاقاً لها بـ : (لَيْسَ)، كقولك : يومَ الجمعةِ مازيدٌ قائماً، والأصحُّ مَنْعُهُ ؛ لأنَّ الحرفَ لا يعملُ في المفعولِ به ، فكيف يعملُ في المشَّبهِ به .

[إضمارُ العاملِ في المفعولِ فيه]

قال : " وَيُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ وعلى شريطةِ التفسيرِ ":

ظرفا الزمانِ والمكانِ يعملُ فيهما الفعلُ ، وما أَشْبَهَ الفعلَ ، كقولك : زيدٌ قائمٌ يومَ الجمعةِ أَمَامَك . وما فيه معنى الفعلِ ، كـ : (زيدٌ في الدارِ أَمَامَك) العاملُ في (أَمَامَك) ما(في الدارِ) من معنى الفعلِ ، ومن ذلك قولُ بعضِهم :(١)

أَنَا أَبُو المِنْهَالِ بعضَ الأَحْيَانْ (٢)

العاملُ في (بعضَ الأحيانِ) مافي (أبي المِنْهَالِ) من معنى الفعلِ،كأنَّه قال: أنا المشهورُ بعضَ الأحيانِ .

ثم / العاملُ يجوزُ أَنْ يكونَ مظهراً ، وأَنْ يكونَ مضمراً ، كقولِك لِمَنْ قَالَ: (٢/٩٩)
مَتَى سِرْتَ ؟ وأَيْنَ جلَسْتَ ؟ يومَ الجمعةِ وأمامَ زيدٍ . أي : سرتُ يومَ الجمعةِ، وجلستُ أمامَ زيدٍ .

ويجوزُ تقديمُ الظرفِ على عامِلِه مالمْ يمنعْ منه مانعٌ، تقولُ : أمامَك جلستُ ويومَ الجمعةِ سافرتُ ، وسواء كان العاملُ فيه الفعلَ وشِبْهَهُ ،أومعناه ، كقولِك : أَكُلَّ يومٍ لَكَ ثَوْبٌ تلبَسُهُ ؟(٣) لأنه صفةٌ لـ : (ثوب) .

---

(١) لم أعثر على القائل .
(٢) صدر بيت ، وهو بتمامه :
أَنَا أَبُو المِنْهَالِ بعضَ الأحيانِ .. ليس عليَّ حَسَبِي بِضُؤْلانِ .
ورد في الخصائص : ٢٧٠/٣، شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور :٣٣٣/١، مغني اللبيب ٤٣٤/٢، اللسان:(ضأل) الهمع :١٠٧/٢، (ضؤلان) : أي عيب .
والمعنى : أنه يشبه أبا المنهال ، وأنه لا يأتي ما يُعاب به في حسبه .

(٣) ورد في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات :٥٥٥، والحلبيات :١٨٠.

وتقديمُ المعمولِ يؤذنُ بتقديمِ مفسرٍ يفسِّرُهُ يليه؛ لأنّ ما لا يصحّ أنْ يعمل لا يصحُّ أنْ يُفَسِّرَ .

وتُنصَبُ الظروفُ أيضاً على شريطةِ التفسيرِ، على نحوِ ما تقدمَ في المفعولِ به .

فيجبُ نصبُه تارةً ، ويُختارُ تارةً، ويُختارُ رفعُهُ تارةً، ويستوي الأمرانِ أخرى ، كقولِك: يومَ الخميسِ سرتُ فيه ، وأيومَ الخميسِ سرتُ فيه؟ ويومَ الجمعةِ سارَ فيه عبدُاللّهِ ، ويومَ الجمعةِ سارَ فيهِ عمرٌو ، وإنّ يومَ الجمعةِ سِرْتَ فيه ، وهلّا يومَ الجمعةِ سرتَ فيه - كلُّ ذلك على ما تقدَّمَ في بابِ الاشتغالِ -

واعْلَمْ أنّ العاملَ الواحدَ لا يقتضي أكثرَ من ظرفٍ واحدٍ من ظروفِ الزمانِ، وظرفٍ واحدٍ من ظروفِ المكانِ ، ولا يتعدَّى إلى أكثرَ من واحدٍ إلّا بحرفِ عطفٍ ، إمّا على الجمعِ كقولِك : قامَ زيدٌ أمامَ بكرٍ ، وخلفَ عمرٍو ، ويومَ الخميسِ ، ويومَ الجمعةِ/ أو (٢/١٠٠) على البدلِ ، ك : سافرَ زيدٌ يومَ الجمعةِ ، يومَ السبتِ (١)

ومنه قولُك : آتيكَ يومَ الجمعةِ ، أو يومَ السبتِ إبْطاؤُهُ ، و(إبطاؤه): خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ ، تقديرُهُ: ذلك الإتيانُ إبطاؤهُ ، ويجوزُ نصبُه على أنّه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، أيْ : إتياناً إبطاؤُه يومَ السبتِ ، ويجوزُ أن يُرفعَ (يومُ السبت) بالابتداءِ ، وإبطاؤُه خبرُه، تقديرُه : إتيانُ يومِ السبتِ إبطاؤُه . حُذفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَهُ ، إلّا أن يكونَ العاملُ أفعلَ التفضيلِ ، فإنّه يجوزُ أنْ يعملَ في ظرفي زمانٍ ، وظرفي مكانٍ من غيرِ عطفٍ ، كقولِك : زيدٌ اليومَ أفضلُ منه غداً، [وزيدٌ خلفَك أسرعُ منه أمامَك]،(٢) ف :(اليومَ) و(غداً) ظرفانِ متعلقانِ [بأفضل] (٣)، [وخلفك وأمامك ظرفان متعلقان] (٤) (بأسرع) ؛ لأنّ أفعلَ التفضيلِ ينوبُ منابَ عاملين ؛ لأنّ معناه : بزيدُ فضلُه اليومَ على فضلِه غداً، وتزيدُ سرعتُه خلفَك على سرعتِه أمامَك .

(١) في الأصل : (يوم الجمعه أو يوم السبت والصواب حذف كلمة (أو) ليتأتى البدل الذي أراده ، فيستقيم الكلام .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

[المفعـــول لـــهُ]

[تعريفـــه]

قال : " المفعولُ له : ما فُعِلَ لأجله فعلٌ مذكورٌ " مثل : (ضَرَبْتُهُ تأديباً)، و(قَعَدْتُ جُبْناً) ، خلافاً للزجّاج (١) ، فإنّه عنده مصدرٌ. "

من المنصوبات : المفعولُ لأجله ، وهو ما فُعِلَ لأجله فعلٌ مذكورٌ . فقوله : (ما فُعِلَ لأجله فعل) جنسٌ يُرادُ به المصدرُ ، فإنّ المفعولَ له لا يكونُ إلّا مصدراً .

وقوله : (مذكورٌ) فصلٌ يخرجُ به نحوَ قولك : زيدٌ قَعَدَ عن الحربِ جُبْناً ، كرهتُ الجبنَ ، فإنّ (الجبنَ) فُعِلَ لأجله فعلٌ مذكورٌ (٢) ، لكنّه ليس مفعولاً له ؛ لأنّ القعودَ غيرُ مذكورٍ ، وهو لابدَّ أنْ يكونَ / علّةً لفعلٍ مذكورٍ . وهو جوابُ مَنْ سأَلَ (١٠١/٢) بـ: (لِمَ) عن علّةِ الفعلِ ظاهراً أو مقدّراً ، كقولك لمن قال : لِمَ ضَرَبْتَهُ ؟ ضَرَبْتُهُ تأديباً ، وكقولك : قَعَدْتُ عن الحربِ جُبْناً ، فقصدُ التأديبِ سبّبَ الضربَ ، والجبنِ سبّبَ القعودَ .

وسواءٌ كان سبباً للفعل (٣) ، كقولك : ضَرَبْتُه تأديباً ، أو ليس غرضاً لهُ ، كقولك : قعدتُ عن الحربِ جُبْناً .

وذهبَ بعضُ النحاةِ إلى أنّ المفعولَ له مُسَبَّبٌ عن الفعلِ المذكورِ ، والفعلُ سَبَبٌ له ، واستدلَّ عليه بقولهم : ضَرَبْتُه تأديباً ، وقال : الضربُ سَبَبٌ للتأديب (٤) ، وقاسَهُ على الواقعِ بعدَ لامِ " كي" . فإنّ الأولَ فيه سَبَبٌ الثاني ، كقولك: جئتُكَ لِتُكْرِمَني ، وأَسْلَمْتُ لأدخلَ الجنةَ . فـ (المجيء) سَبَبٌ للإكرامِ ، و(الإسلام) سَبَبٌ لدخولِ الجنةِ ، قال : ولا فرقَ بينَ ذكرِ اللامِ وحذفِها ، إذ نحنُ نقطعُ بأنّ قولك : قَعَدْتُ

---

(١) شرح الكافية للرضي : ١٩٢/١ .
(٢) أي في الجملة الثانية ، وهي : (كرهت الجبن) .
(٣) في الأصل : (للفاعل) .
(٤) شرح الكافية ، لابن الحاجب : ٣٩/١ ، شرح الكافية ، للرضي : ١٩٢/١ .

عن الحربِ جُبناً ، وقعدتُ عن الحربِ للجبنِ ، معناهما واحدٌ ، فوجبَ أنْ يكونَ معنى قولِكَ : (جئْتُكَ لِتُكرِمَني) ، و(جئْتُكَ إكراماً لَكَ) واحدٌ . والمجيءُ في الأولِ سَبَبٌ للإكرامِ ، فكذلكَ في الثاني . وردَّ عليه بأنَّ قولَهُ : (ضَرَبْتُهُ تأديباً) معناه : لِقصدِ التأديبِ ، والقصدُ متقدمٌ على الضربِ ، حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ ، وأنَّ التأديبَ هو عِلّةٌ في الذهنِ للضربِ ، وإنْ كانَ معلولاً في الخارجِ ؛ لأنَّ علةَ العللِ في الأذهانِ / معلولةُ العللِ في الأعيانِ[1] ولا نُسلِّمُ أنَّ معنى قولِكَ : جئْتُكَ (١٠٢/٢) لِتُكرِمَني ، وجئْتُكَ إكراماً لَكَ واحدٌ . فإنَّ لامَ (كي) يقدرُ بعدَها (أنْ) المصدريةُ وهي تُخَلِّصُ الفعلَ للاستقبالِ ، فيكونُ (الإكرام) مستقبلاً معهما و(المجيء) ماضٍ ولا يستقيمُ أنْ يكونَ المستقبلُ عِلّةً للماضي . وأمّا جئْتُكَ إكراماً لكَ ، فـ : (الإكرام) سَبَبٌ للمجيءِ ، وحاملٌ عليه لإطباقِ النحاةِ على تسميتِهِ مفعولاً من أجلِهِ ، وأنّه جوابُ مَنْ سألَ : لِمَ فَعَلْتَ ؟ فهو جوابٌ عن السببِ ونحنُ قاطعونَ بأنَّ قولَكَ : قعدتُ عن الحربِ جبناً (الجبن) فيه سَبَبٌ لـ : (القعود) ، وليسَ القعودُ عن الحربِ سَبَباً للجبنِ ، فوجبَ جعلُ البابِ كلِّه واحداً .

قال السهيلي : ولا يكونُ المفعولُ له إلاّ فِعلاً باطناً ، والفعلُ المسبَّبُ عنه ، فعلٌ ظاهرٌ .[2]

وذهبَ أبو إسحاقَ الزجّاجُ إلى إسقاطِ هذا المفعولِ وقال : قولُكَ ضَرَبْتُهُ تأديباً ونحوُه ، مصدرٌ منصوبٌ على أنه مفعولٌ مطلقٌ[3] ، وهو نوعٌ من أنواعِ المصدرِ ، كقولِكَ : رَجَعَ القَهْقَرَى ، وقَعَدْتُ القُرْفُصَاءَ . فإنَّ (الرجوع) كما يكونُ قهقرى أو غيرَ ذلكَ (فالضربُ)[4] يكونُ تأديباً وغيرَهُ ، فَبَيَّنَهُ بقولِه : (تأديباً) [وَرُدَّ][5] بأنَّ المنصوبَ على المصدرِ لا يفهمُ منه تعليلٌ ، وهذا يفهمُ منهُ التعليلُ ؛ لأنه جوابُ سؤالٍ عن علّةِ الفعلِ ، ولأنه بمعنى قولِكَ : ضَرَبْتُهُ للتأديبِ ، وهو تعليلٌ بالاتفاقِ ، فكذلكَ / ضَرَبْتُهُ تأديباً (١٠٣/٢) ونسب بعضُهم هذا إلى الكوفيين[6] ، ونُسِبَ إلى الزجاجِ ؛ أنّه[7] مفعولٌ بفعلٍ مضمرٍ من لفظِهِ فحذفَ[8] الفعلَ ، وجُعِلَ المصدرُ بدلاً منه ، تقديرُهُ : إنّي ضَرَبْتُهُ تأديباً ، أدبتُهُ تأديباً .

---

(١) في الأصل (والأعيان) والأولى ما أُثبته

(٢) نتائج الفكر : ص ٣٩٥

(٣) شرح التصريح : ٣٣٧/١

(٤) في الأصل (الضرب)

(٥) زيادة يقتضيها السياق

(٦) شرح التصريح : ٣٣٧/١

(٧) في الأصل (لأنه) والأظهر ما أثبته استناداً إلى ما جاء في التصريح ٣٣٧/١ وحاشية الصبان : ١٢٣/١ وحاشية الخضري : ١٩٤/١ .

(٨) في الأصل (محذوف) ولعل الصواب ما أُثبته .

[شرط نصب المفعول لـه]

قال : " شَرْطُ نصبه تقديرُ اللّام، وإنّما يجوزُ حذفُها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلّل، ومُقارِناً [لهُ في الوجود]".(١)

الأصلُ في المفعولِ له أنْ يتعدّى الفعلُ إليه باللامِ؛ لأنها المؤذنةُ بالتعليل فتقولُ : قمتُ لإكرامِ زيدٍ، وموضعُ الجارِّ والمجرورِ نصبٌ بالفعلِ، فإذا أسقطْتَ اللامَ وصلَ الفعلُ بنفسه إلى المجرورِ فنصبَهُ، فتقولُ: قمتُ إكراماً لكَ. وإنّما يجوزُ إسقاطُها، ونَصْبُ الاسم، إذا كان المفعولُ له صادراً عن فاعلِ الفعلِ المعلّلِ ومقارناً له في الوجودِ، كقولك: قَصَدْتُكَ ابْتغاءَ الخيرِ، وطَمَعاً في معرفتِكَ. فـ: (الابتغاءُ) و(الطمعُ) واقعان من القاصدِ، ومقارنان لقصده في الوجودِ، فإنْ انتفى أحدُ الشرطين؛ إمّا بأنْ كانَ المفعولُ من أجله ليس صادراً من فاعلِ الفعلِ المُعلّلِ، كقولك: جِئْتُكَ لإكرامِكَ الزائرَ. أو بأنْ كان غيرَ مقارنٍ(٢) له في الوجودِ كقولك: أكْرَمْتُكَ لانتفاعي بك بالأمسِ، وَجَبَتْ (اللامُ)، أو ما يقومُ مَقامَهما من الحروفِ: (الباءِ) في قوله: "فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ".(٣) و(الكافِ) في نحوِ قولِهِ تعالى / " وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ "(٤) أي: لأجلِ هدايتِكم. أو (في) (١٠٤/٢) كما جاء في الحديثِ: " ان امْرَأَةً دَخَلَتِ النَّارَ في هرةٍ"(٥)، أيْ: بسببِ حبسِ هرةٍ. وكما في قوله عليه السلام: " في نفسٍ مؤمنةٍ مائةٌ من الإبلِ "(٦)، أي: بسببِ قتلِها، أو (مِنْ) كقوله(٧) تعالى: "كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا".(٨) هذا إذا لَمْ يدخلْ عليه (أنْ) و(أنَّ) المصدريتان؛ فإنْ دخلتْ إحداهما جازَ حذفُ الحرفِ كما سيأتي

---

(١) زيادة من كافية ابن الحاجب : ص ١٠١.

(٢) في الأصل : مصادر.

(٣) النساء آية: ١٦٠.

(٤) البقرة آية: ١٩٨.

(٥) صحيح البخاري (كتاب بدء الخلق ١٠٠/٤) دار الفكر.

(٦) سنن الدارمي (١٩٣/٢) دار إحياء السنة النبوية.

(٧) في الأصل هكذا: (أو من قوله..".

(٨) الحج آية: ٢٢.

إن شاء الله تعالى - وكذا إنْ انتفى الشرطان معاً ، كقولك : جئتك لإكرامك لـي بالأمس ، وجئتك لمخاصمتك زيداً أمس .

وأجازَ ابنُ خروفٍ حذفَ اللّامِ إذا كان المفعولُ من أجلِه فِعْلاً لغيرِ فاعلِ الفعلِ المُعلَّلِ (١). فقال : قد يكونُ من غيره نحو: قصدتُك إحسانَك لزيدٍ وإحسانَ زيدٍ إليك . انتهى .

وعليه حَمَلَ بعضُهم (٢)قولَه تعالى : " يُريكُمُ البرقَ خَوْفاً وطَمَعاً " (٣)فالإراءةُ مِنَ اللّهِ ، والخوفُ والطمعُ من عبيدِه . ومنه قولُ امرئِ القيسِ :

أَرَى أُمَّ عمروٍ دَمْعُها قَدْ تَحَدَّرَا .·. بكاءً علىٰ عمروٍ ومَاكانَ أَصْبَرَا (٤)

ففاعلُ (التحدُّرِ) : الدمعُ ، وفاعلُ (البكاءِ) :أمُّ عمروٍ . وشَرَطَ بعضُهم فيه أيضاً أنْ لا يكونَ المصدرُ نوعاً من الفعلِ ، فلا يجوزُ : جئتُك عَدْواً ؛ لأنَّ المفهومَ منه بيانُ صفةِ المجيءِ ، فإنْ أردتَ التعليلَ تعيَّنَ الإتيانُ باللامِ وشَرَطَ / آخرون أنْ (١٠٥/٢)
لا يكونَ المصدرُ من لفظِ الفعلِ ، نحو (٥): أدّبْتُه تأديباً . وما جازَ نصبُه على المفعولِ له يجوزُ الإتيانُ فيه باللامِ ؛ لأنَّها الأصلُ ثم إنْ كان المفعولُ لهُ نكرةً كان الأولىٰ حَذْفُ اللامِ، كقولِك : زُرْتُك تَعْظِيماً . ويجوزُ الإتيانُ بها فتقولُ :للتعظيمِ.

وقال الجزوليُّ : لا يجوزُ الإتيانُ باللامِ (٦)، وأنكرَهُ أبو عليّ الشلوبين (٧) ، وقال : لا سلفَ له في ذلكَ .

---

(١) شرح التصريح :٣٣٥/١.
(٢) انظر: الهمع : ١٩٤/١ ، حاشية الصبان : ١٢٣/٢ .
(٣) الرعد آية : ١٢.
(٤) شرح ديوان امرئ القيس : ٦٩ ، منشورات دار الفكر ، بيروت .
شرح ابن عقيل على الألفية : ١٥١/٣، المساعد:٢٦٨/١ والمعنى: أنه يتعجب من كثرة بكاء أم عمرو ، بعد أنْ كانت صابرة .

(٥) الهمع : ١٩٤/١ ، حاشية الصبان : ١٢٢/٢.
(٦) شرح الكافية للرضي : ١٩٤/١ ، الهمع : ١٩٥/١.
(٧) الهمع : ١٩٥/١ .
والشلوبين : هو عمر بن محمد ، المعروف بالشلوبين ،وكان إمام عصره في العربية بلا مدافع ، من مصنفاته التوطئة ، مات سنة ٦٤٠ انظر : (بغية الوعاة : ٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥) .

وإنْ كان معرفاً باللّام كان الأولى الإتيانَ باللّام . فتقول : زُرْتُكَ للإكرامِ ويجوز حذفها والنصب على المفعول له ، قال الشاعر:(١)

لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ ∴ وإنْ توالتْ زُمرُ الأعداءِ(٢)

وإنْ كان مضافاً ، استوى ثبوتُ اللّامِ وحذفها ، تقول : زُرْتُك ابتغاءَ الخيرِ، و لابتغاءِ الخيرِ، قال حاتمُ الطائي :(٣)

وأغفِرُ عَوْرَاءَ الكريمِ ادِّخَارَهُ ∴ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا (٤)

أي : للادخارِ والتكرُّمِ .

---

(١) لم أعثر على القائل .

(٢) ورد في الجمل في النحو : ص ١٢٩ ، شرح الكافية لابن جماعة : ١٤٩ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٨٨/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد:٤٨٧/١، شرح ابن عقيل على الألفية: ١٨٧/٢، شفاء العليل : ٤٦٣/١، المقاصد النحوية:٦٩/٣،شرح التصريح : ٣٣٦/١، شرح الأشموني : ١٢٥/٢ .

الشاهد:

قوله : (الجبن) أي : للجبن ، مفعول له ، جاز حذف اللام منه لأنه معرّف باللام.

(٣) هو : حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج ،من طيء ،وأمه عنبه من طيء وكان جوادا شاعرا جيد الشعر ، وكان حيث ما نزل عرف منزله ، وكان ظفرا اذا قاتل غلب واذا سئل وهب واذا ضرب بالقداح سبق.

انظر لترجمته : (الشعر والشعراء : ١/ ١٦٤) .

(٤) ورد في الديوان : ص ١١٩ ، تحقيق وشرح : كرم البستاني ، مكتبة صادر، بيروت وفي الكتاب : ٣٦٨/١، ومعاني القرآن ، للأخفش :١٦٧/١، والكامل :٢٩١/١،واللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف ، لابن السرّاج:ص ٩٦، عنى بمراجعته، خير الدين باشا ، دار الفكر ، وشرح ابيات سيبويه:٤٥/١، واللمع :١٤١، والتبصرة والتذكرة:٢٥٥/١، وتثقيف اللسان ، وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي ص ٦٢ ، تحقيق : د.عبد العزيز مطر، لجنة ، إحياء التراث ، بالقاهرة، وشرح المفصل : ٥٤/٢ ، وشرح ابن عقيل على الألفيه:١٩٠/٢، والمقاصد النحويه:٧٥/٣، وفيه رواية لا تمس وجه الاستدلال .

(العوراء) : الكلمة القبيحه، (اعرض) : اصفح.

أي : يغفر الفعلة القبيحة والكلمة القبيحة للكريم إبقاء له ، ويعرض اذا شتمه اللئيم إكراما لنفسه عنه.

وقالَ الجرميُّ والمبرّدُ : لا يجوزُ نصبه إلّا إذا كان نكرةً ، وأوّلا ماورَدَ مُعرّفاً باللامِ أو الإضافةِ .(١)

[أحكامُ المفعولِ له من حيثُ حذفُه ، وحذفُ عاملِه ، وتقديمُه]

ويجوزُ حذفُ الفعلِ في هذا البابِ إذا وقعَ جوابَ سؤالٍ ، كقولِكَ لِمَنْ قالَ : لِمَ أتيْتَني ؟ ابتغاءَ الخيرِ، أيْ : أتيْتُكَ لابتغاءِ الخيرِ.

ويجوزُ حذفُ المفعولِ له إذا كان مضافاً ، / لكن يجبُ الإتيانُ باللّامِ (١٠٦/٢) كقولِكَ: قُمْتُ لزيدٍ ، وكقولِه تعالى :"اسْجُدُوا لآدَمَ "(٢) أي : إكراماً لزيدٍ وإكراماً لآدَمَ ، فَحُذِفَ المفعولُ لهُ.

والعاملُ في المفعولِ له الفعلُ المذكورُ.

وقالَ الزّنْدي شارحُ الجملِ : العاملُ فيه على الحقيقةِ ، فعلٌ مقدّرٌ من لفظِهِ أو معناه ، والأوّلُ الظّاهرُ المشهورُ.

ويجوزُ تقديمُه على الفعلِ مالمْ يمنعْ منه مانعٌ، كقولِكَ: ابتغاءَ الخيرِ جئتُك .

وقَدْ يعملُ المفعولُ له في مفعولٍ لهُ آخرَ ، كقولِه تعالى :" تَوَلّوا وأعْيُنُهُمْ تَفيضُ مِنَ الدّمْعِ حَزَنَاً ألّا يَجِدُوا ما يُنفِقُونَ "(٣). ف : (أنْ لا يجدُوا) نُصِبَ بالمفعولِ له ، العاملُ فيه (حَزَناً) وهو مفعولٌ لهُ.

= الشاهد : قوله : (ادخاره) أي للادخار ، مفعول له يستوى فيه ثبوت اللام وحذفها .

(١) انظر : الهمع : ١٩٤/١

(٢) البقرة : آية ٣٤

(٣) التوبة آية : ٩٢

[المفعـــول معـــه]

[تعريفه وعامل النصـــب فيـــه]

قال : " المفعولُ معهُ : المذكورُ بعدَ الواوِ لمصاحبةِ معمولِ فعلٍ لفظاً أومعنىً"

المفعولُ معه من جملةِ المنصوباتِ ،وهو الاسمُ المذكورُ بعدَ الواوِ لمصاحبةِ معمولِ [فعلٍ] (١) لفظاً أو معنىً .

قولُه : (المذكورُ بعدَ الواوِ) أيْ : الاسمُ المذكورُ بعدَ الواوِ ،وهو جنسٌ يشملُ المحدودَ وغيرَهُ من الأسماءِ المذكورةِ بعدَ الواوِ ، كـ:(قامَ زيدٌ وعمرٌو) و(رأيتُ زيداً وعمراً) . وقولُه : (لمصاحبةِ معمولِ فعلٍ) فصلٌ يُخرِجُ المذكورَ بعدَ واوِ العطفِ .

كـ:(قامَ زيدٌ وعمرٌو) و(رَأيْتُ زيداً وعمراً) فإنّه لادلالةَ لهُ على المصاحبةِ ،ومعناه يدلّ على مصاحبةِ معمولِ فعلٍ في الفعلِ المذكورِ سواءٌ كان المعمولُ فاعلاً أو مفعولاً.

وأمّا قولُ الشاعرِ :(٢)

/ أَزْمَانَ قومِي والجماعةَ كالذِي .:. مَنَعَ الدّعامةَ أنْ تميلَ مُمِيلَا (٣) (١٠٧/٢)

فإنّما نُصِبَ (٤) (الجماعةَ)لأن (قومي) معمولٌ لفعلٍ مقدّرٍ ،تقديرُه : أزمانَ كانَ قومِي والجماعةُ ،فهو مصاحبٌ لمعمولِ فِعْلٍ . وقولُه : (لفظاً أو معنىً) تفصيلٌ للفعلِ المذكورِ فإنّه قد يكونُ لفظياً ،كقولِك : جئْتُ وزيداً . ومعنىً ،كقولِك:مَالَكَ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) نسب للراعي في الكتاب .

(٣)ورد في الكتاب : ٣٠٥/١،طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي:٥٠٨/١ ، قرأه وشرحه : محمود شاكر ،مطبعة المدني ،القاهرة ،المقرب : ١٦٠/١،شرح الكافية الشافية : ٦٩٠/٢-٦٩١،شرح الكافية ،للرضى :١٩٨/١،المساعد:٢٧٤/١ ، شفاء العليل : ٣٢٥/١،شرح التصريح : ١٩٥/١ ،شرح الأشموني : ١٣٨/٢ . الهمع ١٢٢/١ .
وفيه روايات لاتمس وجه الاستدلال .

(٤) في الأصل هكذا : " فان ما " ولعل الصواب ما أثبته "

وزَيداً - على ماسيأتى فى بابه إن شاء الله - وكذا: عَلِمَ استواءَ الماءِ والخشبةَ (١) فإنّ العاملَ فيه المصدرُ المتضمنُ معنى الفعلِ . وكذا اسمُ الفاعلِ والمفعولِ . نحو : ولَسْتُ زَائِلاً وزيداً حتى يتوبَ (٢)، والمرأةُ متروكةٌ وزوجَها .

وأجازَ الفارسيُّ إعمالَ اسمِ الإشارةِ فيه كالحالِ (٣). فقال فى قولِ الشاعرِ : (٤)

هَذَا رِدَائِى مَطْوِياً وَسِرْبَالاَ (٥)

يجوزُ أنْ يعملَ فى (وَسِرْبَالاَ)

هذا شرحُ الحَدِّ، وقد أُورِدَ عليه المذكورُ بعدَ الواوِ فى بابِ (المفاعلةِ)، ك : (تَخَاصَمَ زيدٌ وعمرٌو) فإنّ (عمراً) مذكورٌ بعد الواوِ، لمصاحبةِ معمولِ فِعْلٍ، وليس مفعولاً معه . وكذا المذكورُ بعدَ الواوِ في الفعلِ الذى يتوقفُ وجودُ المفعولِ به على اثنين كقولك : مَزَجْتُ عسلاً وماءً فالماء (٦) مذكورٌ بعد الواوِ لمصاحبةِ معمولِ فِعْلٍ وليس مفعولاً معه، بل مفعولاً به، فالأولى أنْ يُزَادَ فيه : لا على وجهِ التبعيَّةِ، فإنّ المعطوفَ تابعٌ .

قالَ المصنِّفُ : وقد توهَّمَ بعضُ النحاةِ اختصاصَ / المفعولِ معه (٧) بما يُصاحِبُ (١٠٨/٢) الفاعلَ، فقالَ في الحَدِّ : (مُشَارِكٌ لفاعلٍ) والذى حملَه على ذلك اتفاقُهم على أنّ (عمراً) فى نحوِ : ضربتُ زيداً وعمراً - ليس مفعولاً معه .

---

(١) ورد فى توضيح المقاصد والمسالك : ٩٨/٢، المساعد ٥٣٩/١، الهمع : ٢٢٠/١

(٢) ورد فى المساعد : ٥٣٩/١ ، الهمع : ٢٢٠/١ .

(٣) انظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٩٧/٢ ، المساعد : ٥٤٠/١ .

(٤) لم يعرف قائله .

(٥) عجز بيت ، وهو بتمامه .

لاتَحْسَبَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ ... هذا رِدَائِي مطوياً وسربالاً .

ورد فى شرح الكافية الشافية : ٦٨٩/٢، توضيح المقاصد والمسالك : ٩٧/٢ ، المساعد : ٥٤٠/١ ، المقاصد النحوية : ٨٦/٣ ، شرح التصريح : ٣٤٣/١، شرح الأشمونى : ١٣٦/٢ .

(السربال) القميص والدرع .

الشاهد : قوله : (وسربالا) مفعولا معه ، عمل فيه اسم الإشارة (هذا) .

(٦) في الأصل : " قبال ما " ولعلّ الصواب ما أثبته .

(٧) في الأصل " المفعول به " والصواب ما أثبته

قالَ : ويضعفه إطباقُهم علىٰ أنّ (زيداً) فى قولِك : حَسْبُكَ وزَيْداً دِرْهَمٌ، مفعولٌ معه ،والمعنىٰ : كَفَاكَ وزيداً درهمٌ .

وأمّا ضَرَبْتُ زيداً وعمراً ،فالجوابُ عنه أنّه وُجِدَ ماهو أَوْلى منه ،فَحُمِلَ عليه [1]. انتهى .

وهذا الذى نقلَه الشيخُ عن الثمانيني .[وأُجيب] [2] عنه بأنّ المفعولَ معه إنّما يكونُ فى فعلٍ قاصرٍ ،والمفعولُ معه منصوبٌ بالفعلِ المذكورِ لفظاً أو معنى بواسطةِ الواوِ ،وكَمَا انتصبَ المستثنى بالفعلِ المذكورِ بواسطةِ إلّا ، والواوُ قوّتْ الفعلَ لعملِه فيه ،وعدّتْهُ إليه ،كَمَا عدّتْ الهمزةُ الفعلَ القاصرَ إلى مفعولٍ ،نحو أَخْرَجْتُ زيداً ،ونَابَتْ الواوُ عن (مع) فى المعنى ،لافي العملِ وليستْ العاطفةُ .[3]

وقيل : هى العاطفةُ ؛لأنّها لاتكونُ إلّا حيثُ يصحّ العطفُ حقيقةً أو مجازاً ، نحو : سِرْتُ والنيلَ . [4]

وقالَ الكوفيون والأخفشُ : هو منصوب[5] على الظرفيّةِ ؛[6] حُذِفَتْ (مع) ،وُجعِلَتْ الواوُ موضعَها ؛لاقتضائِها التشريكَ .
ونُقِل إعرابُ (مع) إلى الاسمِ الواقعِ بعدَ الواوِ ،كما نُقِلَ إعرابُ المستثنى بعد (إلّا) إلى (غير) إذا وقعتْ استثناءً .
وقالَ ابنُ عصفور : ينتصبُ المفعولُ معه عن تمامِ الكلامِ ،تقدّمهُ فعلٌ / أو لم (١٠٩/٢) يتقدّمْهُ [7] .

---

(١) شرح الكافية ،لابن الحاجب : ٣٩/١ .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) سر صناعة الإعراب : ٢/ ١٢٦ ، ٦٤٠/١
(٤) ورد في الكتاب : ٢٩٨/٨ ،سر صناعة الإعراب : ٦٤٠/٢، الكواكب الدرية ،٢٥،٤٤/٢ .
(٥) في الأصل عبارة متحمة تفسد المعنى ،وقد جاءت هكذا : (هو منصوب على منصوبه على الظرفية)
(٦) الهمع : ١/ ٢٢٠ .
(٧) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ٤٥٢/٢ .

ونقلَ عن بعضِهم : أنّه ينتصبُ عن تمامِ الاسمِ ، فأجازَ : كلُّ رجلٍ وضَيْعَتَه ، بالنصب .(١)

وقالَ الزجّاجُ : ينتصبُ بفعلٍ مضمرٍ ،تقديرُه في جاءَ البردُ والطيالسةَ (٢)، ولابِسَ الطيالسةَ (٣).

واختلفَ النحاةُ في المفعولِ معه هل هو مسموعٌ (٤) أو مقيسٌ ؛فذهبَ الجمهورُ إلى أنّه مقيسٌ لايقتصر (٥)فيه على المسموعِ .(٦)

وذهبَ آخرون إلى أنّه يقتصرُ (٧) فيه على المسموعِ،ولايُعَدّىإلى غيرِه؛لأنّه على خلافِ القياسِ .(٨)

[حكمُ المفعولِ معه -إذا كان العاملُ لفظيا]

قال : " فإنْ كان الفعلُ لفظياً ،وجازَ العطفُ ،فالوجهان مثل : (جئتُ أنَا وزَيْداً) ،وإن لم يجزْ العطفُ تعينَ النصبُ مثل : (جئتُ وزيداً) .

اعلمْ أنّه يجوزُ النصبُ على المفعولِ معه .فيما يجوزُ أنْ يكونَ معطوفاً علىٰ ماقبلَه ،وفيما لايجوزُ أنْ يكونَ معطوفاً ،مَالَمْ يمنعْ من ذلك مانعٌ .

وذهبَ أبو الفتحِ بنُ جنّي إلى أنّه لايجوزُ النصبُ على المفعولِ معه ،إلّاحيثُ يجوزُ العطفُ . فإذا لمْ يجزِ العطفُ على الاسمِ المتقدّمِ ،لايجوزُ النصبُ على

---

(١) شرح جمل الزجاجي ،لابن عصفور : ٤٥٢/٢ .
(٢) ورد في الكتاب: ٢٩٨/١،سر صناعة الإعراب ٦٤٠/٢،شرح الكافية الشافية:٦٩٦/٢ شرح الكافية للرضى : ١٩٥/١،الهمع : ٢١٩/١ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٩/٢،شرح الكافية للرضى:١٩٥/١،الهمع ٢٢٠/١.
(٤) في الأصل: (مفعول) وأظن أن الصواب ماأثبته .
(٥) في الأصل : (ينتصب) ولعل الصواب ماأثبته .
(٦) الإيضاح العضدى: ١٩٥ ،شرح الكافية الشافية : ٦٩٩/٢ .
(٧) في الأصل (ينتصب) ولعل الصواب ما أثبته .
(٨) الإيضاح العضدى : ١٩٥ ، شرح الكافية الشافية : ٦٩٩/٢.

المفعولِ معهُ [(١)]،واختارَهُ ابنُ عصفورٍ .[(٢)]

قالَ ابنُ جنّي : وقدْ منعَ العربُ والنحاةُ : (انْتَظَرْتُكَ وطلوعَ الشمسِ)؛ لأنه لايجوزُ أنْ يكونَ معطوفاً ،فلا يجوزُ أنْ يكونَ مفعولاً معهُ .[(٣)]

ورُدَّ عليه ذلك وقيل : إنّ العربَ تقولُ : انْتَظَرْتُك مع طلوعِ الشمسِ ،وعندَ طلوعِ الشمسِ . وهذا / يقتضي النصبَ بعدَ الواوِ . والدليلُ على جوازِ النصبِ على المفعولِ معه فيما لايجوزُ فيه العطفُ قولُهم : سِرْتُ والنيلَ ،وسِرْتُ والجَبَلَ ، وجاءَ البردُ والطيالسةَ ،واستوى الماءُ والخشبةَ . فكلُّ هذا منصوبٌ على المفعولِ معه ،وعطْفُهُ ممتنعٌ . إذ لاتُخبرُ عن الجبلِ بالسيرِ ،ولاعن الطيالسةِ بالمجيءِ ،والخشبةِ بالاستواءِ . وكذا قولُه تعالى : " فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ " [(٤)]فـ : (شركاءكم) منصوبٌ على المفعولِ معه . وإن كان لايجوزُ العطفُ ؛لأنه لايقالُ : أجمعتُ شركائي ،وإنّما يُقالُ : أجمعتُ أمري ، وجمعتُ شركائي . (١٦٠/٢)

وأجاب بعضهم عن الآية بأنّ (شركاءكم) مَنصوب بفعل مضمر[(٥)] تقديره : واجْمَعُوا شركاءكم .

وقالَ آخرون : ويجوزُ أنْ يكونَ معطوفاً على (أمركم)[(٦)]؛ لأنّ العربَ تُطلِقُ على الشيئين إذا اشتركا فى الذكرِ ،حُكْمَ أحدِهما . قال اللهُ تعالى : "نَسِيَا حُوتَهُمَا " [(٧)]والناسي : الفتى خاصةً . وقال تعالى : " يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ "[(٨)] وإنّما يخرجُ [اللؤلؤ][(٩)]من الملحِ . وتقولُ العربُ

---

(١) سر صناعة الإعراب : ١٢٧/١ .
(٢) المقرب : ١٥٨/١ .
(٣) سر صناعة الإعراب : ١٢٧/١ — ١٢٨ .
(٤) سورة يونس آية ٧١ .
(٥) المقتصد فى شرح الإيضاح ٦٦٣/١ — ٦٦٤،والتقدير(وأجمعوا شركاءكم) .
(٦) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور : ٤٥٢/٢ .
(٧) سورة الكهف ،آية ٦١ .
(٨) سورة الرحمن ،آية ٢٢ .
(٩) زيادة يقتضيها السياق من شرح جمل الزجاجى لابن عصفور : ٤٥٣/٢ .

[سَقَيْتُ الماءَ والتبنَ] (1) فتنصبُ : التبنَ والماءَ ، وإنّما يُسقَى (الماءُ) فقط وإذا جازَ عطفُه ، جازَ أنْ يكونَ مفعولاً معه .

وقالَ المبرِّدُ والجزوليُّ والسيرافيُّ : إنْ كانَ إسنادُ الفعلِ إلى الأولِ سبباً للثاني ك : (جاءَ البردُ والطيالسةَ) تعيَّنَ أنْ يكونَ مفعولاً معه / ووَصْفُ (الطيالسةِ) بالمجيءِ مجازٌ . وكذا وَصْفُ (النيلِ) بالسيرِ . (2) (١١١/٢)

وإذا تقرَّرَ أنّه يجوزُ النصبُ على المفعولِ معه مطلقاً امتنعَ العطفُ أوْ لا فالمذكورُ بعدَ الواوِ لايخلو أنْ يكونَ الفعلُ العاملُ فيه لفظياً ، أو معنوياً ، فإنْ كان لفظياً ، فإمّا أنْ يجوزَ العطفُ أوْ لا فإنْ كانَ ممّا يجوزُ فيه العطفُ كقولِك : جِئْتُ أنا وزيدٌ ، وضَرَبْتُ زيداً وعمراً ، وقولِه تعالى :" فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ والشَّيَاطِينَ "(3) جازَ فيه الوجهان : العطفُ على الاسمِ المتقدِّمِ فيكونَ مرفوعاً أو منصوباً على حَسَبِه ، والواوُ عاطفةٌ تقتضي المشاركةَ في الفعلِ فقط ، والنصبُ على المفعولِ معه ، فتكونُ الواوُ بمعنى " مع " تقتضي المصاحبةَ والمعيةَ في الفعلِ المذكورِ . ويَضْعُفُ النصبُ على المفعولِ معه مع إرادةِ المشاركةِ فقط والعطفُ مع إرادةِ المعيّةِ وكذلك كان زيدٌ وعمراً كالأخوين ، وقامَ زيدٌ وعمراً ، إذا أرَدْتَ المعيَّةَ . ومنه قولُه : (4)

تَبْكي عَلَيْكَ نُجومُ اللَّيْلِ والقَمَرَا (5)

---

(1) زيادة يقتضيها السياق من شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٥٣/٢ .
(2) الهمع : ٢١٩/١ .
(3) سورة مريم ، آية ٦٨ .

(4) القائل : جرير
(5) عجز بيت ، وهو بتمامه :
والشمسُ طالعةٌ ليستْ بكاسفةٍ ... تبكي عليكَ نجومَ الليلِ والقمرا
ورد في الديوان: ٢٣٥، معاني القرآن ، للأخفش : ٣٠٢/٢، تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ص ١٦٨ ، شرحه وحققه : السيد أحمد صقر، دار التراث القاهرة ، الكامل ٨٣٣/٢، الصحاح: (بكى) ، شرح ألفية ابن معط : ٥٩١/١، شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ٢٦/٤ - ٣٥ .
الشاهد : قوله : (والقمرا) حيث نصب على المعيّة .

وإنْ كان ممّا لايجوزُ فيه العطفُ ، إمّا لأنّ المعنى لايستقيمُ عليه ، كقولِك: سَارَ زيدٌ والجبلَ ؛ لأنّ (السيرَ) لايصحُّ من الجبلِ حتى يصحَّ عطفُه . والعطفُ يقتضي المشاركةَ فى الفعلِ [أ]و لوجودِ مانعٍ لفظيٍّ يمنعُ منه كقولِك : جئتُ وزيداً فإنّه لايصحُّ العطفُ / على الضميرِ المرفوعِ من غيرِ تأكيدٍ تَعَيَّنَ نصبُه على المفعوليّةِ وأجازَ بعضُهم العطفَ على الضميرِ المرفوعِ من غيرِ تأكيدٍ ، فعلى هذا يجوزُ عنده العطفُ والنصبُ .(١) وقد جاءَ نصبُه على المفعولِ معه (١٦٢/٢)

فى قولِ أبي ذؤيبٍ الهذلي :

فآليْتُ لاأنْفَكُّ أحْذُو قَصِيدَةً .·. يكونُ وإيّاهَا مثلاً بَعْدِي (٢)

أتى بالضميرِ المنصوبِ على أنّه مفعولٌ معه ، فقالَ : (وإيّاهَا) ، ولو قصدَ العطفَ لقالَ : وهي . وقال الآخرُ :(٣)

فَكَانَ وإيّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ .·. عَنِ الماءِ إذْ لاقَاهُ حتّى تَقَدَّدَا (٤)

فقالَ (وإيّاهَا) ولم يقلْ : وهي . ومعناهُ أنه اعتنقَ صاحبَه(٥) ، ولم يزلْ كذلك حتى هَلَكَ كالحرّانَ وهو : العطشانُ . لم يُرْوَ من الماءِ حتى هَلَكَ .

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية : ٦٩٢/٢، شرح الكافية ، للرضى : ١٩٦/١ .

(٢) ديوان الهذليين : ١٥٩/١، الجمل من النحو ٣١٨ ، الإيضاح العضدى ١٩٤، المقتصد فى شرح الإيضاح : ٦٥٩/١، شرح جمل الزجاجى ، لابن هشام : ٣٨٢، شرح التصريح ١٠٥/١ . الهمع ٢٢٠/١، الدرر اللوامع : ٢٠١/١ .
وفيه رواية لاتمس وجه الاستشهاد .
(فآليت) : حلفت .

(٣) نسب إلى كعب بن جعيل .

(٤) ورد فى الكتاب : ٢٩٨/١، الجمل فى النحو ، للزجاجى : ص٣١٧، شرح أبيات سيبويه : ٤٣١/١، التبصرة والتذكرة ٢٥٨/١: لباب الإعراب : ٢٩٠ ، شرح جمل الزجاجى ، لابن هشام : ٣٨١ ، أسرار النحو ، لشمس الدين أحمد المعروف

(٥) كذا في الأصل ، ولو قال (صاحبته) لكان أنسب ليوافق قوله (فكان وإيّاها)

وأمّا قولُ الآخرِ : (١)

فَكُونُوا أنْتُمْ وَبَنِي أبِيكُمْ ∴ مكانَ الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحَالِ (٢)

ف : (بني) منصوبٌ على المفعولِ معه . وَلَوْ رفعَهُ لجازَ ؛لأنَّ الضميرَ أُكِّدَ ،وكانَ هذه تامةٌ عند مَنْ لَمْ يجوِّزْ إعْمالَ الناقصةِ فى غيرِ اسمِها وخبرِها ،ومابعدَها حالٌ . وناقصةٌ عندَ من جوَّزَ إعمالَها فى غيرِهما ،فتعملُ فى المفعولِ معه كغيرِه .

[حكمُ المفعولِ معه إذا كان العاملُ فيه معنويا]

قال : وإنّ كانَ معنىً ،وجازَ العطفُ تعيَّنَ [الرفعُ] (٣) مثل:(مَالِزَيْدٍ وعمْرو) وإلّا تعيَّنَ النصبُ ،مثل : (مَالَكَ وزيداً) ،و(مَاشَأْنَكَ وعمراً) ، لأنَّ المعنى : ماتَصْنَعُ".

/ القسمُ الثانى : أنْ يكونَ الفعلُ العاملُ معنويًّا ،فلا يخلو مِنْ أنْ يجوزَ العطفُ أوْلا فإنْ جازَ العطفُ بأن كانَ الاسمُ الأولُ ظاهراً غيرَ مضمرٍ كقولك : مَالِزيدٍ وعمرٍو جازَ العطفُ ،[وجازَ النصبُ] (٤) على المفعولِ معه ،فتقولُ: (مَالِزيدٍ (١١٣/٢)

== بابن كمال باشا : ص ١٣٦ ،تحقيق : د. أحمد محسن حامد .
(الحران) = العطشان ،(لم يفق): أفاقَ المغشى عليه ،إذا انجلى ذلك عنه .
(تقددا) : انْقَدَّ بطنه وتشقق من شدة الامتلاء .
الشاهد : (وإياها) حيث نصب على المفعول معه .

(١) لم يعرف قائله .

(٢) ورد فى الكتاب ٢٩٨/١ ،مجالس ثعلب : ١٠٣/١ ،المسائل البصريات ٧٠١/١ ،شرح أبيات سيبويه ٤٢٩/١ ،اللمع ١٤٣ ،التبصرة والتذكرة : ٢٥٨/١ ،شرح ألفية ابن معط : ٥٨٩/١ ،شرح المفصل ،لابن يعيش : ٤٨/٢ ،المساعد ٥٤٤/١ ،شفاء العليل ٤٩٣/١ ،شرح التصريح ٣٤٥/١ ،المقاصد النحوية ١٠٢/٣ ،الهمع ٢٢٠/١ ،شرح الأشمونى ١٣٩/٢ ، حاشية الخضرى : ٢٠٢/١ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

وعمروٍ) ،و(مَالزيدٍ وعمراً)،و(ماشأنُ عبدِ اللهِ وأخيهِ يَشتمُهُ) ،وأخَاهُ يَشتمُهُ (١) و(ماشأنُ قيسٍ والبُرِّ يَسْرِقُهُ)،والبُرَّ يَسْرِقُهُ ،كذا نُقِلَ عن سيبويه (٢) والمصنِّفِ قال : إنّه يَتَعَيَّنُ الرفعُ . وقالَ غيرُه هو الأولىٰ .

والعاملُ فيه -إذا انتصبَ- الفعلُ المحذوفُ الذى تعلّق به حرفُ الجرِّ،تقديرُه ماحَصَلَ لزيدٍ وعمراً (٣) أوْمَا اتَّفَقَ .

وقولُ سيبويهِ والنحاةِ : هو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ ،تقديرُه : مَالِزَيْدٍ ومُلَابَسةً عمرًا (٤)،تفسيرٌ للمعنى ؛لأنّ الملابسةَ لَوْ وقعتْ موقعَ المفعول معه لاحتاجتْ إلى فعلٍ تتعلّقُ به . (٥)

وبعضُهم يعلّقُهُ بفعلٍ مأخوذٍ من معنى الكلامِ ،تقديرُه : مايصنعُ زيدٌ وعمرٌو (٦)؛لأنّه معنى : مالزيدٍ وعمرٍو ،وهو الذى ذَكَرَهُ المصنِّفُ . (٧)

وإنّ امتنعَ العطفُ بأنْ كان الاسمُ الأولُ مضمراً ومجروراً ،وهو لايجوزُ العطفُ عليه إلّا بإعادةِ الخافضِ على الصحيح ،كقولك : (مَالَكَ وزيداً) و(ماشأنُكَ وعمراً)-تعيَّنَ النصبُ ،وكقولِ الشاعرِ : (٨)

فَمَالَكَ والتلدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ .:. وقدْ غَصَّتْ تِهامةُ بالرِّجَالِ (٩)

---

(١) ورد الأصل على النحو التالي :" وماشأنَ عبد الله وأُخوه يشتمه وأخيه يشتمه" ولكن جرى التعديل السابق فى الشرح لتتسق مع الأمثلة التى قبلها وإن كان يجوز الرفع على الاستئناف إلا أنه هنا غير مقصود .
(٢) الكتاب : ٣٠٩/١ .
(٣) في الأصل (وما) بدون همزة ،والأنسب ما أثبته يريد أن الفعل المحذوف تقديره (حصل) أو (اتفق) .
(٤) في الاصل (عمرو) والصواب ما أثبته .
(٥) الكتاب : ٣٠٩/١ .
(٦) لباب الإعراب : ٢٨٩،شرح الكافية للرضى : ١٩٧/١ .
(٧) شرح الكافية لابن الحاجب : ٣٩/١ .
(٨) نسب إلى مسكين الدرامى فى شرح المفصل لابن يعيش .
(٩) ورد فى الكتاب ٣٠٨/١، الكامل ٤٣٢/١،الجمل فى النحو للزجاجى ،ص ٣١٩،شرح الفيه ابن معطى ٥٨٩/١،شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٢ .
(التلدد) تلدد : تلفت يمينا وشمالا وتحير .
(غصت) : ضاقت أو امتلأت .
الشاهد : قوله : (التلدد) يتعيّن فيه النصبُ على المعية ، لأنه لا يمكن عطفه على الضمير المجرور .

/ نصبَ (التلدُّدَ) ،والتلدُّدَ : الالتفاتُ يميناً وشمالاً ،مأخوذٌ من اللديديـــن (١١٤/٢)
وهما صفحتا العنقِ • فعلى القولِ الأوّلِ فى الحالةِ الأولى تعلّقُه بالفعلِ الذى تعلّقَ به المجرورُ ،وهو : (لكَ) ،وعلى الثاني تعلّقُه بفعلٍ مفهومٍ من معنى الكلامِ ، وهو : (يصنع) ،إذ هو المفهومُ من معنى قولك : مالكَ وزيداً ،وهو دالٌّ عليه •

وأمّا على مذهبِ الأخفشِ فى جوازِ العطفِ على المضمرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الخافضِ فيجوزُ العطفُ والنصبُ (١)• وأمّا قولُهم (مَا أَنْتَ وزيداً ؟)(٢) ، و(كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ ؟)(٣) فيجوزُ فيهما العطفُ والنصبُ ،والعطفُ أولى ،لأنّه لايفتقرُ إلى تقديرِ فعلٍ ،وهو في قولك (كَيْفَ أَنْتَ وقصعةٌ) على (أَنْتَ) أَوْ على المضمرِ المستترِ فى (تكونُ) ،و(أَنْتَ) مؤكِّدٌ له ،و(كان) يجوزُ أنْ تكونَ تامةً وأنْ تكونَ ناقصةً • وخبرُها (كيف) • قال الشاعرُ :(٤)

مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبيكَ والفَخْـــرُ (٥)

برفع (الفخر) وإذا نصب فالعامل فيه فعل مقدّرٌ • قالوا وأصل قوله : (ما أنت وزيدا) ماكنت وزيداً • وفى (كنت) اسمها مضمر • فحذفوا (كنت) فوجبَ انفصالُ الضميرِ لتعذرِ اتصالِه • فصار : ما أنت وزيدا •

---

(١) انظر عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ص ٤٠٧ — ٤٠٨ •
(٢) ورد فى الإيضاح فى شرح المفصل : ٣١٠/١،شرح الأشمونى : ١٩٣/٣ •
(٣) ورد فى الكتاب ٢٩٩/١،سر صناعة الإعراب : ٦٤٠/٢،شرح الكافية الشافية ٦٩٠/٢•
(٤) نسب إلى المخبل فى الكتاب •
(٥) عجز بيت ،وهو بتمامه :
يَازِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَـــفٍ • مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالفَخْرُ
ورد فى الكتاب ٢٩٩/١،شرح أبيات سيبويه ٢١١/١،شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/١ شرح الكافية للرضى ٥٣/٢ ،والخزانة ٥٣٥/٢ •
(ويب) : كلمة مثل ويل •
الشاهد : قوله (والفخر) حيث روى بالرفع عطفا على الضمير المنفصل •

وأصلُ قولِهم : (كَيْفَ أنتَ وقَصْعَةٌ من ثَريدٍ) : كَيْفَ تكونُ مَعَ قصعةٍ من ثريدٍ، و(كيفَ) فى موضعِ نصبِ خبرِ (تكونُ) وفي تكونُ اسمُها مضمرٌ فيها فحذفوا (مع) • وأقاموا الواوَ / مقامَهما ،كيفَ تكونُ وقصعةٌ ،ثمَّ حذفُوا (تكونُ) (١١٥/٢) فَوَجَبَ إبرازُ الضميرِ المتصلِ بها وانفصالِه • فصار : كَيْفَ أنْتَ وقصعةٌ من ثريدٍ •

قال سيبويهِ : (وكنتُ) و(تكونُ) تقعان هنا كثيراً • ف : (كنتُ) مضمرةٌ مع (مَا)،و(تكونُ) مع (كيف)(١) • والمعنى مع النصبِ على سؤالٍ عن حالةٍ ماضيةٍ فى:(ما أَنْتَ وزيداً) ،وعن حالٍ مستقبلةٍ فى:(كَيْفَ أنت وقصعةٌ من ثريدٍ) ،ومع الرفع السؤال عن حالةٍ حاضرةٍ ،قاله ابنُ خروفٍ •

وقال غيرُه : إنْ أردْتَ الماضي ،قدَّرتَ(٢) فى الكلِّ (كان) ،وإنْ أردتَ المستقبلَ قدّرت فيه (يكونُ) •وحيثُ يجوزُ (٣) الوجهان فى ذلك كلّه ،فذلك إذا أُريدَ به معنى (مع) ،فإنْ لمْ يُرِدْ تعيّنَ الرفعُ كقولِكَ : مَا أَنْتَ وزيدٌ(٤)،إذا أردْتَ به السؤالَ عن حالِ كلٍّ منهما بمفردِه •

وما تقدّم [من](٥) أنّ العاملَ فى المثالين (كنت) و (تكون) مذهبُ سيبويهِ •

وقدّرَهُ أيضاً بالملابسةِ المنويّةِ(٦) أو المضافةِ إلى ضميرِه • تقديرُه : مَا شَأْنُكَ وملابسةٌ زيداً ،أو ملابستُك زيداً •(٧)

---

(١) الكتاب : ٣٠٣/١ - ٣٠٤ •
(٢) فى الأصل بزيادة واو = (وقدرت) وأظن أن الصواب حذف الواو •
(٣) فى الأصل (بوجوب) ولعل الصواب ما أثبته •
(٤) فى الأصل (وزيدا) •
(٥) زيادة يقتضيها السياق •
(٦) الكلمة غير واضحة ،ولعلها : المنوية •
(٧) الكتاب : ٣٠٩/١ •

وذهبَ غيرُه إلى أنّ العاملَ فيهما فعلُ الملابسةِ المفهومِ من معنى الكلام ، وقالَ تقديرُه : ما أنْتَ وتُلابسُ زيداً ، وأنْتَ وتُلابسُ قصعةً من ثريد ، كما تقدّم في : مالَكَ وزيداً ، وضُعِّفَ .

واعلمْ أنّه إذا عُطِفَ على الاسمِ المنصوبِ اسمٌ آخرُ منصوبٌ ، ولمْ يصحَّ / عطفُه (١١٦/٢) عليه ، ولاجعلُه مفعولاً معه ، وَجَبَ تقديرُ عاملٍ آخرَ ، كقولِه تعالى : " وَالَّذِينَ تبوءو الدَّارَ والإيمَانَ " (١) ولايصحُّ عَطْفُ (الإيمان) على (الدار) ؛ لأنّ التبوّؤَ لايكونُ إلا في المكانِ ، وليس المعنى على أنّه مفعولٌ به ، فَوَجَبَ تقديرُ عاملٍ آخرَ ، أي : اعتقدُوا الإيمانَ أو شِبْهِه ، وكذا قولُه : (٢)

عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بارداً (٣)

فتُقَدَّرُ : (فسقيتُها) ؛ لأنّ الماءَ لايُعْلَفُ ، وكذا قولُ الشاعرِ : (٤)

وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونَا (٥)

---

(١) سورة الحشر ، آية ٩ .

(٢) نسبه الفراء إلى بعض بني دبير .

(٣) صدر بيت ، وهو بتمامه :

عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً ∴ حتّى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْناها

ورد في معاني القرآن ، للفراء : ١٢٤/٣ ، الخصائص ٤٣١/٢ ، شرح الكافية لابن جماعة : ١٥٣ ، اللسان : (زجج) . شرح التصريح ٣٤٦/١ ، شرح الاشموني ١٤٠/٢ ، شرح الشيخ عبد المنعم الجرجاوي ، على شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك : ص ١١٩ ، الطبعة الثانية ١٣٥٠هـ .

الشاهد : قوله : (وماء) منصوب بفعل مضمر ، تقديره . فسقيتها لأن الماء لايعلف .

(٤) نسب إلى الراعي عبيد في شرح الشواهد للعيني : ١٤٠/٢ .

(٥) عجز بيت ، وهو بتمامه .

إذا مَا الغَانِياتُ بَرَزْنَ يَوْماً ∴ وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونا

ورد في معاني القرآن للفراء : ١٩١/٣ الخصائص ٤٣٢/٢ ، شرح الكافية ٦٩٨/٢ ، شرح الكافية ، لابن جماعة ص ١٥٢ ، مغني اللبيب : ٣٥٧/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٤٥/٢ ، شفاء العليل ٤٩٣/١ ، اللسان : (زجج) ، شرح التصريح : ٣٤٦/١ ، شرح الأشموني : ١٤٠/٢ ، الهمع ٢٢٢/١ ، حاشية الخضري ٢٠٢/١ ،

فتقدَّرُ : (وكَحَّلنَ العُيُونا) • و(الأزجُّ) : تدقيقُ طرفِ الحاجبِ •(١)
وجَعَلَهُ بعضُهم من عطفِ المفرداتِ بتضمينِ الفعلِ معنى فعلٍ عامٍ يصدقُ على الأولِ •
والثاني تقديرُه : (غَذَوتُها تِبْناً) ،و(جَمَّلنَ الحواجبَ والعُيُونا) •

(وَجَعَلوا الدارَ والإيمانَ) والتضمينُ بابٌ معروفٌ وهو مقيسٌ عند الجمهورِ خلافاً لمن جَعَلَهُ مقصوراً على السماعِ •(٢)

[حكمُ تقديمِ المفعولِ معه على الفعلِ ، وحكمُ توسطِهِ بينَهُ وبينَ معمولِهِ المصاحِبِ لَهُ]

واعلمْ أنَّ المفعولَ معه لايجوزُ تقديمُه على الفعلِ اتفاقاً • وهل يجوزُ توسُّطُهُ بينه وبين معمولِه المصاحِبِ له ؟

أجازَه ابنُ جنّي قياساً على جوازِ تقديمِ المعطوفِ على المعطوفِ عليه (٣)،كما في قولِ الشاعرِ :(٤)

عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ (٥)

حاشية العلامة أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهرى على متن الأجرومية ، ص ٨٠ ،مطبعة مصطفى البابي الحلبى ،وحاشية العشماوى على متن الأجرومية ص ٤٥ ،مطبعة دار إحياء الكتب •
(الغانيات): الغانية هى : الجارية الحسناء التى غنيت بحسنها عن الزينة •
الشاهد : قوله :(والعيونا) نصب بفعل مضمر تقديره : وكحّلن العيونا •

(١) فى الأصل تقديم بعض العبارات ،وتأخير بعضها ،ولعل الصواب ماأثبته •
(٢) انظر : شرح التصريح ٣٤٦/١ ،شرح الأشمونى ١٤١/٢ •
(٣) الخصائص ٣٨٥/٢ — ٣٨٦ •
(٤) قائله الأحوص •
(٥) عجز بيت ،وهو بتمامه :
ألا يانخلة من ذات غرق ∴ عليك ورحمة الله السلام •
ورد فى مجالس ثعلب ١٩٨/١، الجمل فى النحو ١٤٨،ضرائر الشعر : ٢١٨،شرح أبيات سيبويه ٤٨٤/١، الخصائص ٣٨٦/٢، الأمالى الشجرية ١٨٠/١،شرح جمل الزجاجي ،لابن عصفور ٨٤/٢ ،شرح الكافية ،للرضى ١٣٥/١،مغنى اللبيب ٣٥٧/٢ نصرة الثائر على المثل السائر ،للصفدى : ص ١٢١،تحقيق: محمد على سلطان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، المساعد ٤٧٥/٢ ،شفاء العليل ٧٩٦/٢، شرح التصريح : ٣٤٤/١ ، الهمع : ٢٢٠/١ •
الشاهد قوله " عليك ورحمة الله السلام " اذ الأصل : السلام عليك ورحمة الله

والمفعولُ معه أصلُه العطفُ، ومَنَعَهُ غيرُه ، وقالوا: ذلك في المعطوف ضعيفٌ نادرٌ لايقاسُ عليه ، فهو في المفعولِ / معه الذي هو فرعُه أضعفُ. واختار ١١٧/٢ ابنُ خروفٍ قولَ ابنِ جنّي ، فأجازَ في قولِ الشاعرِ :(١)

جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبَةً ونَمِيمَةً ∴ خِصالاً ثلاثاً لستَ عنها بِمُرْعَوِي(٢)

أنْ يكونَ معطوفاً مقدَّماً ، وأنْ يكونَ مفعولاً معه مقدَّماً .

[الحـــال]

[تعريفـــه]:

قال : " الحالُ : مايبيِّنُ هَيْئَةَ الفاعلِ أو المفعولِ لفظاً أو معنىً ، مثل :(ضربتُ زيداً قائماً)،و(زيدٌ في الدّارِ قائماً) . و(هذا زيدٌ قائماً) . وعاملُهـا الفعلُ ، أو شِبْهُهُ ، أو معناه . "

الحالُ : مؤنثةٌ ،تقولُ : هذه حالٌ . وتصغيرُها : حُوَيْلَةٌ . وجمعُها : أحوالٌ وألفُها منقلبةٌ عن واوٍ .

والحالُ من جملةِ المنصوباتِ؛ لأنّها فضلةٌ يُتمُّ الكلامُ دونَها كالمفعولِ ،وهو كالظرفِ من حيثُ إنّها مفعولٌ فيها .

---

(١) نسب إلى زيد بن عبد ربه ، وقيل يزيد بن الحكم الثقفي كما في الأمالي الشجرية .

(٢) ورد في ضرائر الشعر : ٢١٧ ، أمالي القالي : ٦٨/١، شرح أبيات سيبويه : ٤٨٥/١ الخصائص ٣٨٣/٢، الأمالي الشجرية ١٧٧/١، شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ٢٤٥/١، شرح الكافية الشافية ٦٩٦/٢ ، شرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم : ص ١٦١ ، المساعد ٥٤١/١، شفاء العليل : ٧٩٦/٢، شرح التصريح ٣٤٤/١ ، الهمع ٢٢٠/١، شرح الاشموني ١٣٧/٢ ، حاشية الخضري : ٢٠١/١ .

وفيه رواية لاتمس وجه الاستشهاد .

(مرعوي) : ارعوى يرعوي أي : كفّ عن الأمور .

ومن النحاة من يلحقها بالمفعول فيه ؛ لأنها منتصبة عن تمام الكلام مقدرة بـ : (في) مقيدة للفعل ، فأشبهت ظرف الزمان [1] . والمشهور أنها ليست ملتحقة به ؛ لأنها قد تكون من الفاعل ومن المفعول . وحدها المصنف : (بأنها مايبين هيئة الفاعل والمفعول لفظاً أو معنى) .

فقوله : (مايبين هيئة الفاعل أو المفعول) أي : من حيث هو فاعل [أ]و مفعول، ومحترز به عن الصفة . كجاءني زيد العالم . فـ : (العالم) بيان لهيئة زيد ، لا باعتبار / كونه فاعلاً أو مفعولاً . فـ : (راكب) في قولك (١٦٨/٢) جاءني زيد راكباً بيان لهيئة زيد من حيث إنه جاء.قوله : (لفظاً أو معنى)تفصيل لحال الفاعل والمفعول . يعني أن كلاً منهما قد يكون فاعلاً ومفعولاً من حيث اللفظ . وقد يكون فاعلاً ومفعولاً من حيث المعنى .

فالفاعل والمفعول لفظان ظاهران ،كقولك : ضرب زيد عمراً قائماً ، تجعل (قائماً) حالا من أنهما سبب،والفاعل في المعنى كقولك : زيد في الدار قائماً فـ : (في الدار) ضمير مستتر ، هو فاعل في المعنى تقديره : استقر هو في الدار . والمفعول في المعنى كقولك : هذا زيد قائماً . فـ : (قائماً) حال من (زيد) . وهو وإن كان خبراً ،فهو مفعول في المعنى ؛ لأن معناه : أشير إلى زيد ،وأنبه على زيد في حال كونه قائماً .
وملاحظة هذا المعنى هي المصححة لوقوع الحال منه .

وأورد عليه قولك : جئتك أنا وزيداً راكبين . فإن (راكبين) حال من (زيد) ،وهو مفعول معه .[2]
وجوابه أنه حال منه من جهة كونه فاعلاً في المعنى ،لامن جهة كونه مفعولاً معه لفظاً .[3]

---

(١) الهمع : ٢٣٧/١ .
(٢) حاشية يس العليمي : ٣٦٦/١ .
(٣) المصدر السابق

وأمّا المبتدأ والخبرُ فلا يقبلانِ التّقييدَ بالحالِ . ونحوُ قولك : (زيدٌ قائماً يضحكُ) ، الحالُ فيه من الضميرِ فى الخبرِ ، لامِنَ المبتدأِ ، وهو فاعلٌ .

وكذلك لَوْ جَعَلْتَ موضعَ (يضحكُ) اسماً جامداً لم يجزْ / إذ لاضميرَ فيـــه (١١٩/٢) يكونُ الحالُ منه . قالَهُ المصنِّفُ وغيرُه .

وأمّا قولُك : (زيدٌ قائماً) ، فمنهم من مَنَعَهُ (١) ، وجزمَ به ابنُ بابشاذٍ ، ومنهم من أجازَهُ ، ك : (هذا زيدٌ قائماً) .

قال ابنُ خروف : وسيبويهِ أجازَه فى موضعٍ ، ومنعَهُ فى موضعٍ ، فأجـــازَهُ إذا كان فيه فائدةٌ . قال : وجَوَّزَ وقوعَ الحالِ فى المبتدأِ ، إذا دخلَه التنبيهُ والتعريفُ ، كقولك : هو زيدٌ منطلقاً فى حاجتِك ، وأنا زيدٌ منطلقاً فى حاجتِـك (٢) ومَنَعَ : زيدٌ منطلقاً فى حاجَتِكَ ، من حيثُ لمْ يكنْ فيه تَنْبِيهٌ ولاتعريفٌ .

والعاملُ عنده مايدخلُ الكلامُ من معنى التَّنْبيهِ والتعريفِ كالإشارةِ فـــى المبهماتِ . وأجازَ (إنَّ الذي فى الدارِ أخوك قائماً) ، حالٌ من الضميرِ المستتــرِ فى الدارِ ، لأنَّ (إنَّ) لاتعملُ فى الحالِ-على ماسيأتى إنْ شاءَ اللَّهُ تعالى-. هذا شَرْحُ الحدِّ .

قال السهيليُّ : وقد يكونُ الحالُ من الفعلِ أيضاً كما يكونُ من الفاعـــلِ والمفعولِ كقولك : جاءَ زيدٌ مَشْياً ، ورَكْضاً . ف : (مَشْياً) و (رَكْضاً) حـــالانِ من (جاءَ) (٣) .

فعلى هذا السببِ الحالُ منحصرةٌ فى بيانِ هيئةِ الفاعلِ والمفعولِ . وهـــذا فيه شيءٌ سيأتي إنْ شاءَ اللَّهُ تعالى .

---

(١) شرح التعريح : ٣٦٦/١ .

(٢) الكتاب : ٧٨/٢ - ٨١ .

(٣) بالرجوع إلى كتاب السهيلي: (نتائج الفكر : ص ٣٩٥) تبيّن لى أن السهيلي كان يتحدث عن عمل الفعل فى الحال التى بعده ، ولايتحدث عن مجيء الحال عن الفعل غير أنني وجدت القمولي يكرر نسبة هذا الرأى إلى السهيلي نفسه حين يقول: " وذهب السهيلي إلى أنّ المصدر يقع حالاً من الفعل لامن الفاعل والمفعول.."الخ انظر ص ٢٠١ س ١٢ من هذه الرسالة.

وقَدْ تجيءُ الحالُ من الحالِ كقوله تعالى : " هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً "(١)

ف : (آيةً) حالٌ ،و(لكم) : حالٌ من (آية) منتصبةٌ عنها ،لأنها لَوْ تَأَخَّرَتْ

/ عنها لكانت صفةً لها . (١٢٠/٢)

[أنواعُ الحـــالِ]

والأحوالُ أربعةٌ :

مُنْتَقِلَةٌ : وهى التى تَنْتَقِلُ وتتبدَّلُ . كقولك : جاءَ زيدٌ راكباً .

فالركوبُ مقيِّدٌ للمجيءِ ،وهو يَتَبَدَّلُ وتُسمَّى مُقَيِّدةً - بكسرِ الياءِ -،ومؤكِّدةً : وهى التى تَفْهَمُ معناها من الجملةِ المتقدِّمةِ ،كقوله تعالى " وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً " (٢) وهذه أنكرها الفراءُ (٣) ،والسهيليُّ .(٤)

ومقدَّرةٌ : وهى المُتَرَقَّبَةُ إذا كان فى الكلام دليلٌ عليها ،كقولك : مَرَرْتُ برجلٍ مَعَهُ صقرٌ صائداً به غداً (٥) أىْ : مقدِّراً الصَّيْدَ به غداً . والحالُ من الضمير المرفوع فى (مَعَهُ) . ومنه قولك : ابْرِ هذهِ القصبةَ قَلَماً ، وخِطْ هذا الثوبَ قميصاً ،وابْنِ هذا المكانَ بيتاً ،وقوله تعالى : " وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً "(٦)

وموطِّئَةٌ :،وهى التى تكونُ الحالُ الحقيقيةُ صفةً لها كقولك : [مررتُ] بزيدٍ رجلاً صالحاً . ف : (صالحٌ) صفةٌ لرجلٍ ،و(رجلاً) : حالٌ موطِّئةٌ لِوَصْفِهِ بالصلاح .

ومنه قوله تعالى : " وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ في هذا القُرآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ . قُرْآناً عَرَبِياً " (٧) ،ف : (قرآناً) : حالٌ موطِّئةٌ .

---

(١) سورة الأعراف ،آية (٧٣)
(٢) سورة النساء ،آية ٧٩ .
(٣) الهمع : ٢٤٥/١ .
(٤) المصدر السابق
(٥) ورد فى الكتاب ٤٩/٢، البغداديات ٤٣١، مغنى اللبيب ٣٨٤/٢ .
(٦) سورة الأعراف ،آية ٧٤ .
(٧) سورة الزمر ،الآيتان ٢٧ ، ٢٨ .

قال أبو البقاء : وهذا يحسُنُ إذا وقعَ الفصلُ بين الحالِ وذي الحالِ انتهى .

هذا تقسيمُ أكثرِ النحاةِ وزادَ بعضُهم قسمين آخرين : الحالَ المحكيَّةَ كقولك : أنتَ زيدٌ ضاحكاً أمسِ (١) ،والحالَ السّادّةَ مسدَّ الخبرِ نحو : ضَرْبي زيداً قائماً، وهما / داخلانِ فيما تقدَّمَ . (١٢١/٢)

وبعضُهم قسّمَ الحالَ إلى قسمين فقط . منهم الفارسيُّ وابنُ عصفورٍ والمصنفُ وهما : المُنْتَقِلَةُ والمؤكِّدةُ ؛لأنَّ المقدَّرةَ والموطِّئَةَ راجعتان إلى المتنقلةِ من جهةِ أنَّ المقدَّرةَ راجعةٌ إلى المتنقلةِ المقاربةِ ؛لأنّ معنى قولِك : مَرَرْتُ برجلٍ مَعَهُ صقرٌ ،صائداً [به](٢) غداً : مُقَدِّراً الصيدَ به غداً . فأَقَمْتَ (صائداً) مُقامَ (مقدِّراً) . وأمّا المُوَطِّئَةُ فالحالُ في الحقيقةِ هي الصفةُ . كأنَّك قلتَ مررتُ بزيدٍ صالحاً . وتَسْمِيَةُ الحالِ متنقلةٌ تسميةٌ بالغالبِ عليها . وسيأتي أنَّ الحالَ لايُشْتَرطُ فيها الانتقالُ على الأصحِّ .

[العاملُ في الحالِ]

واعلمْ أنّ العاملَ في الحالِ هو العاملُ في صاحبِ الحالِ . فالعاملُ في الحالِ من الفاعلِ والمفعولِ اللّفْظِيَّيْنِ العاملُ فيهما من فِعْلٍ أو شبهِ فِعْلٍ كقولك : جاءَ زيدٌ ضاحكاً ،ورأيتُ زيداً باكياً ،وعمروٌ خارجٌ مسرِعاً . فالعاملُ في (مسرعاً) اسمُ الفاعلِ العاملُ في ذي الحالِ ،وهو الضميرُ في خارج . وكذا يعملُ في الفاعلِ والمفعولِ المَعْنَوِيَّيْنِ معنى الفعلِ ،كقولك : هذا (٣)زيدٌ ضاحكاً ،أيْ : المشارُ إليه ضاحكاً .

---

(١) مغني اللبيب ٤٦٥/٢، الهمع ٢٤٥/١ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل : جاء ،وأظن أن الصواب ماأثبته .

فالعاملُ فى (ضاحكٍ) مافيه من معنى : أُشيرُ ،أو مافيه من معنى : أُنَبِّه . ومنه قولُه تعالى : "وهَذَا بَعْلي شَيْخاً "(١)/ " فَتِلْكَ "(٢)بُيُوتُهُم خَاوِيَةً (٣)" ،فهى حالٌ من المفعولِ معنى . والعاملُ فى الحالِ من الفاعلِ المعنوى معنى الفعلِ . كقولِك : زيدٌ فى الدارِ قائماً . العاملُ فى (قائمٍ) الجارُّ والمجرورُ بما فيه من معنى الفعلِ . وهو نيابتُه عن : استقرّ فيعملُ فى الحالِ لنيابته عن الفعل . (٤) (١٢٢/٢)

وكذلك يعملُ فى الحالِ (لَيْتَ) و(لَعَلَّ) و(كَأَنَّ) لِمَا فيها من معنى الفعلِ وهو : أَتَمَنَّى وأَتَرَجَّى ،وأُشَبِّه ،كقولك : لَيْتَ زيداً مسافرًا راكبٌ ، ولعلَّ عمراً مسافرا مسرورٌ ،وكأن زيداً راكباً الأسدُ ،بخلافِ بقيّةِ أخواتِها (إنّ وأنّ ولكنّ) لعدمِ تضمُّنِها معانيَ أفعالٍ محقّقةٍ،كذا قالَهُ المصنِّفُ(٥)، وأبو البقاءِ،والزمخشريُّ(٦) وابنُ مالكٍ(٧). وما تقدّمَ نقلُه عن ابن خروفٍ عن سيبويهِ يقتضي جوازَ إعمالِ (إنّ) في الحالِ(٨) . وقد أُورِدَ على قولِهم : العاملُ فى الحالِ العاملُ فى ذي الحالِ قولُك : هذا زيدٌ قائماً ونحوُه . فإنّ العاملَ فى الحالِ : اسمُ الإشارةِ لِمَا تَضَمَّنَهُ من معنى أُشيرُ . والعاملُ في صاحبِ الحالِ الابتداءُ ، إنْ كان حالاً من المبتدأ أو المبتدأ إنْ كان حالا من الخبر عند من جعلَه حالاً منه .

والأولُ الصحيحُ على ماسيأتى فى مسألةِ : (هذا بسراً) . فالعاملُ فى الحالِ غيرُ العاملِ فى صاحبِها .

---

(١) سورة هود ،آية ٧٢ . وهي في الأصل هكذا:"هذا" بدون واو.
(٢) فى الأصل " وتلك " بالواو .
(٣) سورة النمل آية ٥٢ .
(٤) في الأصل عبارة مقحمة تفسد المعنى حيث جاء هناك هكذا : " فيعمل في الحال (والمجرور حرف الجر) لنيابته عن الفعل . "
(٥) الأمالي النحوية : ٤/ ١٣٠ .
(٦) المفصل : ٦٢
(٧) شرح الكافية الشافية : ٧٥١/٢ - ٧٥٢ .
(٨) الكتاب : ١٤٨/٢ - ١٤٩ .

وأجابَ المصنِّفُ عنه بأنَّ اسمَ الإشارةِ / ههنا له جهتان : إحداهمـــا : (١٢٣/٢) كونه مبتدأً ، والعاملُ فيه الابتداءُ وليست الحالُ له على هذه الجهةِ .

والثانى : أنه فى المعنى مفعولٌ لِمَا تضمّنه [من](١) معنى الإشارةِ، فالحالُ له بهذا الاعتبارِ، ومعنى الإشارةِ عاملٌ فيه بهذا الاعتبارِ الذى كان بـه صاحبَ الحالِ . فصحّ أنّ العاملَ فيهما واحدٌ .(٢)

وقولُ المصنِّفِ : (أو معناه) ليس العاملُ هو المعنى بمجردِه ،بل اللفظُ الـذى تضمّنَه .

[شرطُ الحـــالِ]

قال : " وشرطُها أنْ تكونَ نكرةً ،وصاحبُها معرفةً غالبًا ،و(أَرْسَلَهَا العِرَاكَ (٣)) و(مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ)(٤)، ونحوه متأوّلٌ، فإنْ كان صاحبُها نكرةً وجَبَ تقديمُها ".

الحالُ : شرطُها أنْ تكونَ نكرةً؛ لأنَّها جوابُ مَنْ سَألَ بـ : (كَيْفَ) ،وكيفَ ســؤالٌ عن نكرةٍ . فيكونُ جوابُها نكرةً ،ولأنَّها لو كانت معرفةً لالتبستْ بالصفةِ فى نحـوِ قولِك : ضربتُ زيداً الراكبَ .

وقد جاءتْ أحوالٌ معرَّفةٌ بالألفِ واللّامِ ،وبالإضافةِ كقولِهم : (أَرْسَلَهـــا العِرَاكَ) :

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الأمالى النحوية ١٠٤/٤ .

(٣) ورد هذا القول فى الكتاب:٣٧٢/١،شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢،شرح الكافيــة لابن الحاجب ، ٤٠/١ ،شرح الكافية الشافية ٧٣٥/٢،شرح التصريح ٣٧٣/١،ومنــه قول لبيد بن ربيعة .(فأرسلها العراك ولم يذودها .
ولم يشفق على نغص الدخـال

(٤) انظر المصادر السابقة

يعنونَ الإبلَ في حالِ ازدحامِها على الماءِ . وكقولِهم : (جاءُوا الجَمَّاءَ الغفيرَ)(١) و(ادخلُوا الأوّلَ فالأوّلَ)(٢) و(مَرَرْتُ به وحدَهُ)(٣) و(مَرَرْتُ بِهِمْ ثلاثَتَهُم)(٤) ونحوه و(طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ وطاقَتَكَ)(٥) و(رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ)(٦) في رواية من نصب (عوده) . أي : رَجَعَ عائداً من الجهةِ التى بدأ منها ، و(على) مُتَعَلِّقَةٌ بعودِهِ .

وأمّا على روايةِ الرفعِ فهي جملةٌ في موضعِ الحالِ ، متعلقةٌ بمحذوفٍ / فأخذ (١٢٤/٢) يونسُ بظاهرِها ، وأجازَ وقوعَ الحالِ معرفةً قياساً على هذه الحالةِ .(٧)

فتقول : (جاءَني زيدٌ الضاحكَ) ، بنصب (الضاحكَ) على الحالِ .

وخَرّجَ بعضُهم على ذلك قولَه تعالى : " لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ "(٨) على قراءةِ من بنى : (ليخرجن) لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه . وقالَ : معناهُ لَيُخْرَجَنَّ الأعزُّ منها ذليلاً .(٩)

وقال جمهورُ النحاةِ : هذه الألفاظُ شاذّةٌ من وجهين :(١٠)

---

(١) انظر الكتاب ٣٧٥/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٦٢/٢ ، شرح عمدة الحافظ : ص ١٢٥ ، المساعد : ١٢/٢ ، شرح التصريح : ٣٧٣/١ .

(٢) انظر المساعد ١١/٢ ، شرح التصريح : ٣٧٣/١ .

(٣) سبق تخريجه في ص ١٩٥

(٤) الكتاب ٣٧٣/١ - ٣٧٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٢ ، الفوائد الضيائية ٣٨٦/١ ، المساعد ١٢/٢ .

(٥) الكتاب ٣٧٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٦٢/٢ ، المساعد ١٢/٢ .

(٦) شرح ألفية ابن معط ٥٧٠/١ ، شرح عمدة الحافظ : ٤٤٦ . شرح الكافية للرضى ٢٠١/١ ، شرح التصريح ٣٧٣/١ ، يونس البصري ، تأليف : د . أحمد مكي الأنصاري : ص ١٨٤ ، توزيع دار المعارف بمصر ، ١٣٩٣هـ .

(٧) شرح التصريح : ٣٧٤/١ ، الهمع : ٢٣٩/١ .

(٨) سورة المنافقين ، آية ٨ .

(٩) مختصر شواذ القراءات لابن خالويه : ١٥٧ المطبعة الرحمانية ، البحر المحيط : ٢٧٤/٨ .

(١٠) شرح التصريح : ٣٧٣/١ .

أحدُهما : وقوعُها حالاً وهى معرفةٌ .

وثانيها : أنها مصادرُ ،والحالُ إنّما تكونُ اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ أو ماقامَ مَقامَهما . والمصدرُ لايقعُ حالاً إجماعاً إذا لمْ يكنْ نوعاً من أنواعِ الفعلِ المذكورِ ،فلا تقولُ : أتيْتَهُ ضَحِكاً . فوَجَبَ تأويلُها .

وأمّا إذا كان المصدرُ ضَرْباً من الفعلِ كقولِك : أتيتُه مَشْياً ، فإنّ المشيَ نوعٌ من أنواعِ الإتيانِ ، فاختلفَ النحاةُ فيها :

فمذهبُ سيبويهِ (١) وأحدُ قولي الأخفشِ أنه لايجوزُ جعلُه حالاً ، وما وَرَدَ من ذلك فهو مسموعٌ غيرُ مقيسٍ ،يجبُ تأويلُه .

على أنّهم أوقعُوا المصدرَ موقعَ اسمِ الفاعلِ ،وأنابوه منابَه كما نابَ عنه فى الصفةِ فى قولِهم (رجلٌ عَدْلٌ) وهو منتصبٌ على الحالِ . وماوردَ منه معرفةً فهو نكرةٌ في المعنى .

فمعنى قولِهم : أرسلَها العِراكَ ،أىْ : معتركةً .

ومعنى قولِهم : جاءُوا الجَمّاءَ الغفيرَ ،أىْ : مجتمعين . فالألفُ واللّامُ زائدتان أىْ : جَمّاً غفراً . وأمّا قولُهم : مررتُ بهِ وحدَهُ وبهما وحدَهُما ،وبكمْ / وحدَكُمْ (١٢٥/٢) وبهِنّ وحدَهُنّ ،ونحوه . ف : (وَحْدَهُ)ـ مصدرُ وَحِدَ الشىءُ يَوْحَدُ ،وَحادَةً ،وإيحاداً وَوَحْدةً (٢) والمصدرُ الواقعُ موقعَ اسمِ الفاعلِ ، أىْ:مُتَوَحِّداً ،ومعنى التوحُّدُ عندَ سيبويهِ فى هذا : نَفْىُ الاشتراكِ فى الفعلِ (٣)،فإذا قلتَ : كلّمَنى زيدٌ وحدَهُ فمعناه أنّه انفردَ بكلامِي ولم يكلّمْنِي أحدٌ غيرُه .

وقالَ المبرِّدُ : يجوزُ أنْ يكونَ حالاً من المفعولِ (٤) ،أىْ : كَلَّمَنِي فى حالِ إفرادِهِ لِي بالتكلمِ .

---

(١) الكتاب : ٣٧٠/١ ، المفصل : ص ٦٢ ،شرح الكافية الشافية : ٧٣٥/٢ .
(٢) جاء في اللسان مادة (وحد) مانصه : " وقد وَحِدَ يَوْحَدُ وَحادَةً وَوَحْدةً ووَحْداً ..الخ.
(٣) الكتاب : ٣٧٤/١ - ٣٧٥ .
(٤) شرح الأشموني : ١٧٢/٢ ، حاشية الخضري : ٢١٤/١ .

وقال يونسُ : معناه منفرداً بذاته على حِدَتِه ،أى : كلَّمني ولم يحضرْهُ أحدٌ(١).
قال ابنُ خروفٍ : وهو عنده منصوبٌ على الظرفِ . ويجوزُ عنده وقوعُ (وحده) خبراً يكونُ حضره أحدٌ ولمْ يتكلمْ إلّا هو . ويعضّدُ قولَ يونسَ ،ماوَرَدَ فى حديث ابي ذرٍّ(٢) أنّه يَمشي وحدَهُ ويموتُ وحدَهُ .

وليس معناه التوحيدَ بهذا الفعلِ ،إذ غيرُه يموتُ معه . وإنّما معناه التوحُّدُ بالذاتِ . أىْ : على حدتِه ،وأصلُه : على وحدِه ،حُذِفَ حرفُ الجرِّ منه .

وقيل : هو مصدرٌ ،وهؤلاءِ اختلفوا هل هو على حذفِ الحروفِ الزائدةِ .أىْ: إيحادُهُ(٣) لما جاءَ (نبات(٤)) موضع إنباتٍ(٥) فى قولٍ . أوْ هو مصدرٌ لمْ يُلفَظْ له بفعلٍ يحقُّ له (٦) . ووحدَهُ منصوبٌ على الحالِ فى جميعِ كلامِهم إلّا فى خمسةِ مواضعَ ؛ فإنّه يخفضُ بإضافةِ ماقبلَه إليه ،ومن قولِهم في المدحِ : (فلانٌ نسيجُ وحدِهِ)(٧) لِمَنْ طُبِعَ / طَبْعاً لمْ يُطبعْ عليه العَوَامُ . وله فضيلةٌ في ذاتِه وأدبٌ ،وهو مَثَلٌ (١٢٦/٢) وأصلُه : الثوبُ النفيسُ ،فإنّه يُنسَجُ وحدَه ،لأنّه لاشِبهَ لهُ ولايُنسَجُ على منوالِ غيرِه ،و(فلانٌ رجيلُ وحدِهِ) ،تصغيرُ رجلٍ على التعظيم .
و(قريعُ وحدِهِ) . و(القريعُ) : الفحلُ من الإبلِ شُبِّهَ به الرجلُ . وفى الذمِّ ؛ وهو (جُحَيْشُ وحدِهِ)(٨) ،و(عُيَيْرُ وحدِهِ)(٩) لمن لايخالطُ الناسَ ،ولايشاورُهم .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٦٣/٢ .
(٢) هو : جندب بن جنادة بن سفيان ،من بنى غفار ،من كنانة بن خزيمة صحابي من كبارهم ،وروى له فى البخارى ومسلم ٢٨١ حديثا ،وكان من السابقين إلى الإسلام .
انظر :(الإصابة فى تمييز الصحابة ،لابن حجر العسقلانى : ١٣٦/٢) المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
(٣) في الأصل هكذا . " اتحاده " ولعل الصواب ما أثبته . انظر :(شرح المفصل لابن يعيش : ٦٣/٢)
(٤) في الأصل كلمة غير واضحة ولعل الصواب ما أثبته .
(٥) في الأصل : " انباتا "
(٦) شرح ألفية ابن معط : ٥٦٩/١ ، ونسبه إلى الزجّاج
(٧) مجمع الامثال للميداني : ٤٠/١ شرح ألفية ابن معط : ٥٦٩/١ شرح الكافية ٢٠٣/١ .
(٨) ورد في الكتاب ١ / ٣٧٧ ، مجمع الامثال للميداني ١٣/٢ ،شرح ألفية ابن معط ٥٦٩/١ .
(٩) ورد في مجمع الامثال للميداني ١٣/٢ شرح ألفية ابن معط ٥٦٩/٢ .

وفيه مهانةٌ وضعفٌ ،و(عُيَيْرٌ) تصغيرُ عَيْرٍ ،وهو الحمارُ . وأكثرُ كلامهم بذلك مفرداً . وقد يُثَنَّى ويجمعُ فيقالُ : ([هُمَا] نَسِيجَا وحدِهما)،و(هم نسيجُوا وحدِهم) (١) و([هُمَا] (٢)عييرا وحدِهما) ،و([هم] (٣) أعيارُ وحدِهم) و(هُمَا جُحَيْشا وحدِهما) و(هم أجْحُشُ وحدِهم) ،وكذا قوله : (طَلَبْتُه جهدي وطاقتي)، معناه : مجتهداً . وكذا : (عودَهُ على بَدْئِه) . أيْ : راجعاً من الجهة التي أتَىٰ منها ،فهي كلها معادرُ يُرادُبها اسمُ الفاعلِ على النكرةِ ،أو هي معادرٌ لفعلٍ مقدَّرٍ . والجملةُ حالٌ ،أوْ هي بمعنى اسم الفاعلِ فيه الخلافُ المتقدِّمُ في (أرْسَلَهَا العِرَاكَ) .

قال النحاسُ : ويجوزُ أنْ يكونَ (عودَه) مفعولاً ،لأنه يقالُ : رجعَ الشيءُ ورجعْتُه ،وماوَرَدَ من المعادرِ النكرةِ أيضاً المرادُ به اسمُ الفاعلِ كقولِهم : (لَقِيتُهُ فُجَاءَةً) ،و(قَتَلْتُهُ صَبْراً) و(رَأيْتُهُ عِياناً) ،و(كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً) و(أتَيْتُهُ رَكْضاً ،وعَدْواً،ومَشْياً) / و(أخذتُ ذلك عنه سَمْعاً وسَمَاعاً) أي:مُفَاجِئاً (١٢٧/٢)
ومُعَابِراً (٤) ،ومُعَاينا أو مُشَافِهاً ،ورَاكِضاً ،وعَادِياً ،ومَاشِياً ،وسَامِعاً .

وقالَ السهيليُّ : ليس قولُهم : (الجَمَّاءَ الغَفِيرَ) شاذاً ،كما زَعَمَ سيبويه (٥)

---

(١) في الأصل تكرار واضطراب : وهم نسيجا وحدهم ونسيجوا وحدهم " .

(٢) ،(٣) زيادتان يقتضيهما السياق .

(٤) في الأصل : " ومصورا " ولعل الصحيح ما أثبته .

(٥) بالرجوع إلى كتاب سيبويه اتضح أن سيبويه لم يصرح بالشذوذ بل جعلها المعادر التي فيها الألف واللام نحو : العراك .
(الكتاب : ١/٣٧٥) .

إذ ليس هو معرفةً ،وإنّما هو من باب التشبيه ؛لأنّ الجماء هي : بيضةُ الحديد، فإذا جُعل معها المِغْفَرُ (١) فهي غَفيرٌ . فإذا قلتَ جاؤا الجمّاءَ الغفيرَ، فإنّما أردتَ العمومَ ، أيْ : جاؤا جيئةً تستوعبهم وتشملهم كما تُحيط البيضةُ الغفيرَ بالرأسِ ،فلما قصَدُوا معنى الشَّبَه دخلَ الكلامَ التنكيرُ ،وهو مرويٌّ عن أبي عبيدةَ (٢) ،ولم يقعْ سيبويه على هذا المعنى فجعلَها كلمةً شاذّةً ،واعتقدَ فيها التعريفَ . وكذا قولُهم : (تَفرّقوا أَيادِي سَبَاْ) (٣) ،أيْ : مثْلَ أيادي سَبَاْ فَحُسبَ فيه الحالُ . ومنه قولُه تعالى : " زَهْرَةَ الحياةِ الدُّنْيَا "(٤)هو حال من الضميرِ المخفوضِ؛ لأنه أرادَ به الشبهَ بالزهرةِ من النباتِ .

فالمعرَّفُ بالألفِ واللامِ ،أو بالإضافةِ متى أُريدَ به التَّشْبيهُ كان نكرةً وصحّ وقوعُه حالاً . انتهى .

وأمّا قولُهم : (ادخلوا الأولَ فالأولَ) فيجبُ تأويلُه من جهةِ التنكير خاصةً ؛لأنه ليس بمصدرٍ ، فإنّ الأولَ لَمّا لَمْ يُرَدْ به واحدٌ معيَّنٌ أشبهَ النكرةَ ، وذهبَ المبردُ والأخفشُ في أحدِ قوليهِ إلى[أنّ](٥) المصادرَ / الواقعةَ موقعَ الحالِ (١٢٨/٢) مفعولات مطلقات(٦) بفعلٍ مقدّرٍ معرباً ،(٧) والحالُ هو الجملةُ من الفعلِ والفاعلِ والمصدرِ ، ويجوزُ ذلك قياساً مطرداً إذا كان المصدرُ ضرباً من الفعلِ ، والتقديرُ : أرْسَلَها تَعْتَرِكُ العراكَ .

---

(١) المغفر:زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس ،يلبس تحت القلنسوة وقيل : هو رفرف البيضة ،وقيل : هو حلق يتقنع به المتسلح . قال ابن الشميل المغفر : حلق يجعلها الرجل أسفل البيضة تسبغ على العنق فتقيه ،وقيل ربما تكون مثل القلنسوه غير أنها أوسع بلقيها الرجل على رأسه فتبلغ الدرع . انظر : اللسان ، مادة :(غفر) .

(٢) هو أبوعبيدة معمر بن المثنى اللغوي البصري ،أخذ عن يونس وأبي عمرو وهو أول من صنف غريب الحديث ،من مصنفاته : المجاز في غريب القرآن ،أيام العرب الإبل ،السيف . ماتلحن فيه العامة . مات سنة ٢٠٩،وقيل :٢١٠ وقيل ٢١١ . أنظر : بغية الوعاة : ٢٩٦/٢) .

(٣) ورد في المقتضب : ٢٥/٤ ،شرح الكافية الشافية ،٩٧٠/٢ .

(٤) سورة طه ،آية ١٣١ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق (٦) في الأصل (مطلقا) بدون تاء

(٧) المساعد : ٢/ ١٣ ، الهمع : ١/ ٥٣٨ .

وجاءَ ينفردُ وحدَهُ ،وطَلَبْتَه اجتهدُ جُهدي ،وآتيته آمشي مَشْياً ،ولقيتُهُ فَاجأْتُـه فَجْأَةً ،ورآيتُه عاينْتُهُ عِياناً ،وكلّمْتُه شافَهْتُهُ مُشافَهَةً ،وأَتَيْتُهُ أَعْدو عَـدْواً، ونحوَ ذلك . واختارَهُ الفارسيّ .(١)

وذهبَ آخرون إلى أنَّ ذلك كلَّهُ يَنْتَصِبُ معمولاً لاسمِ فاعلٍ مقدَّرٍ . تقديـرُه : أَرْسَلَها معتركةً العراكَ ،ومَرَرْتُ بهِ منفرداً وحدَهُ ،وطَلَبْتَه مجتهداً جُهْدي وكذلك جميعها .

وذهبَ آخرون إلى أنَّ ذلك كلَّه منصوبٌ على الحالِ على نيةِ حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه . والتقديرُ : أَرْسَلَها ذاتَ اعتراكٍ،ومررتُ به ذا توحُّدٍ وأتيته ذا مشيٍ ،ونحو ذلك .(٢)

وذهبَ أبو القاسمِ الزجاجيُّ إلى أنّه يجوزُ وَضْعُ المصدرِ ، فتقولُ : أَتَيْتُه مَشْياً وعَدْواً ،وإِسْراعاً ،ولاتقولُ : أتيتُه سُرْعَةً .

وذهبَ السهيليُّ إلى أنَّ المصدرَ يقعُ حالاً من الفعلِ لامن الفاعلِ والمفعولِ فتقولَ : أتيتُه مشياً ،فـ : (مشياً) حالٌ من (أتيتُ)(٣) وقد تقدم(٤) . وضَعَّفَ ابنُ عصفورٍ قولَ المبرّدِ بأنه لابدَّ للفعلِ المقدَّرِ من دليلٍ / يدلُّ عليه (٥)،ولاجائزٌ (١٢٩/٢) أنْ يكونَ الدالُّ عليه نفسَ المصدرِ؛ لأنه لَوجازَ ذلك لجازَ أنْ تقولَ : مَشْياً ،تريدُ أَمْشي مَشْياً ،ولاتقولُه العربُ ،ولايجوزُ أنْ يكونَ الدالُّ عليه الفعلُ المتقدم وهو : أتيتُه في قولك : (أتيتُه مشياً) لعدمِ دلالةِ الإتيانِ على المشيِ . إذ قـد يكونُ الإتيانُ مشياً ،وغيرَ مشيٍ ،فلا دليلَ على المضمرِ . فَدَعْوى الإضمارِ غيـرُ صحيحةٍ .

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٧٦/١ – ٦٧٧ .
(٢) الهمع : ٢٣٨/١ .
(٣) كان الأولى أن يقول : (أتى) بدل (أتيت) ليكون الحال خالصا من الفعل وحده ، دون ملابسته للفاعل .
(٤) ينظر ص ١٩١ س ٥ من أسفل
(٥) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ٤٢٣/٢ – ٤٢٤

وضّعّفَ القولَ الرابعَ بأنّ حَذْفَ المضافِ وإقامَةَ المضافِ إليه مُقامَه إنّما يجوزُ قياساً إذا كان المعنى يدلُّ عليه .

قال : وقدْ علمتَ اتفاقَ النحاةِ على أنّ وضعَ المصدرِ موضعَ الحالِ لايجوزُ إذا لمْ يكنْ المصدرُ ضرباً من الفعلِ ،وأنه يجوزُ عند المبرِّدِ إذا كان ضرباً من الفعلِ ، وعند الزجاجي إذا كان المصدرُ صريحاً دونَ الاسمِ الموضوعِ موضعَ المصدرِ ،فَعَدَمُ اطِّرادِ ذلك فى جميعِ المصادرِ عند سيبويهِ ، وفى نوعٍ منها دونَ نوعٍ عند المبردِ والزجاجي-دليلٌ على أنّه لم يَرِدْ فى شيءٍ من ذلك حذفُ المضافِ . (هذا)(١) مضمونُ (٢) مذهبِ سيبويهِ . انتهى كلامه .

وفي دعوى الاتفاقِ نظرٌ ؛لِمَا تقدّمَ نقلُه عن يونسَ وفى تضعيفِ قولِ المبرِّدِ أيضاً نظرٌ ؛لإشعارِ الجنسِ بالنوعِ وإنْ لمْ يدلّ عليه صريحاً وذلك كافٍ مع ذكرِ المصدرِ بعدَه .

وقد جاءَ عند سيبويهِ وضعُ المصدرِ موضعَ الحالِ قياساً فى ثلاثةِ مواضعَ:(٣) الأولُ فى نحوِ قولِك : أنتَ الرجلُ أدباً وعلماً ونبلاً ،أيّ : الكاملُ فى هذه الأحوالِ .

/ وقالَ ثعلبٌ : هو منتصبٌ على المصدرِ وتأوّلَ الرجلَ بمعناه . فكأنّه قالَ: (٢/١٣٠) أنتَ العالمُ والمتأدبُ علماً وأدباً .(٤)

والثانى : في التّشبيهِ كقولِك : زيدٌ زهيرٌ شعراً ، والأحنفُ حلماً ، أيْ:مثلُ زهيرٍ فى حالِ شعره ،ومثلَ الأحنفِ فى حالِ حلمِه .

والثالثُ : بعد أمّا ، كقولِك : أمّا عِلْماً فَعَالِمٌ : فـ:(عِلْماً) حالٌ عمِلَ فيه الشرطُ المقدّرُ تقديرُه : مَهْمَا يُذْكَرُ أحدٌ فى حالِ عِلْمٍ ، فالمذكورُ عالِمٌ .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) فى الأصل هكذا : (مضر) ولعلها كما أثبتها .
(٣) الكتاب : ٣٨٤/١ - ٣٨٥ .
(٤) المساعد ١٥/٢ .

ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً مؤكدةً من الضميرِ فى عالمٍ ،و(عالمٌ) عَمِلَ النصبَ[1] فيه، إذْ لم يمنعْ من عملِ ما بعدَ الفاءِ مانعٌ على التأكيدِ .

وقد جاءَ عنده أيضاً وضعُ الأسماءِ الجوامدِ موضعَ اسمِ الفاعلِ ،فوقعت حالاً .

قالوا : (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِيَّ)[2] ،قال : معناه : مُشافِهاً .

وقالَ الشيخُ فى أماليهِ : أصلُه فُوهُ إلى فِيَّ إلَّا أنَّهم لمَّا كَثُرَ استعمالُهم له بمعنى : (مُشَافِهاً) وغلبَ عليه حتى صارَ يفهمُ منه مشافهاً ،قطعوا النظرَ عن مفرداتِ الجملةِ باعتبارِ الإسنادِ ، وأجروا الاسمَ الأولَ مُجرى المفردِ فى إعرابهِ بإعرابهِ لمَّا قبيل ذلك ، وصارَ الثاني جاراً ومجروراً من تتمَّتهِ ،كقولك: (بَايَعْتُهُ يداً بيدٍ) قال : وهذا مِمَّا لَمْ يَتَكلَّمْ عليه النحاةُ لغموضِهِ[3] انتهى .

و(إلى) متعلقةٌ ب : (فاه) لنيابته عن اسمِ الفاعلِ كما يعملُ الظرفُ لنيابتهِ عن الفعلِ أو اسم الفاعلِ .

وقالَ الكوفيون[4] والمبرِّدُ[5] : (فاه) مفعولٌ ،وتقديرُه كلَّمتُه جاعلاً أو مُدْنِياً فَاهُ إلى فِيَّ .

والغالبُ / على ذي الحالِ أنْ يكونَ معرفةً ،ويقِلُّ مجيئُها من النكرةِ ؛ (١٣١/٢) لأنَّ الحاجةَ إلى أحوالِ المعارفِ أهمُّ .

---

(١) فى الأصل : (مثل) .
(٢) الكتاب : ٣٩١/١ ،الأمالى النحوية : ١٦٥/٢ ،الإيضاح فى شرح المفصل ٣٣٩/١ .
(٣) الأمالى : النحوية : ١٦٥/٢ .
(٤) شرح التصريح : ٣٧٠/١ ،شرح الكافية للرضى : ٢٠٣/١ .
(٥) الكامل : ٣٧٢/١ .

وأمّا النكرةُ فيكتفى فيها بالوصفِ .

[مجيءُ الحالِ من النكرةِ]

وإذا وقَعَتْ الحالُ من النكرةِ فلا تخلو النكرةُ من أنْ تكونَ مختصّةً ،أوغيرَ مختصّةٍ ،فإنْ كانتْ مختصّةً جازَ تقديمُ الحالِ عليها وتأخيرُها عنها كما في المعرفةِ . والاختصاصُ إمّا بوصفٍ كقولك : (جاءَ رجلٌ من بَني هاشمٍ مُستَعطِياً) أو بإضافةٍ إلى نكرةٍ كقولهِ تعالى : " فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ " (١) فـ : (سواءً) حالٌ من (أربعةِ أيامٍ) ،أو بعملٍ نحو : (له عشرون درهماً خالصةً أو كاملةً) ،أو (أفعَلَ مِنْ) كقولك : (مررتُ بخيرٍ من زيدٍ قائماً) ، أو بعطفٍ كقولك :(جاءَ أناسٌ وزيدٌ ضاحِكِينَ) .

أو تكونُ في سياقِ نفيٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ . كقولك : (ماجاءَني أحدٌ راكباً) وإنْ كانت [غيرَ](٢) مختصةٍ جازَ وقوعُ الحالِ منها متقدّمةً عليها ،فتقولُ (جاءَ ضاحكاً رجلٌ) قال الشاعرُ : (٣)

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ (٤)

وهل يجوزُ مجيئُها منها متأخرةً عنها ؟،قال الشيخُ وابنُ عصفورٍ (٥): لايجوزُ،ويجبُ تقديمُها ،وعلّله المصنّفُ بأنّها لو تأخرتْ لالتبستْ بالصفةِ ،فقُدِّمَتْ للتمييزِ (٦)

---

(١) سورة فصلت آية ١٠ . (٢) زيادة يقتضيها المقام
(٣) القائل كثيّر عزّة كما في الكتاب . - -
(٤) صدر بيت ،وهو بتمامه :
لمية موحشا طلل .·. يلوح كأنه خلل .
ورد في الكتاب ١٢٣/٢ ،مغني اللبيب ٨٥/١ ،اللسان (خلل) شرح الأشموني ١٧٤/٢،حاشية أحمد بن أحمد السجاعي على قطر الندى : ص ٩٤ ،الطبعة الأخيرة سنة ١٣٥٨هـ . (الطلل) : آثار الديار . (الخلل) : جفون السيوف .
الشاهد : قوله : (موحشا) : حال متقدّمة على قوله (طلل) .
(٥) شرح جمل الزجاجي : ٣٣٩/١ .
(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٣٤٢/١ ،شرح الكافية لابن الحاجب ٤٠/١ .

قال : فإن جاءَ شيءٌ من ذلك فهو مسموعٌ غيرُ مقيسٍ : (وَقَعَ امرٌ فَجْأةً) (١) (ومَرَرْتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ) (٢)

وعن / الشيخِ عبدِ القاهرِ الجرجانيِّ (٣) : أنَّه يجوزُ مجيءُ الحالِ من النكرةِ (١٣٢/٢) متأخرةً عنها ، واستدلَّ بما وَرَدَ في الحديثِ : " فَجَاءَ فرسٌ له سابقاً " يعني النبيَّ عليه السلامُ .

وأجابَ بعضُهم عنه أنَّ (جاء) هنا كهي في قولهم : (ما جاءَتْ حاجَتَكَ) (٤) ف:(سابقاً) خبرُها . وهذا لادلالةَ فيه . لأنَّ النكرةَ قد تخصَّصت فهي من (٥) القسمِ الأوَّلِ .

وقالَ ابنُ مالكٍ : إنَّمايجبُ تقديمُها عند اللَّبسِ بالصفةِ بأنْ تكونَ النكرةُ منصوبةً كرأيت رجلاً راكباً .

أمَّا إذا لم تلتبسْ كجاءني رجلٌ راكباً ،فيجوزُ التأخُّرُ، ومنه قوله تعالى ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾ (٦) الجملةُ حاليَّةٌ .

و(عليه مائةٌ بيضاً) (٧) و (مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجل) . وما وردَ في الحديث فصلَّى خلفَهُ رجالٌ قياماً (٨) وهو مقتضى تعليلِ المصنِّفِ .

وشَرطَ في الحالِ أنْ تكون قد تمَّ الكلامُ دونَها أو في حكمِ ذلك .

فالأولُ : كجاءَ زيد راكباً ،لو اسقطت الحالَ كان الكلامُ تامَّاً .

والثاني : كقولك : ضَرْبي زيداً قائماً ،وهي كلُّ حالٍ سَدَّتْ مسدَّ الخبرِ ،و المبتدأ مصدرٌ . وكذا الأصل فيهما عدمُ اللُّزوم لكنَّها لَزِمَتْ لقيامِها مقامَ الخبرِ لأنَّها حالٌ . والأصل . ضربي زيداً إذا كان قائماً - وقد تقدَّم -

ومنه قولُه عليه السلام : أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهو ساجدٌ "(٩) .

قال ابنُ مالكٍ : ويجبُ تقديمُها على ذي / الحالِ الملتبسِ بضميرِ ما التبست الحالُ به كقولك : جاءَ ناصراً زيداً أخوه . (١٠)

---

(١) ورد في شرح الزجاجي ١ /٣٣٩

(٢) ورد في الكتاب ١١٢/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٩/٢ ،شرح الكافية الشافية ٧٤٠/٢ .

(٣) كتاب شرح الجمل في النحو ، للشيخ عبد القاهر الجرجاني . تحقيق ودراسة : خديجة الباكستاني ص ٨١ ، من قسم التحقيق (رسالة ماجستير)

(٤) بنصب (حاجة) هنا لأنها خبر لكلمة (جاء) التي بمعنى (صار) ومعلوم أنَّ (صار) من أخوات (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر ،قال سيبويه : "وإنما صيَّر (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثل ....." ثم قال " ومن يقول من العرب : (ما جاءت حاجتُك (كثيرا " ينظر الكتاب ٥٠/١ فما بعدها .
والشاهد هنا في رواية النصب ،لأن السياق يقتضيه ،أما الرفع فلا يصلح شاهدا وإن كان واردا - والله أعلم .
وورد هذا القول أيضا في شرح الكافية لابن جماعة : ٤١٢ ،وشفاء العليل :١/٣١٣

(٥) في الأصل (في من) وهو تحريف ظاهر .

(٦) سورة البقرة آية ٢٥٩

(٧) ورد في الكتاب ١١٢/٢ شرح الكافيه السافيه ٢ /٧٤٠

(٨) صحيح البخاري (باب جعل الإمام ليؤتَمّ به ١٦٩/١) برواية (وصلى وراءه قوم قياما)

(٩) مسلم (كتاب الصلاة : ٢٠٠/٤) .

(١٠) شرح عمدة الحافظ ،وعده اللافظ : ٤٣٨ .

[حُكْمُ تَقَدُّمِ الحالِ على العامـــل]

قال : " ولا يتقدّمُ على العاملِ المعنويِّ ، بخلافِ الظرفِ ولا على المجرور في (الأصحِّ) ".

للمشرّح[1] فيه مسألتان :-

الأولى : الأصلُ أنه يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملِها إذا كانَ فعلاً متصرِّفاً ، وما أشبهَهُ وهو اسمُ الفاعلِ والمفعولِ والصفةُ المشبهةُ وأفعلُ التفضيلِ مالمْ يعرضْ لها ما يمنعُ تَقَدُّمَهَا ، كقولك :(ضاحكاً جاءَ زيدٌ) ، و(زيدٌ قائماً حسنٌ)، ف :(قائمٌ) حالٌ من الضميرِ في(حسنٍ) ، و(زيدٌ راجلاً أنفعُ من عمروٍ راكباً) ، لأنّها فضلــــةٌ فجازَ تقديمُها كالمفعولِ به ، خلافاً للكوفيين ، فإنّهم منعُوا من تقديمِ الحالِ على الفعلِ وصاحبِها إذا كان ظاهراً ،[2] قالوا : لأنّ فيها ضميراً ، ولا يجوزُ تقديمُــه على الظاهرِ ، وأجازوه إذا كانت من المضمرِ[3] كقولك : (مسرعاً جئتُ) ، ومنعـــوا أيضاً من تقديمِها على صاحبِها إذا كان منصوباً ،كقولك:(أتضربُ زيداً راكباً) ،قالــوا : لأنه لو قُدِّمَ لتوهم أنّ (راكباً) مفعولٌ ، و(زيدٌ) بدلٌ منه .

فإنْ كان الفعلُ غيرَ متصرفٍ لم يجزْ تقديمُها ، فلا تقولُ :(راكباً حبّذا زيدٌ)، ولا (مُقبلاً ما أحسنَ زيداً) ، ولا (زيدٌ مقبلاً أحسنُ من عمروٍ).وقال : يُعرَفُ من بعــض وجوهِهِ ، كقولك : (دَعْهُما مُصْطلِحَين) ، جازَ تقديمُها ، وقد يَعْرِضُ للمتصرِّفِ ما يمنــع التّقْديمَ كما إذا دخلَ / عليه لامُ الابتداءِ ، كقولك :(لأعِظَكَ ناصحاً) ، والقَسَمِ ، كقولك: (والله لأعِظَكَ ناصحاً) ، أو حرفٌ[4] من حروفِ المصدرِ ملفوظاً به أو مقدراً ، كقولــك : (سرّني أنْ جئتُه زائراً)و(ماكنتُ لأردَّكَ خائباً) أي : لأنْ أردَّكَ خائباً ، أو يكــونُ العاملُ اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ موصولاً بالألفِ واللّامِ ،كقولك: (هذا المُكْرِمُكَ قائماً)[5] و(المضروبُ قائماً) وحيثُ يجوزُ تقديمُها عليه[6] ؛ فذلك إذا كانتْ بغيرِ واوٍ ، فإنْ كانت بالواوِ لا تتقدمُ على العاملِ مطلقاً مراعاةً لبابِ الواوِ وهو العطفُ كما رُوعِي ذلك في المفعولِ معه . (١٣٤/٢)

---

(١) كذا في الأصل ، ولعله يريد (الشارح)

(٢) شرح الكافية ، للرضي :٢٠٦/١.

(٣) في الأصل : "من الهمزة".

(٤) في الأصل : " حرفا " .

(٥) في الأصل :"هذا لمكرمك رأيت" وأظن أنّ الصواب ما أثبته.

(٦) في الأصل هكذا : " تقديمه لما عليه ".

فأما إذا كان العاملُ معنويًّا وهو الظروفُ ، والجارُ والمجرورُ [و] [1] اسمُ الإشارةِ ، وحرفُ التَّشبيهِ ، وحرفُ التمنّي [2]، وحرفُ الترجّي ، لم يجزْ تقديمُها عليه عند سيبويهِ [3] لأنه أضعفُ من العاملِ اللفظيِّ ، والعاملُ اللفظيُّ إذا تأخّر ضَعُفَ بدليلِ تجويزِهم : (لِزيدٍ ضربتُ) ومنعِهم : (ضربتُ لِزيدٍ) ، فالمعنويُّ مع التأخُّرِ أَوْلى بالضعفِ ، ولا يعملُ في الحالِ متأخراً ، فلا يجوزُ : (ضاحكاً هذا زيدٌ) ؛ لأنَّ العاملَ فيه معنى (أُنَبِّهُ) أو (أُشيرُ) ، وإنْ قلتَ : (ها ضاحكا ذا زيد) فإنْ جعلتَ العاملَ في الحالِ ما في (ها) من معنى أُنَبِّهُ جازَ لوقوعِها بعدَ عاملِها المعنويِّ، وإنْ جعلتَ العاملَ فيها (ذا) بِمَا فيه من معنى أُشيرُ امتنعَ ؛ لوقوعِها قبلَ العاملِ المعنويِّ ، وجازَ الفصلُ / بين (ها) و(ذا) كَمَا جازَ الفصلُ بينهما بالضميرِ (١٣٥/٢) في قولِه تعالىٰ : " هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ " [4] ولأنه لا يجوزُ الإتيانُ بكلٍّ منهما دونَ الآخرِ.

وكذا لا يجوزُ أنْ تقولَ : (زيدٌ ضاحكاً في الدارِ) ؛ لأنَّ العاملَ في (ضاحكاً) [5] ما (في الدار) من معنى الفعلِ ، فلا يجوزُ تقديمُه .

وذهبَ الأخفشُ إلى جوازِ تقديمِ الحالِ على عاملِها المعنويِّ إذا كان ظرفاً ، أو حرفَ جرٍّ مسبوقاً باسمِ ما الحالُ له [6]، كقولك : (زيدٌ قائماً [7] في الدارِ)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) في الأصل تكرار (وحرف التمني وحرف الشبه) .
(٣) الكتاب : ١٢٤/٢ .
(٤) آل عمران ، آية : ١١٩ .
(٥) في الأصل : (العامل) والصواب ما أثبته .
(٦) الهمع : ٢٤٣/١ .
(٧) في الأصل : " قائم " والصواب ما أثبته .

و(زيدٌ هو ضاحكاً بالبلدِ) . وقاسَهُ على الظرفِ بأنه يجوزُ تقديمُه على العامـــلِ المعنويِّ ، كقولك : (أكُلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ)(1) ، ف : (كلَّ يومٍ) منتصبٌ على الظرفِ، والعاملُ فيه تضمُّنُه معنى الفعلِ ، واستدلَّ أيضاً بقولِه تعالى :"والسَّمٰواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ"(2) على قراءة من نصب (مطوياتٍ)(3) . وَسُلِّمَ ذلك إذا لمْ يَسْبِقَا باسمِ ما الحالُ لـــهُ فلمْ يجزْ(4) أنْ تقولَ : (قائماً زيدٌ في الدارِ)، ولا (مقيماً زيدٌ عندَكَ) وكـــذا إذا كانَ العاملُ المعنويُّ هو اسمُ الإشارةِ بمعناه ، فلا يجوزُ تقديمُها عليه .وفـــرّقَ بأنَّ الظرفَ يتعلّقُ بالفعلِ ، فكأنَّ الفعلَ ملفوظٌ (5) به ، بخلافِ هذا . واختارَ ابـــنُ مالكٍ مذهبَ الأخفشِ .(6)

وأُجيبَ(7) عن القياسِ على الظرفِ بالتفرقةِ بينَ الحالِ والظرفِ ، بأنَّ الظـــروفَ اتُّسِعَ فيها دونَ غيرِها .

ومقتضى القاعدةِ أنْ لا تعملَ المعاني إلا في / المجروراتِ ، وفي الظـــروفِ؛ (١٣٦/٢) لأنها مجرورةٌ في المعنى بتقديرِ (في)، والحالُ ليست كذلك. وإنَّما عَمِلَتْ المعانـــي لشبهِها بالظروفِ من حيثُ إنَّها فضلةٌ منصوبةٌ بعدَ تمامِ الكلامِ على معنى(في) لا علـــى تقديرِها ، فلم يتصرفوا فيها بالتقديمِ ؛ لأنَّ المشبَّهَ لا يقوى قوّةَ المشبَّهِ بهِ .

وعن الثاني : بأنَّ (مطوياتٍ) منصوبةٌ بتقديرِ: أعني ، وهي جملةُ اعتـــراضٍ بين المبتدأِ والخبرِ، ولا يُحفَظُ تقديمُ الحالِ على عاملِها المعنويِّ .

---

(1) ورد في البغداديات : 555 ، الحلبيات : 180 .
(2) الزمر آية : 67.
(3) قرأها بالنصب : عيسى بن عمر (مختصر شواذ القراءات : 131).
(4) في الأصل : " فلم يجوز " والصواب ما أثبته .
(5) في الأصل : " ملفوظا " ولعل الصواب ما أثبته .
(6) شرح الكافية الشافية : 753/2، شرح عمدة الحافظ : 436.
(7) في الأصل : " وأجبت " والصواب ما اثبته ، لأنه مسبوق من ابن عصفور فـــي شرح جمل الزجاجي : 335/1 ، 336)

وعن تفريقه بينَ الظرفِ واسمِ الإشارة، بأنّ الظرفَ (١) إنّ تعلقَ بمحذوفٍ ولكنْ هو العاملُ ، وليس الفعلَ (٢) [الذى تعلّقَ به] (٣) فالعملُ بمعناه ، فهو ك : (هَذا)٠

ونقلَ بعضُهم عنه أنّه يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملِها المعنويّ (٤) من غيرِ تخصيصٍ ، تقولُ : (في الدارِ قائماً (٥) زيدٌ)٠ على المذهبين، إلّا أنّ (زيدٌ) فاعلٌ على مذهبِ الأخفشِ ، و(قائمٌ) حال منه ٠ وهو على مذهبِ سيبويهِ (زيدٌ) مبتدأ، و(قائمٌ) حالٌ من الضميرِ المستترِ فى المجرورِ٠ (٦)

وقالَ الكوفيون: إنّ كانتْ الحالُ من ضميرٍ مرفوعٍ جازَ ذلك ، كقولك: (قائماً في الدارِ أنتَ) ، وإنّ كانت من غيره فلا ، فلا تقولُ : (قائماً في الدار زيدٌ)٠ (٧)

وقالَ ابنُ برهان : (٨) إنّ كانت الحالُ ظرفاً أو مجروراً جازَ تقديمُها ، وإلّا فلا (٨)، ويجبُ تقديمُ الحالِ على عاملِها في نحوِ :(أمّا مُسرعاً فأ تَيْتَ)٠ وفي نحو: (ثمرةُ نخيلٍ بسراً أطيبُ منه رُطَباً)- على ماسيأ تي إن شاء اللهتعالى -٠

---

(١) فى الأصل :(الظروف)٠
(٢) فى الأصل : (بفعل) ، ولعل الصحيح ما أُثبته٠
(٣) زيادة يقتضيها السياق ٠
(٤) الهمع : ٢٤١/١ -٢٤٢٠ (٥) في الأصل هكذا : " قائم " ٠
(٦) الكتاب : ٨٦/٢٠
(٧) الهمع : ٢٤٢/١٠
(٨) هو : عبدالواحد بن على بن عمر بن اسحاق بن ابراهيم بن برهان أبو القاسم الأسدى العكبرى النحوى ، صاحب العربية واللغه وأيام العرب ٠
كان أول أمره منجما فصار نحويا، مات سنه ٤٥٦٠
انظر: (بغيةالوعاة ١٢٠/٢ - ١٢١)٠
(٩) شرح الكافية ، للرضى : ٢٠٥/١٠

الثانية:[(١)] الأصلُ أنْ تجيءَ الحالُ بعدَ صاحبِها / مقرونًا[(٢)] بإلاّ ، أو معناها، (١٣٧/٢)
كقولك :(ماجاءَ زيدٌ إلاّ راكبًا) هذا كلّه إذا لمْ يكنْ صاحبُ الحالِ مجرورًا.

فإنْ كانَ مجرورًا كقولك :(جاءَ زيدٌ بفرسِهِ مُلْجَمًا) ، فقد اختلفَ النحاةُ في جوازِ تقديمِها عليه . فذهبَ سيبويهِ[(٣)] وأكثرُ [النحاةِ][(٤)] إلى منعِهِ، واستدلّوا عليه بأنّ المجرورَ لا يتقدمُ على الجارِّ، فكذلك ماهو في حكمِهِ وتابعٍ له لا يتقدّمُ عليه . وبأنّ العملَ في المجرورِ لحرفِ الجرِّ، وحرفُ الجرِّ عاملٌ ضعيفٌ غيرُ متصرّفٍ فلا يتقدّمُ معمولُه عليهِ.

وذهبَ الأخفشُ إلى جوازه[(٥)]، واختارَه ابنُ مالكٍ ، واستثنى منه ما إذا كانَ حرفُ الجرِّ زائدًا امتنعَ الحذفُ ، أو قليلاً ما يُحذَفُ . فالأولُ كقولك: (أحسنْ بزيدٍ مقبلاً) . والثاني ، كقولك : (كَفَى بزيدٍ مُعينًا) ، فلا يجوزُ تقديمُها[(٦)]. واستدلَّ على ذلك بقولِ الشاعرِ :[(٧)]

غافلاً تعرضُ المنيّةُ للمر ... ءِ فَيُدْعَى ولاتَ حينَ إباءِ[(٨)]

ف : (غافلاً) حالٌ من (المرءِ) ، وقد تقدّمَ عليه وعلى الفعلِ العاملِ فيه فتقديمُه على المجرورِ وحدَه أوْلى .

---

(١) في الأصل هكذا:" السـ " ولعل ما أثبته يكون صوابا ؛ لأنها هي المسألة الثانية التي أشار إليها الشارح عند بداية كلامه عن حكم تقدم الحال .
(٢) كذا في الأصل ،وكان الأولى ان يقول : (مقرونة) (٣) الكتاب : ١٢٤/٢ .
(٤) زيادة يقتضيها السياق : انظر:(شرح الكافية الشافية:٧٤٤/٢).
(٥) شرح الكافية ، للرضي : ٢٠٦/١.
(٦) عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ص ٤٢٤.
(٧) لم يعرف قائله.
(٨) ورد في شرح عمدة الحافظ : ص ٤٢٨ ، شرح الكافية لابن جماعة :١٥٨، البحر المحيط: ٢٨١/٧، شفاء العليل :٣٣٢/١ ، المقاصد النحوية : ١٦١/٣ ،شرح الأشموني:١٧٧/٢ ،

ويقولُ الآخر :(١)

مشغوفةً بكَ قدْ شُغِفْـــتُ وإنما .. حُمَّ الفِراقُ فلا إليكَ سَبيلُ(٢)

فقدَّمَ (مشغوفةً) على : (بكَ) وبأنَّ العملَ للفعلِ ، وهو عاملٌ متصـــرِّفٌ والجارُّ والمجرورُ مفعولٌ . فكَمَا يجوزُ تقديمُها على المفعولِ / الصريحِ ، فكذلك (١٣٨/٢) على الجارِّ والمجرورِ . فعلى هذا يجوزُ أنْ تقولَ :(راكباً مَرَرْتُ بزيدٍ)،و(مَـرَرْتُ راكباً بزَيدٍ) فسيبويهِ نَظَرَ إلى العاملِ المباشِرِ، وهو الحرفُ .

والأخفشُ نظرَ إلىالعاملِ الحقيقيِّ ، وهو الفعلُ،واستدلَّ بعضُهم(٣)للجوازِ بقولِه تعالى :" وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ "(٤) . وقالَ :(كافَّةً) حالٌ مــن النـاسِ ، وقد تقدّمَ عليه ، وليس من هذا البابِ . وقولُه : (كافَّةً) صفةٌ لمصــدرٍ محذوفٍ ، تقديرُه : إلَّا إرْسَالةً كافةً ، وقيل : حالٌ من الكافِ ، أيْ : كَافَّاً : والهاءُ للمبالغةِ .

واعلمْ أنَّ المشهورَ أنه لا يجوزُ الحالُ من الاسمِ المضافِ إليه ؛ لأنَّه ليــس بفاعلٍ ولا مفعولٍ . فإنَّ سُمِعَ شيءٌ من ذلك فهو شاذٌّ ، فلا يجوزُ : (جاءَ غلامُ هنــدٍ ضاحكةً) ؛ لأنَّ (ضاحكةً) حالٌ من (هندٍ) . والعاملُ فى هندٍ (غلام) ، لنيابتِه عــن اللَّامِ ، والفاعلُ فى ضاحكةٍ (جاء) ، فلزمَ منه أن يكونَ العاملُ فى الحالِ غــيرَ العاملِ فى صاحبِها ، وهو ممتنعٌ .

قال ابنُ عصفور : إلَّا أنَّ يعملَ فى الحالِ من معنى الفعلِ ، كأنَّك قلــتَ : (جاءَنى الذى يخدمُ هنداً ضاحكةً) فيجوزُ .

---

(١) لم أعثر على القائل .

(٢) ورد بدون نسبة فى شرح الكافية ، لابن جماعة :١٥٩ ، شفاء العليل : ٥٢٩/٢ ، حاشية الصبان : ١٧٧/٢ .

وفيه روايات لا تمس وجه الاستدلال .

(مشغوفة): من شغفه الحب ، أي : بلغ شغافه ، وهو غلاف القلب .

(حم) : حان ودنا .

(٣) شرح الكافية للرضي : ٢٠٧/١ ، الهمع : ٢٤١/١ .

(٤) سبأ آية : ٢٨ .

وقالَ ابنُ مالكٍ : يجوزُ الحالُ من المضافِ إليه ، إذا صحَّ أنْ تقيمَه مقامَ المضافِ ، وذلك إذا كان المضافُ بعضَ المضافِ إليه ، أو في معنى بعضِه (١) أو كانَ مصدراً . فالأوّلُ كقولك :(ضُربَ ظَهْرُ زَيْدٍ قَاذِفاً) " وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ "(٢) فإنّ المضافَ إليه هو / المقامُ مقامَ الفاعلِ ؛ لأنّه لو قيل : ضُربَ زيدٌ قاذفاً ، وَنَزَعْنَا مافيهم من غِلٍ ، لَصحَّ . والثاني : كقولك:(أعْجَبَنِي كلامُ زيدٍ مخاصماً) إذ لَوْ قلتَ : أعْجَبَنِي زيدٌ مخاصماً،لصحّ. ومنه قولُه تعالىٰ :"ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا"(٣). فَلَوْ قيل : اتَّبِعْ إبراهيمَ ، لَصَحَّ. والثالث : كقولك : أعْجَبَنِي ضَرْبُ زيدٍ واقفاً، قال اللّهُ تعالى :" قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا "(٤) ، ف : (خالدين) حالٌ من الضميرِ ، وعاملُها المصدرُ و(النارُ) : مبتدأٌ أوّلٌ ، و(مثواكم) :مبتدأٌ ثانٍ، و(خالدين): حالٌ، و(فيها): خبرُ مثواكم ، والجملةُ خبرُ (النار) . وقالَ تعالىٰ : " إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا"(٥) (١٣٩/٢)

ولا فرقَ بين إضافتِه إلى الفاعلِ أو المفعولِ ، نحو :(جاءَ رجلُ راكبِ فرسٍ مسرعاً) وحيثُ جوّزْنا الحالَ من المضافِ إليه فلا يجوزُ الفصلُ بها بين المضافِ والمضافِ إليه . ولا يجوزُ تقديمُها على المضافِ .

وذهبَ بعضُهم إلى جوازِ تقديمِها فى الإضافةِ اللفظيّةِ ، نحو قولك :(هذا مَلْتُوتاً شَاربُ السَّوِيقِ)(٦)؛ لأنّ المضافَ هنا في تقديرِ التنوينِ والانفصالِ ، فَكَمَا يجوزُ قولك :(هَذا ملتوتاً شاربٌ السويقَ) كذلك هذا .

---

(١) شرح الكافية الشافية : ٧٥٠/٢ ، التسهيل : ص ١١٠.
(٢) الحجر آية : ٤٧ " وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا علىٰ سُرُرٍ مُتَقَابِلِين".
(٣) النحل آية : ١٢٣.
(٤) الأنعام ، آية /١٢٨.
(٥) المائدة آية : ٤٨ .
(٦) انظر شرح التصريح : ٣٨٠/١

ومن الأحوالِ التى يمتنعُ تقديمُها على صاحبها ، أنْ يكونَ صاحبُ الحالِ منصوبًا ب : (لَيْتَ أوْ كَأَنَّ أوْ لَعَلَّ) كَمَا تَقَدَّمَ فى أنّه لا يجوزُ تقديمُها على عاملِها ، فكذلك على صاحبها ، كقولك : (كَأَنَّ زيداً مُقْبلاً أسدٌ) ، و(لَيْتَ زيداً ضاحكًا في الدارِ) ، و(لَعَلَّ بِشْرًا مُقيمًا عِنْدَنا) . أو بفعلِ تعجُّبٍ كقولك: (مَا أسْمَحَ زيداً مسؤولاً) أو يكونَ ضميراً متَّصلاً بصلةِ الألفِ واللَّامِ كقولك : (القَاصِدُ لي سَائِلاً زَيْدٌ) . (١٤٠/٢)

[رأى النحاةِ فى اشتراطِ الاشتقاقِ فى الحالِ]

قال : " وكلُّ مادلَّ على هيْئةٍ صَحَّ أنْ يقعَ حالاً مثل : (هَذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا) ". (١)

اختلفَ النحاةُ فى اشتراطِ الاشتقاقِ فى الحالِ ، والانتقالِ ، فيما عدا الحالَ المؤكَّدةَ ؛ فذهبَ جماعةٌ إلى أنه لا يُشْتَرطُ فيها ذلك (٢) ، وهو اختيارُ المصنِّف (٣) وابنِ خروفٍ . وقالوا : كلُّ ما دَلَّ على هيئةٍ صَحَّ أنْ يقعَ حالاً ، سواءٌ كان اسمًا مفردًا مشتقًّا ، أو غيرَ مشتقٍّ ، أو ظرفاً ، أو جارًّا ومجرورًا ، إذا كانا تامَّين ، ك : (جَاءَ زيدٌ فى زينتِهِ) و(جاءَ أمامَ بكرٍ) أو جملةً ، سواءٌ كانت الهيئةُ متنقلةً ، أمْ لا .

وذهبَ آخرون منهم ابنُ عصفورٍ (٤) إلى أنَّ الحالَ لابُدَّ أنْ تكونَ مشتقَّةً ، أو في تأويلِ المشتقِّ ، أو موصوفةً بمشتقٍّ ، كقوله تعالى :(فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا " (٥) متنقلةً أو في تقديرِ المتنقلةِ .

---

(١) ورد فى الكتاب :٤٠٠/١ ، المسائل الحلبيات :١٧٦، نتائج الفكر:٣٩٩.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية :٧٣٠/٢ ، شرح التصريح:٣٦٩/١.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب :٤٠/١.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور :٣٣٦/١ - ٣٣٧ ، شرح ألفية ابن معط :٥٥٥/١ ، شرح الكافية للرضى :٢٠٧/١ .

(٥) سورة مريم ، آية : ١٧ .

واستدلَّ الأولون بأنَّ المقصودَ بالحالِ بيانُ الهيئةِ . فكلُّ ما دلَّ على هيئةٍ وَجَبَ أنْ يصحَّ وقوعُهُ حالاً(١) ، ولأنَّ الحالَ خبرٌ في المعنى ، والخبرُ لا يلزمُ فيه الاشتقاقُ (٢) . وقد جاءَتْ أسماءٌ أحوالاً وليستْ بمشتقةٍ ولا منتقلةٍ فمما جاءَ غير مشتقٍ قولهم :(هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطَبًا) ف : (رُطَبًا) و(بُسْرًا)حالان ، وليسا بمشتقين. وقوله : / عليه السلام : " وأَحْيَانًا يتمثَّلُ لِي المَلَكُ رجلاً"(٣)ف:(رجلاً) (١٤١/٢) منصوبٌ على الحالِ ، وليس بمشتقٍ ، وكذا قولُ بعضِهم :(مَرَرْتُ بالعودِ شَجَرًا ثُمَّ مَرَرْتُ به رَمَادًا).(٤)

وقولُهم :(جاءَ البُرُّ قَفِيزَيْنِ) (٥)فهذهِ أحوالٌ ليستْ بمشتقةٍ.

ومِمّا جاءَ غيرَ منتقلٍ قولُهم:(خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْولَ مِنْ رِجْلَيْهَا)(٦) ف : (أطولَ) : حالٌ، وليستْ منتقلةً ، و(يَدَيْها):بدلٌ من الزرافةِ. وقولُه تعالى : " وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا "(٧)وهو لا يزالُ مصدِّقًا . وقولُهُ تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا "(٨)والخلودُ دائمٌ غيرُ منتقلٍ . وجاءَ عنهم (دَعَوَاتُ(٩) اللَّهِ سَمِيعًا)(١٠)وصفاتُ اللّهِ غيرُ منتقلةٍ.

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب :١/٤٠ ، ومال إلى هذا الرأي د.طارق عبدعون الجنابي في كتابه : (ابن الحاجب النحوي) آثاره ومذاهبه ، دار التربية للطباعة والنشر ـ بغداد ١٩٧٣م – ١٩٧٤م).

(٢) شرح الكافية الشافية : ٧٣٠/٢.

(٣) صحيح البخاري (بدء الوحي :٣/١).

(٤) ورد في : نتائج الفكر : ص٤٠٢.

(٥) انظر: الكتاب : ٤٠٢/١، المسائل الحلبيات :١٩٢، الإيضاح في شرح المفصل: ٣٣٨/١.

(٦) انظر: الكتاب : ١٥٥/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٣٧/١، شرح الكافية الشافية :٧٢٨/٢.

(٧) البقرة آية :٩١.

(٨) هود آية :١٠٨.

(٩) كذا في الأصل : والأنسب (دعوت)

(١٠) في الأصل (جميعا) بدل(سميعا) ولعلّ الصواب ما أثبته ليتناسب المقام من قوله بعد ذلك مباشرة " وصفات الله غير منتقلة " ينظر في ذلك شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٣٣٨ .

واستدلّ آخرون بأنّها إذا لم تكنْ مشتقّةً لا تفيدُ ؛ لأنّ الأسماءَ الجوامدَ لا تدلُّ على هيئةٍ وصفةٍ ، ولأنّها إذا لم تكنْ متنقلةً كانت من قبيلِ الصفاتِ لا مِنْ قبيلِ الأحوالِ . والحالُ تُبَيِّنُ هيئةَ الفاعلِ والمفعولِ حالةَ تلبُّسِهِ بالفعلِ، فإذا كانت الصفةُ لازمةً فلا اختصاصَ لها بتلك الحالةِ، وأَوّلُوا ما وَرَدَ غيرَ مشتقٍ بالمشتقِّ . وقالوا :(يُسْر)و(رطب) في المثالِ المذكورِ بمعنى : يابسٍ ومُتَرطِّب وهما مشتقان ، و(شَجَرًا) و(رَمَادًا) في معنى : أَخْضَرَ، ومُحَرَّقٍ ، وهما مشتقّان. وكذا قولك (عَلَّمْتُهُ الحسابَ بابًا بابًا) ، ف: (بابًا بابًا) حالان ، وهما وإن كانا غيرَ مشتقّين إلّا أنهما في معنى (مُفَصَّلًا)،وهو / مشتقٌّ . وكذا قولُهم: (بِعْتُ (١٤٢/٢) الشّاةَ شاةً وَدِرْهَمًا)[1] أي : مُسَعَّرًا شاةً بدرهمٍ.

كذا قولك :(أخذتُ الزكاةَ شاةً لكلِّ أربعين) بمعنى : مُرَكّبًا[2] . ونحو : (جاءَ البُرّقفيزين) . ف :(قفيزين) ليس حالاً ، وإنّما هو خبرُ (جاء)،و(جاء) في هذا الوجهِ من أخواتِ كان ـ على ما سيأتي إنْ شاءَ اللّهُ تعالى ـ .

قالوا وما وَرَدَ غيرَ منتقلٍ فهو في معنى المتنقلِ ، ف : (أطولَ) في (خَلَقَ اللّهُ الزرافةَ يديْها أطولَ من رجليها) في معنى المتنقلِ من حيث كانت بعد (خلق) . وكان يجوز أن تخلق على هذه الصفة ، وعلى غيرها . وكذا قولُهم:(وُلِدَ زَيْدٌ أَسْوَدَ) ف : (أسودَ) حالٌ ، وهي غيرُ متنقلةٍ ، غيرَ أنّها في حكمِ المتنقلةِ ؛ لأنه كان يجوزُ أنْ يكونَ وُلِدَ أسودَ وغيرَ أسودَ .[3]

وأجابَ ابنُ عصفورٍ [4] وغيرُه عن قولِه تعالى : " وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا "[5] بأنّ التصديقَ غيرُ لازمٍ للحقِّ ؛ لأنّ الحقَّ قَدْ يُؤتى به ؛ لأنه حقٌّ في نفسِهِ ، لا لأنْ يصدّقَ حقًّا آخرَ ، وقد يؤتى به لتصديقِ حقٍّ آخرَ ، كالمعجزاتِ.فالتصديقُ إذاً غيرُ لازمٍ،ومعناه

---

(١) كذا في الأصل (الشاه شاه ودرهما) ولعل الصواب (الشياه شاة بدرهم)

(٢) في الأصل الكلمة غيره مقروءة ولعلها كما أثبتها .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٣٧/١ .

(٤) المصدر السابق : ٣٣٨/١ .

(٥) البقرة آية : ٩١

قالَ الفارسيُّ في المتكرِّرِ نحو :(عَلَّمْتُهُ الحسابَ بَابًا بَابًا) الثاني منصوبٌ / على الحالِ من الأوَّلِ .(١)

(١٤٤/٢)

وقال ابنُ جنّي : هو في موضعِ الصفةِ له وأصلُه : ذا بابٍ ، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه.(٢)

ومقتضى القاعدةِ أنَّ كُلًّا منهما في موضعِ الحالِ الواحدةِ، كَمَا أنَّ (حلْوٌ) و(حامضٌ) في قولِك:(هَذَا حلْوٌ حامضٌ)-خبرٌ، وأنَّ إعرابَ كُلٍّ منهما بإعرابِ الخبرِ، ويجوزُ أنْ يكونَ الثاني معطوفًا ، حُذِفَ منه حرفُ العطفِ .

واختلفَ النحاةُ في العاملِ في هذه المسألةِ: فذهبَ أبو علي الفارسيّ وآخرون إلى أنّ العاملَ في الأولِ - وهو : (بُسْرًا) - اسمُ الإشارةِ (٣) بِمَا تَضَمَّنَهُ من(٤) معنى: أُشيرُ ، وفي الثانيةِ وهي (رُطَبًا) أفعلُ التفضيلِ .

وذهبَ آخرون إلى أنّ العاملَ فيهما (كان) التامَّةُ مقدَّرةً(٥)، صلةً لـ:(إذا)إنْ كانت الحالان مُتَرَتِّبَتَيْنِ،بأن أشرتَ إليه في حالِ كونِه بَلَحًا، ومقدَّرةً صلةًلـ:(إذ)إنْ كانا ماضِيَيْنِ ، والأوّلُ حالٌ من الضميرِ المستترِ في كان الأولى،والثانيةُ حالٌ من الضميرِ في كان الثانيةِ ، وتقديرُ الكلامِ هذا إذا كانَ بُسْرًا أطيبُ منه إذا كان رُطَبًا.

واختلفَ هؤلاءِ في العاملِ في (إذا) الأُولىَ والثانيةِ .فقال بعضُهم: العاملُ فيه (أطيبُ)(٦) وأَفْعَلُ التفضيلِ يعملُ في ظرفينِ ، لأنَّ تقديرَهُ: يَزيدُ طِيبُهُ إذا كانَ بُسْرًا على طِيبِهِ إذا كان رُطَبًا.

---

(١) شرح التصريح :١/٣٧٠.
(٢) المصدر السابق ، وانظر: حاشية الخضري :١/٢١٢.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ٢/٦٠. (٤) في الاصل " في "
(٥) الإيضاح في شرح المفصل : ١/٣٣٦ ، المساعد : ٢/٣٠.
(٦) الإيضاح في شرح المفصل :١/٣٣٦.

وقالَ بعضُهم : العاملُ في الأولى (هذا) لِمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الإشارةِ أو التنبيهِ وفي الثانية (أطيبُ) حكاهُ أبو البقاءِ .

/وذهبَ آخرون [(١)] إلى أنَّ العاملَ في الحالين : (أطيبُ) ، وبُسْرًا حالٌ من الضميرِ في (أطيبَ) ورُطَبًا حالٌ من الضميرِ المجرورِ في (منه). (١٤٥/٢)

قال الشيخُ : وهو الصحيحُ ، والقولُ الأولُ غيرُ مستقيمٍ لوجوهٍ، منها [(٢)]: أنَّ اسمَ الإشارةِ إذا تقيَّدَ بحالٍ لمْ يكن الخبرُ مُقَيَّدًا ، بدليل قولِهم: (هَذَا زيدٌ قَائِمًا)، فإنَّ الخبرَ بزيدٍ عن المشارِ إليهِ غيرُ مُقَيَّدٍ بالقيامِ. فإنْ زَعَمَ زاعمٌ أنّه مقيدٌ فإنّه يجوزُ إذا كان قائماً ، فهو زيدٌ. فإخبارُه بزيدٍ إنّما هو في حالِ القيامِ لمْ يستقمْ؛ لأنه يؤدِّي إلى أنْ يكونَ غيرُ زيدٍ في غيرِ حالِ القيامِ . فإنْ زَعَمَ زاعمٌ أنَّ ذلك من قبيلِ العمومِ وهو غيرُ لازمٍ ، فليس كَمَا زَعَمَ،لِمَا بَيَّنَّا أن الحالَ حُكْمٌ بالتَّقْييدِ ما قيَّدْتَهُ،كقولك : (جَاءَني زيدٌ راكبًا) فأنت حاكمٌ على المجيءِ المذكورِ مقيد الركوبِ، فلو قُدِّرَ المجيءُ من غيرِ ركوبٍ كانَ مخالفةً للمعطوفِ لا المفهومِ ، وإنَّما المفهومُ أمرٌ وراءَ ذلك، وهو عكسُهُ ، وذلك تقديرُ غيرِ الركوبِ عند عدمِ المجيءِ، وإذا ثَبَتَ ذلك ، فَلَوْ جَعَلْنَا الإخبارَ بزيدٍ مُقَيَّداً بالقيامِ كان كالإخبارِ بِجَاءَني المقيدِ بالركوبِ، فَكَمَا لا يستقيمُ تقديرُ المجيءِ من غيرِ ركوبٍ ، لا يستقيمُ تقديرُ زيدٍ من غيرِ قيامٍ وذلك فاسدٌ ، وإذا لم يكنْ الخبرُ مطلقاً غيرَ مقيَّدٍ فَسَدَ المعنى .

الثاني : أنَّ الشيءَ إذا قُيِّدَ بحالٍ ، لَزِمَ أنْ يكونَ على تلك الحالةِ في قَصْدِ المتكلِّمِ . فإذا / جُعِلَ بُسْرًا معمولاً لـ :(هَذَا) وَجَبَ أنْ يكونَ في حالِ الإشارةِ بُسْرًا لا غيرَ. ونحنُ نعلمُ أنَّ المعنى المقصودَ بخلافِ ذلك ، حتى لو قالَ عند وجودِ بَلَحٍ أو رُطَبٍ: هَذَا بُسْرًا أطيَبُ منه رُطَبًا ، كان مستقيماً . (١٤٦/٢)

الثالثُ : أنّا نقولُ : ثَمَرُ نَخلي بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا ، وزيدٌ أحسنُ ما يكونُ أفضلُ منك أحسنَ ما يكونُ . والمعنى بِحَالِهِ والتعلُّقُ أمرٌ معنويٌّ . وإذا وَجَبَ تعلُّقُهُ ههنا بالخبرِ وَجَبَ تعلُّقُهُ في المسائلِ الأخرى ضرورةَ أنَّ المعنى واحدٌ.

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب : ٤٠/١.

(٢) المصدر السابق : ٤٠/١ - ٤١ .

الرابعُ : أنّ تفضيلَ الشيءِ على نفسه لا يُعقَلُ إلّا باعتبارِ حالين، وإذا جُعِلَ (بُسْرًا) من تتمّةِ هذا ، بقيتْ الأفضليةُ للشيءِ على نفسه باعتبارِ حالٍ واحدةٍ.

والخامسُ: أنّ (أطيبَ) نسبتُه إلى البسريةِ والتمريةِ نسبةٌ واحدةٌ. وقدْ عَمِلَ فى (رُطَبٍ) ، فوَجَبَ عملُه فى الآخرِ فلا وجهَ لِمَنْ قال : العاملُ فيه اسمُ الإشارةِ سوى استبعادِه أنْ يكونَ أفعلُ التفضيلِ عاملاً فيما قبلَه، ولا يُقلِّلُ ذلك شيئًا ممّا ذكرْناه. ولابُعْدَ في عملِ (أفعلَ) في حالٍ متقدّمةٍ؛ لشبهِه بالفعلِ كما يعملُ فى الظرفِ ولا يلزمُ من قصورِه عن العملِ فى المفعولِ أنْ لا يعملَ فى الحالِ. فثبتَ أنّ العاملَ فى هذه المسألةِ ومثلِها (أفْعَلُ) لِيَتِمَّ كلامُ، وهو في غايةِ الحسنِ، ولا يجوزُ أنْ نقولَ : (هذا بُسْرًا أَطْيبُ منه عِنَبًا) ؛ لأنّه لا يتحولُ إلى العنبيَّةِ، ونقولُ : (هَذَا بُسْرًا أطيبُ من هَذَا رُطَبًا) (١)

[روابط الجملة الحاليّة]

قال : " وقدْ تكونُ جملةً خبريَّةً فالاسميّةُ / بالواوِ والضميرِ، أوْ بالواوِ ، أوْ (١٤٧/٢) بالضميرِ على ضعفٍ والمضارعُ المثبتُ بالضميرِ وحده ، وماسواها بالواوِ والضميرِ أو بأحدهما ولابدَّ فى الماضي المثبتِ من (قدْ) ظاهرةً أو مقدّرةً".

كما يجوزُ وقوعُ المفردِ حالاً ، يجوزُ وقوعُ الجملةِ الخبريَّةِ المحتملةِ الصدقَ والكذبَ حالاً ، لأنَّ الحالَ حكمٌ، والحكمُ يكونُ بالمفردِ والجملةِ، كخبرِالمبتدأ، إلّا أنّ الجملةَ الواقعةَ حالاً لا تكونُ إلّا خبريَّةً ، وإنْ اختلفَ في اشتراطِ الخبريَّةِ في الجملةِ الواقعةِ خبرًا. وقدْأجازَ الزمخشريُّ وقوعَ الجملةِ الشرطيةِ حالاً. وأوّلَها بالخبريّةِ.

فقالَ فى قولِه تعالى : " فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ "(٢) الجملةُ فى موقعِ الحالِ ، كأنّه قيل : كَمَثَلِ الكلبِ ذليلاً دائمَ الذلالةِ.(٣)

وكذلك الجملةُ الشرطيَّةُ الداخلةُ عليها همزةُ الاستفهامِ(٤)، كقوله تعالى : " أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ".(٥)

---

(١) فى الأصل (عنبا) ولعل الصحيح ما أثبته. انظر:شرح الكافية لابن الحاجب : ٤١/١.
(٢) الأعراف ، آية : ١٧٦.
(٣) الكشاف : ١٣١/١ .
(٤) المصدر السابق : ٣٢٨/١ .
(٥) البقرة : آية : ١٧٠.

والجملةُ الواقعةُ حالاً إمّا أنْ تكونَ اسميّةً ، أوْ فعليّةً ؛ فإنْ كانت اسميّةً فإمّا أنْ يكونَ فيها ضميرٌ عائدٌ على صاحبِ الحالِ أوْلا ، فإنْ لَمْ يكنْ فيها ضميرٌ فــلا بــد مِنْ دُخولِ الواوِ عليها ، وتُسمّى واوَ الحالِ ؛ لربطِ الحالِ بصاحبِها وهو بمعنى أو ، كقولك: جاءَ زيدٌ وعمرٌو قائمٌ. أي: أو عمرٌو قائمٌ.

ومنه قولُه تعالى : " يَغْشَى طَائِفَةً مِّنكُم وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ "(١) ، / وقالَ ابنُ جني : يجبُ تقديرُ(٢) ضميرٍ فيها للربطِ مَعَ الواوِ ، وإنْ كان فيها ضميرٌ (١٤٨/٢) يعودُ على ذي الحالِ ، كقولك :(جاءَ زيدٌ وأبوه قائمٌ).(٣)

وفي(٤) اشتراطِ الواوِ خلافٌ ؛ فذهبتْ طائفةٌ منهم الزمخشريُّ(٥) والمصنِّفُ(٦) إلى أنّه لابُدَّ من الواوِ للربطِ بينَ الحالِ وذي الحالِ ، كَمَا أنَّ الجُملَةَ الاسميّةَ إذا وقعتْ جواباً للشرطِ تحتاجُ إلى الفاءِ للربطِ ، كذلك إذا وقعتْ حالاً تحتاجُ إلى الواوِ ، إيذاناً(٧) بأنَّ الجملةَ حاليّةٌ ، ولأنَّ الحالَ فى الحقيقةِ إنّما هو الخبرُ فتعمدوا أنْ يدخلوا على الاسمِ الأوّلِ ما يشعرُ بالحاليّةِ. فإنْ جاءَ شيءٌ من ذلك فهو ضعيفٌ شاذٌّ ، كقولِهم: (كَلَّمْتُهُ فُوه إلى فِيَّ) وإنّما جازَ على تأويلِ الجملةِ بالمفردِ تقديرُه : مُشَافِهاً له أو بمشافهتِهِ. وكذا قولُهم: (رَجَعَ عودُهُ على بَدْئِهِ) على روايةِ الرفعِ ؛ لأنّه فى معنى ذاهباً فى طريقِهِ الذى جاءَ منه ، كما أوقعُوا الجملةَ الاسميّةَ موقعَ الفعليّةِ فى قولِه تعالى " أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ "(٨) أي : أَمْ صَمَتُّمْ. وقدْ

---

(١) ال عمران ، آيةُ : ١٥٤ .
(٢) في الأصل : (تقديم) والصواب ما أثبته وهو : تقدير .
(٣) المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٥/٢
(٤) في الاصل هكذا : " معنى "
(٥) المفصل : ٦٤
(٦) شرح الكافيةُ لابن الحاجب : ٤١/١ ، الأمالي النحويّةُ : ١١٧/٢
(٧) في الأصل : (وإيذانا) ،ولعل الصواب حذف الواو .
(٨) الأعراف آيةُ : ١٩٣ .

روى (فَاهُ إلى فِيَّ) ، وأصلُه : فُوه إلى فِيّ ، إلّا أنّه لمَّا كَثُرَ استعمالُه بمعنى مشافهًا قُطِعَ النظرُ عن مفرداتِ الجملةِ باعتبارِ الإسنادِ . وأُجْرِيَ مُجْرَى المفردِ في إعرابِه . وصارَ الثاني جارًّا ومجرورًا من تَتِمَّتِه ، وأُجري مُجرى المفهومِ منه . وأشارَ المصنفُ إليه في أماليه[1]، وقالَ : هو مِمَّا لَمْ يتكلمُوا عليه لغموضِه ، وقد أُورِدَ على هؤلاءِ مجيءُ الجملةِ حالاً بغيرِ واوٍ في كتابِ اللّهِ تعالى ، قالَ اللّهُ (١٤٩/٢) تعالى : " وَيَوْمَ القيامة ترى الذينَ كَذَبُوا عَلَى اللّهِ وجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ "[2] فـ:(وجوهُهُمْ مسودةٌ) جملةٌ حاليةٌ ، والرُّؤيةُ من رؤيةِ البصرِ . وقالَ تعالى :" فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ"[3].

فقولُه : (أَوْهُمْ قَائِلُونَ) جملةٌ حاليةٌ .

وأجابوا عن ذلك بأنَّ الواوَ حُذِفَتْ في الاثنين ، وحَسُنَ حذفُها كراهيةَ اجتماعِ الواوينِ : واوِ العطفِ وواوِ الحالِ ، كَمَا حَسُنَ حذفُ واوِ العطفِ في قولِه تعالى : " وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ "[4] والمعنى : ووجوهٌ ، كراهةَ اجتماعِ الواوينِ .

ومِنْهُم من أجابَ عن الأوّلِ بأنَّ (وجوهَهُم) مفعولٌ ثانٍ ليرى ، وليستْ من رؤيةِ العينِ . وهو ضعيفٌ .

وذهبَ آخرون منهم الزجّاجُ ، وابنُ عصفورٍ[5] إلى أنه لا يُشْتَرَطُ فيها الواوُ، والربطُ بالضميرِ كافٍ ، وأنتَ في الإتيانِ بها وتركِها بالخيارِ، تقولُ : (جاءَني زيدٌ وأبوه قائمٌ) و(جاءَ زيدٌ أبوهُ قائمٌ).

قال ابنُ عصفورٍ : إلّا أنْ تَدْخُلَ على الجملةِ حرفَ عطفٍ ، فلا يجوزُ الإتيانُ بالواوِ كراهيةَ الجمعِ بين حرفَي عطفٍ ؛ لأنَّ واوَ الحالِ لفظُها كلفظِ حرفِ العطفِ

---

(١) الأمالي النحوية :١٦٥/٢.
(٢) الزمر آية : ٦٠ .
(٣) الأعراف آية : ٤ .
(٤) الغاشية : آية :٨.
(٥) المقرب : ١٥٣/١.

وهي تُعامَلُ معاملتَهُ ، وكذلك لا تدخلُ علىٰ المفردِ ؛ لأنَّه لا يُعطَفُ علىٰ الجملةِ التي ليست في معنى المفردِ، فإذا دَخلَتْ علىٰ الجملةِ فكأنَّها عُطِفَتْ / جملةً علىٰ جملةٍ (١٥٠/٢) وهو دليلٌ على إجرائِها مُجرَى العطفِ ، فلهذا لم يُجمَعْ بينَها وبينَ حرفِ العطفِ فلا تقولُ :(جاءَني زيدٌ وهو راكبٌ وهو ماشٍ) ، بلْ (أو هو ماشٍ) ، قال اللـهُ تعالىٰ :" فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْهُمْ قَائِلُونَ "(١) لا يجوزُ :(وهُمْ قائِلُون) انتهى.

واستدلُّوا عليه بقولِه تعالى :" فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْهُمْ قَائِلُونَ" (٢)

واستدلوا عليه بقوله تعالى : * كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لايعلمون *(٣)

وقوله تعالى :" واللَّهُ يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ"(٤) فقوله : (لا يعلمونَ) و(لا معقِّب لحكمِهِ) جملتان حاليتان بغيرِ واوٍ ، وكذا قوله تعالى :" اهْبِطُوا بَعْضُكُم لِبعْضٍ عَدُوٌّ" (٥).

وذهبَ آخرون إلى جوازِ تَرْكِ الواوِ إذا تقدَّمَ الخبرُ(٦)، كقولِه :- (٧)

إذا أتَيْتَ أبا مَرْوَانَ تَسْألُهُ ∴ وَجَدْتَهُ حَاضِرَاهُ الجُودُ والكَرَمُ(٨)

قالوا: فإنْ كان الخبرُ المتقدِّمُ ظرفاً ، كان الحذفُ أحسنَ ، كقولِه :(٩)

خَرَجْتُ مِنَ البازِي عَلَيَّ سَوَادُ(١٠)

---

(١) سورة الأعراف : آية ٤ .

(٢) سورة الاعراف ، الآية : (٤) .

(٣) سورة البقرة ، الاية :(١٠١) وقد ورد الأصل هكذا: " فنبذوه وراء ظهورهم كأنهم لايعلمون " .

(٤) الرعد آية : ٤١

(٥) البقره آية : ٣٦

(٦) شرح الكافية للرضي : ٢١١/١

(٧) القائل : بشر بن مروان كما جاء في طبقات فحول الشعراء: ٥٠٠/١

(٨) ورد بدون نسبة في مطول على التلخيص : ص ٢٨٠ ، مؤلفه خطيب ومشقي ، شارحه علامة تفتازاني ، ناشره : صحاف قريمي . مطبعه : أحمد كامل سلطان قبوسي ،سنة ١٣٣٠ هـ
وفي البيت رواية لا تمس وجه الاستدلال

(٩) البيت لبشارين برد ، وهو في ديوانه

(١٠) عجز البيت وهو بتمامه..
إذا انْكَرتْني بلدةٌ أو نَكِرْتُها ∴ خَرَجْتُ مع البازي عليَّ سوادُ
ورد في الديوان : ٤٩/٣ ، ناشره وشارحه : محمد الطاهر بن عاشور وقف على ضبطه وتصحيحه ، محمد شوقي أمين ١٣٧٦ هـ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة وورد

وقالَ ابنُ مالكٍ : قَدْ أغْنَى (١) الضميرُ عن الواوِ في الجملةِ الاسميّةِ (٢) المؤكِّدةِ كقولِك : هو الحقُّ برهانُهُ واضحٌ، وقَلَّ في المصدرةِ بليس عدمُ اجتماع الواوِ والضميرِ . وقَدْ تخلُو الجملةُ منهما بظهورِ المعنى ، كقولِك :(مررْتُ بالبُرِّ قفيزٌ بدِرْهَمٍ) أى : قَفيزٌ منه ، لأنّه معلومٌ .

١٥١/٢ وإنْ كانت الجملةُ فعليّةً فلا يخلُو الفعلُ من أنْ يكونَ مضارعًا / أو ماضيًا (٣)، فإنْ كان مضارعًا فَشَرْطُ وقوعِهِ حالاً أنْ لا تُدْخَلَ عليه (٤) دليلَ استقبالٍ ، فلا تقولُ :(جاءَ زَيْدٌ سَيَفْعَلُ)ولا أنْ يَفْعَلَ . وإنْ خَلَا من ذلك، فإمّا أنْ يكونَ مثبتًا أو منفيًا ، فإنْ كان مثبتًا فلابُدَّ من الضميرِ، ولا يجوزُ الإتيانُ بالواوِ ؛ لأنَّ المضارعَ المثبتَ بمنزلةِ اسمِ الفاعلِ في المعنى ، وجارٍ عليه في اللفظِ ، فأُجْرِيَ مُجْرَاه في امتناعِ دخولِ الواوِ عليه ، والاحتياجِ إلى الضميرِ، وكما أنّه إذا وَقَعَ جوابًا للشَّرْطِ لا يحتاجُ إلى الفاءِ، كذا إذا وَقَعَ حالاً لا يحتاجُ إلى الواوِ ، فتقولُ : (جاءَ زيدٌ يضحكُ) ، و(جاءَ زيدٌ يضحكُ أبوهُ) ولا تقولُ : (ويضحكُ) .

وأمّا ما حكاهُ الأصمعيّ من قولِهم: (قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ) (٥) ، فإنّه لا يقاسُ عليه . ويجوزُ أنْ تقولَ : (وأصكُّ)خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، فتكونُ الجملةُ اسميّةً، وهى تدخلُها الواوُ . وكذا قوله تعالى :" وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُ (٦)" قالَ الزمخشريُّ فى (كشّافِهِ): ويجوزُ حذفُ الضميرِ كما يجوزُ حذفُه من الخبرِ، والصلةِ، والصفةِ تقول :(مررْتُ بهندٍ يضربُ (٧) زيدٌ) .

= فى شرح الكافية ، للرضى :٢١١/١ ، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص تأليف : عبد الرحيم بن أحمد العباسى :٢٨٧/١، تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب – بيروت ،و(اليبازى): ضرب من العقور .
الشاهد: قوله: " على سواد " حيث خلت جملة الحال من الواو ، لأنّ خبرها ظرفٌ مقدّمٌ عليها.

(١) فى الأصل الكلمة هكذا " لراعا" ولعلّ ما أثبته يكون صوابا .

(٢) شرح عمدة الحافظ : ص٤٥٨.

(٣) فى الأصل : مضافا.

(٤) فى الأصل : " أن لا تدخله عليه ".

(٥) ورد فى المقرب : ١٥٤/١، شرح عمدة الحافظ :٤٤٨، شرح الكافية للرضى :٢١٢/١، المساعد :٤٦/٢، توضيح المقاصد والمسالك : ١٦٦/٢، الهمع :٢٤٦/١.

(٦) البقرة: آية :٩١.

(٧) في الأصل (يضربها) والصواب ما أثبته لأنّ السياق يقتضيه ، حيث قال : " ويجوز حذف الضمير ... الخ "

وإنْ كانَ المضارعُ منفيًّا ، قالَ المصنِّفُ : لابُدَّ فيها من الواوِ [أ](١) والضميرِ، وقدْ يكونان معًا،فتقولُ :(جاءَ زيدٌ وما يَتَكلّمُ غلامُهُ) ، و(جاءَ زيدٌ ما يَتَكلّمُ غُلامُهُ) و(جاءَ زيدٌ وما يتكلمُ عمرٌو) ، ولا نقول :(جاءَ زيدٌ ما يتكلمُ عمرٌو)(٢)، وقال : إلّا أنَّ الإتيانَ بالواوِ مع (ما) أكثرُ منه مع (لا) ، وسِرُّ ذلك : أنّ (لا) / معَ المضارعِ (١٥٢/٢) كالمضارعِ مجردًا . ألا ترى أنّك تقولُ : (إنْ تكْرِمْنِي أكْرِمْك) ، و(إنْ تكْرِمْنِي لا أُكْرِمْكَ) بغيرِ فاءٍ فيهما ، ولا تقولُ : (إنْ تُكْرِمْنِي ما أُكْرِمْكَ) ، بلْ لابُدَّ من الفاءِ؛ لأنّهما لم تُجْعَلْ مع المضارعِ لمجرَّدِ النفيِ [حتى](٣)تُنَزَّلَ مَنْزِلَتَهُ ، ولذلك قالوا:(أُريدُ أنْ لا تقومَ) ، ولم يقولوا :(أُريدُ أنْ ما تقومَ).(٤)

قالَ ابنُ عصفورٍ : المضارعُ المنفيُّ كالمضارعِ المثبتِ لا يجوزُ الإتيانُ فيه بالواوِ ،(٥) وهذا يَرِدُ عليه قولُ مسكينٍ الدارميِّ :(٦)

أكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البيضُ أبًا ∴ وَلَقَدْكَانَ وَلَا يُدعى لِأَبْ (٧)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب : ٢٤١/١.
(٣) زيادة من الأمالي النحوية :١١٣/٤.
(٤) المصدر السابق
(٥) في الأصل إقحام عبارة:" وقال ابن عصفور كالمضارع لا يجوز الإتيان فيه بالواو".
(٦) هو : ربيعه بن عامر بن أنيف ، من بني دارم، ومسكين لقب ، وهو القائل :
وسميت مسكينا وكانت لحاجة ∴ وإني لمسكين إلى الله راغب
انظر: (الشعر والشعراء: ٥٤٥/٢).
(٧) ورد في شفاء العليل :٥٤٦/٢ ، المقاصد النحوية :١٩٣/٣، شرح التصريح:٣٩٢/١ ، شرح الاشموني :١٨٩/٢، الايضاح في علوم البلاغة ، مختصر تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني :ص٩٧ ، مطبعة محمد علي صبيح، بمصر، سنه ١٣٩٠هـ.
والمعنى :أن المال أكسبه نسبا واشتهر له أب يدعى له بعد أن كان لم يعرف له أب .

ف : (لايُدّعَى) في موضعِ الحالِ و (كان) فيه تامةٌ .

وقالَ ابنُ خروفٍ : إذا كانَ الفعلُ المنفيُّ المضارعُ لفظًا لا معنى كـ:(جاءَ زيدُ ولَنْ يخرجَ عمرُو) ، لابُدّ فيهما من الواوِ ، [سواءٌ](١) كانَ فيه ضميرٌ أوْ لمْ يكنْ (٢) وهذا يَردُ عليه قولُه تعالىٰ : " لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا "(٣) وقولُه تعالى: " لمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ ".(٤)

وقالَ ابنُ مالكٍ : إنْ كانَ المضارعُ منفيًّا [دخلَ](٥) الضميرَ أو الـواوُ عليه (٦) فهذه طرقٌ متباينةٌ .

وإنْ كان الفعلُ ماضيًا فلابُدَّ فى الجملةِ من الضميرِ أو الواوِ ، وقد يجتمعانِ معًا سواءٌ كان مثبتًا أو منفيًا أو شرطًا ، كقولِه تعالى : " وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ "(٧) إلّا أنّ المثبتَ يجبُ أنْ يكونَ معَهُ(قدْ) ظاهرةً أو مقدرةً ، كقولك : (قامَ زيدٌوقدقامَ عمرٌو) و(قامَ زيدُ ولَمَّا يقمْ عمرُو)،و(قامَ زيدُ قدْ ضحِكَ) / و(قامَ زيدُ لمَّا يضحك) و(قامَ زيدٌ وقدْ يضحكُ)، و(قامَ زيدٌ ولَمَّا يضحك) . (١٥٣/٢)

قالَ ابنُ عصفورٍ وابنُ مالكٍ : إلّا أنْ يَدْخُلَ الجملةَ حرفُ العطفِ فلاَ يجوزُ الإتيانُ بواوِ الحالِ ـ كما تقدَّم فى الجملةِ الاسميّةِ ـ كقولِك : جاءَ زيدٌ قدْ قامَ أو قَدْ ضحِكَ ، لا يجوزُ أنْ تقولَ : (أوْ قَدْ ضَحِكَ) .

قالَ ابنُ مالكٍ: أوْ يكونُ واقعًا بعدَ إلّا،كقولِه تعالى :" مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ "(٨)، لأنه في معنى : كُلَّمَا أَتَاهُمْ رسولٌ كانُوا بـه

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) الهمع : ٢٤٦/١.
(٣) الأحزاب آية : ٢٥.
(٤) آل عمران : آية ١٧٤.
(٥) زيادة يقتضيها السياق .
(٦) شرح عمدة الحافظ : ٤٤٨.
(٧) يوسف آية : ١٧
(٨) يس آية : ٣٠

يستهزئون . وقد تكونُ (قد) مقدَّرةً كقولك :(قامَ زيدٌ ضَحِكَ) ، أيْ : قَدْ ضَحِكَ ، قال تعالى : "أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ "(١) أي : وَقَدِ اتَّبَعَكَ ، وقال تعالى : " أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ "(٢) أيْ : قَدْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ .

وقالَ بعضُ النحاةِ :(حَصِرَتْ) صفةٌ لحالٍ محذوفةٍ تقديرُه : قومًا حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ .(٣)

وقالَ المبرِّدُ (٤): هو دعاءٌ عليهم ، وَرُدَّ عليه بباقِي الآيةِ(٥)، وإنَّمَا لَمْ يكنْ بُدٌّ من (قدْ) لأنها تقرِّبُ الفعلَ من زمانِ الحالِ .

وقالَ الكوفيون : لا حاجةَ إليها.(٦)

وقالَ ابنُ خروفٍ : إذا كانَ الفعلُ ماضيًا لفظًا ومعنىً ، وفي الجملةِ ضميرٌ لا يُحتاجُ إلى (قدْ)،وجَعَلَ منه قولَه تعالى : " أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ "(٧)وإنْ لَمْ يكنْ فيها ضميرٌ فلابُدَّ من(قَدْ) .

قالَ ابنُ مالكٍ : إنْ لمْ يكنْ فيها ضميرٌ فلابُدَّ من الواوِ وقدْ(٨). وإنْ كانَ فيها ضميرٌ فقد يُؤْتَى بهما أو بأحدهما وقد يخلو منهما.(٩)

قالَ ابنُ عصفورٍ: وإذا كانت الجملةُ الحاليةُ الفعليةُ منفيةً فالأولى / أنْ (١٥٤/٢) تكونَ منفيةً بِلَمَّا ، ويجوزُ أنْ تكونَ منفيّةً (بلَمْ)و(مَا) وهو قليلٌ جدًا، انتهى.

---

(١) الشعراء : آية :١١١.
(٢) النساء آية : ٩٠ .
(٣) الفوائد الضيائية :٣٩٥/١.
(٤) المقتضب :١٢٤/٤.
(٥) البحر المحيط :٣١٧/٣.
(٦) الإنصاف : المسألة (٣٢) ، الفوائد الضيائية :٣٩٤/١.
(٧) النساء آية :٩٠ .
(٨) شرح عمدة الحافظ :٤٥٣.
(٩) المصدر السابق : ٤٥٠.

وَقَدْ جَاءَ بعدَ (إِلَّا) كثيرًا ، نحو : ماجاءَ إِلَّا أكثرَ منه ، وماتكلَّم إِلَّا ضحكَ وما يَأْتينى إِلَّا قلتُ حقًا .

قال ابنُ خروفٍ : والفعلُ الواقعُ بعدَها فى تأويلِ الاسمِ الذى هو حالٌ. وكلُّ جملةٍ ، أو ظرفٍ أو مجرورٍ وقعَ بعدَ معرفةٍ ، وليس خبرَ مبتدأٍ، ولا فى صلةِ موصولٍ ، فهو فى موضعِ الحالِ كمررتُ بزيدٍ يقومُ، وبزيدٍ عِنْدَكَ، وبزيدٍ فى الدارِ (١) ، والظرفُ والمجرورُ يجوزُ أنْ يكونَ متعلِّقًا بفعلٍ ، فتكونُ جملةً حاليَّةً ، ويجوزُ أنْ يَتَعَلَّقَا باسمِ فاعلٍ فيكونُ في تقديرِ المفردِ، والخلافُ فيه كالخلافِ فيمَا إذا وقَعَا خبرًا لِمُبتدأٍ، واختارَ أَرْبابُ علمِ البيانِ هنا باسمِ فاعلٍ ، بخلافِ المختارِ فيه إذا وَقَعَ خبرًا، قالوا لأنَّه هُنَا إذا تَعلَّق بفعلٍ ، كان المختارُ فيه أنْ يكونَ ماضيًا ؛ لِدلالتِه علىَ الثبوتِ وإذا كانَ ماضيًا كانت (قد)معهُ مقدَّرةً محذوفةً فيكثرُ المحذوفُ ، وأمَّا قولُك : جاءَ زيدٌ في يدِهِ سيفٌ، ف:(في يدِهِ سيفٌ) جملةٌ فعليةٌ عند الأخفشِ ، ويجوزُ ذلك عند سيبويهِ؛ لأنَّ الجارَ والمجرورَ قد اُعْتُمِدَ وقوعُهُ حالًا ، ويجوزُ أنْ تكونَ عنده اسميَّةً إذ لمْ يُشْتَرَطْ فى وقوعِ الجملةِ الاسميَّةِ حالًا الواوُ،وإن اشترطَها تَعيَّنَ الإتيانُ بالواوِ ومنه / قولُ بشَّارٍ :(٢) (١٥٥/٢)

إِذا أَنْكَرَتْنِي بلدةٌ أوْ نَكِرْتُهَا .. خَرَجْتُ مَعَ البازِي علىَّ سوادُ(٣)

وقد يقعُ فى الجملةِ الحاليَّةِ حالٌ ، فيكونُ الحالان متداخلين ، كقولك : أكْرَمْتُ زيدًا وقدْ أُخْرِجَ مِنَ البلدِ ماشيًا ، ف: (المشيُ) حالٌ من الإخراجِ و(الإخراجُ) حالٌ من الإكرامِ .

قولُ المصنِّفِ : (ومَا سِواهُمَا بالواوِ والضميرِ، أو بأحدِهِمَا) أى:ماسوى الجملةِ الاسميةِ التى فعلُها مضارعٌ مثبتٌ وهو ثلاثةٌ : مضارعٌ منفيٌّ، ماضٍ مثبتٌ ، وماضٍ منفيٌّ .

---

(١) فى الأصل تكرار (وبزيد فى الدار).

(٢) كان شاعرا مجيدا ، مغلقا ، خدم الملوك ، وحضر مجالس الخلفاء ، وأخذ فوائداهم ، وكان يمدح المهدى ، ويحضرمجلسه، رُمي بالزندقة، فقتله المهدى ، سنه ١٦٧ ، وقيل ١٦٨.
انظر (طبقات الشعراء، لابن المعتز : ص ٢١).
تحقيق : عبدالستار أحمد فرج ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة١٩٧٦م)

(٣) سبق تخريجه. في ص٢٢٢

[حَذْفُ العاملِ في الحالِ]

قال : " ويجوزُ حذفُ العاملِ ،كقولك للمسافرِ :(رَاشِدًا مَهْدِيًّا)،ويجبُ في المؤكَّدةِ مثل : (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا) . أيْ : أَحِقُّهُ . وشرطُها أنْ تكونَ مُقَرِّرَةً لمضمونِ جملةٍ اسميّةٍ "

الحالُ تنقسمُ إلى منتقلةٍ ،ومؤكّدةٍ ،فالمنتقلةُ يجوزُ حَذْفُ عامِلِها كقولِك للمسافر : (رَاشِدًا مَهْدِيًّا) .و (مُصَاحَبًا مُعَانًا) أيْ اذهبْ راشدًا مهديًّا ، فَحُذِفَ العاملُ في الحالِ وصاحبُها ،وكذا تقولُ للقادمِ من الحجِّ : (مَأْجُورًا مَبْرُورًا) .بإضمارِ (رَجَعْتَ) ،ولِمَنْ حَدَّثَ : (حَدِيثًا صَادِقًا) بإضمار : (قَالَ). ومنه قولُه تعالى :" بَلَىٰ قَادِرِينَ "[1] ويَكْثُرُ ذلك في جوابِ الاستفهامِ كقولِك : (رَاكِبًا) ،لِمَنْ قَالَ : كَيْفَ جِئْتَ ؟ ،وفي جوابِ الشرطِ كقولِه تعالى :" فَإِنْ خِفْتُم فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا " [2] وفي جوابِ النفيِ ،كقولِك : (فَزِعًا) ،لِمَنْ قَالَ : لِمَ لَمْ يَنْطَلِقْ . (١٥٦/٢)

ومِنْ ذلك قولُ : (هَنِيئًا) في قولِك لِمَنْ قالَ : أَصَابَ زيدٌ خيرًا ، [والتقديرُ] [3] : هَنِيئًا لَهُ ذلك ،أصلُهُ : ثَبَتَ ذلك له هَنِيئًا ،فَحُذِفَ الفعلُ وهو (ثَبَتَ) ،وأُقِيمَ هَنِيئًا مُقَامَه .

واختلفُوا في رافعِ (ذلك) فقالَ السيرافيُّ : رافعُهُ الفعلُ المضمرُ،وهو (ثَبَتَ) ،و(هَنِيئًا) : حالٌ منه ، وفيه ضميرٌ يعودُ على ذلك .

وقالَ الفارسيُّ : رافعُهُ (هَنِيئًا) القائمُ مقامَ الفعلِ المضمرِ ،لأنَّه لاعِوَضَ منه فَعَمِلَ عملَهُ كَمَا في قولِك : زيدٌ في الدارِ ،فإنَّ المجرورَ رافعٌ للضميرِ

---

(١) سورة القيامة ،آية ٤ .

(٢) سورة البقرة ،آية ٢٣٩ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

الذى كان له قبلَ أنْ يقومَ مقامَ الفعلِ ،فعُومِلَ (١) معاملَتَهُ ،وخَرجَ عن الحكمِ الذى كان له قبلَ أنْ يقومَ مقامَ الفعلِ .

وإذا قلتَ : هَنِيئًا فقط ،فالسيرافيُّ يجعلُهُ حالاً من الضميرِ الذى هو فاعلُ (ثَبَتَ) المحذوفةِ ،والتقديرُ : ثَبَتَ ذلك هنيئًا ،وفيه ضميرٌ فاعلٌ مستترٌ يعودُ على ذي الحالِ ،وهو ضميرُ الفاعلِ المستترِ فى ثَبَتَ المضمرةِ ،والفارسيُّ يجعلُ (هنيئًا) عِوَضًا من (ثَبَتَ) ،وجَعَلَ فيه ضميرًا فاعلاً به وهو الضميرُ الذي كان فاعلاً ،لـ : (ثَبَتَ) ،ويكونُ (هَنِيئًا) قد قامَ [مقامَ] الفعلِ المضمرِ مُفَرَّغًا من الفاعلِ . وأمَّا إذا قلتَ : (هَنِيْئًا مَرِيْئًا) فمنهم من يجعلُ (مريئًا) صفةً ،لـ : (هَنِيئًا) وهو باطلٌ عند الفارسيِّ لأنَّ (هَنِيئًا) عنده عوضٌ من الفعلِ فيصيرُ حكمُهُ حكمَهُ ،والفعلُ لايوصفُ / و(مَرِيئًا) عنده منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ كَمَافي (١٥٧/٢) (هنيئًا) فكأنَّه قالَ : ثَبَتَ مَرِيئًا .

قال ابنُ عصفورٍ : وهو القياسُ.
وقَدْ يجبُ حَذْفُ العاملِ في الحالِ المنتقلةِ وذلك فيمَا كانَ مَثَلًا أو جَرَىٰ مَجْرَاهُ ،
فالأَوَّلُ كقولهم : (أَتَمِيمِيًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرىٰ) (٢) ،أىْ : أَتَتَحَوَّلُ ؟
والثاني كقوله : (بِعْتُهُ بدرهمٍ فَصَاعِداً) (٣) أو (فزائدًا) ،أىْ : فَذَهَبَ الثمنُ صاعدًا أو زائدًا ،أو في توبيخٍ ،كقولك : (أَقَائِمًا وقَدْ قَعَدَ النَّاسُ).

وأَمَّا الحالُ المؤكِّدةُ وهى التي تقعُ بعد الجملةِ لبيانِ يقينٍ أو فخرٍ ،أو تعظيمٍ أو تحقيرٍ ،أو خضوعٍ ،
كـ(هُوَ زيدٌ مقهورًا) و(هو عمرٌو مظلومًا) فمذهب الزمخشريِّ (٤) ،والمصنِّفِ (٥) [إلى] (٦) أنَّه

---

(١) فى الأصل : (عومل) .

(٢) ورد فى الكتاب : ٣٤٣/١ ،المقتضب ٢٦٤/٣ ،الإيضاح فى شرح المفصل ٣٤٧/١ ،شرح الكافية الشافية ٧٦٥/٢ .

(٣) ورد فى الكتاب : ٢٩٠/١ ،شرح الكافية الشافية : ٧٦٥/٢ .

(٤) المفصل : ٦٤ .

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ،٤١/١ .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

يجب[أن](١)يحذف عاملها لأنها لاتكون إلّا مقرِّرةً لمضمونِ جملةٍ اسميَّةٍ ،ففي الجملةِ مايَدُلُّ على العاملِ المحذوفِ ،كقولك : زيدٌ أبوك عطوفًا ،أيْ : أحِقُّهُ عطوفًا ؛ لأنَّ في الأبوَّةِ مايُشعرُ بالعطفِ والحُنُوِّ ،فاستغنى عن التصريحِ بالعاملِ ،وهو أحقُّهُ أو أعْرِفُهُ .

فالحالُ في جملةٍ ثانيةٍ لايجوزُ تقديمُها ،ومن ذلك قولك : هو الحقُّ بَيِّنًا ،وهو زيدٌ معروفًا ،وقوله تعالى : " وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا "(٢)،وقولك : أَبَا عَبدِ اللّهِ كُلًا كَمَا يَأْكُلُ العَبيدُ ،وهو فلانٌ بطلًا شجاعًا وكريمًا ،فتحقَّقَ ماهو ثابتٌ في نفسِك فكلٌّ مقرِّرٌ معنى الجملةِ المتقدِّمةِ .

وظاهرُ كلامِ غيرِهما مخالفتُهما في الأمرين ،أعني أنَّ الحالَ / المؤكِّدةَ لاتكونُ (١٥٨/٢) إلّا مقرِّرةً لمضمونِ جملةٍ اسميَّةٍ ،وأنه يجبُ حَذْفُ عاملِها ،فإنَّهم جعلوا منها قولَه تعالى : " وَلَاتَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ " (٣)،وقوله تعالى :"فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا "(٤) وقولَه تعالى : " وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا "(٥)،فهذه أحوالٌ أحدُها مؤكِّدةٌ لمضمونِ جملةٍ فعليَّةٍ ،والعاملُ فيها الفعلُ المذكورُ،وماذكرَه يستقيمُ في الحالِ المؤكِّدةِ لمضمونِ جملةٍ اسميَّةٍ ،فإنَّه يجبُ حَذْفُ عاملِها . وكلامُه في المتنِ والشرحِ يقتضي أنَّ الحالَ المؤكِّدةَ لاتكونُ إلّا عن جملةٍ اسميَّةٍ .

وقالَ ابنُ مالكٍ :(٦)قدْ تكونُ مؤكِّدةً لمضمونِ جملةٍ اسميّةٍ ،فيجبُ حَذْفُ عاملِها ،وقدْ تكونُ مؤكِّدةً لمضمونِ جملةٍ فعليةٍ ،فيكونُ عاملُها مذكورًا موافقًا لها لفظًا ومعنًى، كقولِه تعالى :" وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ "(٧)،أو معنًى [لا](٨)لفظًا كقولِه تعالى :" وَلَاتَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ"(٩) "ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ" (١٠)

وجعلَ أبو البقاءِ العاملَ في قولِه تعالى:(مُصَدِّقًا) مافي(الحقّ) من معنى الفعلِ(١١)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق
(٢) سورة البقرة ،آية ٩١.
(٣) سورة البقرة ،آية ٦٠
(٤) سورة النمل ،آية ١٩ .
(٥) سورة النساء ،آية ٧٩ .
(٦) شرح الكافية الشافية ٧٥٦/٢.
(٧) سورة النحل آية ١٢ ، وهي في الأصل هكذا : " وسخر لكم الشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ".
(٨) زيادة يقتضيها السياق .
(٩) سورة البقرة ،آية ٦٠ .
(١٠) سورة التوبة ،آية ٢٥ .
(١١) إملاء مامنّ به الرحمن ٥٢/١ .

واعلمْ أنّ العاملَ الواحدَ لايعملُ في حالين لذي حالٍ واحدٍ كغيره ،فلا تقولُ : جاءَ زيدٌ ضاحِكاً مُسرعاً :إلا أنْ تُعطَفَ إحداهما على الأخرى ،فتقول : جاءَ زيدٌ ضاحكاً ومسرعاً . وكذا إذا جاءت جملةٌ بعدَ جملةٍ حاليّةٍ ،وهى بواوٍ،كانت الواوُ عاطفةً وليست واوَ الحالِ كقولك : / جاءَ زيدٌ وعمروٌ ضاحكٌ ،وبكرٌ جالسٌ ومنه قولُه (١٥٩/٢) تعالى :" وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ "(١)،هذا المشهورُ .

وقال ابنُ جنّي : يُعْمَلُ فيهما بغيرِ عطفٍ(٢) ،ونَقَلَ ابنُ عطيّةِ (٣)في تفسيرِ قولِه تعالى : " لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ .خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ (٤)" قُرِئَ بنصبِها (٥)بعدَ الحالِ وكذا قال في قولِه تعالى : " مُتَّكِئِينَ عَلَيْهَا مُتَقَابِلِينَ (٦)" وهما حالان ويمكنُ أنْ يكونَ هذا الثاني من الحالِ المتداخلةِ ،أعني أنّ الحالَ الثانيةَ حالٌ عمّا هو في جملةِ الحالِ الأولى ،فَهِيَ داخلةٌ فيها ،ومن سببِها .

وقد قَبِلَ ابنُ مالكٍ(٧) تعدُّدَ الحالِ بغيرِ حرفِ عطفٍ ،فقال ،تقولُ : مَرَرْتُ بزيدٍ جَالِساً مُتّكِئاً .ويستثنى من ذلك أَفْعَلُ التفضيلِ ،فإنّها قد تعملُ في حالين لذي حالٍ من غيرِ عَطْفٍ ،كقولك : زيدٌ راكباً أحسنُ منه ماشياً ،لنيابتِها منابَ عاملين.ويعملُ العاملُ الواحدُ في حالين من اثنينِ من غيرِ عطفٍ ،فتقولُ : ضَرَبَ زيدٌ قائماً عمراً مشدوداً ،وتقول : لَقِيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً(٨). فالعاملُ فيهما (لَقِيتُ).

---

(١) سورة البقرة ،آية ٢٤٧،ووردت في الأصل بزيادة واو في قوله : " (منه) .
(٢) المحتسب لابن جنى ٣٠٧/٢ ، تحقيق : على النجدى ناصف ،ود.عبد الفتاح شلبى.
(٣) البحر المحيط : ٢٠٣/٨ - ٢٠٤
وابن عطيةَ هو : عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم - وقيل عبد الرحمن - صاحب التفسير كان فقيهاً جليلاً ، عارفاً بالاحكام والتفسير ، نحوياً لغوياً ادبياً ، غايةً في توقد الذهن وحسن الفهم ألّف تفسير القران الكريم ، توفي سنه ثنتين وقيل إحدى وقيل ست وأربعين وخمسمائه انظر : (بغية الوعاة : ٧٣/٢)
(٤) سورة الواقعة ، آيةَ ٢ ، ٣
(٥) قرأها بالنصب ابوعمر الدوري عن اليزيدى (مختصر شواذ القراءات ص ١٥١)
(٦) سورة الواقعةَ ، آية ١٦
(٧) شرح الكافيه الشافيه ٧٥٤/٢ - ٧٥٥ .
(٨) ورد في الاصول ٢١٨/١ ، توضيح المقاصد والمسالك : ١٦١/٢ ،المساعد ٣٥/٢ ، الهمع ٢٤٥/١ .

قالَ ابنُ عصفورٍ وأبو البقاءِ : (مُصْعِدًا)(١) حالٌ من الضميرِ ،و(مُنْحَدِرًا) حالٌ من (زيد) ،والأولُ لِلأولِ ،والثاني للثاني ،وعَكَسَهُ الثمانيني ،فقـال : (مُصْعِدًا) حالٌ من (زيد) الملاصقِ له ،و(مُنْحَدِرًا) حالٌ من التاءِ ،لِئَلَّا يُجْعَل الفصل بينهما .وهذا إذا لم يتبيَّنْ .

فإنْ / كانَ في الكلامِ مايُبَيِّنُ صاحبَ الحالِ جازَ التقديمُ والتأخيرُ ،كقولِك: (٢/١٦٠) لقيتُ هندًا راكبةً ماشياً .

قال أبو البقاءِ : والأحسنُ أن لايؤتى بالواوِ فى مثلِ هذا لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أنَّهما حالان من واحدٍ فى مرتين . فإنْ قلتَ(٢) مُصعِدًا لقيتُ زيدًا منحدرًا ،كانَ (مصعدًا) حالاً من الضميرِ ،لقربِهِ منه ،و(منحدرا) حالٌ من زيدٍ ،لقربِهِ منه .
وقد تجيءُ الحالُ الواحدةُ من الفاعلِ والمفعولِ ،كقوله :(٣)

مَتَى مَاتَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ .·. رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا(٤)

ف (فَرْدَيْنِ) : حالٌ من الفاعلِ والمفعولِ في : (تَلْقَنِي فردين) ،ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ منه قولُه تعالى : " أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ "(٥)

فقولُه .(همْ فيها خالدون) جملةٌ حاليَّةٌ يُحْتَمَلُ أنْ تكونَ حالاً من (أصحاب)

---

(١) فى الأصل : (ومصعدا) بالواو .
(٢) في الأصل : " لقيت ولعل الصواب ما أثبته .
(٣) قائله : عنترة .وهوفي شرح ديوان عنتره :ص٤٣،دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٨هـ.
(٤) ورد فى شرح كتاب سيبويه ،للسيرافي،مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم (١٣٧)نحو/س،وفي المسائل البصريات ٨٠٣/٢، التبصرة والتذكرة ١٣٨/١،شرح المفصل ٥٥/٢،شرح التسهيل ،لابن مالك ،ص ٩٨،تحقيق د. عبد الرحمن السيد ،مطبعة الأنجلو المصرية ،شرح الكافية الشافية : ٧٥٥/٢،وشرح شافية ابن الحاجب للرضى : ٣٠١/٣،وشرح الكافية لابن جماعة ٤٩٧،والمقاصد النحوية ١٧٤/٣-١٧٥،وشرح التصريح ٢٩٤/٢،وشرح الأشمونى ١٠/٤،والهمع :٦٣/٢،والخزانة ٢٠٠/٢.
(روانف): جمع رانفة ،وهى أسفل الإلية ،وقيل : هى أطراف الإليتين ممايلى الفخذين .

(٥) سورة يونس ،آية ٢٦ .

ومن (الجنة) عند منْ يُجوِّزُ الحالَ من المضافِ إليه أو هما[1] معًا، وفيهما ضميرانِ يعودانِ إليهما. وقد قيلَ في قوله تعالى: "فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ[2]": حالٌ مِنْ (ها)[3].

قال ابنُ عطيةِ: ومن ذلك قولك: [تكلَّم صاحبُ][4] الدارِ وهو جالسٌ.

وفي جوازِ مجيءِ الحالِ الواحدةِ [من][5] اثنين مع تعدُّدِ العاملِ، خلافٌ منعَهُ ابنُ السرَّاجِ مطلقًا، اتَّحَدَ جنسُ العاملِ أو اختلف[6] وأجازَه الجرميُّ مطلقًا، تقولُ سافَرَتْ هندٌ وجاءَ عمرٌو ضاحِكَيْنِ.

وقالَ سيبويهِ إنْ اتَّحدَ معنى العاملين كقولك: ذَهَبَ زيدٌ وانطلقَ عمرٌو مُسْرِعَيْنِ، جازَ، وإنْ اختلفَ فلا وضعّف[7].

واعلمْ أنَّ الحالَ فضلةٌ / يجوزُ حذفُها كغيرِها من الفضْلاتِ. وقدْ يَعْرِضُ لها مايوجبُ (١٦١/٢) ذكرها وهو إناطةُ الفائدةِ بها، وذلك إذا كان العاملُ فيها منفيًّا أو منهيًّا عنه، كقوله تعالى: "وَمَا خَلَقْنَا السَّمَٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ"[8] وكقولك: ماضَرَبْتُ زيدًا عابِثًا، أيْ إذا كُنْتَ ضَرَبْتَهُ تأديبًا.

وكقوله تعالى: "لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ"[9] فالمقصودُ بالنفي والنهي الحالُ فقط، دونَ نفسِ الفِعْلِ، ويطَّرِدُ ذلك في جميعِ الفَضَلاتِ إذا كانَتْ

---

(١) في الأصل: "وهما معا" ولعلّ الصواب زيادة الهمزه.

(٢) سورة مريم، آية ٢٧.

(٣) في الأصل هكذا: - "منهما".

(٤) زيادة تقتضيها السياق.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) في الأصل "واختلف" والصواب زيادة الهمزه.

(٧) في الأصل كلمة مقحمة جاءت هكذا: "فلا (كلام) وضعف".

(٨) سورة الدخان آية: ٣٨

(٩) سورة النساء، آية ٤٣.

هى المقصودةَ بالنفي والنهي إذا دَخَلا علىٰ جملةٍ فَقَصَدْتَ الفضلةَ تَوَجُّهَا إلى تلكَ الفضلةِ ، فيجبُ ذكرُها . ومنه قولُه تعالى : " إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ "(١) يجبُ ذكرُ الفضلةِ وهو : (لأنفسكم) ؛لأنَّ فعلَ الجزاءِ هو فعلُ الشرطِ ،ومحلُّ الفائدةِ لايتمُّ(٢) ،فيجبُ ذكرُها . ومنه قولُ حذيفةَ (٣) لِمَنْ لَمْ يُتِمَّ الركوعَ والسجودَ : " لَوْمُتَّ مُتَّ علىٰ غيرِ الفِطْرةِ ".(٤)

وقد تحذفُ الحالُ ويبقىٰ معمولُها ،كقولِه تعالى : " وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ "(٥) أىْ قائلين سلامٌ عليكم ،وكذا " وإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا "(٦) ،وقولِه تعالى : " وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ ".(٧)

[التمييـــز]

[تعريفـــه]

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : " التمييزُ : فضلةٌ يتمُّ الكلامُ دونَها ،إمَّا برفعِ الإبهامِ المُسْتَقِرِّ عن ذاتٍ/ مذكورةٍ أو مقدَّرةٍ ". (١٦٢/٢)

التمييزُ من جملةِ المنصوباتِ ؛لأنَّه فضلةٌ يتمُّ الكلامُ دونَها ،وهو مصدرُ مَيَّزْتُ الاسمَ أُمَيِّزُهُ تَمْييزاً ، أى : بَيَّنْتُهُ وفَسَّرْتُهُ .

وهو فى مصطلحِ النحاةِ :الاسمُ الذى يرفعُ الإبهامَ المستقرَّ عن ذاتٍ مذكـــورةٍ أو

---

(١) سورة الإسراء آية ٧ .

(٢) ورد فى الأصل هكذا : " لايقسم " وأظن أن الصواب ماأثبته .

(٣) هو : حذيفة بن اليمان الأزدى ،صحابى من الولاة الشجعان ،بعثه النبى صلى الله عليه وسلم ،مصدقا على الأزد فى قصة طويلة .
انظر لترجمته :(الإصابة فى تمييز الصحابة : ٣١٧/١)

(٤) البخارى : (باب إذا لم يتم الركوع : ٢٩٢/٢) .

(٥) الرعد الآيتان : ٢٣ - ٢٤ .

(٦) سورة البقرة ،آية ١٢٧ .

(٧) سورة غافر ،آية ٧ .

مقدّرةٍ ،فقولنا : (مايرفع الإبهامَ) جنسٌ يشملُ التمييزَ وغيرَه ،كالصفةِ والحالِ فإنّهما يرفعان الإبهامَ ،وقوله : (المستقرَّ) صفةٌ للإبهامِ ،وهو فصلٌ يُخرجُ به الصفاتِ الجاريةَ على الاسم المشتركِ لتمييزِ المقصودِ به من غيرِه ،برفعِ الإبهامِ كقولك : رأيتُ عيناً جاريةً ،و(العينُ) مشتركةٌ بين عينِ الماءِ ،والذهبِ والباصرةِ ،وعينِ الميزانِ ،وعينِ الرَّكِيَّةِ[1] ،فإذا قلتَ : (جاريةٌ) رَفَعْتَ بهذهِ الصفةِ الإبهامَ الحاصلَ في العينِ ،لكنَّه ليس إبهاماً مستقرّاً متأصّلاً ،بلْ عَرَضَ لها [من][2] وضعٍ آخرَ ،فإنَّ العينَ لم توضعْ أولاً إلّا لشيءٍ مخصوصٍ ،ثُمّ طَرَأَ عليها وَضعٌ آخرُ لشيءٍ آخرَ ،فَطَرأَ الإبهامُ لذلك ،بخلافِ أسماءِ الأعدادِ كـ :(عشرين) فإنَّها موضوعةٌ لمبهمٍ من أوّلِ الأمرِ يتناولُ كل معدودٍ . فالإبهامُ مستقرٌّ فيها ، وقوله : (عن ذاتٍ) يخرجُ به الحالُ ،كقولك جاءَ زيدٌ راكباً ،فـ :(راكباً) رفعَ الإبهامَ الحاصلَ في هيئةِ المجيءِ لاعن ذاتٍ . وقوله : (مذكورةٌ أو مقدرةٌ) يدخلُ فيه نوعا التمييزِ المنتصبِ عن المفردِ ،فإنّه يرفعُ الإبهامَ عن ذاتٍ مذكورةٍ . والمنتصبُ عن النسبةِ فإنّه يرفعُ / الإبهامَ عن ذاتٍ مقدَّرةٍ - على ماسيأتي إنْ شاءَ اللّهُ تعالى - (١٦٣/٢)

قال المصنِّفُ - فإنْ قيل : قولُنا :(رجع القهقرى) وأمثاله من المصادرِ يرفعُ الإبهامَ المُستَقِرّ عن ذاتٍ ؛ لأن (القهقرى) نوعٌ لم يكنْ مفهوماً من قولِك : (رَجَعَ) في أصل الشيءِ . كَمَا أنَّ (الدرهَم) لم يكنْ مفهوماً من (عشرين)، فقد دخل في الحدِّ ما ليس منه .

---

(١) (الركية) : البئر ، انظر اللسان (ركا) جـ ١٤ / ٣٣٤

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

فالجوابُ : أنَّ (القهقرى) وشِبْهَهُ بيانٌ لهيئةِ الرجوعِ لا لذاتِ الرجوعِ ، والرجوعُ اسمٌ للذاتِ بوضعه . و(القهقرى) في رَجَعَ القهقرى - مثل : (راكبٍ) في : جاءَ زيدٌ راكبًا ؛ لأنه بيانٌ هيئةٍ . فخرج بقوله : (عن ذاتٍ)[1] انتهى .

وَرُدَّ عليه بنحو : له ثوبٌ خزٍّ ، بالجرِّ ، ولَوَجَبَ (خزٌ) بالرفعِ ، فإنَّ (خزًّا) رَفَعَ الإبهامَ المستقرَّ عن ذاتِ المذكورةِ ، إذ الثوبُ وُضعَ لهذا الجنسِ ؛ من أيِّ نوعٍ كان ، كما أنَّ (عشرين) موضوعٌ لأيِّ معدودٍ كان ، فليسَ الإبهامُ طارئًا عليه .

وقال : هو الاسمُ المنتصبُ الذي رفعَ الإبهامَ إلى آخرِه ، خرجَ هذا ، لكنه كان فيه أيضًا تعريفُ الشيءِ بما هو المقصودُ منه ، إذ المقصودُ من تعريفه أنْ يُعْرَفَ فيُنْصَبُ .

والمميِّزُ لا يكونُ إلَّا اسمَ جنسٍ نكرةٍ ؛ ولذلك لا يجوزُ التمييزُ بالأسماءِ المتوغلةِ في الإبهامِ ، ك : (مَنْ ، ومَا ، والذي) ، والمختصةِ بالنفيِ ، ك : (أحدٍ) وقد تجيءُ معرفةً في تقديرِ النكرةِ ، كقولِ بعضِهم : (كَمْ ناقةً لَكَ وفَصِيلَهَا)[2] ، أي : وفصيلًا لها ، وأجازَهُ الكوفيون[3] . ١٦٤/٢

[تمييزُ المفردِ وأنواعُه]

قالَ : فالأولُ عن مفردٍ مِقْدَارٍ غالبًا ، إمَّا في عددٍ نحو : (عشرين درهمًا) وسيأتي ، وإمَّا في غيره نحو : (رِطْلٌ زَيْتًا) ، و(مَنَوَانِ سَمْنًا) ، و(على التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبدًا)[4] ، فيفردُ إن كانَ جنسًا إلَّا أنْ يُقْصَدَ الأنواعُ ، ويُجْمَعَ في غيره . ثُمَّ إنْ كانَ بتنوينٍ أو نونِ التثنيةِ جازت الإضافةُ ، وإلَّا فلَا ، وعن غيرِ مقدارٍ مثل : (خَاتَمٌ حديدًا) والخفضُ أكثرُ .

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب : ٤٢/١ .

(٢) ورد في شرح عمدة الحافظ : ص ٤٧٨ .

(٣) شرح التصريح : ٣٩٤/١ ، شرح الكافية للرضي : ٢٢٣/١ .

(٤) ورد في شرح الكافية الشافية : ٧٢٥/٢ ، شرح الكافية للرضي : ٢١٦/١ ، شرح الكافية لابن جماعة : ١٦٤

التمييزُ على قسمين : تمييزٌ غيرُ مفردٍ ، ويسمّيه النحويون تمييزًا عن تمام الاسمِ ، وتمييزٌ عن نسبةٍ في جملةٍ، ويسمّونه تمييزاً عن تمامِ الجملةِ.

القسمُ الأوّلُ : التمييزُ عن المفردِ ، ويقالُ : عن تمامِ الاسمِ، وتمامُهُ بتنوينٍ ظاهرٍ أو مقدّرٍ، كخمسةَ عشرَ، أو بنونٍ ، أو بإضافةٍ . وينقسمُ إلى نوعين : تمييزُ مقدارٍ ، وتمييزُ جنسٍ.

النوعُ الأوّلُ : تمييزُ المقاديرِ ، وهو الكثيرُ ، وهو :

إمّا معدودٌ ، كقولك : عندي عشرون دِرْهَمًا ، اشتريتُ خمسين ثوبًا ، وأربعين عمامةً ، ونحو ذلك وسيأتي في الأعدادِ .

أو موزونٌ كقولك : عندي رِطْلٌ زَيْتًا ، ورِطْلانِ عَسَلًا ، ومَنَوانِ سَمْنًا.

أو مكيلٌ كقولك : عندي قفيزان بُرًّا ، وراقودٌ خَلًّا (١)، وإِرْدَبٌّ قَمْحًا.

أو مقيسٌ : كعلى التَّمْرةِ مِثْلُها زُبْدًا ، واملأ الإناءَ عَسَلًا.

أو ممسوحٌ كقولك : ما في السماءِ قَدْرُ راحةٍ سَحَابًا (٢)،وما في الثوبِ مقدارُ (٣)درهمٍ صحيحًا . فـ : (عشرون) وأخواتُه يقعُ على كلِّ مَعْدُودٍ دراهمَ وثيابٍ وغيرِها . فإذا قلتَ (دِرْهَمًا) أو (ثوبًا) بَيَّنْتَ مُرَادَك من الأجناسِ / المُبْهَمَةِ (٢/١٦٥) وكذلك (الرطلُ) ونحوُه يقعُ على كلِّ موزونٍ . فإذا قلتَ :(زيتًا) أزلتَ الإبهامَ وبيَّنْتَ الجنسَ المرادَ من غيرِه ، وكذلك (القفيزُ)و(الإِرْدَبُّ)ونحوُها (٤)، وكذلك مِثْلُها يَتَنَاولُ كلَّ ما صَلُحَ أنْ يكونَ عليها من لبنٍ أو سمنٍ أو عسلٍ ونحوِه ، فإذا قلتَ : (زُبْدًا) أزلتَ الإبهامَ ، وبيَّنتَ المرادَ، وكذلك :(قَدْرُ راحةٍ)، أي: مقدارَ راحةٍ يتناولُ كلَّ ما قُدِّرَ بها من غَيْمٍ وصَحْوَةٍ ، فإذا قلت:(سَحَابًا)بينتَ المرادَ ،

---

(١) ورد في الكتاب :١١٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش:٧٠/٢، شرح الكافية الشافية : ٧٧٠/٢، شرح الكافية للرضي :٢١٦/١.

(٢) ورد في الكتاب :١٧٢/٢، شرح ألفية ابن معط :٥٧٤/١، شرح الأشموني:١٩٧/٢.

(٣) في الأصل " مصر" ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) كذا في الأصل ، ولعلها (ونحوهما)

وكذا مِقْدارُ الثوبِ مُبْهَمٌ من الثوبِ يتناولُ الصحيحَ والخَلِقَ ، فإذا قلت : (صحيحاً) بيَّنتَ المرادَ .

ويجوزُ في المعدودِ أنْ يستبينَ بعطفِ أحدِهما على الآخرِ ، كقولك : عندي خمسةَ عشَرَ رجلاً وامرأةً ، وكذا في المقدارِ، كقولك : عندي رِطْلٌ عسلاً، وسمناً ، ومنعه الفراءُ في المقدارِ.(١)

ثُمّ هذا المميِّزُ يجبُ أنْ يكونَ مفرداً ؛ لأنّه اسمُ جنسٍ يقعُ على القليلِ والكثيرِ ، فـ: (عسلٌ) و(سمنٌ) و(زيتٌ) ونحوُها ، يقعُ على القليلِ منها والكثيرِ، فيكونُ مفرداً كما تقدّمَ في الأمثلةِ ، إلّا أنْ يُقْصَدَ أنواعُ الجنسِ فإنّك تجمعُهُ، فتقول : عندي عَشَرةُ أرطالٍ زيوتاً ، إذا أردتَ أنّ بعضَها من زيتِ الزيتونِ ، وبعضَها من السمسمِ(٢)، وبعضها من زيتِ القُرْطُمِ ونحوه .

ومتى كان الاسمُ الذي تُمَيِّزُهُ فيه تنوينٌ ظاهرٌ ، كقولك ، رطلٌ زيتاً أو إردبٌ قمحاً ، أو تنوينٌ مقدَّرٌ جائزُ الحذفِ ، كقولك / : عشرةُ مثاقيلَ (١٦٦/٢) مِسْكاً، وخمسةُ قناطيرَ خبزاً، أو فيه نون تثنيةٍ أو جمعٍ كقولك: رطلانِ عسلاً ، ومَنَوانِ سمناً ، والزيدون حسنون وجوهاً ، جازت إضافتُه إلى مميِّزِه، فتقول : عندي رطلُ زيتٍ ، وإردبُّ قمحٍ ، وعشرةُ مثاقيلِ مِسْكٍ، وخمسةُ قناطيرِ خبزٍ ويرتفعُ الإبهامُ بالإضافةِ كما يرتفعُ بالتمييزِ . وإن لم يكنْ فيه شيءٌ من ذلك لم يجز إضافتُه ، فلا يضافُ (عشرون) ونحوها إلى مميزها ؛ لتعذرِ إضافتِها مع بقاءِ النونِ،ومع حذفِها .

وكذا لا تستقيمُ الإضافةُ في نحوِ قولك : على التمرةِ مثلُها زُبْدًا؛ لأنه لا يمكنُ الإضافةُ مع بقاءِ الضميرِ ، وإنْ حُذِفَ فَسَدَ المعنى ، وإنّما قُلْنا :ولا مقدَّرٌ جائزُ الحذفِ؛ لأنّ التنوينَ في نحوِ : قناطيرَ ومثاقيلَ ، مقدَّرٌ جائزُ الحذفِ ،

---

(١) الهمع : ٢٥٠/١

(٢) في الأصل : " السلجم".

بخلاف (ثلاثةَ عشرَ) و(خمسةَ عشرَ) ونحوها ، فإنّ فيها تنويناً مقدّراً ، تقديرُه : خمسةٌ وعشرةٌ، ويظهر في ضرورة الشعر، فهذا لا يجوزُ إضافتُه إلى مُميِّزه، فلا تقول: خمسةَ عشرَ درهمٍ ، وإنْ جازَتْ إضافتُه إلى مميّزه، نحو : خَمسةَ عَشْرِك ، وعِشْرُوك ، وثلاثُو زيدٍ.

وأجازَ الكسائيُّ إضافةَ (عشرون) ونحوها إلى المميِّز ، فقال :عِشْرُو دِرْهَمٍ.(١)

النوعُ الثاني :

تمييزُ غيرِ المقاديرِ، وهو كلُّ نوعٍ يضافُ إلى جنسِه ، كقولك:خاتمُ حديدٍ ، وبابُ ساجٍ ، وجُبّةُ صوفٍ ، وثوبُ خزٍّ / فلك أنْ تقطعَهُ عن الإضافةِ، وتنصبَ (١٦٧/٢) المضافَ إليه على التمييزِ ، فتقول : عندي خاتمٌ حديداً، وبابٌ ساجاً، وجُبَّةٌ صوفاً، وثوبٌ خزاً، والإضافةُ أولى وأكثرُ ؛ لأنّها الأصلُ في البابِ. ويجوزُ فيه وجهٌ ثالثٌ وهو اتباعُ الثاني الأولَ على الصفةِ، فتقولُ : عندي خاتمٌ حديدٌ ، واشتريت خاتماً حديداً ، واشتريتُ هذا الخاتمَ حديداً، فتعربُه بإعرابِ الأولِ .

وروى ابنُ مالكٍ عن سيبويهِ(٢) أن(حديداً)ونحوَه إذا انتصبَ ، انتصبَ على الحالِ عند سيبويهِ، وأنّ انتصابَهُ على التمييزِ مذهبُ المبردِ(٣) وصُحّح مذهبُ المبرِّدِ.(٤)

قال : فإنْ كان(الخاتَم) معرفةً، كقولك : (هذا خاتَمك حديداً)، فالحالُ أظهرُ.

---

(١) في الأصل وردت هكذا:"عشرون درهم" ، وأظن أن الصواب ما أثبته. وورد رأي الكسائي في شرح الكافية الشافية: ٩٠٠/٢، والهمع : ٢٥٣/١.
(٢) الكتاب : ١١٧/٢-١١٨.
(٣) المقتضب : ٢٧٢/٣.
(٤) المساعد : ٦٠/٢ .

والعاملُ في هذا القسمِ من التمييزِ، وهو ما انتصبَ عن تمامِ الاسمِ المُمَيَّزِ ، فالعاملُ في (زُبْدًا) من قولك : على التمرةِ مِثْلُها زُبْدًا، (مِثْل). والعاملُ في(سحابًا)من قولك : مافي السماءِ قدرُ راحةٍ سحابًا(قدرُ) ، وفي (درهمٍ) من قولك : عشرون درهمًا، (عشرون) . و(خمسة عشر) من قولك : خمسةَ عشرَ درهمًا ، ونحوه ، نقله ابنُ خروفٍ عن سيبويهِ(١)، قال: لأنه لَمَّا انصرفَ عن الإضافةِ وهو في تمامِهِ في المعنى انتصبَ به.

والتمييزُ في هذا القسمِ مقدّرٌ،ثم في التقديرِ عشرون درهمًا: (عشرون من درهمٍ) وفي قدرِ / راحةٍ سحابًا:(من سحابٍ) . ويجوزُ جرُّهُ(٢)، فيما عدا (١٦٨/٢) اسمَ العددِ ، فتقولُ: مافي السماءِ قدرُ راحةٍ من سحابٍ، و(من) فيه لبيان الجنسِ، وقيل للتبعيضِ، والجارُّ والمجرورُ في موضعِ نصبٍ على التمييزِ. ومنه قوله تعالى : " وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا ".(٣) وأما القسمُ المذكورُ بعد هذا فلا يتقدّرُ ب : (من) .

[تمييزُ النِّسبةِ في جملةٍ وفي إضافةٍ]

قال : " والثاني عن نسبةٍ في جملةٍ أو ما ضَاهَاهَا ، مثل :(طابَ زيدٌ [نفسًا](٤))، و(زيدٌ طيّبٌ أبًا ، وأُبُوّةً، ودارًا، وعِلْمًا).أو في إضافةٍ مثل : (يُعجبُني طيبُه أبًا وأُبُوّةً ودارًا ، وعِلْمًا) .و(لِلَّهِ دَرُّهُ فارسًا)، ثم إنْ كان اسمًا يصحُّ جعلُه لِمَا انتصبَ عنه جازَ أنْ يكونَ له ولمتعلِّقِهِ، وإلّا فهو لمتعلَّقِهِ فيطابقُ فيهما ما قُصِدَ، إلّا أنْ يكونَ جنسًا إلّا أنْ يُقصدَ الأنواعُ ، وإنْ كانت صفةً كانت له وطِبْقَه واحتملت الحالَ ."

---

(١) الكتاب :١٧٢/٢.

(٢) في الأصل " ثم ما عدا "

(٣) التوبه آية :٩٢.

(٤) زيادة من الكافية في النحو لابن الحاجب ١٠٧، تحقيق د . طارق نجم.

القسمُ الثاني : التمييزُ الرافعُ للإبهامِ عن نسبةٍ في جملةٍ أو إضافةٍ .

فالأولُ كقولك : طابَ زيدٌ [نفساً] (١)، فـ : (طابَ) و(زيدٌ)، لا إبهامَ في واحدٍ منهما، وإنّما الإبهامُ في : (نسبةِ الطيب) إلى (زيدٍ) ، فيُحتاجُ إلى إزالتِهِ ؛ لأنه يحتملُ أنه طابَ أخاً ، وأباً ، وداراً، ونفساً، أو غيرَ ذلك .

فإذا قلت : أباً أو داراً أو نحوَه رفعتَ الإبهامَ الواقعَ في نسبةِ الطيب إليه ، وبيّنتَ وجهَ نسبتِهِ إليه . وكذا قولك : طابَ زيدٌ أبوّةً، وزيدٌ طيّبٌ أباً ، وزيدٌ طيّبٌ أبوةً، وطابَ زيدٌ / علماً ، وزيدٌ طيّبٌ دارٌ وعلماً، فـ:(أباً) (١٦٩/٢) و(أبوةً) و(داراً)و(علماً) كلّها منصوبةٌ على التمييزِ لرفعِ الإبهامِ الحاصلِ في النسبةِ، وكذا : امتلأَ الإناءُ ماءً. فـ:(ماءً) منصوبٌ على التمييزِ ، رافعٌ الإبهامَ الواقعَ في نسبةِ الامتلاءِ إليه. إذْ يحتملُ أنْ يكونَ امتلأَ عسلاً ولبناً وغيرَهما، وكذا : تَفَقّأَ زيدٌ شَحْماً؛ لأنّ تفقؤَهُ قد يكونُ شحماً ، وقد يكونُ غيرَه، وكذا تصبّبَ زيدٌ عَرَقاً .

وذهبَ ابنُ الطراوةِ من نحاةِ المغربِ وتلميذُه السهيليّ إلى أنّ(شحماً) و(عرقاً) منصوبان على الحالِ (٢)، قال السهيليّ : وقد أفصحَ سيبويهِ في لفظِ الحالِ في :

ذَهَبْنَ كَلاً كِلاً وصُدورًا (٣)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) تناول هذه القضية الدكتور: عياد الثبيتي في كتابه بالتفصيل .
انظر : (ابن الطراوة النحوي/ د. عياد عيد الثبيتي :٢٥٩، ٢٦١).
مطبوعات النادي الأدبي بالطائف ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
(٣) عجز بيت ، وهو بتمامه :
مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنّ مع السُّرَى ... حتّى ذَهَبْنَ كَلاً كِلاً وصُدُورَا
ورد منسوبا لجرير في الكتاب :١٦٢/١.
وبدون نسبة في الروض الأنف في شرح السيرة النبويه لابن هشام/ للسهيلي : ٢٧٣/١، تحقيق : عبدالرحمن الوكيل ، دار الكتب الحديثه.
والبيت في وصف ،رواحل أهزلها دؤوب السّيرفي الهواجر مع الليل حتى =

و :   أَشْرَفَ كَاهِلاً(١).

[وهذا](٢) مثله(٣):

والثانى كقولك : يعجبني طيبُ زيدٍ أباً ، ويعجبني طيبُ زيدٍ أُبوَّةً ، ويعجبنى طيبُ زيدٍ داراً وعلماً . ف : (الطيبُ) مضافٌ إلى (زيدٍ) ، فيجوزُ أنْ يكونَ منسوباً(٤) إليه فى نفسِه أو إلى أمْرٍ مُتعلِّقٍ به ، فإذا قلت :(نفساً) بيَّنتَ أنه منسوبٌ إليه فى نفسِه ، وإذا قلت: (أباً أو أبوَّةً أو داراً أو عِلْماً) ف : (الطيبُ) مضافٌ إلى (زيدٍ) ، فيجوزُ أنْ يكونَ منسوباً ، أزلت الإبهامَ الواقعَ فى إضافتِه إليه ، وبيَّنت المقصودَ من نسبةِ الطيبِ إليه . وكذلك قوله : (للّهِ دَرُّهُ فَارِساً)(٥)، اللّامُ فيه للتعجبِ ، و(دَرٌّ) من إدرارِ المطرِ والضرعِ ، أى : خيرُه وفضلُه دارٌّ كإدرارِهما ، و (فارساً): تمييزٌ يرفعُ الإبهامَ الواقعَ فى نسبةِ الإدرارِ إليه ، إذ يحتملُ / أنْ يكونَ المرادُ درَّه مُتكلِّماً أو خطيباً أو كريماً .

فإذا قلت: (فارساً) ، بيَّنتَ المقصودَ ، ويحتملُ أنْ يكونَ(فارساً) ، أى: في حالِ فروسيتِه ، فيكونُ مدحُهُ مخصوصاً بحالِ الفروسيةِ . وإذا جعلَه حالاً كان ممدوحاً مطلقاً لأجلِ الفروسيةِ ، ومن ذلك : حسبُك به ناصراً .

= ذهبت لحوم كلا كلها وصدورها ، ونحلت .
(مشق) : رجل مشيق وممشوق ، أي : خفيف اللحم .
(الهواجر): الهاجرة ، نصف النهار عند زوال الشمس إلى العصر .
(كلا كلا) : الكلكل ، الصدر من كل شئ .
الشاهد : قوله :(كلا كلا وصدورا) منصوب على الحال عند سيبويه .
(١)جزء من صدر بيت ، وهو بتمامه :
طويلُ مِتَلِّ العُنُقِ أشرفَ كاهلاً ... أَشَقَّ رَحيبُ الجوفِ مُعتَدِلُ الجِرْمِ
ورد منسوبا إلى عمرو بن عمار النهدى فى الكتاب : ١٦٢/١ .
وبدون نسبة فى الروض الأنف : ٢٧٣/١ ، واللسان : (تلل) . (المتل) الشديد الغليظ ، (الكاهل) : فروع الكتفين .
(الأشق): الطويل من الرجال والخيل .
الشاهد :
قوله :(كاهلا) على الحال عند سيبويه .
(٢) زيادة يقتضيها السياق من الروض الأنف ، للسهيلى :١/٢٧٣ .
(٣) انظر: المصدر السابق
(٤) فى الأصل : منونا .
(٥) انظر: الفوائد الضيائية :١/٤٠٦ .

أى : كَفَاكَ ، فإنّ الكفايةَ يجوزُ أنْ تكونَ من جهةِ النُّصرةِ وغيرها ، فإذا قلت : (ناصرًا) بيَّنتَ المرادَ .

وهذا القسمُ لا يتقدَّرُ(١) التمييزُ فيه بـ :(مِنْ) ، فلا تقولُ : حَسُنَ زيدٌ من دارٍ ، ولا تصبَّبَ من عرقٍ .

قال المصنِّفُ : فإنْ قُلْتَ يصحُّ أنْ تقولَ : تصبَّبَ من العرقِ ، قُلْتُ ذلك ممنوعٌ ، ولو تُكُلِّمَ به فهو من التشبيهِ ، لا النسبةِ ،و(مِنْ) المرادةُ في التمييزِ هى التى للتمييزِ ، وإطلاقُ بعضِهم أنَّ التمييزَ يتقدَّرُ بمِنْ ليس بصحيحٍ ، ثم التمييزُ الواقعُ فى هذا القسمِ لا يخلو من أن يكونَ اسماً أو صفةً : فإنْ كان اسماً فإمَّا أنْ يصحَّ أنْ يكونَ خبرًا لمن انتصبَ عنه أوْ لا ، فإنْ صحَّ جعلُه خبرًا لِمَن انتصبَ عنه ، كقولك : طابَ زيدٌ أبًا ، فقولك :(أبًا) يصحُّ جعلُه خبرًا لـ : (زيدٍ) ، فيجوزُ أنْ يكونَ زيدٌ هو الأبَ المخبرَ عنه بالطيبِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ أبو زيدٍ هو المخبرَ عنه بالطيبِ ، وكذلك إذا قلتَ : طابَ زيدٌ أخًا ، جازَ أنْ يكونَ(زيدٌ) هو الأخَ المخبرَ عنه بطيبِ أخوّتهِ لغيرِه ، وجازَ أنْ يكونَ / (١٧١/٢) أخوهُ هو المخبرَ عنه بطيبِ الأخوّةِ لزيدٍ. فإنْ قَصَدْتَ المعنى الأولَ وهو أنّ الأبَ الموصوفَ بالطيبِ هو زيدٌ ، جَعَلْتَ المميّزَ على حَسَبِ الاسمِ المذكورِ فى الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ ، فتقولُ فى المفردِ : طابَ زيدٌ أبًا ، وفى التثنيةِ : طابَ الزيدان أبوينِ ، وفى الجمعِ : طاب الزيدون آباءً . وإنْ قصدتَ المعنى الثاني، وهو وصفُ أبي زيدٍ بالطيبِ ، لم تجعلْه على حسبِ الاسمِ المذكورِ، بل يختلفُ باختلافِ المرادِ، فتقولُ إذا قصدتَ واحدًا من آباءِ زيدٍ: طابَ زيدٌ أبًا ، وإنْ قصدتَ أبوين من آبائه ، أو[أبًا] (٢) وأمًّا ، أو أبًا واحدًا ، قُلْتَ : طابَ زيدٌ أبوين . وإنْ قصدتَ جماعةً من آبائِه قُلْتَ : طابَ زيدٌ آباءً. وكذلك إذا ثنَّيْتَ من انتصبَ

---

(١) فى الأصل " لا يتقدم".

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

على التمييز عنه وأردتَ بالأب أباً واحداً ، قلتَ : طابَ الزيدان أباً ، إذا كانَ أبوهما واحداً وطابَا أخاً . وفى الجمع طابَ الزيدون أباً وأخاً . وإن بيّنتَ به تثنيةً أو جمعاً ثنّيتَ وجمعت ، فقلت: .أبوين وآباء

وان لم يصحّ في التمييز أنْ يكونَ خبراً لمن انتصبَ عنه ، تعيّنَ أنْ يكونَ لمتعلّقهِ، كقولك : طابَ زيدٌ داراً أو علماً ، والطيبُ راجعٌ إلى الدار والعلم، لا إلى نفس زيد، فلا تجبُ مطابقتُه للاسم المذكور فى الإفراد والتثنية والجمع / ، بل تختلفُ باختلافِ القَصْدِ، فتقول : طابَ زيدٌ داراً، إذا أردتَ (١٧٢/٢) نسبةَ الطيب إلى دارٍ واحدةٍ، وطابَ زيدٌ دارين ، وطابَ زيدٌ دوراً إذا أردتَ اثنين ، أو أكثرَ ، وطابَ الزيدان والزيدون داراً إذا نسبْتَ الطيبَ إلى دارٍ واحدةٍ لهما أولهم ، وطابَ الزيدون دُوراً إذا كانَ لكلّ منهم دارٌ ينسبُ الطيبُ إليها ، فتجعلُ التمييزَ مطابقاً لمَنْ تجعلُه له فى إفرادِه وتثنيتِه وجمعِه ، إلّا إذا كان التمييزُ اسمَ جنسٍ، فإنّك تفردُه على كلّ حالٍ، فتقولَ: طابَ زيدٌ أبوةً وعلْماً ، وطابَ الزيدون أبوةً وعِلْماً، فيجوزُ في ذلك أنْ تكونَ نِسْبةُ الطيبِ إلى نفسِ زيدٍ وإلى أبٍ واحدٍ من آبائه، وإلى أبوين ، أو آباءٍ، فتفردُه على كلّ حالٍ ؛ لأنّ اسمَ الجنسِ لا يُثنّى ولا يُجمعُ ، والمقصودُ معنى الأبوّةِ والعلمِ من حيثُ هى أبوّةٌ وعلمٌ ، قال تعالىٰ :" فإنْ طِبْنَ لكُمْ عن شَيْءٍ منه نَفساً فَكُلوهُ هَنِيئاً "(١) أفْرَدَ التمييزَ وهو لجماعةٍ، إلّا أنْ تقْصِدَ أنواعَ الجنسِ فتثنّىَ وتجمعَ فتقولُ (طابَ زيدعلمين) ، إذا أردتَ علمَ الكلامِ وعلمَ الفقهِ ، و(علوماً)(٢) إذا أردتَهما وعلمَ النحوِ ، قال تعالى :" هَلْ نُنَبِّئُكُمْ(٣) بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً "(٤) وإنْ كانَ التمييزُ صفةً ، كانت لِمَنْ انتصبَ عنه ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ لمتعلّقه ، كقولك : للّه دَرُّهُ / فارساً. ف : (فارساً) (١٧٣/٢)

---

(١) النساء آية:٤.
(٢) فى الأصل :" وعلوهما ".
(٣) فى الأصل :"أنبئكم".
(٤) الكهف آية:١٠٣.

تمييزٌ عن الضميرِ في (درّه) الراجعِ إلى المذكورِ أوّلاً ، ويجبُ مطابقتُه لِمَن انتصبَ عنه في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، فتقولُ : للّهِ درُّه فارساً ، ودرُّهما فارسين ، ودرُّهم فُرْسَاناً . وليس منتصباً على الحالِ على الصحيحِ ؛لأنّ المقصودَ بمدحِهِ مطلقاً لأجلِ الفروسيّةِ،لا تخصيصَ مدحِهِ بحالةِ الفروسيّةِ.

قال المصنفُ : وإذا كانَ التمييزُ موضوعاً للمعنى ، للعربِ فيه عبارتانِ :(١)

إحداهما : أنْ يأتوا باللفظِ الموضوعِ للمعنى ، كقولهم :للّهِ درُّه فروسيّةً ،

وثانيتهما : أنْ يأتوا باللفظِ الموضوعِ للذاتِ التي قامَ بها ذاك المعنى، وهو الفروسيةُ مثلاً ، فتقول : للّهِ درُّه فارساً.(٢)

[حكمُ تقدّمِ التمييزِ على عاملِه]

قال : " ولا يتقدَّمُ التمييزُ ، والأصحُّ أنْ لا يتقدمَ على الفعلِ خلافاً للمازنيِّ(٣) والمبرِّد(٤)" .

التمييزُ لا يصحُّ تقديمُه على المُمَيَّزِ(٥)، على القسمِ الأوّلِ ، وهو ما انتصبَ عن تمامِ الاسمِ، فلا تقولُ : عندي درهماً خمسةَ عشرَ؛ لأنّ العاملَ فيه الاسمَ الذي انتصبَ عنه-كما تقدم- فلا يتقدَّمُ عليه لضَعْفِه .

---

(١) في الأصل :(عبارات " والصواب ما أثبته من الأمالي النحوية:٢٢/٤ ، ولأن الوارد عبارتان فقط .

(٢) المصدر السابق

(٣) الهمع : ٢٥٥/١ .

(٤) المقتضب : ٣٦/٣ .

(٥) في الأصل : التمييز .

وأمّا القسمُ الثانى : وهو ما انتصبَ عن تمامِ الكلامِ فالعاملُ فيه الفعلُ أو الاسمُ الذى بمعناه،كـ : زيدٌ طيّبٌ نفسًا، ومنشرحٌ صدرًا، وعجبتُ من اشتعالِ (١)رأسِك شيبًا.

وقال جماعةٌ : العاملُ فيه الجملةُ التى انتصبَ عن / تمامِها بجملتِها، (١٧٤/٢) واختلفوا فى تقديمِه عليه : فمذهبُ سيبويهِ أنه لا يجوزُ تقديمُه عليه، وإنْ كان الفعلُ متصرِّفًا،(٢)ومذهبُ الكسائىّ (٣)والمازنىّ والمبرِّدِ جوازُ تقديمِه إذا كان متصرِّفًا ، فتقولُ على هذا : تَفَقّأَ شحمًا زيدٌ، وعرقًا تصبّبَ زيدٌ ، وشيبًا اشتعلَ رأسُ زيدٍ، والدليلُ على مذهبِ سيبويهِ أنّ التمييزَ فاعلٌ فى المعنى ، وأصلُه أنْ يكونَ فاعلاً ، فالأصلُ فى قولِك : تَفَقّأَ زيدٌ شحمًا، وتصبّبَ زيدٌ عرقًا : (تَفَقّأَ شَحمُ زيدٍ) [و](٤)(تصبّبَ عرقُ زيدٍ) . وفى امْتَلأَ الإناءُ ماءً : (ملأَ الماءُ الإناءَ) ، وفى قَرِرْتُ به عَيْنًا ، وطِبْتُ به نفسًا : (قرَّتْ عينِي) و(طابتْ نفسي)،لكنه خُولِفَ به ذلك لغرضِ الإبهامِ أولاً ، والتفسيرِ ثانيًا، والفاعلُ لا يتقدّمُ فلمّا سُلِبَ الإعرابَ، حُفِظَتْ رتبتُه عليه، وتقديمُه يُخِلُّ بهذا المعنى فالتمييزُ تحوّلٌ من الفاعلِ . واعْتُرِضَ عليه بأنّه قد يكونُ تحولاً من المفعولِ، كقولِه تعالى : " وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا " .(٥)

وأجابَ عنه الشلوبين بأن (عيونًا) حالٌ لا تمييزٌ(٦)، وقيل : هو بدلٌ حُذف منه الضميرُ ، أى : عيونها (٧) ، وقيل : هو منصوبٌ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ، أى : بعيونٍ (٨)، وردَّ القولان بالتزامِهم التنكيرَ فى ذلك(٩)ونحوِه، كغرستُ الأرضَ شجرًا، واستدلَّ الآخرون بقولِ أعشى همدان:

---

(١) فى الأصل : من استعمال .
(٢) الكتاب : ٢٠٤/١ -٢٠٥.
(٣) المساعد : ٦٦/٢.
(٤) زيادة يقتضيها السياق .
(٥) القمر: آية :١٢.
(٦) شرح التصريح :٣٩٧/١.
(٧) المصدر السابق
(٨) المصدر السابق
(٩) حاشية يس العليمي : ٣٩٧/١.

/ أتهجرُ ليلى للفراقِ حبيبَها ... وما كانَ نفسًا بالفراقِ تَطيبُ (١) (١٧٥/٢)

فنصب (نفسًا) على التمييزِ ، وقدّمَهُ على عاملِه وهو :(تطيبُ).

وأجيبَ عنه بوجوهٍ:(٢)

أحدُها : انتفاءُ هذه الروايةِ ، وأنّ الروايةَ الصحيحةَ :

" ومَا كانَ نفسي بالفراقِ تطيبُ " (٣)

وثانيها: سَلَّمْنَا بثبوتِها لكنْ نفسًا خبرُ كان ، وساغَ ذلك إمّا لأنّـه ذَكَرَ النفسَ على معنى الروحِ أو الإنسان،كما قال تعالىٰ : " قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ" (٤) ولم تتقدَّمْ إلَّا النفسُ فكُنّيَ بها عن الإنسانِ، و(تطيبُ) في موضعِ الصفةِ.

وإمّا أنْ يكونَ على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مُقَامَه ، أي:وما كانَ الحبيبُ ذا نفسٍ طيّبًا بالفراقِ ، واسمُ كان مضمرٌ فيها راجعٌ إلى الحبيبِ، ويروى :(يطيبُ) بالياءِ والتاءِ .

وثالثُها: سلَّمْنَا أنّه من هذا البابِ، لكنّه ضرورةٌ شاذٌّ،واختارَ ابنُ مالكٍ مذهبَ المازنيّ والمبرّدِ ، وقاسَ التمييزَ على المفعولِ في جوازِ التقديمِ بجامعِ أنَّ كلاً منهما فضلةٌ منصوبةٌ (٥) واستدلَّ له أيضًا بقولِ الشاعرِ: (٦)

---

(١) ورد في المقتضب / ٣٧/٣ ،جمل الزجاجي في النحو : ٢٤٣ ، الخصائص ٣٨٤/٢ التبصرة والتذكره : ٣١٩/١ ، المقتصد في شرح الايضاح : ٦٩٣:٢ الانصاف : ٨٢٨/٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٩٦ ،شرح المفصل ،لابن يعيش ٧٤/٢ الايضاح في شرح المفصل : ٣٥٧/١ ، شرح الكافية الشافية :٧٧٨/٢ ، لباب الإعراب : ٣٣٩ ، شرح ابن عقيل على الألفية : ٢٩٣/٢ ،شفاء العليل : ٥٥٩/٢ ، المقاصد النحوية : ٢٣٥/٣ ، وفيه روايات لا تمس وجه الاستدلال .

وقد بين الشارح موضع الشاهد ،ووجه الاستشهاد به .

(٢) في الأصل : " وأجبت " والصواب ما اثبته ، لأنّه مسبوق إلى هذا الرأي انظر = (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ٣٩٦ - ٣٩٧) (شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٨٤/١ - ٢٨٥) .

(٣) وردت هذه الرواية في الخصائص : ٣٨٤/٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ص٣٩٦ .

(٤) الزمر آية : ٥٩

(٥) شرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٧٧ .

(٦) لم يعرف قائله .

وَلَسْتُ إذا ذَرْعًا أَضِيقُ بِضارِعٍ ... ولا يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ (١)

فقدم (ذرعًا) على (أضيقُ) .

واتفقوا على أنّه لا يتقدَّمُ على (كفى) وإنْ كان متصرِّفًا ، كقوله تعالى : "وكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ". (٢)

/ واعلم أنه يجوزُ النصبُ على التمييزِ بعدَ أفعالِ التعجُّبِ ، وبعدَ أفعالِ المدْحِ والذَّمِ ، كقولك : ما أكرمَ زيداً رَجُلاً ، وأكرِمْ به رجلاً ، ونِعْمَ صاحبُ زيدٍ ، وساءَ مثلاً مثلُهم ، ولِلَّهِ أبوك جواداً ، ولا يجوزُ إذا (٣) كانَ مُمَيِّزُ أفعلَ التفضيلِ فاعلاً في المعنى ، بأنْ حَسُنَ موضعَ أفْعَل فعلٌ من لفظِهِ ومعناه يضافُ إلى نكرةٍ وجَبَ نصبُه مثل : زيدٌ أطيبُ داراً ، وأحسنُ غلاماً ؛ لأنَّ معناه : طابتْ دارُه ، وحَسُنَ غلامُه ، وإنْ لم يكنْ فاعلاً في المعنى بأنْ حَسُنَ أنْ يُجعلَ موضعَ أفعلَ(بعض) مضافاً إلى جمعٍ قائمٍ مقامَ النكرةِ ، جَرَرْتَه بالإضافةِ فتقولُ : زيدٌ أحسنُ رجلٍ ، وأفضلُ فقيهٍ ؛ لأنه يحسنُ مكانه : زيدٌ بعضُ الرجالِ وبعضُ الفقهاءِ . قولُ المصنِّفِ : (وما ضَاهَاهَا) أي : شَابَهَهَا ، وقوله : (فيطابقُ فيهما) أي : في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ ، وقوله : (كانت له وطِبْقه) أي : وَجَبَ أنْ يكونَ مُطَابِقاً لِمَنْ هو له في إفرادِه وتثنيتِه وجمعِه . (١٧٦/٢)

---

(١) ورد في شرح الكافية الشافية : ٧٧٧/٢ ، شرح الكافية لابن جماعة ١٦٩ ، شفاء العليل : ٥٥٩/١ ، المقاصد النحوية : ٢٣٣/٣ ، حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودي : ١٧٩/١ .
(ذرعا) : الذرع : الطاقة ، وضاق بالأمر ذرعا ؛ أي :ضعفت طاقته ولم يقوَ عليه
(ضارع) : ذليل .

(٢) سورة الأنبياء ، آية ٤٧ . وهي في الأصل " كفي " بدون واو
(٣) والأصل : " وإذا " .

قالَ الزمخشريُّ : الأصلُ في المميّزاتِ كلِّها أنْ تكونَ موصوفةً بما انْتَصَبَتْ عنه فهي مزالةٌ عن مواضعِها . فالأصلُ عندي زيتٌ رطلٌ وسمنٌ منوانٌ ،ودراهمُ عشرون ، وعسلٌ ملءُ الإناءِ . وفي الجملةِ وَصْفُ (النفسِ) بالطيبِ ،و(العرق) بالتصبّبِ و(الشيْبِ) بالاشتغالِ ،وأنْ يقالَ : طابتْ نفسُه وتصبّبَ عرقُه / واشتعلَ شيبُ (١٧٧/٢) رأسِه ؛لأنَّ الفعلَ في الحقيقةِ وصفٌ للفاعلِ والسّببُ في هذهِ الإزالةِ قصدُهم إلى ضربٍ من المبالغةِ والتأكيدِ .(١)

ويجوزُ حذفُ المُمَيَّزِ اقتصاراً ،كقولك : كَمْ مَالُكَ ؟ ،واختصاراً ،كقولك : جاءَني عشرون ،وقد يقعُ المميّزُ مؤكّداً لحصولِ البيانِ بغيرِه ،كقولك : قبضتُ من الدراهمِ عشرون درهماً ،وقوله تعالى : " إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً "(٢) ،وقولُ عليٍّ -رضي الله عنه- :(٣)

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بأنَّ دينَ مُحَمَّدٍ .:. مِنْ خيرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِيناً(٤)

---

(١) المفصل ،٦٦ - ٦٧ .
(٢) سورة التوبة ،آية ٣٦ .
(٣) لم أعثر عليه في ديوان علي بن أبي طالب ولا في الشعر المنسوب إليه . وعلي بن أبي طالب هو رابع الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم ،ومصادر ترجمته كثيرة .
(٤) ورد البيت منسوبا إلى أبي طالب في شرح الكافية الشافية : ١١٠٧/٢ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ص ١٠٩ ،وتوضيح المقاصد والمسالك : ٩٠/٣ ، وشرح التصريح : ٩٦/٢ ،والفرائد الجديدة ،يحتوي على نظم الفريدة ، وشرحها المطالع السعيدة ،وكلاهما للشيخ : عبد الرحمن الأسيوطي : ٦٥٦/٢ تحقيق : عبد الكريم المدرس . المكتبة الوطنية - بغداد - والخزانة ١١٠/٤ .
الشاهد :
قوله : (دينا) فإنه تمييز مؤكد .